جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

منهج العكبري في شرح الإيضاح
لأبي علي الفارسي
دراسة وتحقيق

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب

بإشراف الأستاذ الدكتور
عبد الحفيظ السطلي

إعداد
يحيى مير علم

المجلد الاول
الدراسة

١٤١٢هـ / ١٩٩٢م

(★) علمت بأخرة بعد مناقشة الرسالة بسنوات عدة أن الموضوع مسجل في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونال به درجة الدكتوراه السيد عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، وقد أرسلت له رسالة في البريد الإلكتروني مستفسرًا عما آل إليه أمرها، فأجابني مشكورًا أن الجامعة وافقت على طبعها، وأن لديه ملاحظات جدت له قبل المناقشة وبعدها، سيقدمها للطبع بعد الانتهاء منها، وذلك في ١٠/٨/٢٠١٢م. علمًا أنني اطلعت على رسالته بعد نحو عقد من مناقشتي ومناقشته، فوجدت اختلافات كثيرة كبيرة في الدراسة ومنهج التحقيق، سبحان واهب [illegible]

المُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة على رسول الله، وبعد:

فقد حظي علم النحو بما لم يحظ به كثير من العلوم قديماً وحديثاً، إذ كان ميزانَ العربية، وقانونَها الجامعَ، وأداةَ المشرّع والمجتهد، والمدخلَ إلى العلوم العربية والإسلامية. لذلك انصرف الأئمةُ من أسلافنا إلى العناية به، فعكفوا على درسه والتصنيف فيه، وبلغوا من ذلك ما لا غاية فوقه، وخلّفوا لنا تراثاً نحوياً نفيساً، انتهى إلينا أكثره، فتخيّر منه المحدَثون ما علت قيمته وعمّ نفعه، وتوفّروا على تحقيقه ونشره، وصدر منه قدرٌ كبيرٌ. ثم جاءت الدراساتُ النحويةُ الحديثةُ، فتنامى عددُها، وتنوّعت مقاصدُها وموادُّها، وتناولت كثيراً من موضوعات النحو وأعلامه، ومع ذلك فما زالت المكتبةُ النحويةُ غنيةً بكثيرٍ من النصوص القديمة التي لم تحقَّق بعدُ، وبوفرةٍ من الموضوعات التي تتناول ما لم يُدرس من النحاة وما يتصل بقضايا النحو الرئيسية.

ولمّا كنت أعتقد أن أفضل سبيل للتخصّص في النحو يكون بتحقيق نصٍّ قديم، ثم بعقد دراسةٍ مستفيضةٍ تتناول مادّته ومنهجَ المؤلف فيه، اخترتُ أثراً نفيساً لأحد أعلام النحو في القرن السادس الهجري، وهو «شرح الإيضاح» لأبي البقاء العكبري، وجعلته موضعَ دراسةٍ وتحقيقٍ، وكان ممّا دعاني إلى ذلك:

آ - أن الشرح المذكور، على أهميته وكبيرِ منزلته بين شروح الإيضاح، لم يسبق له أن حُقّق ونُشرا.(★)

ب - أن الأصل الذي قام عليه هذا الشرحُ، وهو (الإيضاح) اجتمع له من الميزات في المادة والمنهج والأثر في النحاة الخالفين، ما جعله من أفضل المقدّمات النحوية، وهو مع الجزء الثاني (التكملة) كما قال العكبري «من أجمعِ متوسّطاتِ كتبِ

النحو للأصول المتفرقة، وأدلّها على الفروع المختلفة»، وحسْبُه أنه كان عُمْدَةَ الدرس النحوي زهاءَ ثلاثةِ قرون، وأصلاً وضع عليه النحاةُ ما يزيد على ستين مؤلَّفاً.

ج- أن الشارح لم يحظَ بما يستحقُّه من عناية المُحْدَثِينَ، إذ لم تنشر عنه أيُّ دراسة علمية[1]، على ما بلغه من رفيع المنزلةِ وذيوعِ الشهرةِ وكثرةِ التصانيفِ.

وقد جعلت الرسالة في قسمين رئيسين، وقفتُ أولَهما على الدراسة، والثاني على التحقيق، أمّا الدراسةُ فجاءت في ثلاثة أبواب، اشتمل كلٌّ منها على ثلاثة فصول، أفردت الأولَ منها لترجمة أبي البقاء العكبري، ومهّدتُ لذلك بتوطئةٍ تناولت مختلفَ جوانبِ الحياة في عصره، وأتبعتُ ذلك بسيرته الذاتية مادةَ الفصلِ الأول، فذكرتُ اسمَه ونسبَه، ومولدَه ونشأتَه، وأخلاقَه، ومذهبَه، ووفاتَه. وعقدت الفصل الثاني للحديث عن شخصيته العلمية، فتتبعتُ أخبارَ منزلتِه العلميةِ، واستوفيتُ ترجمةَ شيوخه الذين تخرّج بهم في علوم الدينِ والعربيةِ، وأتبعتُ ذلك بترجمة تلامذته الذين تخرّجوا به في هذه العلوم، وختمتُ الفصلَ بالحديث عن شعره، وجعلتُ الفصلَ الثالثَ وقفاً على مصنفاته، فأوردتها منسوقةً على حروف الهجاء، وموزعةً على ثلاثِ زُمَرٍ: المطبوعةِ والمخطوطةِ والمفقودةِ.

وكان لابُدَّ لدراسةٍ كهذه تقومُ على واحدٍ من شروحِ الإيضاح من أن نتناولَ

---

(1) لا ينقض هذا ما نشرته بعض الدوريات من وجود أطروحات جامعية تناولت العكبري أو بعض مصنفاته، تعذر الحصول عليهما لأنهما لم تطبع، منها: أولها رسالة ماجستير لمحمد فؤاد علم الدين عنوانها (أبو البقاء العكبري وأثره في الدراسات النحوية) مجلة الوثائق والمخطوطات ص ٣٩، ع ١، س ١٩٨٦، وثانيها رسالة ماجستير أيضاً لمحمد سليم، عنوانها (جهود أبي البقاء العكبري في كتابيه إعراب القرآن وإعراب الحديث). نشرة أخبار التراث العربي ص ١٨، ع ٣٣، ١٩٨٧، ص ١٨-١٩، ع ٣٩، ١٩٨٨م، ومنها (شرح الإيضاح: دراسة وتحقيق) أطروحة دكتوراه لعبدالرحمن ابن عبدالله الحميدي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الأصل الذي قام عليه هذا الشرح، وهو كتاب (الإيضاح) لأبي عليٍّ الفارسي،
فتوقفتُ عند ما صُنِّف حوله. فكان ذلك مادةَ الباب الثاني، وتضمّن ثلاثةَ فصول،
حوى الأولُ منها دراسةً عامةً (للإيضاح) اشتملت على بيانِ سببِ تأليفه، وبيان مادة
كلٍّ من (الإيضاح) و(التكملة) ونظام ترتيبه مقارناً بأهمّ ما تقدّمه من مصادرَ نحويةٍ
أفاد منها أبو علي، وتتبعتُ أخبارَ ذيوعه وروايته في المشرق والمغرب والأندلس
على أيدي قارئيه من تلامذةِ أبي علي وخالفيهم، ثم توقفتُ عند دلائلِ شهرته
وميزاته، وأتبعتُ الدراسةَ العامةَ للإيضاح بدراسةٍ متخصصةٍ لمادته النحوية، (في الفصل الثاني)
ومنهج أبي علي فيه، ومصادرِه التي استقرّ منها مما صرّح به أو أغفله، وأردفتُ ذلك
بدراسةِ أصولِ النحو فيه، فبدأتُ بالسماع وأنواعه، وثنّيتُ بالاستدلال الذهني
وضروبه، وختمتُها ببيانِ المذهبِ النحويِّ لأبي علي. وعقدتُ الفصلَ الثالثَ
للمؤلَّفاتِ التي صُنِّفت حولَ (الإيضاح) فتتبعتُ حركةَ تنامي التأليفِ حولَه موزّعةً
على القرون، وأردفتُ ذلك بقائمةٍ اشتملت على تسعةٍ وخمسينَ نحوياً، صنّفوا
أربعةً وستينَ كتاباً، اتخذت من الإيضاح مادةً لها.

وأمّا البابُ الثالثُ، وهو عُمدةُ الدراسةِ، فجعلتُه لـ(شرح الإيضاح)
وبنيتُه على ثلاثةِ فصولٍ، اختصّ أولُها بالدراسةِ العامةِ لهذا الشرح، ذكرتُ
فيها أدلّةَ نسبتِه إلى أبي البقاء، وسببَ تأليفه، ومنهجَه فيه، ومسائلَ الخلاف
التي حواها، ثم تناولتُ موقفَ العكبري من أبي علي، فتتبعتُ دلائلَ تقديرِه له،
وحرصه على إزالةِ ما أشكلَ من عباراته، وبيانِ ما سبيلُه التجوّز، وكشفتُ عن
مظاهرِ ثقافته ومصادره مما صرّح بالنقل عنه، أو عن مؤلَّفه، أو أغفلَ التصريحَ به، وعقدتُ
بعدها موازنةً بين شرحي الجرجاني والعكبري (للإيضاح) فأبنتُ عن الفروقِ بينهما
في المنهجِ والمادةِ والمصادرِ وغيرِ ذلك. وختمتُ الدراسةَ العامةَ للشرحِ بالوقوف
عند ما يؤخذ على الشارحِ من ضروبِ السهوِ والوهمِ والخطأ.

وأتبعتُ دراسة (شرح الإيضاح) مادة الفصل الأول بدراسة أصول النحو فيه، فعقدتُ لها الفصل الثاني، ومهدتُ له بما لا بدَّ منه من حديث نشأة أصول النحو، ثم وقفتُ عند النوع الأول من مصادر السماع، وهو القرآن الكريم، فتحدثتُ عن منهج أبي البقاء في الاستشهاد به وبقراءاته السبعية والعشرية والشاذة، وانتقلتُ بعد ذلك إلى المصدر الثاني للسماع، وهو الحديث النبوي، فمهدتُ له ببيان منهج المتقدمين في قلة الاحتجاج به على النحو والصرف، وتوسعهم في ذلك على اللغة والبلاغة، ودللتُ على ذلك بما حوته مصنفاتهم منه، وتوقفتُ عند نشأة قضية الاستشهاد بالحديث، فعرضتُ لمقالاتهم فيها، ثم ما آلت إليه عند المحدَثين. وتناولتُ بعدها منهج العكبريّ في الاحتجاج بالحديث، وأتبعتُ ذلك بإيراد ما احتج به من الأحاديث وتوجيهها. وتوقفتُ بعدها عند المصدر الثالث للسماع، وهو الشعر، فتحدثتُ عن شواهده منه، ومصادره فيها، ومنهجه في الاحتجاج به. وختمتُ حديث السماع بالمصدر الرابع له، وهو أمثال العرب وأقوالهم، فذكرتُ ما احتج به من أمثال، وأوردتُها مشفوعةً بسياقاتها، وأردفتُ ذلك بما استشهد به من أقوال العرب، وكشفتُ عن منهجه في الاحتجاج بها، ومصادره التي اعتمدها في ذلك.

ثم انتقلتُ إلى الاستدلال الذهني وضروبه من قياس وعلّة وعامل، فتناولتُ أولها وهو القياس، موطِّئاً له بما يبيِّنُ معناه ويرصدُ نشأته وتطوّره لدى الأئمة من نحاة البصرة والكوفة، وعُنيتُ بعدها بتتبع صور القياس في شرح العكبري، فأوردتُ منه ما يندرج تحت مفهوم الأصول والفروع في الأفعال والأسماء والحروف، وتوقفتُ بعدها عند صور القياس التفسيريّ، وقياس الشيء على نظيره، والقياس الشاذ، وأقيسة أخرى. وأعقبتُ ذلك بالحديث عن الضرب الثاني من ضروب الاستدلال الذهني، وهو العلّة، فمهدتُ لها بما يوضّحُ معناها، ويرصدُ تطوّرها وانقسامها إلى ثلاثة أنواع: تعليمية وقياسية وجدلية، وتتبعتُ هذه العلل في الشرح، وتوقفتُ عند أثر العلل دوراناً فيه، وختمتُ الحديث ببيان المسالك

التي أخذ بها العكبري في إيراد عِلَله، فكان أشهرها أسلوب السبر والتقسيم، وانتقلت بعدها
إلى الكلام على آخر أنواع الاستدلال الذهني وهو العامل، أثبتُّ له ما لا بُدَّ منه من حديث نشأته
وأخبارها الأولى، ورصدتُ تنامي حركة العناية به لدى النحاة، ثم ما آل إليه الأمر من
غلوّ بعضهم في تطبيق نظرية العامل إلى حدّ أخرجهم عن غاياتهم الأساس، وهي حفظ كلام
العرب من اللحن وصيانته من التغيير، إلى ضروب من الحذف والتقدير والإضمار، ثم ما كان
من دعوة ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء نظرية العامل والقياس المنطقي والعلل الثواني
والثوالث والتمارين غير العملية، وتوقفتُ إثر ذلك عند العامل في الشرح، فبيّنتُ
مبلغَ عناية أبي البقاء به، وتتبعتُ أحكامه والأصولَ التي يقومُ عليها، وما يندرجُ
تحتَ كلِّ نوعٍ من أنواع العوامل اللفظية والمعنوية. وخصّصتُ الفصلَ الثاني بالكلام على
الضرورة، فشرحتُ معناها، والأصلَ الجامعَ لحدودها، والأنواعَ الخمسةَ التي ترجعُ إليها، وتوقفتُ
بعدها عند الضرورة في الشرح، فأثبتُّ ما نثره الشارحُ من حديثها، وذكرتُ منهجه في ذلك،
وأوردتُ أنواعَ الضروراتِ التي تضمنها الشرحُ مقرونةً بشواهدها وتوجيهها.

وانتقلتُ بعدَ دراسة أصول النحو في الشرح مادة الفصل الثاني إلى الحديث
عن العكبري ومذاهب النحاة مادة الفصل الثالث، فتناولتُ أولاً مذاهبَ النحاة في الشرح،
ثم تحدثتُ عن المذهب النحويّ للعكبري، فبيّنتُ أنه بصريُّ المذهب، شديدُ التمسك
بأصولهم في السماع والقياس والتعليل، كثيرُ الاعتماد على آراء أئمتهم، ودللتُ على ذلك
بما استظهرتُ به من أدلة قاطعة تنفي أيَّ شبهة، وختمتُ ذلك بنقض ما ادّعاه بعضُ
المحدَثينَ من أنه كوفيُّ المذهب النحويّ أو بغداديُّه، وتوقفتُ بعدها عندَ ملامح شخصية
أبي البقاء النحوية بما يجلو صورتها ويكشفُ عن أصالتها.

وأما القسم الثاني من الرسالة فاشتمل على مقدمة التحقيق التي حوت وصفاً
لنسخة الأصل الوحيدة المعتمدة في تحقيق النص، ووصفاً لنسخة أخرى من الشرح
نفسه، لم تُعتمد لنقصانها وخرومها وعدم التمكّن من تصويرها، ووصفاً لنسخة من
شرح العكبريّ للجزء الثاني من (الإيضاح) وهو (التكملة)، وأتبعتُ ذلك ببيان المنهج

الذي أخذتُ به في تحقيقِ النص، وهو في الجملةِ لا يخرجُ عمّا تواضعَ عليه جمهرةُ أهلِ التحقيق. وأثبتُّ بعدها نماذجَ من مصوّرات الأصلِ المعتمد، وأتبعتُ ذلك بإيرادِ القسمِ المحقَّقِ من النص، وهو يتضمنُ ستةَ عشرَ باباً من أبوابِ الشرح، حوت أبوابَ المقدماتِ والمرفوعاتِ والعواملِ الداخلةِ عليها، ومجموعُها يشغلُ من الشرح (١٥٢) صفحة وهو يقابلُ الورقة (٧٦/ب) بترقيم المخطوط. وأمّا سائرُ الشرحِ فقد اعتُمِدَ في الدراسةِ، وهو محقَّقٌ غيرَ أنه لم يدخلْ في القسمِ الثاني: التحقيق، اكتفاءً بما أُثبت، وهذا ما ارتآه الأستاذُ المشرفُ الدكتور عبد الحفيظ السطلي.

ومن الطبيعي أن تتنوعَ مصادرُ الرسالةِ ومراجعُها بتنوعِ المادةِ العلميةِ في قسمَيْها وأبوابِها وفصولِها، فقد اشتملت على كثيرٍ من المصادرِ التاريخيةِ وكتبِ التراجمِ والطبقاتِ العامةِ والخاصةِ بطوائفَ من الأعلامِ كالنحاةِ واللغويينَ والأدباءِ والمؤرخينَ والمفسرينَ والقراءِ والفقهاءِ والمحدِّثينَ، وكثيرٍ من مصادرِ التراثِ العربي مطبوعِه ومخطوطِه، وكتبِ النحوِ القديمةِ والمتأخرةِ وشروحِ الشواهد، ودواوينِ الشعرِ ومجموعاتِه، ومعاجمِ اللغة، وكتبِ القراءاتِ، ومصادرِ السنةِ النبويةِ، وتفاسيرِ القرآنِ وأعاريبِه ومعانيه ومجازِه، إضافةً إلى المراجعِ الحديثةِ في كثيرٍ من العلوم، والدورياتِ المتخصصةِ وغيرِ ذلك.

الفهارس العامة

وأمّا المنهجُ المتَّبعُ في إعدادِ الرسالةِ فقد تنوّعَ كذلك وفق طبيعةِ المادةِ في أقسامِ البحثِ وأبوابِه وفصولِه، فهو منهجٌ تاريخيٌّ حيثُ ينبغي أن يُراعى جانبُ التاريخِ في المادةِ العلميةِ، وهو منهجٌ وصفيٌّ حيثُ تقتصرُ الدراسةُ على وصفِ تلك المادةِ، وهو منهجٌ تحليليٌّ حيثُ تخضعُ المادةُ العلميةُ للدرسِ والتحليلِ.

والحقُّ أن الرسالةَ ما كان لها أن تكونَ في صورتِها هذه لولا توفيقُ اللهِ أولاً، ثم عنايةُ الأستاذِ المشرفِ الدكتور عبدِ الحفيظ السطلي الذي حاطها بكريمِ رعايتِه، وجليلِ علمِه، وكبيرِ فضلِه، فأقامَ مُنآدَها، وأقالَ عِثارَها، وصحّحَ ما شابَها من ضروبِ الوهَمِ والخطأ، ولا ريبَ أن حقَّ مثلِه لا يفي كثيرُ شكري بقليلِ فضلِه، فكيف بكثيرِ فضلِه وقليلِ شكري، فقد جعلني أسيرَ محبّتِه وإحسانِه:

وقيّدتُ نفسي في ذُراكَ محبّةً ... ومَنْ وَجَدَ الإحسانَ قيداً تقيّدا

ومن حُسْنِ طالعِ هذه الرسالةِ أنها حظيتْ بدايةً بإشرافِ الأستاذِ الدكتور مازن المبارك، جزاه اللهُ خيراً لِقاءَ ما قدّمه لها، على أنّ في عنقِ صاحبِ الرسالةِ أفضالاً أخرى، تستحق من الشكرِ أجزلَهُ، ومن الثناءِ أعطرَهُ، أولُها للأساتذةِ الأجلّاءِ أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ الذين تجشّموا عناءَ قراءتِها، وأغنوها بسديدِ آرائهم، وصائبِ ملاحظاتِهم، شكرَ اللهُ لهم لِقاءَ ما صنعوا، وثاني هذه الأفضالِ لمركزِ الدراساتِ والبحوثِ العلميةِ الذي سعدتُ بالبحثِ العلمي فيه طوالَ اثني عشرَ عاماً، ووجدتُ فيها غايةَ الرعايةِ لدى كلٍّ من الأستاذِ الدكتور عبد الله واثق شهيد المديرِ العام للمركز، والأستاذِ الدكتور محمد مراياتي مديرِ المعهدِ العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، والمشرفِ العلمي على مشاريع معالجةِ اللغةِ العربيةِ بالحاسوب، ويسعدني أن أُثني بالجميل على كُلِّ مَنْ له فضلٌ على الرسالةِ وصاحبِها، وأخصُّ بذلك الأستاذين مروان البواب ومحمد حسان الطيان من المركز، والأخَ الدكتور علي أبو زيد الذي عوّدني الرجوعَ إلى مكتبتِهِ كلّما دعت الحاجة.

وبعدُ، فالرسالةُ، وإن جاءت على صورتِها لا على ما أطمحُ إليه، فهي غايةُ وُسْعي ومَبْلَغُ جهدي، فإن أكُنْ وُفِّقتُ إلى ما قصدتُ فبنعمةِ اللهِ وفضلِه، وإن كانت الثانيةَ فحسبي أنني أخلصتُ النيةَ في خدمةِ العربيةِ، واللهُ وليُّ التوفيق.

دمشق في: ١١ جمادى الآخرة ١٤١٢ هـ
١٧ كانون أول ١٩٩١ م



القسم الأول

الدراسة

الباب الأول

ترجمة أبي البقاء العكبري

توطئة (*)

عصرُ أبي البقاءِ العُكْبَري

لا بُدَّ قبل الشروع في ترجمة أبي البقاء العكبري، مادةِ الباب الأول، من التمهيد لذلك بتوطئة تتناول على نحوٍ عام جوانب الحياة في عصره: السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وتتوقف بعض الشيء عند الدراسات اللغوية والنحوية آنذاك، وسنتوخى الاقتصادَ في ذلك ما أمكن، فنقتصر على ما يفيد في تحقيق تلك الغاية دون ما كان من تفصيلات ودقائق تثقل الدراسة بما لا طائل تحته.

آ- الحياة السياسية:

عاش أبو البقاء في العصر السلجوقي الثاني الذي بدأ بوفاة سنجر (٥٥٢هـ)

(*) أفدت في كتابة هذه التوطئة من المصادر والمراجع التاريخية التالية:
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الجزء العاشر. ومحاسن السلوك في تاريخ الخلفاء والملوك، القسم الأول، الجزء الأول، ٥٠ - ٢٣٧. والكامل في التاريخ ١١/ ٩٣ - ١٢/ ٣٠٤. والبداية والنهاية ١٢/ ٢٣٢ - ١٣/ ٩٢. وتاريخ مختصر الدول ٢٠٦ - ٢٤٠. وتاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن، المجلد الرابع، العصر العباسي الثاني. والتاريخ الإسلامي لمحمود شاكر، الجزءان ٥ - ٦. وآثرت - لاشتراك تلك المصادر في كثير مما حوته هذه التوطئة - أن أقتصر في الإحالة على ما دعت الحاجة إلى إفراده بالتعليق.

آخر السلاجقة العظام الذين حكموا منذ سنة (٤٨٥هـ) أي منذ وفاة السلطان ملكشاه، والمعلوم أن أفول نجم البيت السلجوقي في العراق يرجع إلى موت السلطان مسعود بن طغرل (٥٤٧هـ) ثم ما تبعه من قيام دول كثيرة تقاسمت ملك السلاجقة، وعرفت بدول الأتابكة أو أتابكة العسكر[1] في كلٍّ من دمشق والموصل وحلب والجزيرة وديار بكر وفارس وأذربيجان وغيرها، وكانت جميعها تابعة للخلافة العباسية التي عاش العالم الإسلامي في ظلّها زهاء خمسة قرون.
ولهؤلاء السلاجقة كبير شأن في تاريخ الإسلام، إذ يعود إليهم الفضل في تجديد قوّته وإعادة وحدته السياسية، وجهاد الصليبيين، إضافة إلى أنه ظهر في عصرهم التتار الذين قضوا على دولة مواليهم في خوارزم، ثم على الدولة العباسية فيما بعد.
فمن دول الأتابكة التي أقامها السلاجقة أو مواليهم، وكانت تابعة للخلافة الإسلامية في بغداد، الدولة السلجوقية الأولى (٤٢٨ - ٥٩٠هـ) التي تفرع عنها عدّة فروع، ثم أقام السلاجقة دولة أخرى لهم في آسيا الصغرى (٤٥٦ - ٧١٨هـ)، وأسّس عماد الدين زنكي، وهو من موالي ملكشاه السلجوقي، الدولة الزنكية (٥٢١ - ٦٥٧هـ) في الجزيرة والشام، وأقام بنو تُتُش بن ألب أرسلان ومواليهم في الشام وحلب الدولة البورية (٤٧١ - ٥٤٩هـ)، وأسس صلاح الدين الأيوبي الدولة الأيوبية (٥٦٧ - ٦٥٩هـ) في مصر والشام، وذلك بعد وفاة الخليفة العاضد لدين الله (٥٦٧هـ) آخر الخلفاء الفاطميين، وقد دام حكمها (٨١) سنة، تعاقب عليها ثمانية ملوك، وهي من فروع الدولة السلجوقية كالدولة البورية، لأن أيوبَ والدَ صلاح الدين وعمَّه شيركوه كانا من قواد السلطان نور الدين محمود بن زنكي صاحب الشام، وأقام في إيران موالي الدولة السلجوقية الدولة

---

(١) أول مَنْ لُقِّب به نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقي. والأتابكة هم القُوّاد الذين تولّوا تربية أبناء السلاجقة، وكانوا معهم في إماراتهم، فأصبحوا بذلك الحُكّام الحقيقيين.

الخوارزمية (٤٣٣-٦٢٨هـ). وكانت في العالم الإسلامي آنذاك دول مستقلة عن الخلافة العباسية منها الدولة الغورية في الهند وأفغانستان (٥٤٣-٦١٣هـ)، ومنها دولة المرابطين في مراكش (٤٠٠-٥٤١هـ)، ثم الدولة المرينية (٦١٠-٨٦٩هـ) فيها، ومنها دولة الموحدين في المغرب والأندلس وما تفرع عنها من الدولة الحفصية في تونس (٦٠٣-٩٨١هـ)، ومنها الدولة الصليحية في اليمن (٤٣٩-٥٣٢هـ).

وكان من حُسْن طالع أبي البقاء أن نَعِمَ بِفُسْحَةٍ في الأجل شهد فيها حُكْمَ أربعة من الخلفاء العباسيين، أولهم المقتفي لأمر الله محمد بن أحمد المستظهر (٥٣٠-٥٥٥هـ) الذي يعود إليه الفضل في عودة السلطان إلى أيدي بني العباس الذين ظلّوا قابضين عليه حتى الغزو المغولي سنة ٦٥٦هـ، وذلك بعد مُدّة من الضعف استهان فيها السلاجقة بأولئك الخلفاء، وانتزعوا منهم سلطانهم وحقوقهم حتى حقّ الحياة، إذ قتل مسعودُ بن طغرل كثيراً من الأمراء وخليفتين لعهده، هما: المسترشد بالله الفضل بن أحمد المستظهر (٥١٢-٥٢٩هـ) وابنه الراشد (٥٢٩-٥٣٠هـ)؛ وثانيهم المستنجد بالله يوسف بن محمد المقتفي لأمر الله (٥٥٥-٥٦٦هـ) وكان عادلاً محبوباً في الرعية، أزال عنها المظالم، وأسقط المكوس؛ وثالثهم المستضيء بأمر الله الحسن بن يوسف (٥٦٦-٥٧٥هـ) الذي جمع إلى حُسْن السيرة إسقاط المكوس، وقد استطاع صلاح الدين في أيامه إعادة الخطبة باسمه في مصر والثغور الشامية، وذلك بعد استيلائه على مصر وانقراض الدولة الفاطمية ورابعهم الناصر لدين الله أحمد بن الحسن (٥٧٥-٦٢٢هـ) الذي شهد عصره انتصارات صلاح الدين على الصليبيين في الشام واستعادته بيت المقدس وغيره من البلدان والحصون. وأظهر ما يُسَجَّل له أنه تمكن بذكائه أن يقنع جماعة الفُتّاك بالتحوّل إلى جماعة للفُتُوَّة والبسالة، شاركت الأيوبيين في جهاد الصليبيين في الشام.

ومن المرجّح أن تكون مُدّة خلافة الناصر بعيدة الأثر في حياة العكبري، فقد

نال من الشهرة فيها ما الاغاية فوقه، حتى غدا فقيه النظير متوحّداً، لم يكن في آخر عمره مثله، كما سيأتي مفصلاً في ترجمته، وذلك ما جعل الرؤساء يخطبون ودّه، ويصلون أسبابه بهم، فتهيّأ له أن يتردد على مجالسهم لتعليم الأدب، وهو ما جعل الخلفاء يحتاجون إليه في بعض العلوم التي اشتهر بها، من ذلك ما نصّ عليه العُلَيمي[1] من أنه صنف «التلخيص في الفرائض» للخلفاء. وأكبر الظن أن يكون الخليفة الناصر هو المعني بذلك. على أننا لا نجد بعد ذلك أي مشاركة لأبي البقاء في الحياة السياسية، ولعل في كفّ بصره وانقطاعه للعلم تحصيلاً وإقراءً وتصنيفاً ما يفسّر عدم مشاركته الفعّالة في أحداث عصره أو جلّها.

ب- الحياة الاجتماعية :

ازدهرت الحضارة الإسلامية في عصر السلاجقة (٤٤٧-٦٥٦هـ) ويرجع ذلك إلى زيادة الثروات، وكثرة الموارد، وذيوع العمران، وتشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء والوزراء للعلوم والآداب والفنون، ممّا أدّى إلى رقيّ المجتمع بجميع فئاته التي انصهرت في المجتمع العربي واتخذت من لغته لساناً لها. وتحسن الإشارة إلى أن المجتمع آنذاك كان يتألف من طبقة الخاصة، وتضم بالإضافة إلى الخليفة السلطانَ الحاكم والوزراء والقادة والأمراء والولاة والأشراف والقضاة والعلماء والأدباء والكتّاب وكبار الموظفين والتجار، ولهؤلاء باب يدخلون منه على الخليفة، ويدعى باب الخاصة، ولهم مطابخ واصطبلات خاصة وغير ذلك. ويتألف كذلك من طبقة العامة، وهم السواد الأعظم، وينتظم فيهم الزُّرّاع وأهل الحرف والصنائع والتجار والجند وأهل الذمة والرقيق والخدم، وكانت عامة الجند في المجتمع الإسلامي خلال العصر العباسي الثاني تتألف من العرب والسلاجقة والأتراك والأكراد والديلم والخراسانيين والروم والأرمن، وكان عامة أهل بغداد في القرن السادس من العرب

---

(١) المنهج الأحمد ٣٤٦/٢.

والفرس والترك والنبط والأرمن والجركس والأكراد والبربر[1]. ومن البديهي أن يكون جلّ من سلكناه في خاصة المجتمع من ذوي اليسار والترف لكثرة وارداتهم من الضرائب بأنواعها المختلفة، ويدخل فيها زكاة الزروع ومكوس الواردات والصادرات وضرائب الأسواق والحوانيت والإقطاعات الممنوحة لكبار القوّاد لاستغلالها بدل رواتبهم، والضياع التي كان يمتلكها أعيان الأثرياء والموظفين، وكلتا الإقطاعات والضياع كان يؤدّى عنه العُشر إلى دواوين المال التي تعدّدت بتعدد الموارد، فهناك ديوان لكلٍّ من الإقطاع والخراج والأوقاف والخلافة والتركات والجزية وغيرها. وأوضح صور الترف والبذخ التي انتهى إليها حال بعض الخاصة آنذاك ما نجده لدى الخلفاء في قصورهم وأعراسهم، فقد امتلأت قصورهم بأواني الذهب والفضة حتى قُدِّر ما أتى عليه حريق سنة ٦٠١هـ الذي أصاب دار الخلافة بنصف مليون دينار، واستُخرج من الدار بعد حريق سنة ٦٥١هـ ما تزيد قيمته على مئتي ألف دينار، وأبلغ منه ما كان يُنفق على زواجهم والاحتفال به من مغالاة في الصَّداق ونَثْرٍ للأموال على الحاشية والعامة، فقد مَهَرَ الخليفةُ الطائع ابنةَ بختيار مئةَ ألف دينار صداقاً لها، وفي زواج الخليفة المقتدي من بنت السلطان ملكشاه نُقل جهازها على ١٣٠ بعيراً في موكب ضخم نُثرت فيه الأموال على الرعية[2]، وفي زواج خاتون ابنة ملكشاه من الخليفة المستظهر بالله حُمل جهازها على ١٦٢ بعيراً و١٢٧ بغلاً وزُيّنت بغداد[3]. وقد جارى الخلفاءَ في هذا الترف نساؤهم وجواريهم، فبالغن في زينتهن، فزوجة الخليفة المستضيء زيّنت نعالها باللآلئ الكبار، وأنفقت جارية للمستنصر بالله على ثيابها وزينتها في شهر واحد خمسمئة ألف درهم. ولم يقتصر هذا البذخ على الخلفاء بل تعداهم إلى السلاطين والأمراء والوزراء والأشراف وكبار الموظفين وأهل الإقطاعات، وكان لبعض هؤلاء

---

(١) المنتظم ٩/٢٢٨. (٢) المنتظم ٩/٣٦. (٣) المنتظم ٩/٦٥.

مجالس أُنْس يطرحون فيها الاحتشام والوقار، وينغمسون فيما لَذَّ لهم من سماع المغنيات اللواتي راجت سوقهن فازداد عددهن من الجواري والحرائر حتى جاوزن المئات، ومن الاستسلام إلى شُرْب ما عُرِف واشتهر من أصناف الشراب كالقطربلي والعُكْبَري، وهو ما كان يجلب من عُكْبَرا بلدة أبي البقاء التي طارت شهرتها بوفرة الزروع والكروم والجنات، ممّا جعلها مهوى لطلّاب اللهو والقصف.

وكان إلى جانب مظاهر الترف والبذخ التي استبدّت بحياة كثير من الخاصة فئاتٌ من العامة تعيش حياة قاسية لقلّة ذات اليد، ممّا هيّأ لولادة العيّارين[1] الذين تنامى عددهم في القرنين الرابع والخامس، فتسلّطوا على بغداد سنة ٣٨٠هـ ونادوا بالعدالة، وازداد خطرهم في القرن السادس، فتوالت فِتَنُهُم، وعظم شأنهم في عهد السلطان مسعود السلجوقي (٥٢٧-٥٤٧هـ) فأغاروا على بغداد، ونهبوها مراراً، واستمر ذلك إلى أن جاء الخليفة الناصر (٥٧٥-٦٢٢هـ) فاستدعى أحد شيوخ الفتوة، واسمه عبد الجبار، وعرض عليه أن ينتظم مع أتباعه فيها على أن تتحول من فتوة تقوم على النهب والفتن إلى فتوة تقوم على الفضائل، فتمَّ له ذلك سنة ٥٧٨هـ، وغدا الناصر واحداً منهم، فشرب ماء الفتوة، ولبس سراويلها، وانصرف إلى تنظيمها ونشرها، وكتب في الحضّ عليها منشوراً أرسله إلى الآفاق، فانخرط في سِلْكها جلّ أهل بغداد وبعض الحكّام مثل شهاب الدين الغوري سلطان غزنة والهند، والسلطان العادل الأيوبي وأبنائه وغيرهم، فأنقذ بذكائه بغداد من حياة السلب والنهب، ووجّه شبابها وغيرهم إلى فتوة ذات أعراف ونظم أساسها الأخلاق الفاضلة والشجاعة حتى كان لأتباعها شرف المشاركة في الجهاد ضد الصليبيين.

وتنامى في هذا العصر الاهتمام بالصيد، فغدا لهواً للخاصة والعامة، وكان الناصر قد جعله جزءاً من الفتوة، إذ لا بدّ للمنتسب إليهما من إتقان الرمي

---

(١) العيّار في اللغة: الكثير المجيء والذهاب. والمراد بالعيّارين الشُّطّار الخارجون عن القانون لامتهانهم السلب والنهب والتسلّط.

بالبندق والنَّبْل والضرب بالسيف، وكان أكثر الناس لهجاً بالصيد ملكشاه السلجوقي[1]. ومن هواياتهم وتسلياتهم الأخرى سباق الخيل واللعب بالشطرنج والنَّرْد وممارسة الدَّبِكَة ولعبة خيال الظل وإرسال الحمام من الأبراج والرهان عليه، ويُذكر أن الخليفة المقتدي بأمر الله (٤٦٧ - ٤٨٧ هـ) الذي انصرف إلى عمران بغداد وتطهيرها من الفساد وأهله، أمر بقلع أبراج الطيور ونفي المغنيات والمُفْسِدات، ومنع إجراء ماء الحمامات إلى دجلة، وأمر أصحابها بحفر آبار للمياه، وحظر على الملاحين أن يحملوا في زوارقهم الرجال والنساء مجتمعين[2].

وأمّا الرقيق فازداد الاهتمام به، وكثرت أعداده، وتعددت مصادره، فهنالك الرومي والصقلي والزنجي والتركي من أسرى الحروب، وقد جلب أكثره في العصر السلجوقي من بلاد ما وراء النهر على أيدي النخاسين، كما جلب كثير من الزنج للفلاحة والحراسة، وزادت تجارة الرقيق بازدياد الحاجة إليه، فكان لهم شارع في بغداد اسمه شارع الرقيق وباب النخاسين، وغدا يؤلف معظم طبقة الخدم المؤلَّفة منه ومن الجواري والخصيان الذين استخدموا لحماية الحريم، وكان من أصناف الجواري الهنديات والسنديات والزنجيات والتركيات والديلميات والأرمنيات والنوبيات والحبشيات والمكِّيَّات والمدنيات والطائفيات، غير أن نظرتهم إلى الرقيق لم يكن فيها امتهان، إذ كثرت الجواري في قصر الخلافة، ولكنَّ خدَماً لزوجات الخلفاء أو وصيفات لهن، بل وأُمَّهات لكثير منهم، فقد كانت قطر الندى، وهي جارية أرمنية، أمّاً للقائم بأمر الله عبدالله ابن أحمد (٤٢٢ - ٤٦٧ هـ)، وكانت أمّ ابنه عبدالله بن محمد المقتدي (٤٦٧-٤٨٧ هـ) وأمّ المستظهر أحمد (٤٨٧-٥١٢ هـ) من الجواري أيضاً.

وأمّا أهل الذمة من النصارى واليهود والمجوس والصابئة فقد عاشوا على قدم المساواة مع فئات المجتمع الأخرى، ونَعِموا بتسامح ديني نظير ما يدفعونه من الجزية،

---

(١) وفيات الأعيان ٥/ ٢٨٤.   (٢) الأعلام ٤/ ٢٦٧.

وهي تدفع بسير يدفعه من يقدر على حمل السلاح دون النساء والأطفال والرهبان والفقراء وذوي العاهات، وهو لا يجاوز ديناراً للعامة ودينارين للطبقة الوسطى وثلاثة دنانير للأغنياء. وكان من أهل الذمة خاصة برعوا بالطب وغيره، فقربهم الخلفاء من مجالسهم، وتسنموا بعض المناصب حتى وصل بعضهم إلى الوزارة، فاتخذ عضد الدولة نصر بن هارون وزيراً له لتدبير شؤون فارس. وأما اليهود فقد غلب عليهم الاشتغال بالمهن الوضيعة كالجزارة والسكافة والصباغة.

ومن الطبيعي أن يكون للمجتمع في ذلك الوقت أعياد عامة يحتفل بها، فتزين بها مدينة بغداد، وأهمها عيدا الفطر والأضحى، ومواكب الحجيج في رحيلها وقدومها. وهنالك إلى ذلك أعياد أخرى للفرس والنصارى كأعياد المهرجان والسذق (الميلاد) والنيروز، وكانوا يحتفلون بمناسبات أخرى مثل ختم القرآن والختان وغير ذلك.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن القرن السادس شهد نمو حركة الزهد والتصوف حتى بلغت ذروتها بولادة بعض الطرق الصوفية التي كانت وما زالت بعيدة الأثر في حياة كثير من الناس، وأتباعها اليوم منتشرون في أرجاء العالم الإسلامي، وأهمها الطريقة القادرية المنسوبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (٥٦١ هـ) والطريقة الرفاعية المنسوبة إلى الشيخ أحمد الرفاعي (٥٧٨ هـ). وقد شاع لدى الطريقتين ما عرف بالذكر الذي يصحبه إنشاد الأشعار الصوفية والرقص على إيقاعاتها، وطبيعي أن ينتج عن هذا نشوب صراع بين المتصوفة والفقهاء، يرجع إلى ما بينهما من تباين في التعامل مع النصوص والواقع والسلوك وغير ذلك، وليس في المصادر ما يشير إلى موقف العكبري من ذلك، على أننا لا نعدم في حنبليته وإمامته في المذهب وتصنيفه فيه ما يدل على موقفه من هذا الصراع، ويجعله في زمرة الفقهاء الذين يتقيدون بحرفية النصوص، ولا يلتفتون إلى ما يعوزه دليل أو برهان من الرقائق والوجدانيات والقصص.

ج - الحياة الثقافية :

استمر نشاط الحركة العلمية في العصر السلجوقي، وراجت سوق الفكر والثقافة، وكان مما ساعد على ذلك وفرة دور العلم (المدارس) والمكتبات، وانتشار حلقات الدرس في المساجد، ومجانية التعليم، ونشاط حركة الترجمة عن اليونانية، وانتشار البيمارستانات، وتقدم الطب، وكثرة مجالس المناظرات العلمية والفلسفية، ومشاركة النساء في حضور مجالس العلم، بالإضافة إلى تشجيع الدول التي استقلت عن الخلافة العباسية، فقد ذخر بلاط تلك الدول بالعلماء والشعراء والأدباء، مثل الغزنويين في الشرق، والفاطميين والأيوبيين في مصر، والأمويين في الأندلس، والمرابطين والموحدين في المغرب، كما يضاف إلى ذلك بلاط السلاجقة في مرو عاصمة خراسان، حيث أقام أمراؤهم ولاسيما السلاجقة العظام سنجر وإخوته، وبلاط الحمدانيين في الموصل وحلب، وبلاط الطولونيين والإخشيديين في مصر. ومما أعان على ذلك أيضاً كثرة الثروات واستبحار العمران، وازدهار الوراقة بتقدم العلوم والفنون حتى أصبحت مهنة العامة وبعض الخاصة، وكان لها سوق تباع فيها الكتب وتستنسخ؛ وظهور الفرق التي اتخذت من الثقافة والعلم وسيلة لتحقيق أغراضها السياسية.

وكان من أبرز معاهد الثقافة في عصر السلاجقة المساجد التي غصت بحلقات العلماء من القراء والمفسرين والمحدثين والفقهاء والمتكلمين واللغويين والنحويين والمؤرخين في بغداد والبصرة والموصل وبقية الحواضر الإسلامية، فجامع المنصور في بغداد كان بمنزلة جامعة كبيرة، يتمنى كل عالم أن تكون له حلقة فيه، حتى يروى عن الخطيب البغدادي أنه حين حج شرب ماء زمزم ثلاث مرات، وسأل الله تعالى ثلاث حاجات، هذه واحدة منها. ومن المساجد التي كانت من أهم مراكز الثقافة مسجد عمرو بن العاص في عهد الطولونيين والإخشيديين، والمسجد الأزهر في عهد الفاطميين، ومسجد القرويين بفاس، وغيرها من المساجد الجامعة التي كانت في كل حاضرة إسلامية.

وأمّا دور العلم أو المدارس فقد كانت ذات شأن خطير في العصر السلجوقي، إذ عُني نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقي (٤٦٥ - ٤٨٥هـ) ببناء عدّة مدارس في بغداد والبصرة والموصل وإيران عرفت بالمدارس النظامية، وألحق بها مكتبات ضخمة ومساكن لِمَنْ يقوم على التدريس فيها، وجعل لها أوقافاً كثيرة يستعين بها الطلبة والشيوخ، وأصبح لها من الشهرة ما جعل أصحاب التراجم ينوّهون في ترجماتهم على كلّ مَنْ درّس فيها، وسيأتي في ترجمة العكبري أن جماعة من الشافعية أغروه بالتحول إلى مذهبهم على أن يعطوه تدريس النحو بالمدرسة النظامية. وسار بعد نظام الملك مَنْ جاء بعده من الوزراء مثل تاج الملك أبي الغنائم الذي ابتنى في بغداد المدرسة التاجية. ولم يقتصر الأمر على الوزراء، بل شاركهم في ذلك بعض الموسرين كالمستوفي الخوارزمي الذي بنى المدرسة الكبيرة بباب الطاق، وكذلك بنى نور الدين بن عماد الدين زنكي عدة مدارس في دمشق وحلب وغيرها، ومثل ذلك ما صنعه صلاح الدين الذي بنى في مصر مدارس الأيوبيين كالناصرية والقمحية والسيفية، وخلفه في هذا وزيره القاضي الفاضل (٥٨٠هـ) الذي كان صاحب ديوان الإنشاء في عهد الخليفة الحافظ لدين الله الفاطمي (٥٢٤-٥٤٤هـ) فبنى المدرسة الفاضلية، وكان فيها مئة ألف مجلد، وأنشأ الملك الكامل دار الحديث التي عرفت باسم المدرسة الكاملية، وفي القرن السابع بنى الخليفة المستنصر (٦٢٣ - ٦٤٠هـ) مدرسة المستنصرية المشهورة في بغداد. وتنامى عدد المدارس حتى انتهى عددها في شرقي بغداد إلى ثلاثين مدرسة حين زارها ابن جبير سنة (٥٨٠هـ)

وكان إلى جانب مراكز العلم المتقدمة من مساجد ومدارس مكتباتٌ ضخمة أُلحقت بها، فازداد عددها بنشاط حركة التأليف والترجمة عن اللغات الأُخرى وتقدّم صناعة الورق وازدهار الوراقة وغيرها، وأول ما نذكر هنا بيت الحكمة الذي[1]

---

(١) انظر كتاب حركة الترجمة في المشرق الإسلامي في القرنين الثالث والرابع ٢٠٥-٢٢٠. ومقال «بيت الحكمة في بغداد» مجلة المورد ص ١٩٧- ٢٠٠، ع ٤، م ٨، ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.

وضع أساسه هارون الرشيد على الأرجح، وأكمله المأمون مرصداً فلكياً وخزانة كتب، وعيّن فيه مترجمين عهد إليهم بترجمة علوم اليونان وفلسفتها. ومن المكتبات العامة مكتبة دار العلم الفاطمية، ومكتبة القصر الشرقي بالقاهرة، ومكتبات مرو بخراسان التي اطلع عليها ياقوت وأفاد منها. وكان هنالك إلى ذلك مكتبات خاصة مشهورة على رأسها مكتبة نوح بن نصر الساماني (٣٤٢هـ) ومكتبة الصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) ومكتبة مؤيد الدين بن العلقمي (٦٥٦هـ) الذي كان وزيراً للمستعصم. قيل: إن خزانته اشتملت على عشرة آلاف مجلد، وله صنف الصغاني «العُباب» وابن أبي الحديد «شرح نهج البلاغة».

وهكذا بقي النشاط العلمي في بغداد وغيرها من الحواضر الإسلامية مزدهراً، حتى أتى سيل المغول على خوارزم وإيران والجزيرة فخرّبها، ودرس كتب العلم والأدب، وقضى على الخلافة العباسية.

د- الدراسات اللغوية والنحوية في عصر أبي البقاء:

شهد العصر السلجوقي (٤٤٧-٦٥٦هـ) ازدهاراً في الحركة العلمية استغرقه علوم العربية والدين والعلوم الأخرى، على أن أوضح ما ظهر ذلك كان في الدراسات اللغوية والنحوية، إذ كثر عدد الأعلام النابهين في اللغة والنحو، وتنامى فبلغ مصنفاتهم حتى خرج عن الحصر أو كاد، ومن الطبيعي أن يكون حظ الأقدمين من تلك الجهود وافراً، فكثير من تلك المؤلفات قام على خدمة المشهور من آثارهم شرحاً لها، أو لشواهدها، أو تحشية عليها، أو اختصاراً، أو تهذيباً، أو اعتراضاً، أو غير ذلك. وأهم تلك الأصول التي حظيت باهتمام علماء هذا العصر: الكتاب والمقتضب والجمل والكافي للنحاس والإيضاح واللُّمع والمُفَصَّل والفصيح وإصلاح المنطق ... وأقرب مثال على ذلك أبو البقاء العكبري الذي صنف ثلاثة وعشرين كتاباً، وقفها على خدمة جُلّ الكتب المتقدمة شرحاً واختصاراً.

وظهر في هذا العصر اهتمام زائد بآثار الفارسي وابن جني، ويمكن أن يكون أبو البقاء نفسه مثالاً لهذا عند المشارقة، فقد شرح ثلاثة كتب للفارسي هي الإيضاح

والتكملة وأبيات الإيضاح ، ولخص كتاب أبيات الشعر ، وشرح اللُّمَع لابن جني ،
واختصر له كتابين : التنبيه على مشكل شعر المتنبي والمحتسب . ويقابله ابن الباذش
في الأندلس ، فقد كان كَلِفاً بشرح كتب المشارقة مثل : الكتاب والمقتضب والأصول
والجمل والإيضاح والكافي . ونتج عن هذا أن حمل بعضُ النحاة على كتب أبي علي الفارسي
وابن جني ، وعلى كلّ من يهتم بهما ويعدل عن الكتاب والجمل وغيرهما ، وكان ابنُ الطراوة
أشدَّ هؤلاء ، وله في ذلك كلام مشهور سيأتي في موضعه .

وتميّز هذا العصر كذلك بزيادة الاهتمام بالنقد النحوي العام والخاص ،
فالأول يمثّله اثنان : ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) الذي دعا في كتابه «الرد على النحاة» إلى تجريد
النحو من القول بالعامل وكثير من ضروب التعليل والقياس ، والتمارين غير العملية .
والثاني : أبو الوليد بن رشد (٥٩٥ هـ) الذي شغله أمر النحو والنحاة فصنّف كتابه
«الضروري في النحو» ودعا فيه إلى القصد والاعتدال . ويُراد بالنقد الثاني الخاص
ما كان بين النحاة أنفسهم ، فابن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) ينقد الزجاجي في كتابه
«إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل» ، وابنُ الطراوة ينقد الفارسي في كتابه «الإفصاح
ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح» ، وابنُ الباذش (٥٢٨ هـ) ينقد النحاس
في «الكافي» ويخطّئه في مئة موضع .

وظهرت في القرن السابع قضية الاستشهاد بالحديث في الأندلس ، ولم تكن
مطروحة من قبل ، فأثارها ابن الضائع (٦٨٠ هـ) الذي يُعَدُّ أول من رَدَّ الاستشهاد به ،
ولذلك ما كان معنياً بتتبع ابن الطراوة وابن خروف اللذين أكثرا من الاحتجاج به ،
فصنّف في نقد الأول « ردّ اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه » .
وذلك لأن ابن الطراوة اعتمد الحديث كثيراً ، ورد على سيبويه في مسائل أوردها
السهيلي في كتابه «نتائج الفكر»[1] .

---

(١) انظر ص ١٤ ، ٢٣٣-٢٣٦

ونظرة عجلى إلى أعلام اللغة والنحو الذين عاشوا في القرنين السادس والسابع تؤكد ما تقدّم من وفرة عددهم، وكثرة الأندلسيين فيهم، وغلبة عكوفهم على شرح كتب الأقدمين وتوفّرهم على خدمتها، وخصوصاً الإيضاح، حتى زاد عدد العلماء الذين نشطوا إلى خدمته خلال هذين القرنين على خمسة وثلاثين نحوياً، وهم: ابن نصر الكرماني (٥٠٠هـ)، وابن الطراوة (٥٢٨هـ)، وابن الباذش (٥٢٨هـ)، وابن هكيم السرقسطي (٥٣٨هـ)، وابن الشجري (٥٤٢هـ)، وابن يسعون (٥٤٢هـ)، وابن هشام الحضرمي الإشبيلي (٥٥٠هـ)، وابن هشام اليابري (٥٥٢هـ)، ونصر بن علي الفارسي (بعد ٥٦٥هـ)، وابن ميمون القرطبي (٥٦٧هـ)، وابن الدهان (٥٦٩هـ)، وعثمان بن علي الصقلي (٥٧٦هـ)، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، وأبو بكر بن طاهر الخِدَب (٥٨٠هـ)، وابن برّي (٥٨٢هـ) ومحمد بن جعفر المرسي البلنسي (٥٨٦هـ)، وابن أبي رُكب (٦٠٤هـ)، والجُزُولي (٦٠٧هـ)، وأبو اليمن الكندي (٦١٣هـ)، وابن بنين الدقيقي (٦١٤هـ)، وأبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، وابن سليمان الزهري الأندلسي (٦١٧هـ)، وابن عبد المؤمن القيسي الشريشي (٦١٩هـ)، وابن جماعة المصري (٦٢٣هـ)، وأبو الحجاج بن معزوز القيسي (٦٢٥هـ)، وابن الخباز (٦٣٧هـ)، وابن مَعْقِل الحمصي (٦٤٤هـ)، وإبراهيم البطليوسي (٦٤٢هـ)، وابن هشام الخضراوي البرذعي الأندلسي (٦٤٦هـ)، وابن الحاج الإشبيلي (٦٤٧هـ)، والخفّاف المالقي (٦٥٧هـ)، وابن عصفور (٦٦٩هـ)، وابن الضائع الكُتامي الإشبيلي الأندلسي (٦٨٠هـ)، والخُشَني الأُبَّذي (٦٨٠هـ)، وابن أبي الربيع الإشبيلي (٦٨٨هـ)، وتلميذه الشَّبْتي المالكي (٦٩٥هـ). وأمّا النحاة الذين لم يضربوا بسهم في خدمة الإيضاح فلم يزد عددهم على عشرين نحوياً، وهم: ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، وابن خلصة (٥٢١هـ)، وأبو نزار ملك النحاة (٥٣٨هـ)، وابن الرمّاك أستاذ السهيلي (٥٤١هـ)، وابن بطّال (٥٤٩هـ)، وابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)، وابن الفرس (٥٩٧هـ)، والحُنَيْدرة اليمني (٥٩٩هـ)، وابن خروف (٦٠٩هـ)، والمطرزي (٦١٠هـ)، وأبو علي الرندي (٦١٦هـ)، وأبو بكر بن طلحة (٦١٨هـ)، وابن أصبغ (٦٢٧هـ)، وابن الصائغ (٦٤٣هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وابن عمرون (٦٤٦هـ)،

وابن يعيش (٦٤٣هـ)، وأبو الفضل المرسي السلمي (٦٥٥هـ)، والرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ).

وما تقدم هو عرض موجز لمُجمَل النشاط العلمي في علوم العربية عموماً والنحو واللغة خصوصاً ضمن حدود القرنين السادس والسابع، ولا ريب أن التوقف بالدرس والتحليل عند أحد أعلام النحاة في العصر السلجوقي سيزيد من جلاء صورة ذلك النشاط العلمي، وهو ما ستطالعنا به الأبواب القادمة التي ستشتمل على ترجمة مُشْبَعة لأبي البقاء العكبري، وللإيضاح وشروحه، وستقف طويلاً عند واحد من أهم تلك الشروح، وهو "شرح الإيضاح" لأبي البقاء العكبري الذي انتهت إليه الإمامة والإفتاء في تسعة علوم حتى لم يكن في آخر عمره مثله.

الفصل الأول

سيرته الذاتية

يشتمل هذا الفصل على السيرة الذاتية لأبي البقاء العُكبري، وهي تتضمن بيانَ اسمه ونسبه، وتاريخَ مولده، وعرضَ ما قاد إليه التتبعُ من أخبار نشأته، وذِكْرَ أخلاقه وشهادات تلامذته ومعاصريه ومترجميه فيه، والكلامَ على مذهبه الحنبلي وشيوخه في الفقه والخلاف والأصول وتلامذته وآثاره فيهما، وتحديدَ وفاته وما يتعلّق بها.

١- اسمه ونسبه:

ليس هناك من خلاف بين المصادر في تحديد اسمه ونسبه، فهو باتفاقه

---

(١) مصادر ترجمته حسب وفيات أصحابها:

الاستسعاد بمَنْ لقيته من صالحي العباد في البلاد (ضمن شذرات من كتب مفقودة في التاريخ) ١٨٧، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبَيْثي ٢/١٤٠ - ١٤٢، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/١١٦ - ١١٨، (*) والتكملة لوفيات النقلة ٢/٤٦١، وتراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين ١١٩ - ١٢٠، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣/١٠٠ - ١٠٢، والمختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء) ٣/١٢٤، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٦٣ - ١٦٤، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الطبقة ٦٢، ٢٧٠ - ٢٧٢، ودول الإسلام ٣٢٨، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٩١ - ٩٣، والعبر في خبر مَنْ غبر ٥/٦١، وتتمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي) ٢/٦٠، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد =

مترجمه محبّ الدين أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين، العُكْبَري الأصل، البغدادي المولد والدار، الأزجي، الحنبلي.

و"العُكْبَري" نسبة إلى "عُكْبَرا". وقد صحّح السمعاني[1] أنها بضم العين وفتح الباء، وحكى أنها بضم الباء أيضاً، وأجاز الوجهين ابن ناصر الدين الدمشقي[2]، وهناك مَن اقتصر على فتح الباء، منهم ابن الأثير[3] وأبو الفداء[4] وابن خلكان[5] والفيروزآبادي[6]

= انتقاء ابن الدمياطي ١٤١-١٤٢، ونَكْت الهِمْيان في نُكَت العميان ١٧٨-١٨٠، والوافي بالوفيات ١٧/١٣٩-١٤٢، ومرآة الجنان ٤/٣٢-٣٣، والبداية والنهاية ١٣/٨٥، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/١٠٩-١٢٠، (★) والإعلام بتاريخ أهل الإسلام و ٢٩/أ، وطبقات النحاة واللغويين ٣٢٨-٣٣١، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٦/٢٤٦، وغربال الزمان في وفيات الأعيان ٤٩٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٣٨-٤٠، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ٢/٣٤٦-٣٤٨، وطبقات المفسرين ١/٢٢٤-٢٢٧، وكشف الظنون ١/٨١، ٩٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٧٣، ٢١٢، ٢١٤، ٢٥٣، ٣٩٩، ٤٢٤، ٤٤٠، ٤٨٠، ٤٨٢، ٦٩٢، ٧١٤، ٢/١٢٧٣، ١٤٢٨، ١٥٤٣، ١٥٦٣، ١٦٩٥، ١٧٨٩، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥/٦٧-٦٩، والتاج المكلل ٢٢٨، وهدية العارفين ١/٤٥٩، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ١/٢٩٤-٢٩٥، وتاريخ بروكلمان ٥/١٧٤-١٧٦، والأعلام ٤/٨٠ (ط. ثالثة)، ومعجم المؤلفين ٦/٤٦-٤٧، وذخائر التراث العربي الإسلامي ٢/٦٩٤-٦٩٥.

(١) الأنساب ٩/٢٧-٢٨.

(٢) في تعليقة كتبها على مشتبه الذهبي، انظر تبصير المنتبه ١٠١٧.

(٣) اللباب ٢/٣٥١.

(٤) تقويم البلدان ٣٠٠.

(٥) وفيات الأعيان ٣/١٠١.

(٦) القاموس المحيط (عكبر).

وتابعه شارحه الزبيدي[1]. وعُكْبَرا «قرية على شاطئ دجلة بغداد من الجانب الشرقي فوقه مدينة السلام بعشرة فراسخ»[2].

و«الأَزَجي» بالتحريك والجيم نسبة إلى باب الأَزَج. وهو «محلة كبيرة ذات أسواق كثيرة، ومحال كبار شرقي بغداد، فيها عدة محالّ، كلّ واحدة منها تشبه أن تكون مدينة»[3].

وقد نسب إليها كثير من أصحاب التراجم[4].

٢- مولده ونشأته:

ولد أبو البقاء العكبري في بغداد أوائل سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة على الأكثر والأرجح[5]. وذهب قوم إلى أنه ولد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة، فأسقط تحديد وقتها من السنة، وانفرد تلميذه القطيعي - فيما حكي عنه - فجعلها في حدود سنة تسع وثلاثين[6]. وهذا لا يصحّ، لأنه يخالف جُلّ مَنْ أرّخ لولادته، وينطوي

---

(١) التاج (عكبر).

(٢) الأنساب ٩/٢٧-٢٨. وانظر في تحديد موقعها: الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير ٢٩٣-٢٩٧، وأطلس العالم الإسلامي، خريطة العراق بعد الفتح الإسلامي، وبلدان الخلافة الشرقية ٤١، ٧٢-٧٥، ومقال عنها في مجلة الأقلام ٧٧-٨٥، ج ١١، تموز ١٩٦٥.

(٣) معجم البلدان ١/١٦٨.

(٤) إشارة التعيين ١٦٣، وتاريخ الإسلام (ط٦٢) ٧٠، والسير ٢٢/٩٢، والعبر ٥/٦١، والنكت ١٧٨، والوافي ١٧/١٣٩، والذيل ٢/١٠٩، وطبقات النحاة ٣٢٨، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦.

(٥) المستفاد ١٤٢، وطبقات النحاة ٣٢٩، والبغية ٢/٣٩، وطبقات المفسرين ٢٢٤، والروضات ٤٥٤.

(٦) قال ابن رجب «ولد ببغداد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة، هكذا قال غير واحد. وذكر ابن الدبيثي أنه سأله عن مولده فقال: سنة ثمانٍ وثلاثين» الذيل ٢/١٠٩. وليس في تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤٢ ما حكاه عنه

(٧) قال ابن رجب «وقال القطيعي: سألته عن مولده فقال: في حدود سنة تسع وثلاثين» الذيل ٢/١٠٩. وحكاه العليمي قال «وقيل: تسع وثلاثين وخمسمئة» المنهج الأحمد ٢/٣٤٦.

وتابعه شارح الزبيدي[1]. و«عُكْبَرا» قرية على شاطئ دجلة بغداد من الجانب الشرقي نحوه ومدينة السلام بعشرة فراسخ»[2].

و«الأَزَجي» بالتحريك والجيم نسبة إلى باب الأَزَج. وهو «محلّة كبيرة ذات أسواق كثيرة، ومحال كبار شرقي بغداد، فيها عدّة محالّ، كلّ واحدة منها تشبه أن تكون مدينة»[3]. وقد نسبه إليها كثير من أصحاب التراجم[4].

٢- مولده ونشأته:

ولد أبو البقاء العكبري في بغداد أوائل سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة على الأكثر والأرجح[5]. وذهب قوم إلى أنه ولد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة، فأسقط تحديد وقتها من السنة، وانفرد تلميذه القطيعي - فيما حكي عنه - فجعلها في حدود سنة تسع وثلاثين[6]. وهذا لا يصحّ، لأنه يخالف جُلَّ مَنْ أرّخ لولادته، وينطوي

---

(١) التاج (عكبر).

(٢) الأنساب ٩/ ٢٧-٢٨. وانظر في تحديد موقعها: الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير ٢٩٣-٢٩٧، وأطلس العالم الإسلامي، خريطة العراق بعد الفتح الإسلامي، وبلدان الخلافة الشرقية ٤١، ٧٢-٧٥، ومقال عنها في مجلة الأقلام ٧٧-٨٥، ج ١١، تموز ١٩٦٥.

(٣) معجم البلدان ١/ ١٦٨.

(٤) إشارة التعيين ١٦٣، وتاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧٠، والسير ٢٢/ ٩٢، والعبر ٥/ ٦١، والنكت ١٧٨، والوافي ١٧/ ١٣٩، والذيل ٢/ ١٠٩، وطبقات النحاة ٣٢٨، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦.

(٥) المستفاد ١٤٢، وطبقات النحاة ٣٢٩، والبغية ٢/ ٣٩، وطبقات المفسرين ٢٢٤، والروضات ٤٥٤.

(٦) قال ابن رجب «ولد ببغداد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة، هكذا قال غير واحد. وذكر ابن الدبيثي أنه سأله عن مولده فقال: سنة ثمانٍ وثلاثين» الذيل ٢/ ١٠٩. وليس في تاريخ ابن الدبيثي ٢/ ١٤٢ ما حكاه عنه.

(٧) قال ابن رجب «وقال القطيعي: سألته عن مولده فقال: في حدود سنة تسع وثلاثين» الذيل ٢/ ١٠٩. وحكاه العليمي قال «وقيل: تسع وثلاثين وخمسمئة» المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦.

إلى ذلك على خطأ علمي رياضي[1]. ولا يبعد أن يكون مردّه إلى سهو من ناقله ابن رجب، أو وهم عرض لصاحب الترجمة نفسه في أواخر حياته، أو نحو ذلك.

ومما يدعو إلى التأمّل أن لا يجد الباحث في مصادر ترجمة أبي البقاء، على كثرتها وشهرته، أيّ إشارة إلى أسرته التي عاش في كنفها، أو إلى أخبار طفولته وشبابه ما عدا نُتَفاً من الأخبار التي تخصّ مرحلة تحصيله الأولى في صباه، فقد ذكروا أنه سمع فيها الحديث ورواه عن ابن البطّي وأبي بكر ابن النَّقُّور وأبي زُرْعة المقدسي[2]. أمّا حادثة صباه المشهورة فهي إصابته بالجدري الذي كان بعيد الأثر في حياته كلّها، إذ سلب منه نعمة البصر، وحمل مَنْ ترجم له على نعته بالضرير، وأول مَنْ نصّ على ذلك تلميذه ابن النجار، قال "ذكر لي أنه أُضِرَّ في صباه بالجدري"[3]. واشتهر هذا القول عنه وتناقلته المصادر مُصَرِّحةً بصاحبه

---

(1) يتضح بتحويل مولده من التاريخ الهجري إلى الميلادي، وهو ما وقع فيه صاحب معجم المؤلفين الذي جعله «٥٣٨ أو ٥٣٩ هـ = ١١٤٣ م» وذلك لأن بداية السنة الميلادية ١١٤٣/١/١ يصادف يوم ٥٣٧/٦/١٢ هـ، ونهاية تلك السنة الميلادية يصادف يوم ٥٣٨/٦/٢٢ هـ. وأمّا أول يوم في السنة الهجرية ٥٣٩/١/١ هـ فيصادف يوم ١١٤٤/٧/٣م وهنا يكمن الخطأ. ويُستخلص ممّا تقدّم أن الربع الأول من سنة ٥٣٨ هـ هو المعني بتحديد جُلّ الأقدمين لولادة العكبري أوائل سنة ٥٣٨ هـ، وهذا يقابل الربع الثالث من سنة ١١٤٣ م.

(اعتمدت في التواريخ المتقدمة على نظام حاسوبي وضعه الأستاذ مروان البواب، يتمّ فيه التحويل باليوم والشهر والسنة من التاريخ الهجري إلى الميلادي وبالعكس)

(2) توثيق ذلك بالإحالة إلى المصادر تجده في ترجمة شيوخه.

(3) أصله من ذيل تاريخ بغداد، ونقله ابن الدمياطي في المستفاد من الذيل ١٤١

ابن النجار[1] أو مقبلة له[2]. ومما تقدّم يتبيّن أنّ أبا البقاء يعوّل على كهولته وشيخوخته مع أن [illegible] شهرته ونبوغه ونفتقد بيانًا في هذه المرحلة، إذ ليس فيما أوردته المصادر إلا بضعة أخبار لا غناء فيها، وردت عرضًا في ترجمات بعض تلامذته كالحافظ المنذري (٦٥٦ هـ) والجمال ابن القُبَّيطي (٦٧٨ هـ)[3].

ولكن الثابت أن العلم استمر في أسرته من بعده، فابنه أبو محمد عبد الرحمن سمع أكثر مصنفات والده[4]، وابن حفيده الحسن بن محمد بن عبد الرحمن صنّف رسالة «السوانح الأدبية في المدائح القتبية»[5].

٣- أخلاقه:

شهد أهل العلم ممّن ترجم لأبي البقاء أو عاصره أو أخذ عنه أنه أوفى على الغاية دينًا وخلقًا وفضلًا وعلمًا، وحوت ترجماتهم له ما كان يتحلّى به من جميل الصفات وحميد الخصال. قال تلميذه الحافظ ابن النجار: «قرأت عليه كثيرًا من المصنفات، وصحبته مدة طويلة، وكان ثقة صدوقًا فيما يحكيه وينقله، غزير الفضل، كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، متدينًا، حسن الأخلاق،

---

(1) كما في: تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧٠، والسير ٢٢/ ٩٢، والذيل ٢/ ١١٠، والتاج المكلل ٢٢٨.

(2) كما في: العبر ٥/ ٦١، والنكت ١٧٩، والوافي ١٧/ ١٤٠، وطبقات النحاة ٣٢١، والبغية ٢/ ٣٩، والمنهج الأحمد ٤/ ٤٧، وروضات الجنات ٤٥٤.

(3) سترد هذه الأخبار موثقة في ترجمات تلامذته قريبًا.

(4) تاريخ الإسلام (ط ٦٤) ١٨١، وطبقات النحاة ٣٢١.

(5) قال حاجي خليفة: «رسالة كأنه عارض بها صاحبها (تكريم المعيشة في تحريم الحشيشة) للقطب القسطلاني. ولمّا وقف القسطلاني على هذه وضع رسالة أخرى سمّاها (تتميم التكريم لما في الحشيش من التحريم)». انظر الكشف ١/ ١٠٠٢، والهدية ١/ ٢٠٢.

متواضعاً»[١]. وقال تلميذه ابن الدُّبَيْثِي «سمعنا منه ونِعْمَ الشيخ كان»[٢]. وقال الحافظ الذهبي «وكان ذا حظٍّ من دينٍ وتعبُّدٍ وأوراد»[٣]. وقال الصفدي «كان رقيق القلب سريع الدمعة»[٤]. وقال السيوطي «وله تردُّدٌ إلى الرؤساء لتعليم الأدب»[٥].

وكان أبو البقاء إضافة إلى ما تقدَّم مثال العالم الذي يتمسك بما علم، لا تأخذه في ذلك لومة لائم، ولا تستبدُّ به أطماعٌ وشهواتٌ، تذهب بما أخذ به نفسه من مبادئ وقيم، كما هو شأن مَنْ تضعف إرادتهم أمام بوارق المغريات. ويشهد لهذا خبرٌ مشهور تناقلته المصادرُ، قال الذهبي «قرأت بخط السيف ابن المجد، سمعت المَراتبي يقول: سمعت الشيخ أبا البقاء النحوي يقول: جاء إليَّ جماعةٌ من الشافعية فقالوا: انتقل إلى مذهبنا ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية، فأقسمت وقلت: لو أقمتموني وصببتم عليَّ الذهب حتى أتوارى به ما رجعت عن مذهبي»[٦].

---

(١) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧٠، والسير ٢٢/٩٢، والمستفاد ١٤١، والنكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤٠، والذيل ٢/١١١، وطبقات النحاة ٣٣١، والبغية ٢/٣٩، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥، والشذرات ٥/٦٨، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٢) مختصر ابن الدبيثي ٢/١٤٢، والذيل ٢/١١٠، وطبقات النحاة ٣٣٠، والتاج المكلل ٢٢٨.

(٣) السير ٢٢/٩٣. (٤) النكت ١٧٩، والوافي بالوفيات ١٧/١٤٠.

(٥) البغية ٢/٣٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٦) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١ - ٢٧٢. واقتصر ابن رجب في سند الخبر على المَراتبي، وتصحَّف في مطبوعة الذيل ٢/١١١ إلى «المزالي». والخبر بلا إسناد في: السير ٢٢/٩٣، والنكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤٠، والبغية ٢/٣٩، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥، وروضات الجنات ٤٥٤، والتاج المكلل ٢٢٨.

٢- مذهبه:

أبو البقاء العكبري سليل أسرة حنبلية، انحدرت من موطنها الأصلي عُكبرا التي كان أهلها على مذهب الإمام أحمد بن حنبل [1]. ولذلك ندر أن تجد مصدراً ترجم لأبي البقاء ولم ينعته بـ «الحنبلي» [2] أو أنه «تفقه على مذهب أحمد ابن حنبل» [3] أو أنه «كان حنبلياً» [4]. وسيأتي في الكلام على شيوخه أنه تفقه على أبي حكيم النهرواني والقاضي أبي يعلى الصغير شيخ الحنابلة ومفتيهم في وقته، ولازمه حتى برع في المذهب والخلاف والأصول، ولهذا وصفه جُلُّ مَنْ ترجم له بـ «الفقيه» [5].

وسيأتي أيضاً في ترجمة تلامذته أنه أخذ عنه الفقه جماعةٌ منهم: الموفق بن صُدَيْقة ويحيى بن يحيى الحرّانيين والحافظُ المقدسي وابنُ النجار والجمالُ بن الصَّيْرَفي.

واشتهر عنه أنه أقرأ المذهب والخلاف الفقهي [6]، وصنّف فيهما غير ما كتاب مثل: «شرح لغة الفقه» الذي أملاه على ابن النجار، و«شرح الهداية» لأبي الخطاب الكلوذاني إمام الحنابلة في عصره، و«تعليق في الخلاف»، و«المرام في نهاية الأحكام» [7].

---

(١) يدل على هذا وفرةُ الأعلام المنسوبين إلى عُكبراني: طبقات الحنابلة وذيله والمنهج الأحمد.

(٢) يزيد عدد المصادر التي وصفته بهذا على خمسة عشر.

(٣) إنباه الرواة ٢/١١٦، والتكملة ٢/٤٦١.

(٤) المختصر في أخبار البشر ٣/١٢٤.

(٥) ورد هذا الوصف في تسعة من المصادر المعتمدة، أقدمها تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤١.

(٦) انظر: طبقات النحاة ٣٣١، والبغية ٢/٣٨، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٧، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٧) بيان هذه الكتب سيأتي في الحديث عن مصنفاته.

٥ - وفاته :

أجمعت المصادر قديمها وحديثها على أن وفاة أبي البقاء كانت ببغداد سنة ٦١٦ هـ ، وهي توافق سنة ١٢١٩ م . وجُلُّ تلك المصادر أرّختها بـ « ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر »[1] وهذا يعني ما ذكره ابن الدمياطي من أنها كانت في « ليلة يسفر صباحها عن تاسع شهر ربيع الآخر »[2] وهو يقابل يوم السبت في الثاني والعشرين من حزيران سنة ١٢١٩ م . واختصر الذهبي فأسقط التأريخ بالليلة فأصبحت « ثامن ربيع الآخر »[3] واقتصر بعضُ المؤرخين وأصحاب التراجم على الشهر وحده ، فأرخها بـ « ربيع الآخر »[4] . كما أطبقت المصادر على أنه دُفِنَ من الغد بباب حرب . وحدّده ابن رجب والعليمي والداودي أنه بمقبرة الإمام أحمد[5] . وزاد ابن قاضي شهبة « أنه صُلِّيَ عليه بمدرسة ابن الجوزي بدرب دينار الكبير »[6] .

ولا يخفى أن ما تقدّم في دراسة السيرة الذاتية لأبي البقاء العكبري لا يعدو أن يكون توطئةً لمعرفة ملامح شخصيته العلمية التي تُعَدُّ بيتَ القصيد في ترجمته ، إذ بها ارتفع ذِكرُه ، وعليها قام مجدُه ، وهو ما سنطالعه في الفصل الثاني الآتي .

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ١٠١ ، والذيل ٢ / ١١٣ ، والبغية ٢ / ٣٩ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٣٤٧ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٦ ، والشذرات ٥ / ٦٩ ، وروضات الجنات ٤٥٤ .

(٢) المستفاد ١٤٢ .

(٣) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧٠ ، والسير ٢٢ / ٩٣ .

(٤) تاريخ ابن الدبيثي ٢ / ١٤٢ ، وذيل الروضتين ١١٩ ، والعبر ٥ / ٦١ ، وطبقات النحاة ٣٣١ ، والنجوم الزاهرة ٦ / ٢٤٦ .

(٥) الذيل ٢ / ١١٣ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٣٤٧ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٦ .

(٦) طبقات النحاة ١ ٣٣١ .

الفصل الثاني

شخصيته العلمية

تستند شهرة أبي البقاء العكبري في أساسها إلى شخصيته العلمية التي تميزت بموسوعيته وإمامته في علوم عصره، ووفرة آثاره وشيوخه وتلامذته. وسيتناول هذا الفصل جوانب تلك الشخصية، فيعرض لطريقته في التحصيل والإقراء والتأليف، ويبيّن منزلته العلمية وملامحها، ويتتبع شيوخه وتلامذته في مصادر ترجمته وكتب الرجال وغيرها، ويقف عند أخبار إقبال الطلبة عليه من الأقطار النواحي، وما قُرئ عليه من تصانيف له ولغيره، واشتهر من أخذ عنه كلاً من علوم العربية، والفقه، والحديث، والجبر والحساب والمقابلة، وما تناقلته المصادر من نظمه.

أفاد أبو البقاء من حياته المديدة التي استغرقت نحواً من ثمانية عقود أيّما فائدة، شغلها بالتحصيل والإقراء والتصنيف، وذلك مما هيّأ له أن يكون في عداد المكثرين، إذ بلغت آثاره قرابة ستين مؤلّفاً بين كبير ومتوسط وصغير، نصّ على ذلك ابن قاضي شُهْبة في غير ما موضع، قال: «... صاحب الإعراب المشهور وغيره من التصانيف المفيدة، ومجموعها نحو ستين مصنَّفاً»[1]. وليس هذا بدعاً من الأمر، فقد روت المصادر شيئاً من أخبار دأبه على العلم وانقطاعه له يصدّق هذا، من ذلك ما نقله ابن رجب الحنبلي عن تلميذه ابن النجار أنه «كان محبّاً للاشتغال والإشغال ليلاً ونهاراً، ما يمضي عليه ساعة إلا وواحد يقرأ عليه أو يطالع له حتى ذكر لي أنه بالليل تقرأ له زوجته في كتب الأدب وغيرها»[2].

---

(١) طبقات النحاة ٣٢٩. وذكره في الإعلام ق ٩٠ب بلفظ: «وصنّف ستين مصنّفاً في فنون».

(٢) الذيل ٢/ ١١٠، وبنحوه في: النكت ١٧٩، والوافي ١٧/ ١٤٠، والشذرات ٥/ ٦٨، والتاج المكلل ٢٢٨.

والخبر المتقدم إلى ذلك يقفنا على أمر مهمّ ، وهو أن زوجته كانت بعيدة الأثر في شخصيته العلمية ، إذ كان يستعين بها في التحصيل ليلاً بعد أن ينفضّ عنه مَنْ يشتغل عليه من طَلَبَتِه الذين كانوا أيضاً يساعدونه في التحصيل والتأليف ، فيُحضِرون إليه ما يريده من كتب ، ويقرؤون عليه منها ، ثم يكتبون ما يمليه عليهم بعد أن يُحصّله في خاطره . ويبدو أنه درج على هذه الطريقة حتى اشتهرت عنه ، وتناقلتها المصادر . قال القفطي " وكان - رحمه الله - إذا أراد التصنيف أُحضرت له المصنّفات في ذلك الفنّ ، وقُرئ عليه منها ، فإذا حصّله في خاطره أملاه "[1] .

ولمّا كانت حاجة أبي البقاء إلى تلامذته في التحصيل والتأليف تقتضي منه أن يكون تَبَعاً لهم فيما يقرؤونه عليه ، أخذ عليه القفطي إخلاله بالمحتاج إليه ، ونقل عن بعض الأدباء ما يُفسّر ذلك . قال : " فكان يُخِلّ بكثير من المحتاج إليه . وما أحسن ما وصفه به بعض الأدباء فقال : أبو البقاء تلميذ تلاميذه . أي : هو تَبَعٌ لهم فيما يلقونه عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدمين "[2] . ومما يسترعي الانتباه في هذا الخبر أن القفطي انفرد من بين مترجمي أبي البقاء فذكر بعد حكايته طريقته في التصنيف أنه يُخِلّ كثيراً بالمحتاج إليه ، أمّا المصادر الأخرى فقد اقتصرت على ما نُسب إلى بعض الأدباء أو الفضلاء " أبو البقاء تلميذ تلاميذه "[3] مقرونة بمرادهم منها " يعني هو تَبَعٌ لهم

---

(1) إنباه الرواة ٢/ ١١٨ . وبنحوه ما جاء في : تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١ ، والسير ٢٢/ ٩٣ ، والنكت ١٧٩ ، والوافي ١٧/ ١٤٠ ، والذيل ٢/ ١١٠ ، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦ ، والشذرات ٥/ ٦٨ ، وروضات الجنات ٤٥٤ .

(2) إنباه الرواة ٢/ ١١٨ .

(3) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١ ، والسير ٢٢/ ٩٣ ، والنكت ١٧٩ ، والوافي ١٧/ ١٤٠ ، والذيل ٢/ ١١٠ ، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦ .

فيما يقرؤون له ويكتبون"[1] أو "فيما يلقون عليه"[2].

ويتصل بهذا المعنى ما انفرد به القفطي أيضاً من أن للشاعر الملهمي أبياتاً عاب فيها على أبي البقاء اعتماده على الكتاب فيما يُقرأ له من آثار. قال: "وقال داود بن أحمد بن يحيى الملهمي الشاعر يهجو أبا البقاء من أبيات:

وأبو البقاءِ عنِ الكتابِ مُخبِّرا ... وتراهُ - إنْ عَدِمَ الكتابَ - مُحيَّرا"[3]

١- منزلته العلمية:

تنامت شهرة أبي البقاء صُعُداً بما اجتمع له من فُسْحَة في الأجل، وكثرة في التصنيف، وقوة في الإرادة، جعلته يدأب على وصل ليله بنهاره تعلُّماً وإقراءً وتأليفاً، قال ابن خلكان "اشتهر اسمه في البلاد وهو حيٌّ، وبَعُدَ صيتُه"[4]. فغدا مَقْصِدَ الناس من الأقطار، ومُرْتَحَلَ طَلَبَة العلم من النواحي. قال اليماني "قصده الناسُ من الأقطار"، وقال الذهبي "رحلت إليه الطلبةُ من النواحي"[5][6]. وكان من شهرته أن بلغت الصدورَ والأماثلَ والرؤساءَ، قال اليماني "له تردُّدٌ إلى الصدور والأماثل لإقراء الأدب"[7].

---

(١) السير ٢٢/ ٩٣.

(٢) تاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧١، والذيل ٢/ ١١٠، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ١١٨. ولم أقف على ترجمة للشاعر الملهمي.

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ١٠١.

(٥) إشارة التعيين ١٦٣. وانظر: البغية ٢/ ٣٨، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٥.

(٦) تاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧٠. وانظر: الذيل ٢/ ١١٠، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦، والتاج المكلل ٢٢٨.

(٧) إشارة التعيين ١٦٣. وبنحوه ما ورد في: البغية ٢/ ٣٩، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٥، وروضات الجنات ٤٥٤ ولفظه فيه "وله تردُّدٌ إلى الرؤساء لتعليم الأدب".

وزاد من شهرة أبي البقاء، وعُلُوِّ منزلته العلمية ما عُرف عنه من ثقافة موسوعية، وقف عليها طَلَبَتُه، قال تلميذه ابنُ الدُّبَيْثي "كان جماعة لفنون العلم"[1]، و"وكان مُتَفَنِّناً فيها"[2]. ونصّ ابن رجب الحنبلي على أنه "برع في فنون عديدة من العلم"[3] ذكر ابنُ قاضي شُهْبَة منها "المذهب والخلاف والأصول"[4]، وجمعها الذهبي في "الفقه والأصول"[5]. ولم يقتصر تثقُّفُه على ما سلف بل تعدّاه إلى علوم أخرى. قال اليماني "كانت له معرفةٌ بعلوم القرآن والجبر والمقابلة وغوامض العربية"[6]. وبلغ من عُلُوِّ كعبه في علوم عصره أن الإمامة انتهت إليه في كثير من العلوم. قال ابن رجب "كان إماماً في علوم القرآن، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة، إماماً في النحو، إماماً في العروض، إماماً في الفرائض، إماماً في الحساب، إماماً في معرفة المذهب، إماماً في المسائل النظريات، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفاتٌ مشهورة"[7]. وإمامته في هذه العلوم جعلته موضع الفتوى فيها بلا منازع، نصّ على ذلك تلميذُه عبدُ الصمد بن أبي الجيش فقال "كان يفتي في تسعة علوم، وكان واحد زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القرآن والقراءات الشاذة. وله في كلّ هذه العلوم تصانيف كبار

---

(١) تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤٢، وبنحوه ما ورد في: إنباه الرواة ٢/١١٦، والتكملة ٢/٤٦، وطبقات النحاة ٣٣٠ وفيه "جمّاعة لفنون العلوم الشرعية والأدبية".

(٢) الذيل ٢/١١٠ نقلاً عن ابن الدبيثي.

(٣) الذيل ٢/١١٠. وهو في: المنهج الأحمد ٢/٣٤٦، والتاج المكلل ٢٢٨.

(٤) طبقات النحاة ٣٢٩. وجاء في: طبقات المفسرين ١/٢٢٥، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٥) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٧٠، والسير ٢٢/٩٢. وورد في: النكت ١٧٨، والوافي ١٧/١٤٠.

(٦) إشارة التعيين ١٦٣.

(٧) الاستسعاد ١٨٧. وذكر في: الذيل ٢/١١٠، والشذرات ٥/٦٧-٦٨.

وصغار ومتوسطات»[1].

وكان غاية ما ناله أبو البقاء من الشهرة ورفعة المنزلة ما حظي به آخر حياته، من انتشار اسمه في الآفاق حتى قال ابن خلكان «لم يكن في آخر عمره مثله في فنونه»[2]. ونقل ابن رجب عن تلميذه ابن النجار أنه «بقي مدة من عمره منقطع النظير، متوحداً في فنونه التي جمعها من علوم الشريعة والآداب والحساب»[3]. وفي هذا ما يفسر نبوغه المبكر وتقديم شيخه ابن الجوزي له، واختياره معيداً، وفزعه إليه فيما يشكل عليه من الأدب. قال ابن رجب «كان معيداً لأبي الفرج ابن الجوزي في المدرسة»[4]، وذكر الصفدي في كتابين له أن أبا الفرج كان «يفزع إليه مما يشكل عليه من الأدب»[5].

ويجد الباحث في تراجم أبي البقاء دلائل أخرى على رسوخ قدمه في تلك العلوم، من ذلك نسبته إليها وخصوصاً النحو الذي أجمعت المصادر على نعته بـ«النحوي» وزاد ابن خلكان واليافعي أنه «كان الغالب عليه علم النحو»[6]. ووصفه الخوانساري بـ«المُعْرِب»[7] لتصنيفه غير ما كتاب في الإعراب، يأتي في صدرها «إعراب القرآن» الذي أضافه أصحاب الطبقات إليه، على عادة

---

(١) الذيل ٢/ ١١٠، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦، والشذرات ٥/ ٦٨. وصدر المقالة في التاج المكلل ٢٢٨.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠.

(٣) الذيل ٢/ ١١٠.

(٤) الاستسعاد ١٨٧ والذيل ٢/ ١١٠. وهو في: المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٥، والشذرات ٥/ ٦٨.

(٥) النكت ١٧٩، والوافي بالوفيات ١٧/ ١٤٠.

(٦) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠، ومرآة الجنان ٤/ ٣٢.

(٧) روضات الجنات ٤٥٤.

السلف في إضافتهم الرجل إلى أشهر آثاره، فقالوا فيه «صاحب الإعراب»[1].
وكذلك نسبه كثير من مترجميه إلى اللغة، إذ كان رأساً فيها، وله عدة كتب في شرح مصنفات لغوية وأدبية، فدعوه لذلك بـ«اللغوي»[2]. ومن علوم العربية الأخرى التي نسب إليها العروض، فقد خلّف فيه بضعة آثار، ولذلك نعته الخوانساري بـ«العروضي»[3]. وبلغ من تقدّمه في علوم العربية أن فاق أقرانه من معاصريه، قال الذهبيّ وغيره «حاز قصب السّبق في العربية»[4]
وزاد السيوطي على ذلك فقال «صار فيها من الرؤساء المتقدّمين»[5].

وليست شهرة أبي البقاء في علوم الدين بأقلّ من شهرته في علوم العربية، إذ كان الغاية في الفرائض، ترك فيه عدّة كتب، ولذلك دعاه تلميذه ابن الدّبيثي بـ«الفرضي»[6]. أمّا الفقه أو المذهب فقد قرأه، وصنّف فيه غير كتاب، وأملى منها «شرح لغة الفقه» على الحافظ ابن النجار، ولذلك نعته كثير

---

(١) طبقات النحاة ٣٢٩، والبغية ٣٨/٢، وطبقات المفسرين ٢٢٤/١، وروضات الجنات ٤٥٣ وفيه «صاحب كتاب التبيان في إعراب القرآن».

(٢) التكملة ٤٦١/٢، والمختصر في أخبار البشر ١٢٤/٣، وتاريخ ابن الوردي ٢٠٦/٢، والذيل ١٠٩/٢، وطبقات النحاة ٣٢٨، والمنهج الأحمد ٣٤٦/٢، وطبقات المفسرين ٢٢٤/١، والتاج المكلل ٢٢٨.

(٣) روضات الجنات ٤٥٤.

(٤) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧٠، والسير ٩٣/٢٢. وانظر: العبر ٦١/٥، والنكت ١٧٨، والوافي بالوفيات ١٤٠/١٧، وغربال الزمان ٤٩٩، والبغية ٣٨/٢، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١، والشذرات ٦٧/٥، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٥) البغية ٣٨/٢. وانظر: طبقات المفسرين ٢٢٥/١، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٦) تاريخ ابن الدبيثي ١٤١/٢، وهو في: إنباه الرواة ١١٦/٢، والتكملة ٤٦١/٢.

من مترجميه بـ«الفقيه»[1]. وكذلك كان شأنه في التفسير والقراءات شهرة وإقراءً وتصنيفاً، وهو ما جعل أصحاب الطبقات يصفونه بـ«المقرئ»[2] و«المفسر»[3].

ولم تقتصر شخصيته العلمية على علوم العربية والدين، بل كان مشاركاً في علوم أخرى كالحساب. ذكر ابن رجب أنه كان واحد زمانه في علوم منها الحساب والجبر والمقابلة[4]، ووصفه ابن خلكان وغيره بـ«الحاسب»[5].

٢- شيوخه :

أخذ أبو البقاء علوم العربية والدين وغيرها عن كبار علماء بغداد في عصره، ولم يتهيأ له أن يأخذ عن غيرهم ممن هم خارج بغداد، إذ لم تكن له رحلة في الطلب شأن كثير من علماء عصره، ولا يبعد أن يكون عماه وراء ذلك، والمؤكد هنا أنه درج على الاختلاف إلى مجالس العلم منذ صباه، قال الصفدي «سمع في صباه من أبي الفتح بن البطي وأبي زُرْعَة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي وأبي بكر عبد الله ابن النَّقّور وأبي العباس محمد بن المرقعاتي وغيرهم»[6]. وهذه قائمة سلكتُ فيها ما أوردتْه المصادرُ من شيوخه ونُصّ فيه على أنه سمع منه، أو أخذ أو روى عنه، أو قرأ أو تفقّه أو تأدّب عليه، أو كان معيداً له، واقتصرتُ في

---

(١) تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤١، وإنباه الرواة ٢/١١٦، والتكملة ٢/٤٦١، والوفيات ٣/١٠٠، والذيل ٢/١٠٩، وطبقات النحاة ٣٢٨، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٤.

(٢) المصادر الأربعة الأخيرة في الحاشية السابقة.

(٣) المصادر الأربعة المشار إليها بالإضافة إلى التاج المكلل ٢٢٨.

(٤) الذيل ٢/١١٠.

(٥) وفيات الأعيان ٣/١٠٠. وانظر تاريخ ابن الوردي ٢/٢٠٦، وطبقات النحاة ٣٢٨.

(٦) قاله الصفدي في كتابيه: نكت الهميان ١٧٩، والوافي بالوفيات ١٧/١٤٠.

تعريف كلٍّ منهم على ما لا بُدَّ منه، وذلك لتفاوتهم في الشهرة ومقدار ترجماتهم في المصادر، وراعيت في ذلك تقديم الأسبق وفاةً على غيره:

١- أبو حكيم إبراهيم بن دينار النَّهْرَواني الحنبلي[1] (٥٥٦هـ). أحد أئمة بغداد في وقته، والمنتهى في علم الفرائض، وشيخ ابن الجوزي. تفقّه عليه أبو البقاء على مذهب الإمام أحمد. قال ابن الدبيثي: «تفقّه على أبي حكيم النهرواني الحنبلي»[2]. ونصّ القُلَيْشي على أنه «لازمه حتى برع في المذهب والخلاف والأصول»[3].

٢- أبو المُظفَّر يحيى بن محمد بن هُبَيْرة الوزير الحنبلي[4] (٥٦٠هـ). عالم صاحب تصانيف، وَزَرَ للمقتفي لأمر الله سنة ٥٤٤هـ ومن بعده لابنه المستنجد بالله. سمع أبو البقاء الحديث منه. قال ابن رجب: «وسمع الحديث من... وابن هُبَيْرة الوزير»[5].

٣- القاضي أبو يَعْلى الصغير محمد بن محمد بن الفرّاء البغدادي[6] (٥٦٠هـ). شيخ الحنابلة ومفتيهم في وقته. تفقّه عليه العكبري، قال الذهبي: «وتفقّه على القاضي أبي يَعْلى الصغير محمد بن أبي خازم»[7]. وذكر ابن قاضي شُهْبة أنه «لازمه حتى برع

---

(١) ترجمته في: المنتظم ١٠/٢٠١، والسير ٢٠/٢٩٦(٢٧٠)، والذيل ١/٢٣٩-٢٤١(٢٧)، ومرآة الجنان ٣/٢١٠. والذي في نكت الهميان ١٧٩ والوافي بالوفيات ١٧/١٤٠ «النهاوندي».

(٢) تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤١. وانظر: التكملة ٢/٤٦١، وتاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧٠، والسير ٢٢/٩٢، والنكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤٠، والذيل ٢/١١٠، وطبقات النحاة ٣٢٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٣) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦. وانظر طبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٤) ترجمته في: السير ٢٠/٤٢٦-٤٣٢ (٢٨٢)، والذيل ١/٢٥١-٢٨٩(١٣١).

(٥) الذيل ٢/١١٠. وانظر: طبقات المفسرين ١/٢٢٥، والتاج المكلل ٢٢٨.

(٦) ترجمته في: المنتظم ١٠/٢١٣، والسير ٢٠/٣٥٣-٣٥٤ (٢٤٢)، والذيل ١/٢٤٤-٢٥٠(١٢٩)، والشذرات ٤/١٩٠.

(٧) السير ٢٢/٩٢ وتاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧٠. وانظر: العبر ٥/٦١، والمستفاد ١٤١، =

في المذهب والخلاف والأصول"[1]

٤- أبو الفتح محمد بن عبد الباقي البغدادي الحاجب، ابن البَطِّي[2][3] (٥٦٤هـ). مُسْنِد العراق، وشيخ أهل بغداد في وقته. سمع منه أبو البقاء الحديث في صباه. قال ابن الدبيثي: "وسمع ابن البَطِّي"[3].

٥- أبو بكر عبد الله بن محمد بن النَّقُّور البغدادي البزَّاز[4] (٥٦٥هـ). مُحَدِّث ثقة، حدث عنه خلق كثير، سمع العكبري منه الحديث في صباه، قال ابن الدبيثي: "وسمع ابن البطي وأبا زُرْعة وأبا بكر بن النَّقُّور"[5].

٦- أبو زُرْعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي[6] (٥٦٦هـ). مُسْنِد صدوق، حدث عنه كثيرون كابن الجوزي والسمعاني وابن قُدامة. سمع أبو البقاء منه

= والذيل ٢/١١٠، وطبقات النحاة ٣٢٩، والبغية ٢/٣٨، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥، والشذرات ٥/٦٧، وروضات الجنات ٤٥٤.

(١) طبقات النحاة ٣٢٩. وانظر البغية ٢/٣٨.

(٢) ترجمته في السير ٢٠/٤٨١-٤٨٤ (٣٠٢)، والمنتظم ١٠/٢٢٩، والشذرات ٤/٢١٣.

(٣) تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤١. وانظر التكملة ٢/٤٦١، والوفيات ٣/١٠٠، وتاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧٠، والسير ٢٢/٩٢، والعبر ٥/٦١، والمستفاد ١٤١، والنكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤٠، والمرآة ٤/٣٢، والذيل ٢/١١٠، وطبقات النحاة ٣٢٩، والبغية ٢/٣٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥، والشذرات ٥/٦٧.

(٤) ترجمته في السير ٢٠/٤٩٨-٤٩٩ (٣١٦)، ومرآة الجنان ٣/٣٧٨. الشذرات ٤/٢١٥

(٥) تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤١-١٤٢. وانظر: التكملة ٢/٤٦١، وتاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧٠، والمستفاد ١٤١، والنكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤٠، والذيل ٢/١١٠، وطبقات النحاة ٣٢٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٦) ترجمته في السير ٢٠/٥٠٣-٥٠٤ (٣٢٠)، ووفيات الأعيان ٤/٢٨٨، والعبر ٤/١٩٢، ومرآة الجنان ٣/٣٧٨، والشذرات ٤/٢١٧.

المستفاد ٢٦٠-٢٦١

الحديث في صباه. قال ابن الدبيثي «وسمع ... وأبا زرعة»[1].

٧- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧ هـ)[2]. أحد أئمة النحو، قيل فيه: إنه بلغ رتبة أبي علي الفارسي[.] أخذ أبو البقاء عنه النحو، قال ابن الدبيثي «وأخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب»[3]. ونقل الذهبي على أنه «تأدب على ابن الخشاب»[4]. وذكر أبو الفداء أنه «صحب ابن الخشاب النحوي وغيره»[5]. وأكثر مترجميه على أنه قرأ العربية عليه. قال الذهبي «قرأ بالروايات ... والعربية على ابن الخشاب»[6]. (*)

٨- أبو البركات يحيى بن نجاح بن مسعود الحنبلي (٥٦٩ هـ)[7]. من أئمة العربية في عصره، أخذ العكبري عنه النحو. قال الذهبي «وقرأ النحو على أبي محمد ابن الخشاب أو أبي البركات ابن نجاح»[8]. وزاد ابن ناصر شُهْبة الأدب أيضاً، قال «وأخذ النحو والأدب عن أبي البركات يحيى بن نجاح النحوي»[9]. ونص أكثر مترجميه على أنه قرأ العربية عليه (**)

---

(١) تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤١. وانظر بقية مصادر الحاشية (٣) في الصفحة السابقة، ما عدا العبر والشذرات.

(٢) ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٩٩-١٠٣، السير ٢٠/٥٢٣-٥٢٧ (٣٣٧)، والذيل ١/٣١٦-٣٢٣ (١٤٥)، والبغية ٢/٢٩-٣١ (١٣٥٣)، والبلغة ١٠١-١٠٦.

(٣) تاريخ ابن الدبيثي ٢/١٤١. وانظر: إنباه الرواة ٢/١١٦، والتكملة ٢/٤٦١، وذيل الروضتين ١١٩-١٢٠، والوفيات ٣/١٠٠، وتاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧٠، والمرآة ٤/٣٢، والذيل ٢/١١، وطبقات النحاة ٣٢٩، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، والتاج المكلل ٢٢٨.

(٤) العبر ٥/٦١. وانظر: طبقات النحاة ٣٢٩، والشذرات ٥/٦٧.

(٥) المختصر ٣/١٢٤.

(٦) السير ٢٢/٩٢. وانظر: المستفاد ١٤١، والنكت ١٨٧، والوافي ١٧/١٤٠، والبغية ٢/٣٨، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٧) ترجمته في: المنتظم ١٠/٢٤٩، الذيل ١/٣٣١-٣٣٢ (١٥٢)، والشذرات ٤/٢٣٦.

(٨) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧٠. وانظر: الذيل ٢/١١، وطبقات النحاة ٣٢٩، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦.

(٩) طبقات النحاة ٣٢٩.

قال الذهبي «قرأ بالروايات ... والعربية على ابن الخشاب وأبي البركات بن نجاح»[1].

٩ - أبو العباس أحمد بن المبارك بن سعد المرقعاني[2] (٥٧٠هـ). محدّث دون من تقدّم في الشهرة، سمع منه أبو البقاء الحديث في صباه، قال الصفدي «وسمع في صباه من أبي الفتح بن البطي .. وأبي العباس أحمد بن المبارك بن المرقعاني»[3].

١٠ - أبو الحسن علي بن عساكر بن المرحّب البطائحي الضرير[4] (٥٧٢هـ). مقرئ العراق في وقته، وعالم بالعربية. قرأ العكبري القرآن عليه. قال أبو شامة المقدسي «قرأ القرآن على أبي الحسن البطائحي»[5] ونصّ بعض مترجميه على أنه قرأه عليه بالروايات، قال الذهبي «قرأ بالروايات على علي بن عساكر البطائحي»[6]. وهذا يجمع ما ورد في مصادر أخرى من أنه قرأ القراءات عليه[7].

١١ - أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن العَصّار السلمي البغدادي[8] (٥٧٦هـ). لغوي

---

(١) السير ٢٢/ ٩٢. وانظر: المستفاد ١٤١، والنكت ١٧٨، والوافي ١٧/ ١٤٠، والبغية ٢/ ٣٨، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٥، وروضات الجنات ٤٥٤. ونقل عنه العكبري أربعة أبيات أنشدها لنفسه، ذكرها ابن رجب في الذيل ١/ ٣٣١ وانظر مرآة الجنان ٣/ ٣٩٢.

(٢) ذكره الذهبي في السير ٢٠/ ٥٥١ ضمن وفيات السنة المذكورة، وهو بالنون الموحدة «المرقعاني» في النكت ١٧٩ والوافي ١٧/ ١٤٠.

(٣) ذكره الصفدي في كتابيه: النكت ١٧٩ والوافي بالوفيات ١٧/ ١٤٠.

(٤) ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٢٩٨، والسير ٢٠/ ٥٤٨-٥٥٠(٣٥٠)، ومعرفة القرّاء ٢/ ٥٤١(٤٨٨)، والذيل ١/ ٣٣٥-٣٣٧(١٥٦)، وغاية النهاية ١/ ٥٥٦(٢٢٧٦).

(٥) ذيل الروضتين ١١٩. وانظر: الذيل ٢/ ١١٠، والإعلام ٢٩/ ١.

(٦) السير ٢٢/ ٩٢. وانظر: المستفاد ١٤١، والبغية ٢/ ٣٨، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٥، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٧) تاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧٠، وطبقات النحاة ٣٢٩، والشذرات ٥/ ٦٧.

(٨) ترجمته في: معجم الأدباء ١٤/ ١١، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩١، والسير ٢٠/ ٥٧٨-٥٨٠(٣٦١)، ومرآة الجنان ٣/ ٤٠٥، والبغية ٢/ ١٧٥(١٧٢٩).

أديب يحفظ من أشعار العرب ما لا يوصف، أخذ النحو عن ابن برّي في مصر، وأفاد ابن برّي منه اللغة. أخذ عنه أبو البقاء اللغة، قال أبو شامة «قرأ القرآن على أبي الحسن البطائحي... واللغة على ابن العصّار»[1]. وذكر الصفدي أنه قرأ عليه الأدب فقال «وقرأ الأدب على عبد الرحيم بن العصّار»[2].

12- أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي[3] (597هـ). صاحب التصانيف ورأس الوعظ في عصره. كان أبو البقاء معيداً له في المدرسة، نصّ على هذا غير واحد من مترجميه، فقال ابن الحنبلي «وكان معيداً للشيخ أبي الفرج بن الجوزي في المدرسة»[4].

ولم تقتصر مشيخة أبي البقاء على ما سلف من شيوخ في رواية الحديث، وقراءة القرآن بالروايات، والعربية، والنحو، والأدب، بل أخذ عن غيرهم ممّن أغفل مترجموه أسماءهم اكتفاءً منهم بإثبات الأشهر، واستغناءً منهم عن إيراد الباقي بالإشارة إليهم على وجه العموم، وأكثر ما وقع ذلك في كلامهم على شيوخه في الحديث، ومن ذلك ما قاله المنذري «وسمع الحديث من... وآخرين»[5]. ومنه ما ذكره أبو شامة بعد أن ذكر بعض شيوخه «وسمع الحديث منهم ومن غيرهم»[6]. ومنه ما قاله الذهبي «وسمع من... وجماعة»[7]. وقال في موضع آخر «وروى عن...

---

(1) ذيل الروضتين 120. وانظر: الذيل 2/110، والإعلام ورقة 29/أ، والمنهج الأحمد 2/346، وطبقات المفسرين 1/225. ومعجم الأدباء 14/10-12، والإنباه ج [illegible]

(2) أورده الصفدي في كتابيه: النكت 179، والوافي 17/140. ووفيات الأعيان ج [illegible]

(3) ترجمته في: السير 21/365-384 (192)، والذيل 1/399-433 (205)، وغاية النهاية 1/375 (1592).

(4) الاستسعاد 187. وانظر: الذيل 2/110، وطبقات المفسرين 1/225، والشذرات 5/68.

(5) التكملة 2/461. وانظر: المستفاد 141.

(6) ذيل الروضتين 120. وانظر: تاريخ الإسلام (ط 62) 270، والنكت 179، وطبقات النحاة 329، والإعلام ورقة 29/أ، وطبقات المفسرين 1/225.

(7) السير 22/92.

وطائفة»[1]، ومنه ما قاله السيوطي «وسمع من... وخلق»[2] ومنه ما قاله القفطي «وروى عن مشايخ زمانه»[3]. ونجد شبيهاً لهذا في كلامهم على شيوخه في النحو، إذ نصّ غير واحد ممن ترجمه على أنه أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره. من ذلك ما قاله القفطي «وأخذ النحو عن... وغيره»[4] وزاد ابن خلكان فأبان عن مرادهم من «غيره» فقال «وأخذ النحو... وغيره من مشايخ عصره ببغداد»[5].

ويظهر مما سبق وفرة عدد شيوخ أبي البقاء الذين أخذ عنهم علوم العربية والدين، ولا يبعد أن يكون ما لم يذكر منهم صريحاً أكثر مما ذكر، بدلالة ما تقدم من روايته عن مشايخ زمانه أو مشايخ عصره ببغداد، بيد أن ما نصّت عليه المصادر من شيوخه يقتصر على بعض العلوم التي عُرف بها كالحديث والقرآن والعربية، دون غيرها من العلوم الشتى التي سلف في منزلته العلمية أنه كان إماماً فيها وموضع فتوى كالحساب والجبر والمقابلة والفرائض والمسائل النظريات، فلم نجد فيما حضر شيئاً من هذا، وهو حصيلة ما ذكرته مصادر ترجمته وغيرها من كتب التراجم والطبقات. وسيظهر - فيما يأتي - أثر انتفاع أبي البقاء بما أخذه عن شيوخه في تلامذته الذين كانوا من الكثرة والنباهة بمكان.

٣- تلامذته :

ومثلما أحسن أبو البقاء في الإفادة من شيوخه بالأخذ عنهم أحسن تلامذته في الانتفاع به، فتنامى عددهم بتنامي شهرته التي سبق بيانها خصوصاً تلك

---

(١) العبر ٥/ ٦١، وانظر: الشذرات ٥/ ٦٧.

(٢) البغية ٢/ ٣٩. (٣) إنباه الرواة ٢/ ١١٦.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ١١٦، وبنحوه في: التكملة ٢/ ٤٦١، والمختصر ٣/ ١٢٤، وتاريخ ابن الوردي ٢/ ٢٠٦.

(٥) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠، وانظر: مرآة الزمان ٤/ ٣٢.

الأخبار التي تناقلتها المصادر عن كبار تلامذته كابن النجار وابن الحنبلي وابن أبي الجيش، وهي تدل في جملتها على حميد أخلاقه وإمامته في علوم العربية والدين وغيرها. ومما يشير إلى وفرة تلامذته ما قاله ابن خلكان «واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به»[1]. ومثل ذلك ما قاله ابن رجب أيضاً «وانتفع به خلق كثير»[2].

وكان من بين هذه الكثرة من تلامذته أعلام نابهون، نص على ذلك الذهبي فقال «وتخرج به أئمة»[3]. أما العلوم التي درسها فهي كثيرة، ضمت أغلب علوم العربية والدين وغيرها، مما ورد في ترجمته أو في ترجمات تلامذته. قال ابن قاضي شهبة «كان يقرئ النحو واللغة والمذهب والخلاف والجدل وعلم الفرائض والحساب»[4]. ومن البديهي أن تكون العربية (نحواً ولغةً وصرفاً) أوفرها حظاً، فقد ذكر غير واحد ممن ترجمه أنه «أخذ عنه العربية خلق كثير»[5]. واشتهر ممن أخذها عنه الحافظ المقدسي وأبو البركات ابن تيمية وابن أبي الجيش وابن الصيرفي. وسيأتي في تراجم تلامذته أنهم لم يقتصروا على قراءة ما صنفه في علوم العربية مثل «التبيان في إعراب القرآن»، الذي قرأه عليه ابن الصيرفي، بل جاوزوا ذلك إلى كتب أخرى، كانت موضع اهتمام

---

(1) وفيات الأعيان ٣/١٠٠. وانظر مرآة الجنان ٤/٣٢.

(2) الذيل ٢/١١٠. وفي: العبر ٥/٦١ وطبقات النحاة ٣٣١ والشذرات ٥/٦٧ «تخرج به خلق». وفي التكملة ٢/٤٦١ «وانتفع به جماعة».

(3) السير ٢٢/٩٢.

(4) طبقات النحاة ٣٣١. وبنحوه ما جاء في: تاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧٠، والبغية ٢/٣٨-٣٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(5) الذيل ٢/١١٣، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٧، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، والتاج المكلل ٢٢٨.

أبي البقاء. من ذلك أن تلميذه ابن الحنبلي قرأ عليه من حفظه «الفصيح» لثعلب وبعض كتاب «التصريف» لابن جني. وكذلك ابن أبي الجيش، قرأ عليه من حفظه «اللمع» و«التصريف الملوكي» و«الفصيح» وأكثر كتاب «الإيضاح»، وقرأ عليه «كتاب سيبويه» و«التكملة» للفارسي، وسمع عليه «المفضليات».

ومما يسترعي الانتباه أن يكون الحديث في المرتبة الثانية بعد علوم العربية من حيث أثره في تلامذته، فقد سمعه منه كثيرون، قال العليمي وغيره «سمع الحديث منه خلق كثير»(١). وعدّ الذهبي بعضهم فقال «وحدّث عنه ابن الدبيثي وابن النجار والضياء المقدسي والجمال ابن الصيرفي وجماعة»(٢). وعدّ ابن قاضي شهبة آخرين فقال «روى عنه أبو البركات وأحمد بن أبي البركات الحربي وأبو الفرج عبد الرحمن ابن عبد اللطيف بن محمد البزاز وأبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن أبي الحسن ابن المُرَيخ - بضم الميم وفتح الراء ثم مثناة من تحت ساكنة ثم خاء - معجم الرباني في آخرين»(٣).
ولم يكتفِ بعض تلامذته بالسماع منه (روايةً وتحديثاً) بل حرصوا على الرواية عنه بالإجازة(٤). ذكر ابن رجب الحنبلي وغيره أنه روى عنه «بالإجازة جماعة منهم الكمال البزاز البغدادي»(٥). وسيأتي في ترجمة المنذري نصّه على أن له إجازة منه كتبت غير مرّة(٦). وبلغ من عناية أبي البقاء بالحديث - على تأخر عصره - أنه

---

(١) المنهج الأحمد ٢/٣٤٧، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، وبنحوه التاج المكلل ٢٢٨.
(٢) السير ٢٢/٩٣، وتاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١. وهو في طبقات المفسرين ١/٢٢٦.
(٣) طبقات النحاة ٣٢٩.
(٤) الرواية بالإجازة أجازها الجمهور، ومنعها بعضهم كابن الصلاح والماوردي، ونسب إلى الإمام الشافعي. انظر تفصيل ذلك في الباعث الحثيث ١١٩.
(٥) الذيل ٢/١١٣، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، والتاج المكلل ٢٢٨.
(٦) التكملة ٢/٤٦١.

روى حديثاً بسنده المتصل إلى رسول الله (ص) على طريقة بعض المتأخرين، حدّث عنه به تلميذه أبو زكريا الحرّاني. قال ابن رجب الحنبلي «أخبرنا أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل الأنصاري، أخبرنا أبو زكريا يحيى بن أبي منصور الحرّاني - حضوراً - أخبرنا أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، أخبرنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي، أخبرنا مالك بن أحمد البانياسي، أخبرنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ، حدثنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ نزع يداً من طاعة لقي اللهَ عزّ وجلّ ليس له حجّة. ومَنْ مات مفارقاً للجماعة مات ميتةً جاهليةً»(١).

---

(١) حديث صحيح، أخرجه مسلم ٣/١٤٧٨ (١٨٥١) من ثلاثة طرق مختلفة، أحدها: عن نافع عن ابن عمر، والثاني: عن عبد الله بن الأشجّ عن ابن عمر، والثالث: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر. واللفظ فيه بنحو ما ورد ولكن فيه زيادة مناسبة الحديث. ونصّه «حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا عاصم (وهو ابن محمد بن زيد بن محمد) عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله ابن مطيع، حين كان من أمر الحَرّة ما كان، زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتِكَ لأجلس، أتيتك لأحدّثك حديثاً، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مَنْ خلع يداً من طاعةٍ لقي الله يوم القيامة لا حجّة له، ومَنْ مات وليس في عنقه بَيْعَةٌ مات ميتةً جاهليةً». وأخرجه أحمد في المسند من ثمانية طرق مختلفة، أربعة منها لفظها متقارب، وهو بنحو ما ورد في رواية العكبري، انظرها ٢/٧٠، ٩٣، ١١١، ١٢٣. والأربعة الباقية لفظها متقارب، وهو يوافق رواية مسلم في زيادة مناسبة الحديث. وفي سند العكبري سعيد بن أبي هلال، صدوق، ضعّفه =

ومثل هذه الأسانيد الطوال التي حرص عليها بعض أهل الحديث في القرون المتأخرة، أعني ما بعد القرن الثالث، الغاية منها نيل شرف الإسناد المتصل، وذلك لأهمية الإسناد في علم الحديث خصوصاً وعلوم الدين والعربية عموماً[1]، وهي فرع على أسانيد كتب السنة الأصول من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمستدركات وغيرها، مما اقتصرت مصنّفات الجرح والتعديل على رجالها دون مَنْ جاء بعدهم من المتأخرين، وبذلك تكون أسانيد القرون الأولى هي المعوّل عليه في نقد الحديث (تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً) والكلام على سنده[2].

وأما الفقه أو المذهب فقد تخرج به جماعة كالموفق بن صَدَقَة ويحيى ابن يحيى الحرانيين والحافظ المقدسي وابن النجار الذي أملى عليه كتابه «شرح لغة الفقه»، وابن الصَّقَّر في.

وكان لأبي البقاء حظ في إقراء العلوم الرياضية إذ كان أبو البركات ابن تيمية من أبرز مَنْ أتقن عليه الحساب والجبر والمقابلة وكتاب «الفخري» في الجبر والمقابلة بالإضافة إلى الفرائض وغيرها.

ولإيضاح ذلك كله لا بدّ من إيراد تلامذة أبي البقاء ممّن ذكرته مصادرُ ترجمته أو نصّت عليه كتبُ التراجم والطبقات، وهو مبلغ ما أدّى إليه البحثُ في تلك المراجع، وقد رتّبتُهم على الأقدم وفاةً، وأمّا ما لم أصب له ترجمةً ولا تحديدَ وفاة فقد جعلته آخراً:

= ابنُ حزم، وحكى الساجي عن أحمد أنه اختلط. انظر تقريب التهذيب ١/٣٠٧.

وانظر حديث العكبري في: الذيل ٢/١١٣، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٧، والتاج المكلل ٢٢٨.

(١) مما اشتهر على ألسنتهم وأدرجوه في نصوص إجازاتهم المكتوبة قول عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء. وانظر الباعث الحثيث ١٥٩.

(٢) أفدت بعض الكلام المتقدم من المحدّث الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.

عشرين في مقدمة تحقيقه للتبيين أحصى واحداً

(*) ذكر الحميري أسماء عشرين في مقدمة تحقيقه للتبيين، أحصى واحداً وأربعين تلميذاً أخذوا عنه العلم، واستدرك عليه ثلاثة هم:

١ - أبو الهيجاء حسن بن منصور بن موسى الإربلي، رضي الدين ت ٦٤٩ هـ[1]

٢ - أبو نصر عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الله العكبري حفيد أبي البقاء، سمع قراءة أبيه عبد الرحمن على جده عبد الله لكتابه المشوف المعلم كما صرح بذلك أبو البقاء في مقدمة الكتاب، قال:

«قرأ عليَّ ولدي الشيخ الإمام العالم العامل الكامل البارع زين الدين عبد الرحمن - نفعه الله بما علمه ونفع به - هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة جيدة مرضية قراءة فهم وعلم ودراية، فسمع ذلك ولداه أبو عبد الله محمد وأبو نصر عبد العزيز - جبرهما الله وبلغهما مراتب سالفيهما - وذلك في مجالس آخرها في شوال من سنة اثنتي عشرة وستمائة»[2]

٣ - أبو بكر محمد بن حماد الحلبي (ت بعد ٦٢٠ هـ) قرأ على أبي البقاء الفقه، وسمع منه الحديث[3] (*)

- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله العكبري حفيد أبي البقاء، سمع قراءة أبيه على جده لكتابه المشوف المعلم مع أخيه عبد العزيز

(١) التذكرة الفخرية ص ٢١٢
(٢) المشوف المعلم ٤٣
(٣) تاريخ إربل ١/٢٤٧ - ٢٤٩.
(٤) المشوف المعلم /٤٣

١ - أبو القاسم عبد الله بن عمر بن أبي بكر المقدسي[(١)] (٥٨٦) فقيه حنبلي قرأ النحو على أبي البقاء. قال ابن رجب «... وقرأ النحو على أبي البقاء»[(٢)] ونقل ابن رجب عن الموفق المقدسي ما يدل على أنه شرع هو وأبو البقاء بتصنيف كتاب في العربية قال «وسئل عنه الشيخ موفق الدين، فقال: سافر إلى بغداد صغيراً وسمع بها كثيراً، وتفقه بها، وصار فقيهاً حسن الكلام في المناظرة فصيح اللسان حسن الخط. وقرأ في العربية، وشرع هو والمحب أبو البقاء في تصنيف كتاب فيها...»[(٣)].

٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الحلّي[(٤)] (٦٠٨هـ) نحوي مغمور. قرأ النحو على أبي البقاء. نقل السيوطي عن ابن المستوفي في تاريخ إربل قوله «قرأ النحو على أبي البقاء العكبري»[(٥)].

٣ - أبو الفتح محمد بن عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي[(٦)] (٦١٣هـ). فقيه حنبلي قرأ الفقه واللغة على العكبري، قال الذهبي «... ثم رجع إلى بغداد وأقام بها يقرأ شيئاً من الفقه واللغة على الشيخ أبي البقاء»[(٧)].

٤ - أبو العباس أحمد بن ناصر بن أحمد بن أبي البركات الإسكافي الحربي[(٨)] (٦٢٣هـ) فقيه محدِّث، روى عن العكبري، قال ابن قاضي شُهبة «وروى عنه أبو البركات وأحمد بن أبي البركات الحربي»[(٩)].

---

(١) ترجمته في الذيل ١/٣٧١ - ٣٧٢ (١٧٨). وذكر عرضاً في السير ٢٣/١٤٦.

(٢) الذيل ١/٣٧٢. (٣) الذيل ١/٣٧٢.

(٤) ترجمته في: إنباه الرواة ٣/١٨٥، والبغية ١/١٩٢ (٣٧٨)، والبلغة ٢٣٧.

(٥) البغية ١/١٩٢.

(٦) ترجمته في: تاريخ الإسلام (ط٦٢) ١٥٨-١٦٣ (١٧٦)، والذيل ٢/٩٠-٩٢ (٢٥٣).

(٧) تاريخ الإسلام (ط٦٢) ١٦٠.

(٨) ترجمته في: تاريخ الإسلام (ط٦٣) ١٣١-١٣٢ (١٥٩)، والذيل ٢/١٦١ (٢٦٣).

(٨) طبقات النحاة ٢٢٩.

٥ - شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي[1] (٦٢٦هـ).

مؤرخ لغوي أديب وصاحب معجم البلدان والأدباء. قال في ترجمة (عكبرا) «منها شيخنا إمام عصره محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين النحوي العكبري»[2].

٦ - أبو بكر عبد العزيز بن أحمد بن عمر البغدادي الكمال البزاز المعدل[3] (٦٣٠هـ)

محدث، روى عن أبي البقاء بالإجازة. قال ابن رجب «وروى عنه ابن الدبيثي وابن النجار والضياء وابن الصَّيرفي، وبالإجازة جماعة منهم الكمال البزاز البغدادي»[4].

٧ - أبو الفرج ناصح الدين عبد الرحمن بن نجم الجزري السعدي العُبادي ابن الحنبلي[5] (٦٣٤هـ) فقيه مؤرخ. قرأ على أبي البقاء «الفصيح» وبعض كتاب «التصريف». قال «قرأت عليه كتاب (الفصيح) لثعلب من حفظي، وقرأت عليه بعض كتاب (التصريف) لابن جني»[6].

٨ - أبو عبد الله موفق الدين حمد بن أحمد بن محمد بن صُدَيْقة صدوف الحرّاني[7] (٦٣٤هـ) فقيه مفسّر، قرأ الفقه على العكبري. قال ابن رجب «وتفقه ببغداد على ابن المني وأبي البقاء العكبري وابن الجوزي، ولازمه، وأخذ عنه كثيراً»[8].

---

(١) ترجمته في: السير ٢٢/٢١٢-٢١٣ (١٨٨)، وتاريخ الإسلام (ط٦٣) ٢٤٤-٢٤٨ (٣٨٠). تاريخ إربل ٣١٩/١-٣٢٤، وإنباه الرواة ٤/٨٠-٨٨، التكملة للمنذري ٣/٢٤٩-٢٥٠، ووفيات الأعيان ٦/١٢٧-١٢٩، والمستفاد ٣/٢٥٣-٢٥٤.

(٢) معجم البلدان ٤/١٤٢.

(٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام (ط٦٣) ٣٦٣-٣٦٥ (٥٩١). وفيه «المعدل».

(٤) الذيل ٢/ ١١٣. وهو في طبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٥) ترجمته في: تاريخ الإسلام (ط٦٤) ١٧٩-١٨١ (٢٥٦)، والذيل ٢/١٩٣-٢٠١ (٣٠٨). والسير ٢٣/٦-٧، ومختصر ٣/٢٠، والتكملة لوفيات النقلة ٣/٤٢٩-٤٣٠.

(٦) الاستسعاد ١٨٧. وهو في: الذيل ٢/١١٠، والشذرات ٥/٦٨.

(٧) ترجمته في: تاريخ الإسلام (ط٦٤) ١٦٨-١٦٩ (٢٣٥)، والذيل ٢/٢٠١ (٣٠٩)، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٨) الذيل ٢/٢٠١.

٩ - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري[(١)] (٦٣٤ هـ).
تتلمذ على أبيه أبي البقاء وسمع عليه أكثر مؤلفاته وكتب بعضها بخطه ك«التبيين». قال الذهبي «سمع أكثر مصنفات والده أبي البقاء عبد الله بن الحسين»[(٢)]. وسيأتي في الكلام على «المشوف المُعْلَم» زيادة بيان.

١٠ - أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر البغدادي ابن القطيعي[(٣)] (٦٣٤ هـ). مؤرِّخ محدِّث روى أبياتاً في الغزل أنشده إياها أبو البقاء لنفسه. قال ابن رجب «... وقد قال ابن القطيعي: أنشدني أبو البقاء لنفسه: ...»[(٤)].

١١ - أبو عبد الله محمد بن سعيد بن الدُّبَيْثي[(٥)] (٦٣٧ هـ) مؤرِّخ من أئمة القرّاء والمحدِّثين، ذكر في تاريخه أنه قرأ عليه، قال «... قرأت عليه: أخبركم ابن البطر فذكر حديثاً»[(٦)]. ونصّ الذهبي وغيره على أنه روى عنه، قال «روى عنه ابن الدُّبَيْثي»[(٧)] ونقل ابن رجب عنه أنه سمع عليه، قال «وقال ابن الدُّبَيْثي: ... سمعت عليه ...»[(٨)].

١٢ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني[(٩)] (٦٤١ هـ) فقيه محدِّث حافظ. ذكر ابن رافع السلامي أنه جالس العكبري، قال «وجالس أبا البقاء النحوي»[(١٠)].

---

(١) ترجمته في تاريخ الإسلام (ط ٦٤) ١٨١ (٢٥٧). و

(٢) المرجع السابق ١٨١، وبنحوه في طبقات النحاة ٣٣١. والمشوف المعلم ٤٣

(٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام (ط ٦٤) ١٩٤-١٩٦ (٢٨١)، والسير ٢٣/ ٨-١١ (٤)، والذيل ٢/ ٢١٢-٢١٤ (٣١٥).

(٤) النص بتمامه في الذيل ٢/ ١١٢ وسيرد قريباً في الحديث عن شعره.

(٥) ترجمته في: السير ٢٣/ ٦٨-٦٩ (٥٠). والتكملة للمنذري ٣/ ٥٢٨-٥٢٩، ومعرفة القراء ٦٢٧-٦٢٨، والمستفاد ١٣-١٤، وتاريخ إربل ١/ ١٨٤-١٨٥.

(٦) كذا ورد في المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي للذهبي ٢/ ١٤٢.

(٧) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، والذيل ٢/ ١١٣. وبمعناه في السير ٢٢/ ٩٣ «حدّث عنه ...».

(٨) الذيل ٢/ ١١٠.

(٩) ترجمته في: السير ٢٣/ ٨٩-٩٠ (٦٥)، ومنتخب المختار ١٤-١٦ (٨)، والذيل ٢/ ٢٢٧-٢٣٠.

(١٠) منتخب المختار ١٤، والذيل ٢/ ٢٢٨ وفيه «العكبري» بدل «النحوي».

١٣- أبو عبد الله محمد بن محمود بن النجار البغدادي (٦٤٣هـ)[1]. مُحدِّث حافظ مؤرخ، روى عن أبي البقاء، قال الذهبي: «روى عنه ابن الدبيثي وابن النجار»[2]. ونصّ في موضع آخر على أنه حدّث عنه، قال «حدث عنه ابن الدبيثي وابن النجار»[3]. وذكر ابن قاضي شُهْبة أنه كتب عنه، قال «كتب عنه أبو عبد الله بن النجار الحافظ»[4] ونقلت المصادر عنه أنه قال في شيخه العكبري «قرأت عليه كثيراً من مصنفاته، وصحبته مدة طويلة.....»[5]. وأفاد ابن رجب أن أبا البقاء اختصه دون غيره من تلاميذه فأملى عليه واحداً من كتبه، قال «شرح لغة الفقه أملاه على ابن النجار الحافظ»[6].

١٤- أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٦٤٣هـ)[7] مُحدِّث عصره وصاحب تصانيف ورحلة واسعة. نصّ غير واحد من مترجميه على أنه من جُملة من روى عن أبي البقاء أو حدّث عنه. قال الذهبي «روى عنه ابن الدبيثي وابن النجار والضياء المقدسي...»[8].

١٥- أحمد بن علي بن مَعْقِل المهلبي الحمصي (٦٤٤هـ)[9]. نحوي صاحب نظم ونثر،

---

(١) ترجمته في: السير ٢٣/١٣١-١٣٤(٩٨)، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥٠٢-٥٠٣(١١٩٩).

(٢) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، ومثله في: الذيل ٢/١١٣، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، والتاج ٢٢٨.

(٣) السير ٢٢/٩٣. (٤) طبقات النحاة ٣٢٩.

(٥) السير ٢٢/٩٢، وتاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، وطبقات النحاة ٣٢٩، والذيل ٢/١١٠، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥، والشذرات ٥/٦٨، والتاج المكلل ٢٢٨.

(٦) الذيل ٢/١١٢.

(٧) ترجمته في: السير ٢٣/١٢٦-١٣٠(٩٧)، والذيل ٢/٢٣٦-٢٤٠(٣٤٥).

(٨) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، والسير ٢٢/٩٣، والذيل ٢/١١٣، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، والتاج ٢٢٨.

(٩) ترجمته في: السير ٢٣/٢٢٢-٢٢٣(١٤٢)، والبغية ١/٣٤٨، والبلغة ٢٧.
إشارة التعيين ٤١، والعبر ٥/١٨٢-١٨٣.

نظم الإيضاح والتكملة. قرأ النحو على أبي البقاء. قال الذهبي «أخذ النحو عن الكندي وأبي البقاء»[1].

١٦- أبو عبد الله محمد بن محمود البغدادي المراتبي[2] (٦٤٤هـ). فقيه أخذ عن أبي البقاء، قال ابن رجب «صحب ببغداد أبا البقاء، وأخذ عنه»[3].(*)

١٧- أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرّاني[4] (٦٥٢هـ). فقيه مقرئ محدث مفسّر أصولي نحوي، أخذ النحو والفرائض عن العكبري، قال الذهبي «وأبو البقاء شيخه في النحو والفرائض»[5]. وفصّل ابن رجب في ترجمته فعدّ العلوم التي أتقنها عليه حتى برع فيها، وذكر أنه قرأ عليه كتاب (الفخري) لأبي بكر محمد بن الحسن الكرخي (٤١٠هـ) وهو من أشهر مصنفات الجبر والمقابلة، فقال «أتقن العربية والحساب والجبر والمقابلة والفرائض على أبي البقاء العكبري، حتى قرأ عليه كتاب (الفخري) في الجبر والمقابلة، وبرع في هذه العلوم وغيرها»[6].

١٨- أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذري[7] (٦٥٦هـ)، حافظ مؤرخ له عدّة تصانيف، منها «التكملة لوفيات النقلة» الذي ترجم فيه لأبي البقاء، ونصّ ثمّة على أن له إجازة منه كُتبت غير مرة، إحداها قبل وفاته بثماني سنوات. قال «ولنا منه إجازة كتبت لنا غير [مرّة] منها ما هو في شوال سنة ثمان وستمئة»[8].

١٩- أبو محمد عبد الرزاق بن رزق الله بن خلف الرَّسْعَني[9] (٦٦٠هـ). مُفَسّر من فقهاء

---

(١) السير ٢٣/٢٢٣.

(٢) ترجمته في: الذيل ٢/٢٤٢ (٣٤٩). (٣) الذيل ٢/٢٤٢.

(٤) ترجمته في: السير ٢٣/٢٩١-٢٩٣ (١٩٨)، والذيل ٢/٢٤٩-٢٥٤ (٣٥٩). وإشارة النحاة ٢٢٨ ومعرفة القراء الكبار ٢/٦٥٣-٦٥٥، وفوات الوفيات ٢/٣٢٣-٣٢٤.

(٥) السير ٢٣/٢٩٣. (٦) الذيل ٢/٢٥٠.

(٧) ترجمته في: السير ٢٣/٣١٩-٣٢٤ (٢٢٢).

(٨) التكملة ٢/٤٦١.

(٩) ترجمته في: هدية العارفين ٥/٥٦٦، والأعلام ٤/١٢٥.

الحنابلة، حكى في تفسيره «رموز الكنوز» ما قاله له أبو البقاء، مما سمعه من شيخه أبي حكيم النهرواني، ونقله ابن العماد في ترجمة ابن عقيل (٥١٣هـ) صاحب كتاب «الفنون» قال «... وقال عبد الرزاق الرسعني في تفسيره: قال لي أبو البقاء اللغوي: سمعت الشيخ أبا حكيم النهرواني يقول: وقفت على السفر الرابع بعد الثلاث مئة من كتاب الفنون ...»[1].

٢٠ - علي بن عدلان بن حماد الموصلي النحوي المترجم[2] (٦٦٦هـ) عالم بالعربية والنحو والأدب والتعمية واستخراج المعمّى والألغاز، وله في ذلك غير ما كتاب. قرأ النحو على العكبري. قال السيوطي «وأخذ النحو عن أبي البقاء وغيره»[3].

٢١ - أبو الحسن علي بن أنجب البغدادي المعروف بابن الساعي[4] (٦٧٤هـ). أحد كبار المؤرخين، أخذ القراءات عن أبي البقاء. قال ابن رافع السلامي «قرأ القراءات على أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري»[5]. ونقل ابن رجب عنه أنه سمع من شيخه العكبري أنه لم ينظم غير ثلاثة أبيات مدح بها الوزير ابن القصاب. قال ابن رجب عقب إيراد تلك الأبيات «قال ابن الساعي: ذكر شيخنا أبو البقاء أنه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات، كذا قال»[6].

---

(١) شذرات الذهب ٤/ ٣٨.

(٢) ترجمته في: ذيل مرآة الزمان ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٥، وفوات الوفيات ٣/ ٤٣ - ٤٦، والسلوك لمعرفة دول الملوك، المجلد الأول - القسم الثاني ٥٧٢، وطبقات النحاة ٢ ٤٣٢ - ٤٣٣، والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٢٦، والبغية ٢/ ١٧٩، والهدية ١/ ٧١١، وعلم التعمية واستخراج المعمى ٩٨ - ٩٩.

(٣) البغية ٢/ ١٧٩.

(٤) ترجمته في: منتخب المختار ١٣٧ - ١٣٩ (١١٦).

(٥) منتخب المختار ١٣٧.

(٦) الذيل ٢/ ١١٢.

٢٢- عبد الصمد بن أحمد بن أبي الجيش[1] (٦٧٦هـ). مقرئ محدِّث نحوي واعظ، من أوفر تلامذة العكبري حظاً في القراءة عليه، فقد أخذ عنه العربية والأدب والنحو، وقرأ عليه من حفظه كتباً مشهورة كاللمع والتصريف الملوكي والفصيح والإيضاح، وسمع عليه المفضليات، وزاد الجعبري عليها كتاب سيبويه والتكملة. قال ابن رجب «وأخذ العربية والأدب عن أبي البقاء العكبري. قال: قرأت عليه من حفظي كتاب (اللمع) و(التصريف الملوكي) و(الفصيح) لثعلب وأكثر كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي. وسمعت عليه (المفضليات). وقال الجعبري: قرأ -يعني عبد الصمد- (كتاب سيبويه) و(الإيضاح) و(التكملة) و(اللمع) على الكندي. كذا قال. وهو غير صحيح. ولعله أراد أن يقول: العكبري»[2]. وقال السيوطي «قرأ النحو على أبي البقاء العكبري...»[3].

ولابن أبي الجيش مقالة عظيمة في شيخه العكبري، تقدمت في الكلام على شخصيته العلمية، نصّ فيها على العلوم التسعة التي كان يفتي فيها، وعلى إكثاره من القراءة عليه، قال ابن رجب في ختمها «وذكر أنه قرأ عليه كثيراً»[4].

٢٣- أبو زكريا جمال الدين يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن الصَّيْرَفي، ويعرف بابن الحبيشي أيضاً[5] (٦٧٨هـ). فقيه محدِّث، من أشهر طلبة أبي البقاء وأكثرهم إفادة منه، إذ كان أحد الأربعة الذين اشتهروا برواية الحديث عنه كما تقدم، وهو مَنْ نقل حديث لزوم طاعة الإمام عن شيخه العكبري الذي رواه بسنده المتصل. قال ابن رجب «رحل إلى بغداد سنة سبع وستمئة فسمع من ... وأبي البقاء العكبري»[6].

---

(١) ترجمته في: منتخب المختار ١٤٤-١٤٥ (١٣٠)، والذيل ٢/ ٢٩٠-٢٩٤ (٤٠٥). والعبر ٥/ ٣١١، ومعرفة القراء ٦٦٥-٦٦٧، وغاية النهاية ١/ ٣٨٧-٣٨٨، والبغية ٢/ ٩٦.

(٢) الذيل ٢/ ٢٩١. (٣) البغية ٢/ ٩٦.

(٤) الذيل ٢/ ١١٠، والشذرات ٥/ ٦٨.

(٥) ترجمته في الذيل ٢/ ٢٩٥-٢٩٧.

(٦) الذيل ٢/ ٢٩٦. وسماعه منه في: تاريخ ابن الدبيثي ٢/ ١٤٢، وتاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، والسير ٢٢/ ٩٣، والذيل ٢/ ١١٣، وطبقات المفسرين ١/ ٢٦٢، والتاج المكلل ٢٢٨.

وأخذ عنه كذلك الفقه والعربية، وقرأ عليه كتابه (التبيان) قال ابن رجب «وأخذ الفقه بدمشق عن الشيخ موفق الدين، وببغداد عن ... وأبي البقاء العكبري وأخذ العربية عن أبي البقاء، وقرأ عليه جميع كتابه (التبيان في إعراب القرآن) ... لقي الكبار كالسامري مصنف (المستوعب) والشيخ أبي البقاء ...»[1]

٢٤- أبو محمد عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الزجاج (٦٨٥هـ)[2] فقيه محدث، أجازه أبو البقاء بالرواية عنه. قال ابن رافع السلامي في ترجمته «وأجاز له من دمشق أبو القاسم عبد الصمد بن الحرستاني، ومن حلب الافتخار عبد اللطيف الهاشمي، وأبو البقاء العكبري وجماعة من بغداد»[3].

٢٥- أبو الفرج عبد الرحمن بن عبد اللطيف البزار البغدادي الملقب بالمكبر (٧٠٤هـ)[4] عالم بالروايات وغيرها. روى عن شيخه أبي البقاء. قال ابن قاضي شهبة «وروى عنه أبو البركات ... وأبو الفرج عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد البزار»[5].

٢٦- أبو زكريا يحيى بن أبي منصور يحيى الجيشي الحراني. فقيه حنبلي، لم أقف له على ترجمة، غير أنه أخذ الفقه عن العكبري. قال الداودي «وأخذ الفقه عنه جماعة كالموفق بن صدقة ويحيى بن يحيى الحرانيين»[6]. وسبقت الإشارة إلى أنه روى عن شيخه أبي البقاء حديث لزوم طاعة الإمام الذي رواه بسنده المتصل[7]. ولعله يحيى بن يحيى الأزجي الفقيه[8] صاحب كتاب «نهاية المطلب في علم المذهب» الذي توفي بعد الستمائة بقليل على الأغلب.

---

(١) الذيل ٢/٢٩٧.

(٢) ترجمته في منتخب المختار ٩١-٩٣ (٨٤).

(٣) منتخب المختار ٩٢.

(٤) ترجمته في: غاية النهاية ١/٣٧٢-٣٧٣ (١٥٠٢).

(٥) طبقات النحاة ٣٢٩.

(٦) طبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٧) تقدم قريباً في صدر الكلام على تلامذته ٤٢. والحديث في الذيل ٢/١١٣.

(٨) ترجمته في: الذيل ٢/١٢٠ (٢٦١).

Scanned by CamScanner

٢٧- أبو عبد الله محمد بن عمر بن المُرَيِّخ. لم أظفر بترجمة له، وروايته عن شيخه أبي البقاء تدل على أنه من رجال الحديث. قال ابن قاضي شهبة "وروى عنه أبو البركات وأبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن أبي الحسين بن المُرَيّخ - بضم الميم وفتح الراء ثم مثناة من تحت ساكنة ثم خاء - معجم الرباني في آخرين"[1].

٢٨- المقداد بن أبي القاسم. مُحَدِّث لم أهتد إلى ترجمة له. نقل الذهبي عن كتاب له في ترجمة ابن الخاضبة المُحَدِّث (٤٨٩هـ) حديثاً متصل السند، رواه عن شيخه العكبري ببغداد. قال "أخبرنا المقداد بن أبي القاسم في كتابه، أخبرنا أبو البقاء النحوي ببغداد، أخبرنا محمد بن عبد الباقي، حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، أخبرنا الحسين ابن المهتدي بالله، حدثنا عبيد الله بن محمد، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثنا أبو حازم، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله (ص): إن في الجنة باباً يقال له: الريّان، يدخله الصائمون يوم القيامة، لا يدخله معهم أحد غيرهم، فإذا دخل آخرهم أُغلق. أخرجه البخاري عن خالد، ومُسلم عن ابن أبي شَيْبَة فوافقناهما"[2].

وتحسن الإشارة إلى أن ما تقدم من تلامذته ليس على سبيل الاستقراء، بل هو ما انتهى إليه علمي ووقع تحت يدي مما ذكرته المصادر المعتمدة، ولا يُبْعُد أن تكون هناك مراجع أخرى مطبوعة أو مخطوطة تحوي نصوصاً أو إشارات تتعلق بآخرين أخذوا عنه، أو قرؤوا عليه، أو سمعوا منه، أو أجازهم، أو نحو ذلك. والراجح أن يكون جميع ما ورد في المصادر قليلاً من كثير وغيضاً من فيض، وذلك لاقتصاره على المشهور من تلامذته، يشهد لذلك ما سلف في صدر الحديث عنهم، وتناقلته المصادر، من أن الذين اشتغلوا عليه، أو انتفعوا به،

---

(١) طبقات النحاة ٣٢٩.

(٢) السير ١٩/١٠٩-١١٠.

أو أخذوا العربية عنه، أو سمعوا الحديث منه، هم فئة كثير. وكذلك يشهد له ما أجملت المصادر الإشارة إليه من تلامذته بعد إيرادها المعروفين منهم، بنحو قولهم «.. وطائفة» أو «وجماعة» أو «وآخرون».

ويلاحظ أن أغلب تلامذته كان من المحدثين والفقهاء، والمؤرخين، ويلي ذلك النحاة والقرّاء والمفسرون وغيرهم، إذ نجد فيهم ثلاثة عشر محدّثاً، واثني عشر فقيهاً، وسبعة مؤرخين، وخمسة نحاة المشهور منهم علي بن عدلان النحوي صاحب التبيان في شرح الديوان [1]، وثلاثة مفسرين، ومثلهم من الأدباء والحفّاظ، ولغوياً واحداً، وأصولياً، وواعظاً. كما يلاحظ أيضاً أن جلّهم كان من الحنابلة الذين تفقهوا عليه على مذهب الإمام أحمد، بالإضافة إلى غيرهم ممّن أخذ عنه غير المذهب وكان حنبلياً. وما قيل في تلامذته يصحّ في شيوخه، على ما بينهما من تفاوت في العدد، وتعليل مثل هذا يعود - فيما أرى - إلى لزوم العكبري أغلب أوقاته بلدته عكبرا شرقي بغداد، وهي أحد مواطن الحنابلة آنذاك، وذلك بسبب عماه الذي حال دون ارتحاله ولقائه من هم خارج عكبرا وبغداد من الشيوخ والطلبة، إضافة إلى ما علمناه من أخبار انقطاعه إلى الإقراء والتصنيف.

وما تقدّم في تلامذته من شهرة أكثرهم بغير علوم العربية لا يقلل من قيمة ما أفادوه منه في علوم العربية من نحو وصرف ولغة وأدب وغيرها بالإضافة إلى علوم الدين التي عُرفوا بها بعد أن تمكنوا من العربية وعلومها. وسنجد فيما يأتي من كلام على شعره بعض ما يؤكد هذا المعنى.

---

(1) بيان ذلك في موضعه من مصنّفات أبي البقاء ضمن الفصل الثالث ٨١.

٤- شعره :

أوردت جلّ المصادر التي ترجمت لأبي البقاء مقطّعات له في المديح والغزل، أنشدها بعض تلامذته، وأخبرهم أنه لم ينظم غيرها، وهي في جملتها أقرب إلى أشعار العلماء التي يغلب عليها التكلّف والخلوّ من العاطفة والطبع والموهبة، ولا ينقض هذا تسامح ابن قاضي شهبة ووصفه شعره بأنه جيد[1]، ومثله الخوانساري الذي وصفه بأنه رائق[2]. ولم تحل قلّة شعره دون اختلاف المصادر في بعضه، إذ له ثلاثة أبيات مشهورة في المديح جعلتها أكثر المصادر[3] في الوزير ناصر بن مهدي[4]، وجعلتها بعضها[5] في الوزير ابن القصّاب[6]. قال تلميذه ابن النجار « أنشدني علي بن عَدْلان بن حمّاد الموصلي، قال: أنشدني شيخنا أبو البقاء لنفسه مادحاً لابن مهدي الوزير:

بِكَ أضحى جِيدُ الزَّمانِ مُحَلَّى ... بَعْدَ أنْ كانَ مِنْ حُلاهُ مُخَلَّى

لا يُجارِيكَ في مَجارِيكَ خَلْقٌ ... أنتَ أعْلى قَدْراً وأعْلى مَحَلّا

دُمْتَ تُحْيي ما قَدْ أُميتَ مِنَ الفَضْلِ وتَنْفِي فَقْراً وتَطْرُدُ مَحْلا[7] »

---

(١) طبقات النحاة ٣٣٠ . (٢) التاج المكلل ٢٢٨ .

(٣) إنباه الرواة ٢/ ١١٨، وتاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧١، والمستفاد ١٤١، ونكت الهميان ١٧٩، والوافي بالوفيات ١٧/ ١٤٢، وروضات الجنات ٤٥٤ .

(٤) وزير من الأفاضل ذوي الرأي، انتقل من الريّ إلى بغداد، تقلّد الوزارة سنة ٦٠٢ هـ، وتوفي سنة ٦١٧ هـ. ترجمته ومصادرها في الأعلام ٨/ ٣١٣ .

(٥) الذيل ٢/ ١١٢، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٦ .

(٦) أبو الفضل محمد بن علي بن القصّاب البغدادي، عُرف بشهامته وهيبته وحزمه مع حُسْن نظم ونثر وبلاغة. ترجمته ومصادرها في السير ٢١/ ٣٤٣-٣٤٤ (١٦٩) .

(٧) المستفاد ١٤١-١٤٢. والأبيات في مصادر الحاشيتين (٣) و(٥). ورواية الثاني في نكت الهميان ١٧٩ « يجاريك شخصٌ ».

ونقل غيرُ واحدٍ من تلامذته أنه لم يعمل غيرها. قال ابن النجار عقب إيرادها: «سمعت مَنْ ذكر أنه سمع أبا البقاء يقول: ما عملت من الشعر سوى هذه الأبيات»[1]، ومثله ما نقله ابن رجب بعد إيرادها عن تلميذه ابن الساعي، قال: «قال ابن الساعي: ذكر شيخنا أبو البقاء أنه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات»[2]. والصحيح أن للعكبري أبياتاً أخرى في الغزل، لعله قالها فيما بعد، ولم يسمع بها ابن النجار وابن الساعي، وهي منقولة عن تلميذه ابن القطيعي، قال ابن رجب عقب مقالة ابن الساعي المتقدمة «... كذا قال. وقد قال ابن القطيعي: أنشدني أبو البقاء لنفسه:

أَشْكُو إلى اللهِ مَا أَلْقَى مِنَ الكَمَدِ ... وَمِنْ فِرَاقِ حَبِيبٍ فَتَّ فِي عَضُدِي

وَمِنِ اضْطِرَابِي، وَمَا دَمْعِي يَنِمُّ عَلَى ... بَرْحِ الهَوَى بِيْ، وَأَنْ قَدْ خَانَنِي جَلَدِي

قَدْ كُنْتُ، وَالشَّمْلُ مَلْمُومٌ بِهِمْ، فَرِقاً ... مِنَ الفِرَاقِ وَإِشْفَاقٍ عَلَى الرَّصَدِ

فَكَيْفَ حَالِيَ، وَقَدْ شَطَّ المَزَارُ بِهِمْ ... عَنِّي، وَبُدِّلَ قُرْبُ الدَّارِ بِالبُعُدِ

طَارَ الفُؤَادُ شَعَاعاً سَاعَةَ احْتَمَلُوا ... وَأَلَّفَ البَيْنُ بَيْنَ الجَفْنِ وَالسَّهَدِ

أَنَّى أَلَذُّ بِعَيْشٍ بَعْدَ بُعْدِهِمُ ... وَالرُّوحُ فِي بَلَدٍ، وَالجِسْمُ فِي بَلَدِ

يَاوَيْحَ قَلْبِيَ مِنْ شَوْقٍ أُكَابِدُهُ ... ضَعُفْتُ عَنْهُ، فَمَنْ ذَا آخِذٌ بِيَدِي

حُكْمُ الهَوَى جَائِرٌ، عُدْوَانُهُ هَدَرٌ ... قَتْلاهُ ظُلْماً بِلا عَقْلٍ وَلا قَوَدِ

قَدْ رَقَّ قَلْبِيَ، ظَلُومٌ مَا يَرِقُّ لَهُ ... مِنَ الغَرَامِ الَّذِي أَخْنَى عَلَى كَبِدِي

أَحْنَى الضُّلُوعَ عَلَى قَلْبٍ تَمَلَّكَهُ ... مَنْ لَيْسَ يَحْنُو عَلَى صَبٍّ بِهِ كَمِدِ

قال: وأنشدني أبو البقاء لنفسه:

صَادَ قَلْبِي عَلَى العَقِيقِ غَزَالٌ ... ذُو نِفَارٍ، وِصَالُهُ مَا يُنَالُ

---

(1) المستفاد ١٤٢.

(2) الذيل ٢ / ١١٢. وبمعناه ما جاء في روضات الجنات ٤٥٤.

نقل الحميري ١/٢٣٢ عن ابن الشعار في عقود الجمان ٣/٤١٣/أ وب
قصة أربعة أبيات كتبها إليه بعض الفضلاء ملغزاً وسأله الجواب عنه
فاستخرجها وأجابه بخمسة أبيات. وهذه الرواية تخالف ما نقله
عليه ابن الساعي من أنه لم يقل سوى الأبيات التي مدح بها أحمد
الوزير ابن القصاب أو ابن حديد. وعلق عليها بأنه قالها قبيل
بعد حكاية ابن الساعي.

فاترُ الطَّرْفِ، تَحْسَبُ الجَفْنَ مِنْهُ ناعِساً، والنُّعَاسُ مِنْهُ مُدَالُ»[1]

ولم أقف على شعر له غير هذه المقطعات، وهي لم تجاوز المدح والغزل، ومن المرجّح أن يكون الدافع وراء أبيات المديح الثلاثة ما عُرف به الوزير من كريم الخصال. وأما أبيات الغزل فليس فيها أثرٌ لعاطفةٍ حقيقيةٍ أو معاناةٍ شخصية، استجابت لها نفسه أو صدر عنها، وما اشتملت عليه من معانٍ لا جدّة فيه، بل هو دائرٌ على ألسنة الشعراء، كالشكوى، والمعاناة، وفراق المحبوب وما يخلّفه من أثر، والمقارنة بين ضعف حاله وقسوة المحبوب، وما أشبه ذلك. وشعره في الموضوعين أقرب إلى أن يكون فاترَ العاطفة، واضح التكلّف، ظاهر الصنعة البديعية من جناس وطباق وسجع وغير ذلك.

ومما تقدّم يتبيّن أن شخصية أبي البقاء العلميّـــة متعددةُ المعارف، لم تقتصر على الإمامة في علوم العربية، بل اتسعت لتشمل علومَ الدين وغيرها كالحساب والجبر والمقابلة، حتى غدا صاحبها موضعَ الفتوى فيها، وصاحبَ التصانيف، ومقصِدَ الطلبة، فكان بذلك بعيدَ الأثر فيهم، فتنامى عددُهم، وعلا شأنُهم، وتعددت معارفهم..

وسنجد في الفصل الثالث أبرزَ ملامح شخصيته العلمية، وهي مصنّفاته التي حَفِظَتْ عِلْمَهُ، وكانت وراء شهرته، وهي كثيرةٌ متنوعة، تستوجب وقفةً متأنية.

---

(1) الذيل ٢/١١٢ - ١١٣. والنص في المنهج الأحمد ٢/٣٤٧. والبيتان الخامس والسادس في طبقات النحاة ٣٣١، والبيتان الأخيران في: طبقات المفسرين ١/٢٢٧، وشذرات الذهب ٥/٦٨.

الفَصْلُ الثالِثُ

مُصَنَّفاتُه

وهذا الفصل يتضمن جميع ما خلّفه أبو البقاء العكبري من مُصَنَّفات على اختلاف حجومها، وتعدد موضوعاتها، وتباين مُسَمَّياتها، مُرَتَّبَةً على حروف الهجاء، وموزَّعةً على ثلاث زُمَر:

آ- المطبوعة: وجعلتها لِمَا طُبِع أو نُشِر مُحَقَّقاً، وأخذ طريقه إلى أيدي الناس، وانتفعوا به، دون ما بقي مخطوطاً من رسائل جامعية أو مطبوعاً بالمرقنة.

ب- المخطوطة: وقصرتها على ما أشارت مصادر التراث العربي أو فهارس المكتبات إلى وجود نسخة منه أو أكثر، وعلى ما لم يُطبع من الرسائل الجامعية.

ج- المفقودة: وضمَّنتها ما كان في حكم المفقود من آثاره، وذلك لخُلُوّ الفهارس والمصادر من الإحالة على نسخة أو أكثر من تلك الآثار. وقد صَدَرْتُ في هذا التصنيف لمؤلَّفات العكبري عمَّا اجتمع لديّ من مادة علمية كانت حصيلة استقراء طويل لِمَا وقع تحت يديّ من مصادر ومراجع تُعنى بتأريخ التراث العربي وفهرسته، وبيان مطبوعه ومخطوطه، بالإضافة إلى ما صدر من دوريات ونشرات متخصصة، وما طُبع من فهارس المخطوطات في العالم العربي وخارجه، ممّا تشير إليه حواشي هذا الفصل ومراجعُ الدراسة.

وعُنيت في جميع ذلك باستدراك ما فات المعاصرين في دراسة آثاره، وصحّحت ما وقع لهم من أخطاء فيها، وهو ما نتج عنه إسقاطُ مؤلَّفات له، لا مِرْيَةَ في نسبتها إليه، وزيادةُ أُخرى، لا تصح نسبتها إليه، وإطلاق أحكام غير صائبة على بعض كتبه أو على مضمونها، وغير ذلك. وأحسب أن وقوع مثل هذه الأخطاء يعود أساساً إلى عدم الاستقصاء في الاطلاع على مصادر ترجمته خصوصاً ما عُنِيَ منها بإيراد مُصَنَّفاته، والاقتصار على بعضها ممّن كان أصحابه أقلّ عناية بذلك كما يعود إلى أشياء أُخرى كالتسرّع في تناول مادة المصادر، وما يشوبه من وَهْم في فهم كلام المتقدمين، وعدم التنبه

على ما قد يقع في كتب التراجم والطبقات من التصحيف، وأخذ ما فيه دونما تدقيق.

وأخذت نفسي في جميع ذلك بتوثيق الكلام على آثاره بالإحالة على المصادر التي ذكرتها، وبتبيان اختلافها في تسمية الكتاب الواحد، إن كان ذلك، وبالتزام الترتيب الزمني لوفيات أصحابها. ورأيت في الإحالة على القديم من المصادر غُنية عن الحديث من المراجع مثل: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان والأعلام ومعجم المؤلفين ومعجم المطبوعات العربية وغيرها، وذلك لفرعيتها بالاعتماد على بعض الأصول التي رجعت إليها، ما لم تدعُ إلى ذلك ضرورةٌ من وَهْمٍ أو خطأ أو غير ذلك مما يلزم التنبيه عليه.

والتزمتُ بإيراد تسميات الكتاب الواحد في مواضعها من الترتيب الهجائي ضمن كل نوع من مؤلّفاته المطبوعة والمخطوطة والمفقودة، وأحلت منها على موضع الترجمة في التسمية المشهورة. وآثرتُ أن يجري التعليقُ على مصنَّفاته نهايتها لما تضمنه من نتائج عامة.

أولاً: مؤلّفاته المطبوعة:

١ - إعراب الحديث النبوي:

هذا الكتاب من مصنَّفات أبي البقاء النحوية، وفيه حظٌّ للغة غيرُ يسير، اعتمد فيه العكبري على الحديث النبوي، واختار من كتب الحديث «جامع المسانيد»[1] لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ). وذلك لاعتماد مؤلّفه فيه على أتمّ الأسانيد وأقربها إلى الاستيعاب. و«إعراب الحديث» في أصله مختصر أملاه صاحبُه في إعراب ما يُشْكِلُ من الألفاظ الواقعة في الأحاديث مما يَخْطَأُ فيه بعضُ الرواة، نزولاً منه عند التماس جماعة من طَلَبة الحديث أن يملي عليهم مختصراً في ذلك. وبهذا تكون غاية الكتاب تعليمية، تعصم السنةَ هؤلاء الطلبة من أخطاء نحوية أو لغوية، لا يقف عليها إلا الخبير العالم. ولا نكاد نجد في الكتاب تفصيلاً

---

(١) مخطوط، الجزء الأول منه في دار الكتب المصرية برقم ١٩١، وفيها مصورة عن الجزأين: الثاني برقم (١٢٨)، والثالث برقم (١٢٩). والجزء الخامس في المكتبة الأزهرية برقم (٣٥) ٣٠٤، ولدى معهد المخطوطات العربية بالكويت مصورة الجزء الثاني من نسخة تونس برقم (٣٥٨٤). انظر إعراب الحديث النبوي ٣٠ (ط ٢).

في بيان الأوجه الإعرابية ومناقشتها وترجيح بعضها على بعض. وطريقة العكبري فيه أن يذكر مسانيد الصحابة، ثم ما يختاره من أحاديثهم مقتصراً في ذلك على موضع الشاهد أو الكلام سواء أكان حديثاً تاماً أم قطعة منه، ومتجاوزاً إيراد ما لا تدعو الضرورة إليه من سند الحديث وتمام متنه. وفي الكتاب ما يدل على أنه متأخر في التصنيف عن مؤلَّف آخر للعكبري هو «مسألة في قول النبي (ص) إنما يرحم الله من عباده الرحماء» الآتي قريباً، فقد ورد هذا الحديث هنا مختصراً، وأحال فيه أبو البقاء على ما أفرده له. قال: «... وقد أفردت هذه المسألة بالكلام، وذكرت في (ما) وجوهاً كثيرة في جزء مفرد»[1].

وحظي الكتاب بعناية المحدَثين، فتوفروا على خدمته وتحقيقه، وكان أسبقهم إلى هذا الدكتور عبد الإله نبهان[2].

---

(1) إعراب الحديث النبوي ٧٥ (ط ٢).

(2) طُبع في مجمع اللغة العربية بدمشق مرتين، الأولى سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، والثانية سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م. وبعد ثلاث سنوات أي في عام ١٩٩٠م صدرت طبعة مصورة عن طبعته الثانية في دار الفكر المعاصر ببيروت. وطبع في بيروت ١٩٨٧ بتحقيق د. حسن الشاعر. وليس دقيقاً ما ذكره د. ابن عثيمين في حاشية التبيين ٣٨ من أنه «طبع أخيراً في دمشق سنة ١٣٩٧هـ بتحقيق عبد الإله نبهان» تعليقاً على قوله في الأصل «ويعمل الآن صديقنا الأستاذ خليل بنيان الحسون على تحقيقه»، وكلامه في الموضعين بعد تسع سنوات من طبعة دمشق ١٣٩٧هـ. وحقُّ ما صدر محققاً أن يذكر في الأصل أو الحاشية، ويُستغنى به عما لم يُحقَّق بعدُ، وإن كان من قائله بسبب.

٢- إعراب القرآن :

برع أبو البقاء في الإعراب، فأكثر من التصنيف فيه، وكان من آثاره التي وقفها على الإعراب وحده « إعراب الحديث » و« إعراب الحماسة » و« إعراب الشواذ من القراءات » و« إعراب القرآن » و« إعراب لامية العرب ». وإعرابه للقرآن يأتي في الصدارة بين هذه الكتب، بل يُعَدّ أشهر مؤلفاته كلّها، ولذلك عمد بعضُ المتقدمين كابن كثير والسيوطي والداودي إلى إضافته إليه على طريقة السلف، فنعتوه بـ« صاحب الإعراب »[1].

والمُطالع لكتاب أبي البقاء يرى أنه نصّ في المقدمة على كثرة المُصَنَّفات في هذا العلم، واختلافها في ترتيبها وحدّها، وتفاوتها في حجومها والغايات التي رمى أصحابها إلى تحقيقها، والمادة التي أودعها في مؤلّفه. قال « والكتب المؤلَّفة في هذا العلم كثيرة جداً، مختلفة ترتيباً وحدّاً، فمنها المختصر حجماً وعلماً، ومنها المطوّل بكثرة إعراب الظواهر، وخلط الإعراب بالمعاني، وقلّما تجد فيها مختصر الحجم كثير العلم. فلمّا وجدتها على ما وصفتُ أحببتُ أن أُملي كتاباً يصغر حجمُه ويكثرُ علمُه، أقتصر فيه على ذكر الإعراب، ووجوه القراءات، فأتيت به على ذلك ».

وطريقة العكبري فيه أنه يورد إعراب ما يختاره من آيات القرآن الكريم حسب ترتيبها في السور، ويبين وجوه القراءات وتوجيه إعرابها، فإن اقتضى الحال إشارةً إلى المعنى، أو استشهاداً عليه بالشعر، أو إيراداً لمذاهب الأئمة ومقالاتهم واختلافاتهم، أو بياناً لمسائل تتعلق بعلوم القرآن، فعل ذلك. وظهر لي أبو البقاء في إعرابه بعد مقارنة ما ذكره في توجيه الآيات والقراءات التي استشهد بها في « شرح الإيضاح » بما جاء في إعرابه، ثم مقارنة ذلك بما أورده مَنْ تقدّمه وخَلَفَه من الأئمة الذين صنّفوا في إعراب القرآن ومعانيه ومجازه ومُشْكِله

---

(١) البداية والنهاية ١٣/ ٨٥، والبغية ٢/ ٣٩، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٥ .

وغريبه كالفراء وابن قتيبة والأخفش والنحاس ومكي القيسي وابن الأنباري وأبي حيان، ظهر لي من ذلك وغيره أنه يعوّل في جلّ مادّته على من سبقه خصوصاً ابن الأنباري، كما أنه لا يستقصي جميع الوجوه في بعض الأحيان، وهو إلى ذلك قليل التصريح بمصادره التي ينقل عنها، فالكتب التي صرّح بالنقل عنها جدّ قليلة. وأمّا الأعلام من أصحاب المقالات والمذاهب فالأكثر أنه يصرح بالعزو إليهم، وإن كان في حالات عديدة يميل إلى التعميم في النسبة إلى قوم أو بعضهم أو آخرين... أو إلى صيغة المبني للمجهول في الإشارة إلى القراءات أو الأقوال، ولا يعدم الباحث مواضع لا بأس بها، يوردها غفلاً من العزو إلى ذويها، وفي قسمي التحقيق والدراسة أمثلة على ما تقدم، تغني عن تكرارها هنا.

وما تقدم لا يُقلّل من شأن الكتاب ولا يغض من قناة صاحبه، فالمتقدمون عرفوا قيمة «إعراب القرآن» وأفادوا منه، واعتنوا به اختصاراً[1] ومناقشةً ونقلاً. وفي مصنّفات الأئمة من خالفي أبي البقاء كالصفاقسي في «المجيد» وأبي حيان في «البحر المحيط» وابن هشام في «المغني» والسمين الحلبي في «الدّرّ المصون» وغيرها، ما ينهض دليلاً على ذلك. ولعل ابن هشام أحرصهم على تعقّب آرائه ومناقشتها[2]. ولم يكن المُحْدَثون أقلّ اهتماماً من المتقدمين، فقد كان «إعراب القرآن» أسبق مؤلّفات العكبري وأقدمها طباعةً، إذ مضى على طبعته الأولى[3] ما يزيد على مئة وثلاثين

---

(1) اختصره كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت ٦٥١ هـ) وسمّاه «المجيد في إعراب القرآن المجيد» ولدى معهد إحياء المخطوطات العربية نسخة مصوّرة عنه برقم (١٣٢) تفسير. انظر التبيين ٤١. وترجمة ابن الزملكاني في البغية ٢/ ١١٩.

(2) ناقشه ابن هشام في ست وأربعين موضعاً. انظر الإحالات في سرد الأعلام من مطبوعة المغني ٩٧٧.

(3) صدرت في تبريز سنة ١٨٥٩م على هامش الجلالين.

سنة، ثم تتالت طبعاته موسومة بأحد عنوانين: الأول «التبيان في إعراب القرآن»[١]. والثاني «إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»[٢]. أمّا التسمية الأولى فهي قديمة وردت في نحو عشرين نسخة خطية محفوظة في بعض المكتبات[٣]، ولكنها لم ترد في مصادر ترجمة العكبري ما خلا «الكشف» و«الهدية»، وأمّا الثانية فلا أصل لها في أيٍّ من تلك المصادر، ولكنها عبارة وردت في ختم الكتاب، والظن أنها انتقلت إلى العنوان دونما تدقيق أو تمحيص. والعجيب أن جميع طبعاته لم تحمل تسميته المشهورة «إعراب القرآن» التي ذكرت في جُلِّ مصادر ترجمته[٤]، كذلك لم تحمل تلك الطبعات تسميته الأخرى «البيان في إعراب القرآن» التي وردت في بعض المصادر[٥].

---

(١) الطبعات التي حملت هذا العنوان هي: طبعة تبريز ١٨٥٩م، وطبعة طهران ١٩٦٠م وكلتاهما على هامش الجلالين، وطبعة دهلي ١٨٩٩م بذيل الجلالين، وطبعة القاهرة ١٩٣٦م في أربعة أجزاء بمجلدين، وطبعة القاهرة ١٩٧٦م في مجلدين بتحقيق علي محمد البجاوي، وكلتاهما صدرت عن مطبعة البابي الحلبي، والطبعات المصوّرة عن المحققة.

(٢) الطبعات التي حملت هذا العنوان هي: طبعة بولاق ١٨٨٥م بهامش الفتوحات الإلهية للشيخ الجمل بمطبعة محمد مصطفى، وطبعات القاهرة ١٣٠٦هـ، ١٣٠٨، ١٣٢١هـ في المطبعة الميمنية وبهامشه «أنموذج جليل» للرازي، وطبعة القاهرة ١٩٢٣م في المطبعة التجارية، وطبعة القاهرة ١٣٤٧هـ في مطبعة التقدم العلمي، وطبعة القاهرة ١٩٦١م بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، جزءان في مجلد، في مطبعة البابي الحلبي، وأعيد طبعها ثانية في ١٩٧٠م. انظر: ذخائر التراث العربي الإسلامي ٦٩٤/٢-٦٩٥، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٩٤/١-٢٩٥، والجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ١١٥، والتبيين ٤٠-٤١.

(٣) كالظاهرية والخديوية والأوقاف العامة ببغداد وفينيسيا وبوردور وغيرها.

(٤) جملتها عشرون مصدراً، أقدمها إنباه الرواة ١١٧/٢ وآخرها روضات الجنات ٤٥٤.

(٥) هي الذيل ١١١/٢، والمنهج الأحمد ٣٤٦/٢، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١.

- إملاء ما منّ به الرحمن = إعراب القرآن .
- البيان في إعراب القرآن = إعراب القرآن .
- التبيان في إعراب القرآن = إعراب القرآن .

٣ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :

يُعدُّ هذا الكتاب من أشهر ما انتهى إلينا من كُتُب الخلاف النحوي بين المدرستين خصوصاً والنحاة عموماً، وهو يأتي في الدرجة الثانية - بعد كتاب الإنصاف لابن الأنباري . وموضوع التصنيف في الخلاف قديم يعود إلى نهاية القرن الثالث، فقد صنّف فيه ثعلب (٢٩١هـ) وابن كيسان (٢٩٩هـ) والنحاس (٣٣٨هـ) وابن درستويه (٣٤٧هـ) والرماني (٣٨٤هـ) وابن فارس (٣٩٥هـ) وجامع العلوم الأصبهاني (٥٣٥هـ) وابن الأنباري (٥٧٧هـ) وابن الفرس (٥٩٧هـ) وابن أصبغ الأندلسي (٦٢٨هـ) وعلي بن عدلان (٦٦٦هـ) وابن إياز البغدادي (٦٨١هـ)[1].

والدارس لكتاب « التبيين » تستوقفه جملةُ أمور : منها أنه لا يجد له اسماً في جميع مصادر ترجمة أبي البقاء، وهي على وفرتها لم تذكر له في الخلاف النحوي سوى « مسائل الخلاف في النحو »[2]. ولم يرد بهذه التسمية « التبيين » إلّا في عنوان النسخة المعتمدة في تحقيقه، وفي بعض مصادر النحو المتأخرة كالأشباه والنظائر[3] وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب[4] وتذكرة النحاة[5]. ومنها أن المطبوع منه غير تام[6]، إذ اعتُمِد في

---

(١) انظر أسماء مصنفاتهم ومصادرها في التبيين ٧٨ - ٨٢ .

(٢) ذكر في: نكت الهميان ١٨٠، والوافي بالوفيات ١٧/١٤٢، وطبقات النحاة ٣٢٠ .

(٣) انظر: ١/٤٤، ١٣٨، ١٤١، ١٥٤، ٢٩٨، ٣٤٥، ٢/٦، ١٧، ٢٨، ٤٣، ٧٧، ١٤٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٧، ٣٠٩، ٤٣٥، ٣/١٢٨، ١٦٧، ٢١٣، ٢٥٢، ٢٥٨ .

(٤) انظر ١/٩٤ (نقلاً عن التبيين ٧١ ولم يذكره في قائمة مراجعه) .

(٥) انظر ٧١٣، ٧١٥ . وهمع الهوامع ٣/٨١

(٦) حققه د. عبد الرحمن بن العثيمين، وصدر عن دار الغرب الإسلامي في بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

تحقيقه على نسختين، إحداهما، وهي الأصل، مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية عن أصل في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند، ويقع في (١١٤) ورقة، ويتضمن (٨٥) مسألة خلافية ناقصة من أولها، وبها فقد ورقة[1]، وعليها سماع[2] وتمليك[3] وتصحيحات. ونصّ في غلافها على أنها بخط ابن المؤلّف عبد الرحمن[4]. والثانية نسخة[5] دار الكتب المصرية رقم (٢٨ نحو) وتقع في (١٨) ورقة، وتحوي خمس عشرة مسألة خلافية. وتنتهي بختم إملاء الكتاب وتقييد الناسخ، وترجع إلى القرن الثامن[6]. وهي نفسها الأصل الوحيد المعتمد في تحقيقه «مسائل خلافية في النحو» التي حققها المرحوم الدكتور محمد خير الحلواني[7]، ونصّها يطابق المسائل الخمس عشرة الأولى من كتاب التبيين. وهذا يؤكد أن «مسائل خلافية في النحو» مجزّأ من «التبيين». ولا يبعد أن تكون هذه سنّة أبي البقاء في تجزئة مؤلّفاته الصغيرة من الكبيرة، إذ تشتمل آثاره على مختصرات لبعض الكتب الكبيرة مثل: تلخيص أبيات الشعر لأبي علي، وتلخيص التنبيه لابن جني، ولُباب الكتاب، ومختصر ابن السراج، والمنتخب من كتاب المحتسب. وعلى مصنّفات صغيرة مثل: الإشارة، والتلخيص، والتهذيب، في النحو، وغيرها. ممّا يسمح باحتمال أن تكون مثل هذه المؤلّفات الصغيرة مستلّة من أخرى كبيرة مثل: شرح الإيضاح والتكملة، والمحصّل في إيضاح المفصل وغيرهما. وما تقدّم لا يعني التشكيك في نسبة التبيين إلى صاحبه، فهي ثابتة بأدلة

---

(١) انظر التبيين ١٠٤.

(٢) أحمد بن يوسف الفهري اللبلي على شيخه علم الدين اللورقي بدمشق المحروسة عن مصنّفه أبي البقاء العكبري. انظر التبيين ١٠٤.

(٣) أحمد بن محمد الخفاجي اللغوي المفسر (١٠٦٩ هـ). انظر التبيين ١٠٤.

(٤) بخط ناسخه وسامعه اللبلي. انظر تفصيله في التبيين ١٠٥.

(٥) التبيين ٧٥، ١٠٤.

(٦) مسائل خلافية في النحو ٢٤، والتبيين ١٠٤-١٠٥.

(٧) صدرت عن دار المأمون للتراث بدمشق. (ط. ثانية بلا تاريخ).

عديدة، يمكن أن يضاف إلى ما سلف منها إحالتُه في التبيين على كتابيه «اللباب» و«شرح اللمع»[1]، ووجودُ نصوص منقولة عن التبيين موجودة فيه، تقدمت الإشارة إليها قريباً.

أمّا مادة التبيين فيمكن أن تُسلك في نوعين من مسائل الخلاف:

آ- مسائل خلافية بين النحاة عموماً، أو بين أصحاب المذهب الواحد، أو بين النحاة واللغويين. وعددها ثمان وعشرون مسألة[2].

ب- مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، مبلغها سبعة وخمسون، منها خمسة وخمسون ذكرها ابن الأنباري والعكبري[3]، واثنتان انفرد بهما العكبري[4]. وبذلك تكون جملة الخلاف بين المدرستين نحو ثلثي مادة الكتاب.

وتلزم الإشارة إلى أن ثَمّة مسائل ذكرها ابن الأنباري ولم ترد في مطبوع التبيين لعدم تمامه، والمؤكَّد الذي يُطمأَنُّ إليه ما قرّره بعض الأئمة[5] من أن العكبري في أصل التبيين أتى على جميع مسائل ابن الأنباري وزاد عليها.

ومنهج أبي البقاء في التبيين أنه يورد نصّ المسألة دون إفرادها بعنوان مستقل، وقد يذكر أحياناً بضع مسائل تحت عنوان عام مثل: مسائل التثنية،

---

(١) انظر التبيين ٢٦٤.

(٢) أرقامها: ١، ٢، ٣، ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٦، ٥٧، ٥٨، ٧٣، ٧٩، ٨٠.

(٣) وهي بقية مسائل الكتاب الخمسة والثمانين ماعدا اثنتين منها.

(٤) هما «مسألة الإعراب أصل في الأسماء» و«مسألة نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظرف والجار والمجرور». انظر التبيين ١٥٣، ٢٦٨.

(٥) نحو قول أبي حيان «... هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها في كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المُسَمّى بكتاب الإنصاف مسألة مسألة، وزاد هذه فقط، وهي اثنتان وعشرون مسألة، فجميع ما حوى الكتابان من مسائل الخلاف مئة مسألة =

ومسائل الجمع، ومسائل ما لم يُسَمَّ فاعله، ومسائل كان. وليس في الكتاب أبواب ما خلا بابي المُعْرَب والإعراب. وهو يفتتح كل مسألة بالرأي الذي يأخذ به سواء كانت المسألة خلافية بين المدرستين أم بين نحاة المدرسة الواحدة، ثم يذكر الأقوال أو الآراء الأخرى مُجْمَلَةً، ويعكف بعدها على تفصيلها والاحتجاج لها، ويجيب عن مذهب المخالف أو رأيه، مستعيناً في ذلك بالاستشهاد بما يدور في كتب القوم من شواهد مختلفة (قرآن كريم، شعر، أمثال، أقوال العرب وغيرها).

وتأثُّر العكبري في هذا الكتاب بابن الأنباري في الإنصاف واضحٌ في ترتيب الكتابين، وطريقةِ معالجة مسائل الخلاف التي تقوم على إجمال المذاهب أو الآراء ثم التفصيل والاحتجاج والجواب، ولا نجد في المطبوع من التبيين تصريحاً بهذا، وهو قليل التصريح بمصادره عموماً[1]، وسنرى في الكلام على مصادره ضمن الباب الثالث ما يؤيد ذلك.

والمطبوع من «التبيين» يخلو من المقدمة، مَثَلُه في هذا مَثَلُ كتابه «مسائل خلافية»، مع أن المألوف من طريقة العكبري في التصنيف أنه يقدّم للكتاب بمقدّمة موجزة، يذكر فيها الدافعَ إلى تأليفه، ومنهجَه فيه، وغيرَ ذلك[2].

- ترتيب إصلاح المنطق = المشوف المُعْلَم...

٤ - شرح لاميّة العرب:

«لاميّة العرب» قصيدة مشهورة، تقع في (٦٨) بيتاً، توفّر لها من المميّزات الفنيّة ما جعلها من عيون الشعر العربي، وهو ما أغرى العلماء قديماً بشرحها وإعرابها[3].

= واثنتان وثلاثون مسألة أو نحوها». انظر تذكرة النحاة ٧١٥.

(١) ستتكرر الإشارة إليه في كتب أخرى. وانظر: التبيين ٨٥، والمشوف المعلم ٣٠/١، ومسائل خلافية ٥٠.

(٢) انظر أمثلته في مقدمات كتبه: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، والمشوف المعلم.

(٣) عدّ بروكلمان اثني عشر شرحاً، وأحال على نُسَخها والمكتبات المحفوظة فيها. انظر تاريخ الأدب العربي ١٠٧/١-١٠٩، ومقدمة شرح لامية العرب ٩.

ولم يقتصر ذلك على العلماء العرب، بل تجاوزهم إلى المستشرقين الذين عُنوا بدراستها وترجمتها إلى عِدّة لغات[1]. والقصيدة على شهرتها لم يُقطع بصحّة نسبتها إلى الشنفرى، فقد طعن فيها غيرُ واحدٍ من الأقدمين كابن دريد[2] وأبي رياش[3]، والمحدثين من عرب ومستشرقين[4]، واستظهروا على ذلك بأدلة كثيرة تغني الإحالةُ عليها عن إيرادها هنا.

والعجيب في شرح أبي البقاء لهذه اللامية أنه لم يُذكر ضمن مصنّفاته في أيٍّ من مصادر ترجمته المعتمدة على وفرتها وعنايةِ بعضها باستقصاء آثاره مهما قلّ شأنُها وحَجْمُها، وهذا أمر ذو بال لم أهتدِ إلى تفسير له بعدُ. وممّا يلاحظ على هذا المؤلَّف أنه حظي بعناية المتقدمين والمحدثين، فكثُرت نُسَخُه المخطوطة، وتعاقب عليه عددٌ من المحقّقين، أسبقهم - فيما أعلم - المرحوم د. محمد خير الحلواني[5] الذي اعتمد في عمله على ثلاث نسخ خطية لم يذكر أرقامها[6]، وتبعه الأستاذ إبراهيم رجب الشحات[7]، فأصدره اعتماداً على نسخة واحدة، وتلاه الأستاذ محمد أديب جمران، فحقّقه مرّة ثالثة[8]. وللكتاب نسخ أخرى تحتفظ بها عدّةُ مكتبات[9].

---

(١) منها الانكليزية والفرنسية والألمانية. انظر الترجمات والدراسات في مقدمة تحقيقه المرحوم د. الحلواني في شرح لامية العرب ٦، وتاريخ بروكلمان ١/١٠٧.

(٢) فيما نقله عنه تلميذه أبو علي القالي في أماليه ١/١٥٥.

(٣) في خبر نقله رجب الشحات ولم يذكر مصدره. انظر دراسات عربية وإسلامية ٢٥٠.

(٤) انظر تاريخ بروكلمان ١/١٠٧، ومقدمة تحقيقه شرح لامية العرب ٦.

(٥) نُشر أولاً في مجلة المجمع العراقي م٣١، ج٤،٢، ص٢٠٤-٢٦٤، نقلاً عن أخبار التراث الإسلامي ٤٢، ١٩٩١، سنة ١٤٠٩هـ، ثم نشر في دار الآفاق الجديدة، ببيروت، سنة ١٩٨٣م. وتاريخ مقدمته ٢٦ نيسان ١٩٨١م.

(٦) انظر مقدمة تحقيقه شرح لامية العرب ١٤.

(٧) نُشر تحقيقه ضمن دراسات عربية وإسلامية، القاهرة ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

(٨) ونُشر في بيروت ١٩٨٤م. انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٦٤، ج٢، ص٣٢٩.

(٩) منها نسخة في المتحف العراقي برقم (٤/١٨٢٧٥)، ونسخة في جامعة برنستون برقم (٢٦٩٣)، وانظر: التبيين ٥٠، ورسائل فلانية ٨، وتاريخ بروكلمان ١/١٠٨.

وطريقة العكبري في هذا المصنَّف أن يورد البيت من اللامية ويتبعه بشرح لغوي لما تدعو إليه الحاجة من مفرداته، ثم يعرب ما يختاره من أدواته وكلماته وجُمَله، هذا على الأعم الأغلب، وقد يتخلّف بعضه حين يخلو البيت من دواعي الشرح اللغوي أو الإعراب. وأوضح ما يتميّز به شرحُ أبي البقاء الإيجازُ، فهو لا يُسهب في الكلام على الظواهر النحوية، ولا يدخل في تفاصيل الخلاف النحوي، ولا يستطرد في تقريرات نظرية يجعل من مادة اللامية تكأةً لها، كما صنع سلفُه الزمخشري أشبه شراحها. ويتبين من الشرح أن العكبري أفاد كثيراً من شرح الزمخشري «أعجب العجب في شرح لامية العرب»[1] في الإعراب، وأما في المادة اللغوية فقد أفاد من شرح آخر، نُسب إلى المبرد[2]، ويُرجح أنه لأحد تلامذة ثعلب، لتصريحه بالقراءة عليه والنقل عنه، أو لثعلب نفسه، نقله عنه أحد تلامذته، واختلط كلامُه بكلام شيخه[3].

---

(1) طبع في مطبعة الجوائب سنة ١٣٠٠هـ على هامش شرح الزمخشري. انظر تاريخ بروكلمان ١/١٠٧، وشرح لامية العرب ١٢ - ١٣.

(2) انظر تاريخ بروكلمان ١/١٠٧، وشرح لامية العرب ١١.

(3) مقدمة تحقيقه شرح لامية العرب ١١.

٥٠- شرح المقامات الحريرية:
ذكره الحميدي في المطبوع ١/٣٦٦، وأشار إلى أنه طبع منه قسم في بغداد بتحقيق على صاحب حسونه، وأنه نال به درجة الماجستير من جامعة بغداد بناءً على ما ورد في ذخائر التراث العربي ٦٩٥

(★) صدر الكتاب ضمن مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي بتحقيق د/غازي مختار طليمات وعبد الإله النبهان، دار الفكر في دمشق ودار الفكر المعاصر في بيروت، ط. أولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

ونشرت مجلة آفاق الثقافة والتراث عرضاً له بقلم د/غازي مختار طليمات ع ١٦ شوال ١٤١٧هـ/آذار ١٩٩٧م ص ٩٩-١٠٣

٥ - اللُّباب في علل البناء والإعراب :

يُعَدُّ الكتاب من أشهر مؤلَّفات أبي البقاء، وأهمّها وأبعدها أثراً فيمن جاء بعده من النحاة، فقد وصفه ابن قاضي شهبة بأنه «من أحسن الكتب»[1]، وجعله السيوطي أحد مصادره في الأشباه والنظائر، حيث نقل عنه في أحد عشر موضعاً[*]. ومضت الإشارة إلى أنه متقدّم في التصنيف على كتاب التبيين. و«اللباب»، على تعدُّد تسمياته التي وردت في المصادر[2]، ووفرة نُسَخه المبثوثة في مكتبات عديدة[3]، وقيمته العلمية التي عرفها الأقدمون وقرظوه من أجلها، ما زال بعيد المتناول بمنأى عن الباحثين. وما جاء في نشرة أخبار التراث العربي[4] من أن د. خليل بنيّان الحسون

(*)

---

(١) طبقات النحاة ٣٣٠.

(*) انظر الإحالة عليها في فهرس الأشباه والنظائر ٩/١٩٦.

(٢) العنوان المثبت أشهر تسمياته، ورد في: الإشارة ١٦٣، والنكت ٨٠١، والوافي ١٧/١٤١، والبلغة ١٠٨، وطبقات النحاة ٣٣٠، والبغية ٢/٣٩، وطبقات المفسرين ١/٢٣٦، والكشف ٢/١٥٤٣، والروضات ٤٥٤، والهدية ١/٤٥٩. وسُمّي في: الذيل ٢/١١١، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، والشذرات ٥/٦٩ «اللباب في البناء والإعراب». ودُعي في: الإنباه ٢/١١٧، والوفيات ٣/١٠٠، والمرآة ٤/٢٣ «اللباب في علل النحو» وجاءت تسميته في: ذيل الروضتين ١٢٠، والبداية والنهاية ١٣/٨٥ «اللباب في النحو». وتقتصر كتب النحو على «اللباب» كما سبق في التبيين والأشباه.

(٣) منها نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٦٠٢ نحو)، ولدى معهد إحياء المخطوطات العربية مصورة عنها برقم (١٣٣ نحو). ونسخة في المكتبة التيمورية برقم (١١٩ نحو) في المعهد المذكور مصوّرة عنها برقم (١٣٤). ونسخة في المكتبة الخديوية برقم (ن خ ٤٢٣/ ن ع ١٧٠٨٥). ونسخة في جامع القرويين برقم (١٢٠٣)، ونسختان في مكتبة جستربيتي رقماهما (٤٩٠٢، ٣٨٣٣). ونسخة في مكتبة الأوقاف برقم (١٨٦ - ١٣ نحو). ونسخة في جامعة البصرة برقم (٢٤٩). انظر لبعض هذه النسخ في التبيين ٦٤.

(٤) العدد (٢١)، ص (٣٠)، سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. ونصّ محقق التبيين ٦٤ بعد سنة من الخبر أي في مطبوعة التبيين الصادرة عام ١٩٨٦م على أن صديقه د. الحسون قد حققه وأنه لم يطبع!

اللباب

ذكره الحميدي في ١/٣٦ ضمن المطبوع ونصّ على أنه "حقق الكتاب الأستاذ خليل بنيان الحسون، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٧٦ [ذخائر التراث العربي ٦٩٥] وفي نشرة أخبار التراث العربي [ع١٨، ص٢٦، ع٢٠، ص٣٠] أنه من وزارة الأوقاف العراقية طبعته سنة ١٩٨٥ ضمن مشروع إحياء التراث الإسلامي، وأنه لم يقف عليها.

نبّه الحميدي في نهاية ترجمة اللباب ١/٣٧ على تفرّد ابن الجبّ الراوي بإيراد "الإعراب عن علل الإعراب" وأنه لم يجده عند غيرهما" فلعله سهو" أو مستقل من مؤلفاته مع أنهما ذكرا اللباب.

حققه ونشره(1)، جعلنا نثبته في الكتب المطبوعة، ولكن يساورنا الشك في ذلك، إذ لا أثر لهذه الطبعة في مكتبة عامة ولا خاصة فيما أعلم، وليس هناك كتاب نحوي وردت في مراجعه إشارة إليها بعد سنوات من صدورها. مما يجعل غياب مادة الكتاب لا يسمح بالكلام على مادته العلمية ومنهج مؤلّفه فيه، بيد أن نقول السيوطي عنه تدلّ على أن مادته لا تقتصر على علل البناء والإعراب بل تتسع لتشمل قضايا نحوية أخرى مثل: أقسام الفعل، وأدلة كون الفاعل جزءاً من الفعل، وغير ذلك(2).

٦ - مسائل الخلاف في النحو:

أسقطه الحميري من المطبوع ١/٣٧

تقدّم في الكلام على «التبيين» كثيرٌ مما حقه أن يُذكر هنا، وذلك لاتفاق الكتابين وتطابقهما في المادة على زيادة في التبيين كبيرة، ثم ما ترتّب على ذلك، وهو ما اقتضى إيراده هناك والاكتفاء بالإشارة إليه هنا. وأول ما يقال في الحديث عن هذا المصنَّف أن مصادر ترجمة أبي البقاء لم تذكر له في الخلاف النحوي سوى «مسائل الخلاف في النحو»(3) بهذه التسمية، وهي إلى ذلك لم ترد إلّا عند الصفدي وابن قاضي شهبة. وأما ما حققه المرحوم الدكتور محمد خير الحلواني فعنوانه «مسائل خلافية في النحو»(4) وهي تسمية حملتها الورقة الأولى من نسخة الأصل الوحيدة المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٨٠ نحو). وبين التسميتين فرقٌ ظاهر، فالأولى تدلّ على استغراق الكتاب مسائل الخلاف، والثانية تدلّ على تضمن الكتاب مسائل خلافية قليلةً كانت أم كثيرة. وقد سها محقّق الكتاب(5) فعزا إلى الصفدي إيراد كتابين

---

(1) ذكر أنه نشر في بغداد سنة ١٩٨٥ تحت عنوان «اللباب في شرح علل البناء والإعراب».

(2) تقدمت الإحالة على مواضع نقول السيوطي عنه في الأشباه والنظائر ١٩٦/٩.

(3) النكت ١٨٠، والوافي ١٤٢/١٧، وطبقات النحاة ٣٢٨.

(4) صدر عن دار المأمون للتراث بدمشق، ثم أعيد طبعة ثانية، وكلتاهما بلا تاريخ.

(5) المرحوم الدكتور الحلواني في مسائل خلافية في النحو ١٢.

لأبي البقاء في الخلاف النحوي، هما «تعليقه في الخلاف» و«مسائل الخلاف في النحو» وقاده هذا إلى كلام طويل وتعليلات واستنتاجات، ثم خلص من ذلك إلى الحكم على الصفدي بأنه «أوقع المتأخرين في الوهم والاضطراب سواء في تسمية الكتابين أو في النقل عنهما»[1]. والصفدي براء مما نُسب إليه، إذ لم يقل إن «تعليقه في الخلاف» هو في الخلاف النحوي كما فُهم، ولو رجع المحقق إلى مصادر أخرى غير الصفدي وحاجي خليفة لوجد بعضها يُقيِّد الكتاب بأنه في المذهب الحنبلي[2] ونظيرُ هذا ما نسبه المحقق بعد ذلك إلى السيوطي من أنه «يشير إلى كتابين يسميهما التعليقين لأبي البقاء أيضاً»[3] وهذا محض تصحيف من النسّاخ، صوابه «التلقين» وهو أحد مؤلفاته المعروفة، والذي حمل على هذا السهو وروده مُصحّفاً في طبعتين للأشباه والنظائر، ستَرِد الإشارة إليهما في موضعه[4].

ويشتمل كتاب «مسائل خلافية في النحو» على خمس عشرة مسألة، منها اثنتا عشرة مسألة[5] ليس الخلاف فيها بين نحاة المدرستين، وإنما هو بين النحاة عموماً، أو بين نحاة المدرسة الواحدة، والمسائل الثلاث المتبقية الخلافُ فيها بين نحاة المدرستين. واستُهل الكتاب بكلام مُقتضبٍ للمُستَمْلي أو الناسخ يُوهِمُ أنه مقدمة[6]، ونصّه بعد البسملة والدعاء واسم الشيخ المؤلِّف «هذا كتاب مسائل خلافية في النحو وقعت إملاءً وهي» ويذكر المسألة الأولى. فالكتاب على هذا جاء خِلْواً من مقدمة مؤلفه العكبري التي عهدناها وافيةً في مقدمات كتبه المطبوعة مثل: التبيان في إعراب القرآن، وإعراب

---

(1) مسائل خلافية في النحو ١٤.

(2) توثيق ذلك سيأتي في الكلام على «تعليقه في الخلاف» ضمن كتبه المفقودة ٩٥.

(3) مسائل خلافية في النحو ١٣.

(4) من مؤلفاته المخطوطة ٧٨.

(5) أرقامها: ١، ٢، ٣، ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥.

(6) قال محققه ١٨ «.. إلا أن الكتاب - كما قال في المقدمة - أملاه إملاء».

الحديث، والمشوف المُعْلَم وغيرها. وينتهي الكتاب بختم إملائه وتقييد ناسخه.
ومسائل الكتاب تطابق المسائل الخمسة عشرة الأولى في كتاب التبيين الذي اعتمد محققه على نسخة وحيدة في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند، وهي ناقصة من آخرها، واعتمد بالإضافة إليها على نسخة الأصل من «مسائل خلافية في النحو» المحفوظة في دار الكتب، وعلى طبعة د. الحلواني، مما يرجح أن يكون هذا الكتاب مُجتزأً من أصل أكبر منه هو التبيين، وفي مؤلفات العكبري شواهد على ذلك مضى بيانها[1].
ولذلك أرى أنهما كتابان لا كتاب واحد كما ذهب إليه د. ابن عثيمين، فترجم لهما في التبيين، وأحال في الثاني عليه[2]. وقد سلف الكلام عن منهجه في الأول بما يغني عن إعادته هنا.

٧- مسائل نحو مفردة:

مُؤَلَّف صغير، يشتمل على خمس مسائل متفاوتة في الحجم والمادة، نُشرت سنة ١٩٨٢م بتحقيق الأستاذ ياسين السواس[3]، واعتمد في ذلك على نسخة وحيدة في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (١٤٤٧) وهي خِلْوٌ من المقدمة والخاتمة، وغُفْل من اسم الناسخ. وقد وضحت الإشارة في إعراب الحديث إلى إحالة أبي البقاء فيه على «جزء مفرد» ذكر فيه وجوهاً كثيرة لـ(ما)، ووردت ضمن كلامه على المسألة الثانية. ولهذا المؤلَّف تسميتان وردتا في غير ما مصدر، فيهما اختلافٌ ذو مغزى، لم يُشر إليهما المحقق، وذلك لاكتفائه في توثيق الكتاب بإيراد الصفدي له في نكت الهميان، الأولى هي «مسائل نحو مفردة» كما ورد في العنوان، وفيها نصٌّ على أنها في النحو، وهو على التغليب، لأنه ينطوي على أربع مسائل. والثانية مختصرة هي «مسائل مفردة»[5]. وعدم تخصيصها بالنحو

---

(١) في الكلام على التبيين ٦٣.
(٢) التبيين ٦٦، ٧٢.
(٣) في مجلة معهد المخطوطات العربية، م ٢٦، ج ٢، ص ٦٢٥-٦٤٣.
(٤) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤٢، وطبقات النحاة ٣٣٠.
(٥) الذيل ٢/١١٢، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦.

بجعل المسألة الخامسة، وهي أقرب إلى اللغة، تندرج تحتها.

أجاب العكبري في المسألة الأولى عن تغليب ضمير المؤنث على المذكر في قوله تعالى ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها﴾. وأجاب في الثانية عن توجيه الرفع والنصب في «الرحماء» التي وردت في الحديث «إنما يرحم اللهُ من عباده الرحماءَ» الذي ورد في كتابه إعراب الحديث، واختصر فيه القول وأحال على هذه المسائل كما تقدم، فجاءت المسألة في نحو ست صفحات، وكانت أطول مسائله. وعقد المسألة الثالثة للوجوه الثلاثة التي ترد عليها (لو) في الكلام، وهي دون سابقتها، إذ لم تشغل أكثر من صفحتين. والمسألتان الثانية والثالثة سبق أن نشرتا قديماً في نهاية ترجمة المؤلف في «ذيل طبقات الحنابلة» ضمن فوائد اختارها ابن رجب من كلامه. والظاهر أن محققه المسائل لم يعلم بذلك، لعدم الإشارة إليه، وعدم إفادته منه[1]، على بُعْدِ ما بين الطبعتين، إذ تعود مطبوعة الذيل إلى نحو أربعين سنة خلت. أما المسألة الرابعة فهي جدُّ قصيرة، فلم تزد على أربعة أسطر، تحدث فيها عن ناصب (إذا) الزمانية. وأما المسألة الخامسة فقد أجاب فيها عن توجيه معنى قول النبي (ص) «نحن أحقّ بالشكّ من إبراهيم». ولا يبعد أن تكون المسألتان الثالثة والرابعة مقحمتين في أصل النسخة، إذ ليس فيهما ما يدل على سؤال وُجِّه إليه كما في المسائل الأخرى. فقد تصدّرت الثالثة بقوله «ومن كلامه أيضاً في لو»، وتصدّرت الرابعة بنحو «ولفظه» «ومن كلامه في إذا الزمانية».

٨ – مسألة في قول النبي (ص) «إنّما يَرْحَمُ اللهُ من عِبادِهِ الرحماءَ».

مضت الإشارة قريباً إلى أن المؤلف أورد هذا الحديث في كتابه إعراب الحديث، وأحال فيه على هذا الجزء المفرد، كما سلفت الإشارة إلى أن هذه المسألة وردت ضمن «مسائل نحو مفردة» وأنها نشرت مرتين، أولاهما قديمة في نهاية ترجمة مؤلفها في الذيل لابن رجب، والثانية في مجلة معهد المخطوطات العربية.

مصطفى الحميري ... (handwritten margin note)

(١) من أمثلة ذلك زيادة في المسألة الثانية لم يُشِر المحقق إلى أنها لم ترد في مطبوعة الذيل ٢/١١٩، وفي نهاية المسألة الثالثة سقط في أربعة أسطر ورد في الذيل ٢/١١٦ ولم يرد في مطبوعته ٦٣٨.

٩ - المشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم :

حظيت كتب لحن العامة باهتمام أبي البقاء ، فاختار اثنين يأتيان في الصدارة منها ، وهما « إصلاح المنطق » ليعقوب بن إسحاق السِّكِّيت (٢٤٤هـ)، و« الفصيح » لأحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ). وجاء صنيعه في كلٍّ منهما على ما تقتضيه مادةُ الكتاب ، فالأول غزير المادة اللغوية ، وافر الاستشهاد ، غير أنه يفتقر إلى ترتيب المواد في أبوابه ، ويفشو فيه الاستطرادُ والتكرارُ ، مما جعله بعيدَ المتناول محدودَ الفائدة ، لذلك كانت خدمتُه المُثلى في ترتيب موادِّه، وتشذيبه بحذفِ تكراره، والاستدراك بإضافة ما يحتاجه . وأمّا الثاني فهو شديدُ الاختصار ، خلوٌ من تفسير أكثر المواد ، مقتصرٌ في الاستشهاد على الشعر وحده ، لذلك اقتصر عملُ أبي البقاء فيه على شرحه كما سيأتي في موضعه .

حقق الأستاذ ياسين السواس « المشوف المُعْلَم » ونُشِر بأَمْرَة في مجلدين.[1] واعتمد في ذلك على نسخة فريدة نفيسة ، كُتبت في حياة المؤلِّف سنة ٦٠٦هـ. وقرأها عليه ولده زين الدين عبد الرحمن ، وسمعها ولدا ولده : فخر الدين أبو عبد الله محمد ، وجمال الدين أبو نصر عبد العزيز ، وغيرهم ، في مجالس آخرها سنة ٦١٤هـ.[2] وفي النسخة عدد من قيود التمليك والمقابلة والسماع والقراءة على المؤلِّف .

وأبو البقاء على عادة المُصَنِّفين يذكر في مقدمة « المشوف المُعْلَم » الأسباب التي دعته إلى اختيار « إصلاح المنطق » من بين كتب اللحن التي تباينت مقاديرُها ، واختلفت أنحاؤها في الوضع والتحرير ، وهي ترجع إلى أنه يُعَدُّ « من أوسطها حجماً ، وأوثقه

---

(١) ضمن مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. ولم يُشِر محققه التبيين الذي صدر كتابه عن الجامعة نفسها بعد ثلاث سنوات إلى هذه الطبعة . انظر التبيين ٦٦ .

(٢) كُتب على صفحة الغلاف تحت العنوان إجازة مطوّلة من المؤلِّف لابنه عبد الرحمن بقراءة الكتاب عليه ، وسماع حفيديه محمد وعبد العزيز. وتكرر ذلك في نص السماع الذي كتبه ابن المؤلِّف عبد الرحمن في حاشية الورقة قبل الأخيرة . انظر مصورات الأصل في مقدمة التحقيق .

مصنّفيها رواية وعلماً »، ولكن ثمّة مآخذ عليه[1]، فهو « مع توسط حجمه وغزارة علمه متوعّر المسلك، مستصعَب المدرك، لأشياء منها: التكرير المحض المُمِلّ لحُفّاظه، والترتيب المُوجِب تفرّقَ ألفاظه، ومنها إهمالُ كثير من لغته عن التفسير، وذكرُ اللفظة مع غير النظير، إلى غير ذلك. وهذا ممّا يبعد نيلَ الغرض منه، ويدعو إلى التثبّط عنه، مع أنه إمامٌ يُعتمد عليه، وأصلٌ يُستند إليه »[1]. والعكبري، إلى ذلك، شديدُ الإعجاب بالإصلاح، يريد له أن يكون أسهلَ تناولاً، وأقربَ إفادةً، قال « ولم أزل لفرط شغفي به وحُسْن اعتقادي به، أُحبّ أن يكون على أسلوب يقرب منه تناول المطلوب »[1]. وسبيله إلى ذلك أن يبتدع طريقةً يجمع بها متفرّقه، ويُدني بعيدَه، ويُوجز مُسْهَبَه، ويشرح مقتضبَه، ويبين ما فيه، ويُحرّر القولَ فيما اختلفت فيه نُسَخُه، ويستدرك ما نقص من شواهده، وينسب ما أُغفل من أصحابها، وذلك باتّباعه طريقة « المُجْمَل » لابن فارس (٣٩٥ هـ)[2]، قال « فرأيتُ أن أجمع شملَ شوارده، لتزدوجَ مفترقاتُ زوائده، فرتبتُه على حروف المعجم، وسوّيتُ في وضوح معانيه بين الفصيح والأعجم، واجتهدتُ في تلخيص العبارة، واكتفيت عن الإسهاب بالإشارة، واستظهرتُ بكثرة الأصول الموثوق بها، فنقلتُ هذا الكتاب منها، واعتمدت على أتمّها، ولم أزد على ما فيه غير إيضاح ما فيه، وتسمية شاعرٍ أغفله، وإتمام بيت حذف آخره أو أوله، وضم بيت إلى بيت، به يُعرف معناه، ويُعلم به ما قصده الشاعر وانتحاه، وأتيتُ به على طريقة المُجْمَل، إلا أني ذكرتُ مضاعفَ كلّ حرفٍ في أول بابه، وأفردتُ ذكرَ المطابقة والرباعي والخماسي إلى آخر الكتاب، فذكرتُه هناك متوالياً مرتباً على الحروف أيضاً، ليَقْرُبَ مأخذه ويَنقادَ مُسْتَصْعَبُه »[3].

---

(١) مقدمة المشوف المُعْلَم ٤٦/١.

(٢) رتّب ابن فارس معجميه المُجْمَل والمقاييس على الألف باء، فعقد لكل حرف كتاباً، وقسمه إلى الثلاثة أبواب بحسب الأبنية، وهي: باب الثنائي المضاعف، فالثلاثي، فما زاد عليه من المجرد، وبعد انقضاء الحرف مع ما يليه يعود فيورد الكلمات المؤلّفة من الحرف والحروف السابقة عليه آخر الباب بعد الياء.

(٣) مقدمة المشوف المُعْلَم ٤٦/١ - ٤٧.

والحق أن ما ذكره أبو البقاء من أسباب دفعته إلى وضع «المشوف المُعلَم» نجدها عند مَنْ سبقه إلى شرح «إصلاح المنطق» أو تلخيصه أو شرح شواهده... فالتبريزي (٥٠٢هـ) في مقدمة «تهذيبه» يأخذ على الكتاب ما فيه من تكرار طال به، حتى مل مَنْ قرأه عليهم من الشيوخ كالمعرّي وغيره، على النفور منه، إضافة إلى ما في بعض الأبيات من خلل، أو احتياج إلى التفسير على ما ذكره ابن السيرافي (٣٨٥هـ) في شرحه أبيات الإصلاح.[1] وقد أظهرت المقارنة بين الإصلاح والمشوف أن في الثاني عبارات ومواد بتمامها ليست في الأول،[2] وهناك بالمقابل بعض المواد والعبارات وردت في الإصلاح ولم ترد في المشوف.[3] ولعلّ هذا راجع إلى تعدد الأصول التي نقل منها العكبري كما سلف قريباً. أمّا مصادره التي اعتمد عليها وصرّح بها أو بمؤلّفيها فهي جِدّ قليلة، إذ اقتصرت على «شرح أبيات إصلاح المنطق» لابن السيرافي،[4] و«النوادر» لثعلب.[5]

---

(١) انظر تهذيب إصلاح المنطق، المقدمة ١/٢.

(٢) انظر المشوف المعلم ١/٢٩ والمواد: ب ح ر، ح ض ر، غ ر ض، خ م ن.

(٣) انظر المشوف المعلم ١/٢٩ والمواد: أ ث ث، أ و ف، ب ه ش، ب و ح، ب ي ز، ب أ س، ح ز ز، ج ر ش، ج ر ج. وانظر خلوّ فهرس المواد اللغوية في الإصلاح منها.

(٤) المشوف المعلم ١/١٨٢، ٣٢١. (٥) المشوف المعلم ١/٣٨٦.

ثانياً : مؤلفاته المخطوطة :

١ - إعراب الحماسة :

ذكره بهذه التسمية ابن الدمياطي[١] والصفدي[٢] وابن قاضي شهبة[٣] وحاجي خليفة[٤]. وسمّاه القفطي واليافعي "إعراب شعر الحماسة"[٥]. ودعاه ابن خلكان "إعراب شرح الحماسة"[٦]. والأرجح أن تكون لفظة "شرح" مصحفة عن "شعر" في المصدرين المتقدمين. واجتهد د. ابن عثيمين فأسقط هذا الكتاب من عِدّة مؤلفات العكبري، وأحال فيه على شرح الحماسة، وعدّهما كتاباً واحداً، ثم ذكر في الكلام عليه الكتابين، وتساءل "هل هما كتاب واحد أو كتابان"[٨] مع أنه نصّ فيما بعد "على أن الصفدي في النكت ١٧٩ وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة ذكرا الكتابين معاً"[٨]، وأفاد أيضاً أنه "اطلع على شرح أبي البقاء الموجود في تركيا، وهو شرح اقتصر على الإعراب، واهتم فيه اهتماماً ظاهراً"[٨] ولكنه لم يحدد لنا النسخة التي اطلع عليها، إذ تحتفظ المكتبات التركية بثلاث نسخ من شرح الحماسة هي: كوبريلي (١٣٠٧) ويني جامع (٩٣٤) ومدرسة خراج زاده (١٥). واحدة منها في إعراب الحماسة لا في شرحها كما ذكر بروكلمان[٩]. لذا فإن أول ما يدفع إسقاط د. ابن عثيمين هذا الكتاب من آثار العكبري، ما ذكره نفسه من ورود الكتابين في مصدرين، وما عاينه نفسه في تركيا، وقطع بأنه في إعراب الحماسة. وهو مسبوق في هذا كما سيأتي قريباً.

٢ - إعراب الشواذ من القراءات :

أورد هذه التسمية ابن الدمياطي[١] والذهبي[١٠] والصفدي[١١]. وله تسمية مختصرة ذكرها ابن رجب والسيوطي والعليمي والداودي وابن العماد والخوانساري، وهي "إعراب

---

(١) المستفاد ١٤١ . (٢) النكت ١٨٠، والوافي ١٤١/١٧ . (٣) طبقات النحاة ٣٣٠ .

(٤) الكشف ١٢٤/١ . (٥) الإنباه ١١٧/٢، والمرآة ٣٢/٤ . (٦) الوفيات ١٠٠/٣ .

(٧) التبيين ٣٨، ٤٦-٤٧ . (٨) التبيين ٤٧ . (٩) تاريخ الأدب العربي ٨٠/١ .

(١٠) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، والسير ٩٢/٢٢-٩٣ . (١١) النكت ١٧٩، والوافي ١٤٠/١٧ .

الشواذ». وسمّاه ابن قاضي شهبة «إعراب الشاذ»[١]. وتوافقها تسمية الفيروزآبادي[٢] مع زيادة طفيفة، هي «إعراب الشاذ من القرآن»[٣]، وجمع القفطي بينه وبين «إعراب القرآن» فقال: «إعراب القرآن والقراءات»[٤] ولا ريب أنه يريد القراءات الشاذة لا جميع القراءات.

وتحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة من الكتاب، رقمها (١١٩٩) تفسير[٥].

وذكر د. ابن عثيمين[٦] أن نسخة منه في مكتبة جامعة ييل بالولايات المتحدة، وأخرى في بعض المكتبات البريطانية، واكتفى بذلك دونما تحديد أو توثيق.

- الإيضاح في شرح المفصل = المُحَصَّل في إيضاح المُفَصَّل.
- تعليق على مُفَصَّل الزمخشري = المُحَصَّل في إيضاح المُفَصَّل.

٣ - التلقين في النحو:

ذكره الصفدي[٧] وابن قاضي شهبة[٨] والسيوطي[٩] والداودي[١٠] وحاجي خليفة[١١] والخوانساري[١٢] والبغدادي[١٣]. وفي مكتبة أكاديمية ليدن نسخة منه برقم (١٧٧). وأشار د. ابن عثيمين إلى أنه وقف على نسخة كاملة منه في مكتبة المتحف بتركيا. وأغفل توثيقها بالإحالة على رقمها في المكتبة المذكورة. والكتاب من مصنفات أبي البقاء النحوية المتميّزة، فقد حظي بعناية مؤلّفه وبعض النحاة الخالفين، فصنعوا له شروحاً، وقفت على ذكر أربعة منها، هي:

آ- شرح مؤلّفه العكبري الموسوم بـ «شرح التلقين» سيأتي قريباً.

---

(١) الذيل ٢/١١١، والبغية ٢/٣٩، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥، والشذرات ٥/٦٩، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٢) طبقات النحاة ٣٢٩. (٣) البلغة ١٠٨. (٤) إنباه الرواة ٢/١١٧.

(٥) فهرس دار الكتب المصرية. (٦) التبيين ٣٩. (٧) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤١

(٨) طبقات النحاة ٣٣٠. (٩) البغية ٢/٣٩. (١٠) طبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(١١) الكشف ١/٤٨٢. (١٢) روضات الجنات ٤٥٤. (١٣) الهدية ١/٤٥٩.

ب - شرح جمال الدين يوسف بن جامع[1] (٦٨٢ هـ).

ج - شرح إسماعيل بن محمد الغرناطي[2] (٧٧١ هـ).

د - شرح إسماعيل بن إبراهيم البلبيسي[3] (٨٠٢ هـ).

وتجدر الإشارة إلى أنه تصحف اسم «التلقين» في بعض المصادر[4] إلى «التعليقين» فنتج عنه أن اعتمده بعض المحدثين[5]، ونسب إلى السيوطي أنه ذكر لأبي البقاء كتابين سمّاهما «التعليقين».

- حواشٍ على مُفَصَّل الزمخشري = المُحَصَّل في إيضاح المُفَصَّل.

- شرح الإيضاح والتكملة = المصباح في شرح الإيضاح والتكملة.

٤ - شرح الحماسة:

ذكره اليماني[6] والذهبي[7] وابن الدمياطي[8] والصفدي[9] وابن رجب[10] والفيروزآبادي[11] وابن قاضي شهبة[12] والسيوطي[13] والعليمي[14] والداودي[15] وحاجي خليفة[16] وابن العماد[17] والخوانساري[18] والبغدادي[19]. وأحال بروكلمان على ثلاث نسخ من الكتاب موزعة (*)

---

(١) الذيل ٢/ ٣٠٢.

(٢) الوفيات لابن رافع السلامي ٢/ ٣٥ (٨٩٠)، والكشف ١/ ٤٨٢.

(٣) الكشف ١/ ٤٨٢ واسمه فيه: إسماعيل بن محمد بن إبراهيم. والصواب المثبت من الأعلام ١/ ٣٠٢.

(٤) وقع ذلك في طبعتي الأشباه والنظائر، الطبعة الهندية الثانية ٢/ ٥، وطبعة المجمع ٢/ ٥٨.

(٥) قال المرحوم د. حلواني «ويذكر السيوطي كتاباً لأبي البقاء يسميه التبيين... وفي مكان آخر يشير إلى كتابين يسميهما التعليقين لأبي البقاء أيضاً» انظر مسائل خلافية ١٣.

(٦) إشارة التعيين ١٦٣.

(٧) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٧١، والسير ٢٢/ ٩٣.

(٨) المستفاد ١٤١.

(٩) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/ ١٤١.

(١٠) الذيل ٢/ ١١٢.

(١١) البلغة ١٠٨.

(١٢) طبقات النحاة ٣٢٩.

(١٣) البغية ٢/ ٣٩.

(١٤) المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦.

(١٥) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٦.

(١٦) الكشف ١/ ٦٩٢.

(١٧) الشذرات ٥/ ٦٩.

(١٨) روضات الجنات ٤٥٤.

(١٩) الهدية ١/ ٤٠٩.

على ثلاث مكتبات تركية[1]، هي: كوبريلي (١٣٠٧)، ويني جامع (٩٣٤) وفراغ زاده (١٥). ولكن الصحيح أن نسخة كوبريلي ليست شرحاً للحماسة بل إعراباً لها، وقد نص على ذلك المرحوم عبد العزيز الميمني في مذكراته. قال في وصفها "شرح الحماسة للعكبري: فه ٢٠٧، س ٢٧، عريض كالقالي، تعليق غير منقوط، سنة ٥٧٢، بلا فطبة، كأنه كله إعراب"[2]. ومضت الإشارة إلى أن د. ابن عثيمين عاين[3] واحداً من هذه الشروح الثلاثة ووجده مقتصراً على الإعراب. والأرجح أنها نسخة كوبريلي نفسها.

٥ - شرح الخطب النباتية:

ذكره بهذه التسمية ابن خلكان[4] واليماني[5] وابن الدمياطي[6] والصفدي[7] واليافعي[8] والفيروزآبادي[9] وابن قاضي شهبة[10]. وسماه الذهبي وابن رجب وابن قاضي شهبة والسيوطي والعليمي والداودي وحاجي خليفة وابن العماد والخوانساري والبغدادي "شرح خطب ابن نباتة"[11] واختصرها الذهبي إلى "شرح الخطب"[12].

---

(١) تاريخ الأدب العربي ١/ ٨٠.

(٢) انظر مقال "نوادر المخطوطات العربية" د. شاكر الفحام، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢٩، العدد الأول، ص ١٠٦، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٣) التبيين ٤٧.

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠. (٥) إشارة التعيين ١٦٣. (٦) المستفاد ١٤١.

(٧) النكت ٨٠، والوافي ١٧/ ١٤١. (٨) مرآة الجنان ٤/ ٣٢. (٩) البلغة ١٠٨.

(١٠) الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ٢٩/ ١أ. (١٢) السير ٢٢/ ٩٣.

(١١) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، والذيل ٢/ ١١٢، وطبقات النحاة ٣٣٠، والبغية ٢/ ٣٩، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٦، والكشف ١/ ٧١٤، والشذرات ٥/ ٦٩، وروضات الجنات ٤٥٤، والهدية ١/ ٤٥٩.

والمعلوم أن خطب ابن نباتة (عبد الرحيم بن محمد الفارقي ٣٧٤هـ) حظيت باهتمام الأدباء، فشرحها كثيرون[1]، وشرح أبي البقاء هذا واحد من تلك الشروح، وفي بعض مكتبات العالم عدة نسخ منه، إحداها في ليدن برقم (١٢٣٨) عمومية ٥٥٧٣[2]، والثانية في المكتبة الوطنية بباريس رقمها (١٢٩٠)[3]، والثالثة في مكتبة خدا بخش بالهند رقمها (٤٠٠٩) (رضا رامبور). ولدى مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مصورة عنها[4]. وأشار د. ابن عثيمين[5] إلى أنه وقف على نسختين من الشرح المذكور في ليدن، وثالثة في مكتبة عارف حكمت. ولم يوثق ما ذكره بإحالة على رقم أو فهرس، والأرجح أن تكون إحدى النسختين هي نسخة ليدن التي ذكرها بروكلمان.

٦- شرح ديوان المتنبي:

كذا أورد تسميته ابن خلكان[6] واليماني[7] والذهبي[8] واليافعي[9] وابن رجب[10] والفيروزآبادي[11] وابن قاضي شهبة[12] ويحيى اليماني[13] والعليمي[14] والداودي[15] وابن العماد[16] والبغدادي[17]. وعُرف الكتاب بتسميات أخرى، فقد سماه المنذري والصفدي وابن قاضي شهبة

---

(١) انظر الكشف ١/٧١٤. وفي تاريخ بروكلمان ٢/١٠٩-١١٠ ترجمة حافلة للخطيب وشروحها وطبعاتها وأشياء أخرى.

(٢) تاريخ بروكلمان ٢/١٠٩.

(٣) انظر مقال «فهارس المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية بباريس» د. شاكر الفحام، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٦١، الجزء الثاني، ص٣٨٦.

(٤) التبيين ٤٨.

(٥) المرجع السابق.

(٦) وفيات الأعيان ٣/١٠٠.

(٧) إشارة التعيين ١٦٣.

(٨) مختصر ابن الدبيثي ٢/١٤٢.

(٩) مرآة الجنان ٤/٣٢.

(١٠) الذيل ٢/١١٢.

(١١) البلغة ١٠٨.

(١٢) الإعلام ٢٩/ب.

(١٣) غربال الزمان ٤٩٩.

(١٤) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦.

(١٥) طبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(١٦) الشذرات ٥/٦٨.

(١٧) الهدية ١/٤٥٩.

«شرح شعر المتنبي»(١). ودعاه أبو شامة المقدسي وابن كثير «حواشٍ على ديوان المتنبي»(٢). وانفرد القفطي بتسميته «شرح أبي الطيب المتنبي»(٣).

اهتم الأقدمون من العلماء والأدباء بشعر المتنبي، وفاقت عنايتهم بديوانه عنايتهم بديوان أي شاعر آخر، حتى زادت شروحه على أربعين شرحاً، وكتاب أبي البقاء هذا أحد تلك الشروح. وما زال هذا الشرح مخطوطاً إن صحت نسبة النسخ الموجودة منه إلى أبي البقاء، فإن لم تصح فهو في حكم المفقود، وينتقل الكلام عليه إلى آثاره المفقودة، وهو ما لم تقم بيّنةٌ عليه بعدُ. وأما الشرح المطبوع المنسوب إليه خطأً والمشتهر بـ«التبيان في شرح الديوان» فلا تصح نسبته إليه، فضلاً عن أن أحداً من أصحاب التراجم والطبقات لم يذكره بهذه التسمية. وهو على التحقيق لتلميذه علي بن عَدْلان النحوي المترجَم (٦٦٦هـ)(٤). وأسبق من كشف عن هذه الحقيقة وأماط اللثام عنها، وأشبع القول فيها معززاً بالأدلة، المرحوم الدكتور مصطفى جواد(٥)، ثم تلاه آخرون(٦). وما زالت طبعات الشرح المذكور تحمل الخطأ نفسه منذ طبعته الهندية الأولى ١٨٤٥م(٧).

---

(١) التكملة ٤٦١/٢، والنكت ١٨٠، والوافي ١٤٢/١٧، وطبقات النحاة ٣٣٠.

(٢) ذيل الروضتين ١٢٠، والبداية والنهاية ٨٥/١٣.

(٣) إنباه الرواة ١١٧/٢.

(٤) تقدمت ترجمته ومصادرها في الكلام على تلامذته ٤٩.

(٥) في مقال نشره قبل أربعين عاماً في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٢٢، الجزءان: الأول ٣٧-٤٧، والثاني ١١٠-١٢٠.

(٦) مثل الدكتور شوقي ضيف الذي اتهم نسبة الشرح المطبوع إلى أبي البقاء، وذلك في «المدارس النحوية» ٢٧٩-٢٨٠. ومثل الدكتور عبد الحميد الراوي الذي نصّ على أن له «فضل زيادة على ما ذكره في هذا الأمر المرحوم مصطفى جواد، وذلك بما تيسّر لي من التتبّع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري من أدلة نحوية على أن التبيان هو لتلميذه عفيف الدين علي بن عدلان الموصلي المتوفى سنة ٦٦٦هـ». انظر مجلة الوثائق والمخطوطات ع١، ٤٢.

(٧) انظر بعض طبعاته في تاريخ بروكلمان ٩٠/٢.

٧ - شرح لاميّة العجم :

لم يذكر هذا المصنّف الإمامان خليفة[١] والبغدادي[٢] وبروكلمان.[٣] وتحتفظ أربع مكتبات بنُسَخٍ منه ، واحدة في المكتبة الأحمدية بتونس ضمن مجموع رقمه (٤٧٨٠).[٤] وثلاث في الموصل[٥] ، إحداها في المكتبة الأحمدية بالموصل ضمن مجموع رقمه (١٢٦) ، والثانية في مدرسة المحبّيات برقم (١٠) ، والثالثة في مكتبة إبراهيم جلبي عطار باشي ضمن مجموع رقمه (١٢) .

ولاميّة العجم قصيدة مشهورة للحسين بن علي الطُّغْرائي[٦] (٥١٣ هـ) تزيد على ستين بيتاً ، تُعَدّ من غُرَر القصائد ودُرَر الفوائد ، وذلك لِمَا اشتملت عليه من لطيف الغزل وجميل الحِكَم والأمثال ، ومطلعها :

أَصَالَةُ الرَّأْيِ صَانَتْنِي عَنِ الخَطَلِ ... وَحِلْيَةُ الفَضْلِ زَانَتْنِي لَدَى العَطَلِ

وكان من شأن الأدباء أن اهتموا بها ، وقاموا بشرحها[٧] ، ومُصَنَّف العكبري هذا واحد من هذه الشروح .

- شرح اللُّمَع = المُتَّبَع في شرح اللُّمَع .
- شرح ما في المقامات الحريرية من ألفاظ لغوية = شرح المقامات الحريرية .
- شرح المُفَصَّل = المُحَصَّل في إيضاح المُفَصَّل .

٨ - شرح المقامات الحريرية :

كذا أورد تسميته القفطي[٨] والمنذري[٩] وابن خلّكان[١٠] واليماني[١١]

---

(١) الكشف ٢/١٥٢٧ . (٢) الهدية ١/٤٥٩ . (٣) تاريخ بروكلمان ، النيل ١/٤٣٩ .

(٤) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ٨١ .

(٥) فهرس مخطوطات الموصل ٣١ ، ٩٩ ، ٢٥٩ .

(٦) ترجمته ومصادرها في : السير ١٩/٤٥٤ (٢٦٢) ، والأعلام ٢/٢٦٧-٢٦٨ .

(٧) انظر شروحها في الكشف ٢/١٥٣٧-١٥٣٨ . (٨) إنباه الرواة ٢/١١٧ .

(٩) التكملة ٢/٤٦١ . (١٠) وفيات الأعيان ٣/١٠٠ . (١١) إشارة التعيين ١٦٣ .

والصفدي[١] واليافعي[٢] وابن قاضي شهبة[٣] ويحيى اليماني[٤] وابن العماد[٥] والبغدادي[٦]. وعُرف بتسمية مختصرة ذكرها الذهبي وابنُ الدمياطي والفيروزآبادي وابنُ قاضي شهبة والسيوطي وحاجي خليفة والخوانساري، وهي «شرح المقامات»[٧]. وله تسمية وافية مسجوعة أوردها ابن رجب والعليمي والداودي، هي «غوامض الألفاظ اللغوية للمقامات الحريرية»[٨]. وسمّاه أبو شامة وابنُ كثير «حواشٍ على المقامات»[٩].

وهناك تسميات أخرى حملتها بعضُ نسخ الكتاب الكثيرة التي تحتفظ بها مكتبات عديدة. منها نسخة في المكتبة الظاهرية برقم (٨٩١٨) لغة، اسمها «شرح غريب مقامات الحريري»[١٠]. ومنها نسختان في تونس، إحداهما في المكتبة الأحمدية برقم (٢٧٨)، والثانية في دار الكتب الوطنية برقم (١٦٠٩٣) اسمها «المبهمات في شرح المقامات»[١١] وعنها مصورة في معهد المخطوطات العربية[١٢]. ومنها نسخة في دار الكتب المصرية، القاهرة ثانٍ ٢٢٤/٣[١٣]. ومنها نسخة في دار المتحف العراقي، كُتبت سنة ٦٢٧هـ.

---

(١) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤١. (٢) مرآة الجنان ٤/٣٢. (٣) طبقات النحاة ٣٣٠.

(٤) غربال الزمان ٤٩٩. (٥) الشذرات ٥/٦٩. (٦) الهدية ١/٤٠٩.

(٧) تاريخ الإسلام (ط٦٢) ٢٧١، والمختصر المحتاج إليه ٢/١٤٢، والسير ٢٢/٩٣، والمستفاد ١٤١، والبلغة ١٠٨، والإعلام ٢٩/١أ، والبغية ٢/٣٩، والكشف ٢/١٧٨٩، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٨) الذيل ٢/١١٢، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٩) ذيل الروضتين ١٢٠، والبداية والنهاية ١٣/٨٥.

(١٠) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية، ٩٦.

(١١) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ٨٣.

(١٢) مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢٧، الجزء الأول، ٣٠٠.

(١٣) تاريخ بروكلمان ٥/١٤٨.

ومنها مصورتان، إحداهما لدى مكتبة جامعة بغداد برقم (٢٦)[1]، والأخرى لدى المجمع العلمي العراقي برقم (٣٢ لغة)[2]. ومنها أربع نسخ في تركيا، الأولى في مكتبة يني جامع برقم (٩٨٢)، ولدى معهد إحياء المخطوطات العربية مصورة عنها برقم (٥٦١)[3]. والثانية في مكتبة أسعد أفندي برقم (٢٨٢٢)[4]. والثالثة في مكتبة نور عثمانية برقم (٤٠٦٨)[5]. والرابعة في مكتبة سليم آغا برقم (٩٧٤)[5]. ومنها نسخة في جامعة برنستون في الولايات المتحدة برقم (١٩٨) عنوانها «حاشية مقامات الحريري»[6]. ومنها نسخة في مكتبة جستربيتي بدبلن رقمها (٣٣٨٨) عنوانها «شرح ما في المقامات الحريرية»[7]. ومنها ثلاث نسخ في ألمانيا، اثنتان في برلين رقماهما (٩٠١٠) و(١٣٣). والثالثة في ميونخ برقم (٥٦٢). ومنها نسخة في باريس برقم (٣٩٣٩)[5]. وأخيراً نسخة في السويد في مكتبة جامعة أوبسالا برقم (٨٥)[5].

وكتاب أبي البقاء هذا شرحٌ لمقامات أبي محمد القاسم بن علي الحريري[8] (٥١٦هـ) التي أوفى فيها على الغاية بياناً وفصاحةً وبلاغةً. فكانت آيةً في فنِّها، وقد شهد له بذلك غيرُ واحد من أئمة المتقدمين الذين عُنوا بها أيّما عناية

---

(١) التبيين ٦٢.

(٢) فهرس مخطوطات المجمع العلمي العراقي، ج ١، ١٦٦.

(٣) التبيين ٦١، ٦٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) تاريخ بروكلمان ٥/ ١٤٨.

(٦) أخبار التراث العربي، العدد ٢٣، ص ٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٧) انظر مقال «ذخائر التراث العربي في مكتبة جستربيتي - دبلن» د. كوركيس عواد، مجلة المورد، المجلد الأول، العدد ١ و ٢، ص ١٦٦، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

(٨) ترجمته ومصادرها في: السير ١٩/ ٤٦٠ - ٤٦٥ (٢٦٨).

ما أكثروا من شرحها والتصنيف فيها[1]. واهتم بعض المحدثين بشرح العكبري، فنال السيد علي صائب درجة التبريز (الماجستير) في "شرح ما في المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية" من جامعة بغداد سنة ١٩٧٢[2].

٩ - عدد الآي :

أورده الذهبي[3] وابن رجب[4] والعليمي[5] والداودي[6]. وله تسمية أدق ذكرها الصفدي، وهي "عدد آي القرآن"[7]. وتحتفظ مكتبة فاتح الملحقة بالمكتبة السليمانية في تركيا بنسخة من هذا المصنَّف رقمها (٦٣٢)[8]. وموضوع حساب عدد سُوَر القرآن وآياته وكلماته وحروفه هو أحد علوم القرآن التي عُني بها الأقدمون[9] منذ القرن الهجري الأول، على قِلّة الوسائل المُعينة على الحساب آنذاك. ثم تنامى التأليف فيها بعد ذلك، وانتهى إلينا منه شيء كثير، توزّعته مكتبات العالم، تيسّر لي الاطلاع على قدرٍ صالحٍ منه في المكتبة السليمانية التي تحوي خزائن مئةِ مكتبةٍ أو يزيد.

---

(١) ذكر حاجي خليفة ما يزيد على خمسة وثلاثين شرحاً لها. انظر كشف الظنون ٢/١٧٨٧-١٧٩١. وفي تاريخ بروكلمان ٥/١٤٥-١٥٠ بيانُ بعض نُسخها وشروحها وطبعاتها. ومما قاله الأقدمون في مدح صاحبها:

أُقْسِمُ باللهِ وآياتِهِ ... ومَشْعَرِ الحَجِّ ومِيقاتِهِ
إنَّ الزمخشريَّ حَرِيٌّ بأنْ ... نَكْتُبَ بالتِّبْرِ مَقاماتِهِ

(٢) انظر "الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري"، د. عفيف عبد الرحمن، ٦٩، ١٦٦. وأشار د. عواد في الجزء الأول من مخطوطات المجمع العراقي إلى أن الجزء الأول طُبع في مطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٧. أما الجزء الثاني فما زال مخطوطاً.

(٣) تاريخ الإسلام (ط ٦٣) ٢٧١، والسير ٢٢/٩٣. (٤) الذيل ٢/١١١. (٥) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦.

(٦) طبقات المفسرين ١/٢٢٥. (٧) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤١.

(٨) أخبار التراث العربي، ع ٢٣، ص ٣. (٩) البرهان ١/٦٤-٧٠.

- غوامض الألفاظ اللغوية في المقامات الحريرية = شرح المقامات الحريرية .

١٠ - المُتَّبَع في شرح اللُّمَع :

ذكره بهذه التسمية اليماني[1] والصفدي[2] وابن قاضي شهبة[3] والفيروزآبادي[4] والبغدادي[5]. وله تسمية مختصرة أوردها القفطي وابن خلكان واليافعي وابن رجب وابن قاضي شهبة ويحيى اليماني والسيوطي والعليمي والداودي وحاجي خليفة وابن العماد والخوانساري والبغدادي، وهي « شرح اللُّمَع »[6].

وتحتفظ عِدَّةُ مكتبات بنُسَخٍ من الكتاب، أحال بروكلمان على ثلاث منها[7]، إحداها في بطرسبورغ ثالث رقمها (٩١٣)، والثانية في مكتبة بلدية الاسكندرية برقم (٣٢ نحو)، والثالثة في بنكيبور بالهند رقمها (٢٠١٧/٢٠). ولدى معهد إحياء المخطوطات العربية مصوَّرة عن نسخة في مكتبة خدا بخش، برقم (٣١٩)[8]. وذكر الدكتور عبد الحميد الزاوي في مقال له[9] أنه اشتغل بتحقيقه « المُتَّبَع في شرح اللُّمَع » ودراسته. ثم تبيَّن لي بعد لقائه في جامعة قاريونس ببنغازي منتصف شهر آذار ١٩٩٠م وبعد الاطلاع عليها، أنها أطروحة جامعية نال بها درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة. أما الطبعة القديمة للكتاب التي أشار إليها بروكلمان[7] فلم أجدها فيما رجعت إليه

---

(١) إشارة التعيين ١٦٣ . (٢) النكت ١٨٠، والوافي ١٤١/١٧ . (٣) طبقات النحاة ٣٣٠ .

(٤) البلغة ١٠٨ . (٥) الهدية ٤٥٩/١ .

(٦) إنباه الرواة ١١٧/٢، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣، ومرآة الجنان ٣٢/٤، والذيل ١١١/٢، والإعلام ٢٩/١أ، وغربال الزمان ٤٩٩، والبغية ٣٩/٢، والمنهج الأحمد ٣٤٦/٢، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، والكشف ١٥٦٣/٢، والشذرات ٦٩/٥، وروضات الجنات ٤٥٤، والهدية ٤٥٩/١. وفي انفراد البغدادي بإيراده بالتسميتين ما يدلّ على أنه ظَنَّهما كتابين، وهذا سهو منه.

(٧) تاريخ الأدب العربي ٢٤٧/٢ . (٨) التبيين ٥٢ .

(٩) عنوانه « المُحصَّل في شرح المُفَصَّل »، مجلة الوثائق والمخطوطات، م ١، ٢٣٧-٢٤٢ .

من مكتبات عامة ومصادر التراث العربي وبعض المكتبات الخاصة .

وشرح أبي البقاء لكتاب « اللمع » لابن جني واحدٌ من شروح كثيرة حظي بها هذا الأثر النحوي النفيس ، الذي يُعَدّ من أجمع المختصرات النحوية التي عكف العلماء طويلاً على درسها والتصنيف في شرحها وشرح شواهدها واختصارها [١].

وهو إلى ذلك أحد ثلاثة كتب اعتمد فيها العكبري على آثار ابن جني وهي « التنبيه » و« اللمع » و« المحتسب ».

١١ - المُحَصَّل في شرح المُفَصَّل :

هذا الكتاب مُشْكِلٌ في أمرين : تسمياته ونُسَخه . ومرجع أولهما أنه ورد بتسميات مختلفة تسترعي الانتباه ، فالتسمية المذكورة أوردها الصفدي [٢] وابن قاضي شهبة [٣]، وحملتها نسخةُ دار الكتب المصرية الآتي بيانها . وله تسمية مختصرة نصّ عليها القفطي وابنُ خلكان واليافعي وابن قاضي شهبة وحسين اليماني ، وهي « شرح المفصّل » [٤]. ودعاه اليماني والفيروزآبادي بـ « المُحَصَّل في إيضاح المُفَصَّل » [٥]. وسمّاه أبو شامة وابنُ كثير « حواشٍ على مُفَصَّل الزمخشري » [٦]. وذكره ابنُ رجب والعليمي والداودي بتسمية أخرى هي « تعليق على مُفَصَّل الزمخشري » [٧]. وأورده حاجي خليفة والبغدادي بعنوان مغاير لجميع مَنْ تقدّمهما ممّا سبق ذكره ، وهو « الإيضاح في شرح المُفَصَّل » [٨].

---

(١) ذكر حاجي خليفة ما يزيد على خمسة وعشرين شرحاً لكتاب « اللمع ». انظر الكشف ٢/١٥٦٢ وفي تاريخ بروكلمان ٢/٢٤٧ بعض شروحه ونُسَخها والمكتبات المُوْدَعَة فيها .

(٢) النكت ١٨٠ ، والوافي ١٤١/١٧ . (٣) طبقات النحاة ٣٣٠ .

(٤) الإنباه ٢/١١٧ ، والوفيات ٣/١٠٠ ، والمرآة ٤/٣٢ ، والإعلام ٢٩/أ ، وغربال الزمان ٤٩٩ .

(٥) إشارة التعيين ١٦٣ ، والبلغة ١٠٨ .

(٦) ذيل الروضتين ١٢٠ ، والبداية والنهاية ١٣/٨٥ .

(٧) الذيل ٢/١١١ ، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦ ، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦ .

(٨) الكشف ١/٢١٤ ، والهدية ١/٤٥٩ .

وأما إشكاله من جهة نُسَخه فيعود إلى تأكيد بعض الدارسين عدمَ صحة نسبةِ أكثرِ نُسَخه إلى أبي البقاء خلافاً لما في المخطوطات والفهارس، وذلك بعد اطلاعهم عليها ومعاينتهم إياها، فقد أحال بروكلمان على خمس نُسَخٍ[1] منه، منها نسخة دار الكتب المصرية برقم (٩٢ ٥ نحو) أصلها من خزائن المكتبة الخديوية[2]، والباقي منها الجزء الثاني فقط، وهو غفل من اسم المؤلف، ومنسوب إلى العكبري في فهرس الدار[3]. انتهى د. ابن عثيمين[4] بعد دراسة النسخة إلى أنها لتلميذه علم الدين اللورقي الأندلسي (٦٦١هـ) واستدلّ على ذلك بأدلة عديدة منها وقوفه على الجزء الثالث من النسخة نفسها في مكتبة تركية بخط ناسخها، وعليها اسمه صريحاً. وخلص إلى النتيجة عينها د. عبد الحميد الزرّادي في مقال له تقدمت الإشارة إليه قريباً. ومنها نسختان إحداهما في مكتبة جستربيتي برقم (٣١٢٨) لم يذكرها بروكلمان، والأخرى في مكتبة جامعة برنستون رقمها (٢٢٧ نحو) تبيّن للدكتور ابن عثيمين[5] بعد الاطلاع على الموجود منهما أنهما لمحمد بن سعد المروزي (٦٠٩هـ) وإن كتب عليهما بخط الأصل أنهما من تأليف أبي البقاء. ومنها نسخة في مكتبة سپه سالار في إيران (٢/ ٣٨٢-٣٨٤) ذكر د. ابن عثيمين[5] أن الموجود منها هو جزء من شرح اللورقي الأندلسي المتقدم. ومنها نسخة في مكتبة خدابخش باتنة في الهند رقمها (٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨) لم يذكرها بروكلمان، ومنع د. ابن عثيمين[6] صحة نسبتها إلى العكبري. ومنها نسخة من كتاب «المسترشد» نُسبت في ثلاث مكتبات إلى أبي البقاء، الأولى في مكتبة باتنة المتقدمة ١/ ١٦٤ برقم (١٦٠٥)[1]. والثانية في متحف الأوقاف باستانبول رقمها (٢١٦١)[6]. والثالثة في مكتبة طوبقبوسراي برقم (٢١٦١)[7]. كذلك نفى د. ابن عثيمين[6] صحة نسبة الأولى والثانية إلى العكبري، واعتذر عن إثبات الأدلة.

---

(١) تاريخ بروكلمان ٥/ ٢٢٥. (٢) فهرس المكتبة الخديوية ٤/ ١٠٨. (٣) فهرس دار الكتب المصرية ٢/ ١٦٧.

(٤) التبيين ٥٩-٦٠. (٥) التبيين ٦٠. (٦) التبيين ٦١.

(٧) مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث، ص ٢٤٩.

ومنها نسخة في مكتبة [illegible] بالدانمرك رقمها ([illegible]) نحو، لم يذكرها بروكلمان،
وهي منسوبة إلى أبي البقاء، تبين الدكتور ابن عثيمين[1] أنها نسخة من شرح ابن يعيش
ومنها نسختان في مكتبة الاسكوريال، لم يذكرهما بروكلمان أيضاً، وهما منسوبتان
إلى العكبري، وتبين الدكتور عبد الحميد الزاوي[2] أنهما شرحان على المفصل، أحدهما:
«الإقليد» لأحمد بن محمود بن عمر الجَنَدي ( ) والثاني «المُفَضَّل» وهو أحد شرحي علم الدين
علي بن محمد السخاوي (٦٤٣هـ) على هذا الكتاب. وبقيت نسخة في مكتبة الشرقية
العامة في بنكيبور بالهند ٢٠٤٢/٢٠[3] لا نعلم مدى صحة نسبتها إلى أبي البقاء.

١٢ - المصباح في شرح الإيضاح:

وهو موضوع الدراسة والتحقيق. وسيأتي بيانه مفصلاً في الباب الثالث.

١٣ - الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح (شرح التكملة):

بيانه مقرون بالحديث عن سابقه «شرح الإيضاح». فانظره ثمة.

- المُفَصَّل في إيضاح المُفَصَّل = المُحَصَّل في إيضاح المُفَصَّل.
- المُهِمّات في شرح المقامات = شرح المقامات الحريرية.

---

(١) التبيين ٦١.

(٢) مجلة الوثائق والمخطوطات، السنة الأولى، العدد الأول، ص ٢٣٨.

(٣) تاريخ بروكلمان ٥/٢٢٥.

ثالثاً : مؤلّفاته المفقودة :

١ - أجوبة المسائل الحلبيات :

ذكره بهذه التسمية الصفدي[١] وابن قاضي شهبة[٢]. وعُرف بتسمية أخرى ذكرها ابن رجب والعليمي والداودي، وهي «أجوبة مسائل وردت من حلب»[٣]. وليس في المصادر المعتمدة ما يشير إلى مضمون هذه المسائل، ومن المرجّح أن تكون شبيهة بمسائل أبي علي. وطبيعي ألاّ توجّه مثل هذه المسائل إلاّ لِمَنْ أوفى على الغاية شهرةً، وكان موضع الإمامة والفتوى، وهو ما حظي به أبو البقاء أواخر حياته كما سلف، لذا فالظنّ أن يكون هذا الكتاب ممّا صنّفه في سنواته الأخيرة.

٢ - الاستيعاب في أنواع الحساب :

أورده بهذه التسمية خمسة من مترجميه، أقدمهم الصفدي[٤]. وجاءت تسميته لدى ابن رجب وابن قاضي شهبة «الاستيعاب في علم الحساب»[٥]. وذكر السيوطي وحاجي خليفة والخوانساري تسمية أخرى هي «الاستيعاب في الحساب»[٦]. والكتاب أحد مؤلّفين وقفهما العكبري على الحساب، ثانيهما «مقدّمة في الحساب».

٣ - الإشارة في النحو :

نعته الصفدي وابن قاضي شهبة بأنه «مختصر»[٧]. وجاءت تسميته في

---

(١) نكت الهميان ١٨٠ والوافي بالوفيات ١٧ / ١٤١.

(٢) طبقات النحاة ٣٣٠.

(٣) الذيل ٢ / ١١٢، والمنهج الأحمد ٢ / ٣٤٦، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٦.

(٤) نكت الهميان ١٧٩ والوافي بالوفيات ١٧ / ١٤١. وانظر: المنهج الأحمد ٢ / ٣٤٦، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٦، وشذرات الذهب ٥ / ٦٩، وهدية العارفين ١ / ٤٥٩.

(٥) الذيل ٢ / ١١١، وطبقات النحاة ٣٢٩.

(٦) بغية الوعاة ٢ / ٣٩، وكشف الظنون ١ / ٨١، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٧) نكت الهميان ١٨٠، والوافي بالوفيات ١٧ / ١٤١، وطبقات النحاة ٣٣٠. والذيل ٢ / ١١١ والبغية ٢ / ٣٩، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٦، والكشف ٩٨.

بقية المصادر دون هذا الوصف[1]. ونسبها محققو «شرح لامية العرب» فشككّ أن يكون «الإشارة» و«المختصر» و«التهذيب» كتاباً واحداً[2]، وليس كما ظنّ، إذ نصّ المتقدمون على «الإشارة في النحو» ووصفه بعضهم بأنه «مختصر» كما سلف، وعلى «التهذيب في النحو»، وذكروه بتسميتيه: المختصرة المتقدمة، والوافية «تهذيب الإنسان بتقويم اللسان» كما سيأتي في موضعه. أمّا أن يكون له مؤلَّف اسمه «المختصر في النحو» فدعوى لا دليل عليها، إذ لم أجده في أيٍّ من مصادر ترجمته على كثرتها.

- الاعتراض على دليل التلازم = الكلام على دليل التلازم

٤ - الإعراب عن علل الإعراب:

ذكره ابن رجب[3] والعليمي[4] والداودي[5]. وهو غير كتابه «اللباب في علل البناء والإعراب» خلافاً لما ذهب إليه محققو «التبيين» الذي عدّا هما كتاباً واحداً، وأحال في الأول على الثاني[6]. يؤكد ذلك أن المصادر المتقدمة ذكرت الكتابين معاً، ولو أنهما لمؤلف واحد لما وقع مثل هذا، ويشعر بهذا أيضاً اختلاف التسميتين مبنىً ومعنىً على ما بينهما من اتفاق في علل الإعراب. ويؤنس بذلك ما نجده في الأول من تخصيص يقصره على علل الإعراب، وما في الثاني من تعميم يستغرقه به علل البناء والإعراب، والانتقال من الخاص إلى العام أمر منطقي. ولا يبعُد بناءً على ما تقدّم أن يكون الأول

ذكره الحميري في كتابه اللباب ١/ ٢٧

---

(1) الذيل ٢/١١١، وبغية الوعاة ٢/٣٩، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، وكشف الظنون ١/٩٨، وروضات الجنات ٤٥٤، وهدية العارفين ١/٤٥٩.

(2) قال المرحوم الدكتور محمد خير الحلواني «والمختصر في النحو، والتهذيب في النحو، والإشارة في النحو. ولعلّ هذه الكتب الثلاثة كتاب واحد» انظر شرح لامية العرب ٥.

(3) الذيل ٢/١١٢.

(4) المنهج الأحمد ٢/٢٤٦.

(5) طبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(6) التبيين ٣٩، ٦٣.

«الإعراب» أسبق من الثاني «اللباب».

٥ - الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح :

ذكره اليماني[١] والصفدي[٢] وابن قاضي شهبة[٣] والفيروزآبادي[٤]. وتصحف في هدية العارفين إلى «الإفصاح عن معاني أبيات الصحاح»[٥]. وهو أحد ثلاثة كتب عمل أبو البقاء مادتها «الإيضاح» و«التكملة». أحدها «شرح الإيضاح» الذي تقوم عليه الدراسة والتحقيق، والثاني «شرح التكملة»، والثالث «الإفصاح» المذكور. وهو كذلك واحد من شروح شواهد الإيضاح التي تزيد على عشرة شروح، ويعد العكبري ومن الشراح المتأخرين، إذ سبقه إلى ذلك سبعة، هم: ابن السيرافي وابن البناء وابن يسعون وابن هشام اليابري وابن ميمون العبدري وابن بري وابن خلف الدقيقي[٦]. وأحسب مفيداً التنبيه على كثرة ما وُسِمَ بـ«الإفصاح» من المؤلَّفات التي اتخذت من «الإيضاح» وشواهده مادة لها، مما نتج عنه وقوع التباس فيما بينها، لا يرتفع إلّا بإشارات تلك المصنَّفات مقرونةً بمؤلفيها حسب وفياتهم[٧]:

- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح. لسليمان بن الطراوة (٥٢٨هـ).
- الإفصاح في اختصار المصباح. لعبيد الله بن عمر الإشبيلي (٥٠٠هـ).
- الإفصاح في شرح الإيضاح. لنصر بن علي الفارسي (بعد ٥٦٥هـ).
- الإفصاح بفوائد الإيضاح. لمحمد بن هشام الخضراوي البرذعي (٦٤٦هـ).
- (*) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح. ويعرف بالإفصاح. لابن أبي الربيع (٦٨٨هـ).

---

(١) إشارة التعيين ١٦٣.
(٢) نكت الهميان ١٨٠ والوافي بالوفيات ١٤١/١٧.
(٣) طبقات النحاة ٣٣٠.
(٤) البلغة ١٠٨.
(٥) انظر الهدية ٤٥٩/١.
(٦) سترد شروح هؤلاء الأعلام السبعة في موضعها من الباب الثاني.
(٧) توثيق هذه الكتب في موضعه من الباب الثاني.

- مختصر المصباح في شرح الإيضاح . لمحمد بن إبراهيم السبتي (٦٩٥ هـ) .
- الإفصاح في غوامض الإيضاح . لإبراهيم بن أحمد الجزري (٧٠٩ هـ) .
- الإفصاح في شرح أبيات التكملة . لمؤلف مجهول .

- الإيضاح في شرح المفصل = المحصّل في إيضاح المفصل .

٦ - بُلْغَة الرائض في علم الفرائض :

ذكره بهذه التسمية ابن رجب[1] والعليمي[2] والداودي[3] والفيروزآبادي[4] وابن العماد[5]. وعُرف أيضاً بتسمية مختصرة أوردها الصفدي وابن قاضي شهبة والسيوطي وحاجي خليفة والخوانساري والبغدادي ، وهي « البلغة في الفرائض »[6]. ولأبي البقاء كتابان آخران في هذا العلم ، هما « الناهض في علم الفرائض » و « التلخيص في الفرائض » . سيأتي الكلام عليهما في موضعه .

٧ - الترصيف في التصريف :

هذه التسمية أوردها اليماني[7] وابن الدمياطي[8] وابن قاضي شهبة[9] والسيوطي[10] والداودي[11] والخوانساري[12]. وله تسمية أخرى ذكرها الصفدي وتابعه فيها البغدادي ، وهي « الترصيف في علم التصريف »[13]. وأحسب أن الأشبه بالصواب عدم إضافة كلمة

---

(١) الذيل ٢/١١٢ . (٢) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦ .
(٣) طبقات المفسرين ١/٢٢٥ . (٤) البلغة ١٠٨ .
(٥) شذرات الذهب ٥/٦٩ .
(٦) نكت الهميان ١٧٩ ، والوافي بالوفيات ١٧/١٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٣٩ ، وكشف الظنون ١/٢٥٣ ، وروضات الجنات ٤٥٤ ، وهدية العارفين ١/٤٥٩ . وسقطت كلمة « البلغة » من طبقات النحاة ٣٢٩ .
(٧) إشارة التعيين ١٦٣ . (٨) المستفاد ١٤١ . (٩) طبقات النحاة ٣٣٠ .
(١٠) بغية الوعاة ٢/٣٩ . (١١) طبقات المفسرين ١/٢٢٦ . (١٢) روضات الجنات ٤٥٤ .
(١٣) نكت الهميان ١٨٠ ، والوافي بالوفيات ١٧/١٤١ ، وهدية العارفين ١/٤٥٩ .

«علم» إلى «التصريف» إلا على سبيل التجوز وإطلاق الكل على الجزء. فالمشهور أن الصرف هو أحد العلوم العربية، والتصريف فرع عنه. ولأبي البقاء كتابان آخران في هذا العلم، أحدهما «شرح التكملة» والثاني «نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف».

٨ - التعليق في مسائل الخلاف في الفقه:

ذكر هذه التسمية ابن رجب[1] والعليمي[2] والداودي[3] وابن العماد[4]. وله تسمية مختصرة أوردها الذهبي وابن الدمياطي والصفدي والسيوطي والخوانساري وهي «تعليق في الخلاف»[5]. وهناك تسمية قريبة من هذه أوردها الذهبي وتابعه فيها حاجي خليفة، وهي «تعليقة في الخلاف». ولا شك في أن نص أربعة من المصادر القديمة على أن موضوعه في الفقه، يدفع ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين[6] من أنه في الخلاف النحوي.

٩ - تفسير القرآن:

أورده اليماني[7] والذهبي[8] وابن الدمياطي[9] والصفدي[10] وابن رجب[11] والفيروزآبادي[12] والعليمي[13] والداودي[14].

---

(١) الذيل ٢/١١١. (٢) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦. (٣) طبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٤) الشذرات ٥/٦٩.

(٥) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، والمستفاد ١٤١، والنكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤١، والبغية ٢/٣٩، وروضات الجنات ٤٥٤.

(٦) منهم الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو» ٢٢٨، الحاشية رقم (٢)، والمرحوم الدكتور محمد خير الحلواني في مقدمة تحقيقه «مسائل خلافية في النحو» ١٢.

(٧) إشارة التعيين ١٦٣. (٨) السير ٢٢/٩٢، وتاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١.

(٩) المستفاد ١٤١. (١٠) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤٠. (١١) الذيل ٢/١١١.

(١٢) البلغة ١٠٨. (١٣) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦. (١٤) طبقات المفسرين ١/٢٢٥.

وحاجي خليفة[١] وابن العماد[٢] والخوانساري[٣] والبغدادي[٤]. وهو أحد خمسة كتب صنفها أبو البقاء في علوم القرآن، وهي «إعراب الشواذ من القراءات» و«التبيان في إعراب القرآن» و«عدد آي القرآن» و«متشابه القرآن». ونبّه حاجي خليفة على أمر مهمّ قال «وهو غير إعرابه»[١] حرصاً منه على دفع ما قد يتوهمه بعضهم من أن «تفسير القرآن» هو «إعراب القرآن» لقرب ما بينهما في المادة.

١٠- تلخيص أبيات الشعر لأبي علي:

ذكره بهذه التسمية الصفدي[٥] وابن قاضي شهبة[٦]. وأورد ابن رجب والعليمي والداودي تسمية بتنكير لفظة «الشعر»[٧]. ويفهم من عنوان الكتاب أنه تلخيص لكتاب أبي علي المشهور «إيضاح الشعر»(*) الذي عُرف بتسميات أخرى نصّ عليها بعض المتقدمين[٨] كيلا يظن أحد أنها كتُب مختلفة، وأشهر تسمياته[٩]: إيضاح الشعر، كتاب الشعر، الإيضاح الشعري، إعراب الشعر، الكتاب الشعري، كتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح. ولا ريب أن محققه «التبيين»[١٠] لم يطلع على تنبيه البغدادي على تعدد مسميات الكتاب، لأنه ذهب إلى أن الكتاب مختلف في اسمه.

---

(١) الكشف ١/٤٤١. (٢) الشذرات ٥/٦٩ (٣) روضات الجنات ٤٥٤.

(٤) هدية العارفين ١/٤٥٩. (٥) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤٢. (٦) طبقات النحاة ٣٠٣.

(٧) الذيل ٢/١١٢، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(*) طبع الكتاب في دمشق بتحقيق د. حسن هنداوي، وفي القاهرة بتحقيق د. محمود الطناحي. انظر المراجع.

(٨) منهم البغدادي في موضعين من الخزانة ٦/٥٣٤ و ٨/٥٧١ (بولاق ٣/١٢٥، ٦٢٠).

(٩) رتبتها اعتماداً على مبلغ ورود كلٍّ منها في كتابي البغدادي: الخزانة وشرح أبيات المغني. وفي مراجعة فهارس الكتابين غنية عن إثبات إحصاءاتها. انظر فهارس الخزانة ١٣/٢٤، وشرح أبيات المغني ٨/٤٠٩-٤١٠. وانظر كتاب الشعر ١/٢١-٢٥.

(١٠) في قوله «وهذا الكتاب مختلف في اسمه، فربما سُمّي الإيضاح الشعري أو كتاب الشعر... إلى غير ذلك». انظر التبيين ٤٣.

١١ - تلخيص التنبيه لابن جني :

ذكره الصفدي[١] وابن قاضي شهبة[٢]. وهو في تلخيص كتاب ابن جني «التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة»[٣] ويعرف بـ«شرح مستغلق أبيات الحماسة»[٤] وبـ«التنبيه على مشكل الحماسة»[٥]. وليس في شرح الحماسة وإعرابها كما قال د. ابن عثيمين[٦]. وذلك لأن «إعراب الحماسة» كتاب آخر لابن جني أكثر البغدادي من النقل عنه في «شرح أبيات المغني»[٧].

١٢ - التلخيص في الفرائض :

أورده الذهبي[٨] والصفدي[٩] وابن قاضي شهبة[١٠] والسيوطي[١١] والعليمي[١٢] وحاجي خليفة[١٣] والخوانساري[١٤] والبغدادي[١٥]. وهو أحد ثلاثة كتب صنفها العكبري في هذا العلم، أحدها «البلغة» سلف قريباً، والثاني هو موضوع الكلام، والثالث «الناهض» سيأتي قريباً، وليس لها رابع كما توهمه بعض الباحثين المعاصرين[١٦].

---

(١) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/ ١٤٢. (٢) طبقات النحاة ٣٣٠.

(٣) كذا ورد اسمه في تاريخ بروكلمان ١/ ٧٩. وأحال فيه على خمس نسخ مخطوطة أو على طبعة القاهرة ١٩٢٧.

(٤) تسمية وردت في بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٥) ذكرها البغدادي في شرح أبيات المغني ٥/ ٣١١.

(٦) انظر التبيين ٤٤.

(٧) أرقام الإحالات في الفهرس ضمن الجزء الأخير ٨/ ٤١٨. وهي تزيد على أربعين موضعاً.

(٨) السير ٢٢/ ٩٣. (٩) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/ ١٤١. (١٠) طبقات النحاة ٣٢٩.

(١١) البغية ٢/ ٣٩. (١٢) المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦. (١٣) الكشف ١/ ٤٨٠.

(١٤) روضات الجنات ٤٥٤. (١٥) الهدية ١/ ٤٥٩.

(١٦) قال ابن عثيمين في التبيين ٤٥ «٢١ - الثلاثة في الفرائض: ذكر في البغية ٢/ ٣٩. وتفرد السيوطي بذكره». ولفظ السيوطي المشار إليه «الناهض البلغة التلخيص؛ والثلاثة في الفرائض». وبيّن أن عبارة السيوطي واضحة لا لبس فيها، أشار بها إلى =

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مترجميه اقتصر على إثبات جملة مصنفاته دونما تصريح بأسمائها. قال الذهبي «وثلاثة مصنّفات في الفرائض»[1]. وكلّ ما نعلمه عن هذا الكتاب زيادةً على ما تقدّم أنه صنّفه للخلفاء. قال اليماني «الناهض في علوم الفرائض، بُلغة الرائض في علم الفرائض، وكتاب آخر في الفرائض للخلفاء»[2].

١٣ - التلخيص في النحو:

ذكره الصفدي[3] وابن رجب[4] وابن قاضي شهبة[5] والسيوطي[6] والداودي[7] وحاجي خليفة[8] والخوانساري[9] والبغدادي[10]. ويُفهم من تسمية الكتاب أنه أحد المؤلفات النحوية الصغيرة أو المختصرة، ولأبي البقاء عناية بمثل هذه المقدمات النحوية، إذ صنف أربعة منها، ولعل شهرتها بهذا هو ما دفع السيوطي في ترجمة العكبري إلى اختيارها من بين آثاره النحوية الكثيرة، وسردها متتابعة، ثم النص على موضوعها مجموعةً. قال «الإشارة التلخيص التلقين التهذيب. والأربعة في النحو»[11]. وله مؤلف آخر يمكن أن يضاف إليها وهو «مقدمة في النحو» فتكتمل به مقدمات النحوية التي نصّ عليها أبو شامة المقدسي بقوله «ومقدمات في النحو والحساب»[12].

١٤- التهذيب في النحو:

أورده بهذه التسمية الصفدي[3] وابن قاضي شهبة[5] والسيوطي[6] وحاجي خليفة[8] والخوانساري[9] والبغدادي[10]. وهذه تسمية المختصرة المشهورة. وله أخرى وافية

= الكتب الثلاثة قبلها، ونبّه على أنها جميعاً في الفرائض. وتكرر الخطأ نفسه في «الأربعة في النحو» الآتي.

(١) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١ (٢) المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦.

(٣) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/ ١٤١. (٤) الذيل ٢/ ١١١. (٥) طبقات النحاة ٣٣٠.

(٦) البغية ٢/ ٣٩. (٧) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٦. (٨) الكشف ١/ ٤٨٠.

(٨) روضات الجنات ٤٥٤. (١٠) الهدية ١/ ٤٥٩. (١١) البغية ٢/ ٣٩.

(١١) البغية ٢/ ٣٩. وسها محقق التبيين ٣٦ وعدّ «الأربعة في النحو» كتاباً، وعزاه للسيوطي.

(١٢) ذيل الروضتين ١٢٠.

ذكرها ابن رجب والعليمي والداودي وهي "تهذيب الإنسان بتقويم اللسان"[1]. وسماها محقق "التبيين"[2] فظن هذه التسمية الوافية كتاباً آخر، وعدّهما كذلك، وليس كما قال، لأن جميع المصادر التي ذكرته بتسميته المختصرة المشهورة لم تذكر التسمية الوافية، وكذلك المصادر الثلاثة التي أوردت تسميته الوافية، وقد ذكر المحقق اثنين منها، لم تثبت تسميته الأولى المختصرة، وجعل هذه وتلك من المصادر مُغنيًا باستقصاء آثاره.

١٥ - شرح أبيات كتاب سيبويه:

كذا أورد اسمه الصفدي[3] وابن قاضي شهبة[4] والسيوطي[5] والداودي[6] وحاجي خليفة[7] والخوانساري[8]. وسقطت لفظة "أبيات" من تسميته في مطبوعتي "البلغة" و"الهدية". وآلت بذلك إلى "شرح كتاب سيبويه"[9]. وتابعهما محقق "التبيين" وزاد عليهما فنسب ذلك إلى ابن قاضي شهبة. وليس في كتابه "طبقات النحاة" ما عزاه إليه، لأن كلمة "أبيات" ثابتة في نسخة الظاهرية[10] من الكتاب، وهي المعتمدة لديه، ولكنها مستدركة في الهامش. ولو صحّ أن للعكبري مصنفاً في شرح الكتاب لحفل به مترجموه وقدّموه على كثير من مؤلفاته. ومما يؤنس بذلك أن أحداً من المتقدمين والمحدثين، ممن عُنوا بشروح الكتاب، لم يذكر أبا البقاء ضمن شرّاحه[11].

---

(١) الذيل ٢/ ١١٢، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٦.

(٢) قال "٥٠ - تهذيب الإنسان بتقويم اللسان: ذكر في الذيل ٢/ ١١١، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٦، وزاد (في النحو)". انظر التبيين ٤٥. وتابعه الحميري في أطروحته [illegible]

(٣) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/ ١٤١. (٤) طبقات النحاة ٣٣٠. (٥) البغية ٢/ ٣٩.

(٦) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٦. (٧) الكشف ٢/ ١٤٢٨. (٨) روضات الجنات ٤٠٤.

(٩) البلغة ١٠٨، والهدية ١/ ٤٥٩. (١٠) طبقات النحاة ٣٣٠.

(١١) انظر مثلاً مقدمة تحقيقه "الكتاب" ١/ ٣٦-٣٩ للمرحوم عبد السلام هارون.

١٦ - شرح بعض قصائد رؤبة :

ذكر هذا المؤلف الصفدي[١] وابن رجب[٢] وابن قاضي شهبة[٣] والعليمي[٤] والداودي[٥]. ويستفاد من عنوان الكتاب أن أبا البقاء لم يشرح فيه ديوان رؤبة ابن العجاج كاملاً، بل اقتصر على قصائد تخيرها منه. وهو أحد شروح خمسة جعل أولاها مادتها ما اختاره من عيون الشعر، والأربعة الباقية هي: شروحه للحماسة وديوان المتنبي ولاميتي العجم والعرب. ولا يبعد أن يكون شرحه لهذه الأراجيز مقرونًا بشيء من الإعراب يقتضيه المعنى كما وجدنا في شرح لامية العرب. ويبدو أن الحامل على تصنيف هذا الشرح هو شهرة صاحبها في الرجز واللغة والفصاحة والاحتجاج به. وحسبه ما قاله فيه الخليل بعد وفاته "دفنّا الشعرَ واللغةَ والفصاحةَ"[٦].

١٧ - شرح التلقين :

لم يرد هذا الكتاب في كثير من مصادر ترجمته المعتمدة، إذ لم يذكره إلا ابن رجب[٧] والعليمي[٨] والداودي[٩]. وظاهر أن الكتاب في شرح مصنّفه "التلقين في النحو" المتقدّم، وهو الوحيد من بين آثاره الستين الذي شرح فيه كتاباً له.

ولا ريب أن الدافع إلى تأليفه هو أهمية الأصل، وقد تأكدت هذه الأهمية بعد أبي البقاء، إذ شرحه ثلاثة علماء خلال القرنين السابع والثامن، وهم: ابن جامع ٦٨٢ هـ، وإسماعيل الغرناطي ٧٧١ هـ، وإسماعيل البلبيسي ٨٠٢ هـ.

١٨ - شرح الفصيح :

ذكر هذا الكتاب اليماني[١٠] والذهبي[١١] والصفدي[١٢] وابن قاضي شهبة[١٣]

---

(١) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/ ١٤١. (٢) الذيل ٢/ ١١٢. (٣) طبقات النحاة ٣٣٠.

(٤) المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦. (٥) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٦. (٦) الأعلام ٣/ ٦٢-٦٣.

(٧) الذيل ٢/ ١١١. (٨) المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦. (٩) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٦.

(١٠) إشارة التعيين ١٦٣. (١١) السير ٢٢/ ٩٣، وتاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١.

(١٢) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/ ١٤١. (١٣) طبقات النحاة ٢٢٩.

والسيوطي[1] وحاجي خليفة[2] والخوانساري[3] والبغدادي[4]. و« الفصيح » كتاب لغوي في لحن العامة مثل « إصلاح المنطق » لابن السكيت، و« أدب الكاتب » لابن قتيبة. أكثر به مُصنِّفه من الاعتماد على كتاب « البهاء » للفراء، مما دفع بعض المؤرخين إلى سلبه الكتاب جملةً، ونسبته إلى داود الرَّقِّيِّ أو يعقوب بن السكيت[5]. وشرح أبي البقاء له واحد من شروح كثيرة، جعلت من « الفصيح » مادة لها، ذكر حاجي خليفة قرابة ثلاثين كتاباً منها[6].

- شرح لغة الفقه = لغة الفقه.

19 - شرح الهداية لأبي الخطاب:

أورده الذهبي[7] وابن الدمياطي[8] والصفدي[9] وابن رجب[10] وابن قاضي شهبة[11] والعليمي[12] والداودي[13] وابن العماد[14]. وكتاب « الهداية » لإمام الحنابلة في عصره أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكَلْوَذاني (510 هـ)[15]، وهو في فروع الفقه الحنبلي. والشرح من كتب المذهب المعتمدة، إذ نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية[16]، ونص فيه على أنه لم يُتِمَّه، وابن رجب الحنبلي[17]. ولم يذكر البغدادي[18] هذا الشرح ضمن مؤلفات أبي البقاء خلافاً لِمَا

---

(1) البغية 2/40. (2) الكشف 2/1273. (3) روضات الجنات 454.

(4) الهدية 1/459. (5) زيادة بيان في « المعجم العربي » 1/102-103 د. حسين نصار.

(6) كشف الظنون 2/1272-1274.

(7) السير 22/93، وتاريخ الإسلام (ط 62) 271. (8) المستفاد 141.

(9) النكت 179، والوافي 17/141. (10) الذيل 2/111.

(11) طبقات النحاة 329. (12) المنهج الأحمد 2/346.

(13) طبقات المفسرين 1/225. (14) الشذرات 5/69.

(15) ترجمته ومصادرها في السير 19/348-350 (206).

(16) الفتاوى 20/128. (17) الذيل 2/113. (18) الهدية 1/459.

نسبه إليه د. ابن عثيمين[1].

٢٠ - العروض (مختصر):

ذكره الصفدي[2] وابن قاضي شهبة[3]. وإثبات الأول له يخالف ما نصّ عليه د. ابن عثيمين من تفرّد ابن قاضي شهبة في إيراده[4]. وهو أحد ثلاثة كتب، صنفها أبو البقاء في أوزان الشعر، اثنان في العروض، أحدهما: مختصر، وهو موضوع الكلام، والآخر معلّل، والثالث في القوافي. وتشترك الثلاثة في الاختصار وصِغَر الحجم، وفي قِلّة عدد المصادر التي ذكرتها.

٢١ - العروض (معلّل):

أورده الصفدي[2] وابن قاضي شهبة[3]. ولا نعلم عنه أكثر من نعت المصادر له بأنه «معلّل».

٢٢ - القوافي (مختصر):

لم يذكره من بين مترجميه إلا ابن قاضي شهبة[3].

٢٣ - كتابٌ جِدٌّ، فيه فوائدُ وتخاريجُ مفيدةٌ:

انفرد ابن قاضي شهبة في إيراده[5]، وأتبعه بأنه «ليس له نظير في فنّه». ومثل هذا التعليق أو الحكم يدلّ على أنه اطلع عليه، وتسمية الكتاب فضلاً عن أنها غير وافية عامّة يشوبها الغموض واللبس، ولا تدلّ على موضوعه أو فنّه كما عرفه ابن قاضي شهبة. والعنوان المثبت هو صورة ما ورد في نسخة الظاهرية من «طبقات النحاة» التي اعتمدها د. ابن عثيمين[4]، ولكنه حرّف كلمة «تخاريج» فآلت إلى «تواريخ». وهو ما لا يناسب المعطوف عليه «فوائد». يؤنس بهذا أن العكبري لم يكن من المؤرخين ولا من ذوي التواريخ.

---

(١) التبيين ٦٢.　(٢) الوافي بالوفيات ١٧/١٤٢.　(٣) طبقات النحاة ٣٣٠.

(٤) التبيين ٦٣.　(٥) طبقات النحاة ٣٢٩.

٢٤ - الكلام على دليل التلازم :

ذكره بهذه التسمية الصفدي[١] وابن قاضي شهبة[٢]. وعُرف بتسمية أخرى أوردها ابن رجب والعليمي والداودي وهي «الاعتراض على دليل التلازم ودليل التنافي»[٣]. وسمّاه ابن العماد «الاعتراض على دليل التلازم»[٤]. وقد سها محقق «المنثور المُقلَّم»[٥] فجعل «الاعتراض» كتاباً، وأحال فيه على «الشذرات» و«طبقات المفسرين»، وجعل «الكلام» كتاباً آخر، ولم يعزه إلى مصدر. والكتاب يقع في «جزء» على ما ذكره العليمي.

ولفظة «الاعتراض» في تسمية الكتاب مصطلح مشترك في عِلمَين، لا يمكن أن يخرج موضوع الكتاب عن أحدهما. وهما: المنطق الذي استخرجه أرسطوطاليس فحوّل الناس عن الاعتراض والاستدلال بمجرد الطبائع السليمة إلى الأخذ بقانون كلّي يُرجع إليه في معرفة ترتيب الحدود والبراهين[٦]. يؤنس بذلك أن لأبي البقاء كتابين في المنطق، أحدهما المذكور، والآخر «المُنقَّح من الخَطَل في الجَدَل». والعِلم الثاني أصول الفقه، الذي استنبطه الإمام الشافعي، رحمه الله، فأغنى الناس عن الاعتراض والاستدلال في مسائل الفقه بقانون عام يُرجع إليه في معرفة الدلائل الشرعية وكيفية معارضتها وترجيحاتها، أي في معرفة مراتب أدلّة الشرع[٦]. وهذا احتمال وارد، فالعكبري فقيه صنّف خمسة كتب في الفقه وأصوله، هي «تعليقه في الخلاف» و«شرح الهداية» و«لغة الفقه» و«مذاهب الفقهاء» و«المرام في نهاية الأحكام».

---

(١) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤١. (٢) طبقات النحاة ٣٢٩.

(٣) الذيل ٢/١١١، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٤) الشذرات ٥/٦٩.

(٥) الأستاذ ياسين السواس في الصفحتين ١/١٨ و٢١.

(٦) زيادة بيان في «تاريخ الرياضيات العربية» ٢٩٢ نقلاً عن الفخر الرازي في مناقب الإمام الشافعي. وانظر مقدمة ابن خلدون ٣٨٨-٣٨٩ والكشف ١/٥٧٩-٥٨٠.

٢٥ - لُباب الكتاب :

أورده بهذه التسمية الصفدي[١] والسيوطي[٢] والداودي[٣] وحاجي خليفة[٤] والخوانساري[٥] والبغدادي[٦]. وذكر اليماني وابن قاضي شهبة تسمية أخرى هي «لُباب شرح الكتاب»[٧]. وبين التسميتين فرق كبير، إذ تجعل الأولى المؤلَّف اختصاراً لكتاب سيبويه، وتجعل الثانية منه اختصاراً لشرح من شروحه، لم يُحدَّد صاحبه ولا يُعلم مَنْ هو؟ والذي تبيَّن من الكلام على «شرح أبيات الكتاب» أنه ليس لأبي البقاء شرحٌ للكتاب، وبذلك ينتفي أن يكون «لُباب الكتاب» شرحاً له. كما أنه ليس في مصادر ترجمة العكبري ولا في تراجم شُرَّاح كتاب سيبويه ما يدلّ على أنه اختصر واحداً من شروحه. لذا فالراجح أن تكون لفظة «شرح» مقحمة في تسمية الأخرى التي وردت في «إشارة التعيين» و«طبقات النحاة» فقط.

ويُشار هنا إلى أن د. ابن عثيمين أسقط هذا الكتاب من آثار أبي البقاء، وأحال في موضعه على «شرح الكتاب» الذي نسبه إليه بغير دليل، وشكّك في بيانه متسائلاً: هل هو لُباب الكتاب؟ ثم شكّك ثانية في مضمونه[٨]؟ وهو بهذا جانب الصواب مرتين: الأولى في إسقاطه ما ثبتت نسبته إليه، وهو «لُباب الكتاب» والثانية في زيادته ما لم تقم بيّنة على نسبته إليه، وهو «شرح الكتاب».

٢٦ - لغة الفقه :

ذكره بهذه التسمية الصفدي[٩] وابن قاضي شهبة[١٠]. وسمّاه كلٌّ من ابن رجب

---

(١) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤١. (٢) البغية ٢/٣٩. (٣) طبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٤) الكشف ٢/١٤٢٨. (٥) الخوانساري ٤٠٤. (٦) إيضاح المكنون ٢/٣٩٩.

(٧) إشارة التعيين ١٦٣، وطبقات النحاة ٣٣٠.

(٨) قال في الأول «ولعلّه هو كتاب لباب الكتاب الذي ذكر في..» وقال في الثاني «ولا ندري هل لباب الكتاب شرح للكتاب؟ أو هو اختصار له؟ أو هما كتابان أحدهما في الشرح، والثاني اختصار للكتاب». انظر التبيين ٥٠.

(٩) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤٢. (١٠) طبقات النحاة ٣٣٠.

والعليمي والداودي «شرح لغة الفقه»[1] ونصّ ثلاثتهم على أنه أملاه على ابن النجار الحافظ، كما تقدم. وهو أحد خمسة كتب صنفها العكبري في الفقه، سبق اثنان منها، وهما «تعليقه في الخلاف» و«شرح الهداية»، وسيأتي قريباً اثنان آخران، وهما «مذاهب الفقهاء» و«المرام في نهاية الأحكام». والمرجح أن تكون هذه المؤلفات الأربعة سابقة في زمن وضعها لهذا الكتاب، لأن القيام بشرح لغة الفقهاء وبيان مصطلحاتهم لا يكون إلا بعد كبير اطلاع على المصنّفات الفقهية، والتأليف فيها.

٢٧ - متشابه القرآن :

أورده الذهبي[2] والصفدي[3] وابن رجب[4] وابن قاضي شهبة[5] والعليمي[6] والداودي[7] وابن العماد[8]. وهو أحد خمسة كتب صنفها أبو البقاء في علوم القرآن. والمتشابه والمحكم من هذه العلوم، ولهم أقوال عديدة في تحديد كلٍّ منهما[9].

٢٨ - مختصر أصول ابن السراج :

ذكره الصفدي[10] وابن قاضي شهبة[11]. ونسبه د. ابن عثيمين إلى ذيل طبقات الحنابلة ٢/١١١[12] وليس فيه. وهو أحد أربعة كتب عمد فيها العكبري إلى مصنفات مشهورة فاختصرها أو لخصها، سبق ثلاثة منها، وهي «تلخيص أبيات الشعر لأبي علي» و«تلخيص التنبيه لابن جني» و«لباب الكتاب». أمّا كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج فشهرته تغني عن تعريفه، إذ يُعَدُّ من أهم المصنّفات النحوية التي استغرقت أبواب النحو والصرف، وتناولت أصول العربية ومقاييسها، حتى قيل في

---

(١) الذيل ٢/١١٢، والمنهج الأحمد ٢/٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٢) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١، والسير ٢٢/٩٣. (٣) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤١.

(٤) الذيل ٢/١١١. (٥) طبقات النحاة ٣٢٩.

(٦) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦. (٧) طبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٨) الشذرات ٥/٦٩. (٩) انظرها في الإتقان في علوم القرآن ٢/٢.

(١٠) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤٢. (١١) طبقات النحاة ٣٣٠. (١٢) التبيين ٦٥.

(*) عليها شرح مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٥٧٦) ولا يعلم مؤلفه لفقد
الأولى منه
نقله الحميري ٤٩/١ عن الشنيني ٦٧

صاحبه: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السّرّاج[1].

٢٩ - مذاهب الفقهاء:

أورده ابن رجب[2] والعليمي[3] والداودي[4] وابن العماد[5]. ويُفهم من عنوانه أنه في الخلاف الفقهي، وبهذا يكون قريباً في مادته من كتابه الآخر "تعليقه في الخلاف" الذي تقدم قريباً.

٣٠ - المرام في نهاية الأحكام:

ذكره بهذه التسمية ابن الدمياطي[6] والذهبي[7] والصفدي[8] وابن رجب الحنبلي[2] وابن قاضي شهبة[9] والعليمي[3] والداودي[4] وابن العماد[5] والبغدادي[10]. وله تسمية مختصرة أوردها الذهبي هي "كتاب المرام في المذهب"[11]. والكتاب أحد خمسة مُصنَّفات في الفقه، سلفت الإشارة إليها، وهو في مذهب الإمام أحمد كما نصَّ عليه ابنُ الدمياطي. وفي تسميته المختصرة ما يُشعر بذلك أيضاً.

٣١ - مقدّمة في الحساب:

ذكرها الصفدي[8] وابنُ قاضي شهبة[9]. واختصر أبو شامة فجمع في التسمية بين مقدّمتيه في النحو والحساب. قال: "ومقدّمات في النحو والحساب"[12]. ومضت الإشارة إلى أنه أحد كتابين صنّفهما العكبري في الحساب، ثانيهما "الاستيعاب في أنواع الحساب".

(*)

٣٢ - مقدّمة في النحو:

أورده الصفدي[13] وابن قاضي شهبة[14] وأبو شامة المقدسي[12] كما تقدم.

---

(١) الأصول ١/٢١.
(٢) الذيل ٢/١١١.
(٣) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦.
(٤) طبقات المفسرين ١/٢٢٥.
(٥) الشذرات ٥/٦٩.
(٦) المستفاد ١٤١.
(٧) السير ٢٢/٩٣.
(٨) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/١٤١.
(٩) طبقات النحاة ٣٢٩.
(١٠) الهدية ١/٤٥٩.
(١١) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١.
(١٢) ذيل الروضتين ١٢٠.
(١٣) النكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤١.
(١٤) الإعلام ٢٩/١أ.

وهو واحد من خمسة مصنَّفات نحوية، تدل أسماؤها على أنها أقرب إلى أن تكون مقدمات نحوية، مضى أربعة منها هي: «الإشارة في النحو» و«التلخيص في النحو» و«التلقين في النحو» و«التهذيب في النحو».

- المُلَقَّح من الخَطَل في الجَدَل = المُنَقَّح من الخَطَل في الجَدَل.

٣٣ - المنتخب من كتاب المُحْتَسَب:

ذكره الصفدي[1] وابن قاضي شهبة[2] والبغدادي[3]. وهو يختلف عن غيره من مصنَّفات العكبري، فالجهد هنا يقتصر على الانتقاء والاختيار مما قاله ابن جني في كتابه المشهور «المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها». ولأبي البقاء مؤلَّف تقدّم في آثاره المخطوطة هو «إعراب الشواذ من القراءات» يرجّح أنه أفاد في إعداده من «المنتخب» وأصله «المحتسب».

٣٤ - المُنَقَّح من الخَطَل في عِلْم الجَدَل:

أورده بهذه التسمية ابنُ رجب[4] والعليمي[5] والداودي[6] وابنُ العماد[7].

وذكره الصفدي[8] بهذه التسمية ولكن بإسقاط كلمة «علم». وعرف بتسمية أخرى أوردها الصفدي أيضاً وابنُ قاضي شهبة والبغدادي، وهي «المُلَقَّح من الخَطَل في الجَدَل». واختصرها السيوطي وحاجي خليفة والخوانساري[9] فغدت «المُلَقَّح في الجَدَل»[10]. والتسمية الأولى أشبه بالصواب وأنسب للمضمون والعنوان. فالذي يلائم الخَطَل، وهو الكلام الفاسد المضطرب، التنقيحُ، وهو التهذيب والإصلاح. وذلك لأن الجَدَل معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يُتوصَّل بها إلى حفظ

---

(١) النكت ١٨٠، والوافي ١٤٢/١٧.
(٢) طبقات النحاة ٣٣٠.
(٣) الهدية ٤٥٩/١.
(٤) الذيل ١١١/٢.
(٥) المنهج الأحمد ٣٤٦/٢.
(٦) طبقات المفسرين ٢٢٦/١.
(٧) الشذرات ٦٩/٥.
(٨) النكت ١٧٩.
(٩) الوافي ١٤١/١٧، وطبقات النحاة ٣٣٠، وهدية العارفين ٤٥٩/١.
(١٠) البغية ٣٩/٢، والكشف ١٨٢٠/٢، وروضات الجنات ٤٥٤.

رأي أو هدمه سواء أكان ذلك الرأي من الفقه أم من غيره[1]. ولمّا كان الردّ والقبول والاستدلال بما يكون صواباً وخطأً، متّسعاً فاشياً في باب المناظرة والجدل، اقتضى كثرةُ الخَطَل فيهما التنقيحَ والتهذيبَ من العكبري. أمّا «الملقّح» فلم يتّجه معناه لي بعدُ ويشبه لِمَا قلتُ ورودُ هذه التسمية في عنوان كتابٍ لخّصه عبد المؤمن بن عبد الحق[2] (٧٣٩ هـ) ممّا ذكره أبو البقاء في مصنّفه. قال ابن رافع السلامي معدّداً تصانيفه «وتلخيص المنقّح من الخَطَل في علم الجَدَل للشيخ أبي البقاء العكبري»[3].

٣٥ - الناهض في علم الفرائض:

ذكره اليماني[4] والصفدي[5] وابن رجب[6] وابن قاضي شهبة[7] والعليمي[8] والداودي[9] وابن العماد[10] والخوانساري[11] والبغدادي[12]. وسمّاه بنحو هذا الفيروزآبادي والسيوطي «الناهض في الفرائض»[13] بإسقاط كلمة (علم). أمّا الذهبي فأجمل الإشارة في كتابيه إلى مؤلّفات العكبري في الفرائض، وهي ثلاثة، تقدم اثنان منها وهما «البلغة» و«التلخيص». قال في الأول «وثلاثة مصنّفات في الفرائض»[14]، وقال في الآخر «ومصنّفات في الفرائض، وآخر، وآخر»[15].

٣٦ - نُزْهَة الطَّرْف في إيضاح قانون الصَّرْف:

أورده الصفدي[16] وابن قاضي شهبة[17] وحاجي خليفة[18] والبغدادي[19].

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥٧٩ - ٥٨٠. وانظر مقدمة ابن خلدون ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) ترجمته في منتخب المختار ١٢٢ - ١٢٧. (٣) منتخب المختار ١٢٤.

(٤) إشارة التعيين ١٦٣. (٥) النكت ١٧٩، والوافي ١٧/ ١٤١. (٦) الذيل ٢/ ١١١.

(٧) طبقات النحاة ٣٢٩. (٨) المنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦. (٩) طبقات المفسرين ١/ ٢٢٥.

(١٠) الشذرات ٥/ ٦٩. (١١) روضات الجنات ٤٥٤. (١٢) إيضاح المكنون ٢/ ٦١٧، والهدية ١/ ٤٥٩.

(١٣) البلغة ١٠٨، والبغية ٢/ ٣٩. (١٤) تاريخ الإسلام (ط ٦٢) ٢٧١. (١٥) السير ٢٢/ ٩٣.

(١٦) الوافي ١٧/ ١٤١، والنكت ١٨٠. (١٧) طبقات النحاة ٣٢٨. (١٨) الكشف ٢/ ١٩٤٣.

(١٩) الهدية ١/ ٤٥٩.

وتصحّفت كلمة (الصرف) في التسمية إلى (الظرف) في مطبوعتي النكت والهدية، ونقل بعض المحدثين ما وجده فيهما دونما تنبيه عليه.[1]

ما لا تصح نسبته إليه :

تلزم الإشارة في نهاية الكلام على مؤلّفات أبي البقاء إلى أربعة مصنّفات نُسبت إليه في بعض المراجع أو المصادر بغير حق. وهي :

آ - الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن :

وهم البغدادي فنسبه إلى العكبري، وأدرجه ضمن آثاره[2]، وتابعه محقّقو «المشوف المُعْلَم»[3]. والكتاب المذكور لأبي القاسم عبد الله بن محمد العكبري (٥٠١ هـ) كما نصّ عليه حاجي خليفة[4] والبغدادي نفسه[5] قبل أربع صفحات من موضع الوهم.

ب - بحث في بعض الصحابة وسؤالان وجوابهما :

ورد بهذه التسمية في «فهرس المخطوطات المصورة لدى معهد إحياء المخطوطات العربية»[6] منسوباً إلى أبي البقاء، وجاء في وصفه «نسخة كتبت في القرن التاسع، أوراقها ثلاث، موجودة في المكتبة الظاهرية برقم ١٢٩ تصوف». وختم به محقّقو «التبيين»[7] مؤلفات العكبري، ولم يُحِل على مصدره الذي اعتمد عليه. والمؤلَّف المذكور لم يرد في أيٍّ من مصادر ترجمته المعتمدة على وفرتها، وكذلك لم يرد في «فهرس مخطوطات التصوف» بدار الكتب الظاهرية بأجزائه الثلاثة، وأما إدراجه ضمن مؤلّفاته في مرجع حديث دونما توثيق فلا يقوم دليلاً على صحّة نسبته إليه.

---

(١) انظر مقدمات تحقيق كلٍّ من : إعراب الحديث (ع) والمشوف المُعْلَم ١/٣٣، والتبيين ٦٨.

(٢) هدية العارفين ١/٤٥٩.

(٣) المشوف المُعْلَم ١/١٩.

(٤) كشف الظنون ١/١٧٣.

(٥) هدية العارفين ١/٤٥٤.

(٦) انظر الفهرس المذكور ١/١١٩.

(٧) التبيين ٦٨.

ج - المُصَنَّف :

هذا الكتاب لأبي حفص عمر بن إبراهيم العكبري[1] (٣٢٩هـ على خلاف في ذلك) الذي يُعَدُّ أوَّلَ مَنْ وضع مؤلَّفاً كاملاً في أسباب ورود الحديث. وجاء إبراهيم بن محمد ابن حمزة الدمشقي[2] (١١٢٠هـ) فلخَّص «المُصَنَّف» وزاد عليه، وسمَّاه «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»[3]. وقد وهم بعض المتقدمين والمحدثين - لتشابه الأسماء والحمل على الأشهر - فنسب مُصَنَّف أبي حفص العكبري إلى أبي البقاء العكبري. فمن المتقدمين ما قاله المرادي في ترجمة ابن حمزة ونصُّه «... وله مؤلَّفات منها أسباب الحديث، مؤلَّف حافل لخَّص فيه مصنَّف أبي البقاء العكبري، وزاد عليه زيادات حسنة»[4]. ومثله ما ذكره صاحب «تعطير المشام» في ترجمته لابن حمزة أيضاً[5]. ومن المحدثين صاحب «معجم المطبوعات» حيث قال «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: لخَّص فيه مصنَّف أبي البقاء العكبري وزاد عليه»[6]. وجاء بروكلمان فنقله عنه وأدرجه ضمن آثار العكبري، فقال «١٣ - ومن كتابه المصنف استقى إبراهيم بن محمد كمال الدين بن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي المتوفى سنة ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م كتابه البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف. طبع في جزءين بحلب سنة ١٣٢٩-١٣٣٠هـ (سركيس ٨٨)[7]».

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ١١/ ٢٣٩، وطبقات الحنابلة ٢/ ٥٦-٥٧، والمنهج الأحمد ٢/ ٤٧، ومقدمة تحقيقه أسباب ورود الحديث ٢٨.

(٢) ترجمته في هدية العارفين ١/ ٣٧.

(٣) طبع غير ما مرة، أولها في حلب ١٣٢٩هـ، وصدر في بيروت عن دار الكتاب العربي ١٤٠١هـ.

(٤) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٢٣.

(٥) نقلاً عن ناشر «البيان والتعريف» في ترجمة ابن حمزة ٢٨.

(٦) انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٨٨.

(٧) تاريخ بروكلمان ٥/ ١٧٥.

وتسرّع د. ابن عثيمين فادعى أن خطأ بروكلمان وسركيس يعود إلى ناشر كتاب ابن حمزة، حيث قال: "... وإنما هو خطأ وقع فيه ناشر كتاب الحسيني فيما يبدو حيث ترجم له، وذكر أنه لخّص كتاب أبي البقاء، فربما أن سركيس اعتمد على هذه الترجمة التي وقع فيها الخطأ، وعن معجم سركيس نقل بروكلمان فيما يظهر"[١]. وما قاله غير صحيح لأمرين، أولهما: أن ابن حمزة لم يقل ما نُسب إليه، بل قال عكس ذلك، ونصّ مقالته "... ثم قيّض الله ابن حمزة الحسيني الدمشقي للاضطلاع بتصنيف هذا الأثر القيّم الذي لخّص فيه - كما ذكر في مقدمته - مُصَنَّف أبي حفص العكبري، وزاد عليه زيادات حسنة..."[٢]. والثاني: أنه علّق على أبي حفص العكبري بحاشية مطوّلة نصّ فيها على أنه ليس أبا البقاء صاحب الإملاء، وأتبع ذلك بأن نبّه على وهم صاحب تعطير المشام في ترجمة ابن حمزة حين ذكر أنه لخّص كتابه من مُصَنَّف أبي البقاء.

وما تقدّم يدلّ بلا ريب على خطأ ابن عثيمين فيما نسبه إلى ابن حمزة.

د - المُوْجَز في إيضاح الشعر المُلْغَز:

نسبه إلى أبي البقاء البغدادي في موضعين[٣] ومعاصره بروكلمان الذي[٤] وصفه بأنه "شرح للتعبيرات والتراكيب الغريبة في الشعر القديم" وأحال فيه على نسخة برلين ذات الرقم (٦٥٨١). وتبيّن للدكتور ابن عثيمين[٥] - بعد معاينة هذه النسخة - أنها منسوبة إلى أبي البقاء، وتحمل هذا الاسم، وكتب عليها في موضع آخر اسم كتاب الحسن بن أسد الفارقي (٤٨٧هـ) "الكشف عن الأبيات المشكلة الإعراب"[٦].

---

(١) التبيين ٦٩.   (٢) مقدمة البيان والتعريف ٢.

(٣) إيضاح المكنون ٢/٦٠٤، وهدية العارفين ١/٤٥٩.

(٤) تاريخ بروكلمان ٥/١٧٥.

(٥) مقدمة تحقيق التبيين ٦٨.

(٦) لم ترد هذه التسمية ضمن تسميات الكتاب التي وقف عليها الأستاذ سعيد الأفغاني وأوردها في مقدمة تحقيقه لكتاب الفارقي "الإفصاح" ٣٧ - ٣٨.

وانتهى بعد مقارنتها بكتاب الفارقي إلى أنها نسخة من الكتاب نفسه، وليست اختصاراً له كما توحي بذلك تسميته.

وفي الختام يقودنا ما سلف من مؤلَّفات أبي البقاء العكبري إلى جملة ملاحظات هامّة وعامّة، أرجأتها إلى نهاية الكلام على آثاره، كما أشرت إليه في صدر الحديث عنها، وذلك لأن هذه الملاحظات نتائج تعليم وتحليل لمجموع تلك المصنَّفات على اختلافها مطبوعةً ومخطوطةً ومفقودةً أو ما في حكمها. ومن أهم ما يُسجَّل هنا:

آ - أن جُلَّ ما صنَّفه العكبري مفقود، إذ انتهى مبلغ ما لم تشر مصادر التراث العربي إلى وجود نسخة منه إلى (٣٦) مؤلَّفاً، وأمّا ما طبع من آثاره فلا يجاوز تسعة كتب في أحسن الأحوال، وقريب منه ما سلم من آثاره واحتفظت به مكتبةٌ أو أكثر، وأُثبت في الفهارس، ومبلغه (١٣) كتاباً. وهذا على الترجيح لا القطع، إذ لا يبعد أن تكشف قادماتُ الأيام عن نسخة أو أكثر بين مخطوطات بعض المكتبات العامة أو الخاصّة في العالم العربي وخارجه.

ب - أن علوم العربية كانت أوفر العلوم التي صنّف فيها العكبري حظّاً، إذ بلغ ما تركه فيها (٤٤) مؤلَّفاً، أكثر من نصفها في النحو والإعراب. وذلك بالإضافة إلى ثلاثة كتب في اللغة، ومثلها في العروض، وكتابين في الصرف، وأربعة في شرح الشواهد، وفي هذا تفسير لنعت المتقدمين له بالنحوي والمُعْرِب واللغوي والعروضي، كما سلف. وتأتي علوم الدين في المرتبة الثانية، إذ خلّف فيها ثلاثة عشر كتاباً، خمسة منها في الفقه، وثلاثة في الفرائض، واثنان في علوم القرآن، وواحد في كلٍّ من الحديث والتفسير والقراءات، وهذا يفسر أيضاً نعتهم له بالفقيه والفرضي والمفسّر والمقرئ. وبقيت مشاركته في غير علوم العربية والدين ضعيفة، إذ اقتصر على كتابين في الحساب، وآخر في المنطق. وهذا أيضاً يفسّر دعوة بعضهم له بالحاسب.

ج - أن هناك اختلافاً في تسميات كثير من مصنفاته، انتهى مَبْلَغُها إلى (٢٤) كتاباً، لأسباب عدّة معروفة، منها وجود تسميتين للمؤلَّف، إحداهما تامّة وافية مسجوعة في كثير من الأحيان[1]، والأخرى مختصرة دالّة على المضمون. وتعدّدُ أسماءِ الكتاب الواحد ظاهرةٌ فاشية في التراث العربي، سنجد أمثلة لها في الباب الثاني من الدراسة في الكلام على ما صُنِّف حول الإيضاح، وأظهر شواهدها ما وقع في عنوان كتاب العكبري موضوع الدراسة والتحقيق، كما سيأتي مفصّلاً.

د - أن جُلَّ مصنَّفاته مؤلَّفٌ لم يعتمد فيه على أصل يشرحه أو يختصره، فقد وصلت جملةُ ما كانت هذه سبيله إلى (٣٥) كتاباً. ومثل هذا كافٍ لأن يجعل منه مؤلِّفاً بالدرجة الأولى. أمّا شروحه في جميع العلوم فلم يزد عددها على نصف مؤلَّفاته. وتأتي دون ذلك مختصراته التي وقفها على خمسة كتب كانت أثيرة لديه، وهي: الكتاب، والأصول، والمحتسب، وأبيات الشعر، والتنبيه.

هـ - أن هناك تفاوتاً بين مصادر ترجمته في مقدار ما توردُه من مؤلَّفاته، فليس بينها - على كثرتها - مصدرٌ واحد استقصى في إثباتها، حتى ابن قاضي شهبة نفسه الذي انفرد بالنصّ على بلوغها الستين لم يذكرها بتمامها، حيث ساق أغلبها في «طبقات النحاة» وجملتُه (٤٦) كتاباً، واقتصر في «الإعلام» على تسعة منها. ويُعَدّ الصفدي أكثر مترجميه استيفاءً لها، إذ أورد منها خمسين مصنَّفاً، في حين كان المنذري أقلّهم في ذلك، إذ اقتصر على أربعة منها[2].

---

(١) بلغت عناوين كتبه المسجوعة ستة عشر، بينها عناوين لها تسميات أخرى غير مسجوعة.

(٢) ترتيب مصادر ترجمته تبعاً لِمَا أوردته من آثاره: الوافي ٥٠ كتاباً، النكت وطبقات النحاة ٤٦ كتاباً، طبقات المفسرين ٤٠ كتاباً، الذيل ٣٥ كتاباً، المنهج الأحمد ٣٤ كتاباً، البغية ٢٦ كتاباً، الشذرات ٢١ كتاباً، الإشارة والسير وتاريخ الإسلام ١٦ كتاباً، المستفاد ١٤ كتاباً، الوفيات ١٢ كتاباً، المرآة عشرة كتب، الإعلام تسعة كتب، الإنباه ثمانية كتب، ذيل الروضتين سبعة كتب، البداية والغربال ستة كتب، التكملة أربعة كتب.

و- وأن مصنَّفاته يتراوح حجمها ما بين المتوسط، الذي يقع في مجلد أو في مجلدين، والصغير الذي يكون في حجم المقدّمات أو المختصرات. وليس في جميع آثاره ما يقع في مجلدات، وبذا يكون أبو البقاء من أصحاب الكتب المتوسطة والصغيرة لا المطولة والكبيرة ذات الأجلاد المتعددة.

ز- أنه لم يكن في الوسع تاريخ مؤلَّفاته وترتيبها زمنياً لِما تقدّم من أن جُلّها في حكم المفقود، ودونه المخطوط الذي يعدل شُذُوذُها، وتتوزّعه مكتبات خارجية عربية وأجنبية، عوائق الوصول إليه ممّا لا يخفى على أحد، حتى غدت الإشارة إليه من نافلة القول. وما سلمَ من إلماع إلى تأريخ بعض كتبه كان من خلال إحالاته في كتبه المطبوعة على مصنَّفات أخرى، إضافةً إلى ما أحال عليه في شرح الإيضاح ممّا سيأتي بيانه في موضعه.

ح- أن ما وقفت عليه ممّا كتبه المُحْدَثون عن مؤلَّفات أبي البقاء، على قِلَّته وبُعْدِ أكثره عن الاستقصاء والتوثيق، شابه من النقص والسهو والخطأ والأحكام المتسرّعة ما اقتضى التنبيه عليه وتصحيحه، وذلك لأسباب عديدة مضت في بداية الفصل، وكان أوفر المحدثين حظّاً في ذلك محقّقو(١) التبيين، إذ أسقط ثلاثة مصنَّفات هي: إعراب الحماسة، والإعراب عن علل الإعراب، ولُباب الكتاب. وزاد أربعة هي: الثلاثة في الفرائض، والأربعة في النحو، وشرح الكتاب، والموجز في إيضاح الشعر المُلْغَز. وهو في كليهما مجانب للصواب ومُفْتَقِرٌ إلى الدليل كما سبق.

وما تقدّم في دراسة مؤلَّفات العكبري يدلّ على أنه كان مُكْثِراً من التصنيف، وأن قرابة ثلثي كتبه هي في حكم المفقود، والباقي، وإن جاوز الثلث قليلاً، للمطبوع والمخطوط، وأن علوم العربية استأثرت بما يزيد على ثلثي مصنَّفاته، وأنه تعددت تسميات كثير منها، وأن جُملة المؤلَّف منها يربو على مجموع ما كان شرحاً واختصاراً، وأنها في الحجم متوسطة أو صغيرة، وأن ما كتبه المُحْدَثون عنها قليل، ويعوزه الاستقصاء والدقة. ولا بُدَّ بعد استيفاء القول في ترجمة العكبري من دراسة الإيضاح وأصول النحويين، ليصار من بعدُ إلى دراسة شرح الإيضاح.

الباب الثاني

الإيضاح وشروحه

يقودنا ما سلف في الباب الأول من ترجمة أبي البقاء العكبري، وتتبّع ملامح سيرته الذاتية، ومظاهر شخصيته العلمية، وضروب مصنّفاته، إلى دراسة متأنية للأصل الذي أقام عليه أبو البقاء شرحه، وهو «الإيضاح»، لِمَا لذلك من بعيد الأثر في مادة الباب الثالث التي تقوم على دراسة شرح الإيضاح، وأصول النحو فيه. ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول، يتناول أولها دراسة عامة لكتاب الإيضاح، ويتضمن ثانيها النحو وأصوله فيه، ويستغرق ثالثها المؤلّفات التي صُنّفت حوله.

هذا الفصل لم يرد في دراسة الحميدي

الفصل الأول

الإيضاح

مضت الإشارة إلى أن هذا الفصل سيقتصر على دراسة عامة للإيضاح[1] والتكملة[2]، يتناول سبب تأليفه، ومادته، ونظام ترتيبه، ويتتبع أخبار ذيوعه وروايته في المشرق والمغرب والأندلس على أيدي قارئيه من تلامذة أبي علي ومن تلاهم، ويقف أخيراً عند ميزاته.

وكتاب الإيضاح في الجملة من أشهر مؤلفات الفارسي وأجمع المقدمات النحوية وأفضلها، حتى غدا موضع اهتمام النحاة والدارسين زهاء ثلاثة قرون، ولا عجب فقد كان مُصَنِّفُه شديد العناية به، ضمّنه أغلب موضوعات هذا العلم، وعرضها في أربعة وسبعين باباً، لزم فيها طريق الوضوح والسهولة في العرض والشرح

---

(١) طبع مرتين بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود. صدرت الأولى في القاهرة سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. والثانية في الرياض سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. وأصله أطروحة دكتوراه قدمت إلى جامعة لندن سنة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

(٢) طبع أيضاً بتحقيق د. فرهود. وصدر في الرياض سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م بعنوان «التكملة: وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي». وكان قد حققه قبله كاظم بحر المرجان وقدمه إلى جامعة القاهرة سنة ١٩٧٢م لنيل درجة الماجستير. انظر كتاب الجهود اللغوية ٨٥. والعجيب أن محقق العسكريات في مقدمته عدّه من كتب أبي علي المفقودة!

والترتيب والاحتجاج، واستشهد على ذلك بالقرآن الكريم والشعر والأمثال والحديث وكلام العرب، ونبّه فيه على ما يكون من عبارات غير قائمة، ونفى عنه ما يشوب كثيراً من مصنّفات هذا العلم من غموض وامتزاج بالمنطق وغير ذلك، فجاء مقدّمة جامعة للمتعلّمين كما سيأتي بيانه.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كتاباً آخر لأبي علي يقرب من الإيضاح في التسمية، ويشابهه في بعض عناوين الأبواب، وهو «إيضاح الشعر» أو «الإيضاح الشعري»[1]. والكتابان من بعدُ يختلفان في المادة والمعالجة والمنهج. فالأول كتاب نحوٍ في أساسه، لم تتجاوز شواهده (٨٧) شاهداً، والثاني كتاب نحوٍ ومعانٍ أداره الفارسي على الشعر، فكثرت شواهده حتى بلغت (٨١٥) شاهد. ومثل هذه الفروق تدفع أن يكون الثاني شرحاً لأبيات الأول كما قد توهمه إحدى تسميات الكتاب الأخرى، وهي «كتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح»[2] وتجعل من فهرسة بعض المحققين، حين يجمعون الإحالات عليهما تحت اسم واحد دونما تمييز أو تنبيه، عملاً غير سديد[3].

١- سبب تأليفه :

ذكر أبو علي في خطبة الإيضاح أنه صنّفه نزولاً عند رغبة عضد الدولة البويهي[4]، وأنه جمع فيه أبواباً من العربية، وتحرّى في جمعها أن تجيء على ما ورد به أمره. وبعد أن أتى الفارسي على تأليفه وفوّق ما رسم حمله إلى عضد الدولة، فاستقلّه

---

(١) طبع الكتاب مرتين: الأولى بتحقيق د. حسن هنداوي بعنوان «شرح الأبيات المشكلة الإعراب»، والثانية بتحقيق د. محمود الطناحي بعنوان «كتاب الشعر».

(٢) وردت هذه التسمية في شرح أبيات المغني ٣ / ١٤٥.

(٣) مثاله ما ورد في فهارس شرح أبيات المغني ٨ / ٤٠٩ - ٤١٠.

(٤) ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء ١٦ / ٢٤٩ - ٢٥٢ (١٧٥).

فما كان من أبي علي إلا أن عاد وألّف له «التكملة» وجعلها وقفاً على الصرف، ثم عاد وحملها إليه، فاستصعبها عضد الدولة، وقال فيها ما قال، وسجّل ذلك أبو البقاء في خطبة الجزء الثاني، ولكن على نحو موجز، قال «وسبب ذلك أن عضد الدولة التمس منه وضع كتاب في النحو، فألف الجزء الأول، وضمّنه عوامل الإعراب وما يتعلّق به، فلمّا وقف عليه عضد الدولة كأنه استقلّه، فأضاف إليه هذا الجزء تكميلاً له»[1]. ثم جاء ياقوت الحموي تلميذ العكبري فأورد الخبر مفصّلاً فقال «... قالوا: ولمّا صنّف أبو علي كتاب الإيضاح وحمله إلى عضد الدولة استقصره عضد الدولة وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنّف التكملة وحملها إليه، فلمّا وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»[2]. وكان من أمر عضد الدولة فيما بعد أن تغيّرت نظرته إلى الإيضاح، وذلك إثر وقوفه على حقيقة ما أودعه فيه الفارسي وقيمته. قال ابن قاضي شهبة «إن أبا علي لمّا وضع لعضد الدولة كتاب الإيضاح حمله إليه واستحسنه»[3] بل غدا ضنيناً به محبّاً للاختصاص به دون كل أحد. فقد حكى أبو شجاع نقلاً عن أبي طالب العبدي تلميذ الفارسي «أن رجلاً توصّل إلى كتبه بخطه بحيلة، فأمر عضد الدولة بقطع يده لنفاسة الكتاب [الإيضاح] في نفسه وحلاوته في قلبه... حتى سُئل في أمره فعفا عنه»[4].

ج- مادة الإيضاح وطريقته:

يُعَدّ كتاب الإيضاح بجزءيه أول الكتب التعليمية أو المقدمات النحوية الجامعة التي حوت موضوعات كلٍّ من علمي النحو والصرف، وذكرتها مرتبةً وَفْقَ نظام جديد، حرص

---

(١) الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح ٢/ب.

(٢) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٩.

(٣) طبقات النحاة ٢٩٥.

(٤) ذيل تجارب الأمم ٣/ ٦٨.

فيه أبو علي على الإفادة من جهود سابقيه وخصوصاً سيبويه وابن السراج، وتجنب ما وقعوا فيه من تداخل في مسائل النحو والصرف والأصوات واللهجات واللغة وغير ذلك مما سيرد بيانه قريباً. أما الجزء الأول «الإيضاح» فقد اشتمل على موضوعات علم النحو الذي عبر عنه الفارسي في خطبة الإيضاح «أنه جمع فيه أبواباً من العربية»[1] ثم حدّه ثانية في خطبة التكملة، التي أحال فيها على الإيضاح، بأنه التغيير الذي يلحق أواخر الكلم لاختلاف العوامل سواء أكان بالحركات أم السكون أو الحروف. وهو ما يُسمّى بالإعراب الذي يكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء دون ما كان من تغيير أو خلاف في الأواخر بغير اختلاف العوامل[2]. وأساس بناء الكتاب كما مضى يقوم على أربعة وسبعين باباً، وزّع عليها الفارسي أبواب النحو الرئيسية وما يتفرع منها، ورتبها وَفْقَ منهج جديد صدر فيه عن فكرة أثر العوامل في معمولاتها، يؤكد ذلك ملاحظة السلك الذي ينتظم مجموعات أبواب الكتاب، فقد استهله بسبعة أبواب هي أشبه بالمقدمات[3]، وأتبعها بثمانية عشر باباً أحوت المرفوعات من المعربات وما دخل عليها والمشتقات[4]، وأردفها بتسعة عشر باباً أجمع فيها المنصوبات[5]، وأعقبها بثمانية أبواب وقفها على المجرورات[6]، وجعل التوابع بعدها في ستة أبواب[7]، وتناول إثرها ما لا ينصرف في عشرة أبواب[8]، وما تبقى من موضوعات مختلفة أورده في ستة أبواب آخر الكتاب[9].

وأمّا «التكملة» وهي الجزء الثاني من الإيضاح فقد جمع الفارسي فيه أهمّ موضوعات علم الصرف مُنجّمةً على مئة واثنين وعشرين باباً[10]، اشتملت على موضوعين اثنين من النحو،

---

(١) الإيضاح ٥ .

(٢) التكملة ٣ - ٤ .

(٣) الإيضاح ١١ - ٢٧ .

(٤) الإيضاح ٢٩ - ١٦٦ .

(٥) الإيضاح ١٦٧ - ٢٤٩ .

(٦) الإيضاح ٢٤٣ - ٢٧٢ .

(٧) الإيضاح ٢٧٣ - ٢٩٣ .

(٨) الإيضاح ٢٨٥ - ٣٠٦

(٩) الإيضاح ٣٠٧ - ٣٢٤ .

(١٠) كذا في نسخة الظاهرية رقم (٨٥١٣)، وعددها في التكملة ١٢٣ باباً.

هما العدد الذي عقد له ثلاثة أبواب[1]، والمذكر والمؤنث الذي قصره على باب واحد[2]، فإذا أسقطنا هذه الأبواب النحوية الأربعة من جملة أبواب الصرف في التكملة كان الناتج مئة وتسعة عشر باباً في الصرف حواها التكملة. ويظهر في هذا الجزء أيضاً حرص الفارسي على جمع مسائل الموضوع الواحد في أبواب متتابعة إلى أن تنتهي قضايا التصريف وقد انتظمها سلك واحد، جعل منها بناء محكماً، ويتبين هذا من ترتيب موضوعات أبواب الكتاب، فقد توالت بعد المقدمة على النحو التالي: أربعة أبواب لأحكام التقاء الساكنين[3]، وثلاثة لهمزة الوصل[4]، وستة لمسائل الوقف[5]، وثلاثة لتخفيف الهمز[6]، وأربعة للتثنية[7]، وباب لإضافة المنقوص وغيره لياء المتكلم[8]، وعشرة للنسب[9]، وثلاثة للعدد، وباب للمقصور والممدود[10]، وآخر للمذكر والمؤنث، وخمسة عشر باباً للتأنيث[11]، واثنان وعشرون باباً للجمع بأنواعه[12]، وأحد عشر باباً للتصغير[13]، وستة لأبنية المصادر والأفعال[14]، وثلاثة للإمالة[15]، وتسعة للزيادة[16]، وسبعة عشر باباً للإعلال[17]، وأربعة للإدغام[18].

ومما يلاحظ على التكملة أن أبوابها جاءت كثيرة، إذ انتهت كما سلف إلى (١٢٢) باب، فإذا ما ضُمَّت إلى أبواب الإيضاح، وعددها (٧٤) باباً، كان مبلغ ما في جزئي الإيضاح (١٩٦) باب. وهذا خلاف ما قرره الدكتور فرهود الذي نصّ على أن

---

(١) التكملة ٦٦-٧٤.
(٢) التكملة ٨٦ - ٩٠.
(٣) التكملة ٥ - ١٣.
(٤) التكملة ١٤ - ١٨.
(٥) التكملة ١٩ - ٣٣.
(٦) التكملة ٣٤ - ٣٨.
(٧) التكملة ٣٩ - ٤٧.
(٨) التكملة ٤٨ - ٤٩.
(٩) التكملة ٥٠ - ٦٥.
(١٠) التكملة ٧٥ - ٨٥.
(١١) التكملة ٩١ - ١٤٦.
(١٢) التكملة ١٤٧ - ١٩٥.
(١٣) التكملة ١٩٦ - ٢١٠.
(١٤) التكملة ٢١١ - ٢٢٢.
(١٥) التكملة ٢٢٣ - ٢٢٨.
(١٦) التكملة ٢٢٩ - ٢٤٢.
(١٧) التكملة ٢٤٣ - ٢٧٢.
(١٨) التكملة ٢٧٣ - ٢٨٠.

الكتاب يتألف في قسميه من (١٦٠) باب[1]، وبذلك يكون قد أنقص ستة وثلاثين باباً.

وهو أيضاً خلاف ما ورد في وصف نسخة الظاهرية، ونصه "كتاب متوسط مشتمل على [مئة و] ستة وستين باباً في النحو وثلاثين باباً في الصرف"[2]. وكلا الرقمين غير صحيح، لأنه لم يعتمد على عدّ الأبواب التي اشتملت عليها النسخة، وإنما اعتمد على وهم سابقه جاء في تعريف الإيضاح في فهرس دار الكتب المصرية، ولفظه "كتاب متوسط مشتمل على مئة وستة وتسعين باباً، منها إلى مئة وستة وستين في النحو، والباقي إلى آخره في الصرف"[3] وظاهر أن الرقم في جملته صحيح، ولكن الخطأ يكمن في جمل أبواب النحو (١٦٦) باب، وفي جمل أبواب التصريف ثلاثين باباً، وكلاهما لا يوافق أيّ أصل مخطوط أو مطبوع.

٣- نظام ترتيبه:

هذه الطريقة الجديدة التي أخذ بها أبو علي في ترتيب موضوعات الإيضاح ليست مُنْبَتّة الجذور، فالباحث لا يعدم أن يجد لها أصولاً في بعض كتب المتقدمين الذين كانت آثارهم من مصادر الفارسي في تأليفه لاسيما سيبويه والأخفش وابن السراج والزجاجي والمازني والجرمي، ولكن الكشف عن مثل ذلك لا يتحقق إلا بعد إلقاء نظرة موجزة على أشهر تلك المصنّفات، ثم التدقيق في مناهج ترتيب موضوعاتها، وبذلك يتهيّأ لنا رصد حركة التطوّر للتأليف النحوي، والوقوف على أثر ذلك في منهج بناء الإيضاح.

آ- كتاب سيبويه:

يأتي في الصدارة من تلك المؤلّفات، ويُعَدُّ أسبق مدوّنة اشتملت على قواعد العربية في النحو والصرف والأصوات وغيرها من اللغة واللهجات والقراءات، بالإضافة إلى ما أودعه فيه صاحبُه من أقوال شيوخه وملاحظاتهم واستنتاجاتهم

---

(١) مقدمة تحقيق الإيضاح (ط).

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - النحو ٦٢- ٦٤.

(٣) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ٢/ ٨١.

وأقيستهم وآرائهم المبنية على درس لغة العرب الذين شافهوهم في البوادي، وما رواه سيبويه عن الأعراب الفصحاء في البصرة، وما انتهى إليه علمه من آراء سديدة، دلت على عظمته وسعة فكره وقوة ملاحظته وحدة ذكائه. فكان بذلك وغيره أشمل الكتب النحوية وأقدمها وأكثرها إحاطة، وذلك بشهادة الأئمة من المتقدمين مثل: ابن كيسان[1] والمازني[2] والمبرد[3] والزجاجي[4] وابن صاعد الأندلسي[5]. بيد أن الكتاب على ماتقدم خلا من مقدمة توضح المنهج الذي اتبعه مصنفه في الدراسة والبحث والتنسيق والاستنتاج والعرض والترتيب، مما دعا بعضهم أن يظنه مجموعة دراسات في النحو والصرف بلا رابط ولا ترتيب. ومن المؤكد أن هذا غير صحيح، لأن تصنيفه كان في وقت لم تكن مناهج التأليف قد استقرت بعد، كما أن وضع المقدمات في صدر الكتب هي مما عرف بعد عصر سيبويه. ويغلب على الظن أن مؤلفه صدر في تأليفه عن منهج اختطه لنفسه، وفهمه عنه معاصروه ومن بعدهم. وبوسع الباحث أن يميز في «الكتاب» ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

- أبواب النحو: وتشغل منه حتى نهاية باب الألقاب[7].
- أبواب التصريف: وتبدأ من باب الإضافة (النسبة) وتستمر حتى نهاية باب ما شذ من المعتل عن الأصل[8].
- الأصوات: وتستمر حتى نهاية الكتاب[9].

---

(١) الخزانة ١/١٧٩.
(٢) حواشي الكتاب ١/٢٧٩ (ط. هارون).
(٣) الكتاب ١/٥ (ط. هارون)، ونزهة الألباء ٢٧٥، والبغية ٢/٢٢٩.
(٤) طبقات النحويين للزبيدي ٧٢.
(٥) معجم الأدباء ١٦/١١٧.
(٦) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٧.
(٧) يقابله ٣/٣٣٤ (ط. هارون) و ٢/٦٨ (ط. بولاق).
(٨) يقابله ٤/٤٣٠ (ط. هارون) و ٢/٤٠٤ (ط. بولاق).
(٩) يقابله ٤/٤٨٥ (ط. هارون) و ٢/٤٣٠ (ط. بولاق).

وهذه الحدود بين العلوم الثلاثة ليست فاصلة ولا قاطعة، إذ هنالك تداخل كبير بين النحو والصرف، قال أستاذنا أحمد راتب النفاخ «لم يحرص سيبويه على أن يكون حديثه عن المسألة الواحدة في موضع واحد من كتابه، وإنما كان ينثر الحديث نثراً ويفرّقه تفريقاً»[1] والكتاب إلى ذلك كثير التبويب، فالباب الواحد عنده مجزأ إلى عدة أبواب، حتى زادت أبوابه على (٨٠٠) باب.

ويدلّ ترتيب الأبواب ضمن القسم الأول منه على أن فكرة العامل كانت من أهم ما صدر عنه سيبويه في تنظيم موضوعات النحو، فهو يبدأ الكتاب ببعض المعارف المختلفة كالكلم ومجاري أواخره، والمسند والمسند إليه، واللفظ للمعاني، وما يكون في اللفظ من الأعراض، والاستقامة من الكلام والإحالة، وما يحتمله الشعر، ثم يتبعه بالحديث عن أبواب مختلفة تدخل في العوامل كالفاعل والمفعول وإعمال المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة به، ويلي ذلك أبواب تدخل في المعمولات كالمفاعيل والحال والظرف والتوابع واسم إن والنداء والترخيم والنفي بلا والاستثناء. وهنالك بالإضافة إلى ذلك أشياء أخرى كانت ذات أثر في ترتيب موضوعات الكتاب، أهمها ما ذكره أستاذنا أحمد راتب النفاخ، قال «إذ كان مؤلّفه -رحمه الله- قد بناه على نسق نظر فيه إلى المقاييس والعلل وأصول أخرى من أصول هذا العلم عند المتقدمين»[2]. وسنرى قريباً في الكلام على مصادر أبي علي أثر الكتاب في مادة الإيضاح.

ب- المُقْتَضَب:

جاء كتاب المقتضب للمبرّد إمام البصريين في عصره أشبه ما يكون بكتاب سيبويه في معالجة موضوعات النحو والصرف وأصول النحو في السماع والقياس والعلّة والعامل والضرورة والمصطلحات، بَيْدَ أنه على وضوح عبارته وسهولتها يفتقر إلى

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ١١.

(٢) فهارس كتاب سيبويه ٥.

التنظيم والترتيب، فالتداخل في أبواب النحو والصرف قائم في أجزاء الكتاب الأربعة، والكلام على الموضوع الواحد منثور في عدّة مواضع. والراجح أن انصراف الناس عنه، وقلّة اهتمام الأقدمين به شرحاً أو اختصاراً... يعود إلى أشياء منها انشغال الناس بكتاب سيبويه، وعدم تمكّن المبرد من وضع نظام جديد في ترتيب أبواب النحو، يجمع فيه ما تفرّقه من مسائل في الموضوع الواحد، ويضم فيه الأشباه والنظائر، ويقرّب البعيد، ويُدني الشارد. مجار المقتضب على تأخره عن كتاب سيبويه دونه في إحكام الترتيب، وإن قاربه في اشتماله على النحو والصرف والأصوات، وفصله بينهما، وفي كثرة الأبواب التي وزّع عليها موضوعات تلك العلوم. وتحسن الإشارة إلى أن جملة أبوابه انتهت إلى (٣٢٨) باب[1]، توزّعتها أربعةُ أجزاء في مطبوعته، حوى الأول منها (٥٩) باباً، وضمّ الثاني (٩٥) باباً[2]، واشتمل الثالث على (٩٤) باباً[3]، وتضمن الرابع (٧٧) باباً[4]. ولا يعني هذا أن المقتضب يخلو من أيّ ظاهرة من ظواهر التنظيم، لأن تتابع بعض موضوعات أبوابه يشير إلى تأثره بفكرة العامل المتقدّمة، فالمنصوبات أو الفَضَلات توالت في الجزء الرابع منه، وشغلت ما يزيد على ستين باباً منه[5].

ج- الأصول في النحو:

شهد منهج الترتيب والتنظيم في التصنيف النحوي نموّاً كبيراً على يدي ابن السراج، وذلك في كتابيه الأصول والموجز[6]، فقد جمع في الأول أصول العربية معتمداً على كتاب سيبويه

---

(١) منها ثمانية في النحو، و(٣٨) باباً في الصرف، وسبعة في الأصوات.

(٢) منها (٤٧) باباً في النحو، و(٣٩) باباً في الصرف.

(٣) منها (٧٣) باباً في النحو، و(١٦) باباً في الصرف، وخمسة في الأصوات.

(٤) منها (٦٦) باباً في النحو، و(١١) باباً في الصرف.

(٥) تبدأ بالصفحة (٥٠) وتستمر حتى نهاية الكتاب.

(٦) طبع في بيروت سنة ١٩٦٥ بتحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي.

ومسائل الأخفش والكوفيين[1]، واقتصر فيه مسائل الكتاب، وأعاد ترتيبها، ونظر في دقائقها، حتى غدا المرجع عند اضطراب النقل عنه واختلافه[2]، وأبعد عنه ما وقع في كتب الأقدمين من اختلاط وتداخل في موضوعات النحو والصرف واللهجات والقراءات والأصوات وغيرها. ولكنه على أهميته جاء خلواً من مقدمة تبين لنا منهج ابن السراج في تأليفه وترتيبه. بَيْدَ أن الدارس يجد في تضاعيفه ما يتصل بهذا مما حقّه أن يكون في المقدمة. فقد نصّ مؤلِّفه على أن كتابه للعالم والمتعلم[3]، وأن في كل باب منه مقداراً كافياً، فيه دُرْبَة للمتعلّم ودرس للعالِم[4]، وأن مضمونه الأصول والإعراب دون النظر إلى المخالفين إلّا بالشيء القليل لطول الكلام به وعدم صلاحه في الكتاب[5]، وأنه أعلن في هذه الأصول والفصول أسرارَ النحو، وجمعه جمعاً يحصره، وفصّله تفصيلاً يظهره، ورتّب أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه، ليسبق إلى القلوب فهمُه، ويسهل على متعلّميه حفظُه[6].

ويلاحظ على كتاب الأصول أن مؤلِّفه جعله في قسمين: الأول في النحو، وقد شغل منه قرابة ثلثي الكتاب[7]، والثاني في الصرف، وموضعه الثلث الأخير[8]. وأثر كتاب سيبويه واضح في جمعه أبواب النحو وجعلها في القسم الأول، ثم في جمعه أبواب الصرف وتأخيرها، ثم في الحجم أو الحيّز الذي ملأه كلٌّ منهما. وأما ترتيبه لموضوعات النحو في الأول فقد جاء مبنياً على ملاحظة أثر العامل، وهو ما قاده إلى جمع المتشابهات، فتتابعت موضوعاته على النحو التالي: مرفوعات الأسماء، المنصوبات، المجرورات، التوابع بأنواعها، الأفعال في النصب والجزم والبناء والإعراب، حروف المعاني، التقديم والتأخير، الزيادة والإلغاء،

---

(1) إنباه الرواة 3/147، ومعجم الأدباء 18/198. (2) معجم الأدباء 18/200.

(3) الأصول 1/37. (4) الأصول 1/38.

(5) الأصول 1/381. (6) الأصول 1/22.

(7) يعدل من المطبوع الجزء الأول بتمامه وجلّ الثاني أي حتى نهاية باب مسائل من الألف واللام 2/366.

(8) أوله في المطبوع 2/367 باب ذكر الابتداء.

الإخبار بالذي والألف واللام . ويلي ذلك مسائل الصرف التي ختم بها كتابه .

وأمّا كتاب الموجز في النحو والصرف فهو مختصر تعليمي غاية في الإيجاز ، قويّ الشبه بالأصول منهجاً وأسلوباً [١] ، أملاه على تلامذته في مجالس ، ويقال إنه لم يتمّه ، وأنه عهد إلى الفارسي بذلك [٢] ، ولكنّ المعرّيّ نفى أن يكون من إنشاء أبي علي [٣] ، وبذلك تكون قيمة الموجز تاريخية أكثر من كونها علمية [٤] .

د- الجمل في النحو :

يُعَدُّ كتاب الجمل للزجاجي أول المقدمات النحوية الوافية ، وهي كتب التعليم الأولى التي يُفتتح بها النظر على حدّ قول بعضهم [٥] . فقد طارت شهرته في الآفاق ، وكثرت شروحه وشروح شواهده حتى كان عند المغاربة منها مئة وعشرون شرحاً [٦] ، وأُصبح مادة الدرس النحوي في جلّ حواضر العالم الإسلامي آنذاك حتى ظهر الإيضاح واللُّمع ، فاشتغل الناس بهما وأهملاه [٧] . ضمّنه مؤلِّفه (١٤٥) باب في النحو والصرف والأصوات والتأريخ والضرورات الشعرية . ولكنه لم يجرِ في تنظيم هذه الأبواب وترتيب موضوعاتها على نَسَق معيّن ينتظم جميع أبواب الكتاب كما وجدنا عند شيخه ابن السراج ، وإنما اكتفى بقدر من الترتيب يمكن أن يلحظ في طوائف من الأبواب المتشابهة ، يدلّ تتابع بعضها على احتفاله بالعامل ، إذ توالت موضوعات أبوابه على النحو التالي : المقدمات النحوية ، التوابع بأنواعها ، لزوم الأفعال وتعديها ، الابتداء ، ونواسخه ، بعض حروف المعاني ، المرفوعات والمشتقات ، العدد ، أبواب نحوية متفرقة ، حروف المعاني أيضاً ، ما لا ينصرف ، المنصوبات ، أبواب صرفية كثيرة [٨] ،

---

(١) نص المعري في رسالة الغفران ٤٢٥ على أن عباراته مقتضبة من الأصول .

(٢) الأصول ١٨/١ . (٣) رسالة الغفران ٤٢٥ .

(٤) ابن يعيش النحوي ٣٧ . وانظر الموجز ١٤-١٦ .

(٥) قال ابن السيد في الحلل ٥٧ « فإنا بكتابه قد افتتحنا النظر في هذا العلم ، وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم » .

(٦) مرآة الجنان ٣٣٢/٢ . (٧) إنباه الرواة ١٦١/٢ .

(٨) عددها (٢٣) باباً ، وتشغل من المطبوع ما بين ٢٤٥ و٢٩٨ .

أبواب نحوية ولغوية مختلفة، أبواب صرفية أيضاً، وختم كتابه بالأبواب الصوتية.

ويدل ما تقدم من تتابع أبواب الموضوع الواحد على أن صاحبه صدر عن نظام ما في الترتيب الداخلي ضمن المجموعات مع تداخل ليس بالقليل، ولكن هذا لا يسوّغ أن يتّهم صاحبه باضطراب الترتيب والتنسيق وعدم الخضوع لفكرة معينة[1]. ولعل "الجمل" أقل الكتب المتقدمة أثراً في إيضاح الفارسي على كونه أكثرها مناسبة للموازنة بينهما، وذلك لاتفاقهما في الغاية والحجم، فكلاهما تعليمي لا يجاوز حدّ المقدمات التي تضم المعارف النحوية الأساسية، غير أن الجزء الأول من الإيضاح نحوٌ محض، ليس فيه أبواب مستقلة للصرف والأصوات والتأريخ والضرورات الشعرية كما هو الحال في الجمل الذي كثرت أبوابه وشواهده[2] حتى بلغت قرابة ضعف أبواب الإيضاح، كما كثرت أمثلته حتى عدّها بعضهم نقيصة فيه[3].

ويدلُّ ما تقدّم من حديث عن أشهر المصنّفات النحوية التي تقدّمت الفارسي وكانت من مصادره على أنه نجح في تخليص كتابه الإيضاح ممّا جاء في الكتاب من تداخل موضوعات النحو والصرف، وغموض عناوين بعض الأبواب وطولها، والاستطراد الذي يخرج عن موضوع الباب، كما خلّصه ممّا وقع في المقتضب من تداخل في موضوعات النحو والصرف، وتكرار الحديث عن بعض المسائل في مواضع كثيرة، كما جنّبه ما حفل به الأصول من ولع ابن السراج بالمنطق الذي ظهر في حرصه على صياغة منطقية للحدود، وصولاً إلى تحديد ذاتها لا إلى مجرد تمييزها وبيانها، كما أبعد عنه ما ورد في نظيره التعليمي كتاب الجمل من زيادة موضوعات على النحو والصرف، هي فوق مستوى المقدمات النحوية كالأصوات والتأريخ والضرورات الشعرية، ومن كثرة الأمثلة، وافتقاره إلى منهج دقيق في الترتيب. فجاء به أبو علي مختصراً تعليمياً، أفاد فيه من جهود سابقيه، وأودعه كثيراً من حسنات آثارهم.

---

(١) كتاب "أبو علي الفارسي" ٥٢٠، ٥٢١.

(٢) بلغت شواهده من الشعر والرجز (١٨٤) شاهد، منها (١٠٨) شاهد في كتاب سيبويه.

(٣) وفيات الأعيان ٣/١٣٦، ومرآة الجنان ٢/٣٣٢.

٤- ذيوعه وروايته :

كان من حُسْنِ الطالع أن رغبة عضد الدولة في الاستئثار بالإيضاح لم تدم طويلاً ، فقد أخذ الكتاب طريقه إلى الناس ، وحمله العلماء والرواة إلى الأمصار ، وتنامى الاهتمام به حفظاً ودَرْساً وتصنيفاً ، وفي كتب التراجم قَدْرٌ صالح من الأخبار نُثرت في تراجم الأعلام الذين قرؤوا الكتاب أو روي عنهم . من ذلك أن علي بن عيسى الربعي تلميذ الفارسي (٤٢٠هـ) كان أول مَنْ سمعه ورواه هو وأبو أحمد بن الجلاّب بإذن من عضد الدولة ، إذ نقل عن الربعي أنه "كان أول مَنْ سمع الإيضاح ورواه بإذن فيمَن أُلْحِقَ له أنا وأبو أحمد بن الجلاّب ، رسم لنا أخذه عن أبي علي ، ثم خرج إلى الناس من بعد"[1] .

ويستفاد ممّا أوردته المصادر أن ذيوع الإيضاح وانتشاره في الأمصار يعود الفضل فيه أساساً إلى أبي القاسم زيد بن علي الفارسي ابن أخت أبي علي (٤٦٧هـ) . إذ نصّ القفطي على أنه "أخذ النحو عن خاله ، وروى عنه كتاب الإيضاح من تصنيفه ، وخرج عن فارس إلى العراق ، وقصد الشام ، واستوطن حلب لإقراء النحو بها ، فقرؤوا عليه ، واستفاد أهلها منه ، وعمّر إلى أن قرأ عليه الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدي الكوفي النحوي كتاب الإيضاح بحلب عند رحلته إليها في شهر رجب سنة خمس وخمسين وأربعمئة ، وروى الناس كتاب الإيضاح عن هذا الشريف عن أبي القاسم المذكور المدّة الطويلة بالكوفة"[2] . ونقل القفطي عن ابن عساكر أن زيداً الفارسي "سكن دمشق مدّة وأقرأ بها النحو واللغة ، وأملى بها شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي"[3] . وكذلك كان الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم (٥٣٩هـ) بعيدَ الأثر في ذيوع الإيضاح وإقرائه في دمشق وحلب والكوفة لكثير من الرواة والنحاة بسند متصل روايةً عن شيخه زيد بن علي عن خاله

---

(١) إنباه الرواة ٢٧٥/١ .

(٢) إنباه الرواة ١٧/٢ . وبنحوه في معجم الأدباء ١٧٧/١١ .

(٣) إنباه الرواة ١٧/٢ .

الفارسي. قال القفطي في ترجمته: « وسافر إلى الشام، وأقام بدمشق مدة، ثم بحلب مدة، وقرأ بها الإيضاح لأبي علي الفارسي عن خاله أبي علي الفارسي. وروى هذا الشريف الكتاب - أعني الإيضاح - بهذا الطريق بالكوفة المدة الطويلة، وأخذ عنه بهذا السبيل الجم الغفير من علماء الرواة والنحاة »[1]

ولم تكن عناية أهل الأندلس بالإيضاح أقل من عناية المشارقة، فقد عرفوا قيمته منذ أن حمله إليهم الرواة، وتوفروا على درسه وإقرائه، وأكثروا من التصنيف في شرحه وشرح شواهده، وليس أدل على هذا من وفرة عدد المصنفات التي خلفها نحاة الأندلس، وجعلوا من الإيضاح أو شواهده مادة لها، وهو ما سنراه جلياً في الفصل الثالث. والفضل فيما تقدم يعود إلى أبي تمام غالب بن عبد الله بن أبي اليمن القيسي القطيني[2] (٤٦٥هـ) نزيل دانية وشيخ القراء والنحاة في عصره، إذ نص ابن يسعون على أنه كان راويته بالأندلس[3].

ولكن هذا لا يعني أن القطيني كان طريق روايته الوحيد في الأندلس، لأننا نجد في بعض المصادر كفهارس الشيوخ وغيرها ما يدل على وجود طرق أخرى ليس فيها القطيني، روى بها الأعلام كتاب الإيضاح عن أشياخهم بالسند المتصل إلى أبي علي. من ذلك سند مطوّل لشيوخ ابن خير الإشبيلي الذين روى عنهم كتاب الإيضاح بالسند المتصل إلى

---

(١) إنباه الرواة ٢/٣٢٥.

(٢) تصحف في نسخة المصباح ٦٣/ب إلى القطبي. انظر ترجمته في السير ١٨/٣٢٦ - ٣٢٨.

(٣) قال ابن يسعون: «

كَانَا فَكَانَ الثَّوْبَ مِنْ حَقْوَيْهِ

البيت لأبي جندب بن مرة الهذلي، استشهد به أبو علي على نحو ما تقدم من قرب المنزلة والتحرّم به، وهكذا الصواب فيه. وكذا وقع في التذكرة بخط الشيخ المقرئ النحوي أبي تمام غالب بن عبد الله القيسي المعروف بالقطبي راوية كتاب الإيضاح بالأندلس. وقد غيّر في كثير من النسخ». المصباح ٦٥/ب - ٦٦/أ.

مؤلّفه أبي علي[1]، وكذلك ضمّن ابن عطية فهرسه طريق روايته بعض كتب أبي علي، ومنها الإيضاح[2]. ويمكن أن يضاف إلى ما سبق ما نجده في تراجم بعض الأعلام من أنه قرأه أو رواه عن شيخ أو أكثر، فقد ذكر لسان الدين بن الخطيب (٧٧٦هـ) أنه قرأه على أستاذه محمد بن علي الخولاني ابن الفخّار الالبيري[3] (٧٥٤هـ)، وأورد في ترجمة ابن الباذش (٥٢٨هـ) أنه قرأ على أستاذه أبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) الإيضاح وكتاب سيبويه والجمل[4]. ومن أشهر

---

(١) قال ابن خير «كتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي رحمه الله: حدثني به شيخنا القاضي أبو بكر بن العربي - رحمه الله - مناولةً منه لي في أصل كتابه، قال: أنا به الرئيس الأديب الأجل أبو المطرف محمد بن العباس الأبيوردي الشاعر، قال: أنا به أبو الحسن محمد بن الحسين بن أخت أبي علي الفارسي، عنه. قال ابن العربي: وأنا أيضاً الشيخ الأجل الرئيس الكاتب أبو الفوارس شجاع بن فارس الذهلي، قال: أنا الرئيس أبو الحسين هلال بن المحسن الكاتب عن أبي علي الفارسي مؤلّفه رحمه الله. وحدثني به أيضاً أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر - رحمه الله - عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي عن أبي الحسن علي بن إبراهيم التبريزي عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي الرماني عن أبي علي الفارسي مؤلّفه. قال التبريزي: وذكر لي أبو الحسن الرماني أنه صحب أبا علي الفارسي ثلاثين سنة». فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٠٩.

(٢) قال ابن عطية «الحجّة والأفعال والإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. أخبرني بها عن أبي الحسن التبريزي عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي عنه». فهرس ابن عطية ٨٦.

(٣) قال ابن الخطيب «وهو أستاذي، قرأت عليه القرآن وكتابي الجمل والإيضاح، وحضرت عليه دولاً من الكتاب، ولازمته مدة...». الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٣٦.

(٤) وقال أيضاً «ولازم الأستاذ أبا علي الشلوبين حتى كمل عليه إيضاح الفارسي وكتاب سيبويه وجمل الزجاجي...» الإحاطة ٤/١٢١.

أعلام الأندلس الذين قرؤوا الإيضاح على غير واحد من الشيوخ كان عبد الله بن محمد بن جزي الغرناطي (٧٥٧هـ) فقد قرأه على قاضي الجماعة[1] وعلى أبي سعيد بن لب[2].

وتجدر الإشارة إلى أمر ذي بال، وهو أن قيمة الإيضاح وذيوعه ووفرة ما صُنِّف حوله كان مما جعل كثيراً من أعلام العربية في القرنين الخامس والسادس يحرصون على قراءة هذا الكتاب على أشياخهم، والإجازة بروايته عنهم، وتقييد ذلك على النسخ، وما زالت هناك بعض النسخ تشهد بهذا، من ذلك ما حملته نسخة أصله المطبوع المنسوخة سنة (٥٢٨هـ) والمحفوظة في مكتبة كوبريلي، من قيود رواية وإقرار كتبها بعض الأئمة على ورقة الغلاف، فالكتاب «رواية... الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد... الجواليقي عن الشيخ الإمام أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وأخبره أنه قرأ منه إلى آخر أبواب العدد على الشيخ أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني بالبصرة سنة أربع وخمسين وأربعمئة. وأخبره أنه قرأ من باب المقصور والممدود إلى آخره على الشيخ أبي القاسم بن برهان»[3]. وكُتب على صفحة الغلاف نفسها «وهذه النسخة منقولة من نسخة شيخنا -أدام الله سعادته- المقروءة على أبي زكريا المقابلة بأصل القصباني التي عليها خط أبي زكريا بقراءة هذا الكتاب لشيخنا في سنة ثمانٍ وثمانين وأربعمئة»[3]. وكذلك فقد حمل غلاف النسخة قيد إجازة

---

(١) قال ابن الخطيب في ترجمة شيخه ابن جزي «ومنهم قاضي الجماعة الشريف أبو القاسم، لازمه مدة القراءة عليه، واستفاد منه، وتفقه عليه بقراءة غيره في كثير من النصف الثاني من كتاب سيبويه، وفي كثير من النصف الثاني من كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي» الإحاطة ٣/٣٩٣.

(٢) وقال أيضاً «ومنهم الأستاذ الأعرف الشهير أبو سعيد بن لب، تفقه عليه بقراءة في جميع النصف الثاني من كتاب الإيضاح للفارسي، وفي كثير من النصف الأول من كتاب سيبويه، وتفقه عليه بقراءة غيره في أبعاض من كتب عدة». الإحاطة ٣/٣٩٤.

(٣) مقدمة تحقيق الإيضاح: ك، ل.

كتبه الجواليقي بخطه لأبي شجاع الحمالي، يتضمن رواية الإيضاح عن أشياخه، ونصّه «قرأ عليَّ الحاجب الفاضل أبو شجاع سعيد بن الحاجب صافي بن عبد الله الحمالي - نفعه الله - هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة صحيحة، ونقل من أصلي وعارض به، وكنت قرأته على الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي - رحمه الله - وقرأه على ابن بَرْهان وعلى القَصْباني، كملت قراءته عليهما. وكتب موهوب بن أحمد بن محمد الخضر سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة»[1]

ولم تقتصر رواية الإيضاح على الرواة والنحاة بل تجاوزتهم إلى طوائف أخرى من الشعراء والأدباء، فالشريف الرضي (٤٠٦هـ) كان واحداً ممّن أجازهم الفارسي بروايته، قال «وروى لنا أبو علي الحسن بن عبد الغفار النحوي الفارسي في كتابه الموسوم بالإيضاح إجازة، وأنشدناه الشيخان أبو الفتح وأبو الحسن النحويان ملافظةً قولَ الشاعر...»[2].

٥- دلائل ميزاته وشهرته:

إن ما تقدّم من أخبار لذيوع الإيضاح وروايته يقتضي تلمُّس دلائل ميزاته وشهرته، إذ من شأن ذلك أن يكشف عن الأسباب الكامنة وراء نيعته وعناية الناس به، ومن أظهر تلك الدلائل:

آ- أن الإيضاح يُعَدُّ من أجمع المقدمات النحوية التي حوت أغلب موضوعات هذا العلم. قال أبو شجاع «كتاب الإيضاح في النحو مع قلّة حجمه يوفي على الكتب الكبار التي من جنسه في قوّة العبارة وجودة الصنعة»[3]. فإذا ضممنا إليه جزءه الثاني التكملة ساغ لنا أن نعدّهما معاً من أجمع المتوسّطات وفقاً لِمَا نصّ عليه أبو البقاء العكبري في مقدمة شرحه إذ قال «... ولمّا كان من أجمع متوسّطات كتب النحو للأصول المتفرقة، وأدلّها على الفروع المختلفة كتابُ الإيضاح والتكملة تأليف أبي علي ... وهو محتوٍ على

---

(١) مقدمة تحقيق الإيضاح: ك، ل.   (٢) المجازات النبوية ١١٩ - ١٢٠.

(٣) ذيل تجارب الأمم ٣/ ٦٨.

معظم أبواب النحو والتصريف...»[1] .

ب- أن الإيضاح اقترن في أحيان كثيرة بالكتاب قراءةً وإقراءً وتصنيفاً، على ما بينهما من وجوه التباين، وفي تراجم بعض النحاة ما يؤكّد ذلك، فقد ورد أن محمد بن أحمد المعروف بالجُذَيِّب الإشبيلي (٥٨٠هـ) «كان قائماً بإقراء الكتاب والإيضاح ومعاني الفراء، ويرى ما دون ذلك نُطَّرحاً»[2]. وكذلك فإن أبا اليمن الكندي (٦١٣هـ) «قرأ الإيضاح لأبي علي الفارسي على أبي السعادات هبة بن علي بن الشجري»[3] ثم «قرأ عليه الملك المعظم عيسى شيئاً من النحو ككتاب سيبويه وشرحه والإيضاح»[4]. ومن ذلك أن علي بن محمد بن الضائع (٦٨٠هـ) «سمع عليه الشيخ أثير الدين أبو حيان دروساً من كتاب سيبويه ودروساً من الإيضاح للفارسي»[5]. ومنه أيضاً أن علي بن محمد الخُشَني الأُبَّذي (٦٨٠هـ) «أملى على كتاب سيبويه تقاييد وعلى الإيضاح والجمل...»[6]. ومنه أيضاً أن محمد بن إبراهيم بن النحاس (٦٩٨هـ) «قرأ كتب النحو كسيبويه والإيضاح والمفصّل...»[7]. ومنه ما سلف قريباً في الحاشية من أن ابن جزيّ قرأ الإيضاح وكتاب سيبويه على شيخه قاضي الجماعة الشريف أبي القاسم وعلى شيخه أبي سعيد بن لُبّ[8].

ج- أن ما اختصّ به الإيضاح من إيجاز ووضوح واستيعاب جعله أشبه بالمتون التي تُستظهر، بل أشبه بالمفتاح لكتاب سيبويه كما هو الأمر عند الأندلسيين. فقد رَوَوا عن أحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٧هـ) أنه «كان من جملة محفوظه الإيضاح والتكملة والمفصّل

---

(1) شرح الإيضاح ١٦ .

(2) إشارة التعيين ٢٩٥، ونحوه ما في البلغة ٢٠٦ .

(3) طبقات النحاة واللغويين ٢٨٥ .

(4) البغية ٥٧١/١ . وقريب منه ما في السير ٣٧/٢٢، ومعجم الأدباء ١١/ ١٧٤- ١٧٥ .

(5) إشارة التعيين ٢٣٥، والبلغة ١٦٩ .

(6) إشارة التعيين ٢٣٤ .

(7) إشارة التعيين ٢٨٦ .

(8) الإحاطة ٣/ ٣٩٣- ٣٩٤ .

ومجمل اللغة لابن فارس"[1]. ونقل الذهبي ما قاله الموفق عبد اللطيف بن يوسف المعروف بابن اللباد (٦٢٩هـ) عن نفسه، ونصه: "... ثم حفظت أدب الكاتب لابن قتيبة ومشكل القرآن له، واللمع، ثم انتقلت إلى كتاب الإيضاح فحفظته وطالعت شروحه. قال: وحفظت التكملة في أيام يسيرة، كل يوم كراساً"[2]. ولم يقتصر حفظ الإيضاح على العلماء بل تجاوزهم إلى الخاصة من ذوي الملك، من ذلك ما قاله الذهبي في ترجمة الملك المعظم (٦٢٤هـ) "... ولازم التاج الكندي، وتردد إليه إلى درب العجم من القلعة، وتحت إبطه الكتاب، فأخذ عنه كتاب سيبويه، وكتاب الحجة في القراءات، والحماسة، وحفظ عليه الإيضاح"[3]. وكان مما شجع الناس على حفظه المكافآت المجزية التي كان يدفعها بعض الأمراء الأيوبيين لمن كان يحفظ الإيضاح[4]، ويمكن أن يضاف إلى ذلك ما كان ينفقه بعضهم كلما فرغ من قراءته، يؤكد ذلك ما قاله الذهبي في ترجمة عضد الدولة ونصه "وُجِدَ له في تذكرة: إذا فرغنا من حل إقليدس تصدقت بعشرين ألفاً، وإذا فرغنا من كتاب أبي علي النحوي تصدقت بخمسين ألفاً، وإن وُلِدَ لي ابنٌ تصدقت بكذا وكذا"[5].

ومما يتصل بهذا المعنى أبياتٌ مشهورة، تناقلتها المصادرُ في ترجمة ابن الباذش (٥٢٨هـ) تحث على حفظه، وتبيّن قيمته، وتكشف عن ميزاته. قال ياقوت "قرأت في معجم الشعراء للسّلَفي، أنشدني أبو جعفر أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي الغرناطي بديار مصر، قال: أنشدنا أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف النحوي لنفسه بالأندلس في كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي النحوي:

---

(١) إشارة التعيين ٢٩. وبنحوه ما ورد في البلغة ١٩.

(٢) السير ٢٢/٣٢٢.

(٣) السير ٢٢/١٢١.

(٤) ابن يعيش النحوي ٦، ١٠.

(٥) السير ١٦/٢٥١.

أَصنِعِ الكَرَى لِتَحَفُّظِ الإِيضَاحِ	وَصِلِ الغُدُوَّ لِفَهْمِهِ بِرَوَاحِ
هُوَ بُغْيَةُ المُتَعَلِّمِينَ وَمَنْ بَغَى	حَمْلَ الكِتَابِ يَلِجْهُ بِالمِفْتَاحِ
لِأَبِي عَلِيٍّ فِي الكِتَابِ إِمَامَةٌ	شَهِدَ الرُّوَاةُ لَهَا بِفَوْزِ قِدَاحِ
يُفْضِي إِلَى أَسْرَارِهِ بِنَوَافِذٍ	مِنْ عِلْمِهِ بَهَرَتْ قُوَى الأَمْدَاحِ
فَيُخَاطِبُ المُتَعَلِّمِينَ بِلَفْظِهِ	وَيَحُلُّ مُشْكِلَهُ بِوَمْضَةِ وَاحِ
وَمَضَتِ العُصُورُ فَكُلُّ نَحْوٍ ظُلْمَةٌ	وَأَتَى فَكَانَ النَّحْوُ ضَوْءَ صَبَاحِ
أُوصِي ذَوِي الأَلْبَابِ أَنْ يَتَذَاكَرُوا	بِحُرُوفِهِ بِالصُّحْفِ وَالأَلْوَاحِ
فَإِذَا هُمُ سَمِعُوا النَّصِيحَةَ أَنْجَحُوا	إِنَّ النَّصِيحَةَ غِبُّهَا لِنَجَاحِ»(1)

وبلغ من عناية بعضهم أن عمد إلى نظم الإيضاح والتكملة إعانةً للدارسين على حفظهما، وأشهر مَنْ عرف بذلك وأجاد فيه ابنُ معقل الحمصي (٦٤٤هـ) كما سيأتي في الكلام على مَنْ صنَّف حول الإيضاح في الفصل الثالث من هذا الباب.

د - أن قيمةَ الإيضاح وذيوعَه ووفرةَ ما صُنِّفَ حوله وانتفاعَ الناس به في أرجاء الدولة العربية الإسلامية، حملتهم على نعت مؤلِّفه بـ «صاحب الإيضاح»(2)، وذلك على طريقتهم في الوصف بالإضافة إلى أشهر ما يُعرف به الرجل، وربما عكسوا فأضافوا أشهر آثاره إليه، وقد مرَّ بنا مثال هذا فيما نقله الذهبي عن تذكرة لعضد الدولة جاء فيها «وإذا فرغنا من كتاب أبي علي النحوي تصدّقت بخمسين ألفاً»(3). ولا ريب في أن قيمته السالفة هي التي جعلت النحاة يكثرون من الإفادة منه، ونقل آراء أبي علي، وبثّها في كُتُبهم، نقد أكثر ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) من النقل عنه(4)، وتأتي نقوله عنه في الدرجة الثانية من

---

(1) معجم الأدباء ٧/٢٤٧-٢٤٩، وإنباه الرواة ٢/٢٢٨، ومعجم الشعراء للسلفي ٧٦/ب، ورواية البيت السادس فيه «وكل نحو»، ورواية البيت السابع «في الصحف».

(2) الكامل لابن الأثير ٩/١٩، وتاريخ أبي الفداء ٢/١٣١، وطبقات النحاة ٢٩٥، ونقد اللغة ٢٢٩.

(3) السير ١٦/٢٥١.

(4) البسيط: ١٦٠، ١٧٦، ١٩٥، ٢٦٨، ٣٢٢، ٣٤١، ٣٩٢، ٤٠٢، ٥١٣، ٥٢٧، ...

حيث الكثرة بعد نقوله عن كتاب سيبويه، ولا تقل عن ذلك نقوله عن بعض شروحه مثل مقتصد الجرجاني وشامل ابن الدهان ونكت الجلولي[1] وكذلك نقل عنه أبو حيان[2] والسيوطي[3] في غير ما موضع، ومن الطبيعي أن يكثر البغدادي من النقل عنه في كتابيه «خزانة الأدب»[4] و«شرح أبيات مغني اللبيب»[5]، أما نقوله فيهما عن شروح الإيضاح فهي من الكثرة بمكان. وهناك أمثلة أخرى تدل على قيمة الإيضاح ومنزلته لدى العلماء وعنايتهم به تتمثل في كثرة دوران تسميته في كتب التراجم والطبقات وغيرها[6].

هـ - أن الإيضاح لقي من عناية الناس والنحاة والمصنفين ما جعله مادة درس نحوي قرابة ثلاثة قرون، نافس فيها مع اللمع لابن جني كتاب الجمل للزجاجي في شهرته ومنزلته، قال القفطي في كتاب الجمل «وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني والإيضاح لأبي علي الفارسي»[7]. وسنرى في الفصل الثالث حركة العناية بالإيضاح والتصنيف حوله خلال القرون الثلاثة: الخامس والسادس والسابع.

---

(١) انظر على التوالي البسيط: ٤١٣ و٤٢٢، ٣٤٤، ٣٥٦، ٣٦٦، ٦٥١، و١٠٩.

(٢) الارتشاف ١/١٦٦، ١٦٧، ٣٠٧، ٢/٥٠٦، ٣/١٨٠، ٢٤٦.

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٠٥، ٦/٥١، ٧٤، ٢٣٢.

(٤) انظر مثلاً: ٢/١١، ٨/١٣١، ٩/١٦٩، ٢٠٣، ١٠/٣٠١، ٣٠٢، ١١/٤٠٦ (ط. هارون).

(٥) انظر مثلاً: ١/٣٢٤، ٢/٢١٢، ٣/٦، ٢٦، ١٧٤، ٦/١٣، ٧/٤٨، ٨١، ٨/٩٢.

(٦) انظر مثلاً: إنباه الرواة ١/٢٧٤، ٢/١٧، ١٦١، ٢٢٨، ٣٢٥. وإشارة التعيين ٨٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٨٦، ٥٩٥. والسير ٢٢/٣٧، ١٢١، ٣٢٢. وطبقات النحاة واللغويين ٢٨٥. والبغية ١/٥٧١. وتذكرة النحاة ٥١٠. والمجازات النبوية ١٢٠. وتلخيص مجمع الآداب ١/٩.

(٧) إنباه الرواة ٢/١٦١.

هذا الفصل لم يدرج دراسة الحميدي

الفَصْلُ الثاني

النَّحْوُ وأُصُولُهُ في الإيضاح

يشتمل هذا الفصل على دراسة المادة النحوية في كتاب الإيضاح، إذ يتناول النحوَ في هذا الكتاب، ومنهجَ أبي علي فيه، ويكشف عن مصادره، ويعرض لما تضمنه من آراء ومذاهب نحوية، ثم يتحدث عن أُصول النحو فيه، فيقف عند السماع وشواهده من القرآن والشعر والحديث وأقوال العرب وأمثالهم، ويبيّن ما فيه من ضروب الاستدلال الذهني كالقياس والعلّة والعامل والضرورة، ويختم الفصل بالكلام على مذهبه النحوي.

١ ـ النحو في الإيضاح ومنهج أبي علي فيه :

حوى كتاب الإيضاح أبواب النحو ومسائلها الأساسية التي لابدّ منها للمتعلّم الذي لا يحتاج إلى أكثر من المقدمات المركّزة، وقد التزم الفارسي بتحقيق هذه الغاية لمستوى الكتاب في جميع أبوابه، كيما يوافق ذلك أمر عضد الدولة ورسمه كما تقدّم.

وبذلك استطاع أبو علي أن يعرض موضوعات النحو في أربعة وسبعين باباً، تضمنها الجزء الأول، وأربعة أبواب وردت في الجزء الثاني التكملة، ومبلغ الأبواب في الجزءين، وهو ثمانية وسبعون، هو أقلّ من نظيره في أيِّ كتاب نحوي متقدّم سواء كان من المطوّلات كالكتاب والمقتضب والأصول، أم من المقدمات التعليمية كالجمل. ومن الطبيعي ألّا تسع جملةُ الأبواب تلك بأن يستقل كل موضوع نحوي بباب، وذلك لزيادة عدد الأبواب على الموضوعات. لذا نجد في الإيضاح تبايناً في حجم الأبواب، فهناك أبواب

يستقلّ كلٌّ منها بموضوع نحوي حتى ولو كان كبيراً مثل أبواب: الابتداء[1] وخبر المبتدأ[2] والفاعل، وبالمقابل هناك موضوعات وزّع الفارسي مادةَ كلٍّ منها على عدّة أبواب، فالممنوع من الصرف جاء في عشرة أبواب[4]، والحروف الجارّة في أربعة أبواب[5]، والاستثناء في ثلاثة أبواب[6]، ومثله النفي بلا[7]، وربما فصل بين أبواب الموضوع الواحد التي جرت عادته على إيرادها تباعاً، وليس لهذا غير مثال واحد فصل فيه بين باب التمييز[8] وباب تمييز الأعداد[9] بثلاثة أبواب أدارها على الاستثناء. والأغلب في طريقة أبي علي أن يبدأ أبواب الموضوعات النحوية بالتعريف، فيذكر حدّ الباب بأوجز عبارة، وذلك بيّنٌ في أبواب: الإعراب والبناء والابتداء والفاعل والاستثناء المنقطع والترخيم وبالاينصرف[10].

وقد يخرج عن إلفه فيعدل عن صريح لفظ التعريف إلى «الوصف» أو «الجملة»، وذلك كقوله في حدّ ما لا ينصرف «وصف الاسم الذي لا ينصرف قد تقدم في أول الكتاب، وهو أن يكون ثانياً من جهتين»[11] وقوله في حدّ التمييز «جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتبيّنه بأحدها»[12]. وأكثر شأنه إن لم يبدأ الباب بالتعريف أن يستهلّه بالتفريع والتقسيم، ونجد ذلك في أبواب كثيرة مثل: من أحكام أواخر الأسماء المعربة، وإعراب الأفعال، وإعراب الأسماء، وخبر المبتدأ، ومن الابتداء بالأسماء الموصولة، والفعل المبني للمفعول به، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادر التي أعملت عمل الفعل، والأسماء المنصوبة، والمفعول به، والفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين، والمفعول فيه، وما انتصب على التشبيه بالمفعول، والنداء، والأسماء المجرورة، وحتى، والأسماء المجرورة بإضافة أسماء مثلها إليها،

---

(1) الإيضاح ٢٩-٣٦. (2) الإيضاح ٣٧-٥٢. (3) الإيضاح ٦٣-٦٨.

(4) الإيضاح ٢٩٤-٣٠٦. (5) الإيضاح ٢٥١-٢٦٢. (6) الإيضاح ٢٠٥-٢١٢.

(7) الإيضاح ٢٣٩-٢٤٩. (8) الإيضاح ٢٠٣-٢٠٤. (9) الإيضاح ٢١٥-٢١٧.

(10) الإيضاح ١١، ١٥، ٢٩، ٦٣، ٢١١، ٢٣٧، ٢٩٤ على التوالي.

(11) الإيضاح ٢٩٤. (12) الإيضاح ٢٠٣.

والإضافة التي ليست بمحضة، وتوابع الأسماء في إعرابها، ووصف المعرفة، وإعراب الأفعال وبنائها[1]. وطبيعي أن تشير هذه الوفرة من الأبواب التي استهلّها بالتفريع والتقسيم إلى حرصه على تسهيل المادة على المتعلّم، ورغبته في تقديمها له في صورة تعينه على حفظها.

ويبدو لدارس الإيضاح أن أبا علي توخّى في إيضاحه الإيجازَ والاقتصارَ على المُهِمّ من مسائل كلّ موضوع، وعدمَ الإسهاب في الشرح والتمثيل، وتجنبَ الاستطراد إلى ما لا يدخل في صميم النحو. لذا كان ما وقع خلاف هذا جدًّا قليل، من ذلك خروجه في باب الابتداء إلى استطراد لغوي في نحو صفحتين، شرح فيه الاستعمالات الثلاثة لفعل (جمل)[2].

٢ - مصادر الإيضاح والآراء والمذاهب فيه:

حرص الفارسي على التصريح بمصادره التي أفاد منها في كتابه الإيضاح على ما فيه من إيجاز، فقد صرّح بالنقل عن أكثر الأئمة المتقدمين، منها أربع مرات عن كلٍّ من سيبويه[3] وأبي الحسن[4]، ومنها مرّتان عن أبي زيد[5]، ومرّة عن كلٍّ من: الخليل وابن السراج وأبي إسحاق الزجاج وأبي عثمان المازني وأبي عمر الجرمي[6]. وهذا بلا شك يدلّ على أن كتبهم كانت بين يديه، يعود إليها ويفيد منها وخصوصاً الكتاب والأصول. على أن الفارسي قد يعدل عن نسبة القول إلى صاحبه بصريح الاسم إلى ما يفيد العموم، وسنقف على أمثلة لهذا فيما بعد. ولم يَخْلِ الفارسي إيضاحَه على إيجازه ممّا لابدّ منه من الإشارة إلى آراء ومذاهب أخرى.

---

(١) الإيضاح: ١٧، ٢٣، ٢٧، ٣٧، ٥٣، ٦٩، ١٤١، ١٥٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٧، ١٩٩، ٢٢٧، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٩ على التوالي.

(٢) الإيضاح ٣٢، ٣٣.

(٣) الإيضاح ٢٠٣، ٢٥٤، ٢٩٣.

(٤) الإيضاح ١٢٣، ١٩٥، ٢٩٩، ٣٠٣.

(٥) الإيضاح ١٦٥، ٢٩٣.

(٦) الإيضاح ٢٢٩، ٢٦١، ٢٠٣، ١٧٦، ١٨٣ على التوالي.

فقد نصّ على قول البصريين مرتين[١]، ومرة على قول متقدميهم[٢]، وأخرى على قول عامة النحويين[٣]. وأمّا مواضع الخلاف في الإيضاح فقد كانت يسيرة، شأنها شأن ما تعددت فيه الأقوال. ومن أوضح الأمثلة عليه ما ذكره أبو علي من أقوال في باب المفعول معه، ونصّه: «... ومما يؤول على هذا في التنزيل قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ حمله قوم على هذا حيث لم يجز أن يُعطف على ما قبله، وذلك أنه لا يقال: أجمعت شركائي. إنما يقال: جمعت شركائي. وأجمعت أمري. فلما لم يجز في الواو العطف جعلها بمنزلة مع. مثل: جاء البردُ والطيالسةَ. وقد يكون على قوله عزّ وجلّ ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾. يريد: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم. فيضمر للشركاء فعلاً يصحّ أن تحمل عليه أسماؤهم كما قال:

يا ليتَ زوجَكِ قد غدا ... متقلّداً سيفاً ورُمحا

والزوجك في الوغى[*]) يريد: متقلّداً سيفاً وحاملاً رمحاً، لأنه لا يقال: تقلّدت الرمح. كما لا يقال: أجمعت الشركاء. قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه. وقوى هذا القول الثاني»[٤].

والنصّ المتقدّم على ما فيه من أقوال يشير إلى طريقة الفارسي في عدوله عن نسبة الأقوال إلى أصحابها إلى نسبتها بصيغة تفيد العموم، وإلى حكايتها بالمعنى أحياناً، فقد عدل في الأول عن التصريح باسم الزجاج الذي حمله على المفعول معه[٥] إلى «قوم». وأجاز في الثاني أن يُعطف على المعنى بتقدير فعل يضمر للشركاء، ولم يصرّح بمَنْ قاله، وهذا رأي الكسائي والفراء والمبرد[٦]. وما نقله عن أبي الحسن حكاية بالمعنى لِمَا قاله الأخفش في موضعين من كتابه[٧].

---

(١) الإيضاح ٢٠، ٢١، ٣١.   (٢) الإيضاح ١٠١.   (٣) الإيضاح ٣٢٣.

(٤) الإيضاح ١٩٤ - ١٩٥.   (٥) مذهبه في إعراب القرآن ٢/٦٢، والمشكل ١/٣٤٩.

(٦) معاني القرآن ١/٤٧٣، وإعراب القرآن ٢/٦٢، والمشكل ١/٣٤٩ - ٣٥٠.

(٧) معاني القرآن له ٢/٦٤، ٥٧١ - ٥٧٢.   (*) كذا في الأصل، وهي رواية أخرى.

وأشار أبو علي بقلّة إلى رأي الكوفيين غير مصرّح باسمهم، وذلك في معرض الردّ عليهم، ومن أمثلته ما قاله في باب الحال « وإذا كان الأمر على هذا فقول مَنْ ذهب إلى أن خبر كان والمفعول الثاني من ظننت أحوالٌ، فاسد، لأنه قد يقع مضمراً في نحو: كُنْتُهُ وظَنَنْتُهُ إيّاه »[1]. وما ذكره غفلاً من النسبة الصريحة إلى قائله هو مذهب الكوفيين[2]. وقد يلجأ الفارسي إلى مثل هذا، إذا كانت القضية من مسائل الخلاف الكبيرة بين عموم النحاة بصريين وكوفيين، فيتخفف من النصّ على أصحاب المذاهب والآراء، ويكتفي بإجمال النسبة إليهم. من ذلك ما قاله في تقديم خبر ليس عليها « وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس، فتقول: منطلقاً ليس زيدٌ. وذهب قوم إلى أن تقديم خبر ليس على ليس لا يجوز، ولم يختلفوا في تقديم خبرها على اسمها »[3]. ويتبيّن ممّا ورد في النصّ أن أبا علي آثر الإيجاز في نسبة المذهبين، فتجاوز النص على أن الفراء هو ممّن أجازه، وتجاوز نسبة المنع إلى جمهور الكوفيين والمبرّد والزجاج وابن السراج والسيرافي[4]. وكذلك نجد الفارسي يؤثر الإيجاز، فيكتفي بالإشارة إلى الرأي أو المذهب بعبارة تفيد العموم دونما تحديد أو تصريح، سواء أكان صاحبُ الرأي كوفياً مخالفاً، أم كان صاحبُ المذهب ما عليه الجمهور، ويمكن أن يُمثّل له بما ذكره في عمل اسم الفاعل « وقد أجاز بعضهم ذلك، واحتج بقوله عزّ وجلّ ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ وقال مَنْ لم يجزه: إن هذه الآية لا دلالة فيها على

---

(1) الإيضاح ٢٠١ .

(2) الإنصاف ٨٢١/٢ - ٨٢٨ (م١١٩)، والتبيين ٢٩٥ - ٣٠١ (م٤٤)، والهمع ١١١/١ .

(3) الإيضاح ١٠١ .

(4) على الأول وهو الجواز ابنُ بَرْهان والزمخشري والشلوبين، واختاره ابن عصفور. وعلى الثاني ابنُ عبد الوارث والجرجاني وأكثر المتأخرين. انظر تفصيله في: الإنصاف ١٦٠/١-١٦٤ (١٨)، والتبيين ٣١٥-٣٢٣ (٤٧)، وشرح المفصل ١١٤/٧، والارتشاف ٨٧/٢ .

إجازة ذلك، لأنها حكاية حال»[1]. والأول مذهب الكسائي وهشام[2]، ومنعه غيرهما من المتقدمين، وحمله على حكاية حال ماضية.

ومثل ذلك أيضاً عدوله عن نسبة قولين في توجيه آية إلى إغفال الأول وتعميم الثاني. قال «ومن ذلك قوله عز وجل ﴿ لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلّا مَنْ رَحِمَ ﴾[3] فـ(عاصم) فاعل، و(مَنْ رحم) معصوم. والمفعول ليس بفاعل. ومنهم مَنْ يجعله استثناء متصلاً، فيقول: إن عاصماً معناه ذا عصمة إلّا مَنْ رحم»[4]. والأول توجيه الفراء[5]، والثاني توجيه الأخفش[6].

وقد يحكي أبو علي الخلاف في المسألة، ويصرّح بنسبة كلّ قول إلى صاحبه إن كان ذلك يحقق غاية تعليمية، كما في قوله «ولو سميت رجلاً برُمّان لم تصرفه في قول الخليل وسيبويه، وصرفته في قول أبي الحسن»[7].

---

(1) الإيضاح ٢٤٢.

(2) الارتشاف ٣/ ١٨٥، والبحر المحيط ٦/ ١٠٩. وعليه ابن مضاء من المتأخرين.

(3) سورة هود ١١/ ٤٣.

(4) الإيضاح ٢١٢.

(5) معاني القرآن ٢/ ١٥-١٦. وانظره في: إعراب القرآن ٢/ ٨٥، والمشكل ١/ ٣٦٦، والبيان ٢/ ١٥، والتبيان ٢/ ٧٠١، والبحر المحيط ٥/ ٢٢٧.

(6) معاني القرآن له ٢/ ٥٧٧.

(7) الإيضاح ٢٩٩. وانظر الكتاب ٣/ ٢١٨ (بولاق ٢/ ١١).

٣- أصول النحو فيه :

ينتظم الكلام على أصول النحو في الإيضاح قسمان رئيسيان ، وقفت أولهما على مادة السماع بأنواعها ، وقصرت الثاني على ما يندرج تحت الاستدلال الذهني من عمليات أو محاكمات عقلية نحوية كالقياس والعلّة والعامل وغيرها.

آ- السماع :

استشهد أبو علي في الإيضاح بالقرآن الكريم والشعر وكلام العرب والأمثال والحديث النبوي ، وذلك في معرض إثباته القواعد النحوية ، ومناقشته الآراء الأخرى ، وتوجيهه بعض ما يرد من السماع ، وغير ذلك .

أما القرآن فقد استشهد بسبع وعشرين ومئة آية[1] ، تكرر منها أربع آيات ، وتضمنت سبع قراءات ، أربع منها متواترة صحيحة ، قرأ بها بعض السبعة ، وثلاث قراءات شاذة ، وطريقته في جميعها ألّا ينصّ على اسم مَنْ قرأ بها بل يوردها منسوبة إلى العموم ، ما خلا قراءة واحدة من الشواذ ، وغالب أمره أن يتبع كلّ قراءة بتوجيه إعرابها . والقراءات السبعية التي استشهد بها :

- « ومَنْ قرأ ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ ﴾[2] فارتفاع رجال بشيء مضمر دلّ عليه يسبّح ، كأنه قال : يُسَبِّحُه رجالٌ[3] » . وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر ، ونُسبت إلى الحسن وغيره[4] .

- « وكذلك قوله عزّ وجلّ ﴿ لا يَسْتَوِي القاعِدُونَ مِنَ المؤمِنِينَ غَيْرُ أُولي الضَّرَرِ ﴾[5] مَنْ رفعه جعله صفة للقاعدين ، ومَنْ جرّ جعله صفة للمؤمنين ، ومَنْ نصب جعله استثناء »[6] . الرفعُ قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو وحمزة ، والنصب قراءة نافع وابن عامر

---

(1) ما ورد في فهارس مطبوعة الإيضاح يشتمل على ما جاء في المتن من كلام الفارسي، وما جاء في الحواشي المطوّلة من كلام غيره، وأصله مما جاء في حاشية الأصل . وحقُّ مثل هذا الخلط أن يُنبَّه عليه.

(2) سورة النور ٢٤/٣٦. (3) الإيضاح ٧٣-٧٤. (4) مصادر التخريج في حواشي شرح الإيضاح ٣٧٣.

(5) سورة النساء ٤/٩٥. (6) الإيضاح ٢٠٩.

والكسائي وخلف وزيد بن ثابت وأبي جعفر وشيبة وأبي الزناد وشبل وابن الهادي، وهو اختيار أبي عبيد والطبري وأبي طاهر، والجر قراءة الأعمش وأبي حَيْوَة.[1]

- «ومن ذلك قوله عزّ ذكره ﴿وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[2] في قول من رفع.

فإن قلت: فقد ذكرت أن الفعل في الوجهين للحال فكيف يكون في هذا الوجه للحال وقد مضى؟ فالقول: إنه على حكاية الحال. والآية التي تلوناها تدل على ذلك»[3].

والرفع في الآية قراءة نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج.[4]

- «وعلى هذا قرأ بعض القراء ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُم﴾[5] فجزم (يذرهم) لحمله إياه على موضع فلا هادي»[6]. والجزم قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو في رواية وابن مصرف والأعمش وخلف.[7]

وأمّا القراءات الشاذة التي استشهد بها أبو علي في الإيضاح فقد أغفل نسبة اثنتين منها، وصرح بنسبة الثالثة، وهي:

- «.. وكذلك قرئ ﴿فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[8] بالرفع والنصب»[9]. وهذه الآية مشكلة، اقتصر الفارسي فيها على قطعة

---

(١) انظر في تخريجها: السبعة ٢٣٧، والتذكرة ٢/٢٧٩، والتبصرة ١٨٥، والكشف ١/٢٩٦، ٢٩٧، والتيسير ٩٧، والبحر المحيط ٣/٣٣٠.

(٢) سورة البقرة ٢/٢١٤. (٣) الإيضاح ٣١٧.

(٤) انظر في تخريجها: معاني القرآن ١/١٣٢، والسبعة ١٨١، والغاية ١١٤، والتذكرة ٢/٣٣٢، والتبصرة ١٦٠، والكشف ١/٢٨٩، والتيسير ٨٠، والبحر المحيط ٢/١٤٠.

(٥) سورة الأعراف ٧/١٨٦. (٦) الإيضاح ٣٢٠.

(٧) انظر تخريجها في: السبعة ٢٩٩، والغاية ١٥٩، والتذكرة ٢/٤٢٩، والتبصرة ٢٠٩، والكشف ١/٤٨٥، والتيسير ١١٥، والعنوان ٩٨، والبحر المحيط ٧٥٤.

(٨) سورة النمل ٢٧/٥٦، والعنكبوت ٢٩/٢٤، ٢٩. (٩) الإيضاح ٩٩.

تكررت ثلاث مرات في سورتين: النمل والعنكبوت. وقد قرئ بالوجهين في السورتين. والنصب هو قراءة الجمهور فيهما، والرفع في النمل هو قراءة الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش،[1] وهو في العنكبوت قراءة الحسن وسالم الأفطس وعمرو بن دينار.[2]

-"... فإن حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجر، وكان النصب لحناً. وقال أبو عثمان: قال أبو زيد: كان أبو السَّمَّال يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً. وهو قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾[3][4]". وقد نسب أبو حيان هذه القراءة إلى أبي السَّمَّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم.[5]

-"... وزعموا أن في بعض المصاحف ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾[6][7]". قرأ أُبَيّ وزيد بن عليّ بحذف النون منصوباً بإضمار أن في قول الجمهور من البصريين غير الجرمي، وبها في قول الجرمي والكسائي، وبالخلاف في قول الفراء وبعض الكوفيين.[8]

وأمّا شواهده من الشعر فقد بلغت سبعة وثمانين شاهداً[9]، تكرر منها واحد فقط، وهو آخرها، جميعها ممّا يحتج به ما عدا بيتاً واحداً لأبي تمام، هو:

مَنْ كانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ ... رَوْضُ الأَمانِي لم يَزَلْ مَهْزُولا[10]

ومعلوم أن أبا تمام ليس بحجة في باب الإعراب. ولأصحاب أبي علي وشرّاح كتابه وشواهده كلامٌ طويل في تفسير ذلك، أورده العكبري ثَمّة.[11] وأكثرهم على أنه ذكره لأن عضد الدولة

---

(1) البحر المحيط ٨٦/٧. (2) البحر المحيط ١٤٨/٧. (3) سورة الصافات ٣٨/٣٧.

(4) الإيضاح ١٤٩-١٥٠. (5) البحر المحيط ٣٥٨/٧. (6) سورة الفتح ١٦/٤٨.

(7) الإيضاح ٣١٥.

(8) معاني القرآن ٦٦/٣، ومختصر الشواذ ١٤٢، والبحر المحيط ٦٤/٨.

(9) ذكر محقق الإيضاح في المقدمة (ي) أنه يحتوي على (٩١) شاهداً. وما أثبتّه هو مبلغ ما ورد في المتن. وهو يطابق ما ورد في فهرس الشعر بعد تجريده مما ورد من الشعر في حواشي نسخة الأصل.

(10) الإيضاح ١٠٢. وانظر تخريجه في شرحه ٤٧٨. (11) شرح الإيضاح ٤٧٩، وانظر الدراسة ٢٨٦.

كان تعجبه هذه القصيدة ، وهذا البيت من أحسنها ، وهو عين ما قاله الفارسي لِمَنْ سأله عن ذلك في حكاية نقلها ابن يسعون[1] ، وذكرتها في الحاشية .

وشواهد الإيضاح المتفرقة جاء أكثرها غفلاً من النسبة إلى أصحابها ، وقد انتهت جملةُ ذلك إلى (٦٥) شاهداً ، ولم يرد منسوباً إلى قائله إلا (١٤) شاهداً ، يتوزّعها عشرةُ شعراء على النحو التالي : أربعة للأعشى[2] ، واثنان لذي الرّمّة[3] ، وواحد لكلّ مِنْ : جرير والحارث بن نهيك والراعي والشمّاخ وعدي بن زيد وعمر بن أبي ربيعة والفرزدق والنابغة[4] . وما بقي من شواهده عزا الفارسي إنشاد اثنين منها إلى كلٍّ من سيبويه[5] وأبي زيد[6] ، وواحد إلى كلٍّ من الأخفش وأبي عمر الجرمي ومَنْ عبّر عنهم بـ « أنشدوا »[7] .

ولم تقتصر شواهد الفارسي في الإيضاح على القرآن والشعر ، فقد استشهد بالمنثور من كلام العرب ، وهو يشتمل على ثلاثة أمثال[8] ، وبعض أقوال العرب مِمّا نقله عن الأئمة وصرّح به مثل سيبويه وأبي زيد وغيرهما[9] ، أو مِمّا ذكره ونسبه إلى بعض العرب[10] مصدّراً بـ « قولهم » ، وهو كثير[11] ، وجلّه مِمّا ورد في الكتاب .

ومن أصول أبي علي في السماع اعتمادُ « الأكثر الأعرف »[12] ، وطرح ما سواه مِمّا زعموا أنه لقوم ، واعتمادُ « الشائع »[13] دون ما حُكي من خلافه .

وأما شواهده من الحديث النبوي فهي جِدُّ قليلة ، إذ اقتصر على حديث واحد

---

(١) المصباح ٣٣/ب . (٢) الإيضاح ١٤٨، ٢١٣، ٢٥٥، ٢٦٠ . (٣) الإيضاح ١٩٠، ٢٧٠ .

(٤) انظر على التوالي الإيضاح ٨٨، ٧٤، ٢٧٢، ٥٥، ١٠٦، ٦٨، ٦٨، ٤٩ .

(٥) الإيضاح ٣٤، ٢٠٣ . (٦) الإيضاح ١٦٥، ٢٥٥ . (٧) الإيضاح ١٤٩ .

(٨) الإيضاح ٧٦، ١٦٥ . وما سواها مِمّا جاء في الفهرس هو من حواشي نسخة الأصل .

(٩) الإيضاح ٢٩٣ . (١٠) الإيضاح ٢٦٨ . (١١) انظر مثلاً الإيضاح ١٨٢ .

(١٢) الإيضاح ١١١ .

(١٣) الإيضاح ٨٥ .

هو «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه، وهما اللذين» والرواية بلفظ الشاهد لم ترد إلا في كتب النحاة[1]، ولم أجدها في كثير من مصادر السنة النبوية على شهرة الحديث وتعدّد طرقه ورواياته، ولم تكن (التكملة) أحسن حالاً من الإيضاح في هذا، فقد جاءت خلواً من الاستشهاد بأيّ حديث، وأبو علي في هذا لا يخرج عن سُنّة المتقدمين الذين قلّ استشهادهم بالحديث لاعتبارات سنقف عندها.[2]

ب- الاستدلال الذهني:

يراد بالاستدلال الذهني جميع العمليات العقلية التي تجري في الدرس النحوي. فقد استبدّ القياس بأبي علي لفرط عنايته به، حتى كان أحب إليه أن يخطئ في خمسين مسألة من اللغة من أن يخطئ في واحدة من القياس[3]، ولا غرابة في هذا، إذ نسب إليه ابن جني انتزاع ثلث ما وقع لهم من العلل[4]، وكان لابدّ لهذه العناية من أن تظهر في آثاره كلّها، لأنها منهج فكري في الاستدلال الذهني، وغاية القياس عند الفارسي في الإيضاح استنباط قاعدة، أو تعليل ظاهرة أو رفضها أو غير ذلك. فالقياس عنده يؤدي مثلاً إلى رفض أن يجيء في الأسماء اسمٌ في آخره حرف عِلّة وقبلها ضمة[5]، وأقيس الوجوه الثلاثة في إعمال المصدر منوناً ومضافاً ومحلّى بأل هو الأول، ثم المضاف، ولم يرد من الثالث شيءٌ في التنزيل[6]. ولقياس غير أبي علي حظٌّ من الإشارة في الإيضاح، فالمضارع قد يقع بعد رُبّ على تأويل الحكاية. قال «ولا يكون هذا على إضمار (كان) في قياس قول سيبويه»[7]. وأبو علي إلى ذلك يقيس نظيراً على نظير في إثبات قاعدة، ففي قولك: أنتم كُلُّكم بينكم درهمٌ «إنْ جعلت كُلاًّ ابتداءً ثانياً على قياس مَنْ قرأ ﴿قُلْ إنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ قلت: أنتم كُلُّكم بينهم درهمٌ»[8]. والرفع هو قراءة أبي عمرو وابن أبي ليلى

---

(١) الشرح ٤٧٧ والدراسة ٢٧٣، (٢) الدراسة ٢٧٠ وما بعدها. (٣) الخصائص ٢/٨٨، والقياس في النحو ١٠٤.

(٤) الخصائص ١/٢٠٨. (٥) الإيضاح ١٩. (٦) الإيضاح ١٦٠.

(٧) الإيضاح ٢٥٤ (٨) الإيضاح ٤٦-٤٧.

وعيسى[1]. ولا يفوته أن ينصّ على ما كان قياساً عنده دون غيره. قال «وإن سمّيت رجلاً سراويل لم تصرفه. والقياس عندي لا يصرف في النكرة أيضاً قبل التسمية بها»[2] وحكم ما ورد به السماع خلاف القياس أن يحفظ ولا يقاس عليه. قال «وقد استعملوا أسماء مخصوصة استعمال الظروف. وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه، وذلك قولهم: هما خطّان جنابتي أنفها. يعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية. وزيدٌ مَناطَ الثُّرَيّا. وهو مني مَقْعَدَ الإزار ومَقْعَدَ القابلة»[3]. ونجد الفارسي كذلك يُنَبِّه على ما كان من القياس المتروك في تمييز المئة وكم. قال «وهكذا كان القياس في ثلاثمئة وأربعمئة أن يُبَيَّنَ بالجمع، فيقال: مئات أو مِئِين، ولكنه مما استغنى فيه بلفظ الواحد عن الجمع. وربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئين ونحوها مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك». وقال أيضاً «والقياس أن تُبَيَّنَ بالواحد من حيث كان عدداً كثيراً، فأمّا تبيينهم له بالجمع فعلى القياس المتروك في ثلاثمئة ونحوها»[4][5].

ومثلما كانت عناية صاحب الإيضاح بالقياس كانت عنايته بضروب الاستدلال الذهني الأخرى وخاصة العلة سواء أكانت تعليمية أم قياسية أو جدلية[6]. فالتعليمية هي العلل الأولى التي تحتاج إليها الناشئة في تعلّم النحو، لأنها تفيدنا الأحكام العربية، وتؤدي إلى فهم كلام العرب، وطبيعي أن تكون غالبية علل الإيضاح من هذا النوع لأنه مقدمة تعليمية، والقياسية هي العلل الثواني التي تجيء وراء الأولى، وأمّا الجدلية

---

(١) تخريج القراءتين يأتي مفصلاً في شرح الإيضاح ٢٠٠.

(٢) الإيضاح ٢٠٠. ومذهب سيبويه فيه أنه أعجمي معرب أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة. ومذهب الأخفش - كما لخّصه محقق الكتاب من كلام السيرافي - أنه ينصرف إذا لم يكن جمعاً. انظر الكتاب ٣/ ٢٢٩ (بولاق ٢/ ١٦).

(٣) الإيضاح ١٨٢.	(٤) الإيضاح ٢١٥.	(٥) الإيضاح ٢٢٠.

(٦) هذه أقسام الزجاجي وتسمياته. انظر الإيضاح في علل النحو ٦٤.

فهي العلل الثوالث التي تأتي وراء الثواني، ولا تكون إلا بعد إنعام النظر وإعمال العقل، وأكثرها يخرج عن الغاية الحقيقية من النحو، وهي صحة النطق لدى المتكلم، إلى فلسفة العلل النحوية، ولهذا قل مجيء هذا النوع في الإيضاح لخروجها عن مقصد الكتاب التعليمي، وكثرت فيه بالمقابل علل الأحكام النحوية، بالإضافة إلى شيء من العلل القياسية.

ونجد في الإيضاح قدراً صالحاً من مرتكزات العلّة ومسالكها التي عمد إليها الفارسي. فقد استدل على علة الرفع بالأصل والأسبقية، قال « فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر، وذلك أن الرفع يستغني عن النصب والجر، والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع ... وإذا كان الرفع في الرتبة قبلهما وجب أن يتقدم عليهما في الذكر»[1].

واستدل بـ(الأولى) على أمرين، أولهما: ضعف المعاني عن العمل في الحال مثل: في الدار زيدٌ قائماً. قال « لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض، وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدم عليه بدلالة قولهم: زيدٌ ضربت. وامتناعهم من رفع زيد لو أُخِّر فأُوقع بعد ضربت. فأن يضعف عمل المعنى فيما تقدم عليه أجدر»[2].

وثانيهما: علة حذف الخبر. قال « وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة إذا كانت خبراً، فإذا جاز حذف الجملة كلها كان حذف شيء منها أسهل. وذلك قوله عز وجل ﴿واللائي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُم إنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ واللائي لَمْ يَحِضْنَ﴾[3]»[4].

واستدل كذلك على إعراب اسم (لا) المضاف بالقياس على نظيره المنون. قال « ويدل على انتصاب المضاف قولهم: لا خيراً من زيدٍ عنده. فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المعرب كذلك تكون الفتحة في: لا غلامَ رجلٍ عندك. فتحة إعراب، لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعله معه بمنزلة شيء واحد»[5].

---

(1) الإيضاح ٢٧.
(2) الإيضاح ١٩٩-٢٠٠.
(3) سورة الطلاق ٦٥/٤.
(4) الإيضاح ٤٥.
(5) الإيضاح ٢٤٤.

واستدل كذلك بـ«السبر والتقسيم» على أن (كي) ناصبة بنفسها، قال «فقياس ما جاء من قوله عز وجل ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[1] أن تكون ناصبة بنفسها، بدلالة أنها لا تخلو من أن تكون هي الناصبة بنفسها، أو تكون بمنزلة اللام ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن، فلا يجوز أن تكون في هذه الآية بمنزلة اللام لدخول اللام عليها، ولا يدخل حرف الجر على مثله. فإذا لم يجز ذلك ثبت أن انتصاب الفعل بعدها بها نفسها»[2].

واستدل كذلك على نصب الاسم الثاني في الاستثناء المنفي التام بالقاعدة العامة، قال «وتقول: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً. فترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تدخل حرف العطف. فتقول: وإلا عمرو. لأن فعلاً واحداً لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف»[3].

ولم يقتصر أبو علي الاستدلال العقلي على ما سلف، بل توقف عند كلٍّ من «العامل» و«الضرورات الشعرية». فالعامل بقسميه اللفظي والمعنوي وضروب كلٍّ منهما ماثلٌ في جميع أبواب الكتاب، ومن نافلة القول الإشارة إلى أن العوامل اللفظية هي ما في الجملة من فعل، أو ما في معناه من الأسماء، أو ما في معناه من الأسماء المشتقة مثل «اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر»، ويضاف إليها ما عمل من الأسماء لتضمنه معنى الحرف كأسماء الشرط أو ما ناب عن الحرف كالمضاف. وإلى أن العوامل المعنوية هي الابتداء ووقوع المضارع موقع الاسم.

وأما «الضرورات» التي تقع في الشعر فقد توزعت على مواضع من كتاب الإيضاح، ولم يعقد لها الفارسي باباً مستقلاً كما صنع الزجاجي في (الجمل)[4]. وإشارته إليها لا تخرج عن مفهوم الضرورة لدى الأقدمين، وهو محاولة وجهٍ من القياس أو مراجعة أصل لغوي متروك. ومما ذكره من تلك الضرورات حذف (أنْ) من خبر عسى. قال «وربما اضطر الشاعر فحذف (أنْ) من خبر عسى تشبيهاً لها بـ(كاد) كما تُشَبَّه (كاد) بعسى»[5]. ومنها وقوع اسم الفعل

---

(١) سورة الحديد ٥٧/٢٣. (٢) الإيضاح ٣١٠. (٣) الإيضاح ٢٠٧.

(٤) الجمل ٣٩٣. (٥) الإيضاح ٧٨.

الناقص نكرة وخبره معرفة. قال «وقد يجيء في الشعر للإضطرار الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً، ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية»[١]. ومنها أيضاً حذف الضمير من إنّ وليت، قال «وربما اضطر شاعر فحذف الضمير من إنّ وليت...»[٢].

ومنها كذلك حذف حرف الجر ووصل الفعل في قوله:

«كأنّهُ واضِحُ الأقرابِ في لُقُحٍ ... أَسْمَى بهنَّ وعَزَّتْهُ الأناصيلُ

يريد: عزّت عليه. فلما حذف على أوصل الفعل، فإن ذلك لا يُحمل عليه ما وُجدت عنه مندوحة»[٣]. ومنها أخيراً نصب المضارع بأن المضمرة بعد الفاء في الموجب قال «ولا يكون هذا في الموجب لو قلت: يقوم زيد فيغضبَ عمرٌو. لم يجز ذلك إلا في الضرورة. كقوله:

سأتركُ مَنزِلي لِبَني تَميمٍ ... وألحَقُ بالحِجازِ فأستَريحا»[٤]

٤- مذهبه النحوي:

اشتمل الإيضاح وغيره من آثار الفارسي على دلائل كثيرة تدلّ على أنه بصري المذهب النحوي، فقد جرى على كثير من أصول أهل البصرة، ولم يخرج عنها إلا في قليل أدّاه إليه اجتهاده، يؤكد هذا عنايتُه المفرطة بالقياس كما مضى، وكثرةُ تعويله على كتاب سيبويه ومصنَّفات خالفيه من أئمتهم كابن السراج والزجاج والمازني والجرمي، حتى انتهت جملةُ شواهده من الكتاب إلى (٣٤) شاهداً من أصل (٨٧) شاهداً، ويدلّ على ذلك أيضاً أنه لم يجاوز مصطلحاتهم الدائرة في كتبهم مثل: الظرف والمفعول فيه واسم الفاعل والحال والصَّرْف وضمير الشأن والقصة والحديث وحروف الجر والذِّكْر العائد، وغيرها مما هو مبثوث في صفحات الكتاب[٥]. وبصريةُ أبي علي شيءٌ قديم، إذ

---

(١) الإيضاح ٩٩. (٢) الإيضاح ١٠٦.

(٣) الإيضاح ١٦٢. والشاهد في شرح الإيضاح ١٠٣/ب. (٤) الإيضاح ٣١٣. والشاهد في شرح الإيضاح ١٨٧/ب.

(٥) انظر الإيضاح: (١٧٧، ١٨١)، (١٤١)، (١٩٩)، (٧٥، ٢٩٤)، (٦٠، ٦٩، ١٠٣)، (٥٩)، (٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣). على التوالي.

ترجم له الزبيدي[1] في الطبقة العاشرة من طبقات البصريين، وخلفه ابن النديم[2] فترجم له مع البصريين. وذلك ما أكّده التوحيدي في قوله «وأمّا أبو علي فأشدّ تفرداً بالكتاب، وأشدّ إكباباً عليه، وأبعد من كلّ ما عداه ممّا هو على الكوفيين»[3].

ونسبة أبي علي إلى المذهب البصري ممّا انتهى إليه نفرٌ من الباحثين المعاصرين مثل: رفاه طرقجي[4] والدكتور عبد الإله النبهان[5]. وأشهر من خالف من المعاصرين، فنزع عن الفارسي بصريته، وسلكه في المدرسة البغدادية لموافقته بعض آراء الكوفيين هو الدكتور شوقي ضيف[6]، وتبعه في هذا الدكتور محمود حسني محمود[7]. والتحقيق أنه ليست هناك مدرسة بغدادية، وأن ما نُسب إلى البغداديين في آثار النحاة الأقدمين، لا سيما عند الفارسي[8] وابن جني[9] كان يُراد به الكوفيون الذين غلبوا على بغداد، فقرّبهم أولو الأمر لعنايتهم بالشاذ والنادر. قال أبو الطيب اللغوي «فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً، وغلب أهلُ الكوفة على بغداد، وحدّثوا الملوك فقدموهم، ورغب الناس في الروايات الشاذة، وتفاخروا بالنوادر، وتباهوا بالترخيصات، وتركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم»[10].

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ١٢٠.

(2) الفهرست ٩٥.

(3) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١.

(4) البغداديات ١٥. نقلاً عن دراسة ابن يعيش ٤٦.

(5) ابن يعيش النحوي ٤٤.

(6) المدارس النحوية ٢٥٥.

(7) المدرسة البغدادية ٢٧٩. وانظر الدراسة ٣٦١.

(8) انظر مثلاً: الحلبيات ٢٥٣، ٢٦٣-٢٦٤، والبغداديات ٥٢٣، والتكملة ١٤٠، ٢٠٢، ٥٠٥.

(9) انظر مثلاً: الخصائص ١/١٩٩، ٢/٩، والمحتسب ١/١٦٦، واللمع ١٥٣، والتصريف الملوكي ٤٥، وسر الصناعة ١/١٦١.

(10) مراتب النحويين ٩٠.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

المُؤَلَّفاتُ التي صُنِّفَتْ حَوْلَ الإيضاحِ

يُسْلِمنا ما تقدّم من الدراسة العامّة للإيضاح، موضوع الفصل الأول، والدراسة النحوية المتخصّصة، موضوع الفصل الثاني، إلى تتبّع ما صُنّف حول الإيضاح، ورصد تنامي حركة التأليف التي كان مادةً لها، وهو ما عقدت له الفصل الثالث.

مضت الإشارة إلى ما كان من عناية الناس واهتمامهم بكتاب الإيضاح، وإلى أن هذه العناية استمرت نحواً من ثلاثة قرون، كان فيها المادة الأساس للدروس النحوية، يتعلّمه الناشئة مقدّمةً جامعةً لابُدّ منها لكل مَنْ أراد تحصيل هذا العلم، ويقرؤه الخاصّة بتدقيق وتفصيل ليكون مركباً أميناً، يستعينون به على لُجّة بحر كتاب سيبويه، ويعتمده النابهون منهم مادةَ تأليف لهم شرحاً له، أو لأبياته، أو تحشيةً، أو تعليقاً، أو إملاءً، أو اختصاراً، أو ردّاً واعتراضاً، أو تصنيفاً في كتب عليه اختصاراً أو شرحاً، ولهذا ذكر حاجي خليفة[1] في ترجمة الإيضاح خمسةً وثلاثين كتاباً، جعلت من مؤلّف أبي علي مادّةً لها. جُلُّها يندرج تحت الشروح، وما تبقّى تتوزّعه الموضوعات الأخرى. ثم جاء الدكتور عبد الفتاح شلبي[2] فزاد عليها شيئاً يسيراً، ولكن جملة ما أثبته لم يجاوز أربعين كتاباً. وهي إلى ذلك لا تخلو

---

(١) كشف الظنون ١ / ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) أبو علي الفارسي ٥٣٠ - ٥٣٩.

من بعض السهو.[1] ولا تستغرق جميع ما صُنِّف حول الإيضاح، إذ تيسّر لي الوقوف على كتب أخرى ذكرتها بعض المصادر، انتهى مبلغها إلى أربعة وستين كتاباً، وضعها تسعة وخمسون نحوياً، يتوزعون على أمصار العالم الإسلامي كالأندلس والمغرب والعراق والشام ومصر وفارس.

وإذا تجاوزنا أبا علي مؤلِّف الإيضاح وما نُسب إليه من تصنيف «شرح أبيات الإيضاح» نجد في نهاية القرن الرابع عالِمَيْن يخصّان الإيضاح بالتأليف، أولهما ابن السيرافي (٣٨٥هـ) الذي وضع «شرح شواهد الإيضاح» وثانيهما ابن جني (٣٩٢هـ) الذي عُزيت إليه نسخة من شرح الإيضاح. وفي القرن الخامس تزداد عناية النحاة به، فنجد اثني عشر نحوياً، تناولوا الإيضاح في مؤلّفاتهم، يتقدَّمُهم الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) الذي أوفى على الغاية في الاهتمام به، فصنّف عليه ثلاثة كتب، أحدها: شرح مُسْهَب في ثلاثين مجلداً سمّاه «المغني»، والثاني: متوسط دعاه «المقتصد»، والثالث: مختصر للإيضاح وَسَمَه بـ«الإيجاز». ثم تزداد العناية به في القرن السادس، فنجد سبعة عشر نحوياً يخصّونه بالتأليف، أشهرهم ابن يسعون (بعد ٥٤٢هـ) الذي خلّف «المصباح في شرح أبيات الإيضاح» وهو من أنفس شروح أبياته، ممّا دفع عبيد الله بن عمر الإشبيلي (٥٥٠هـ) إلى اختصاره في كتابه «الإفصاح في اختصار المصباح». ثم يبلغ الاهتمام بكتاب أبي علي مداه في القرن السابع، فنجد ما يربو على عشرين نحوياً ألّفوا في شرحه وشرح أبياته، وجلّهم من الأندلس، يتصدرهم أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) الذي صنّف ثلاثة كتب: أحدها «شرح الإيضاح» وهو موضوع الدراسة والتحقيق، والثاني «الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح»[2] والثالث «شرح التكملة».[3] ويشاركه في

---

(١) من ذلك أنه نسب إلى ابن الحاجب شرح الإيضاح. والصحيح أنه ألّف «المكتفي للمبتدي» في شرح مختصر الإيضاح المسمّى بـ«الإيجاز» للجرجاني. انظر كشف الظنون ١/ ٢١٢.

(٢) تقدم الكلام عليه في الباب الأول ٩٢. (٣) انظر الباب الثالث ١٨٠ ومقدمة التحقيق ٦.

هذه المنزلة ابنُ هشام الخضراوي المعروف بابن البرذعي (٦٤٦هـ) الذي كان أكثر الأندلسيين عناية بالإيضاح في هذا القرن، وتجلّى ذلك بتصنيفه عليه ثلاثة كتب، هي: "الإفصاح بفوائد الإيضاح"، و"غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح"، و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح". ثم تأفّل شمس الإيضاح شيئاً فشيئاً، ولا نكاد نجد في مطلع القرن الثامن إلّا شرحاً واحداً لإبراهيم بن محمد الجزري (٧٠٩هـ) يُسمّى "إيضاح غوامض الإيضاح" ولعلّه آخر آثار الأقدمين المصنّفة حول هذا الكتاب. وليس عسيراً أن يقف الباحث على سبب خمول الإيضاح بعد نباهة استمرت ثلاثة قرون، فقد سما ابنُ مالك (٦٧٢هـ) بنحوه وشهرته الناسَ، وصرف اهتمامهم إلى كتبه المشهورة كالخلاصة وتسهيل الفوائد وغيرها. وكان قد سبقه إلى منافسة الإيضاح ومزاحمته على مكانته وصدارته كتابُ الزمخشري (٥٣٨هـ) "المفصّل" الذي جاء بناؤه قريباً من منهج أبي علي في الإيضاح.

والقائمة التالية تشتمل على تسعة وخمسين نحوياً صنّفوا أربعة وستين كتاباً، اتخذوا من الإيضاح أو شواهده مادةً لها، سلكتُهم وفق ترتيب وفياتهم، مبتدئاً بالأقدم وفاةً ومنتهياً بآخر مَنْ صنّف حوله، والتزمت في ذلك بإيراد تسميات الكتاب الواحد إمّا تعددت، والإحالة على المصادر في الحواشي، والاقتصاد في التراجم ما أمكن، والتنبيه على ما سَلِمَ من آثارهم دون ما كان مفقوداً مما لا ذِكْرَ له في مصادر التراث العربي وفهارس المكتبات فيما أعلم، وذلك لقلّة ما بقي من تلك المؤلَّفات، وكثرة ما أتت عليه عوادي الزمن منها. وذيّلتُ هذه القائمةَ ببضعة أعلام لم أقف على ترجمات لهم في المصادر المعتمدة، فأوردتهم مرتبين هجائياً وَفْقَ تسلسل حروف أسمائهم أو كُناهم:

تتمة تعليق الشيباني: إبراهيم الهليل نشر مقالاً في مجلة الدراسات اللغوية
ثم جاء د/ عبد الرحمن بن إبراهيم ... ناقش الموضوع وفنّد أدلة د/ مصطفى حمود، ورجّح أنه
م ٣ ع ٢، ص ١٨٦ - ٢١٩
لركن الدين العمري الحسيني على ... الحسين ... انظر مقالة (الكشاف للمكبري)
★ لم يستقص الحديث عنها الحميري، عنوانها لديه (من شراحه) وذكر ...
٢٥ عالماً. وذكر تحت عنوان (ومن شراح شواهده) خمسة علماء
وذكر تحت عنوان (ومن اختصر الإيضاح) ثلاثة.
وكان هذا مما من الملاحظ التي سجلها عليه د/ الهنداوي.

يرجع السبب في إغفاله ذكره إلى كونه آخر ما ... [illegible]

(★) ذكر الحميري في أطروحته ١/٨ أن ابن الدهان نقل عنه في (الغرة)
ج ٢ (ص ١٧ / أ).
وذكر د/ حسن هنداوي في مقدمة (التنبيه على شرح
الحماسة) ص (ط) [ط. وزارة الأوقاف بالكويت
١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م] أنه وقف على نص للزنجاني (ت ٦٥٥
الكافي شرح الهادي للزنجاني) ص ١٤٢١ مخطوط دار
الكتب المصرية رقم ٦٦ نحو)
في زيادة نون التوكيد في الشرط " وحكى أن ابن جني
مثله في شرح الإيضاح بقوله " إما تلقوا منه [illegible]
الذين ظلموا منكم خاصة ". فقوله (وحكى) يدل
على أنه لم يقف على الكتاب وإنما نقل هذا إليه
... في كتاب ... من الفسوي شرح الإيضاح
... عادة ابن جني أن يحيل في كتبه على ما سبقه
... للشرح صنفها قبل ذلك
ولم أظفر ... ذكر ... الكتاب ... [illegible]

ولا الإبه عبدالله (٢) ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ ، وقد توصل إلى هذه النتيجة بعد توفره على دراسة المسائل النحوية والصرفية في لشبابه أطروحة ماجستير نالها في ١٣/ ٣/ ١٤٢٢هـ .

١- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ). انفرد ابن النديم فنسب إليه تصنيف « شرح أبيات الإيضاح »[١] .

٢- يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٨٥هـ) له كتاب « شرح شواهد الإيضاح ». نقل عنه الحسن القيسي[٢] والبغدادي[٣]. ولم يذكره السيوطي في « بغية الوعاة » خلافاً لِمَا عزاه إليه الدكتور شلبي[٤] .

٣- سعيد بن سعيد أبو القاسم الفارقي (٣٩١هـ). نقل البغدادي عن كتابه « شرح أبيات الإيضاح »[٥] .

(لم يذكره الحميري في أطروحة)

٤- عثمان بن جني أبو الفتح (٣٩٢هـ). انفرد بروكلمان[٦] فنسب إليه « شرح الإيضاح » وأحال على نسخة منه في مكتبة شهيد علي برقم (٣٠١)[٧]. وتبيّن لي بعد معاينتها عدم صحة الإحالة، فالنسخة المذكورة تشتمل على رسائل في موضوعات مختلفة، ولم أجد في فهارس المكتبة ما يشير إلى هذه النسخة، كما لم أجد أحداً من أصحاب التراجم والطبقات ينسبها إلى ابن جني. ولو صحّ ذلك لكان أجلّ شروحه، ولكانت المصادر حريصة على إثباته لنباهة مؤلّفه[٨]. وقد تابع بعضُ المحدثين بروكلمان فعدّوا هذا الشرح من آثار ابن جني. (★)

٥- محمد بن الحسين بن موسى الشريف الرضي (٤٠٦هـ) نُسب إليه كتاب « التعليقة على إيضاح أبي علي الفارسي »[٩] .

(لم يذكره الحميري)

٦- أحمد بن بكر بن بقيّة أبو طالب العبْدي[١٠] (٤٠٦هـ). نسب له ابن الأنباري

---

(١) الفهرست ٩٥ .
(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١١٩ ، ٤٢٩ .
(٣) خزانة الأدب ٩/ ٤١٨ .
(٤) أبو علي الفارسي ٥٣٧ .
(٥) خزانة الأدب ٩/ ١٦٩ .
(٦) تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩١ ، ٢٤٨ .
(٧) خلال زيارة المكتبة السليمانية صيف سنة ١٩٨١ . (٨) عصر الدول والإمارات ٥/ ٢٨٧ ، وسر الصناعة ١/ ١٥ .
(٩) ذكره محققه إنباه الرواة ٣/ ١١٥ في الحاشية الأولى نقلاً عن كتاب تأسيس الشيعة الكرام لفنون أهل الإسلام ٢٣ .
(١٠) تصحف في الخزانة ٣/ ٧٧ إلى العبدري .

وياقوت واليماني والسيوطي «شرح الإيضاح»[1]. وسمّاه القفطي «شرح الإيضاح والتكملة»[2]. وكتابه هذا من أجلّ شروح الإيضاح، وهو أحد مصادر أبي البقاء في شرح الإيضاح، الذي أكثر فيه من ذكر مؤلّفه نقلاً ومناقشةً وتصحيحاً واعتراضاً[3].

ولعل أجمع كلام قيل في وصف شرح العَبْدي ما قاله القفطي «... وكان وطيء العبارة، حسن الغوص، جميل التصنيف. اعتنى بكتاب شيخه أبي علي، وهو الكتاب المُسَمّى بالعضدي، وهو الإيضاح والتكملة، وشرحه شرحاً كافياً شافياً، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصناعة، وحقّق أماكن، حتى يقال: إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي، لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده. وإذا أنصف المُنْصِف، وأجمل النظرَ، واطّرح الهوى، رأى أن كلّ مَنْ تعرّض لشرح هذا الكتاب إنما اقتدى بالعبدي وأخذ منه. وكنت سألت عالِمَيْن بهذا الشأن عن كتاب العَبْدي وكتاب الجرجاني في شرح الإيضاح، فسكتا مليّاً، وقال أحدهما: قد سمّى الجرجاني كتابه المقتصد، وهو كما سمّاه، فإن فوائده مختصرة. وقال الآخر: أحسن العَبْدي في الكلام على العوامل، وقصّر فيها الجرجاني، وأحسنا في التصريف، وكلام الجرجاني أبلغ وأبسط»[4].

---

(١) نزهة الألباء ٣٣٦، ومعجم الأدباء ٢/٣٦-٣٨، وإشارة التعيين ٢٦، وبغية الوعاة ١/٢٩٨، و إنباه ٢/٣٨٧.

(٢) إنباه الرواة ٢/٣٨٧.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ٢١١، ٢٥٩، ٢٩٢، ٣٤٨، ٣٧٣، ٧٨/ب، ٩٣/أ، ٩٦/ب، ١٠٣/أ، ١٠٦/ب، ١٠٨/ب، ١١٧/ب، ١٢٠/أ، ١٢١/ب، ١٢٦/ب، ١٣٠/ب، ١٣٦/ب، ١٤٠/ب، ١٤١/أ، ١٤٢/ب، ١٤٧/ب، ١٥٧/أ، ١٦٩/أ، ١٨٠/أ، ١٨٢/ب، ١٨٨/ب، ١٩٨/ب، ٢٠١/أ، ٢٠٦/أ، ٢١٧/أ.

(٤) إنباه الرواة ٢/٣٨٧.

(★) ذكره الحميدي منسوباً إلى الدقاق، وأورد في الحاشية: كشف الظنون ٢١٠، وذكر ياقوت في معجم الأدباء ١٤/٥٧ أنه وقف على هذا الشرح منسوباً إلى الدقاق، «بغية الوعاة ٢/١٧٨ وشك في صحة هذه النسبة لأنه فيه نقولاً كثيرة عن السمسمي والدقاق أكبر سناً منه، ولم يثبت أخذه عنه. قال: وأظنه لعلي بن عبيد الله السمسمي لكنه اشتبه الاسم فنسب إلى علي بن عبيد الدقاق لشهرته».

وضع د/ هنداوي علامة استفهام على هذه الحاشية.

(★★) ذكره الحميدي مختصراً ولم يذكر أنه ابن أخت أبي علي. وذكر قبله:

«٥ - أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، ابن أخت أبي علي المتوفى سنة ٤٢١ هـ»

ووثقه بالإحالة على كشف الظنون ٢١٣.

وورد في ترجمة الجرجاني أنه أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي. ومعلوم أن وفاته ٤٧١/٤٧٤

٧ - علي بن عبيد الله أبو القاسم الدقيقي (٤١٥ هـ). ذكر السيوطي في ترجمته أنه صنّف «شرح الإيضاح»[١]. (*)

٨ - علي بن عيسى الرَّبَعي (٤٢٠ هـ). نسب له ابن الأنباري واليماني وحاجي خليفة تصنيف «شرح الإيضاح»[٢] ونقل عنه البغدادي[٣].

لم يذكرهم الحميري في أطروحته

٩ - أبو الحسن بن معقل النحوي (٤٣٣ هـ). عزا له القفطي «شرح الإيضاح»[٤].

١٠ - أحمد بن عبد الله أبو العلاء المعري (٤٤٩ هـ). أثبت له ابن قاضي شهبة والسيوطي كتاب «ظهير العضدي في النحو»[٥]. وكانت له به عناية[٦].

١١ - الفضل بن محمد أبو محمد القَصَباني (٤٦٤ هـ)[٧]. ذكر ابن الأنباري واليماني والفيروزآبادي أنه صنّف «حواشي إيضاح أبي علي الفارسي»[٨].

١٢ - زيد بن علي أبو القاسم ابن أخت أبي علي (٤٦٧ هـ) أخذ النحو عن خاله، وروى عنه الإيضاح، وأقرأه أهل حلب، وحمله عنه كثير من الأعلام. نسب إليه القفطي والسيوطي وحاجي خليفة كتاب «شرح الإيضاح»[٩]. (**)

---

(١) بغية الوعاة ٢/١٧٨. وانظر: الأعلام ٥/١٢٤ (ط ٣)، ومعجم المؤلفين ٧/١٤٤.

(٢) نزهة الألباء ٣٤١، وإشارة التعيين ٢٢٣، وكشف الظنون ١/٢١٢. معجم الأدباء ١٤/٧٩

(٣) في شرح أبيات المغني ٧/٩٨. (٤) إنباه الرواة ٤/١٠٣.

(٥) طبقات النحاة واللغويين ١٧٢، وبغية الوعاة ١/٣١٧.

(٦) مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها ٢٢، ٦٦، ١٠٦، والجامع في أخبار أبي العلاء وآثاره ٥٩٦، ٧٧٧.

(٧) هذه سنة وفاته على ما حقّقه وصحّحه ونصّ عليه محقّق إشارة التعيين ٢٥٧، وهو خلاف ما ورد في نزهة الألباء ٣٥٢ والأعلام ٥/٣٥٨ (ط ٣).

(٨) نزهة الألباء ٣٥٢، وإشارة التعيين ٢٥٧، والبلغة ١٨٤.

(٩) إنباه الرواة ٢/١٧، وبغية الوعاة ١/٥٧٣، وكشف الظنون ١/٢١٣، وانظر الأعلام ٣/٩٩ (ط ٣)، ومعجم المؤلفين ٤/١٩٠-١٩١. معجم الأدباء ١/٢٧٧

١٣- محمد بن هبة الله أبو الحسن بن الوراق (٤٧٠ هـ). نسب إليه حاجي خليفة تأليف «شرح الإيضاح»[1]. ووصفه بقوله «وشرحه أحسن الشروح».

١٤- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (٤٧١ هـ)[2]. أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي، وصنف ثلاثة كتب على الإيضاح، أحدها: «المغني في شرح الإيضاح» وهو شرح مبسوط، ذكره ابن الأنباري والسيوطي وحاجي خليفة، ونصّوا على أنه في ثلاثين مجلداً[3]. والثاني: «المقتصد في شرح الإيضاح»[4] وهو شرح متوسط، اختصر فيه الجرجاني شرحه المبسوط «المغني». وله تسمية مختصرة ذكرها اليماني والفيروزآبادي، والسيوطي والبغدادي وهي «شرح الإيضاح»[5]. وهو في شرح الإيضاح والتكملة[6] اللذين يَعُدُّهما المتقدمون كتاباً واحداً في جزءين. و«المقتصد في شرح الإيضاح» من أهم المصادر التي أفاد منها أبو البقاء في شرح الإيضاح، إذ صرّح بالنقل عنه في غير ما موضع[7]، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان[8]. وأمّا «المقتصد في شرح التكملة»، فيقوم على تحقيقه محمد بن عبد العزيز الحمود منذ سنة ١٤٠٤ هـ[9]. والثالث: «الإيجاز»[1] وهو مختصر للإيضاح.

---

(١) كشف الظنون ١/٢١٢.

(٢) وقيل: (٤٧٤ هـ). انظر بغية الوعاة ٢/١٠٦.

(٣) نزهة الألباء ٣٦٣، وبغية الوعاة ٢/١٠٦، وكشف الظنون ١/٢١٢. وطبقات المفسرين ١/٣٧

(٤) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٥) إشارة التعيين ١٨٨، والبلغة ١٢٧، والأشباه والنظائر ٢/٦٥، وشرح أبيات المغني ٣/٦١.

(٦) بروكلمان ٢/١٩١.

(٧) شرح الإيضاح ٢٥٧، ٢٩٩، ٣٥١، ٨٦/ب، ٩٦/ب، ١١٥/ب، ١٣٧/ب، ١٤٤/ب، ١٤٨/أ، ١٥٧/أ، ١٨٠/ب، ١٨١/ب، ١٨٧/ب، ٢٢٤/ب.

(٨) صدر في بغداد سنة ١٩٨٢ م. وأصله أطروحة دكتوراه في جامعة القاهرة ١٩٧٥. (الجهود اللغوية ١٠٦).

(٩) وهو أطروحة دكتوراه مسجّلة في جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، انظر أخبار التراث العربي، ع ٢٩، ص ٢١، س ١٤٠٧ هـ.

(*) ذكر الحميري في أطروحته ١/٩ أن شرحه في مكتبة خدابخش بالهند، وفي دار الكتب المصرية برقم (١٧ نحو). ولم يوثق ذلك.

(**) اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح، إعداد محمد حران، إشراف د/ عمر بالخير، أطروحة ماجستير، جامعة [illegible] الجزائرية.

وقد سها محقق «المقتصد»[1] في جعله شرحاً مختصراً للإيضاح، وفي نسبته إلى كشف الظنون، إذ ليس فيه ما قال. وكلمة «شرح» مدرجة من عنده. ولفظه «وله مختصر الإيضاح المسمى بالإيجاز. أوله: الحمد لله الذي تظاهرت علينا آلاؤه»[2]. وسيأتي قريباً شرح ابن الحاجب لهذا المختصر في كتابه «المكتفي للمبتدي».

١٥- الحسن بن أحمد بن البنّاء المقرئ (٤٧١ هـ). نسب له ياقوت والسيوطي كتاب «شرح الإيضاح»[3]. ولهم فيه كلام يحطّ من منزلته. قال السيوطي «وله شرح إيضاح الفارسي. قال القفطي وابن النجار: إذا تأملت كلامه فيه بان لك من رداءته وسوء تصرفه أنه لا يحسن العربية»[4]. وتحتفظ مكتبة بانتة في بنكيبور بنسخة منه، رقمها (١٩: ٢٠١٤)[5]. (*)

١٦- سليمان بن عبد الله النهرواني الحلواني (٤٩٣ هـ). نسب له الفيروزآبادي والسيوطي كتاب «شرح الايضاح»[6]. ؟

١٧- محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (بعد سنة ٥٠٠ هـ). عزا إليه ياقوت والسيوطي وحاجي خليفة تصنيف «الإيجاز في النحو»[7]. وهو مختصر للإيضاح.

١٨- سليمان بن محمد بن الطراوة المالقي (٥٢٨ هـ)(**). انفرد بالردّ على الفارسي في الإيضاح، وله في ذلك مصنّف مشهور، صدر حديثاً بعنوان «رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح»[8]. وسمّاه اليماني والفيروزآبادي «الإفصاح على كتاب

---

(١) المقتصد ١/ ٢٥.

(٢) كشف الظنون ١/ ٢١٢.

(٣) معجم الأدباء ٥/ ٦٥ - ٧٠، والبغية ١/ ٤٩٦.

(٤) بغية الوعاة ١/ ٤٩٦.

(٥) تاريخ بروكلمان ٢/ ١٩١.

(٦) البلغة ٩٠، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٥. والكشف ٢١٢، وطبقات المفسرين للسيوطي ٥١، وللداودي ١/ ١٩٩، ١/ ٢١٣.

(٧) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٧، وكشف الظنون ١/ ٢٠٦.

(٨) عن دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد سنة ١٩٩٠. ونصّ محققه د. حاتم الضامن على أنه استغنى عن تفصيل الحديث عن ابن الطراوة وكتابه بما ذكره د. محمد إبراهيم البنا =

Scanned by CamScanner

الإيضاح»[1]. واقتصر حاجي خليفة ذلك بـ «اعتراضات ابن الطراوة النحوي»[2]. أمّا سبب انصراف مؤلّفه إلى الرد على الإيضاح دون غيره، فقد كشف عنه في المقدمة فقال «وكان مدار النظر في هذا الكتاب تهافتٌ في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهرُ المصحفين لتقدّمه على التواليف المُسْنَدة خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة والإسناد إلى الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وامّحت سبيل المؤلفين، فطمحوا أعين الناظرين، وضربوا على آذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين»[3].

وأساس عناية ابن الطراوة في هذا الكتاب ما رآه فيه من التقصير لتفرّد أبي علي فيه أو خروجه عن قصد سيبويه، قال «وإنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير ممّا تفرّد به وخرج عن قصد سيبويه، فأمّا ما سوى ذلك ممّا تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه، وأبعد مشقّة من أن أستوفيه»[4].

وتابع فيه أبا علي الفارسي، فقسم الكتابَ إلى جزأين، ضمّ الأولُ مآخذَه على الإيضاح[5]، وضمّ الثاني مآخذَه على التكملة[6]، ولزم في النوعين إيراد اعتراضاته مرتبة على الأبواب النحوية والصرفية لكليهما. وطريقته فيهما أن يذكر موضع الاعتراض من كلام الفارسي، ثم يتبعه بما قاله سيبويه، ثم يبين فساد الأول وصحّة الثاني، وذلك إن كان ثمّة خلاف بينهما، فإن عدم ذلك اكتفى ببيان وجه اعتراضه على الفارسي. ومدارُ تلك الاعتراضات بعضُ عبارات أبي علي وأمثلته وأحكامه وأعاريبه ومصطلحاته.

سيتبع

= في كتابه «أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو» تونس ١٩٨٠، والدكتور عيّاد عيد الثبيتي في كتابه «ابن الطراوة النحوي» السعودية ١٩٨٢.

(١) إشارة التعيين ١٣٥، والبلغة ٩٢. (٢) كشف الظنون ١/ ٢١٣.

(٣) الإفصاح ١٦. (٤) الإفصاح ٩. وبنحوه في ٢٧ منه.

(٥) وهي تنتهي بالصفحة ١٠١ من المطبوعة.

(٦) وهي تبدأ بالصفحة ١٠٣ وتستمر حتى الصفحة ١٣٩ من المطبوعة.

وتطالع القارئ في كثير من صفحات الكتاب أمثلة لحدّة معهودة لدى ابن الطراوة، أخرجته في بعض الأحيان وكثيرها عن حدود النقد العلمي إلى التجنّي والتسفيه والتجريد من كلّ مزيّة، وظهر ذلك جليّاً في مستهلّ كلامه على الجزأين، مضى أوّلهما قريباً، ونصّ الثاني «لم يزد في هذا الجزء على أن خلف قولَ سيبويه غيرَ مُسْنِدٍ إليه ولا مُحيلٍ عليه، فخلط كلامه وفرّقه، وحرّف نظامه وغيّره، وجعل مبتدأه منتهاه، وأسفله أعلاه، حتى بلغ من هذا الرأي إلى البدء بالتقاء الساكنين، وترك البدء بالتقاء المتحركين، إيثاراً للساكت على المتكلم، ومبادرةً إلى تأخير كل متقدّم، فإذا طالعه المبتدئ أذهله ذلك وهاله، وإن حاول تفهّمَ شيءٍ منه أعجزه وطاله، فتركه تسليماً غيرَ واصلٍ إلى بغيةٍ، ولا مُحرزٍ لراحةٍ، ولا بُدّ مع هذا من تصفّحه لِرَمِّ ما وقع من خَلَلٍ، وتبيينِ ما وقع من زَلَلٍ»[1].

وليس عسيراً أن يقف الباحث عند كلّ واحدة من هذه الاتهامات التي ساقها ابن الطراوة في النص السابق، وينقضها بما في الإيضاح نفسه، وحسبي هنا أن أدفع الأولى منها بما تقدم في الباب الثاني[2] عند الحديث عن مصادر أبي علي في الإيضاح، من أن الفارسي على صِغَر حجم كتابه وكونه من المختصرات النحوية لم يُخْلِه من التصريح بالنقل عن أكثر الأئمة المتقدمين، وبدهيّ أن يكون سيبويه في الصدارة منهم، يشاركه في ذلك الأخفش، على حين جاءت نقوله دون ذلك عن أبي زيد والخليل وابن السراج والزجاج والمازني وأبي عمر الجَرْمي[2].

---

(1) الإفصاح ١٠٣ .

(2) انظر بيان ذلك مفصلاً في الدراسة ٢٠٨ .

١٩ - علي بن أحمد بن الباذش الغرناطي (٥٢٨ هـ). نسب إليه لسان الدين بن الخطيب والسيوطي كتاب «شرح الإيضاح»[١]. ودعاه السيوطي في كتاب آخر «حواشي الإيضاح»[٢].

٢٠ - محمد بن حكم (أو حكيم) بن محمد أبو جعفر الجذامي السرقسطي (٥٣٨ هـ). نسب إليه اليماني ولسان الدين بن الخطيب والفيروزآبادي والسيوطي كتاب «شرح الإيضاح»[٣]. قال ابن الخطيب «شرح إيضاح الفارسي، وكان قيماً على كتابه»[٤].

٢١ - هبة بن علي بن محمد الشجري (٥٤٢ هـ). عزا إليه الدكتور شلبي «شرح الإيضاح»[٥] وأورده غفلاً من التوثيق، ولم أقف له على أثر فيما رجعت إليه من مصادر.

٢٢ - يوسف بن يبقى بن يسعون التجيبي الأندلسي (بعد ٥٤٢ هـ). نسب إليه اليماني والفيروزآبادي كتاب «المصباح في شرح أبيات الإيضاح»[٦]. ودعاه السيوطي «المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح»[٧]. وسقطت كلمة «شواهد» من كتاب ابن قاضي شهبة ونصه «شرح إيضاح أبي علي الفارسي شرحاً حسناً»[٨]. ويعد شرح ابن يسعون من أهم شروح أبيات الإيضاح، يتبين هذا من كلام الزبيدي المتقدم، ومما قاله اليماني «جليل الفائدة»،

في الحميدي ٢/٤٣٢ ؟

(١) الإحاطة ٤/١٠١، والبغية ٢/٣٤٣. ، والكشف ٢١٢ ؟

(٢) الأشباه والنظائر ٧/٢٥٥.

(٣) إشارة التعيين ٣٠٩، والإحاطة ٣/٧٢، والبلغة ٢٢٠، وبغية الوعاة ١/٩٦.

(٤) الإحاطة ٣/٧٢.

(٥) أبو علي الفارسي ٥٣٧.

(٦) إشارة التعيين ٣٩٤، والبلغة ٢٩٣. وهو عنوان نسخة المكتبة الأحمدية بحلب، رقمها (١٤٣٤٥). ٢٤٦

(٧) بغية الوعاة ٢/٣٦٣. وهذا العنوان مأخوذ مما ورد في مقدمة مؤلفه ١/أ، ونصه «وأرجو أن يكون كتابي هذا أجلى مصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح».

الكشف ١/٢١٣

(٨) طبقات النحاة واللغويين ٥٢٩.

دلّ على مكانته من العلم»[1]. وهذه الأهمية هي التي حملت بعض النحاة إلى اختصاره مثل عبيد الله بن عمر الإشبيلي (٥٥٠هـ) وناصر بن عبد السيّد المطرزي (٦١٠هـ)، كما حملت بعض الأئمة المحققين على الإفادة منه والإكثار من النقل عنه كالبغدادي في كتابيه «خزانة الأدب»[2] و«شرح أبيات المغني»[3]. وتجدر الإشارة إلى أن شرح ابن يسعون يحوي شرحاً وافياً لشواهد الإيضاح والتكملة معاً. ونسخة المكتبة الأحمدية بحلب التي تحتفظ بها الآن مكتبة الأسد الوطنية تحت رقمها القديم (١٤٣٤) تتضمن شواهد الجزءين[4].

٢٣- عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي الإشبيلي (٥٥٠هـ). نسب إليه السيوطي وحاجي خليفة كتاب «الإفصاح في اختصار المصباح»[5]، ودعاه ابن قاضي شهبة وحاجي خليفة في موضع آخر «الإيضاح في اختصار المصباح»[6]. وهو في اختصار كتاب ابن يسعون المتقدّم.

٢٤- أحمد بن عبد العزيز بن هشام الفهري الشنتري اليابري (٥٥٣هـ). عزا إليه السيوطي تصنيف «شرح شواهد الإيضاح»[7].

٢٥- نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (بعد ٥٦٥هـ). نسب إليه ياقوت والسيوطي تأليف «شرح الإيضاح»[8]. وسمّاه القفطي «الإفصاح في شرح الإيضاح»[9]. ونصّ ياقوت على أنه «قُرئ عليه سنة خمس وستين وخمسمائة، وتوفي بعدها»[10].

---

(١) إشارة التعيين ٣٩٤.

(٢) انظر مثلاً: ١/٤٦، ٢١٦، ٣١٣، ٨/١٦٤-١٦٥، ٥١٧، ٩/٢٦-٢٧، ١١/٤٠٥.

(٣) انظر مثلاً: ٢/٣٣-٣٤، ٣/٧-٨، ١٦٥، ٤/١١٣-١١٤، ٥/١٦٩-١٧٠، ٢٢١.

(٤) وهي نسخة تامة جيدة، تقع في مجلد أوراقه (٢٨٧) ورقة، تنتهي شواهد الجزء الأول في ١٥٦/ب. وتبدأ شواهد الجزء الثاني بـ ١٦٠/أ وتستمر حتى نهاية المجلد.

(٥) البغية ٢/١٢٧، والكشف ١/١٣٢، ٢١٣.

(٦) طبقات النحاة واللغويين ٣٩٥، والكشف ١/٢١٤.

(٧) البغية ١/٣٢٦.

(٨) معجم الأدباء ١٩/٢٢٥، والبغية ٢/٣١٤.

(٩) إنباه الرواة ٣/٣٤٥.

(١٠) معجم الأدباء ١٩/٢٢٥.

طبقات المفسرين ٢/٣٤٥ الكشف ٢١٢

٢٦ - الحسن بن عبد الله أبو علي القيسي المقرئ (٥٦٧هـ)[١]. نسب إليه حاجي خليفة «إيضاح شواهد الإيضاح»[٢]. وقد طبع هذا الكتاب في مجلدين بتحقيق الدكتور محمد الدعجاني[٣].

٢٧ - محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي (٥٦٧هـ). عزا إليه لسان الدين ابن الخطيب والسيوطي كتاب «شرح أبيات الإيضاح»[٤].

٢٨ - سعيد بن المبارك بن الدهّان (٥٦٩هـ). نسب إليه ياقوت والقفطي والصفدي واليماني وأبو حيان والفيروزآبادي وابن قاضي شهبة والسيوطي وحاجي خليفة والبغدادي تصنيفَ كتاب «شرح الإيضاح»[٥]. وسمّاه ابن خلّكان «شرح الإيضاح والتكملة»[٦]. ودعاه أبو حيان في مواضع أخرى بـ «الشامل في شرح الإيضاح»[٧]. وقد نصّ غير واحد من أصحاب التراجم على أنه يقع في أربعين مجلداً[٨]، وذكر آخرون أنه يقع في ثلاثة وأربعين مجلداً[٩]. ولم يصلنا من هذا الشرح غير نقول متفرقة في بعض المصادر النحوية[١٠]، وما نعلمه عنه لا يجاوز ما وصفه به

---

(١) كذا وردت وفاته في تاريخ بروكلمان ٢/١٩٢. ويشكك محقق كتابه في صحة هذا التاريخ، ونصّ على أنه لم يعثر له على ترجمة تحدد ميلاده ووفاته، وأن المؤكد هو أنه من رجال القرن السادس.

(٢) كشف الظنون ١/٢١٣. وحملت هذه التسمية نسخة مكتبة أسكوريال ثان (٤٥). تاريخ بروكلمان ٢/١٩٦.

(٣) صدر في بيروت سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧ عن دار الغرب الإسلامي.

(٤) الإحاطة ٣/٨٦، وبغية الوعاة ١/١٤٧.

(٥) معجم الأدباء ١١/٢٢١، وإنباه الرواة ٢/٤٨، ٥٠، ونكت الهميان ١٥٨، وإشارة التعيين ١٢٩، وتذكرة النحاة ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٦، والبلغة ٨٦، وطبقات النحاة واللغويين ٣٤٢، وبغية الوعاة ١/٥٨٧، والأشباه والنظائر ٧/١٦٩-١٧٠، وكشف الظنون ١/٢١٢، وهدية العارفين ١/٣٩١.

(٦) وفيات الأعيان ٢/٣٨٢. (٧) تذكرة النحاة ٣٤٤، ٦٥١.

(٨) معجم الأدباء ١١/٢٢١، والنكت ١٥٨، والبغية ١/٥٨٧، والهدية ١/٣٩١.

(٩) معجم الأدباء ١١/٢٢١، والإنباه ٢/٤٨، ٥٠، وغربال الزمان ٤٥٣، والكشف ١/١١٢.

(١٠) مثل تذكرة النحاة ٣٤٤، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٦، ٦٥١. والأشباه والنظائر ٧/١٦٩-١٧٠.

اليماني. قال «وهو شرح كبير كثير الفائدة»[1].

لم يذكره الحميري

٢٩- عثمان بن علي السرقوسي الصقلي (٥٧٦هـ). نسب إليه ياقوت واليماني والفيروزآبادي كتاب «حواشي الإيضاح»[2]. وسمّاه ياقوت في موضع آخر والبغدادي «شرح الإيضاح»[3]. ولكن المحقق البغدادي نعت مؤلِّفه بأنه شارح أبيات الإيضاح[4].

٣٠- عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ). عزا إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي تصنيف «حواشي الإيضاح»[5]. وذكر حاجي خليفة مؤلِّفه ضمن شُرّاح الإيضاح[6].

٣١- محمد بن أحمد بن طاهر أبو بكر الخِدَبّ الإشبيلي (٥٨٠هـ). نسب إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي كتاب «تعليقه على الإيضاح»[7]. وسمّاه حاجي خليفة والبغدادي «شرح الإيضاح»[8]. ودعاه السيوطي في كتاب آخر «طُرَر الإيضاح»[9].

٣٢- عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي (٥٨٢هـ). من مؤلَّفاته «شرح شواهد الإيضاح» الذي حققه الدكتور عيد مصطفى درويش، وراجعه د. محمد مهدي علّام[10]. وقد

---

(١) إشارة التعيين ١٢٩.

(٢) معجم الأدباء ١٢/ ١٣٠-١٣٥، وإشارة التعيين ٢٠٢، والبلغة ١٣٩. وسماه القفطي في إنباه الرواة ٢/ ٣٤٣ «الحاشية على كتاب الإيضاح» ووصفها بأنها في «غاية الجودة».

(٣) معجم الأدباء ١٢/ ١٣٧، وهدية العارفين ٥/ ٦٥٤.

(٤) قال في شرح شواهد الشافية ٤/ ٦٠: «... وهذا الشعر لطَهْمان المجاشعي. ونسبه الصقلي شارح أبيات الإيضاح للفارسي والجوهريُّ في الصحاح إلى هِميان بن قُحافة».

(٥) إشارة التعيين ١٨٦، والبلغة ١٢٥، وبغية الوعاة ٢/ ٨٧.

(٦) كشف الظنون ١/ ٢١٢.

(٧) إشارة التعيين ٢٩٥، والبلغة ٢٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٨.

(٨) الكشف ١/ ٢١٣، والهدية ٢/ ١٠٠. (٩) الأشباه والنظائر ٧/ ٥٥ وتصحفت فيه إلى «طرز».

(١٠) صدر في مجلد عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

سمّاه المحقق البغدادي «شرح أبيات الإيضاح» وذلك فيما نقله عنه[1]. وربما نقل عنه مصرحاً باسم الكتاب دون اسم مؤلفه[2].

٣٣- محمد بن جعفر بن أحمد المرسي البلنسي (٥٨٦هـ). عزا إليه اليماني وابن الخطيب والسيوطي وحاجي خليفة والبغدادي كتاب «شرح الإيضاح»[3].

٣٤- مصعب بن محمد الأندلسي الجياني المعروف بابن أبي رُكَب (٦٠٤هـ). نسب إليه الذهبي وابن قاضي شهبة تصنيف «شرح الإيضاح»[4].

٣٥- عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي البربري المراكشي (٦٠٧هـ). نسب إليه محقق شرح شواهد الإيضاح لابن بري كتاب «شرح الإيضاح»[5].

٣٦- الحسن بن علي بن حمدون الأسدي الجلولي (٦٠٨هـ). نقل أبو حيان والسيوطي عن مصنّفه «نكت على إيضاح الفارسي»[6]. وسمّاه حاجي خليفة «شرح الإيضاح»[7].

٣٧- زيد بن الحسن أبو اليمن الكندي (٦١٣هـ). نسب إليه الدكتور عبد الفتاح شلبي كتاب «شرح الإيضاح»[8]. ولم أقف على مصدره في هذا.

٣٨- سليمان بن بنين بن خلف المصري الدقيقي (٦١٤هـ). عزا إليه السيوطي والبغدادي تأليف كتاب «الوضّاح في شرح أبيات الإيضاح»[9]. وأورده ابن بنين نفسه في مقدمة كتابه

---

(١) في الخزانة ٢٤٦/٢، ٩٨/٦، وشرح أبيات المغني ١٦٥/٢، ١٦٣/٣، ٢١٢/٤، ٣٢٥/٥.

(٢) من ذلك ما أورده في شرح أبيات المغني ١٦٩/٥ وهو في الأصل المطبوع من كتابه ١١٧.

(٣) إشارة التعيين ٣٠٣، والإحاطة ٧٢/٢، وبغية الوعاة ٦٩/١، وكشف الظنون ٢١٢/١، ٦٠٣، وهدية العارفين ١٠٢/٢.

(٤) السير ٤٧٧/٢١ - ٤٧٨، وطبقات النحاة واللغويين ٤٩٦.

(٥) شرح شواهد الإيضاح ١٧.

(٦) تذكرة النحاة ١٠٩، والارتشاف ١٣٣/٢، والهمع ١٣٥/١.

(٧) كشف الظنون ٢١٣/١.

(٨) أبو علي الفارسي ٥٣٧.

(٩) بغية الوعاة ٥٩٧/١، وإيضاح المكنون ٧١٢/٢، وهدية العارفين ٣٩٩/١.

«اتفاق المباني»[1]. وما ذكره محققه في حاشيتين له من أنه في شرح إيضاح الزجاجي فخطأ بيّن[2].

٣٩ - عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ). صنّف على الإيضاح ثلاثة كتب، أحدها «شرح الإيضاح» أو «الجزء الأول من المصباح في شرح الإيضاح»[3]، وهو موضوع الدراسة والتحقيق. والثاني: «شرح التكملة» أو «الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح»[4]. والثالث: «الإفصاح في معاني أبيات الإيضاح»[5].

٤٠ - محمد بن أحمد بن سليمان الزهري الأندلسي (٦١٧هـ). نسب إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة كتاب «شرح الإيضاح»[6]. وهو شرح مُسْهَب يقع في خمسة عشر سِفراً[7].

٤١ - أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي (٦١٩هـ). عزا إليه اليماني وابن قاضي شهبة والفيروزآبادي والسيوطي تأليف كتاب «شرح الإيضاح»[8].

٤٢ - المظفري (لعله مظفر بن إبراهيم بن جماعة المصري أبو العزّ ٦٢٣هـ). نسب إليه الدكتور عبد الفتاح شلبي تصنيف «شرح الإيضاح»[9]. ولم أقف على مصدره في هذا.

٤٣ - يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج (٦٢٥هـ). عزا إليه اليماني والفيروزآبادي

---

(١) اتفاق المباني وافتراق المعاني ٨٣.

(٢) انظر الحاشية رقم (١١) في الصفحة ١٢، والحاشية الأولى في الصفحة ٨٣.

(٣) سيأتي الكلام عليه مفصلاً في الباب الثالث ١٨٢. وانظر مقدمة التحقيق ٦.

(٤) الحديث عنه في مقدمة التحقيق ٦.

(٥) سلف بيانه في الفصل الثالث من الباب الأول ٩٢.

(٦) إشارة التعيين ٢٩٦، والبلغة ٢٠٧، وبغية الوعاة ١/٢٦، وكشف الظنون ١/٢١٢.

(٧) إشارة التعيين ٢٩٦.

(٨) إشارة التعيين ٣٧، والبلغة ٢٥، وطبقات النحاة واللغويين ١٨٢، وبغية الوعاة ١/٣٣١.

(٩) أبو علي الفارسي ٥٣٧.

والسيوطي تأليف «شرح الإيضاح»[1].

٤٤- أحمد بن الحسين المعروف بابن الخبّاز الإربلي (٦٣٧هـ). كان شديد العناية بكتاب الفارسي حتى كان من جملة محفوظه الإيضاح والتكملة[2] على ضُرٍّ في عينيه. نقل البغدادي وابن هشام عن كتابه «شرح الإيضاح» في غير ما موضع[3]. ولم يذكره السيوطي في ترجمة ابن الخبّاز خلافاً لما قاله الدكتور شلبي[4].

٤٥- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البَطَلْيَوْسي (٦٤٠هـ)[5]. نسب إليه اليماني والفيروزآبادي كتاب «شرح الإيضاح»[6].

٤٦- أحمد بن علي بن مَعْقِل الأزدي الحمصي (٦٤٤هـ). أخذ النحو عن أبي البقاء العكبري ببغداد. نسب إليه اليماني والذهبي والفيروزآبادي والسيوطي أنه نظم الإيضاح والتكملة للفارسي[7] وأجاد في ذلك حتى أُثني على نظمه اليماني والسيوطي وأبو اليمن الكندي في قصة مشهورة[8].

٤٧- عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦هـ). ذكر حاجي خليفة[9] أنه صنّف كتاب «المكتفي للمبتدي» شرح فيه مختصر الإيضاح للجرجاني المسمّى بـ«الإيجاز». وأثبت طرفاً من أول كلٍّ منهما[9]. وتابع الدكتور شلبي ما ورد في مطبوع «هدية العارفين» من أن كتاب ابن الحاجب

---

(١) إشارة التعيين ٣٨٩، والبلغة ٢٩، وبغية الوعاة ٢/٣٦٢.

(٢) إشارة التعيين ٢٩، والبلغة ١٩.

(٣) من خزانة الأدب ١٠/٥٧، ومغني اللبيب ٢٥٣، ٣٠٢، ٤٠٤، ٦٤١.

(٤) في كتابه «أبو علي الفارسي» ٥٣٧. وأحال فيه على بغية الوعاة ١/٣٠٤.

(٥) وقيل: (٦٤٦هـ) وكلاهما من البغية ١/٤٢٢. وفي إشارة التعيين ١٩: (٦٣٧هـ).

(٦) إشارة التعيين ١٩، والبلغة ١١.

(٧) إشارة التعيين ٤١، والسير ٢٣/٢٢٢-٢٢٣، والبلغة ٢٧، وبغية الوعاة ١/٣٤٨.

(٨) نقلها ابن الصابوني في تكملة إكمال الإكمال ٥٠، ١١٧-١١٨ (نقلاً عن محقق تلخيص مجمع الآداب ١/٩-١٠).

(٩) انظر كلامه في كشف الظنون ١/٢١٢.

وكذلك تابعهم محقق الشافية في علم التصريف حسن أحمد عثمان
ص٣٠/١م، ط. المكتبة المكية ط١ الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

«المكتفي للمبتدي» هو في شرح الإيضاح[1]، وكلاهما غير صحيح.

٤٨- محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي المعروف بابن البرذعي (ت ٦٤٦ هـ). كان بالغ العناية بكتاب الفارسي، صنّف عليه ثلاثة كتب في شرحه وشرح أبياته واختصاره، أولها «الإفصاح بفوائد الإيضاح»[2]، ويُعرف بـ«شرح الإيضاح»[3] و«الإفصاح في شرح الإيضاح»[4] و«الإفصاح عن كتاب الإيضاح»[5]. وثانيها «غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح»[6]. وثالثها «الاقتراح في تلخيص الإيضاح»[7].

٤٩- أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج (٦٥١ هـ). نسب إليه اليماني والفيروزآبادي كتاب «مشكلات على الإيضاح»[8]. ودعاه السيوطي «حواشي على الإيضاح»[9]. وسمّاه حاجي خليفة والبغدادي «شرح الإيضاح»[10].

٥٠- محمد بن يحيى الجذامي المالقي المعروف بالخفاف (٦٥٧ هـ). قال السيوطي: «ويقال:

---

(١) انظر كلامهما في «أبو علي الفارسي» ٥٣٨، والهدية ١/٦٥٥.

(٢) إشارة التعيين ٣٤١، والبلغة ٢٥٠، وبغية الوعاة ١/٢٦٧، وخزانة الأدب ٧/٢٦٢، ٤١٤، وكشف الظنون ١/١٣٢، ٢١٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٧/٢٦٢.

(٤) هذه تسمية نسخة دار الكتب المصرية برقم (١٦). وتتضمن الجزء الخامس والأخير، وهي منسوخة سنة ٧٢٢هـ. انظر: فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار ٢/٧٨، وفهرس المكتبة الخديوية ٤/٢٤.

(٥) تاريخ بروكلمان ٢/١٩٢. وأحال فيه على نسخة «القاهرة ثان ٢/٧٨» المتقدمة ؟!

(٦) البغية ١/٢٦٧، وإيضاح المكنون ٢/١٤٥، والهدية ٢/٢٤. وتصحفت في الأخيرين كلمة «الإصباح» إلى «الصباح». وتصحفت «غُرَر» إلى «غُرّة» في الأعلام ٨/٨ (ط ٣) ومعجم المؤلفين ١٢/١١٣.

(٧) الإشارة ٣٤١، والبلغة ٢٥٠، والبغية ١/٢٦٧، وإيضاح المكنون ١/١١٠، والهدية ٦/١٢٤.

(٨) الإشارة ٤٧، والبلغة ٣١.   (٩) بغية الوعاة ١/٣٥٩.

(١٠) كشف الظنون ١/٢١٣، وهدية العارفين ٥/٦٥.

إنه صنّف شرح الإيضاح واللمع لصدر الدين وتقي الدين ابني القاضي تاج الدين ابن بنت الأعزّ، لأنّه كان منقطعاً إليهم"[1] وقد نقل عن كتابه "شرح الإيضاح" بعض النحويين مثل أبي حيان والسيوطي والبغدادي[2].

٥١ - علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي المعروف بابن عصفور (٦٦٩ه). ذكر اليماني والفيروزآبادي أن من مؤلفاته التي لم يكملها "شرح الإيضاح"[3]. وله منزلة رفيعة عند النحاة، إذ نقل عنه ابن هشام والسيوطي والبغدادي في كتابيه[4].

٥٢ - علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع (٦٨٠ه). قال لسان الدين ابن الخطيب "وله إملاء على طائفة كبيرة من إيضاح الفارسي، وله اعتناء كبير بكلام الفارسي على الجملة، وبحسب ذلك استقصى اعتراضات أبي الحسين بن الطراوة على أبي علي بالردّ، واستوفى ما وقع له في ذلك"[5]. وقال السيوطي "أملى على إيضاح الفارسي وردّ اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي"[6]. وجاء خطأً في المطبوع من "هدية العارفين" ولفظه "الرد على الإيضاح لأبي علي الفارسي"[7].

٥٣ - علي بن محمد بن محمد الخشني الأبّذي (٦٨٠ه). قال اليماني "أملى على كتاب سيبويه تقاييد وعلى الإيضاح وعلى الجمل"[8].

لم يذكره الحميري

---

(١) بغية الوعاة ٤٧٣/١.

(٢) انظر: الارتشاف ٥٩٦/٢، والأشباه والنظائر ٣٤/٢، ١٤٩/٣-١٥٠، ٣٢٧-٣٢٨، ١٥٥/٤-١٥٦، وخزانة الأدب ١٧٧/١١.

(٣) إشارة التعيين ٢٣٦، والبلغة ١٧٠.

ص ١٦٠ ؟

(٤) انظر: المغني ٦٢٧. والأشباه والنظائر ٨٦/٧، ١٣٣/٨-١٣٤، والخزانة ٢٥٩/٦، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٤٨/١٠-٤٩، ٨١، ٣١٨/١١-٣١٩، ٤٣٩. وشرح أبيات المغني ١٥٣/١-١٥٤.

(٥) الإحاطة ١٢٠/٤.

(٦) بغية الوعاة ٢٠٤/٢. وفي الكشف ١٣/١ بمعناه.

(٧) الهدية ٧١٣/١.

(٨) إشارة التعيين ٢٣٤. ومثله في البلغة ١٦٨.

(*) ذكره الحميدي ١٠/١١، ثم قال:

« وهو في عدة مجلدات تفرقت أجزاؤها في مكتبات المغرب [نقلاً عن مقدمة تحقيق البسيط ٧٤-٧٥] ومنه في دار الكتب المصرية في القاهرة السفر الخامس برقم (١٦ نحو) ومنه صورة (فلمية) في الدار نفسها، رقمها (٢٠٤٤) ووقفت على هذا السفر، ووجدته شرحاً لبعض أبواب التكملة ».

٥٤- عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي (٦٨٨هـ). نسب إليه اليماني والسيوطي والبغدادي تأليف كتاب «شرح الإيضاح»[1]، ويُعرف بـ«الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح»[2] و«الإفصاح في شرح الإيضاح»[3]. وهو من شروحه القيمة، يدل على ذلك اختصار تلميذه السبتي له، ووفرةُ نقول السيوطي عنه[4].

(*)

لم يذكرهم الحميري

٥٥- محمد بن إبراهيم بن محمد السَّبتي المالكي تلميذ ابن أبي الربيع (٦٩٥هـ). عزا إليه السيوطي وحاجي خليفة اختصار كتاب شيخه ابن أبي الربيع «شرح الإيضاح»[5].

٥٦- إبراهيم بن أحمد بن محمد الأنصاري الجزري (٧٠٩هـ). نسب إليه السيوطي كتاب «إيضاح غوامض الإيضاح»[6]، ويُعرف بـ«الإفصاح في غوامض الإيضاح»[7].

وأمّا الأعلام الذين لم أقف على ترجمات لهم فيما رجعت إليه من مصادر، وآثرت تذييلَ القائمة بهم، وإيرادَهم على تسلسل حروف أسمائهم أو كُناهم، فَهُمْ:

٥٧- أبو بكر بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الكافي. نسب إليه بروكلمان تصنيف كتاب «شرح الإيضاح»، وأحال على نسخة منه في مكتبة إسماعيل أفندي برقم (٢)[8].

٥٨- عبد الكريم بن حسن أبو علي. عزا إليه حاجي خليفة «شرح أبيات الإيضاح».

---

(١) إشارة التعيين ١٧٤، وبغية الوعاة ١/١٤، ٢/١٢٥، وهدية العارفين ٥/٦٤٩.

(٢) تسمية نسخة الزاوية الحمزية بالمغرب، رقمها (١٧). انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١١٠٧.

(٣) تاريخ بروكلمان ٢/١٩٢، وأحال فيه على نسخة جامع القرويين بفاس، رقمها (١١٨٩).

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١/٧٢، ٩٠، ٢/١٥٠-١٥١، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٩، ٣٣٢، ٣/١٣٦، ٤/٣١-٣٢، ٦١، ١١٧، ٥/١٠.

(٥) بغية الوعاة ١/١٤، وكشف الظنون ١/٢١٣.

(٦) بغية الوعاة ١/٤٠٦. (٧) هدية العارفين ٥/١٨.

(٨) تاريخ بروكلمان ٢/١٩٢.

وأورده في آخر شُرّاح أبياته[1].

٥٩ - محمد بن عبد الملك أبو بكر النحوي. قال محقِّق «شرح شواهد الإيضاح» لابن برّي «له شرح على الإيضاح مفقود»[2].

ولا بُدَّ من التنبيه في نهاية قائمة الأعلام الذين صنَّفوا حول الإيضاح على أمرٍ ذي شأن، وهو أن هنالك أربعَ تسمياتٍ لمصنَّفاتٍ تناولت الإيضاح، لكنها وردت غفلاً من أسماء مؤلفيها، ثلاث منها نسخ مخطوطة، والرابعة عنوان جاء في أحد المصادر. والوجه في إيراد هذه التسميات هنا احتمال أن تكون لغير المؤلِّفين الذين سلفت ترجمتهم في القائمة. أمّا النسخ فاثنتان منها تحتفظ بهما دار الكتب المصرية، إحداهما «شرح الإيضاح» وهي نسخة في مجلدين برقم (١٧)، كتبها محمد بن محمود بن بركات ابن محسن الشامي سنة ٥٩٠هـ، وأصلها من خزائن المكتبة الخديوية[3]. والثانية «شرح شواهد الإيضاح» وهي نسخة في جزء برقم (٤٦١) كتبت بخط قديم مخروم من الأول والآخر[4]. والنسخة الثالثة «شرح الإيضاح» تحتفظ بها مكتبة لاله لي في استانبول برقم (٣١٧٠)[5]. وأمّا التسمية الرابعة فهي «الاقتصاد في شرح الإيضاح» ذكرها حاجي خليفة[6]، ووعد بأنه «يأتي قريباً» ولعله نُسِيَه أو سقط من المطبوع، إذ اجتهدت في العثور عليه، ولكن دون جدوى!.

---

(١) كشف الظنون ٢١٣/١.

(٢) وذلك في حاشية علّقها على كلمة «النحوي» في قول ابن بري ٢٢٦ «قال مصنِّفه أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي: إنما يردّ الإضمارُ الأشياءَ إلى أصولها».

(٣) انظر: فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار ١٢٤/٢، وفهرست المكتبة الخديوية ٦٥/٤-٦٦.

(٤) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار ١٢٨/٢.

(٥) تاريخ بروكلمان ١٩٢/٢.	(٦) كشف الظنون ١٣٥/١.

وأرى مفيداً بعد هذه القائمة المطوّلة من النحاة الذين جعلوا من الإيضاح مادةَ تصنيف لهم، أو ممّا وُضِعَ عليه مادةَ شرح أو اختصار، إيرادَ جملة ملاحظات عامّة، تجمع ما تفرّقه على أولئك الأعلام وآثارهم، متوخّياً في ذلك الإيجاز، ومُستغنياً بما تقدّم من تفصيل وتوثيق في مواضعه عمّا يمكن إثباته هنا دفعاً للتكرار:

آ- حظيت شروح الإيضاح بأوفر نصيب من مجموع ما سلف من مؤلّفات حول الإيضاح، فقد انتهت إلى خمسة وثلاثين كتاباً، ويمكن أن يضاف إليها ما كان شرحاً في مضمونه وحمل غير هذا العنوان، كالحواشي وهي أربعة، والإملاءات وهي اثنان، والتعليقات وهي اثنان أيضاً، والنُّكَت وهي كتاب واحد. وبذلك يكون مبلغ شروح مادة الإيضاح على اختلاف مُسَمَّياتها أربعة وأربعين كتاباً، تليها شروح الشواهد إذ وصلت إلى اثني عشر شرحاً، وتجيء المختصرات دونها وهي ثلاثة، ومثلها المصنّفات التي وُضِعَت على كتب تناولت الإيضاح أو شواهده. وانفرد ابن مُقْبِل الحمصي بنظم الإيضاح والتكملة والتجويد منهما. ويُعَدّ ابن الطراوة الوحيدَ الذي صنّف في الاعتراض على أبي علي، نخالف بذلك ما اجتمع عليه جمهورُ أهل العلم، وما انعقدت عليه خناصرهم، وهذه نزعة عنده عرفها الأقدمون فيه، وكانت ممّا أُخذ عليه.[1]

ب- لا يجاوز ما طُبع من تلك المصنّفات الكثيرة ثلاثة كتب، واحد منها في شرح الإيضاح، وهو المقتصد للجرجاني، واثنان في شرح أبياته، وهما شرح شواهد الإيضاح لابن بري، وإيضاح شواهد الإيضاح للحسن القيسي. وأمّا المخطوط فهو- وإن كان أحسنَ حظّاً من المطبوع- لا يزيد على عشرة مؤلّفات، يدخل فيها ثلاث نُسخ مجهولة المؤلّف، سبعة منها في شرح الإيضاح، واثنان في شرح أبياته، وواحد في الردّ عليه، وتتوزّعها تسع

---

(1) قال السيوطي «له آراء في النحو تفرّد بها، وخالف بها جمهور النحاة، وعلى الجملة كان مبرّزاً في علوم اللسان نحواً ولغةً وأدباً، لولا ارتكابه لتلك الآراء». بغية الوعاة ١/٦٠٢.

مكتبات تقع في سبعة بلدان، ثلاث مكتبات منها في تركيا، وهي: شهيد علي ولاله لي وإسماعيل أفندي، واثنتان في المغرب، هما: الزاوية الحمزية وجامع القرويين بفاس، وثلاث نسخ في دار الكتب بمصر، وواحدة في كلٍّ من المكتبات والبلدان التالية: الاسكوريال في إسبانيا، والأحمدية بحلب في سورية، وباتنة في بنكيبور بالهند. وما تبقى من تلك المصنَّفات، وهو ما سوى المطبوع والمخطوط، أعني المفقود أو ما في حكمه، فجملته أربعة وخمسون كتاباً، لم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر التراث العربي وفهارس المكتبات ما يشير إلى أيٍّ منها.

ج - هنالك تفاوت كبير في حجوم شروح الإيضاح، فهي بين المُسْهَب المطوَّل الذي يقع في أربعين أو ثلاثة وأربعين مجلداً كما في الشامل لابن الدهان، وبين الكبير الذي يقع في ثلاثين مجلداً كما في المغني للجرجاني، وبين ما كان دونه مما يقع في خمسة عشر مجلداً كما في شرح الزهري، وبين المتوسط الذي يقع في مجلدين كما في مطبوعة المقتصد للجرجاني، أو في مجلد كبير مثل شرح أبي البقاء موضوع الدراسة والتحقيق. وأمّا شروح الشواهد فهي بين أن تكون في مجلدين أو جزءين، أحدهما لشواهد الإيضاح، والآخر لشواهد التكملة، وذلك مثل ما جاء في نسخة المصباح لابن يسعون ومطبوعة إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وبين أن تكون في مجلد واحد كما في مطبوعة شرح شواهد الإيضاح لابن بري.

د - تعددت مُسَمَّيات بعض تلك المصنَّفات حتى عُرِف بعضها بثلاث تسميات، مثل شروح أبي بكر الخِدَبّ وابن هشام البرذعي وابن الحاج الإشبيلي وابن أبي الربيع، وعُرِف بعضها بتسميتين كما في كتب ابن الطراوة وابن الباذش ونصر الفارسي وابن الدهان وابن الأنباري وأبي البقاء العكبري وابن الجزري. ويلاحظ أن هذا التعدد اقتصر على الشروح دون شروح الأبيات فلا ما وقع من تعدد في تسمية كتاب ابن يسعون. وأكثر ما يكون هذا الاختلاف في تسمية الكتاب الواحد فيما بين كتب الطبقات والمصادر النحوية وما تحمله النسخ المخطوطة إن وُجِدت.

٥ - لم ترد بعض تلك المصنَّفات في كتب التراجم والطبقات ، وإنما اقتصر ورودُها على بعض المصادر النحوية التي نقلت عنها مثل : المغني وشرح أبياته والخزانة والأشباه والنظائر وغيرها ، وأوضح أمثلتها شرح ابن الخبّاز . وهناك إلى ذلك مصنَّفات ذكرها بعض المحدثين غفلاً من التوثيق بالإحالة على المصادر ، وهم الدكتور شلبي ومحقق كتاب ابن برّي ، فأثبتّها في القائمة منسوبة إليهم ، والعُهْدة في ذلك عليهم ، لأنني لم أقف في المصادر المعتمدة على أيّ إشارة إليها .

يبيّن لنا ما تقدّم في هذا الباب من دراسة مدققة للإيضاح والنحو وأصوله فيه وجميع المؤلّفات التي صُنّفت حوله أهميةَ هذا الكتاب في الدرس النحوي وتطور منهج التصنيف النحوي ، وسنقف في الباب الثالث التالي على دراسة مفصّلة تتناول واحداً من أهم شروح الإيضاح ، وهو شرح أبي البقاء العكبري ، الذي يُعَدّ بيتَ القصيد في هذه الدراسة ، وهو إلى ذلك مادة التحقيق في القسم الثاني .

الباب الثالث

العكبري وشرح الإيضاح

الفصل الأول

شـــرح الإيضاح

سيتناول هذا الفصل جملة موضوعات توخّيت منها أن تستغرق جميع ما يتصل بشرح أبي البقاء لإيضاح أبي علي الفارسي من توثيق نسبته إليه، وبيان سبب تأليفه، والكشف عن منهجه فيه، والتدقيق فيما حواه من مسائل خلافية، وتحديد موقفه من صاحب الإيضاح، وتتبّع مظاهر ثقافته فيه، والوقوف عند مصادره فيه، وعقد موازنة بينه وبين نظيره "المقتصد"، وبيان جوانب الأصالة في شخصيته النحوية التي جاءت أوضح ما تكون في: أحكامه النقدية، واختياراته النحوية، وما تركه من أثر في خالفيه، ومميّزات أخرى. وجعلتُ ختامَ الفصل لأهم ما يؤخذ على شرح أبي البقاء.

١- توثيق نسبته إليه:

اجتمع من الأدلة ما يقطع بصحة نسبة شرح الإيضاح إلى مصنّفه أبي البقاء العكبري، يتقدمها:

آ- أن كتب التراجم والطبقات والنحو أثبتت له تأليف هذا الشرح، وذكرته بغير ما تسمية، فقد أورد ابن الدبيثي والصفدي تسميته الوافية التي تنص على الجزأين معاً، ولفظها "المصباح في شرح الإيضاح والتكملة"[1]. وذكر نحواً من هذه التسمية كلٌّ

(١) المستفاد ١٤١، والنكت ١٨٠، والوافي ١٧/١٤١.

من السيوطي والداودي وابن العماد والخوانساري ونصّها «شرح الإيضاح والتكملة»[1].
وهذه التسمية، وإن كانت مختصرة لسقوط كلمة «المصباح» منها، فهي وافية لطابع المضمون لاشتمالها على الجزأين. ودعاه اليماني والفيروزآبادي وابن قاضي شهبة وإسماعيل البغدادي «المصباح في شرح الإيضاح»[2]، وظاهر أنها تسميته الوافية غير أنه اقتصر فيها على الجزء الأول، وهي التسمية التي حملتها نسخة المتحف البريطاني[3] من شرح التكملة لأبي البقاء نفسه، ولكن بزيادة في أولها تدل على ترتيبها، ونصّها «الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح». وسمّاه أغلب مترجميه كالقفطي وابن خلّكان واليافعي وابن قاضي شهبة وابن رجب والعليمي وحاجي خليفة وبعض النحاة مثل السيوطي والبغدادي «شرح الإيضاح»[4]. وهي توافق تسمية نسخة الأصل المعتمدة في التحقيق[5]، كما جاءت تحت العنوان الأساسي لنسخة المتحف البريطاني المتقدمة على سبيل البيان بالتسمية المعروفة.

---

(1) البغية ٢/ ٣٩، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٦، والشذرات ٥/ ٦٩، وروضات الجنات ٤٥٤. وهي توافق عنوان نسخة دار الكتب المصرية التي سيرد وصفها في مقدمة التحقيق.

(2) الإشارة ١٦٣، والبلغة ١٠٨ (وتصحفت فيهما كلمة المصباح إلى الصباح)، وطبقات النحاة واللغويين ٣٣٠، والهدية ١/ ٤٥٩.

(3) سيرد الحديث عنها مفصلاً في مقدمة التحقيق ٦.

(4) الإنباه ٢/ ١١٧، والوفيات ٣/ ١٠٠، والمرآة ٤/ ٣٢، والإعلام ٢٩/ ١، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١١١، والمنهج الأحمد ٢/ ٣٤٦، والكشف ١/ ٢١٢، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩، ٢٨٨، والهمع ١/ ٢٥٤، والخزانة ١/ ١٤٠، ٣/ ٧٧، ٨٨، ١١٦، ٢٦٣، ٥/ ٥، ٨/ ١٢١، وشرح أبيات المغني ٢/ ٢٩٧.

(5) سيرد بيانها مفصلاً في مقدمة التحقيق ٢.

ب - أن نسخة الأصل المعتمدة في التحقيق اجتمع لها من الأدلة ما يقطع بصحة نسبتها إلى مؤلِّفها ، إذ كُتب على غلافها بخط ناسخ الأصل عنوان الكتاب واسم مؤلِّفه ونصّه "كتاب شرح إيضاح أبي علي الفارسي للإمام العلامة أبي البقاء العكبري"، وهي نسخة تامة عورضت بأصلها وقوبلت على نسخة أُخرى ، وفي آخرها ختم نسخها وتاريخه واسم الناسخ ، وفي مقدمة التحقيق تفصيل ذلك وتوثيقه .

ج - أن عدداً من المصادر النحوية نقلت في غير ما موضع من شرح الإيضاح لأبي البقاء ، وفيها تصريح باسم كلٍّ من الكتاب ومؤلِّفه ، وهذه النقول بتمامها في نسخة الأصل ، وفي القسم المحقق من النص تنبيه على ما كان من تلك النقول ، ومن النحاة الذين نقلوا عن شرح العكبري السيوطي[1] والبغدادي[2]، ويمكن أن يضاف إلى ذلك ما نسبه بعضهم[3] إلى أبي البقاء مُغفِلاً اسم الكتاب ، ثم تبيّن من بعد أن ذلك في شرح الإيضاح[4].

د - أن المؤلف أبا البقاء أحال في إملائه هذا الشرح على أربعة كتب أُخرى له ، وهي : كتاب التصريف (شرح التكملة)[5]، وإعراب القرآن[6]، والقوافي[7]، واللباب في علل البناء والإعراب[8]. وقد جرى توثيق ذلك بالإحالة على نسخة شرح التكملة ، وإعراب القرآن ، وتعذر ذلك في القوافي لأنه مفقود ، وفي اللباب لأنه لم يصل إلينا المطبوع منه[9].

---

(١) الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩، ٢٢٨، والهمع ١/ ٢٥٤

(٢) الخزانة ١/ ١٤٠، ٣/ ٧٧، ٨٨، ١١٦، ٥/ ٥، ٨/ ١٢١، ٢٦٣، وشرح أبيات المغني ٢/ ٩٧.

(٣) مثل الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٣، ٢/ ٢٩٤. (٤) شرح الإيضاح ٤٦٩.

(٥) الشرح ٧١، ١٩٨، ٢٠١، ١٩٢/ب، ٢١٠/أ، ٢١٤/ب.

(٦) الشرح ٨٣/أ، ٩٦/ب.

(٧) الشرح ١٢٢.

(٨) الشرح ٣٣٦. (٩) انظر الحديث عنه في الدراسة ٦٩.

٢- سبب تأليفه :

نصّ أبو البقاء في مقدمة شرح الإيضاح على الأسباب التي دعته إلى أن يخصّ الإيضاح والتكملة دون غيرهما من المؤلّفات النحوية والصرفية بهذا الشرح، فذكر ما كان من عناية الأئمة بشرحهما، وتوقف عند تلك الشروح، فوجدها بين مبسوط مُمِلّ، حشي بما يمكن الاستغناء عنه، وبين موجز مُخِلّ، شيبت عبارته بالغموض، فحمله ذلك على أن يملي شرحاً، يتجاوز فيه ما أخذه على تلك الشروح، واشترط فيه أن يجيء مُحرَّرَ العبارة، خلواً من الإطالة، مُنتزَعَ الإشكال، قريبَ الفهم. قال: "... ولمّا كان من أجمع متوسّطات كتب النحو للأصول المتفرّقة، وأدلّها على الفروع المختلفة كتابُ الإيضاح والتكملة تأليفُ أبي عليٍّ الحسن بن عبد الغفار الفارسي، رحمه الله، وهو مُحتَوٍ على معظم أبواب النحو والتصريف، وقد عُني جلّةُ العلماء بشرحه، غير أن منهم مَنْ بسط القول بما هو كالمستغنى عنه، ومنهم مَنْ في عبارته غموض يحتاج إلى كشف، رأيت أن أُملي كتاباً مُحرَّرَ الألفاظ، سليماً من الإطالة والإشكال، واضحاً في إفهام المراد، فاستخرت الله تعالى، وأمليته على هذه النية، وأرجو أن يكون وافياً بالمضمون، كافياً بإبانة سرّه المكنون، إن شاء الله تعالى" [1].

٣- منهجه فيه :

ليس في شرح أبي البقاء أيُّ دلالة على زمن تأليفه، غير أن ما سلف قريباً من إحالته فيه على بعض كتبه مثل إعراب القرآن، وهو من أهم مؤلّفاته وأشهرها، ومثل اللباب في علل البناء والإعراب، وهو من أهم مصنّفاته النحوية وأبعدها أثراً في خالفيه - يدل على أن تصنيفه لهذا الشرح كان في وقت متأخر من حياته، وذلك ما هيّأ له أن يفيد من عمره المديد الذي شغله بالتحصيل

---

(١) مقدمة الشرح ١٦ .

والتعليم والتصنيف، ومن إماماته في تسعة من علوم عصره، تتقدمها العربية التي أحرز فيها قصب السبق، فقد أداه البحث في كتب الأقدمين إلى أن يجد في الإيضاح بغيته وضالته، إذ «كان من أجمع متوسطات كتب النحو للأصول المتفرقة، وأدلها على الفروع المختلفة»[1]. فاتخذ منه أساساً أقام عليه بناء شرحه الذي استغرق موضوعات النحو وأبوابه ومسائله، وحشد فيه خلاصة علمه واطلاعه على آثار سلفه من النحاة، فضمنه جل مسائل الخلاف ومذاهب الأئمة وآرائهم، وعني فيه بالشرح والتفسير والتعليل والمناقشة والتعقيب والتصحيح، واستشهد عليه بالقرآن الكريم وقراءاته الصحيحة والشاذة، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب وأمثالهم، وما تداوله النحاة من أساليب ونماذج، وسنقف على جميع ذلك مفصلاً في الحديث عن السماع.

ولزم أبو البقاء في ذلك طريقة في شروحه[2]، قوامها الاجتزاء بقدر يسير من كلام المؤلف، يذكره في بداية كل باب أو فصل أو مسألة مصدراً بعبارة «قال المؤلف رحمه الله»، وغالباً ما يتضمن ذلك الأحكام العامة، ويتجاوز ما قد يكون في الأصل من تفصيل وشواهد وأمثلة دفعاً لما يقع من تكرار في شرحه عند تفصيل المُجْمَل، والاستشهاد عليه، وضرب الأمثلة له، ولذلك قلّ أن نجد فيما ينقله عن الفارسي شواهد من القرآن أو الشعر، ومن ذلك القليل الشاهد الذي ورد ضمن كلام أبي علي في باب نعم وبئس، وهو قول الشاعر:

نِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ... وصاحبُ الرَّكْبِ عثمانُ بنُ عفَّانا[3]

وأظهر ما يدل على أنّه قصده حذفُ أمثلة الأصل وشرحها، ما نقله العكبري عن الفارسي، وتضمن عدداً من الأمثلة، اقتصر فيها الشارح على اللفظ الذي جاء المثال

---

(1) مقدمة الشرح ١٦.

(2) مثل شرح التكملة. انظر مقدمة التحقيق ٦.

(3) الشرح ٤٠٩ وفي الحاشية ثمة تخريج البيت.

شاهداً عليه، ونصّه «قال أبو علي رحمه الله: وقد جاء شيء من ذلك في الخبر، وهو: شتّان، وسَرْعانَ، وهَيْهات»[1] ولفظ أبي علي هو «وقد جاء شيء من ذلك في الخبر، وهو قولهم: شتانَ زيدٌ وعمروٌ. فهذا بمنزلة: بَعُدَ زيدٌ وعمروٌ. وقالوا: سَرْعانَ ذي إهالة. وقالوا: هَيْهاتَ زيدٌ. يريدون: بَعُدَ زيدٌ»[2]. وقد حرص الشارح على الإشارة إلى ما يتجاوزه من كلام الماتن بأن يختم ما ينقله عنه بإحدى اللوازم المشهورة التي درج على تكرارها مثل «الفصل» أو «إلى آخر الفصل» أو «إلى آخره». ثم يُتبع ذلك بشرحه مصدراً بلازمته المعهودة «قال الشيخ رحمه الله» ومن المرجح أن يكون مثل هذا التفريق بين كلام الماتن والشارح هو من عمل المستملي أو الناسخ، ولكنه لا يغيّر من أساس الطريقة التي تقوم على تقسيم كلام المؤلّف إلى فصول، وانتخاب عبارات الأحكام العامة منها.

ويلاحظ أن ما كانت هذه سبيله مما نقله العكبري عن الفارسي كان إلى القصر أقرب، فلم يتجاوز أطولُ تلك النقول - على قلّتها - أربعة أسطر[3]، وربما انتهى ما يجتزئه من كلام صاحب الأصل إلى أن يقف عند العنوان، نحو قوله: «قال أبو علي رحمه الله: باب ما لا ينصرف. قلت: ...»[4]. وقد استغرق منهجه هذا في الاجتزاء بشيء من كلام الفارسي بداية كل شرح جميعَ الكتاب، ما خلا باب حدّ الإعراب، حيث هجم فيه على الشرح مباشرة[5].

ويبدو واضحاً من شرح العكبري أنه كان حريصاً على متابعة صاحب الإيضاح فيما أورده فيه، وجاءت هذه المتابعة شبه تامّة في ترتيب مسائله، ولم يشذّ عن ذلك إلّا مواضع قليلة، منها أنه عرض أحكام دخول اللام على (إنّ) في تسع

---

(١) الشرح ١٠٧/أ.	(٢) الإيضاح ١٦٥، والمقتصد ٥٧٤/١.

(٣) مثال ذلك ما نقله من كلام الفارسي في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ٤٥٠.

(٤) الشرح ٢٠٢/ب.	(٥) الشرح ٦٤.

مسائل، جعل ثامنها لدخول اللام على فضلة بعد الخبر، وتاسعها لدخول باب علمت على إنّ واللام في خبرها وتعليقها عن العمل وكسر إنّ[1]، على حين تقدم في الإيضاح دخولها على باب أفعال الإلغاء على دخولها على فضلة قبل الخبر وبعده[2]. ولا ينتقض هذا بما وقع من اختلاف في ترتيب باب الإخبار بالذي وبالألف واللام لأنه اختلاف قديم في الأصول، إذ جاء في آخر شرحي العكبري والجرجاني خلافاً لما ورد في مطبوعة الإيضاح وأصولها الخمسة ونسخة الظاهرية منه[3]. وقد جرى أبو البقاء على هذه المتابعة حتى في الاستطراد اللغوي الذي مضت الإشارة إليه في دراسة الإيضاح[4]، فقد تابع الشارحُ الماتنَ في الاستطراد، فشرح في أكثر من صفحتين مادة (جعل) بعد إيراده أقوالهم في توجيه الآية ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[5]. ومثل هذا يمكن تجاوزه وإسقاطه كما فعل شارحه الجرجاني مع حرصه على إيراد كلام أبي علي بتمامه[6].

ولدى أبي البقاء في شرحه نزعة واضحة إلى التجزئة، فالموضوع الواحد أو الباب مجزّأ إلى فصول أو مسائل، يوزع عليها مادة شرحه، وقد يكثر عددها حتى تزيد على العشرة، وأمثلة هذا فاشية في الكتاب، فالتثنية وقضاياها موزعة على أحد عشر فصلاً[7]، والجمع حديثه في سبعة فصول[8]، وأحكام لام الابتداء الداخلة على خبر إنّ معروضة في تسع مسائل[9]. وهذه الفصول متفاوتة في الحجم، فهي بين القصيرة التي لا يتجاوز كلٌّ منها بضعة أسطر، كما في المنقوص الذي جاء الحديث عنه

---

(1) الشرح ٨٤/ب.
(2) الإيضاح ١١٨-١١٩. ومثله في المقتصد ١/٤٥٦-٤٥٧.
(3) الإيضاح ٥٧-٦٢.
(4) الدراسة ١٤٠.
(5) سورة الحديد ٥٧/٢٧. وانظر توجيهها في الشرح ٢٤١.
(6) المقتصد ١/٢٣٨-٢٣٩.
(7) الشرح ١٧٥.
(8) الشرح ١٩٦.
(9) الشرح ٨٤/أ.

موزعاً على سبعة فصول[1]، وبين الطويلة التي يتفرع على كلٍّ منها وجوه أو تساؤلات جدلية أو مسائل خلافية، يحكي فيها المذاهب والمقالات، ويذكر ما يحتج به كلُّ فريق، ثم يرد على المخالف منها فيجيب عمّا احتج به، وفي الفصول التي عقدها الباب نِعْمَ وبئس أمثلة لهذا[2].

وأبو البقاء إلى ذلك معنيّ بأن يجيء شرحه وافياً يستغرق جميع كلام أبي علي في كل باب أو فصل، وقد أكد هذا غير مرة. قال في باب من الابتداء بالأسماء الموصولة "...وقد أتينا على مقاصد هذا الفصل من كلام أبي علي، وفيه من بعدُ كلام أكثر من هذا يُذكر في الموصولات"[3]. ومثله ما قاله في نهاية باب أولى الفعلين بالعمل حال التنازع، وذلك آخر المسائل التي أوردها وجعلها ما يترتب على ما أصّله "وقد أتينا على كلام أبي علي كله في هذا الفصل"[4]. وهو كما قال، إذ أسهب في بيان مذهب المدرستين وما احتجوا به من السماع والقياس ووجوه ذلك، وأجاب عن حجة الكوفيين، وذكر مسائل أخرى أتبعها ما تقدّم.

ويتحاشى أبو البقاء، على ما به من ضُرٍّ في عينيه، أن يخرج عمّا حدّه لنفسه من الوقوف عند مستوى معيّن يناسب الكتاب المشروح، ولذلك نراه ينبّه على ما يجده في بعض الأبواب من زيادة على هذا الحدّ. ومن ذلك ما قاله بعد أن أفاض في الكلام على الاستغاثة وأحكامها والندبة: "...وفي هذا الباب مسائل كثيرة لا يحسن استقصاؤها هنا، لأن ذلك علاوة على الكتاب المشروح"[5]، ونحوه ما قاله في نهاية حديثه المطوّل عن تنوين منتهى الجموع الناقص حالة النصب: "وفي المسألة كلام طويل يطول الكتاب باستقصائه. وبه تمام الباب"[6]. وربما أحال في

---

(1) الشرح ١٤٦.

(2) الشرح ٣٩٧.

(3) الشرح ٣٣٢.

(4) الشرح ٣٦٠.

(5) الشرح ١٥٨/ب.

(6) الشرح ٢١٣/أ.

التفصيل والشرح على شيء من كتبه دفعاً للإطالة والتكرار، نحو إحالته على شرح التكملة في تعقيبه على كلمة (أرطى) قال: "... وفي أرطى كلام طويل واختلاف، وموضعه التصريف ..."[1]. كما يتحاشى العكبري أن يقع في شيء من التكرار لطول الكتاب، فلا يغيب عن حافظته القوية وهو يملي أواخر أبواب الكتاب ما قاله في صدره، فيحيل عليه اختصاراً ودفعاً للتكرار، ومن أمثلة ذلك قوله في نهاية كلامه على تسكين ياء المنقوص: "... وهو كثير، وقد ذكرنا منه جملة في باب المنقوص"[2]، وقوله في باب إعراب الأفعال: "... وفي كاد كلام طويل قد استوفي في بابه"[3]، وقوله في الباب نفسه بعد إيراد الماضي والأمر: "... قد ذكرناهما في صدر الكتاب معللين، وقد ذكرنا الخلاف فيما فيه خلاف بينهما واحتجاج الخصمين بما فيه كفاية، فلا حاجة إلى إعادته هنا، ولم يبق في هذا الباب إلا قوله: أكرِمْ بزيدٍ. وبابه. وهذا لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وقد شرحنا ذلك في باب التعجب، وإنما ذكره هاهنا ليبيّن أن اتفاق فعل التعجب هذا وفعل الأمر الحقيقي في اللفظ يوجب بناءه ..."[4]، وقوله في باب الأفعال المرفوعة: "... قد ذكرت في صدر الكتاب الوجه في رفع الفعل المضارع والخلاف في علته بما يغني عن إعادته"[5].

بيد أن طريقة التفريع هذه في عرض المادة لا يجري فيها العكبري على سنن واحد، إذ قد تتخلف فيعدل إلى أسلوب الحوار بطريقة الأسئلة والأجوبة، وذلك قليل، ومن أظهر أمثلته ما قاله في الاستغاثة بعد أن فرّق ما بين المستغاث به وله: "... وفي هذا الفصل أسئلة، الأول: لِمَ أُدخلت اللام هنا؟ والجواب ... الثاني: لِمَ أرادوا اللام دون غيرها؟ والجواب ... السؤال الثالث: لِمَ فُتحت اللام مع

---

(١) الشرح ١٠ ظ/أ. وانظر شرح التكملة ١١٥/ب. (٢) الشرح ١٤ ظ/أ.

(٣) الشرح ١٥ ظ/أ. (٤) الشرح ١٤ ظ/ب.

(٥) الشرح ١٥ ظ/أ.

المستثنات به ؟ والجواب ... السؤال الرابع : إذا عطفت على المستثنات به اسماً آخر كسرت اللام معه . والجواب ..." (١)

ويلاحظ أن العكبري لا يجري في شرحه على نسق واحد من حيث الاستيفاء والحجم ، فقد يخرج عن ديدنه في الاستقصار إلى شيء من الإيجاز ، فتجيء عبارته مختصرة إلى حد يجعلها دون الأصل ، ومثله قليل بل نادر ، من ذلك قوله في باب خبر المبتدأ "... فإن قلت : على زيد كان يوم الجمعة . صحت المسألة من كل وجه ، لأن ظرف الزمان يكون خبراً " (٢) وعن المصدر . وهذا الاختصار في الشرح جعله دون كلام أبي علي في الإيضاح (٣) ومنه اقتصاره في باب نعم وبئس في الحديث عن الفاعل المضمر على المثال : نعم رجلاً زيد (٤) . دون شرح أو تعليل أو بيان للأصل كما فعل الجرجاني (٥) .

ولا تقف مهمة أبي البقاء عند الشرح والنقل عن المتقدمين ، بل هو في غاية الحرص على أن يتبع ما يذكره من آراء ومذاهب ومقالات في القضايا النحوية بالمناقشة والتحقيق ، ولا يكاد يترك رأياً مخالفاً للبصريين أو لجمهورهم إلا يجيب عنه ، وشواهد ذلك من الكثرة بمكان ، وهي تطالع القارئ في كثير من صفحات الكتاب ، وما يخالف هذا قليل ، ومن أمثلته اقتصاره على حكاية الخلاف بين سيبويه والأخفش في تحديد الخبر في قول الشاعر : (٦)

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مُقيمُ

---

(١) الشرح ١٥٧ / ب .

(٢) الشرح ٣١٣ .

(٣) الإيضاح ٥٠-٥١ .

(٤) الشرح ٤٠٧ .

(٥) المقتصد ١ / ٣٦٤ .

(٦) الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٥٩٦ برواية مختلفة ، ورواية النحاة له ملفقة من بيتين ، صدر بيت مع عجز آخر . انظر : معاني القرآن ٣ / ٣٢ ، ومجاز القرآن ٢ / ٨٥ ، ومعاني الحروف ٨٣ ، وسر الصناعة ١ / ٤١٥ ، واللمع ٩٩ ، وشرحه ١ / ٩٥ ، واللسان (سهر) ، وتخليص الشواهد ٤٠٦ .

قال: «... وهنا مسألة اختلف فيها سيبويه والأخفش، وهو أن قوله (فيها) خبر عن (تأثيم) وحده، وخبر الأول محذوف، لأن العامل مختلف. هذا قول سيبويه. وقال الأخفش: (فيها) خبر عنهما، لأن الاسمين نُفيا بلا، وإنما اختلفا في البناء والإعراب. وبه تمام الباب»[1].

واقتصار أبي البقاء على حكاية الاختلاف لا يعني أن يخلو كلامُه من رأي غير صريح له، يمكن أن يستنتج من خلال قرائن معينة، كأنْ يُقدّم الرأيَ على غيره عنايةً به، ويطيل الوقوف عنده شارحاً ومُعلّلاً ومُحتجاً له بالسماع والقياس، ثم يسوق غيرَه مختصراً، وهو ما صنعه في باب إنّ وأنّ حين أورد مذاهبهم الثلاثة في موضوع: هل المفتوحة أصل للمكسورة أو العكس؟ فقدّم القول بأصالة المفتوحة، وجعلها المذهب الأول، وعلل ذلك بغير ما قول، وهو ما يشعر بأنه يرى ذلك، على حين جعل القول بأصالة المكسورة هو المذهب الثاني[2]، وأقرّ القول بأصالة كلٍّ منهما في موضعه وجعله المذهب الثالث[3].

وقد يختصر العكبري في تحقيقه بعض المسائل، فيكتفي بالإشارة إلى أن التحقيق خلاف ما تقدّمه حتى ولو كان نقلاً عن بعض المتقدمين، من ذلك أنه أورد كلاماً مطوّلاً حول أقسام (ما) الاسمية والحرفية والمختلف فيه، ثم نصّ في نهايته على أنه جرى في ذلك على ما قاله العبدي وأن التحقيق خلافه. قال: «... وفي بعض هذه الأقسام التي ذكرناها تداخل يخرجها عن العدد، وإنما جرينا في عدّها هذا العدد على ما ذكره العبدي، والتحقيق غير ذلك»[4]. وفي هذا عدول عن طريقته في تحرير القول وتحقيقه في القضايا النحوية، كما أن في نسبة هذا التصنيف إلى العبدي احترازاً منه، لأن فيه ما يخالف مذهبه في اسمية (ما) الزمانية، على ما نقله ابن هشام عنه[5]، وهي من أقسام الحرفية عند العبدي.

---

(١) الشرح ١٦٣/١.   (٢) راجعه السيوطي في الهمع ١٣٨/١.   (٣) الشرح ٤٥٠.

(٤) الشرح ٣٤٨.   (٥) المغني ٣٩٨.

ومما يلاحظ على أبي البقاء في شرحه أنه لَهِجٌ بالتفصيل والتفريع وتشقيق الوجوه وإيراد الاعتراضات والإجابة عنها، وأكثر ما يظهر ذلك فيما جاز فيه غير ما وجه. ولعل أوضح أمثلته ما قاله في شرح عبارة الفارسي «.. ولو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ..»[1]. وكلامه في شرحه مطوّل، وهو في نهاية قسم التحقيق[2]، مما يجعل في الإحالة عليه ثمّة غُنية عن إيراده هنا.

ولا بُدّ من الإشارة أخيراً إلى أمر ذي بال، وهو أن العكبري جمع إلى عنايته بشرح الإيضاح مهمةَ القيام بتحقيق نصّه، فاعتمد في شرحه على عدد من الأصول الخطية، يؤكد ذلك أنه نصّ في شرحه على ما كان من فروق بين بعض نسخ الإيضاح أو كثير منها، من ذلك ما قاله في الاستطراد اللغوي المتقدم بعد حديثه عن أقسام (جعل) «.. ومثله البيتان المذكوران في كثير من نسخ الإيضاح»[3]. ولا يكتفي بهذا بل يُنبّه على ما في بعض النسخ من أخطاء في الزيادات. ففي شرح عبارة الفارسي «فالاسم في باب الإسناد (إليه) والحديث (عنه) أعمّ من الفعل»[4] نجده يقول «يوجد في بعض النسخ (في باب الإسناد إليه والحديث عنه). وذكرُ (إلى) و(عن) هنا خطأ مناقض للمقصود، لأن الإسناد إليه والحديث عنه يحصره في قسم واحد، وهو كونه مُحَدَّثاً عنه، وليس ذا بعموم، وإنما العموم المميّز له عن خصوص الفعل أن يكون مخبراً عنه تارةً وخبراً أخرى. وخصوص الفعل أن يكون مسنداً إلى غيره فقط، فإذا تجرّد عن (إلى) و(عن) تناول الأمرين، فيحصل له بذلك العموم»[5].

(1) الإيضاح ١٠٦.

(2) الشرح ٤٩١.

(3) الشرح ٢٤٢.

(4) الإيضاح ٧، والمقتصد ٨١/١.

(5) الشرح ٤٧.

٤- مسائل الخلاف فيه :

من أوضح ما يلاحظ على شرح أبي البقاء عنايته بمسائل الخلاف على اختلاف أنواعها، سواء أكانت بين نحاة المدرستين، أم بين نحاة المدرسة الواحدة، أو بين النحاة عموماً، وأمثلة هذا تطالع القارئ في جلّ أبواب الكتاب ومسائله، حتى يخيل له أن مصنِّفه أفرغ فيه مسائل الخلاف النحوي بإسهاب تارة وإيجاز أخرى، بل ضمّنه مسائل أخرى لا نجدها في المطبوع من كتب الفن كالإنصاف لابن الأنباري والتبيين له، وسنقف على ما يؤكد هذا فيما بعد.

والمنهج العام الذي سلكه الشارح في إيراد مسائل الخُلْف النحوي أن يقرِّر المسألةَ غالباً وَفْقَ مذهب البصريين مصرِّحاً بنسبتها إليهم أحياناً وغيرَ مصرِّح في أحيان أخرى، ثم يتبعه بتقرير مذهب الكوفيين أو المخالفين، ثم يذكر ما يحتج به نحاة البصرة أو الأولون، ثم يعقبه بما يحتج به نحاة الكوفة أو الآخرون، ثم يجيب عن حجة الكوفيين أو المخالفين، فينقض ما احتجوا به وما أورده لهم من مقالات، ولهذا شواهد كثيرة في الكتاب، نحو اختلافهم في (لكن)[1]، وفي عمل اسم الفاعل إن كان للحال أو الاستقبال كما يرى الجمهور أو للماضي كما ذهب إليه الكسائي[2]، وفي تقديم منصوب أسماء الأفعال عليها الذي منعه البصريون وأجازه الكوفيون[3]، وفي زيادة (مِنْ) في الواجب وهو ما منعه البصريون وأجازه الكوفيون[4].

على أن هذا المنهج في حكاية الخلاف لم يجرِ على سَنَنٍ واحد، إذ تخلّف بعض الشيء، كأنْ يقرر مذهبَ البصريين غفلاً من النسبة إليهم، ويتبعها بمقالة الكوفيين معزوّةً إليهم، وذلك مثل اختلافهم في بناء الأمر على السكون كما ذهب إليه البصريون، وإعرابه بالجزم كما ذهب إليه الكوفيون[5]. وربما أتبع ذلك بمقالة أهل الكوفة غير مصرّح

---

(١) الشرح ٨١/أ - ب. (٢) الشرح ١٩٤/ب. (٣) الشرح ١٠٨/أ.

(٤) الشرح ١٦٨/أ. (٥) الشرح ١١٠- ١١١.

بهم، بل منسوبة إلى «قوم» على سبيل التعميم، ومن هذا اختلافهم في نيابة غير المفعول به حال وجوده عن الفاعل، وهو ما منعه البصريون وأجازه الكوفيون ومَنْ وافقهم من البصريين كالأخفش وابن مالك[1]، ومثله اختلافهم في نصب الفعل بعد حتى بأن مقدرة عند البصريين وبها نفسها عند الكوفيين[2]، وكذلك اختلافهم في الحال التي سدت مَسَدَّ الخبر في قولهم: ضربي زيداً قائماً. إذ أسهب أولاً في توجيه المثال وَنَحْوه ما يراه أهل البصرة من أنها حال من ضمير محذوف هو وما يتصل به، ولم يصرح بنسبتها إليهم، ثم أتبعه بما عزاه إلى «قوم» من أنها حال من زيد المنصوب، وهم الكوفيون[3]. وكذلك اختلافهم في العطف على عاملين الذي منعه «جمهور النحويين» أو «سيبويه وأصحابه» وأجازه «الآخرون» وهم الكوفيون[4]. ويندرج تحت هذا النوع ما يقرره بدءاً بلا نسبة إلى أحد، ويكون مذهب سيبويه وأصحابه، ثم يتبعه بآراء الآخرين، نحو اختلافهم في النون في المثنى والجمع، فقد ذهب الأولون إلى أنها عوض من الحركة والتنوين[5].

ومن مظاهر تخلّف المنهج في مسائل الخلاف تقديمه أحياناً مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، وإن جاءت النسبة إلى الفريقين غير صريحة، بل معزوّة في الأول إلى «بعضهم» وفي الثاني إلى «آخرين»، وذلك مثل اختلافهم في أصل لعلّ وعلّ[6]. ولا يبعد أن يكون وراء ذلك أنه صحّح كون كلٍّ من (لعلّ) و(علّ) لغة مستقلة لا يُحكم فيها بزيادة ولا بنقص[7]، وهذا من تمام رأي الكوفيين، وليس هو أول مَنْ وافقهم في هذا، فقد سبقه إلى ذلك ابن الأنباري[8]، وعزاه ابن يعيش إلى جماعة من متأخري البصريين[9]. ومثال ذلك اختلافهم في رافع المبتدأ[10]، وفي رافع الاسم بعد لولا[11].

---

(1) الشرح ٣٧١.
(2) الشرح ٢٢٠/أ.
(3) الشرح ٢٤٧.
(4) الشرح ١٧٩/أ.
(5) الشرح ١٨٧.
(6) الشرح ٨٠/ب.
(7) التبيين ٣٦١.
(8) الإنصاف ٢٢٤/١.
(9) شرح المفصل ٨٨/٨.
(10) الشرح ٢١٣.
(11) الشرح ٢١٨.

ومن مظاهر خروجه عن طريقته في إيراد مسائل الخلاف أنه قد يبدأ بأضعف الآراء وأقلّها وأكثرها مخالفة، فيذكرها ويدلّ عليها، ويبين فسادها، ثم يُتبع ذلك بالرأي الصحيح غير منسوب إلى أحد، من ذلك أنه في مسألة حروف التثنية والجمع[1] بدأها برأي «قوم» ذهبوا إلى أنهما مبنيان، وهذا رأي الزجاج[2]، وبيّن فساده من وجهين، ثم صحّح أن حروفهما حروف إعراب، واحتج لذلك بأربعة أوجه، وهو مذهب سيبويه وأصحابه[1]، وقد يقرّر وجهة نظر الجمهور غفلاً من النسبة، ثم يتبعه بالرأي المخالف معزواً إلى «بعضهم». مثال ذلك أنه نصّ على جواز نصب (ليت) الاسمَ بعدها مع لحاق (ما) لها، وهو مذهب سيبويه والأخفش والفراء، وحكى عن بعضهم جواز زيادة (ما) في الحروف الخمسة مثل (ليت) وهو مذهب الزجاجي والزمخشري، ونقل عن ابن السراج[3]. وربما اكتفى الشارح بإيراد المذاهب دون أن يتبعها بالأدلة والمناقشة والإجابة عن مذهب المخالفين، يشهد لذلك أنه نصّ في موضوع الألف واللام بمعنى الذي على مذهب الجمهور بأنه اسم، ومذهب الأخفش والمازني بأنها حرف[4]، ولم يذكر دليلاً لهذا أو ذاك.

وقد يخرج عن إلفه في إيراد مذهب الكوفيين وحججهم وشواهدهم ثم الإجابة عنها ونقضها إلى الاكتفاء بتقرير مذهبهم دون بيان ما احتجوا به، على أهميته أحياناً وأخذ بعض البصريين به، وهو ما صنعه في مسألة اختلافهم في رافع المبتدأ، فقد اقتصر على إثبات مذهبهم دون بيان ما احتجوا به، وهو كثير اختاره ابن جني وأبو حيان والسيوطي[5]. كما أنه قد يعدل عن التصريح بما احتج به أهل الكوفة على مذهبهم إلى إيراده على صورة تساؤل جدلي، يطرحه ويجيب عنه، من ذلك ما قاله في باب حدّ الإعراب «فإن قيل: فأنت تقول: كاد زيدٌ يقومُ. فترفع، ولا يقع

---

(1) الشرح ١٨١.
(2) الشرح ١٨١.
(3) الشرح ١٨٦/ب.
(4) الشرح ٣٢٧.
(5) الشرح ٢١٣.

موقعه قائم. قيل: كان الأصل أن يكون كذلك، ولكن فُصّ بالفعل ليدلّ على المقاربة[1]، وهذا دليل احتجّ به الكوفيون[2].

وقد يسلك أبو البقاء في إيراد مسائل الخلاف طريقاً غير مباشر، يستغني فيه عن ذكر الآراء والمذاهب ونسبتها إلى ذويها تصريحاً أو تعميماً، وذلك بأن يقرر المسألة وَفْقَ ما يختاره من الآراء، ثم يستدل على صحة ما قرّره بالسبر والتقسيم، فيورد مقالاتهم غفلاً من أيّ نسبة، ثم يبطلها جميعاً ويصحّح ما ذكره، وأوضح أمثلة هذا النوع ما قاله في تحديد حرف إعراب الأفعال الخمسة[3]. وما ذكره العكبري فيها واستدل عليه من أنها معربة وليس لها حرف إعراب هو مذهب الفارسي تابعه فيه هو وأبو حيان، وما ذكره في السبر والتقسيم من أن حرف الإعراب ما قبل الضمير هو مذهب الأخفش وابن درستويه والسهيلي، أو من أنها الضمير نفسه هو مذهب المازني وجماعة من النحويين، أو من أنها النون هو مذهب الجمهور[4].

وثمّة ملاحظة أخيرة على ما يذكره أبو البقاء في الاحتجاج لنحاة المدرستين، وهي أن أغلب ما يحتج به للبصريين في تلك المسائل يكون قياساً من وجه أو وجوه يشرحها أو يعدّدها، على حين أن أغلب ما يحتج به للكوفيين، إمّا كان، هو شواهد مختلفة من النقل أو السماع وبعض القياس أحياناً، وأمثلة هذا فاشية في مواضع الخُلْف في الشرح[5].

ويتبين ممّا تقدم مَبْلَغُ عناية العكبري بمسائل الخلاف، وحرصه على حشدها في شرحه، وتفنّنه في أساليب عرضها، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تجاوزه إلى عَدّ ما فيه أدنى تباين بين النحاة أنه مذهب، فقد نصّ في باب الفاعل على أن مذهب الجمهور في حدّه ما قاله أبو علي من أنه الاسم الذي يسند إليه الفعل مُقدّماً

---

(١) الشرح ١٠١.
(٢) الإنصاف ٢/ ٥٥٩.
(٣) الشرح ١٥٨.
(٤) توثيقه في الحواشي ثمّة.
(٥) انظر مثلاً التمييز ١/١٣٣ أ.

عليه، وإن لم يكن أحدث شيئاً، وأتبعه بما نقله عن أبي العباس في حده من أنه الذي يحدث الفعلَ، وغيره محمول عليه، وأردف ذلك بأربعة أوجه لحجة الأولين.[1] والمعلوم أنهم على كثرة عباراتهم في تحديد الفاعل لم يجعلوه من مسائل الخلاف، ولم يرد في كتب الفن كالإنصاف والتبيين.

٥- موقف العكبريّ من أبي عليّ:

حظي أبو علي بمكانة رفيعة في نفس أبي البقاء، وقد تضمن الشرح نصوصاً تدلّ على ذلك، وعلى تقديره له، وحرصه على إزالة ما أُشكل من عباراته، وبيان ما سبيله التجوز، والإشارة بلطف إلى ما أُخذ عليه، والاعتذار عنه ما أمكن، وهذا شيء أخذ به العكبريّ نفسَه منذ صدر الكتاب، قال: «التزمت في هذا الكتاب أن أتتبعَ ألفاظه، فأبيّنَ ما كان مُتَجَوَّزاً به، أو مأخوذاً عليه، وأعتذر له حسب الطاقة»،[2] وأتبع ذلك خمسة مواضع من هذا القبيل، بسط القول في كلٍّ منها، واعتذر عنه.

ودلائل احترام أبي البقاء لأبي علي كثيرة، وفي وُسْعِ القارئ أن يراها في غير ما صورة، فهو لا يذكره في الشرح إلا بلقب «الشيخ»،[3] وحسبك بها لتها عند المتقدمين، ولا يكتفي بذلك بل يتبعها أحياناً بتأكيد صحةِ ما ذكره بقوله: «وهو كما قال».[3] وهو يسعى جاهداً إلى توجيه كلامه وبيان أغراضه مشيراً إلى ذلك بأخفّ عبارة وألطفها، من ذلك ما قاله في توجيه عبارة أبي علي في دلالات حروف المضارعة «فضارعتها الأسماء أوجبت لها جملة إعرابها»، ونصّه «هذا تسامح في العبارة وليس بالتحقيق، وذلك أن جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم لو وجبت بالمضارعة لم يكن كلّ واحد منها واجباً بعامل آخر، لأن العلة إذا أوجبت

---

(١) الشرح ٣٣٣.   (٢) الشرح ٥٥.   (٣) انظر مثلاً ٤٨٧، ١٥٠/١.

جملةً أوجبت آحادها، وإنما غرضه أن المضارعة صيّرت هذا الفعل مستعداً وقابلاً للإعراب إذا وُجد موجبه، ويدلك على ذلك قوله: "فالمعنى الذي رُفعت به غير المعنى الذي أُعربت به"[1]، ومثله ما قاله في باب الحال إثر تفسيره فيما ذكره من أقوالهم: "والتفسير في هذه المسائل أن الأصل في قولك: طلبته جَهْدَك: طلبته مجتهداً. فهذا هو الحال على التحقيق، لأنه اسم فاعل، ثم حذفه وجعل مكانه تجتهد. لقرب ما بين اسم الفاعل والفعل المضارع. وقد تسامح أبو علي هنا في قوله: "فالحال على الحقيقة تجتهد"[2] لأن هذا ليس هو الحال، ولكنه يقرب من الحال، ثم حذف الفعل وأقام المصدر مقامه لدلالته عليه، فـ(جهدك) على التفسير ليس بحال، بل هو منتصب على المصدر، وبينه وبين الحال واسطة، واسم الفاعل والفعل والمصدر يجمعها الاشتقاق، فمن هنا استُغني ببعضها عن بعض"[3]. ومثل ذلك ما قاله في أمثلة أبي علي للأسماء المعتلة: "وغرض أبي علي من التمثيل بالأسماء التي ذكرها في أول الباب بيان ما ذكرنا. فـ(رجل) و(فرس) جميع حروفه صحيحة، و(وَعْدٌ) معتل الفاء، و(ثَوْبٌ) معتل العين، ولعله قصد أمراً آخر مع هذا، وهو أن يمثل بأسماء الأعيان والمعاني"[4]. وما تقدم عده الجرجاني وشيخه أبو الحسين تسامحاً في العبارة.[5]

وحِرْصُ العكبري على توجيه المُشْكِل من كلام الفارسي والاعتذار عنه ذلك يحمله أحياناً على الاستعانة بإيراد ما ذكره غيره من الشرّاح في توجيهه، مثال ما قاله عن إجراء الفارسي لـ(كِساء ورِداء) مجرى (ظَبْي وغَزْو) ولفظه: "وأمّا كِساء ورِداء فليس من ذا الباب في شيء، لأن آخره همزة، والهمزة حرف صحيح، تحرّكَ ما قبلها أو سَكَنَ، ولذلك تثبت في الجزم، وقد قيل: إنْ ذِكْرَ ذلك من تخليط الناسخ.

---

(1) الشرح ٨٤/١.

(2) لفظ أبي علي "فالفعل هو الحال في الحقيقة" الإيضاح ٢٠٠.

(3) الشرح ١٣٠/١. (4) الشرح ١٣٧. (5) المقتصد ١٥٦/١.

وقد قيل: إنما ذكره لأن الهمزة قد تُخفَّف، فيُظن أن الكلمة معتلّة، فبيّن أن تخفيفها على هذا الحدّ خطأ»[1] وهذا الشيء رعدّه الجرجاني قريباً من السهو، ونقل عن شيخه أبي الحسين أنه كان يعدّه سهواً مع جواز أن يكون من النقل[2].

ولا يعني ما تقدّم أن الشارح كان يوافق الماتن في جميع ما أورده، بل على العكس من ذلك، كان واعياً في شرحه، ينبّه على كل ما يمكن أن يتجه على المؤلّف من سهو أو خطأ في عبارة أو حكم، ويحاول ما أمكن أن يلتمس له عذراً يوجّه به كلامه، من ذلك أنه في باب الأفعال التي لا تتصرف نبّه على أن الشيخ لم يذكر فيها (ليس) و(حبذا) ثم اعتذر عنه في ذلك، قال: «... ولم يذكر الشيخ (ليس) و(حبذا). أمّا (ليس) فله في ترك ذكرها عذران، أحدهما: أنه ذكرها في باب (كان)، فلم يحتج إلى إعادة ذكرها، وقد صرّح بكونها فعلاً في باب (كان)، وذكر هناك أنها حرف عند قوم. وقد ذكر الشيخ في الحلبيات الدلالة على كونها حرفاً من أوجه، فهو وإن لم يعتقد كونها حرفاً فهي شبيهة الشبه بالحرف، فلم تتمحض فعلاً، فلم يذكرها مع الأفعال المحضة، وأمّا (حبذا) فعذره في تركها أنها مركبة مع (ذا)، فعند قوم صار لها حكم الأسماء حتى حكم عليها بالابتداء، وإذا لم تكن مفردة لم تذكر مع المفردات»[3]. ومثل ذلك ما جرى في باب (نِعْمَ وبِئْسَ) حيث قدم أبو علي الحديث عن فاعلها المُضْمَر قبل الذكر، وثنّى بالمُظْهَر، فتوقف العكبري عندها، وبيّن وجه استحقاق المُظْهَر التقديم من ثلاثة أوجه، ثم اعتذر عنه[4].

ويتجلّى حرصُ أبي البقاء على الاعتذار عن الفارسي في بيان مراده من كلّ عبارة مشكلة، من ذلك شرحه دلالة (الموضع) في الوجه الأول من وجهي الرفع في العطف على اسم إنّ بعد الخبر، قال: «... أحدهما: أن تعطفه على موضع اسم إن، والمراد بالموضع

---

(1) الشرح ١٤١.
(2) المقتصد ١/١٥٩.
(3) الشرح ٣٧٧.
(4) الشرح ٤٠٤.

هنا ما كان الاسم عليه قبل دخول إنّ، وليس المراد أن (إنّ) واسمها لهما موضع من الإعراب، إذ لا قائل بذلك، ولا معنى له أيضاً، ولا أن اسمها وحده له موضع من الإعراب أيضاً، إذ لو كان كذلك لرفعت الخبر حملاً على موضع الاسم، وكذلك الصفة والتوكيد، وإنما معناه ما ذكرناه، واحتمل التجوز في هذه العبارة لظهور المراد بها»[1]. ونحو هذا بيان مراد أبي علي من قوله: ليس طعامك زيدٌ بآكل. لاحتمال ظاهر عبارته دخول الباء في خبر ليس مع إضمار الشأن فيها. قال: «وقد صحّ بما ذكرنا أن أبا علي لم يرد بقوله: ليس طعامك زيدٌ بآكل. أن الباء دخلته وهو في موضع رفع، وإنما أراد أن الباء لا تدخل في هذا الباب، ولكنه أغفل التفصيل، ومثل ذلك يُحتمل ولا يُعدّ غلطاً»[2]. ومن هذا بيانه الوجه في ترتيب أبي علي للأسماء التي أُعملت عمل الفعل، قال: «الترتيب الذي رتبه أبو علي في هذا الفصل يُخالَف فيه، لأن منهم مَنْ يرى تقديم المصدر على الصفات وأسماء الفعل... وأمّا الوجه فيما رتّبه أبو علي فهو أن الأصل في الأسماء أن تكون معمولاً لأنها لا عاملة من حيث هي أسماء»[3].

وقد يَسلُك العكبري في الاعتذار عن الفارسي سبيلاً آخر، يذكر فيه ما قاله بعض النحاة ممّن خالف أبا علي، ثم يوجّه كلامه، ويحقّق القول فيه، وينتهي إلى تصحيح ما ذكره، مثال هذا ما قاله الفارسي من أن (سمع) يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان ممّا يُسمع، نحو: سمعت كلامَ زيد. وإن كان ممّا لا يُسمع تعدّى إلى مفعولين نحو: سمعت زيداً يقول كذا. فجملة (يقول كذا) في موضع المفعول الثاني عند الفارسي والعكبري، وهي عند الجرجاني والبطليوسي في موضع الحال[4]، وعدّها الثاني من مسائله التي غلط فيها.

---

(1) الشرح ٨٣/ب.

(2) الشرح ٧٨/أ.

(3) الشرح ٩٤/أ.

(4) المقتصد ٥٩٨/١، والحلل ٣٨٨-٣٨٩.

وقد يجد أبو البقاء عند بعض شُرّاح الإيضاح ما يكفيه مؤونة الاعتذار عن الفارسي، فيقتصر على نقل ما قيل، فقد أخذ الجرجاني عليه استدلاله على لزوم (دخل) بنقله بالهمزة، نحو: أدخلته، وبحرف الجرّ نحو: دخلت به. وذلك لأن النقل بالهمزة يكون في المتعدي وغيره، ونصّ على أن «أقرب ما أصرفه إليه أن يكون تخليطاً من جهة النقل»[1]. أما العكبري فقال بعد بيان ما استدل به الفارسي «وقال عبد القاهر: الأشبه أن هذا من تخليط النسّاخ أو المستملين»[2].

ولا يفهم ممّا تقدّم أن العكبري كان معنيّاً بالاعتذار عن الفارسي في كلّ حال، فهنالك مواضع أخذها عليه وخالفه فيها، غير أن نقده له كان مهذباً، حرص فيه على اختيار العبارة المناسبة كيلا تخدش ما يكنّه له من احترام، من ذلك ما قاله في تعليقه على حدّ أبي علي للحرف، قال: «... ولفظةُ (ما دلّ على معنى) أحسنُ من قولك: (ما جاء لمعنى) لأن مجيء الكلمة لمعنى بيان العلة الداعية إلى وضعها. ولفظة (دلّ) بيان معناها»[3]. ومن ذلك أيضاً مخالفته له في تقدير الخبر جملة في الآية ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ... وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[4] قال: «... ولو قيل: إن هذا الخبر المحذوف مفرد تقديره، واللائي لم يحضن كذلك. لكان وجهاً»[5]. أما الجرجاني فتابع الفارسي في تقدير الخبر جملة[6]، وهو ما ضعفه أبو حيان وابن هشام[7].

وهنالك مواضع أخرى خالفه فيها، منها ما جاء في باب (نِعْمَ وبِئْسَ) حيث عدّ الفارسي (حبّذا) اسماً مركباً، وهو خبر مقدّم، ومبتدؤه المخصوص بالمدح[8]. ومنها إعرابُه النكرة المنصوبة في قولك: حبذا رجلاً زيدٌ. حالاً مطلقاً، وهو مذهب الأخفش والربعي[9]، أما العكبري فقد اختار مذهب مَنْ جعل (حبّ) فعلاً ماضياً

---

(1) المقتصد ١/ ٦٠٣. (2) الشرح ١١٣/ب. (3) الشرح ٥٤.

(4) سورة الطلاق ٦٥/ ٤. (5) الشرح ٢٩٦. (6) المقتصد ١/ ٢٨٤.

(7) البحر المحيط ٨/ ٢٨٤، والمغني ٨٠٢. (8) الهمع ٢/ ٨٨. (9) الهمع ٢/ ٨٨.

و(ذا) فاعله، ونصب النكرة على التمييز. قال: "والقول الصحيح منها أن (حبّ) فعل ماضٍ، أصله حَبُبَ ككرُم ثم سُكّن وأُدغم، و(ذا) فاعله، و(زيد) هو المخصوص بالتقريب... وتقول: حبذا رجلاً زيدٌ. فـ(رجلاً) تمييز..."[1]، وممّا خالفه فيه، ولا يسمح المقام بإيراده، حذفُ العائد في باب الصفة المشبهة في قولك: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه[2]، وقصرُه تعدّي ما يستوفي من الأفعال ثلاثة مفاعيل على المصدر والزمان والمكان والمفعول له والحال، دون المفعول معه والاستثناء[3]، وجعلُه البدل أربعة أقسام لا ثلاثة[4]، ووصفُه حرف المجازاة (إنْ) بالمخففة لا الخفيفة[5].

وقد يدفعه حرصه على صيانة كلام أبي علي عن الخطأ إلى شرح عبارته ثم تأويلها وإعرابها، يشهد لذلك ما قاله في شرح عبارة الفارسي في الخبر: "فإذا كان مفرداً كان هو هو أو منزلاً منزلته"[6]. وقد لا يكتفي بشرح ما كان مظنّة إشكال وتأويله وإعرابه بل يضيف إلى ذلك ما قاله الشرّاح في توجيهها، ومن أمثلة هذا شرحُه المُسْهَب لقولهم في الخبر الجملة التي ليس فيها ضمير المبتدأ: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ[7]. وإن كان ثمّة إشكال في العبارة، ولا يسمح المقام ببيانه، وله موضع آخر أليق به، فإن أبا البقاء يحيل عليه، وذلك نحو قوله في أن الناصبة: "...فأمّا عملها النصب في الفعل المستقبل مع أنها لم تختصّ به، بل دخلت عليه وعلى الماضي، فإشكال يُحَلّ في باب عوامل الأفعال"[8]. وفي باب الأفعال المنصوبة[9] أجاب عن ذلك كما وعد.

وربما تعدّت مخالفةُ العكبري لأبي علي كتابَ الإيضاح إلى غيره من مصنّفاته، من ذلك نصبُه الحالَ في بيت النابغة الآتي بما في (كأنّ) من معنى التشبيه خلافاً للفارسي الذي نَصَبَه بما في (كأنّ) من معنى الفعل. قال: "... وأشْبَهُها بالفعل كأنَّ، ولذلك عملت

---

(1) الشرح 422.
(2) الشرح 99/أ.
(3) الشرح 117/أ.
(4) الشرح 193/أ.
(5) الشرح 223/أ.
(6) الإيضاح 49.
(7) الشرح 309.
(8) الشرح 190/ب.
(9) الشرح 215/أ.

في الحال، كقول الشاعر:[1]

كأنّه خارجاً من جنبِ صفحتِه ... سَفّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتأدِ[2]

فنصب (خارجاً) على الحال بما في كأن من معنى التشبيه»[3]. أما الفارسي فقال بعد إيراد البيت: «العامل في الحال ما في كأن من معنى الفعل، فإن قلت: لِمَ لا يكون العامل ما في الكلام من معنى التشبيه دون ما ذكرت مما في (كأن) من معنى الفعل؟ فالقول إن معنى التشبيه لا يمنع انتصاب الحال عنه، نحو: زيدٌ كعمرٍو مقبلاً. وزيدٌ عمرٌو مقبلاً. إلّا أن إعمال ذلك في البيت لا يستقيم لتقدّم الحال، وهي لا تتقدم على ما يعمل فيها من المعاني»[4]. ومن هذا القبيل نصب العكبري معمولَ الصفة المنونة إذا كان محلّى بأل على التشبيه بالمفعول لا على التمييز، وهو مذهب الكوفيين، وأجازه أبو علي ومن وافقه، قال الشارح في باب الصفة المشبهة: «والوجه الخامس: أن تقول: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ. فتنوّن الصفة، وتنصب الوجهَ على التشبيه بالمفعول، ولا يجوز فيه التمييز لأنه معرفة، وقال الكوفيون: هو تمييز، وهو بعيد لما نذكره في بابه»[5]. ونسب ابن يعيش إلى أبي علي ومَنْ وافقه إجازته، قال «وقد أجاز أبو علي ومَنْ وافقه أن يكون منصوباً على التمييز، وإن كان فيه الألف واللام، وذلك أنه لا فرق بين دخول الألف واللام وعدمها... وهو وجه حسن لولا شناعة في اللفظ»[6]..

---

(1) البيت للنابغة في ديوانه ١١. وانظر: مجاز القرآن ٢/١٣٢(٧١١)، والمحلّى ٤٩(٨١)، والخصائص ٢/٢٧٥، والمقاييس (سفد) ٣/٨٢، والاقتضاب ٢٩٩، والأمالي الشجرية ١/١٥٦، ٢/٢٧٧، واللسان (فأد)، والخزانة ٣/١٨٥(١٨٩).

(2) الهاء في (كأنه) عائدة على قرن الثور، والضمير في (صفحته) راجع إلى الكلب. والسَّفُّود: الحديدة التي يُشوى بها الكباب. والشَّرْب: جمع شارب. ونسوه: تركوه. والمُفْتأد: محل المشتوى والطبخ.

(3) الشرح ٨١/أ.

(4) كتاب الشعر ١/٦٢، وهو في الخزانة ٣/١٨٥.

(5) الشرح ٩٨/ب.

(6) شرح المفصل ٦/٨٥، والارتشاف ٣/٢٤٦، والهمع ٤/١٠٠.

وغاية انتقاد العكبري لأبي علي أنه وصف فَصْلَه بالظرف بين الواو وعمرو في قوله: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمراً. بأنه قبيح. قال: "الذي ذكره أبو علي أن الفصل بين الواو وبين عمرٍو بالظرف هنا قبيح... وقوّى عبد القاهر بأن الواو تنوب عن العامل الذي هو ضارب... قال عبد القاهر: إلّا أن ذلك محتمل في الشعر ممنوع في الاختيار"[1]. وقريب من ذلك ما قاله بعد تحقيقه في رواية شاهد احتج به الفارسي[2] ونصّه: "... هذا هو الصواب في نظم الأبيات، وقد وقع في إنشاد أبي علي تخليط"[3].

وممّا تقدّم يتبيّن مبلغ احترام أبي البقاء لأبي علي وتقديره له، وحرصه على الوفاء بما أخذه على نفسه في صدر الشرح من توجيه ما كان مشكلاً أو متجوّزاً به أو ما أُخذ عليه من كلامه، والاعتذار إليه ما أمكن، وتنبيهه على ما وجده في الإيضاح من سهو أو خطأ، ممّا أخذه عليه وخالفه فيه.

٦- ثقافته فيه :

من الطبيعي أن نجد في شرح الإيضاح دلائل على ثقافة العكبري الموسوعية التي تقدّم الحديث عنها في الباب الأول ضمن أخبار منزلته العلمية[4]، فقد انتهت إليه الإمامة في تسعة علوم، تتصدّرها علوم العربية التي حاز فيها قصب السبق، وتليها علوم الدين وغيرها من العلوم الأخرى كالمنطق والجدل، وله في كلٍّ منها غير ما كتاب، وفي وُسْعِ القارئ أن يجد في شرحه أمثلة تدلّ على كثير منها، غير أن غلبة النحو عليه وإجماع مترجميه على وصفه بالنحوي جعل النحوَ والإعرابَ أوضحَها ظهوراً في آثاره التي صنّفها، وفي مصادر شرحه التي صرّح بالنقل عنها أو عن أصحابها، أو أفاد منها دونما تصريح بذلك[5].

---

(١) الشرح ٩٦/أ.

(٢) في الإيضاح ٢٨٥. وهو قول أبي ذؤيب:

وكانَ سِيّانِ أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً ... أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ

(٣) الشرح ١٩٦/أ.

(٤) الدراسة ٢٩.

(٥) ستَرِد قريباً في الموضوع التالي.

أمّا علوم العربية من نحو وإعراب وصرف ولغة فشواهدها تخرج عن الحصر، لكثرتها وفشوّها في الكتاب وخاصة النحو، ولا غرو فالمؤلَّف شرح نحوي في أساسه، والتداخل بين النحو وعلوم العربية الأخرى أمر معلوم، وفي الشرح إلى ذلك ما يدلّ على ثقافته في بعض علوم العربية الأخرى كالعروض والقافية.

من ذلك ما قاله في باب ما لا ينصرف: "... فإن قيل: ما جاء في الشعر من الجمع بين الصرف وتركه في نحو قول الشاعر:[1]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ بِالعُلَبِ

لا حُجّة فيه على الصرف، إذ يمكن أن يكون من الضرورة، ولذلك لو أسقطت التنوين لم يستقم الوزن، قيل: ليس الأمر على ما ذكرت، فإنه لو أسقطا التنوين من اللفظ الأول لم يفسد الوزن، بل يكون جارياً على ما يجيزه العروض من نقل مستفعلن إلى مفتعلن لعلة الخبن، فلمّا سُمع مصروفاً ثبت أنه حُجّة"[2]. ونحو هذا ما قاله في باب إنّ وأخواتها بعد أن قرّر أن الأصل أن يعمل كلّ مختص ما عدا لامَ التعريف: "... ولذلك جوّزوا أن يقع آخر بيتٍ اسماً منكراً، ويقعَ ذلك الاسمُ آخرَ بيت بعده معرّفاً باللام، ولو كان الثاني هو الأول لكان إيطاء، وذلك من عيوب الشعر، فلمّا لم يُقدَّر الجمعُ بين النكرة والمعرفة إيطاءً عُلم أن الثاني غيرُ الأول بسبب لام التعريف"[3].

وأمّا علوم الدين التي انتهت إليه الإمامة فيها فقد تضمن الشرح أمثلة تدلّ على تمكّنه منها، وخاصة الفقه والعقيدة والفرائض والفِرَق، وكان الفقهُ أبعدَها أثراً في شرحه، نحو قوله في باب الأفعال التي لا تتصرف: "وتقول في كتب الشروط: وُقِفَ

---

(1) الشاهد في ملحقات ديوان جرير ٢/١٠٢١، وزيادات ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١٧٨. وانظر: الكتاب ٣/٢٤١، وأدب الكاتب ٢٨٢، والكامل ١/٤٠٨، والجمل ٢٢١، والخصائص ٣/٦١، ٣١٦، والمنصف ٢/٧٧، والمقتصد ٢/٩٩٤ (٥٠٢)، والحلل ٩٤ (١٠٩).

(2) الشرح ٢٠٩/أ.

(3) الشرح ١٠٤/ب.

هذا الموضع على فلان ومَنْ عساه يولد له أي: ومَنْ لعله"[1]. والمعلوم أن أحكام الوقف من أبواب الفقه[2]. ولم تقتصر إمامة أبي البقاء على الفقه الحنبلي، بل كان عالماً بالمذاهب الأخرى، يدلّ على ذلك قوله في باب الأسماء المنصوبة: "... وشبّهه أبو علي بقولهم في صريح الطلاق: أنت واحدة، أي: ذات طلقة واحدة، فحذف المضاف والمضاف إليه، واكتفى بالصفة، واعلم أن قوله (في صريح الطلاق) لا يجوز أن يريد به ما أراد الفقهاء بصريح الطلاق، لأن صريح الطلاق عندهم لا يفتقر إلى النية، وقد اتفقوا على أن قوله: أنت واحدة لا يقع طلاق إلا إذا نوى الطلاق، وهذا علم الكناية، ثم ليس هو كناية بالإجماع منهم، بل هو عندنا وعند الحنفية، ولاغٍ عند الشافعية، وإنما الذي يُحمل كلامه عليه هنا أنه أراد أنه بالنية ينزل منزلة صريح الطلاق"[3]. ومثله ما قاله في أحد الوجوه الثلاثة التي ذكرها معظم النحويين في توجيه قول العرب "لا أبا لك" من أن اللام غير مُعتدٍّ بها من وجه، ومُعتدٌّ بها من وجه، قال: "... والفقهاء يُسمّون ذلك ذا الجهتين كالصلاة في الدار المغصوبة، هي معتدٌّ بها في براءة الذمة غير معتدٍّ بها في الثواب والامتثال، وفي النحو له نظائر كثيرة، ربّما مرّ بك في هذا الكتاب مقدار صالح منها، ونحن ننبّه عليه إن شاء الله"[4].

وفي الشرح كذلك دلائل على رسوخ قدم العكبري في العقيدة الإسلامية، من ذلك أنه في توجيه إحدى الآيات خرج إلى خلافهم في موضوع مشاركة المخلوق للخالق في بعض ما وصف به المولى نفسه من الصفات كالعلم، قال: "... وأمّا قوله (أنتَ أعلم وربُّك) فمن باب حذف الخبر، وقد اختُلف في الخبر المقدّر، فقال العبدي: فيه قولان، أحدهما: تقديره: وربُّك أعلمُ من غيركما. وقال عبد القاهر: أنتَ أعلمُ وربُّك كافيك

---

(1) الشرح ٣٧٩.

(2) معنى الوقف وشروط صحته وأحكامه مبسوطة في كتب الفقه. انظر مثلاً المُقنع ٢/٣٠٧-٣٣١.

(3) الشرح ١١٠/ب.

(4) الشرح ١٦٤/أ.

أو مجازيه، والمعنى يدلّ على هذا التقدير، لأنه يُذكر في معرض التخويف، والتخويف يذكر للمكافأة والجزاء، وهو أبلغ. قال عبد القاهر: ولا يجوز أن يكون التقدير: أنت وربك أعلمُ من غيركما، لأن ذلك يوجب مشاركة المخلوق الخالقَ في العلم، قال الشيخ: وهذا الذي قاله عبد القاهر من أن ذلك ممتنع، إنما يستقيم إن لو ادُّعي الاشتراكُ في العلم على الإطلاق، فأمّا في أشياء مُتيقّنة فيصحّ أن يستوي عِلْمُ الله وعلمُ المخلوق فيها، وهذا هو المراد هنا، لأن الكلام مسوق في حقّ مَنْ يظلم أو يعصي، فإنه يعلم أنه ظلم وأنه عصى. وعلى كل تقدير: فما قدّره عبد القاهر من المكافأة والجزاء أولى لأنه أبلغ[1]».

وفي الشرح كذلك ما يدلّ على تمكن أبي البقاء من علم الفرائض، يشهد لذلك قوله: «.. فأمّا قوله تعالى ﴿فإن كانتا اثنتين﴾ فوجه ذكرها هنا أن الألف في (كانتا) ضمير (الاثنتين) أو (اثنتين) هو الخبر، فالخبر إذاً هو المبتدأ، والوجه في جوازه أنه سبحانه أراد أن الميراث هنا يُستحق بالعدد لا بالكبر والصغر، ولا بالنسب الصريح دون الهجين، على خلاف ما كانت تنزله العرب، فإنهم كانوا يورثون الذكور دون الإناث، ويعتلون في ذلك بأن المرأة لا تقاتل، ويورثون ابنَ الحرّة دون ولد الأمة، فجاء الأمر على خلاف مذهبهم، وعلّق الميراثَ على العدد مجرداً عن هذه الأوصاف[2]».

ولم يكن علم الحديث أقل من علوم الدين المتقدمة أثراً في شرحه، فقد استشهد بحديثين لم أجدهما فيما رجعت إليه من مصادر النحو، ولا في كثير من مصادر السنة بلفظ الشاهد، أولهما «ليس في الخضراوات زكاة[3]» وانفرد به الدارقطني وضعّفه

---

(١) الشرح ٢٥٦. ومشاركة المخلوق الخالقَ في بعض الصفات أحد موضوعات علم التوحيد، وفيه خلاف بين أهل السنة والمشبّهة والمعطّلة. ومذهب السلف في هذا ونحوه أن صفات الله تعالى لا يُطّلع لها على ماهية، بل تمرّ كما جاءت، وأنه يوصف الله بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. انظر تفصيله في: أقاويل الثقات ٧١ وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية ١/٥٧.

(٢) الشرح ٨٥/أ.

(٣) الشرح ٢٠٩.

الترمذي[١]، وثانيهما «لأغزونّ قريشاً ثلاثاً»[٢] انفرد به أبو داود في سننه[٣]. ومن هذا ما يرجّح أنه أخذ الأول من جامع الترمذي، والثاني من سُنَن أبي داود.

ولا نعدم في الشرح أمثلة تدلّ على جوانب من ثقافته الدينية كالعلم بالفروع وغيرها، من ذلك ما قاله في كلامه على (أم) «... وعلى هذا الأصل يترتب قوله: آلحسن أو الحسين أفضلُ أم ابنُ الحنفية؟ ويتصوّر أن يقع في هذا السؤال ثلاث صيغ، إحداها: ما ذكرنا، وجوابها أحدهما في طرف الحسن أو الحسين. أي: أحد هذين الرجلين أفضلُ من ابن الحنفية. فـ(أو) صيّرت الحسن والحسين كقبيل واحد في اقتضاء الجواب. وإن أجاب مَنْ يعتقد تفضيل ابن الحنفية عليهما كالكيسانية. قال: ابنُ الحنفية..»[٤].

وطبيعي أن نجد في شرح أبي البقاء أثراً لثقافته المنطقية والكلامية، إذ كانت له مشاركة في هذه العلوم، بل صنّف كتابين أحدهما «المُنقّح من الخَطَل في علم الجَدَل»، والثاني «الكلام على دليل التلازم». وكان المنطقُ أبعدَهما أثراً في شرحه، وأظهر صورة له الجَدَلُ النحوي، وذلك بإيراد تساؤل أو اعتراض بصيغة «فإن قيل» ثم الإجابة عنه باللازمة المشهورة «قيل» أو «فالجواب»، وأمثلة هذا واضحة في صفحات الكتاب.

ولَنَهجُ الشارح بهذا الأسلوب جعله يتخذه مطيّةً لإيراد المذاهب والآراء المخالفة، ومركباً أميناً للاستدلال بطريقة «السبر والتقسيم» على صحة مذهب الجمهور ودفع ما سواه.

---

(١) تخريجه برواياته مستوفى في حاشية الشرح ٢٠٩.

(٢) الشرح ٨٤/أ.

(٣) قطعة من حديث رواه أبو داود في السنن ٣/٥٨٩-٥٩٠ (٣٢٨٥) في كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت (٢٠) بلفظ «عن عكرمة أن رسول الله (ص) قال: والله لأغزون قريشاً. والله لأغزون قريشاً. والله لأغزون قريشاً. ثم قال: إن شاء الله». وبنحوه الحديث (٣٢٨٦). وورد في كنز العمال ٣/٦٧٩ (٨٤٤١) بلفظ مقارب لما تقدم، ولكن من حديث ابن عباس.

(٤) الشرح ٢٠٠/ب. وانظر الكيسانية في الملل والنحل ١/١٤٧.

٧- مصادره فيه :

تنوّعت مصادر أبي البقاء في شرحه بتنوّع المواد اللغوية التي قام عليها هذا الشرح، ومن الطبيعي أن تكون جلّ مراجعه نحوية، فالكتاب نحوٌ في أساسه، ويأتي دون ذلك كتب الصرف واللغة والأدب والعروض، وفي وُسْع القارئ أن يقف على هذه المصادر من خلال ما صرّح به من أسماء الكتب التي نقل عنها، والأعلام الذين ذكرهم في شرحه، وأمّا ما لم يصرّح به من مصادر فيمكن الاجتهاد في معرفته من خلال التنقيب في المادة العلمية ومقارنتها بما في المظانّ التي عاد إليها. وأوضح ما يلاحظ على منهج العكبري في مؤلّفاته كلّها قلّةُ التصريح بأسماء المصادر التي ينقل عنها[1]، شأنه في ذلك شأن كثير من المتأخرين الذين أفادوا من آثار المتقدمين، فعدلوا في الغالب عن النصّ على أسماء المصادر إلى إيراد أسماء أصحابها، أو الذين اطلعوا على كتب الأقدمين، فاختاروا منها ما استحسنوه ونثروه في مصنفاتهم غفلاً من النسبة إلى أصحابه، ولم يكن في ذلك غضاضة عندهم إذ كانوا يرون العلمَ مشاعاً بين الناس، وتراثاً تشترك الأمة في ملكيته.

فقد أحال العكبري على أربعة من كتبه، هي: شرح التكملة[2] التي غلب عليه تسميتها بالتصريف[3]، وإعراب القرآن[4]، والقوافي[5]، واللباب[6]. وصرّح بالنقل عن عشرة مؤلّفات لغيره، هي: الكتاب[7]، وشرح المقدمة لابن الخشاب[8]، والحماسة[9]، والحلبيات[10]، والصحاح[11]، وشرح جمل عبد القاهر[12]، وكتاب الشعر[13]، والأصول[14]، وكتاب للمازني[15]، والأغفال[16] لأبي علي الفارسي.

---

(١) انظر مثلاً فهارس التبيان ٢/١٣٤٩-١٣٥٠، ومثله كتاب التبيين.

(٢) الشرح ١٩٨. (٣) الشرح ٧١، ٢٠١، ١٩٢/ب، ٢١٤/أ، ب.

(٤) الشرح ٨٣/أ، ٩٦/ب. (٥) الشرح ٢٢٠. (٦) الشرح ٣٣٦.

(٧) الشرح ٧٧/ب، ٩٥/ب، ١٠٨/أ. (٨) الشرح ١٦٧. (٩) الشرح ٣٨٧.

(١٠) الشرح ٣٧٧. (١١) الشرح ١٢١/ب. (١٢) الشرح ٢٨.

(١٣) الشرح ١٨٢/ب. (١٤) الشرح ٢٣٠/ب. (١٥) الشرح ٢٣٠/ب ولم يصرّح باسمه.

(١٦) الشرح ١١٩.

على أن في الشرح مصادر لم ترد بتسمياتها، وإنما اقتصر العكبري فيها على النقل عن أصحابها، وطبيعي أن يكون من جُملتها بعضُ ما تقدم ممّا صرح بتسميته، ويزيد عدد هؤلاء الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الشرح على عشرين عالماً، جُلُّهم من النحاة.

ويمكن ترتيب أسماء هؤلاء الأعلام تنازلياً بعد إحصاء عدد مرات ورود اسم كلٍّ منهم في الشرح، مع ملاحظة عدم احتساب تكرار اسم أبي علي صاحب الإيضاح لكثرة وروده في الكتاب، فقد ذكر سيبويه (٦٨) مرة[1]، والأخفش (٤٦) مرة[2]، والعبدي (٣١) مرة[3]، وذكر (٢٤) مرة كلاً من الجرجاني[4] والمبرد[5]، وذكر المازني (١٤) مرة[6]، والخليل (١١) مرة[7]، والفراء ثماني مرات[8]، وذكر ستَّ مرات كلاً من الكسائي[9] والزجاج[10]، وخمسَ مرات كلاً من الجرمي[11] وعبد الوارث[12]، وأربعَ مرات كلاً من ابن السراج[13] والسيرافي[14] وابن جني[15]، وثلاثَ مرات كلاً من ابن بَرْهان[16] ويونس[17] والأصمعي[18]، ومرتين كلاً من الجوهري[19] والربعي[20] وابن الخشاب[21]، ومرةً واحدة كلاً من: أبي عبيدة والأزهري وابن السيرافي والزجاجي والزيادي والدقاق وأبي زيد وشارح كتابه[22].

ويبدو جلياً أن مَنْ تقدّم من الأعلام هم من النحاة النابهين ما خلا الجوهري صاحب الصحاح، ومنهم خمسةٌ من أشهر خَدَمَةِ الإيضاح، منهم أربعة شُرّاح، وهم: أبو طالب العبدي والجرجاني والربعي والدقاق، والخامس هو من شُرّاح أبياته، وهو ابن السيرافي، وبديهي ألّا تقتصر مصادر الشرح على ما سلف من كتب وأعلام، فهنالك مصادر

---

(1) الشرح: ٧٢، ١٠٦، ١٤٨... (2) الشرح: ٧٣، ١١٧، ٢٢٥... (3) الشرح: ٢١١، ٢٩٢، ٢٩٣...

(4) الشرح: ٥٦، ٢٩٥، (5) الشرح: ١٨، ٣٣٣، ٣٨٠... (6) الشرح: ٧٤، ٣٢٧،

(7) الشرح: ٤٥٧، ١٠٣/ب، ١٤٥/ب... (8) الشرح: ١٠٠، ١٨٨، ١٩٣/أ... (9) الشرح: ١٠٠، ١٢٤، ٣٤٩...

(10) الشرح: ١٢٤، ١١٨، ١٩٨/ب... (11) الشرح: ٧٣، ١٨٤، ١٠٢/ب... (12) الشرح: ١٤٠/أ، ١٥٩/ب، ٢٠٠/أ...

(13) الشرح: ١١٠/أ، ١٣٧/ب، ٢٣٠/ب.. (14) الشرح: ١٤٥، ١١٨/ب... (15) الشرح: ١٣٠/ب، ١٦١/ب، ١٩٨/ب...

(16) الشرح: ٢١٤، ٢٠٢/ب، . (17) الشرح: ١٤٠/أ، ١٥٨/ب، ٢٢٩/أ. (18) الشرح: ١٠٧/أ، ١٩٩/أ، ٢١٩/أ.

(19) الشرح: ١٢١/ب، ٢١٠/أ. (20) الشرح: ٧٥، ١٣٩/أ. (21) الشرح: ١٦٦، ١٦٧/ب.

(22) الشرح: ٩٩/أ، ٢٤٠، ٣٩٤، ٧٤، ١٣١/ب، ١٠٦/ب، ٢٩٩

أخرى أفاد منها بقليل أو كثير غير أنه لم يصرّح بها، سنقف عليها بالتفصيل قريباً.

وما يقتضي التنبيه عليه هنا أن في الشرح ما يدل على اطلاعه على مصادر أخرى يتقدمها ما سبقه من شروح للإيضاح. قال «... وفي كلام الشيخ دقيقة ينبغي أن ننبّه عليها، لم أرَ أحداً من الشارحين نبّه عليها، وذلك أنه رحمه الله قال في تقدير المفتوحة: كأنك قلت: أول ما أقول الحمدُ لله...»[1] غير أنه لم يصرّح بالنقل إلاّ عن ثلاثة من شرّاحه، وهم الجرجاني والعبدي والدّقّاق كما تقدّم.

وأمّا المصادر التي كشفت الدراسة والتحقيق عن أن أبا البقاء أفاد منها على صورة ما، سواء أكان ذلك حكايةً بالمعنى أم اختصاراً أو غير ذلك، فهي كثيرة ومتنوّعة، وجلّها أدخل في باب النحو والإعراب، وطبيعي أن يكون بعضُ هذه المصادر ممّا صرّح بالنقل عنها أو عن مؤلّفيه في مواضع أخرى، ولكنه هنا أغفل الإشارة إليه، وأهم هذه المصادر المُغْفَلَة:

آ - المقتصد في شرح الإيضاح:

أكثر أبو البقاء من الاعتماد على شرح الجرجاني «المقتصد». يؤكد ذلك وفرةُ النقول التي صرّح فيها بالنقل عنه، وهو في ذلك يأتي بعد سيبويه والأخفش والعبدي، وقد ظهر اعتماده عليه أو إفادته منه في صور شتى، في كلٍّ منها ما يدلّ أو يرجح ذلك، ومن تلك المواضع:

- تعليله فتحَ لام الجر كما في المضمرات وكسرها إذا كانت مُلْبِسَة، نحو قولهم: إنّ هذا لِعيسى. إذ يحتمل أن تكون لامَ التوكيد، فيكون الثاني هو الأول، وأن تكون لامَ الجرّ، فيكون الثاني غير الأول[2]، والمثال عينه أورده الجرجاني في شرحه[3].

- كلامه على الحالة الثانية للنون في التثنية والجمع، وهي أن تكون عوضاً

---

(١) الشرح ٨٨/ب.

(٢) الشرح ١٢٦.

(٣) المقتصد ١/١٣٢، ١٤٣.

من التنوين[1]. وقد أطال الجرجاني في شرح هذه الحالة، ونقل تفسيراً لها عن شيخه أبي الحسين، فاختصر ذلك العكبري في سطرين، ولم يقتصر التشابه على ذلك بل تجاوزه إلى متابعته في نسبة المذهب إلى أصحابه، ويظهر ذلك من مقارنة عبارتيهما في ذلك، قال الجرجاني «وقد جعل بعض العلماء له حالة ثالثة، وهي أن يكون عوضاً من التنوين وحده»[2]. وقال العكبري «... ومن هاهنا قال بعضهم: لها ثلاثة أحوال...»[3].

- تأويله مثال أبي علي: زيداً اضربْهُ. فقد أجازوا فيه الرفع على تأويل يخرجه إلى الخبر، وقدروا تقديرين: أحدهما: حذف القول. والثاني: الحمل على المعنى[4]. على حين تأوّل الجرجاني قولهم هذا على وجهين، هما أصل ما ذكره أبو البقاء[5].

- توجيه زيادة الفاء في الخبر في قولهم: زيدٌ فمنطلقٌ. وتنبيهه على ورود الشاهد في الكتاب. قال الجرجاني «.. فتكون الفاء لعطف جملة على جملة، كأنك قلت: تنبّه له فهو منطلقٌ. لأن قولك: هذا زيدٌ. تنبيه. وعلى هذا ما أنشده من قول الشاعر، وهو من أبيات الكتاب...»[6]. وقال العكبري «والوجه أنه عطف جملة على جملة، وقصد بالفاء التنبيه. أي: هذا زيدٌ فهو منطلق. والتقدير: تنبّه له فهو منطلقٌ... ومثله قول الشاعر وهو من أبيات الكتاب»[7].

- إيراده مقالة مَنْ جعل المثل «عسى الغوير أبؤساً» بتقدير: أن يكون أبؤساً. ثم تضعيفها. قال الجرجاني «ومن قال: إن التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤساً. جاز له أن يعتقد هذا القول، حتى كأنه قال: عسى الغوير كونه أبؤساً. ثم وضع (أن يكون) موضعه، وذلك ضعيف لأنك تحذف (أن) مع بعض صلتها وتبقي بعضاً»[8]. وقال العكبري «وزعم قوم أن التقدير: أن يكون أبؤساً. وهذا بعيد، لأن حذف الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في ضرورة قبيحة»[9].

---

(1) الشرح ١٨٦. (2) المقتصد ١/١٩٠. (3) الشرح ١٨٨.

(4) الشرح ٢٦٠. (5) المقتصد ١/٢٥٢-٢٥٣. (6) المقتصد ١/٣١٢.

(7) الشرح ٣٢٥. (8) المقتصد ١/٣٥٩. (9) الشرح ٣٨٥.

وهناك أمثلة أخرى لاعتماد أبي البقاء على الجرجاني أو إفادته منه دونما تصريح بالعزو إليه، ولكن نجتزئ بما تقدم، ونستغني عن إيراد عبارة كلٍّ منهما فيما تبقى من أمثلة بالإشارة إلى المواضع والإحالة عليهما في كتابيهما، فمن ذلك: توجيهه جرّ فاعل (نعم) غير محلى بأل ومضافاً إلى نكرة في قول الشاعر:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لَهُمْ ... وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[1]

واعتماده عليه في إيراد رواية النصب وفي ثالث الأوجه التي سوّغت رواية الرفع[2]. ومنها استدلاله بوجهين على مذهب البصريين من أن (ما) في التعجب اسم مُبْهم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء، وهذان الوجهان ذكرهما الجرجاني علةً لمنع أن تكون (ما) موصولة و(أحسن) صلة له[3]. ومنه تعليله امتناعَ بناء التعجب من المبني للمجهول بوجوه ثلاثة، أصلها فيما ذكره الجرجاني[4]. ومنه اعتذارُه عن استشهاد أبي علي ببيت أبي تمام:

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ ... رَوْضُ الأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا[5]

بكلام هو بمعنى ما نقله الجرجاني عن شيخه أبي الحسين[6]. ومنه احتجاجه لمذهب مَنْ يمنع تقديم خبر (ليس) عليها بأن لها منزلةً بين المنزلتين، وهو ما ذكره الجرجاني ونصّ على أنه اختيار شيخه أبي الحسين[7]. ومنه توجيهه الآية ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾[8] وإيراده حكاية سؤال المازني لأبي الحسن الأخفش عنها، وأصل الحكاية والكلام عليه وتعليله فيما أورده الجرجاني[9]. ومنه منعُه تعليقَ الكاف من (كأنّ) بشيء، وعدُّه ذلك خطأً، وهو قريب ممّا قاله الجرجاني[10]. ومنه اعتماده عليه في حديثه عن إلغاء باب (ظننت) إذا عدّيته إلى المصدر[11]. ومنه

---

(1) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٤٠٩. (2) الشرح ٤١١، والمقتصد ١/٣٦٥.

(3) الشرح ٤٢٥، والمقتصد ١/٣٧٧. (4) الشرح ٤٤٧، والمقتصد ١/٣٨٤.

(5) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٤٤٨. (6) الشرح ٧٤/ب، والمقتصد ١/٣٨٤.

(7) الشرح ٤٧٦، والمقتصد ١/٤٠٨-٤٠٩. (8) سورة النساء ٤/١٧٦.

(9) الشرح ٨٥/ب، والمقتصد ١/٤٦٠-٤٦١. (10) الشرح ٨١/أ، والمقتصد ١/٤٤٦.

(11) الشرح ٩٣/أ، والمقتصد ١/٥٠١.

توجيه إيراد الفارسي لـ (علمت) و(ظننت) ضمن المتعدي إلى مفعول واحد على صورة تساؤل جدلي ثم الإجابة عنه.[(١)]

ب- كتاب الشعر:

يعدّ هذا الكتاب من أهم مؤلفات الفارسي التي عوّل عليها أبو البقاء، وفي شرحه من الدلائل ما يرجّح هذا، من ذلك أنه اعتمد عليه في باب الأسماء التي سُمّيت بها الأفعال وخصوصاً الفصول الأولى التي عقدها للتمهيد والتفصيل.[(٢)] فقد اعتمد على ما ذكره أبو علي في أول كتاب الشعر، وذلك في بابين عقدهما لأسماء الأفعال،[(٣)] وكرر شيئاً منهما في الحلبيات.[(٤)] ومن ذلك ما قاله العكبري "وقد جاءت (حرّى) زائدة، قال الشاعر:[(٥)]

أبو بحرٍ أشدُّ الناسِ مَنّاً ... علينا بَعْدَ حَرِّيْ أبي المُغيرَه[(٦)]"،

ولم ترد زيادتها إلا في كتاب الشعر،[(٧)] وفيه نسب أبو علي إنشاد البيت إلى أبي الحسن، والذي يؤكد ذلك أن البغدادي نقله عن الإيضاح الشعري،[(٨)] وهو كتاب الشعر نفسه كما تقدم.[(٩)]

ومنه أنه في باب أسماء الأفعال المتقدم استشهد ببيت للقطامي:[(١٠)]

---

(١) الشرح ١١٢/ب، والمقتصد ٥٩٧/١. (٢) الشرح ١٠٤/أ- ب.

(٣) كتاب الشعر ١/١- ٢٩. (٤) انظر فيها ٢١١- ٢١٥.

(٥) مطلع قصيدة لأبي الأسود الدؤلي، مدح بها أبا بحر عبد الرحمن بن أبي بكر. وروايته في الديوان ١٠٧ "أبو بحرٍ أمَنُّ الناسِ طُرّاً". وأبو المغيرة: زياد بن أبيه. والشاهد في كتاب الشعر ٣٢/١، واللسان (حيا)، والخزانة ٣٢٣/٤.

(٦) الشرح ١٠٥/ب. (٧) انظر ٣٢/١. (٨) الخزانة ٣٢٣/٤.

(٩) الدراسة ١١٨.

(١٠) من قصيدة له مدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي. انظر: ديوانه ٤٠، وكتاب الشعر ٤٩١/٢، والمقرب ١٣٦/١، واللسان (تيز- إلى).

إذا التَّيَّازُ ذُو العَضَلاتِ قُلْنَا إلَيْكَ إلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا[1]

والبيت من شواهد الفارسي في كتاب الشعر، ولم أُصِبْهُ فيما رجعت إليه من مصادر نحوية تقدّمته.

ومنه أيضاً استشهاده على مجيء (بَلْهَ) اسمَ فعل ومصدر أو بمعنى كيف بقول الشاعر:[2]

أُعْطِيهِمُ الجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ ما أَسَعُ

والبيت أيضاً من شواهد أبي علي في كتاب الشعر، وجاء ثمّة غفلاً من النسبة كما هنا،[3] ولم أجده كذلك في أيٍّ من المصادر النحوية التي سبقت الفارسي ممّا رجعت إليه.

ومنه أيضاً استشهاده على مجيء (بَلْهَ) اسم فعل بمعنى دع بقول الشاعر:[4]

تَمْشِي القَطُوفَ إذا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[5]

ولم أُصِبْ هذا الشاهد بالرواية التي ذكرها أبو البقاء إلّا في كتاب الشعر، وممّا يصحح ذلك أن البغدادي أورد البيت ضمن مانقله عن هذا الكتاب.[6]

---

(1) التَّيَّازُ من الرجال: القصير الغليظ المُلَزَّز الخَلْق الشديد العضل. يصف بكرة اقتضبها.

(2) عجز بيت لأبي زبيد الطائي. وصدره في ديوانه ١٠٩:

حَمَّالُ أَثْقالِ أَهْلِ الوُدِّ آوِنَةً

وهو في: كتاب الشعر ١/٢٥، ٢٧، وشرح المفصل ٤/٤٩، وشرح الكافية ٢/٧، واللسان (بله)، والخزانة ٦/٢٢٨ (٤٥٧).

(3) الشرح ١٠٦/ب.

(4) البيت لإبراهيم بن هرمة. وروايته في الديوان ٥٧ «.. مَشْيَ النجيبة بَلْهَ..» ونسب في الصاحبي ٢١٠ إلى أبي زبيد. وهو في: كتاب الشعر ١/٢٧، والصحاح واللسان والتاج (بله)، وشرح المفصل ٤/٤٩، والخزانة ٦/٢١٤، ٢١٥، ٢٣١.

(5) القَطُوف من الدواب وغيره: البطيء. والجِلَّة جمع جليل: المُسِنّ من الإبل. والنُّجُبا جمع نجيب: الأصيل الكريم.

(6) الخزانة ٦/٢١٤.

ح- أمالي ابن الشجري :

تضمن الشرح ما يدل على أنه أفاد من هذا الكتاب، ومن أمثلة ذلك أنه استشهد بقول أمية[1] :

وَلَكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ ... بِشِكَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ

ذلك أن رواية البيت في الديوان والكتاب والمصادر الأخرى هي "بعدّته"، ولم ترد رواية الشاهد إلا في الأمالي الشجرية[2]، مما يدل على أنه اعتمد في روايته على الأمالي فضلاً عما يدل عليه ظاهر عبارته من نسبة إنشاده إلى سيبويه[3].

ومن ذلك اعتماده عليها في توجيه رواية أبي علي برفع (الماء) في بيت يزيد بن الحكم الثقفي[4]:

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الماءُ مُرْتَوِي

ونصه: وأما قوله: ما ارتوى الماء. فيرويه أبو علي بالرفع، وقد اختلف في تأويله، فقيل: ارتوى بمعنى روى، كما جاء اقتطع بمعنى قطع، وهو بعيد، والمفعول على هذا غير مذكور.

وقيل: ما ارتوى تقديره: ما ارتوى أهل الماء. وقيل: نسب الارتواء إلى الماء مجازاً ومبالغة..."[5]

والوجوه الثلاثة المتقدمة ذكرها ابن الشجري بنحو هذا. قال "... وارتوى: بمعنى روى، جاء افتعل بمعنى فعل، كقولهم: رقى وارتقى، ومثله من الصحيح خطف واختطف. والماء بمقتضى ما ذهب إليه أبو علي مرفوع، وفي رفعه تأويلان، أحدهما: أن تقدر مضافاً.

---

(1) الشاهد في ديوانه ٤٣٣. وهو في: الكتاب ٧٣/٣، وما يجوز للشاعر ٣٠٢، والأمالي الشجرية ٩٥/١، والإنصاف ١٨١/١(١٠٨)، والضرائر ١٧٩، وإيضاح القيسي ١٧٩.

(2) انظر ٩٥/١. (3) الشرح ٨٦/أ.

(4) الشاهد في: الأمالي ٦٨/١، والأمالي الشجرية ١٧٧/١، ٢٩٤، والمصباح ٢٠/ب، وإيضاح القيسي ١٤١/١ (٢١)، وشرح ابن بري ١١٥(٢١)، والخزانة ١٣٣/٣، ١٠/٤٧٠، (٨٨٤)، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٥ (٤٧٥)، ١٨٥.

(5) الشرح ٨٦/ب.

أي: ما ارتوى شارب الماء، أو أهل الماء، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فاكتسى إعرابه ... والتأويل الآخر: أن يراد ما ارتوى الماء نفسه. وجاز أن يوصف الماء بالارتواء على طريق المبالغة ...»[1]. ومما يعضد ذلك أن البغدادي[2] نقل عن ابن الشجري هذه الأوجه.

د- شرح أبيات الإيضاح لابن السيرافي:

حوى الشرح ما يرجح أن صاحبه أفاد من هذا الكتاب، من ذلك استشهاده على إلغاء (قال) ببيت اللعين المنقري[3]:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ توعدُني ... وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ

على أنه من قول جرير[4]. ولم يسبقه إلى هذه النسبة فيما أعلم إلا ابن السيرافي[5]، وهو مما أخذه عليه الغندجاني وتعقبه فيه[6]. ومخالفته للمصادر في هذه النسبة وموافقته لابن السيرافي وحده تدل على أنه اعتمد عليه في نسبة البيت، ولا قيمة لمتابعة ابن منظور له في هذه النسبة[7] لتأخره عنه.

هـ- الخصائص:

كذلك تضمن الشرح ما يرجح اعتماد مؤلفه على ابن جني في هذا الكتاب، من ذلك

---

(1) الأمالي الشجرية ١/١٨٤. (2) الخزانة ١٠/٤٧٦، ٤٧٨.

(3) البيت مختلف في نسبته، وجلّهم على أنه للعين المنقري، وله روايات عديدة. وهو في: الكتاب ١/١٢٠، والحيوان ٢/٦٧، وحماسة البحتري ٨، والأصول ١/١٨٣، والإيضاح ١٣٥، وشرح ابن السيرافي ١/٤٠٧، واللمع ١٠٨، والفرحة ٩٢-٩٣، وأمالي المرتضى ٢/١٨٤، وشرح اللمع ١/١١١، والمقتصد ١/٤٩٦ (١٠٦)، والإفصاح ٢٢٢ (١٣٢)، والمفصل ٢٦١، والمصباح ٤١/أ، وابن بري ١٢٠ (٢٤)، وإيضاح القيسي ١/١٥٩ (٢٤).

(4) الشرح ٩٢/ب. (5) شرح أبيات الكتاب ١/٤٠٧.

(6) الفرحة ٩٢-٩٣. (7) اللسان (خيل).

مقاربة ما ذكره في أصل (كأنّ) لما قاله ابن جني مع يسير اختلاف. قال أبو البقاء "... ومنها ما هو مركّب، وهو كأنّ، والأصل في قولك: كأن زيداً الأسد. إن زيداً كالأسد. ولكنهم اعتنوا بالتشبيه فقدّموا الكاف، وأدخلوها على (إنّ) ليسبقوه معنى التشبيه، وفُتحت همزتها لأن حرف الجرّ إذا دخل على (إنّ) فُتحت..."[1]، وهذا الكلام قريب مما قاله ابن جني ونصّه "... ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأن زيداً عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام: زيدٌ كعمرو. ثم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه (إن) فقالوا: إن زيداً كعمرو. ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به وإعلاماً أن عَقْدَ الكلام عليه، فلمّا تقدّمت الكاف، وهي جارّة، لم يجز أن تباشر (إن)، لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأن زيداً عمرو"[2].

ومن ذلك أيضاً اعتماده عليه فيما نقله عن أبي علي من وقوع الزمان مصدراً في قول الأعشى[3]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وبِتَّ كَمَا باتَ السَّليمُ مُسَهَّدَا

ونصّه "... قال أبو علي: (ليلة) منصوب نصب المصادر، أي: اغتماض ليلة أرمد. وليست (الليلة) ظرفاً، لأن المعنى ليس على ذلك، إذ ليس التقدير: ألم تغتمض عيناك في ليلة أرمد، وإنما أراد أن اغتماضه كان يسيراً عليه كاغتماض الأرمد في ليلة...."[4]

---

(1) الشرح ٨١/أ.

(2) الخصائص ٣١٧/١.

(3) الشاهد مطلع قصيدة مدح بها الأعشى النبيّ (ص). والرواية في ديوانه ٣٥ "وعادك ما عاد ...".
وهو في: الخصائص ٣٢٢/٣، والمحتسب ١٢١/٢، والمنصف ٨/٣، وشرح اللمع ٥٦/١، والأمالي الشجرية ٢٩٧/١، وشرح المفصل ١٠٢/١٠، والارتشاف ٢٠٤/٢، والمغني ٨١٣ (١٠٥٢)، والدرر ١٦١/١، وشرح التصريح ٥٥/٢، والهمع ١٨٨/١، والخزانة ١٧٧/١، وشرح أبيات المغني ٣٠٤/٤.

(4) الشرح ١١٨/ب.

Scanned by CamScanner

وما نسبه إلى أبي علي لم أصِبْهُ في الإيضاح والمسائل وكتاب الشعر، والأرجح أنه نقل كلام الفارسي من الخصائص لا من كتب أبي علي مباشرة، فقد ذكر ابن جني فيه النصّ بتمامه، وفيه بما يدلّ على أنه ممّا قاله لهم الفارسي، وليس ممّا أورده في كتاب له، قال «... ومن ذلك أن يقال: من أين تجمع قول الأعشى ...؟ والجواب: أن التقاء هذه المواضع كلّها هو في أنْ تُصَبَ في جميعها على المصدر ما ليس مصدراً، وذلك أنه قوله (ليلة أرمدا) انتصب (الليلة) منه على المصدر، وتقديره: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد. فلمّا حذف المضاف الذي هو (اغتماض) أقام (الليلة) مقامه، فنصبها على المصدر، كما كان الاغتماض منصوباً عليه. فـ (الليلة) إذاً هاهنا منصوبة على المصدر لا على الظرف. كذا قال أبو علي لنا، وهو كما ذكر، لِمَا ذكرناه»[1].

و- إعراب الحماسة لابن جني:

وفي الشرح كذلك ما يرجح أنه أفاد منه على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، من ذلك ما نسبه إلى بعضهم في توجيه قول الشاعر[2]:

فأمّا الصُّدورُ لا صدورَ لجَعْفَرٍ ... ولكنّ أعجازاً شَديداً ضَرِيرُهَا

قال «... وقال بعضهم: ليس هذا البيت من هذا القبيل، بل وضع الظاهر موضع المضمر، وذلك أن (الصدور) الثاني هو الأول، وكان الوجه أن يقول: أمّا الصدور فليست لجعفر، ولكن وضع الظاهر موضع المضمر...»[3]. وقد تبيّن أن هذا التوجيه لابن جني، خالف فيه شيخَه أبا علي، وممّن نقل عنه ذلك ابن بري[4] وابن يسعون[5] والبغدادي[6] قال الأخير «قال ابن جني في إعراب الحماسة: هو بمنزلة قولهم: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. وذلك أن الصبر عنها بعض الصبر لا جميعه. وقوله: فلا صبر. نفي للجنس أجمع. فدخل الصبر عنها

---

(1) الخصائص ٣/ ٣٢٣.

(2) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٤١٣.

(3) الشرح ٤١٤.

(4) شرح شواهد الإيضاح ١٠٤.

(5) المصباح ٢٩/ أ.

(6) الخزانة ١/ ٤٥٢ - ٤٥٣.

وهو البعض في جملة ما نفي من الجنس، كما أن زيداً بعض الرجال. فأمّا البيت الآخر:

فأتّا الصُّدورُ لا صُدُورَ لجعفرٍ ... ولكنَّ أعْجازاً شَديداً ضَرِيرُهَا

فالثاني هو الأول سواء. وكذلك قول الآخر... فالثاني هو الأول، وكلاهما جنس! انتهى"[1]

وممّا يرجح إفادته من إعراب الحماسة أيضاً ما قاله في توجيه قول الشاعر[2]:

لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ حَرّانَ صادياً ... إليَّ حَبيباً إنَّها لَحَبيبُ

ونصّه "... جعل (حران صادياً) خبر (برد الماء) أو حالاً من (الماء) وذلك على قصد المبالغة"[3]

والوجه الثاني اختصار لِما ذكره ابن جني في إعراب الحماسة، ونقله عنه البغدادي، قال "قال ابن جني في إعراب الحماسة: وقد يجوز في هذا عندي وجه آخر لطيف المعنى، وهو أن يكون (حران صادياً) حالاً من الماء، أي: كان برد الماء في حال حرّته وصداه حبيباً إليّ، وصف الماء بذلك مبالغةً في الوصف..."[4].

ز- الأضداد للأنباري:

ويرجح اعتماده عليه دونما تصريح منه استشهاده بقول جرير[5]:

لمّا أتى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَضَعْضَعَتْ ... سُورُ المَدِينَةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

على هذه الرواية التي انفرد بها الأنباري في الأضداد وتابعه فيها ابن منظور، على حين جاءت روايته في جميع المصادر (أما عدا معاني القرآن) "تواضعت"، فقد رواه الفراء فيه "تهدمت".

---

(1) الخزانة ١/٤٥٢-٤٥٣.

(2) البيت في ديوان عروة بن حزام . وهو منسوب إليه في الشعر والشعراء ٢/٦٢٣، والخزانة ٣/٢١٢ (١٩٦) وصحح البغدادي نسبته إليه، وعدّه دخيلاً في شعر غيره. وهو في ديوان المجنون ٥٩، ونسب إليه في السمط ١/٤٠٠. وهو كذلك في ديوان كثير ضمن ما نُسب إليه ٥٢٢. ونسب في الكامل ٢/٧٨٩ لقيس بن ذريح على الترجيح. وجاء بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/١٤ (١٨٧)، وشرح أبيات المغني ١/٤٠.

(3) الشرح ٨٦/ب. (4) الخزانة ٣/٢١٢.

(5) البيت في ديوانه ٢/٩٠٩، والنقائض ٢/٩٦٩. وهو منسوب له في: الكتاب ١/٥٢، ومجاز =

ح - الإنصاف في مسائل الخلاف :

ومما يرجح اعتماده عليه دونما تصريح ما قاله في حكاية مقالة مَنْ ذهب إلى أن المثنى والجمع مبنيان والجواب عنهما من وجهين، وما ذكره ثَمّة يكاد يكون محاكاة لما أورده ابن الأنباري مع قدر يسير من الاختصار والتغيير. وفي الاقتصار على الإحالة عليهما غُنيةٌ عن إثبات ما قاله كلٌّ منهما لطوله[1]. ومثله ما قاله في نهاية باب الأسماء التي سُمّيت بها الأفعال، فقد حكى منعَ البصريين لتقديم معمولات هذه الأسماء، وإجازةَ الكوفيين له، وأتبعه ببيان حجة البصريين وما احتج به الكوفيون من السماع والقياس، ثم أجاب عن شواهد حجتهم من السماع وعن وجوه حجتهم من القياس[2]. وهو فيما أورده يقارب ما ذكره ابن الأنباري في المسألة التي عقدها لهذا الخلاف[3]. ولا يقتصر هذا التقارب على المادة بل يتجاوزه إلى الترتيب والعرض، ولا يمكن إثبات لفظ كلٍّ منهما في هذه العجالة لأنه مسرف في الطول أيضاً.

ط - بعض كتب أبي العلاء المعرّي :

تضمن الشرح ما يرجّح إفادة الشارح من بعض آثار المعرّي، فقد أورد بيتين له مثّل بهما على المحاجاة بـ(كاد). قال: "... ويُحاجى بها، فيقال: فعل مُثْبَت يُنفي، وهو منفيّ يُثبِت. وأنشد فيه بعض النحويين[4] :

= القرآن ١/١٩٧(٢٢٤)، والكامل ٢/٦٦٩، والمقتضب ٤/١٩٧، والأصول ٣/٤٧٧، والجمهرة ١/٣٣٩، والأضداد ٢٩٦، وشرح ابن السيرافي ١/٥٧، والمقاييس (فشع) ٤/١٨٣، والمخصص ١٧/٧٧، والنكت ١/١٨٩، واللسان (سور، أفع)، والأشباه والنظائر ٥/٢٥٥، والخزانة ٤/٢١٨، ٢٨٧)، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن ٢/٣٧، والمحلّى ٥٤(٣٨٢)، وشرح النحاس ٣٠(٥٥)، والخصائص ٢/١٨٢، وفقه اللغة ٥١، والتبيان ١/٤٢٣.

(١) الشرح ١٨١، والإنصاف ١/٣٣-٣٥-٣٦.

(٢) الشرح ١٠٧/ب - ١٠٨/أ. (٣) الإنصاف ١/٢٢٨-٢٣١ (م ٢٧).

أَنَحْوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ أَيَّةُ لَفْظَةٍ — جَرَتْ بِلِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

إِذَا نُفِيَتْ وَاللهُ يَشْهَدُ أُثْبِتَتْ — وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ»[1]

وذلك لأنني لم أُصِبْ ذكراً لهذين البيتين فيما رجعت إليه من مصادر نحوية قبل العكبري، وممن نسبهما بعده إلى المعري ابنُ هشام والسيوطي والبغدادي وغيرهم[1]، ومثل هذا يرجّح اطلاعه على بعض آثار المعري.

ي- كتاب التصريف للمازني:

تضمن الشرح كذلك ما يرجّح أَخْذَ مؤلِّفه عن هذا الكتاب دون تصريح بذلك، من ذلك إشارته إلى رواية مشهورة، انفرد بها المازني واختارها ونقلها بعض المصادر عنه، وذلك في بيت حسان[2]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ — يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

قال: «... ويروى (مزاجُها) بالرفع، و(عسلاً) بالنصب، وهو ظاهر، فعلى هذا يرتفع (ماء) إمّا على حذف الخبر، أي: فيه ماءٌ، أو بفعل محذوف، أي: خالطه ماء»[3]. وما ذكره عقلاً من النسبة هو رواية المازني ومختاره، وهو أمر فاشٍ نقله النحاة عنه كالمبرد والجرجاني وابن السِّيد وابن خَلَف والبغدادي.

ك- المُفَصَّل للزمخشري:

مما يشير إلى إفادة العكبري من هذا الكتاب استخدامه لمصطلح (الظرف المؤقّت) في مقابل (المُبْهَم). قال: «... والظرف الذي يريده النحويون كل اسم من أسماء الزمان والمكان يصحّ تقديره بـ(في) نكرةً كان أو معرفةً، مؤقتاً كان أو مبهماً... والمؤقت: ما دلّ على عدد محصور مثل الشهر والسنة»[4]. وهذا - فيما أعلم - مصطلح استخدمه الزمخشري مقابل ما يُعرف بالظرف المختص المعدود، ولم أجده فيما سبقه من مصادر نحوية مما رجعت إليه.

---

(١) الشرح ٣٩٢، والتخريج في الحواشي ثمّة.

(٢) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٤٦٩.

(٣) الشرح ٤٧٠.

(٤) شرح المفصل ٤١/٢.

ل - بعض كتب الفقه :

نصّ أبو البقاء في شرحه على أقوال للفقهاء تدلّ على أنه اعتمد في ذلك على بعض المصادر الفقهية وخاصة الفقه الحنبلي الذي كان إماماً فيه، وترك فيه خمسة مصنّفات[1]، ويقتصر مثلُ هذا على ما يستنبطه الفقهاء من بعض الشواهد أو العبارات من أحكام فقهية، وقد وضعنا قريباً مثالان على ذلك، أحدهما في شرح عبارة الفارسي في صريح الطلاق وكنايته (أنتِ واحدة)[2]، والثاني في توجيه بعض النحويين لقول العرب «لا أبا لك»، وهو يقابل ما يسميه الفقهاء (ذا الجهتين) الذي يُعتدّ به من وجه ولا يُعتدّ به من وجه[3]. وهنالك أمثلة أخرى لهذا، منها ما ذكره بعد شرحه كناية العدد نحو: له عندي كذا درهماً. وإيراده ما حمله عليه النحويون وأصحاب الرأي. ونصّه:

«... وقال بعضُ الفقهاء في هذه المسائل كلها غيرَ ما حكيناه، وليس هذا موضع استيفاء حُجج الفقهاء في ذلك»[4]. ومنه ما نقله عنهم في توجيه بعض الآيات، نحو قوله: «.. فأمّا قوله تعالى ﴿وأَيْدِيَكُم إلى المَرَافِقِ﴾[5] فمَنْ رأى من الفقهاء وجوب غسل المرافق قال: هي بمعنى مع. وعلى قول المحققين هي على بابها، ولا تكون (إلى) هنا مفيدةً انتهاءَ الغَسْل إلى المرافق..»[6].

ومن ذلك أيضاً ما نقله عنهم حول مجيء الباء للتبعيض، قال: «.. وأما قوله ﴿وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم﴾[7] فالباء فيه زائدة، لأنك تقول: مسحتُ رأسَه، وهو كقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُم إلى التَّهْلُكَةِ﴾[8] وقال الفقهاء: إن الباء تكون للتبعيض، وهو شيء لا يعرفه إلّا حُذّاق النحويين واللغويين»[9]. ومن ذلك أخيراً ما نقله عن بعضهم من أن الواو العاطفة تفيد

---

(1) الدراسة ١١٢ .

(2) الدراسة ٢٠٤ . وانظر الشرح ١١٠/ب.

(3) الدراسة ٢٠٤ . وانظر الشرح ١٦٤/أ.

(4) الشرح ١٤٩/ب - ١٥٠/أ.

(5) سورة المائدة ٦/٥ .

(6) الشرح ١٦٨/ب .

(7) سورة المائدة ٦/٥ .

(8) سورة البقرة ١٩٥/٢ .

(9) الشرح ١٦٩/ب .

الترتيب، قال: «فأمّا الواو العاطفة فهي تفيد الجمع بين الثاني والأول في الفعل، ولا تفيد الترتيب، وذهب بعض النحويين إلى أنها تفيد الترتيب، وبه قال بعض الفقهاء...»(1)

م - بعض كتب التفسير:

كذلك فقد احتوى الشرح ما يدلّ على أن صاحبه رجع إلى بعض التفاسير، من ذلك قوله: «... فأمّا قوله تعالى ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(2) فللنحويين فيه قولان مرتبان على قولين في التفسير، وذلك أن من المفسرين مَنْ قال: المعنى إذا أخرج يده لا يراها البتة، ومنهم مَنْ قال: يراها بعد يأس وشدة...»(3).

8 - موازنة بين شرحي الجرجاني والعكبري:

من المعلوم أن ما سلف من كلام على شرح أبي البقاء لن يؤتي ثماره في بيان قيمة هذا الشرح، ومنهج مؤلِّفه فيه، وتحديد موقعه من شروح الإيضاح، ما لم يوازن بينه وبين بعض تلك الشروح، ولمّا كان شرحُ الجرجاني «المقتصد»، هو الوحيدَ الذي صدر محققاً من بين شروحه التي تزيد على الأربعين، وهو إلى ذلك يشاركه في توسّط الحجم، فضلاً عن أنه كان من المصادر الرئيسية للعكبري في شرحه؛ كانت الموازنة به جِدّ مفيدة في تحقيق ما ذكرت، ويمكن إجمالُ الموازنة بينهما في الأشياء التالية:

أ - ثمّة فروق بين الشرحين في المنهج والمادة والمصادر وغير ذلك، مضى بعضها في الحديث عن شرح العكبري، وظهرت جليّة فيما يأتي:

آ - درج أبو البقاء في شرحه - كما تقدم - على الاجتزاء بقدر يسير من كلام المؤلِّف، الذي يتضمن غالباً الأحكام العامة، ويتجاوز ما يكون من شرح وتفصيل وأمثلة وشواهد، ويكتفي بالإشارة إلى بقية الكلام بعبارة لازمة، وذلك بداية كل باب أو فصل أو موضوع. على حين التزم الجرجاني بإثبات كلام الفارسي بتمامه في الموضوع الواحد مُصَدَّراً باللازمة

---

(1) الشرح 196/أ.

(2) سورة النور 24/40.

(3) الشرح 292. والتخريج في الحواشي.

"قال الشيخ أبو علي" ثم ترجمة الأبواب الأخرى بعبارة خاصة بها شرحه، وهي "قال الشيخ الإمام أبو بكر العالم". وطبيعي أن يكون في هذه الطريقة قدر من التكرار في الشرح والأمثلة والشواهد بين الماتن والشارح. وقد نتج عن منهج كلٍّ منهما أن جعل العكبري يختاره من كلام الفارسي بداية كل موضوع منطلقاً له، يتحدث عنه وفق ما تمليه طبيعته من تمهيد وتفريع وتقرير للآراء والمذاهب ومناقشتها والاحتجاج لها والرد على المخالفين وإيراد شواهد الفارسي وأمثلته وشرحها، على حين كان الجرجاني شديد الحرص على شرح جميع ما نقله من كلام أبي علي في الإيضاح، والوقوف عنده دونما زيادة ولا نقص ما خلا مواضع معدودة خرج فيها عن المنهج. وأمثلة هذا كثيرة في الكتابين، ولا بأس في الإشارة إلى واحد منها، ففي باب الأسماء التي سميت بها الأفعال تابع الجرجاني أبا علي فبدأ مباشرة بـ(رويد)(1)، أما العكبري فنص بدءاً على أن هذا الباب مشكل يحتاج في إيضاحه إلى تمهيد وفصول، فذكر في الأول أدلة اسميتها من أربعة أوجه، ثم تعليل بنائها من وجهين، ثم أنواع بنائها وتعليل كلٍّ منها، ثم بيان أنها لا موضع لها من الإعراب، ثم كون غالبيتها في الأمر، ثم استتار الضمير فيها، ثم بيان أنها لا تضاف، ثم بيان اختلافها في ذلك عن المشتقات والمصادر، وأفرد كلاً منها بفصل(2).

ب- تقدم في دراسة شرح أبي البقاء أن مؤلفه كان لهجاً بالتفريع والتقسيم والتفصيل في كثير من أبواب الكتاب ومسائله حتى جاوزت مسائل الموضوع منها أو فصوله العشر، وكان إلى ذلك معنياً بإيراد أقوال النحاة ومذاهبهم ومناقشة المخالفين والإجابة عن وجوه حججهم، حتى تضمن شرحه جل مسائل الخلاف مما حواه كتابا الإنصاف والتبيين، وزاد عليهما مسائل أخرى وردت بعده في المطولات النحوية المتأخرة كالهمع والخزانة وشرح شواهد المغني وغيرها، على حين بدا الجرجاني قليل الاحتفال بالتفريع والتقسيم وإيراد المذاهب والأقوال، ولم تكن مسائل الخلاف أحسن حالاً، إذ لا تكاد تقف عليها إلا في أحايين

(1) المقتصد ١/٥٦٩-٥٧٧.
(2) الشرح ١٠٤/أ-ب.

قليلة تابع في بعضها الفارسي ، بيد أنه كان كثير العناية بآراء شيخه أبي الحسين ابن أخت أبي علي[1] ، ولعله يأتي في هذا بعد عنايته بما قاله سيبويه . وشواهد هذا كثيرة في الكتابين ، جليّة في صفحاتهما ، من ذلك مثلاً شرحهما لقول أبي علي : «وتقول : ليس زيدٌ بخارج ولا ذاهب أخوه» فقد شرحها الجرجاني في صفحتين[2] ، على حين شرحها العكبري في سبع مسائل ، ذكر فيها الخلاف بين النحويين في مسألة العطف على معمولي عاملين ، وما احتجّ به المخالفون من السماع ، ثم نقض ما احتجوا به[3] . ولكنّ ما سلف في أمر الشرحين لم يجرِ على سَنَنٍ واحد ، إذ وقع خلافه أحياناً ، من ذلك أن أبا البقاء اختصر فجمع بين وجهين أجاب بهما عن اعتراض أورده حول عدم جزم ما لا ينصرف[4] ، وقد سبقه إلى هذا الجرجاني ، فذكر الاعتراض نفسه ، وأجاب عنه بتفصيل وتدقيق[5] ، وكلاهما جرى في ذلك على غير طريقته .

ج - يختلف الشرحان إلى ذلك في جوانب أخرى تتعلق بأصول النحو ، فشواهد العكبري من السماع أوفر من نظيرها لدى الجرجاني ، فقد استشهد بـ (٥٤١) آية وقرابة أربعمئة بيت وأحد عشر حديثاً ، على حين لم تزد شواهد الجرجاني من القرآن على (٢٨٢) آية ، ومن الشعر على (٣٠٣) بيت ، وهذا التباين في حجم مادة السماع لدى كلٍّ منهما مختلفٌ من باب إلى آخر زيادةً ونقصاً ، من ذلك أن باب (ما) عند الجرجاني لم يرد فيه إلا شاهدان[6] ، أما العكبري فقد انتهى مَبْلَغُ ما استشهد به في هذا الباب إلى عشرة شواهد[7] .

---

(١) تقدمت ترجمته في الصفحة ١٥٩ .

(٢) المقتصد ١/٤٣٨ - ٤٣٩ .

(٣) الشرح ٧٨/ب - ٧٩/ب . ومثله كلامهما على بناء (أمس) الشرح ١٢٣ ، والمقتصد ١/١٤١ .

(٤) الشرح ١٥٤ .   (٥) المقتصد ١/١٧٠ .

(٦) المقتصد ١/٤٢٩ - ٤٤١ . وهما الشاهدان ٨٧ و ٨٨ .

(٧) الشرح ٧٦/ب - ٧٩/ب .

وأبو البقاء إلى ذلك شديد العناية بما يُسمّى الاستدلال الذهني، فقد استبد به التعليل النحوي حتى لا تكاد تخلو صفحة من الأصل من حديث العلة، وكثيراً ما يعتمد في ذلك على طريقة «السبر والتقسيم». وطبيعي أن يكون للجدل والمنطق حظ في شرح العكبري كما كان لهما حظ في آثاره، والجرجاني على عنايته بالعلة والجدل النحوي لم يبلغ فيهما شأو أبي البقاء.

د - لم يُعْنَ أبو البقاء - كما سنجد في الفصل الثاني - بنسبة الشواهد الشعرية إلى أصحابها، فقد ورد جُلّ شواهده غفلاً من ذلك، والجرجاني في هذا أقلّ عناية منه، غير أنه حريص في تقديمه للشاهد على بيان أنه من شواهد الكتاب إمّا كان، فما أكثر ما يقول «كبيت الكتاب»[1] ولا نعدم في شرح العكبري أمثلة لهذا[2] نصّ فيها على إنشاد سيبويه، غير أنه لم يلتزم بذلك دائماً.

هـ - يتميز شرح الجرجاني بإسهابه وتفصيله في شرح كلام أبي علي وأمثلته، على حين نجد شرح العكبري يتسم بعدم الإطالة في شرح الأمثلة، بل قد ينتهي بها الإيجاز في ذلك إلى أن يجيء في سطرين، ويظهر مثل هذا التباين في شرحهما للمثال: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ[3].

و - تبين فيما تقدم من كلام على مصادر أبي البقاء أن شرح الجرجاني (المقتصد) كان من أهم مصادره، وقد نتج عن كثرة تعويله عليه، سواء صرّح بذلك أم لم يصرّح، تقاربٌ كبير بين الشرحين، انتهى في بعض الأحيان إلى حدّ التشابه، ومن المواضع التي تشهد بما وقع بينهما من تقارب ما نجده في حديثهما عن الملحق بجمع المذكر السالم وألفاظ العقود وجمع صفات ما لا يعقل وشواهده من الآيات والشعر، فالتشابه بينهما وصل إلى حدّ يدنو من التقارب خصوصاً في الاعتراض الذي أورده كلٌّ منهما في نهاية كلامه

---

(1) انظر مثلاً الشواهد: ١، ٩، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠.

(2) سترد الأمثلة في الفصل التالي ٢٩٤. (3) الشرح ١/٧٧ أ، والمقتصد ١/٤٣١-٤٣٢.

على (أرضات)[١]. والشيء نفسه نجده في أحوال المفعول به مع الفعل والفاعل، أي: باب الاشتغال، فالمشابهة كبيرة بين الشرحين في أحوالهما الخمسة وأضرب المحذوف الثلاثة[٢]، ومثله ما نجده في باب الفاعل من تشابه في الأوجه الثلاثة التي تدلّ على أن الفاعل بمنزلة حرف من الفعل، ومن توافقه في بعض الأمثلة مثل (عُلَبِط وبَقَرَة)[٣]، ومن استشهاد بقول سيبويه حول تقديم ما هم ببيانه أهم من الفاعل والمفعول[٤].

٣- ولا يعني ما تقدّم أن العكبري وقف عند مادة الجرجاني، وكان مجرد آخذ منها، بل أضاف إليها أشياء كثيرة تتعلق بمسائل الخلاف، ومناقشة آراء النحاة ومذاهبهم، والإجابة عن حُجَجهم، وما انتهى إليه من تحقيقات نفيسة، أضفت على شرحه أصالة، وجعلته أكثر غنى، ويمكن أن تسلك إضافاته في زمرتين:

- الأولى: ما ذكره أبو البقاء في شرحه ولم يعرض له الجرجاني في (المقتصد) لأسباب منها ما يكون بينهما من اختلاف في المنهج. وأمثلة إضافات العكبري واضحة في الكتاب، من ذلك: حكايته اختلافهم في رافع الفعل المضارع[٥]. ومنه تفصيله القول في حرف الإعراب في الأفعال الخمسة، وإيراد مقالاتهم في ذلك، واستدلاله على صحة ما ذهب إليه الفارسي وخالف فيه الجمهور، وبيانه لوجوه زيادة النون، وحديثه عن تثنية الفاعل، وتوجيه ما ورد من شواهد قرآنية وشعرية خرّجها بعضهم على لغة (أكلوني البراغيث)، وما لهم من مذاهب في توجيه قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٦]. ومنه كلامه على إعراب الناقص وجزمه وبقاء الياء والواو فيه مع الجازم في شواهد أجاب عنها من ثلاثة وجوه[٧]. ومنه بيانه للأقسام الأربعة التي يأتي منها جمع المؤنث السالم[٨]. ومنه إثباته معنى التوبيخ لـ(لولا)[٩]. ومنه إيراده تفصيل

---

(١) الشرح ٢٠١، والمقتصد ١/١٩٥-٢٠٠. (٢) الشرح ٢٣٠، والمقتصد ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٣) الشرح ٢٣٥، والمقتصد ١/٢٢٧-٢٢٩. (٤) الشرح ٢٤٠، والمقتصد ١/٢٣١.

(٥) الشرح ١٠٠. (٦) سورة الأنبياء ٢١/٣. وانظر الشرح ١٦٥.

(٧) الشرح ١٧٣. (٨) الشرح ٢٠٥. (٩) الشرح ٢٢١.

اختلاف الناس في رافع الاسم الواقع بعد الظرف، واحتجاج كلّ فريق، وإجابته عمّا احتج به الكوفيون[1]. ومنه إيراده حُجج البصريين والكوفيين في عامل الرفع في خبر المبتدأ، وجوابه عن كلٍّ منها[2]. ومنه حكايته اختلاف المدرستين في تقديم خبر المبتدأ عليه، وما احتج به البصريون من السماع والقياس، وحجّة الكوفيين وإجابته عنها[3]. ومنه ما ذكره في باب بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله من دواعي حذف الفعل، وعلّة تغييره، ثم علّة هذا التغيير، ثم اختلافهم في إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وحجّة كلّ فريق، وإجابته عن ذلك[4]. ومنه تنبيهه على عدم إيراد الفارسي لـ(ليس وحبّذا) في باب الأفعال التي لا تتصرف، والاعتذار في كلّ منهما عنه[5]. ومنه ترجمته لـ(عسى) بفصول تضمنت تعليل الابتداء بها، والكلام على حقيقتها اللفظية ومعناها، ومقالاتهم في الضمير المتصل بها، وأوجه علّة جمودها ولغاتها[6]. ومنه وقوفه طويلاً عند اختلاف المدرستين في فعلية أو اسمية (نِعْمَ وبِئْسَ)، وما احتجّ به كلّ منهما، وإجابته عن حُجج الكوفيين[7]. ومنه كلامه على (حبّذا) في بداية باب الأفعال التي لا تتصرف ونهايته، وإيراده مقالاتهم فيها، واعتذاره عن إسقاط الفارسي لها بأنها مركبة[8]. ومنه بيانه أمثلةً في باب التعجب خرجت عن الشروط، فصحّت فيها الواو والياء، بالإضافة إلى تصغير فعل التعجب[9]. ومنه تناوله اختلافهم في فعلية (ليس) وحرفيتها، وما احتجوا به من أدلّة، وإجابته عنها[10]. ومنه تفصيله اختلافهم في مسألة العطف على عاملين، وذكْره مقالاتهم وحُججهم، والإجابة عنها[11]. ومنه حكايته في باب إنّ وأخواتها الخلافَ في مسألة العطف على اسمها قبل الخبر، وذكْره مقالاتهم وما احتجّوا به، وإجابته عن حُجج الكوفيين منه[12]. وأتوقّفه عند

---

(1) الشرح ٢٢٦. (2) الشرح ٢٦٤. (3) الشرح ٣١٨.

(4) الشرح ٣٦٤. (5) الشرح ٣٧٧. (6) الشرح ٣٧٨.

(7) الشرح ٣٩٧. (8) الشرح ٣٧٧، ٤٢٢. (9) الشرح ٤٤٣.

(10) الشرح ٣٦٤. (11) الشرح ١/٧٩أ-ب. (12) الشرح ١٨٢/ب-١٨٣/ب.

مذاهبهم الثلاثة في أصالة أو فرعية كلٍّ من إنّ وأنّ[1]. ومنه إيراده اختلافهم في عمل اسم الفاعل إن كان للماضي، وما احتجوا به، وإجابته عمّن أجازه[2]. ومنه شرحه للفروق السبعة بين المصدر واسم الفاعل[3]. ومنه بيانه أدلة اسمية باب أسماء الأفعال، ووجوه تعليل بنائها، وأنواع بنائها، وعلة كلٍّ منها، واستتار الضمير فيها وعدم إضافتها[4]. ومنه تفصيله القول في (هيهات) ولغاتها[5]. ومنه حكايته اختلاف المدرستين في تقديم معمولات الأسماء التي سُمّيت بها الأفعال، وما احتج به كلّ فريق، وإجابته عن حجة الكوفيين من النقل والقياس[6]. ومنه أخيراً تعليله انتهاء الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفعولين وخلافاتهم في ذلك[7].

- الثانية: ما أورده كلٌّ من الجرجاني والعكبري في شرحه، غير أن شرح أبي البقاء جاء أكثر غنىً واستيفاء، وذلك لتنوع ثقافته ومشاركته في علوم عديدة. من ذلك أن كلامه على (إذ) و(إذا) أكثر غنى وتفصيلاً من كلام الجرجاني عليهما[8]. ومنه أن الجرجاني اختصر جداً في حديثه عن الوقف على المقصور المنون حتى جاء في أسطر خلافاً للعكبري الذي أسهب في الشرح والتفصيل والمناقشة وإيراد مذاهب النحاة في ذلك[9]. ومثله المنقوص الذي كان حديث الجرجاني عنه جدّ مختصر، على حين كان حديث العكبري عنه مستوفى، حيث جعله في سبعة فصول، حوت كلّ ما لهم فيه من مذاهب وآراء وأحكام[10]. ومنه شرحهما للضرب الآخر من لفظي التعجب (أَفْعِلْ به)، فقد لزم الجرجاني شرح ما ورد في كلام الفارسي، فجاء شرحه مختصراً في نحو صفحتين خلافاً للعكبري الذي ذكر اختلافهم في حقيقة هذا الأمر، وما احتج به الجمهور على أنه أمر

---

(1) الشرح ٨٧/ب. (2) الشرح ٩٤/ب. (3) الشرح ١٠٠/ب.

(4) الشرح ١٠٤/ب. (5) الشرح ١٠٥/ب. (6) الشرح ١٠٧/ب.

(7) الشرح ١١٧/ب. (8) الشرح ١٣١، والمقتصد ١٣٠/١، ١٤٩.

(9) المقتصد ١٦٠/١-١٦١، والشرح ١٤٤. (10) المقتصد ١٦٢/١-١٦٤، والشرح ١٤٦-١٥١

لفظاً لا معنى، وما احتج به الآخرون، ثم أجاب عنها بأمثلة وشواهد على مجيء الخبر بمعنى الأمر، والمستقبل بمعنى المضيّ، والماضي بمعنى المستقبل، وأتبعه بإيراد ثلاثة اعتراضات مهمة على صيغة التعجب ثم أجاب عنها[1]. ومنه أن أبا البقاء توسع في الحديث عن وجوه شَبَه إن وأخواتها بالأفعال لفظاً ومعنى، على حين اقتصر الجرجاني على ما كان من جهة اللفظ وحده[2]. ومن ذلك متابعة الجرجاني للفارسي في اقتصاره على حالة واحدة يجوز فيها فتح همزة إن وكسرها، وهي بعد القول (أول ما أقول إني أحمد الله) وخالف العكبري فتوسع وذكر حالات أخرى بعد إذا الفجائية، وفي صيغة التلبية (لبيك إنّ الحمد لله) إضافة إلى تنبيهه على دقيقة في كلام أبي علي لم يسبقه إليها أحد من الشارحين[3]. ومنه اقتصار الجرجاني على وجه واحد في بيانه كلاًّ من لزوم تقديم المنصوب على المرفوع في باب إنّ وأخواتها، وجواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جرّ، أمّا العكبري فجعل لزوم الأول من ثلاثة أوجه، وجواز الثاني من ثلاثة أوجه[4] ومنه اقتصار الجرجاني على ثمانية وجوه ممّا يجوز في الصفة المشبهة، واستوفى العكبري فذكر ثمانية عشر وجهاً جائزاً ووجهين ممتنعين[5]. ومنه أخيراً اقتصار الجرجاني على ثلاثة أوجه في شرحه مثال أبي علي (أعجبني ضربُ زيدٌ عمراً اليوم عند زيد). وتوسع العكبري فأوردها، وفرّع على ثانيها خمسة وجوه جائزة[6].

٤- ما سلف على كثرته لا يدلّ على تقديم شرح أبي البقاء على شرح الجرجاني، ولا على أن صاحبه كان موفّقاً في جميع ما أودعه فيه على تأخره وإفادته من مصادر كثيرة تلت الجرجاني، يؤكد ذلك ما سيأتي في نهاية الفصل من مآخذ على الشرح، غير أن المهم هنا هو أن شرح العكبري لم يكن على نَسَق واحد في الشرح والتفريع

---

(١) المقتصد ١/٣٧٦-٣٧٧، والشرح ٤٣٥-٤٣٦. (٢) الشرح ٨١/أ، والمقتصد ١/٤٤٣.

(٣) المقتصد ١/٤٧٩، والشرح ٨٩/أ. (٤) المقتصد ١/٤٤٤، ٤٤٧، والشرح ١/٨٢/أ-ب.

(٥) المقتصد ١/٥٤٨-٥٥١، والشرح ٩٩/أ-١٠٠/أ. (٦) المقتصد ١/٥٥٧-٥٥٨، والشرح ١٠١/أ-١٠١/ب.

والتفصيل والعناية بالخلاف وغير ذلك، إذ خرج صاحبه عن ألفه فقصر في بعض ذلك، وجاء على تأخره دون سابقه الجرجاني، من ذلك أنه لم يشرح مفهوم نقل الحركة على الواو والياء إذا تحرك ما قبلهما، وخفتهما إذا سكن ما قبلهما، وهو ما صنعه الجرجاني الذي شرح ذلك وعلّله بكلام نجيب[1]، ولعل سبب ذلك أن العكبري خصّ الصرف والأصوات بكتاب مستقل هو شرح التكملة. ومنه أنه لم يذكر لِمَ لَمْ تُرَدّ الواوُ في حالة النصب بالمنقوص فيقال: رأيت غازواً. وهو ما ذكره الجرجاني على صورة اعتراض أجاب عنه إجابة مُشبعة[2]. ومنه أنه لم يتعرض في حديثه عن رفع الخبر إلى موجب رفعه خلافاً للجرجاني الذي نقل عن شيخه أبي الحسين ما يشهد لقوله بأنه رُفِعَ لمشابهته الفاعل[3]. ومنه ما أورده في تقديم الخبر من أن المعمول لا يقع في موقع لا يقع فيه العامل، فجاء غاية في الاختصار حتى لم يزد على ثلاثة أسطر، على حين وقف الجرجاني عند هذه المسألة طويلاً، وشرحها ونبّه على أوهام بعضهم في فهمها في نحو صبغتين[4]. ومنه شدة اختصاره في الكلام على بعض أحكام باب (نِعْمَ وبئسَ) مثل عدم جواز مجيء فاعل نعم (الذي)، وإضافته إلى ما فيه ألف ولام، ووقوع فاعله مُصَغَّراً، وجميع ذلك استوفى الجرجاني الحديثَ عنه[5]. ومنه إيجازه الشديد في شرح فساد المثال: (إن المُصْطَلَحَ هو وأخوه مختصمان) حتى لم يجاوز شرحُه سطراً واحداً، أمّا الجرجاني فقد أسهب في بيان فساده وتفصيله وكيفية تصحيحه حتى استغرق حديثه عنه نحو أربع ثلاث صفحات[6].

ومما تقدم يتبين أن في شرح العكبري من الميزات والإضافات ما ليس في المقتصد، كما أن في شرح الجرجاني ما لا نجده في شرح أبي البقاء، فالشرحان لا يغني أحدهما عن الآخر.

---

(1) الشرح ١٤١، والمقتصد ١/١٥٧. (2) الشرح ١٤٧، والمقتصد ١/١٦٣-١٦٤.
(3) الشرح ١٤٧، والمقتصد ١/٢٥٣. (4) الشرح ٢١٩، والمقتصد ١/٣٠٤-٣٠٥.
(5) الشرح ٤٠٦، والمقتصد ١/٣٦٣-٣٦٧. (6) الشرح ٥٠/ب، والمقتصد ١/٤٦٢-٤٦٤.

٩- ما يؤخذ عليه :

من المُسَلَّم به أنه لم يَعْرَ خلوَّهُ من السَّهو والغَلَط، فالكمال لله عزَّ وجلَّ، والنقص شامل للمخلوقين[1]، ومن البديهي أن يقع في شرح العكبري ما كان من هذه البابة، أو لا مِمّا طغى به القلمُ أو زلَّ به الفكرُ، على أنه قد قيل: ليس من التَّخَلّ أن يطغى قلمُ الإنسان، فإنه لا يكاد يسلم منه أحدٌ، ولا سيما مَنْ أطنب. قال ابن الأثير في المثل السائر: ليس الفاضل مَنْ لا يغلط، بل الفاضل مَنْ يُعَدُّ غَلَطُه»[2].

وقد هداني البحث في الشرح إلى مآخذ، هي بين الهنات اليسيرة والأخطاء، وجُلُّه يتصل بما تقدّم في الفصل الأول من حديث المنهج ومسائل الخلاف والمصادر وغير ذلك مما يتعلق بأصول النحو ومذاهب النحاة وآرائهم ومقالاتهم، لذا آثرت أن تجيء هذه المآخذ في ختام دراسة الشرح، أذكرها تباعاً، وأُدَلِّل عليها ببعض الأمثلة، وأُحيل في الباقي على مواضعه في الشرح إيجازاً واختصاراً، وأهمّ هذه المآخذ :

آ- ما اجتزأ به الشارح من كلام أبي علي وأثبته صَدْرَ كلِّ فصل أو موضوع أو فقرة، على قِصَرِه، جاء غير دقيق، خالف فيه في كثير من الأحيان لفظَ الفارسي في مطبوع الإيضاح ونسخه النفيسة المخطوطة في الظاهرية ونصّ الإيضاح في شرح الجرجاني المقتصد، على شيء من التفاوت بين هذه الأصول. ويتفاوت حجمُ هذا الاختلاف بين ما نقله العكبري عن أبي علي منسوباً إليه وبين كلام الفارسي في هذه الأصول، إذ يقع أحياناً في كلمة أو كلمتين، وأحياناً في عبارة أو عبارات حتى يغدو أقرب إلى الرواية بالمعنى، وأمثلة هذا وذاك جلية في الكتاب يطالعها القارئ في كثير من مطالع الفصول[3]، وهذا مما عُنيت به ونبّهت عليه في تحقيق النص. ويبدو أن ما ذكرته هو منهج عام درج عليه أبو البقاء، إذ لم يقتصر الأمر على ما نقله عن الفارسي في الإيضاح بل تجاوزه إلى كثير مما نقله عن النحاة الآخرين مثل: سيبويه والجرجاني والمبرد والأخفش والعبدي

---

(١) من كلام الزجاجي في مقدمة الإيضاح ٣٩.   (٢) مما قاله الفيومي في ختام المصباح المنير ٧١٢.

(٣) انظر مثلاً الشرح: ٢٦٠، ٣٢٦، ٣٢٩، ٤٦٦، ٩١/١، ٩٧/١، ١٠٠/١، ١٠١/١ب =

والزجاجي[1] وقد نبّهت على جميع ذلك في مواضعه من حواشي التحقيق، وشفعته بكلام هؤلاء النحاة من آثارهم إمّا كانت مطبوعة، أو من مصادر نقلت عنها إمّا كانت مفقودة.

ب- لدى أبي البقاء نزعة واضحة إلى التعميم في نسبة الآراء والمذاهب، وأكثر ما وقع ذلك في مواضع الخُلْف بين النحاة، حتى غدا من المألوف أن يجد القارئ في كثير من صفحات الأصل النسبة إلى «قوم» أو «بعضهم» أو «بعض النحويين» أو «طائفة» أو ما أشبه ذلك من عبارات تفيد التعميم[2]، ولا يبعد أن يكون وراء هذا رغبة العكبري في الإيجاز والتخفيف، فكأنه أحسّ بما يكون من ثِقَل إذا استقصى في إيراد الأعلام من أصحاب الآراء والمذاهب، فلجأ إلى التعميم توقّياً لذلك، وسنرى لاحقاً أن هذا الصنيع كان من ناحية أخرى على حساب الدقة العلمية.

ومن أمثلة هذا أنه نقل عن بعض النحويين تعليلاً لوقوع (أن) المفتوحة بعد (لو) وهو اختصاصها بالفعل، ثم نقل عن «بعضهم» أن (أنَّ) الواقعة بعد (لو) يُقدر قبلها فعل تقتضيه (لو). وهو مذهب المبرد والزجاج والكوفيين، وعليه مكّي وابن الأنباري والعكبري وآخرون[3].

ومنه ما قاله في توجيه الشاهد[4]:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لَهُمْ ... وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا

ونصّه «يروى (صاحبَ قومٍ) بالنصب. واختار النصبَ جماعةٌ من حُذّاق النحويين تحامياً للشذوذ، وأن يجيء فاعل (نِعْمَ) غير جنس، وقد أُجيز الرفع على أنه فاعل

=١٠٣/ب، ١٥٦/أ، ١٦٦/ب، ١٧٧/أ، ١٧٨/ب، ١٧٩/ب، ١٩٢/أ، ٢٠٠/ب، ٢٠٩/أ، ٢١٧/ب، ٢١٨/ب.

(١) انظر مثلاً الشرح: ٣٨، ٧٧/ب، ٨٦/ب، ١١٢/ب، ١١٥/ب، ١١١/أ...

(٢) توثيقه ذلك وتفصيله في الكلام على المذاهب النحوية في الشرح، انظر ص ٣٥٣.

(٣) الشرح ٨٨/أ. وفي الفصل الثالث من هذا الباب زيادة تفصيل وتوثيق ص ٣٥٤.

(٤) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٤٠٩ وقد تقدم قريباً ص ٢١١.

(نِعْمَ) وهو شاذ في الاستعمال والقياس، إلا أن فيه شيئاً يسوّغه..»[1]، ولم أقف على مَنْ اختار النصب من حُذّاق النحويين إلا أبا الحسين شيخ الجرجاني الذي عدّه حسناً، وأحسب أن أبا البقاء يعنيه، فقد نقل الجرجاني كلام شيخه، وكتابه من مصادر العكبري، ومنعه الأكثرون كابن السراج وأبي علي، وهو مشهور عنه، وممّن نقله عنه ابن بري والحسن القيسي والبغدادي، وضعّفه ابن يعيش[2].

ومن ذلك أيضاً ما نقله عن سيبويه وأكثر أصحابه في توجيه بيت الفرزدق[3]:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُم ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

ولفظه «.. فقال سيبويه: قد أجازوا نصب الخبر، شبهوها بـ(ليس). وقال أكثر أصحابه: ليس ذلك من نصب الخبر في شيء، وتأولوه على وجهين آخرين: أحدهما: أنه منصوب على الحال... والوجه الثاني: أنه ظرف..»[4]. والأول هو مذهب المازني، وتبعه المبرد والفارسي، والثاني هو مذهب الكوفيين[5].

ومنه تعميمه في النسبة إلى مَنْ قال باسمية (ليس). ولفظه «.. الفصل الثالث عشر في (ليس) وهي فعل عند الجمهور... وذهب قوم إلى أنها حرف»[6]. ومعلوم أن القول باسميتها لابن السراج وابن شقير والفارسي في بعض كتبه، وجماعة[7].

ج - ومما يتصل بحديث التعميم في نسبة العكبري للآراء والمذاهب خروجه عن الدقة أحياناً في حكاية آراء النحاة ومذاهبهم، يتبين ذلك من مقابلة ما ذكره بما ورد في المصادر،

---

(1) الشرح ٤١٠.

(2) توثيقه ذلك في مواضعه من حواشي الشرح ٤٠٩.

(3) ديوانه ١/٢٢٣. والشاهد كثير الدوران في كتبهم، وهو منسوب له في: الكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، وشرح النحاس ٧٧ (١٤٧)، ومجالس العلماء ٨٩، والمسائل المنثورة ١٨٣، ومعاني الحروف ٨٨، وشرح ابن السيرافي ١/٦٢، والمخصص ١٦/١٢٠، والمقتصد ١/٤٣٣ (٨٧)، والنكت ١/١٩٥.

(4) الشرح ٧٧/ب.

(5) الخزانة ٤/١٣٦، والمقتضب ٤/١٩١.

(6) الشرح ٤٦٣.

(7) توثيقه في حواشي الشرح ٤٦٣-٤٦٤.

وشواهده كثيرة ، من ذلك ما حكاه عن الكسائي في (أمسِ) ونصّه « وحُكي عن الكسائي أنه قال: بُني وكُسِر لأنه على لفظ الأمر بالإمساء »[1] . وهذا يخالف ما عزاه إليه السيوطي من أنه لا يقول ببنائه ولا بإعرابه ، بل هو محكي على صورة الأمر من المساء[2] .

ومن ذلك إيراده مقالة الأخفش في توجيه الآية ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[3] ولفظه « (إذا) هنا مبتدأ ، و﴿ إِذَا الْأَرْضُ ﴾ خبره ، والواو زائدة . أي : وقت انشقاق السماء وقت مدّ الأرض »[4] . وهذا قريب ممّا ذكره في التبيان قال « .. جواب (إذا) فيه أقوال ... والثالث أن (إذا) مبتدأ ، و (إذا الأرض) خبره ، والواو زائدة ، حُكي عن الأخفش »[5] . والذي في المصادر يخالف ما نسبه إليه في الموضعين ، فقد نصّ أبو حيان مرتين وابن هشام والسيوطي[6] على أن ما يلي (إذا) مرفوع على الابتداء عند الأخفش والكوفيين ، وليس (إذا) نفسها كما قال العكبري ، إذ لا قائل بذلك فيما أعلم .

ومن ذلك ما نسبه إلى الجمهور في توجيه نصب ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ قال « فأمّا قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾[7] فعلى قول أبي علي والجمهور أن ﴿ رَهْبَانِيَّةً ﴾ منصوب بفعل محذوف لا بالعطف على ما قبله .. »[8] ثم علّله وأتبعه بمقالة قوم أنها معطوفة على الرأفة والرحمة ، ولم أقف في المصادر على مَن نسب هذا التوجيه إلى الجمهور ، بل على العكس من ذلك ، فقد قال ابن هشام « المشهور أنه عطف على ما قبله »[9] . وهذا هو المفهوم من كلام أبي حيان ، إذ قدّم قول العطف ، ثم ذكر رأي أبي علي ونصّ على متابعة الزمخشري له وأنه قول المعتزلة . وضعّف ابن الشجري وأبو حيان

---

(1) الشرح ١٢٤ . (2) الهمع ٢٠٨/١ . (3) سورة الانشقاق ١/٨٤ .

(4) الشرح ٢٢٥ . (5) التبيان ١٢٧٨/٢ .

(6) البحر المحيط ٤٣١/٨ ، ٤٤٦ ، والمغني ٧٥١-٧٥٢ ، والهمع ٢٠٧/١ .

(7) سورة الحديد ٢٧/٥٧ . (8) الشرح ٢٤١ .

(9) المغني ٧٥٢ .

Scanned by CamScanner

هذا الرأي من جهة الصناعة، لأن المنصوب في باب الاشتغال شرطه أن يكون مختصاً ليصح الابتداء به، وهنا نكرة لا يبتدأ بها.[1] ولعل الدافع الذي حمل أبا البقاء على نسبته إلى الجمهور أنه وجد ابن الأنباري ذكر النصب بفعل مقدّر واقتصر عليه.[2]

ومنه شرطه إجازة زيادة أبي الحسن للفاء بانعدام توجيهها على غير الزيادة وقصره على الضرورة. ونصّه "... وأما الزيادة فلا يجيزها أكثرهم، وقد أجازها أبو الحسن ولكن إذا لم يجد لها وجهاً غير الزيادة، وليس ذلك بقياس عنده، وإنما يضطر إليه عند السماع".[3] ولم أجد في المصادر ما اشترطه العكبري لزيادتها عند الأخفش، إذ المشهور الدائر في كتب القوم أنه أجازها في كل خبر.[4]

ومنه ما نسبه أيضاً إلى الأخفش في (ما) التعجبية، قال "وحقيقة القول فيها أنها اسم مبهم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء.. وقال الأخفش: هي موصولة".[5] والمعروف أن للأخفش فيها ثلاثة أقوال، أولها، وهو أشهرها نسبةً إليه، أنها موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، والثاني أن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، والثالث: ما صححه القول فيه من أنها اسم تام غير موصول ولا موصوف.[6]

ومنه حكايته الخلاف في (أَحْسَنَ) ونصّه "وأمّا الكلام في (أَحْسَنَ) فأول ذلك أنها فعل ماضٍ، وقال الكوفيون: هي اسم".[7] وما قرره أولاً هو مذهب البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين، والثاني: هو مذهب غير الكسائي وهشام من الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين.[8]

ومنه نسبته إجازة تقديم خبر (ليس) عليها إلى بعض البصريين، ومَنْعَه إلى

---

(1) المغني ٢٥٧، والبحر المحيط ٨/٢٢٨. (٢) البيان ٢/٤٢٥. (٣) الشرح ٤٢٤.

(٤) انظر مثلاً: المقتضب ١/٣١٣، وشرح المفصل ١/١٠٠، والهمع ١/١١٠.

(٥) الشرح ٤٢٥ (٦) المغني ٣٩٢، وشرح المفصل ٧/١٤٩.

(٧) الشرح ٤٢٦. (٨) توثيقه في حواشي الشرح ٤٢٦.

آخرين. قال « وأمّا (ليس) فيجوز تقديم خبرها عليها عند بعض النحويين البصريين، ويمتنع عند الآخرين، والأول أقوى عند أبي علي على ما نُصّ عليه في هذا الكتاب، وقد خالف ذلك في كتب أُخَر »[1]. والواقع أن النحاة اختلفوا في نسبة إجازة التقديم، فقد عزاه الفارسي إلى متقدمي البصريين، وابنُ الأنباري إلى البصريين، وأبو البقاء إلى جمهورهم، وابنُ يعيش إلى سيبويه ومتقدمي البصريين وجماعة من المتأخرين مثل السيرافي وأبي علي والفراء، والرضيُّ إلى الأكثرين، وأبو حيان والسيوطي إلى قدماء البصريين والفراء وأبي علي في المشهور وابن برهان والزمخشري وابن عصفور[2]. وأمّا الذين منعوا التقديم فهم: جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابنُ عبد الوارث وأكثرُ المتأخرين[2]. وظهر مما سبق أن الخلاف في تقديم خبر ليس عليها ليس بين النحاة البصريين كما يفهم من عبارة الشارح، وإنما الخلاف فيه بين النحاة عموماً بصريين وكوفيين، وأن إجازة التقديم أشبه بأن تكون مذهب جمهور البصريين كما ذكر أبو البقاء نفسه في كتابه التبيين، وأن المانعين منه هم جمهور الكوفيين ومن وافقهم من نحاة البصرة.

ومنه حكايته الخلاف بين المدرستين في العطف على اسم إنَّ قبل مجيء الخبر، ونصّه « .. العطف على اسم إنَّ قبل الخبر كقولك: إن زيداً وعمراً قائمان. والرفع في عمرو هنا غير جائز عند البصريين، واختلف الكوفيون، فقال بعضهم: إن ظهر الإعراب في المعطوف لم يَجُزْ إلّا النصب كالمسألة المذكورة، وإن لم يظهر جاز الرفع كقولك: إني وأنت منطلقان »[3]. وقد نسب أبو حيان منعَ الرفع إلى محققي البصريين، وزاد فجعل الجَرْمِيَّ والزجاج على مذهب الكوفيين، وما نسبه العكبري إلى بعضهم هو رأي مشهور للفراء الذي اشترط لجواز الرفع بناء الاسم، كما أن المعني بظهور أثر الإعراب وعدمه هو اسم

---

(1) الشرح ٤٧٣.

(2) توثيقه ذلك في حواشي الشرح ٤٧٢.

(3) الشرح ٨٢ / ب.

إن المعطوف عليه، وليس المعطوف كما جاء في كلام الشارح[1].

ومن ذلك عَزْوُه إلى السيرافي القولَ بإضافة اسم الزمان إلى المصدر ثم حذف المصدر اتساعاً، ونصّه "... وقال السيرافي: التقدير: وقت مَقْدَم الحاج. فبعض الناس رجّح قول أبي علي وقال: لا حاجة إلى الحذف لأن المعنى حصل من اللفظ المصرّح به، وإن كان مجازاً، وبعضهم رجّح قول السيرافي بأن تقدير حذف المضاف أولى من جعل اللفظ مجازاً ..."[2] وتبين أن ابن السراج أسبق إلى هذا التقدير من السيرافي. قال "... أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف اسم الزمان اتساعاً، نحو: جئتك مَقْدَمَ الحاج. وخفوقَ النجم. وخلافةَ فلان. وصلاةَ العصر. فالمراد في جميع هذا: جئتك وقتَ مَقْدَم الحاج ..."[3] لذا كان الأولى نسبة هذا التقدير إلى ابن السراج. على أن للفارسي كلاماً آخر أصرح مما حكاه عنه، ذكره في كتاب آخر له[4].

د- يلاحظ أن أبا البقاء على كبير عنايته بإيراد مسائل الخلاف أيّاً كان نوعها فاته إثباتُ مسائل أخرى، ولا يبعد أن يكون أسقطها قصداً لأنه وجدها أقلّ خطراً مما أورده، ومن تلك المسائل التي لم يُشِر إليها اختلافُهم في أصل المرفوعات، إذ اكتفى بأن تابع الفارسي في أن أصلها الفاعل[5]، والمعروف أن لهم في ذلك ثلاثة مذاهب[6]. ومنه أنه في شرح كلام الفارسي على أحوال المفعول مع الفعل والفاعل لم يذكر -على كثرة شرحه وتفصيلاته- خلاف المدرستين في ناصب الاسم المشغول عنه[7]. ومنه أنه في باب الفاعل تحدث في الفصل الثالث عمّا يرتفع به الفاعل، ولم يُشِر إلى أنه موضع خلف بين نحاة المدرستين وبين الكوفيين أنفسهم[8]. ومنه أنه لم يتعرض في باب

---

(1) الإنصاف ١/١٨٥ (م ٢٣)، والتبيين ٣٤١ (م ٥٢). (2) الشرح ١١٨/ب.

(3) الأصول ١/١٣٣، وانظر: شرح المفصل ٢/٤٤، والارتشاف ٢/٢٢٥.

(4) المسائل المنثورة ١-٢. (5) الشرح ٢١٠. (6) الهمع ١/٩٣.

(7) الشرح ٢٣٩. وفي الحواشي توثيقه. (8) الشرح ٢٣٧. والتوثيق في الحواشي ثمة.

(نِعْمَ وبئس) إلى اختلاف المدرستين في إفراد الضمير ومطابقته في قولهم (رُبَّهُ رجلاً)[1]. واقتصر في الباب نفسه على أن الجمع بين فاعل (نِعْمَ) الظاهر والتمييز لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ولم يُشِرْ إلى أن النحاة اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب[2]. ومنه أنه حكى منع التعجب ممّا كان على أكثر من ثلاثة أحرف بالزيادة، وللبصريين فيه خلاف كبير لم يُشِرْ إليه[3] ومنه أنه في باب الأفعال الناقصة ذكر موضوع تعيين كلٍّ من الاسم والخبر إذا كانا معرفتين، وفي هذا خلاف بين البصريين أغفل الإشارة إليه[4]. ومنه أنه في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر أورد اختلافهم في خبر الأفعال الناقصة وتجاوز اختلافهم في مرفوعها[5]. ومنه أنه اقتصر على أن تقديم أخبار أفعال باب كان على أسمائها جائز إجماعاً، ولم يُشِر إلى منع الكوفيين له، ومنع بعضهم له في (مادام)، ومنع آخرين له في (ليس)[6]. ومنه أنه أسهب في الحديث عن ضمير الفصل وأغفل الإشارة إلى أنه من مواضع الخُلْف بين المدرستين[7]. ومنه أنه في باب (ما) لم يذكر الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في ناصب خبرها[8]. ومنه أنه في باب إنّ وأخواتها اكتفى بالنص على أن (كأنّ) مركبة، وشرح معناها، وأغفل حكاية اختلاف النحويين في تركيبها وبساطتها، على حين ذكر اختلاف المدرستين في تركيب (لكنّ) وإفرادها[9]. ومنه أنه في الباب نفسه تناول في تسع مسائل أحكام لام الابتداء، ولم يعرض في حديثه عن معناها إلى بيان اختلاف

---

(1) الشرح ٤٠٨ والتوثيق في الحواشي ثَمّة. (2) الشرح ٤٢٠ والتوثيق في الحواشي.

(3) الشرح ٤٣٧ والتوثيق في الحواشي. (4) الشرح ٤٦٧ وفي الحواشي توثيقه.

(5) الشرح ٤٥٣ وتوثيقه في الحواشي. (6) الشرح ٤٧٠ وتوثيقه في الحواشي.

(7) الشرح ٤٨٠ والتوثيق في الحواشي.

(8) الخزانة ١٣٤/٤ - ١٣٦، وشرح أبيات المغني ١٠٩/٢، وشرح شواهده ٢٣٨/١، والتخليص ٢٨٢.

(9) رصف المباني ٢٠٨، والارتشاف ١٢٨/٢ - ١٢٩، والمغني ٢٥٢ - ٢٥٣، والهمع ١٣٣/١. وانظر الكتاب ١٠١/٣، والخصائص ٣١٧/١.

المدرسين في حقيقتها[1]. ومنه في الباب نفسه أنه نصّ على إبدال همزة (إنّ) هاءً، ثم اجتماعها مع اللام في (لَهِنّك) ثم علل هذا الدخول بتغيير لفظ (إن) عن أصله[2]، ولم يُشر إلى اختلافهم في حقيقة لفظها على ثلاثة أقوال[3]. ومنه في الباب ذاته أنه في شرحه لقولهم الوارد في كلام الفارسي (ما رأيتُه مُذْ أنّ الله خلقني) تابع أبا علي بأن الفتح فيها لا غير[4] ولهذا تفصيل لم يذكره، فالفتح باتفاقهم، ولكن صرّح بعضهم بإجازة الكسر، وهو مذهب الأخفش، وبعضهم بامتناعه، وسكت سيبويه وابن السراج عنه، فأجازا الفتح، ولم يقل أحد بتعيّن الكسر وامتناع الفتح[5]. وكذلك لم يُشر في كلامه على إن الخفيفة المكسورة إلى اختلافهم في عملها[6]. ومنه أنه اقتصر في حديثه عن تعليق أفعال باب ظننت وأخواتها على أنها إذا عُلِّقت عن العمل في اللفظ كانت عاملة في الموضع، والجمل بعدها منصوبة[7]، ولم يُشر إلى أن هذا مذهب سيبويه والبصريين وابن كيسان، وأن الكوفيين ذهبوا إلى إضمار القسم بين الفعل وبين هذه الجمل، فتكون الجمل بعدها لا محل لها من الإعراب[8]. ومنه أنه في باب أسماء الفاعلين اكتفى بشرح اسم الفاعل الواقع صلة لـ(أل)[9]، ولم يذكر حكمه في العمل واختلاف البصريين فيه، فالجمهور على أنه يعمل مطلقاً في كلّ حال ماضياً ومستقبلاً وحالاً، والرماني وجماعة على أنه لا يعمل حالاً ولا مستقبلاً بل ماضياً، والأخفش على أنه لا يعمل، و(أل) فيه ليست موصولة بل معرفة[10]. ومنه أنه

---

(1) الشرح ٨٤/أ. وانظر خلافهم في لام الابتداء في: الإنصاف ٣٩٩/١ (م ٥٨)، والارتشاف ١٤٣/٢، والهمع ١٤٠/١.

(2) الشرح ٨٤/أ.

(3) بيانها في: الارتشاف ١٤٦/٢-١٤٧، والهمع ١٤١/١، والخزانة ٣٤٠/١٠ وما بعدها.

(4) الشرح ٨٩/أ.

(5) تفصيله في الارتشاف ١٤٣/٢، والهمع ١٣٨/١.

(6) الشرح ٩٠/ب. وانظر اختلافهم فيها في الإنصاف ١٩٥/١-٢٠٨ (م ٢٤)، والتبيين ٣٤٧-٣٥٠ (م ٥٣).

(7) الشرح ٩٣/ب.

(8) تفصيله في الارتشاف ٦٩/٣.

(9) الشرح ٩٧/أ.

(10) بيانه مفصلاً في الارتشاف ١٨٥/٣، والهمع ٩٦/٢.

تحدث في باب المصدر عن الأضرب الثلاثة للمصدر العامل، فتوقف عند المنوّن [1]، ولم يذكر اختلافهم في مراتب هذه الأضرب من حيث قوّة العمل [2]، ولا إنكار الكوفيين إعماله منوناً، فإن وقع ما بعده مرفوعاً أو منصوباً فهو بإضمار فعل يفسّره المصدر من لفظه [3].

ومنه إغفاله في باب الأسماء التي سمّيت بها الأفعال [4] إيراد الخلاف بين النحاة عموماً في حقيقتها، فاقتصر على أنها أسماء، وبه قال جمهور البصريين، وبعضهم وافق الكوفيين على أنها أفعال حقيقة [5]. ومنه أنه في باب المتعدي إلى ثلاثة مفعولين لم يتعرض إلى اختلافهم في الإلغاء والتعليق [6]. ومنه أنه في باب المفعول فيه [7] لم يذكر اختلاف المدرستين فيما كان العمل في جميعه من الظروف، فهو ينتصب على الظرفية عند البصريين وعلى التشبيه بالمفعول عند الكوفيين وابن الطراوة الذي وافقهم وزاد عليهم تفاصيل تخصّ ما لا تدخل عليه (في) عندهم أنه ينتصب على المفعول به [8].

هـ- ومما يؤخذ على أبي البقاء في شواهده من الشعر أنه وهم في نسبة أبيات أبي النجم العجلي المشهورة:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ

تَخُطُّ رِجْلايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفْ

فنسبها إلى زياد الأعجم [9].

---

(1) الشرح ١٠٠/ب.

(2) تفصيل اختلافهم في الارتشاف ٣/١٧٧، والهمع ٢/٩٣.

(3) الارتشاف ٣/١٧٦، والهمع ٢/٩٣.

(4) الشرح ١٠٤/أ.

(5) بيان اختلافهم في أسماء الأفعال في الارتشاف ٣/١٩٧.

(6) الشرح ١١٧/ب. وانظر تفصيله في: شرح المفصل ٧/٦٧، والارتشاف ٢/٨٥، والهمع ١/١٥٨.

(7) الشرح ١٢٠/أ.

(8) تفصيله في الارتشاف ٢/٢٣٢.

(9) الشرح ١٣٤ وفي الحاشية تخريج الأبيات.

ومثل ذلك وهمه في نسبة بيت الأخطل:

كَأَنَّهُ دَاضِحُ الأَقْرَابِ فِي لِقَحٍ ... أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الأَنَاصِيلُ

إلى ذي الرمة خلافاً لِمَا في ديوان الأخطل والمصادر الأخرى[1].

ومنها أنه ينفرد أحياناً فيسوق الشاهد مغيَّراً على صورة لا نجدها في المصادر ولا فيما تحويه من روايات الشاهد إمّا وُجِدَت. ومثال ذلك روايته بيت سويد بن أبي كاهل:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً كَبِدَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

على حين اقتصر ما في المصادر على روايتين: «قلبه» أو «صدره»[2].

ونحو ذلك استشهاده على معنى التثنية بقول الراجز:

كَأَنَّ بَيْنَ خَفِّهَا وَالخُفِّ ... كَشِّةَ أَفْعَى فِي يَبِيسٍ قُفِّ

والذي في جميع المصادر:

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالخِلْفِ[3]

ومنها أنه في كلامه على الشاهد لا يستغرق ما لهم فيه من توجيهات، ففي بيت الفرزدق[4]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ذكر عدّةَ توجيهات لهم فيه، ليس بينها توجيه بعضهم له على أن فتحة (مِثْلَهُم) بناء لإبهامه وإضافته إلى مُبْهَم، وإعرابه إمّا مبتدأً على قول ابن هشام، وإمّا خبراً لـ(ما)

---

(1) ورد البيت في الشرح ١٠٣/ب منسوباً إلى ذي الرمة، وقد بيّن العكبري ثمة وجه الاستشهاد به، وذكر معناه، وشرح مفرداته. وهو في: ديوان الأخطل ٥٨/١، والإيضاح ١٦٢، والحلبيات ١٨٦، والمقتصد ٥٦٧/١، والمصباح ٥١/ب، وشرح ابن بري ١٣٨، وإيضاح القيسي ١٨١/١، واللسان والتاج (نصل).

(2) الشرح ١٠٨ وتخريج الشاهد ورواياته في الحواشي ثمة.

(3) الشرح ١٧٥ وتخريجه في الحاشية.

(4) تقدم قريباً في ص ٢٢٣.

التميمية على قول البغدادي[1].

ومنها استشهاده أحياناً بالبيت في غير موضعه، نحو ما وقع في قول أبي زبيد[2]:

إنَّ آمْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

حيث استشهد به على الفصل بالظرف وليس بخبر، وظاهر أن موضع الاستشهاد فيه دخول اللام على معمول الخبر مقدماً عليه[3].

ومنها أنه قد يذكر في توجيه البيت رأياً مرجوحاً دون أن يعلق عليه، من ذلك ما قاله بعد توجيه شاهد الفرزدق المتقدم قريباً «.. وقال بعضهم: إن الفرزدق غلط هنا، لأنه تميمي لا ينصب بها الخبر مؤخراً، فكيف ينصبه بها مُقَدَّماً؟ وإنما سمع لغة أهل الحجاز فظن أنهم يُسَوّون بين التقديم والتأخير، فغلط في ذلك[4]». وهو مثل هذا الرأي أن يردّ عليه. قال البغدادي «وهذا باطل، فإن العربي لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنما الجائز غلطه في المعاني[5]».

و- ومما يؤخذ على شواهد العكبري من القرآن وهمه أحياناً في نسبة قراءة الآية ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾[6] إلى حفص عن عاصم في كتابين له[7]، والصواب المُثْبَت في مصادر القراءات والتفسير أنها لأبي بكر (شعبة بن عياش) عن عاصم، وابن عامر[8].

---

(1) الشرح ٧٧/ب. وانظر: تخليص الشواهد ٢٨٣، والخزانة ١٣٦/٤، وشرح أبيات المغني ١٥٩/٢.

(2) البيت في شعره ٨٧. وهو منسوب له في: الكتاب ١٣٤/٢، والأصول ٤٠٥/١، والنكت ٥١٣/١، وشرح المفصل ٦٥/٨، واللسان والتاج (خصص)، وشرح شواهد المغني ٩٥٣/٢ (٨٤٤)، وشرح أبياته ٤٢/٨ (٩٠٥)، وبلا نسبة في: شرح النحاس ١٩٨ (٣٩٠)، والعسكريات ١٤٤، والمقتصد ٤٥٥/١.

(3) الشرح ٨٤/أ. وانظر المقتصد ٤٥٥/١.   (4) الشرح ٧٧/ب.

(5) الخزانة ١٣٤/٤.   (6) سورة الأنبياء ٢١/ ٨٨.

(7) الشرح ٣٦٤، والتبيين ٢٧١.

(8) تخريج القراءة مستوفى في حاشية الشرح ٣٦٤

ومنها وهمه في توجيه إعراب ﴿رسولاً﴾ في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾[1] قال: "... وقيل: ﴿رسولاً﴾ بدل من (ذكر) ويكون التقدير: ذكراً ذا رسول"[2] والصواب ما قاله مكي وغيره: "وانتصب ﴿رسولاً﴾ على نعت (ذكر) تقديره: ذكراً ذا رسول. ثم حذف المضاف"[3].

ومنها أنه قد يستشهد بالآية على وجه غير مقطوع فيه ولا متفق عليه، وغيره أشهر منه، من ذلك أنه استشهد على زيادة (إنْ) بالآية ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[4]. والمشهور الأكثر في زيادتها بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية أو اسمية، ثم بعد (ما) الموصولة والمصدرية و(ألا) الاستفتاحية، ولو استشهد على ذلك بزيادتها بعد (ما) النافية لكان أولى. على أن زيادتها في الآية غير مقطوع بها ولا متفق عليها، يصحح ذلك ما قاله العكبري نفسه في كتاب آخر: "... (ما) بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، و(إنْ) بمعنى (ما) النافية. وقيل: زائدة، أي: في الذي مكناكم"[5].

ومنها أنه لا يستغرق في توجيه الآية أحياناً جميع الوجوه، إذ قد يقتصر على بعض دون بعض، مثال ذلك اقتصاره على وجهين في إعراب اسم كان في الآية ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾[6] وهذان الوجهان يختصان بكان الناقصة وإن لم يصرح بذلك، وفي الآية وجه آخر لم يُشر إليه، وهو أن تكون تامة[7]. ومثله اقتصاره على قولين في إعراب فاعل كاد في الآية ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[8] على حين لهم ثلاثة أقوال في توجيهها[9].

---

(1) سورة الطلاق ٦٥/١٠-١١.
(2) الشرح ١٠١/أ.
(3) المشكل ٧٤١/٢. ومثله في البحر المحيط ٢٨٦/٨.
(4) سورة الأحقاف ٢٦/٤٦.
(5) الشرح ٩١/أ.
(6) سورة الشعراء ١٩٧/٢٦.
(7) التبيان ١٠٠١/١، والمغني ٥٩١.
(8) سورة التوبة ١١٧/٩.
(9) توثيقه في حاشية الشرح ٣٩٥.

ز ـ ومما يؤخذ على أبي البقاء تباين المادة العلمية في كتبه أحياناً. من ذلك ما نقله عن العَبْدي بعد توجيه قراءة ترك التسمية في قوله تعالى ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ﴾[1] قال «.. وذكر العبدي أنه يجوز أن يقام مقام الفاعل (فيها) و(بالغدو) وفيه نظر. وإذا ثبت ذلك كان ارتفاع (رجال) بفعل محذوف كأنه قال: مَنْ يُسَبِّحُه؟ فقال: رجال. أي: يُسَبِّحُه رجالٌ[2]». وما قاله هنا يخالف ما ذكره في إعراب القرآن، ونصّه «..و(يُسَبَّحُ) بكسر الباء، والفاعل (رِجالٌ) وبالفتح على أن يكون القائم مقام الفاعل (له) أو (فيها)، و(رجال) مرفوع بفعل محذوف، كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحه؟ فقال: رجالٌ، أي: يُسَبِّحه رجالٌ[3]».

ومنه ما حكم به على مَنْ قال بأن رافع المبتدأ هو التعرّي من العوامل اللفظية، ولفظه «.. وأمّا مَنْ قال: إن التعري من العوامل عامل فمذهبه بعيد جداً..[4]». والذي استبعده العكبري هنا ناقشه في كتاب آخر، وانتهى إلى توجيهه وإقراره. قال «.. فإن أرادوا بذلك أن تعرّيه من العوامل أمارةٌ على الابتداء فهو ما ذكرنا[5]».

ومنه ما تابع فيه أبو البقاء أبا علي في إنكاره ما قاله الزجاج في توجيه الآية ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾[6] من أن (آية) اسم (كان). ونصّه «..والذي أنكره الشيخ أن تجعل (آية) اسم (كان) و(أن يعلمه) الخبر. وهو كما قال لئلّا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة، وباب ذلك الشعر لا الاختيار[7]». وما أنكره هنا وقيّده بالضرورة أجازه في إعراب القرآن مطلقاً، قال «وجاز أن يكون الخبر معرفة لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء، وقد تخصصت (آية) بـ(لهم) ولأن عِلْمَ بني إسرائيل لم يُقصد به مُعَيَّن[8]».

---

(1) سورة النور ٢٤/ ٣٦.
(2) الشرح ٣٧٣
(3) التبيان ٢/ ٩٧١.
(4) الشرح ٢١٥ وفي الحواشي التوثيق.
(5) التبيين ٢٢٦.
(6) سورة الشعراء ٢٦/ ١٩٧.
(7) الشرح ٤٨٦.
(8) التبيان ٢/ ١٠٠١.

ومنه قصْرُه إعراب الضمير على وجه في كتاب، وإجازته فيه ثلاثة أوجه في كتاب آخر، نحو قوله «... وأما قوله ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[1] فهو فصل لا غير»[2]، وهذا خلاف ما ذكره في إعراب القرآن، حيث أجاز فيه ثلاثة أوجه، قال «قوله تعالى ﴿هو خيرا﴾ هو فصل أو بدل أو توكيد، و﴿خيرا﴾ المفعول الثاني»[3].

ومنه قصْرُه الرفع على التوكيد في الآية ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[4]. قال «... يدل على ذلك أن الرفع لا وجه له سوى التكرير على التوكيد، إذ لا يصحّ أن يكون مبتدأ، و﴿واختلاف الليل﴾ خبره، لأنه مجرور، ولا أن يكون قوله ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ الخبر، لأنه نكرة، ولا فائدة في الإخبار عنه»[5]. على حين قدم في الإعراب ما منعه هنا، وهو الابتداء، وجعل التوكيد قولاً فيه، ونصّه «ويُقرأ بالرفع على أنه مبتدأ، ﴿وفي خلقكم﴾ خبره، وهي جملة مستأنفة، وقيل: هي في الرفع على التوكيد أيضاً»[6]. والرفع إلى ذلك جعله ابن الأنباري من ثلاثة أوجه ليس بينها التوكيد[7]، وجعله ابن هشام خبر مبتدأ، أي: هي آيات[8].

ح- ومما يؤخذ على أبي البقاء أيضاً عدم استقصائه في إيراد الأقوال والمذاهب والأحكام، وأمثلة هذا كثيرة في الشرح، تغني الإحالة عليها وتوثيقها عن إثبات نصوصها، فمن ذلك أنه اقتصر على ثلاثة أوجه في تعليل بقاء الواو أو الياء مع الجازم[9]، ليس بينها ما أجازه بعضهم من أنه يجوز في سعة الكلام، وأنه لغة لبعض العرب، وخُرّجت عليه غير ما آية[10]. ومنه أنه أغفل مسائل في باب التثنية على إسهابه في الحديث عنها، إذ جاء في أحد عشر فصلاً أكثر فيها من التفريع والتفصيل[11]، وذلك مثل لغة بعض العرب في ضم

---

(1) سورة المزمل ٧٣/٢٠. (2) الشرح ٤٨ح. (3) التبيان ١٢٤٨/٢.

(4) سورة الجاثية ٤٥/٤-٥. (5) الشرح ٧٩/ب. (6) التبيان ١١٥٠/٢.

(7) البيان ٣٦٣/٢. (8) المغني ٦٣٢. (9) الشرح ١٧٣ح.

(10) معاني القرآن ١٦١/١، والهمع ٥٢/١. (11) الشرح ١٩٤ح.

النون مع المثنى بالألف، وحالات حذف النون في الإضافة أو شبهها أو الضرورة.[1]

ومنه أنه اقتصر على ثلاثة أقوال اختلف البصريون عليها في رافع المبتدأ المعنوي[2]، ولهم قول رابع ذكره في كتاب آخر له، قال: «وقال آخرون: يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار»[3].

ومنه أنه وقف عند رأي الكوفيين أن الخبر رافع المبتدأ[4]، ولهم مذهب آخر أورده في غير الشرح، قال: «والمذهب الثاني: أنه يرتفع بالعائد من الخبر»[5]. ومنه أنه في حكايته اختلافهم في (ما) المصدرية ذكر مذهب الجمهور أنها حرف، واقتصر في الاسمية على الأخفش[6]، وبه قال بعض الأئمة كالمبرد والمازني والسهيلي وابن السراج[7]. ومنه أنه اقتصر في معتل العين من باب ما لم يُسَمَّ فاعله على أعلى اللغات[8]، وهناك لغتان أخريان في ذوات الواو، ومثلهما في ذوات الياء، لم يُشِر إليهما، وعليهما شواهد من القرآن والشعر[9]. ومنه أنه في كلامه على (عسى) لم يُشِر إلى أن وصل الضمائر بها لغة أهل الحجاز، وأن تميم لا تُلحق بها الضمائر[10]. ومنه أنه اختصر جداً في حكاية مذهب كلٍّ من البصريين والكوفيين في (نِعْمَ وبِئْسَ)[11] خلافاً لما نجده في كتب الخلاف[12]. ومنه أنه قصر حديثه عن زيادة كان على صيغة الماضي بين الجار والمجرور و(ما) التعجبية وفعل التعجب[13]، فأسقط الإشارة إلى جواز زيادتها في المضارع، وهو ما نقله الرضي عنه[14]، وعزا السيوطي القول بذلك إلى الفراء[15][16].

ومنه أنه في حديثه عن اختلافهم في تركيب (لكنّ) على أقوال، اقتصر على واحد منها[17]،

---

(1) شرح المفصل ٤/١٤٣، والهمع ١/٥١.
(2) الشرح ٢١٣.
(3) التبيين ٢٢٥.
(4) الشرح ٢١٣.
(5) التبيين ٢٢٥.
(6) الشرح ٣٢٧.
(7) الهمع ١/٨١.
(8) الشرح ٣٦٣
(9) بيان ذلك في شرح المفصل ٧/٧٠.
(10) الشرح ٣٧٨
(11) الكشاف ٣/٥٣٦.
(12) الشرح ٣٩٧.
(13) الإنصاف ١/٩٧، والتبيين ٢٧٤.
(14) الشرح ٤٥٧.
(15) شرح الكافية ٢/٢٩٤.
(16) الهمع ١/١٢٠.
(17) الشرح ١/٨١.

وأغفل رأيين آخرين لهم، أحدهما أشهر مما ذكره[1]. ومنه أنه في حديثه عن لزوم تقديم المنصوب على المرفوع في باب إن وأخواتها تكلم على تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جر[2]، ولم يتطرق إلى أحكام أخرى تتصل بتقديم الخبر أو معموله أو الفصل بالحال الذي تفرّد به الجلولي في نكته على الإيضاح[3]. ومنه أنه في مسألة العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر ذكر اختلاف الكوفيين، واقتصر على قول بعضهم بمنعه إن ظهر الإعراب في اسم إنّ، وبجوازه إن لم يظهر[4]، وهذا رأي مشهور للفراء، وأغفل رأياً آخر مشهوراً للكسائي نصّ عليه الفراء وابن الأنباري والعكبري نفسه في كتاب آخر[5]. ومنه أنه في العطف على اسم إن بالرفع بعد الخبر أسهب في بيان أحكام (إنّ)، ونصّ في (لكنّ) على أن لها حكم (إنّ) في جميع ما ذكره[6]، دونما تمثيل على الوجوه الثلاثة خلافاً للجرجاني الذي شرحها ومثّل لها[7].

ومنه أنه قصر نسبة القول بأن ثاني مفعولي عَلِمَ وظَنَّ التي دخلت (أنّ) عليها محذوف تقديره «واقعاً» على الأخفش[8]، وهو مذهب المبرد على ما ذكره السيوطي، وعليه الجرجاني[9].

ومنه أنه قصر أيضاً نسبة القول بعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي على الكسائي[10]، وعزاه أبو حيان إلى الكسائي وهشام وأبي جعفر بن مضاء[11]. ومنه أنه ذكر مرتين اختلافهم في الظرف الواقع خبراً، هل هو جملة أو مفرد؟ وقد خلا حديثه في الموضعين من الإشارة إلى مذهب الكوفيين في ناصب الظرف الواقع خبراً[12]، وإلى رأي آخر لهم يُنْسَب لثعلب[13]. ومنه أنه نصّ

---

(1) الارتشاف ٢/١٢٨.

(2) الشرح ٨٢/أ.

(3) الارتشاف ٢/١٣٣، والهمع ١/١٣٥.

(4) الشرح ٨٢/ب.

(5) معاني الفراء ١/٣١١، والإنصاف ١/١٨٦، والبيان ١/٣٠١، والتبيين ٣٤١.

(6) الشرح ٨٣/ب.

(7) المقتصد ١/٤٥١-٤٥٢.

(8) الشرح ٨٨/ب.

(9) المقتضب ٢/٣٤١، والمقتصد ١/٤٧٨، والهمع ١/١٥٢.

(10) الشرح ٩٤/ب.

(11) الارتشاف ٣/١٨٥.

(12) الشرح ٧١، ٨٧.

(13) التبيين ٣٧٦.

على تسميات النحويين للظروف[1]، وأسقط منها تسمية الكسائي لها بالصفات[2]. ومنه أنه اقتصر على (ذات مرة) فيما لا يستعمل إلا ظرفاً[3]، ولم يذكر (ذا صباح) ولا مقالة سيبويه المشهورة في أنّ (ذا) و(ذات) المضافين للزمان تصرفهما قبيح[4]. ومنه أنه اختصر جداً في الكلام على (لدى) و(لدن)[5]، فتجاوز إيرادَ ما فيهما من لغات، والوجوه الستة لاختلاف (لدى) عن (لدن) و(عند)، وإيرادَ آرائهم الثلاثة في اختلاف (لدى) عن (عند)[6].

ط - ومما يؤخذ على أبي البقاء أيضاً ما نجده في بعض عباراته من مجافاة للدقة العلمية، ولهذا أمثلة عديدة، من ذلك قوله في الجواب عمّا احتج به الكوفيون في رافع الاسم بعد (لولا) من وجهين «.. أحدهما: أنها غير مختصة بالاسم بدليل وقوع الفعل بعدها»[7]، وأدق من هذه العبارة ما قاله في كتاب آخر له «.. بل قد يقع الفعل بعدها»[8]، وهذا قريب مما ذكره ابن الأنباري قبله «.. بل قد تدخل على الفعل»[9].

ومنه ما ختم به حديثه عن الظرف الواقع خبراً بعد إيراده مذهبي البصريين واحتجاجه لهما وإجابته عنهما، قال «... والجواب أنا قد بيّنّا رجحان احتمال الجملة، وبيّنّا موضع الاحتجاج فيه»[10] ولم أجد هذا في كلامه.

ومنه ما قاله في باب (ما) ونصّه «قال الله تعالى ﴿ما هذا بَشَراً﴾[11] و﴿ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[12] وبنو تميم يرفعونها، لأنهم لا يدرون كيف هي في المصحف، فجروا في ذلك

---

(1) الشرح ١١٨/أ. (2) الارتشاف ١٨٥/٣. (3) الشرح ١١٩/أ.

(4) الكتاب ٢٢٦/١، وشرح المفصل ٤٢/٢، والارتشاف ٢٣٠/٢، والهمع ١٩٧/١.

(5) الشرح ١٢١/أ.

(6) الأمالي الشجرية ٢٥٣/٢، والمغني ٢٠٨، ٢٠٩، والهمع ٢٠٢/١.

(7) الشرح ٢١٩ (8) التبيين ٢٤١. (9) الإنصاف ٧٣/١.

(10) الشرح ٢٨٨. (11) سورة يوسف ٣١/١٢. (12) سورة المجادلة ٢/٥٨.

على القياس"[1]. وفي تعليله تعميم يجعل تميم كلّها لا تدري كيف هي في المصحف، وهذا خلاف عبارة الأقدمين التي جاءت دقيقة تستثني مَنْ يدري من تميم كيف هي في المصحف. قال سيبويه "... وبنو تميم يرفعونها إلّا مَنْ درى كيف هي في المصحف"[2].

ومنه إسقاطه الإشارة إلى حذف همزة (أنا) وإلى إسكان النون قبل إدغامها في حكاية أصل قولهم (إنَّ زيداً) قال "... وقد عملوا فيه مسألة عويصة، فقالوا: يجوز أن تقول: إنَّ زيداً. مقتصراً عليه. والأصل فيه: إن أنا زيداً. أي: فأنا أنا زيداً. فألقيت حركة الهمزة على النون، فالتقت النونان، وأدغمت الأولى في الثانية، وحذفت ألف (أنا) لأنها لا تثبت في الوقف"[3]. والعبارة الدقيقة في حكاية أصل الكلمة ما قاله ابن هشام بعد أن حكى أصل ما يتخرّج على لغة الأكثرين في الإهمال من قول بعضهم: إنَّ قائم. قال "وسُمِع (إنَّ قائماً) على الإعمال. وقولُ بعضهم: نُقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أُسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون وأُدغمت = مردود، لأن المحذوف لعلة كالثابت"[4].

ومنه قوله في باب المفعول به في حديثه عن مُعدّيات الفعل "والثامن: تغيير الحرف، نحو: حَزِنَ بكسر الزاي، وهو لازم، فإذا أردت تعديته قلت: حَزَنْتُه"[5]. ومن المعروف أن هذا المُعَدّي زاده الكوفيون، وعبارتهم عنه "تحويل عين الفعل"[6]، وهو الأصح.

ومنه ما قاله في توجيه بيت العَبْدي[7]:

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيِّهِ وتَخَالُهُ ... عَلَى ظَهْرِهِ سِبّاً جَدِيداً يَمَانِيَا

---

(1) الشرح ٧٦/ب.
(2) الكتاب ١/٥٩، والمقتضب ١/٤٢٠.
(3) الشرح ٩١/أ.
(4) المغني ٣٦.
(5) الشرح ١١٢/أ.
(6) المغني ٦٨٣، والأشباه والنظائر ٣/١٥٣.
(7) البيت من قصيدة مشهورة لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ٣٠، يصف فيه ثوراً وحشياً شبه ناقته به، ووَحْشِيّه: يساره. والسِّبُّ: ضرب من الثياب البيض. والشاهد في: شرح اللمع ٢/٥٩٧، والإفصاح ٣٨٣ (٢٥٧)، وشرح المفصل ١/١٢٤، وشرح أبيات المغني ٤/٣٦٦.

قال «.. فدلّ على الهاء للمصدر، أي: تخال الخيال»[1]. ولم أجد في مصادر أفعال بمعنى ظنّ على كثرتها مصدر الخِيال بالكسر ولا بالفتح، كما أنه لم يرد في تأويل النحاة. فقد أوله الفارقي بـ«تخال الخيل»[2] وابن يُعيش بـ«تخال الخال»[3] والبغدادي بـ«تخال خيالاً»[4].

ومنه ما قاله في أنْ المخففة التي يعوض عن دخولها على الأفعال ببعض الحروف. قال «.. ثم إن ذلك الفعل إن كان ماضياً كان التعويض فيه بقد... وإن كان مستقبلاً لزمته السين أو سوف... وإن كان الفعل منفياً لزمته لا و لَمْ ولَنْ»[5]. والدقيق المشهور من عباراتهم أنه إن كان ماضياً متصرفاً كان التعويض فيه بـ(قد)، وإن كان جامداً أو دعاء لم يفصل بينهما، وإن كان متصرفاً غير دعاء قُرن بنفي (لا) أو (لم) أو (لن)[6].
وتبيّن أنه لم يُشر إلى تصرف الفعل وعدمه، واستخدم إلى ذلك الواو العاطفة، فدلّ ظاهر عبارته على اقتضاء الثلاثة معاً، والمعنى على الإباحة والتخيير، والأولى بمثله (أو).

ومما يؤخذ عليه مما سبيله الدقة اللغوية ما شاب لغته أحياناً من مجافاة للصواب، نحو قوله «.. وإنما فرّق النحويون بين المصدر والفعل في التسمية لتميز ما لزم فاعله ودلّ على زمانه المعيّن عمّا لم يوجد فيه ذلك»[7]. ومعلوم أن الصواب تعدية التمييز بـ(مِن) لا (عن) كما في المعاجم[8].

ي - ومما يؤخذ على أبي البقاء ما يقع فيه أحياناً من تكرار شيء وسهو دونما تنبيه عليه، من ذلك أنه ذكر مقالة سيبويه وأصحابه في كون (أن) تسد مسد مفعولين

---

(1) الشرح ٩٣/أ. (2) الإفصاح ٣٨٢. (3) كذا في شرح المفصل ١/١٢٤، ولعله محرّف.
(4) شرح أبيات المغني ٤/٣١٦. (5) الشرح ٩٠/أ. (6) الارتشاف ١/١٥٣، والهمع ١/١٤٣.
(7) الشرح ١٠٨/ب. (8) اللسان (ميز)

في باب ظننت ، ومذهب الأخفش في أن ثانيهما محذوف[1]. ثم كرّر جميع ذلك مع المثال في باب ظننت وأخواتها[2]. ومثله تكراره الحديث عن حرفية (ليس) في كلامه على مباشرة أنْ المخففة لها بلا فاصل[3]، وذلك بعد أن سبق له بيان ذلك في الاحتجاج للمانعين من تقديم خبر (ليس) عليها[4].

ك - ومما يؤخذ عليه أيضاً عدمُ تحرّيه الأسبقية في عزو الآراء إلى أصحابها، فقد نراه أحياناً ينسب توجيهاً أو قولاً إلى نحويٍّ هناك مَنْ سبقه إليه. من ذلك حكايته توجيه الزجاجي[5] (٣٤٠هـ) للآية ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[6] ثم اعتراضه عليه وإيراد الصحيح من تقديره، والذي تبين أن الزجاجي تَبِعَ في ذلك التوجيه لأبي عبيدة[7] (٢٠٩هـ)، ومثله ما حكاه عن الزجاج (٣١١هـ) في باب التعجب من أن مثل (أكْرِمْ بزيدٍ) أمْرٌ حقيقةً خلافاً للجمهور في أن لفظه لفظ الأمر، وليس بأمر في المعنى[8]، والحق أن الفراء سبق إلى القول بهذا، وعليه الزمخشري وابن خروف[9].

ل - ومما يؤخذ عليه أيضاً وجود بعض الحشو أو الاستطراد في شرحه، من ذلك أنه أتبع توجيه الآية ﴿فإنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾[10] بأربعة أسطر، شرح فيها طريقة العرب في توريث الذكور وأولاد الحرّة دون أولاد الأَمَة[11].

م - ومما يؤخذ عليه أنه قد يخرج عن نهجه من حيث الالتزام بعبارة الفارسي غالباً إلى أن ينسب إليه كلاماً لم يَقُلْهُ في الإيضاح، ومثله مرجعُه وَهْمٌ في النسبة أو سهو أو كلال عرض للذاكرة، من ذلك ما قاله في باب الأسماء التي سُمّيت بها الأفعال: «قال أبو علي رحمه الله: واعلم أن هذه الأسماء التي نابت عن الفعل لا يصح أن تكون

---

(١) الشرح ٨٨/ب. (٢) الشرح ٩٣/ب. (٣) الشرح ٩٠/أ.

(٤) الشرح ٤٧١. (٥) الشرح ٣٩٣. (٦) سورة النور ٢٤/٤٠.

(٧) توثيقه في حاشية الشرح ثمّة. (٨) الشرح ٤٣٠. (٩) توثيقه في حاشية الشرح ثمة.

(١٠) سورة النساء ٥/١٧٦. (١١) الشرح ٨٥/أ.

أمراً للغائب . الفصل »[1]

ن - ومما يؤخذ عليه افتقار كلامه أحياناً إلى إيراد الأمثلة والشواهد ، من ذلك أنه ذكر شروط دخول الفاء في خبر الموصول مرتين[2] دونما تمثيل ، ونحوه ما قرره في الشروط من أنه لا يدخل على (الذي) عامل يغير معنى الابتداء ، فذكره مرتين بلا تمثيل أيضاً[3].

س - وآخر ما في الجعبة من مآخذ على الشارح يتصل بأسلوبه ، إذ تضمن عبارات لا نجد لها أمثلة في كلام الأقدمين من الفصحاء ، وهي مما فشا في أساليب بعض المتأخرين من النحاة وسواهم ، من ذلك تقديمه التوكيد بلفظ (نفس) على المؤكد ، نحو قوله « وأما الرشد فهو نفس الهداية »[4] ونظائره كثيرة ، ومنها دخول (أل) التعريف على « بعض » وهو قليل ، نحو قوله « .. وأما الجنس فيجوز أن يكون خبراً عن البعض وصفة له »[5] ، وكلاهما خلاف الصواب والمشهور من قواعد العربية .

---

(1) الشرح ١٠٦/أ . (2) الشرح ٣٢٨ . (3) الشرح ٣٢٩ .

(4) الشرح ٢١ وانظر مثله في : ١٠٠ ، ١٥٨ ، ١٧٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٩٣/ب ، ١٢٧/ب ، ١٢٩/أ ، ١٣٠/أ ، ١٣١/ب ، ١٣٥/أ ، ١٤٠/أ ، ١٤١/ب ، ١٨٤/أ .

(5) الشرح ١٧٨/أ . ومثله في ١٣٣/ب .

الفصل الثاني

أصول النحو عند أبي البقاء العُكْبَري

ترتبط نشأة علم أصول النحو بنشأة سابقه علم أصول الفقه، فكلاهما - النحو والفقه - معقول من منقول[1]، غير أن الثاني نشأ مبكراً منذ أن استقرّت العلوم الشرعية وأوفى التصنيف فيهما على الغاية، ويُعَدّ كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي (٢٠٤ هـ) أول مؤلَّف مستقلّ في أصول الفقه، على حين تأخر التأليف المستقل في أصول النحو إلى القرن السادس، وهو يرجع تحديداً إلى ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) الذي يُعَدّ أول مَنْ أفرد هذا العلم بمُصَنَّف مستقلّ، وقفه على بحوثه وقضاياه ومسائله، وذلك في رسالته المشهورة "لُمَع الأدلّة في أصول النحو"[2]. قال في تحديد هذا العلم وبيان فائدته "أصولُ النحو أدلةُ النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلةُ الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المُخْلِد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[3].

---

(١) نزهة الألباء ٦٠، ومقدمة الاقتراح ٣.

(٢) طبعت مع رسالة الإغراب في جدل الإعراب بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

(٣) لُمَع الأدلة ٨٠.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن ما تقدّم لا يعني أن أصول النحو لم تكن موجودة قبل ابن الأنباري، فقد حوت بعض كتب الأقدمين كثيراً من موضوعات هذا العلم، ولا سيما كتاب «الخصائص» لابن جني الذي ضمّنه جلّ مسائل هذا العلم، وصرّح في مقدمته بأنه عقده لأصول النحو، وأنه لم يجد في كتاب ابن السراج إلا النزر اليسير، قال «وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لأصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يُلمِمْ بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّله، وقد تُعُلِّق عليه به»[1].

وبقي الأمر على هذا حتى جاء السيوطي (٩١١ هـ) فحذا حَذْوَ ابن الأنباري وأفرد هذا العلم بمؤلَّف مُسْتَقِلّ، ونصّ في مقدمته على ما تميّز به كتابُه، وعلى أنه لم يُسْبَق إلى ترتيبه وتهذيبه. قال «هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج على منواله في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أُتقدّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرّقات كلام بعض المؤلِّفين، وتشتّت في أثناء كتب المصنِّفين، فجمعُه وترتيبُه صنعٌ مخترع، وتأصيلُه وتبويبُه صنعٌ مبتدَع لأبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين، ولذا قد سمّيته بالاقتراح في علم أصول النحو...»[2]. وظاهر مما تقدّم أن السيوطي توخّى الدقة والإنصاف فيما قاله، فهو لم يدّعِ الأسبقية في التأليف، وإنما قصرها على الترتيب والتهذيب والجمع، يؤكّد هذا أنه يذكر فيما بعد جميعَ المصادر التي عوّل عليها، ويحدّد ما أفاده منها، وما أضافه إليها، وما أخذه على نفسه من قرنه كلَّ نَقْلٍ بالعَزْوِ إلى مصدره، قال «.. واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني.. فلخّصت منه جميع ما يتعلّق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها معزوّاً إليه، وضممت

---

(١) الخصائص ١/٢.
(٢) الاقتراح ٢.

إليه نفائس أُخَرَ ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم...»[1]. ويؤكد هذا المعنى ثانية بعد اطلاعه على رسالتي ابن الأنباري «لمع الأدلة» و«الإغراب في جدل الإعراب»، ويدّعي للكتاب أن فيه مالم يُسْبَق إليه، ومالم يذكره ابن الأنباري، قال «.. فتطلّبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جداً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد مالم يسبق إليه أحد، ولم يعرج في واحد منهما عليه»[2] ثم يقف مطوّلاً عند هذين الكتابين، فيذكر بتلك فصولهما وماحواه كل منها، ويبين ماأفاده منهما، وماأضافه عليهما، وما أخذ به نفسه من النص على جميع ذلك، فيقول «... وقد أخذت من الكتاب الأول وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب، وضممتُ خلاصةَ الثاني في مباحث العِلّة، وضممتُ إليه من كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف جملة، ولم أنقل من كتبه حرفاً إلّا مقروناً بالعزو إليه ليُعْرَف مقام كتابي من كتابه، ويتميّز عند أولي التمييز جليلُ نصابه...»[3].

ولا يقتصر جديد السيوطي على الترتيب والتهذيب والجمع بل يتجاوز ذلك إلى أشياء يقتضيها تطور هذا العلم، من ذلك مانجده عنده من دِقّة وإحكام في تعريفه هذا العلم، قال «أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته وكيفية الاستدلال بها وحال المُسْتَدِلّ»[4]. ومعلوم أن أدلته المشار إليها هي: السماع والإجماع والقياس، على ماذكره ابن جني ونقله عنه السيوطي[5]، وهي عند ابن الأنباري نقل وقياس واستصحاب حال[6]، فأخرج بذلك الإجماع، وجعل موضعه استصحاب الحال.

---

(١) الاقتراح ٣.

(٢) الاقتراح ٣.

(٣) الاقتراح ٤.

(٤) الاقتراح ٥.

(٥) الاقتراح ٥.

(٦) لمع الأدلة ٨١.

وسينتظم الكلامَ على أصول النحو عند أبي البقاء قسمان رئيسان: وقفت أولهما على السماع ومصادره، وثانيهما على الاستدلال الذهني وما يندرج تحته من ضروب العمليات العقلية النحوية.

أولاً: السَّماع

وهو ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، ولهم في السماع كلام طويل يتناول دلالةَ كلٍّ من الرواية والسماع، والمادةَ اللغوية وتصنيفها، وقواعدَ السماع، ومَنْ يُؤخذ عنه ومَنْ يترك، وزمنَ أولئك الذين يُحتج بكلامهم، ومراتبَ السماع، وأقسامَه: المطرد والشاذ وما يتفرع عليهما، وغير ذلك ممّا أطال فيه المتقدمون ومَنْ تبعهم من الدارسين بما يغني عن إعادته هنا، والإحالة عليه، فالمقصد الأساس هنا بيان منهج العكبري في تناوله مصادر السماع الأربعة، وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب، وسيقف البحث عند كلٍّ منها بتدقيق وتفصيل.

١- القرآن الكريم:

يُعَدّ القرآن الكريم بقراءاته الصحيحة والشاذة أعلى مصادر السماع وأوثقها، ولذلك أكثر أبو البقاء من الاستشهاد به وبقراءاته كلها على جميع ما أورده في شرحه، ممّا يدخل في أبواب النحو والصرف واللغة والمعاني وغير ذلك، فقد استشهد في كتابه بـ(٤٩٦) آية لا تكرار فيها ولا قراءة، يضاف إليها جملةُ ما استشهد به من قراءات مختلفة وهو (٤٥) قراءة، وبذلك يكون مَبْلَغ ما أورده من شواهد القرآن هو (٥٤١ هـ)، وهذا يزيد على مجموع ما استشهد به من مصادر السماع الأخرى، وهي الشعر والحديث والأمثال.
وأظهر مثال يدلّ على كبير عنايته بهذا أنه لا يكتفي أحياناً بالاستشهاد بآية واحدة على

المسألة الواحدة ، بل يستشهد عليها بأكثر من آية ، نحو استشهاده بثلاث آيات في كلامه على أحد الوجوه التي استدل بها المحققون على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه.[1]

وغالب أمره أن يقتصر في شواهده من القرآن على موضع الاستشهاد حتى ولو كان كلمة واحدة.[2] وربما توالت شواهده من القرآن على القضية الواحدة دونما فاصل بينها.[3]

ومنهج أبي البقاء فيما يذكره من شواهد القرآن أن ينبه على ما كان منها قراءة، غير أنه قد يخرج عن ذلك فيورد الآية غفلاً من أي إشارة إلى أنها قراءة ، من ذلك قوله في باب التعجب «.. واحتج للمذهب الآخر أن الأصل موافقة المعنى اللفظ إذا أمكن ذلك ، وقد أمكن هنا بأن يجعل المأمور إمّا نفس الآمر فيكون تجريداً كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ : ٱعْلَمْ ﴾[4] أي : قال لنفسه : يا عزيز اعلم».[5] وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة ، وقرأ الباقون ﴿ أَعْلَمُ ﴾[6]

ولدى العكبري حرص شديد على الاستشهاد بالقراءات الصحيحة المشهورة دون الشاذة ، ولهذا فهو لا يُنَبِّه عامداً على ما قد يكون للآية المُسْتَشْهَد بها من قراءة أخرى شاذة ، يسقط بها استدلاله ، لتعلّقها بموضع الشاهد . من ذلك قوله في ضمير الفصل : «... وأمّا قوله ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[7] فهو فصل لا غير»[8] وفي الآية قراءة بالرفع ﴿ هُوَ خَيْرٌ ﴾ لم يُنَبِّه عليها العكبري ، ونسبها ابن خالويه وأبو حيان إلى أبي السَّمَّال وابن السميقع ،[9] وهما من أصحاب الشواذ .

---

(١) الشرح ١٩٢/ ب .
(٢) الشرح ٤٣٢ ، ومثله كثير .
(٣) الشرح ٤٣٢ .
(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٥٩ .
(٥) الشرح ٤٣١ .
(٦) توثيقه في حاشية الشرح ٤٣١ب
(٧) سورة المزمل ٢٠/٧٣ .
(٨) الشرح ٤٨٢ .
(٩) مختصر الشواذ ١٦٤ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٦٧ .

وشبيه بهذا ما نجده أحياناً في شرحه من استشهاد بآية على وجه يكون فيه قراءة لبعضهم تخالف رسمَ المصحف، ولا يشير مع ذلك إلى أنه قراءة، من ذلك قوله «.. وعلى هذا حُمل قوله تعالى ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً﴾[1] أي: وجعل الشمس والقمر، لأن فالقاً وجاعلاً هنا لِمَا مضى، لأنه بمعنى فعلوه...»[2]. فما أثبته في الشاهد هو قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وما جاء في التقدير والشرح ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾ هو قراءة الكوفيين: عاصم وحمزة والكسائي وخلف[3]، وعليه رسم المصاحف، ولم يُشِر إليه.

وقد يحمل الاختصارُ العكبريَّ على الاستغناء عن إيراد لفظ القراءة في الآية، مكتفياً بقوله «وقد قرئ بهما» وأكثر ما يقع ذلك إثر الشرح اللغوي، نحو قوله في الكلام على (عسى) «وإذا أضفتها إلى ضمير الفاعل الذي تعود الياء معه فجُلّ العرب يفتح السين معه، فتقول: عَسَيْتُ. ومنهم مَنْ يكسرها، والأول مثل: رَمَيْتُ، والثاني مثل: رَضِيتُ. وقد قُرِئ بهما»[4] في موضعين[5]، قرأ نافع بكسر السين فيهما، وقرأ الباقون بفتحها[6]. ومثله أيضاً قوله «.. وقد جاء مثله الشَّنَآنُ بسكون النون، وتحريكها جائز، وقد قرئ بهما»[7] في موضعين[8]، فقد قرأ إسماعيل والمُسَيّبي وابن عامر وأبو بكر والمُفَضّل بإسكان النون الأولى فيهما، وفتحها الباقون[9].

---

(1) سورة الأنعام ٦/٩٦. (2) الشرح ٩٦/أ.

(3) السبعة ٢٦٣، والمبسوط ١٩٩، والكشف ١/٤٤١-٤٤٢، والبحر المحيط ٤/١٨٦.

(4) الشرح ٣٨٢ (5) البقرة ٢/٢٤٦ ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ..﴾ ومحمد ٤٧/٢٢ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ..﴾.

(6) تخريج القراءتين في حاشية الشرح ٣/٨٦. (7) الشرح ١٠٢/ب.

(8) سورة المائدة ٥/٢، ٨ ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ و﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾.

(9) تخريج القراءتين في: السبعة ٢٤٢، والمبسوط ١٨٤، والتذكرة ٢/٣٨٥، والتبصرة ١٨٦، والكشف ١/٤٠٤، والإقناع ٢/٦٣٤، والبحر المحيط ٣/٤٢٢.

والعكبري قليل الاحتفال بإثبات أسماء أصحاب القراءات التي يستشهد بها، وهو لذلك يعدل عن التصريح بأسماء القراء إلى التعميم في نسبة القراءة، نحو قوله: «وقُرئ» و«قراءة بعضهم» و«قرأ بعض القراء» و«يُقرأ» و«قراءة مَنْ قرأ» وما أشبه ذلك، ومثله كثير حتى يُخيَّل للقارئ أنه هو الأصل عنده، ولم يصرِّح بأسماء أصحاب القراءة المستشهد بها إلا في خمسة مواضع، ثلاثة منها سبعية، وواحدة عشرية، وأخرى شاذة، وفيما يلي القراءات الخمسة مشفوعة بسياقاتها:

آ-ب- «... ولو قيل: قُتِمَ وفُرِح. كان الفعل حديثاً عن غير مُحَدَّث عنه، وقد أجازه قوم، واحتجوا لذلك بقراءة حفص عن عاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] أي: النجاء، والفعل يدل على المصدر، وكذلك قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[2] ومنه قول جرير...»[3].

ج- «... وأمّا قراءة أبي السَّمّال ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾[4] بالنصب فقد عدّوه لحناً مع فصاحة فيه»[5].

د- «... وذكر العبدي وجهين آخرين: أحدهما: أن الهاء تجردت من دلالة التأنيث ودخلت لمجرد الفرق، كما أن (يا) تدخل لتنبيه المنادى، ثم تجرد من ذلك وتتعين للتنبيه فقط، ومن هنا دخلت على الفعل كقراءة الكسائي ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾[6] [7]».

وليست هذه قراءة الكسائي وحده، فقد قرأ بالتخفيف أيضاً ابن عباس وأبو جعفر

---

(١) سورة الأنبياء ٢١/٨٨.
(٢) سورة الجاثية ٤٥/١٤.
(٣) الشرح ٣٦٥.
(٤) سورة الصافات ٣٧/٣٨.
(٥) الشرح ١٩٧/ب. والقراءة في: مختصر الشواذ ١٢٧، والمشكل ٢/٦١٢، والبيان ٢/٣٠٤، والتبيان ٢/٨٩، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٧٦، والبحر المحيط ٧/٣٥٨.
(٦) سورة النمل ٢٧/٢٥.
(٧) الشرح ٢/١٤٤/ب.

والزهري والسلمي والحسن وحميد.[1]

-١١- فأمّا قراءة حمزة ﴿واتَّقوا اللهَ الذي تَساءَلونَ بهِ والأرحامِ﴾[2] فقد قيل: الواو للقسم، وقيل: مذهبه فيها ضعيف جداً. وإن جاء في الشعر شيء، من ذلك فضرورة"[3] وقرأ بها من غير السبعة النخعي وقتادة والأعمش.[4]

وإذا كانت القراءة لغة لبعض العرب فإن العكبري ينسبها إليهم لا إلى قارئ بعينه، نحو قوله "..وترك إعمالها مذهب التميميين، ومذهب أهل الحجاز إعمالها عمل (ليس)، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى ﴿ما هذا بشراً﴾[5] ﴿ما هنّ أمهاتهم﴾[6] وبنو تميم يرفعونها لأنهم لا يدرون كيف هي في المصحف، فجروا في ذلك على القياس"[7] والنصب على لغة الحجاز هو قراءة الجمهور، والرفع على لغة تميم هو قراءة المفضل عن عاصم.[8]

وقد يستشهد أبو البقاء بقراءة شاذة مجهولة، لا نجد لها أي إشارة في المصادر المعنية بهذا الفن من كتب القراءات والتفاسير، بل هي مما تناقله بعض النحاة في مصنفاتهم

---

(١) تخريج القراءة في: معاني القرآن ٢/٩٠، والسبعة ٤٨٠، وإيضاح الوقف ١/١٦٩، والمبسوط ٢٣٢، والتذكرة ٢/٥٨٥، والتبصرة ٢٨١، والكشف ٢/١٥٦-١٥٨، والمشكل ٢/٥٣٣، والكشاف ٥٣٨، والإقناع ٢/٧١٩، والبيان ٢/١٢١، وزاد المسير ٦/١٦٦، والجامع لأحكام القرآن ١٣/١٨٦، والتبيان ٢/١٠٠٧، والبحر المحيط ٧/٦٨-٦٩، والنشر ٢/٣٣٧.

(٢) سورة النساء ٤/١.

(٣) الشرح ٢٠٢/أ.

(٤) القراءة في: السبعة ٢٢٦، ومختصر الشواذ ٢٤، والغاية ١٣٢، والمبسوط ١٧٥، والتذكرة ٢/٣٧١، والتبصرة ١٧٩، والكشف ١/٣٧٥-٣٧٦، والإقناع ٢/٦٢٧، والنشر ٢/٢٤٧، والبحر المحيط ٣/١٥٧، والإتحاف ١٨٥.

(٥) سورة يوسف ١٢/٣١.

(٦) سورة المجادلة ٥٨/٢.

(٧) الشرح ١٧٦/ب.

(٨) معاني القرآن ٣/١٣٩، ومختصر الشواذ ١٥٣، والتذكرة ٢/٧١٥، والبيان ٢/٤٢٦، والتبيان ٢/١٢١٢، والبحر المحيط ٨/٢٣٢.

حكايةً عن بعض العرب. قال «وكذلك حكي عن بعض العرب ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾[1] بالنصب أيضاً، وقد اعتذر لهذه القراءة بعذر لا يسوغ في نثر الكلام فضلاً عن القرآن، بأن يكون توهم الألف واللام على ما هو الأكثر في الاستعمال[2]». والمرجح أن العكبري لم ينقل هذه القراءة عن مظانّ هذا العلم، وإنما وجدها عند الجرجاني[3].

وربما استشهد العكبري بقراءة شاذة، وعدل عن نسبتها إلى صاحبها إلى ما ورد في المصاحف، وذلك حين يكون مرجع تلك القراءة إلى اختلاف في الرسم. قال «ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِذاً لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾[4] الجمهور على إثبات النون والفاء إذن. وفي بعض المصاحف ﴿وإذاً لا يَلْبَثُوا﴾ على إعمالها لما ذكرنا[5]». ولم يقرأ بهذه القراءة إلا أُبَيّ وعبد الله بن مسعود لأنها رسمت في مصحفيهما بلا نون، ولذلك قيّدها كلّ مَنْ أوردها بأنها شاذة[6].

والقراءات القرآنية بأنواعها السبعية والعشرية والشاذة موضع نظر عند أبي البقاء، فهو ينتقد كلّ قراءة لا تتفق مع ما أصّله النحاة وقعّدوه، فيضعّفها أو يعدّها من الشواذ، ولم يمنعه تقدّمه في علوم الدين وإمامته فيها، وفي القراءات خصوصاً، من أن يتكلم على ما خالف المشهور من قواعد العربية، من قراءات شاذة نُقلت بطريق الآحاد، أو سبعيةٍ انفرد بها أحد السبعة أو بعضهم، وليس العكبري بدعاً في هذا، فقد سبقه إلى نقد تلك القراءات كثيرٌ من أعلام النحو الأقدمين يقدُمُهم سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني وغيرهم[7]. إذ الأساس عندهم قبل صحة

---

(1) سورة التوبة ٢/٩، ٣ وقبلها ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ..﴾ بالواو والفاء. (2) الشرح ١٩٧/ب.

(3) المقتصد ١/٥٣١. وانظر الهمع ١/١٦٩. (4) سورة الإسراء ١٧/٧٦. (5) الشرح ٢١٧/أ.

(6) مختصر الشواذ ٧٧، والكشاف ٢/٤٦٢، وشرح الكافية ٢/٢٣٨، والبحر المحيط ٦/٦٦، والمغني ٣٢، وشرح التصريح ٢/٢٣٥.

(7) ابن يعيش النحوي ١٧٤ - ١٨٤.

الرواية وسلامة الراوي وموافقة القراءة لأصول العربية وقواعدها خلافاً لما عليه الأمر لدى كثير من أهل الأداء القرآني، ويعود الخلاف بين الفريقين إلى أن النحاة يفرقون بين نصّ القرآن والقراءات، فكلامهم لا يتعلق بالنص القرآني الذي نشأت جميع علوم العربية والدين خدمة له، والذي توفّر له من التواتر والضبط والعناية والصحة ما حال دون أن يتطرق إليه أدنى شكّ، وإنما يتعلّق بالقراءات التي رويت بطريق الآحاد أو لم تبلغ حدّ التواتر في نظر النحاة وبعض علماء الأمّة، وإن كان كثير من أهل القراءة يقول بتواترها[1]. على أن أبا البقاء كان معتدلاً فيما أخذه على بعض القراءات، فلم يجاوز الوصف بالضعف أو الشذوذ، خلافاً لبعض النحاة الذين غلوا في الطعن على الرواة إلى حدّ التجريح[2]. وإليك ما ذكره الشارح في نقده لتلك القراءات:

- "... وبالوجهين جاء قوله تعالى ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾[3] على قراءة مَنْ قرأ الأولى بالياء والثانية بالتاء، ومَنْ عكس فقراءته ضعيفة، لأنه بدأ بالتأنيث الذي هو فرع، وحمل على المعنى، وثنّى بالأصل المحمول على اللفظ"[4]. فالقراءة الأولى المستشهد بها هي قراءة الجمهور، والثانية المعكوسة قراءة سبعية، قرأ بها الجحدري والأسواري وابن عامر في رواية وأبو جعفر وشيبة ونافع[5].

- "... واحتج الكوفيون بالسماع والقياس، فمن السماع قوله تعالى... ومنه قراءة بعضهم ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ﴾[6] برفع الملائكة..."

فالرفع فيها شاذ لا يعول عليه، على أن خبر (إنّ) محذوف. والتقدير: إن الله يصلي على

---

(١) نسب أبو شامة القول بالتواتر في القراءات السبع إلى جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين، ومذهبه القول بالتواتر فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، وليس للمتقدمين كلام صريح في هذا. انظر: المرشد الوجيز ١٧٦-١٧٨، والإبانة ٦١-٦٢، والنشر ١/١٣، ٤٥.

(٢) مثل المبرد في الكامل ٢/٩٣١، والزمخشري في الكشاف ٢/٥٤.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣/٣١.

(٤) الشرح ٤٨٤.

(٥) تخريج القراءة في حاشية الشرح ٤٨٤.

(٦) سورة الأحزاب ٣٣/٥٦.

النبي وملائكته يصلون، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه»[1]. وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن عباس وعبد الوارث بن سعيد التنوري عن أبي عمرو. ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو ليست من السبعة المحصورة براوييه: السوسي (صالح بن زياد) والدوري (حفص بن عمر)[2]. وظاهر أن سبب عدّ أبي البقاء هذه القراءة شاذة مخالفتها لأصول البصريين في عدم جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر خلافاً لمذهب الكسائي الذي أجاز الرفع في كل حال، ولمذهب الفراء الذي اشترط لجواز الرفع بناء الاسم[3].

- «... واحتج الكوفيون بقراءة بعض القراء ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾[4] بالجر، ولم يقل: ناظرين أنتم ... والجواب: أما القراءة فغير مأخوذ بها، وهي شاذة، قرأها من يرى مذهبهم»[5]. وهي قراءة ابن أبي عبلة، صححها الفراء، لأن حذف هذا الضمير جائز عند الكوفيين إذا لم يلبس، وعابها الآخرون، وهم البصريون، وعدّوها من الشواذ، لمخالفتها قواعدهم، لأن الوصف إذا جرى على غير ما هو له وجب إبراز ضمير ما هو له في اللفظ، ولذلك قال العكبري في إعراب القرآن «وهذا عند البصريين خطأ»[6].

- «... وأمّا قراءة أبي السمّال ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾[7] بالنصب فقد عدّوه لحناً مع فصاحة كانت فيه، وكذلك حكي عن بعض العرب ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾[7] بالنصب أيضاً، وقد اعتذر لهذه القراءة بعذر لا يسوغ في نثر الكلام فضلاً عن القرآن، بأن يكون توهم الألف

---

(١) الشرح ٣٨/أ.

(٢) القراءة في: مختصر الشواذ ١٢٠، والبحر المحيط ٢٤٨/٧، ووردت غفلاً من النسبة في: إعراب القرآن ٣/٢٣٣، والخزانة ٣١٧/١٠.

(٣) تفصيل ذلك في: الإنصاف ١٨٥/١-١٩٥ (م ٢٣)، والتبيين ٣٤١-٣٤٦ (م ٥٢)، والارتشاف ١٥٩/٢. وانظر معاني القرآن ٣١٠/١-٣١١، والبيان ٣٠١/١.

(٤) سورة الأحزاب ٥٣/٣٣.

(٥) الشرح ٢٨١

(٦) تخريجها مستوفى في حاشية الشرح ٢٨١.

(٧) تقدم تخريجها قريباً.

واللام على ما هو الأكثر في الاستعمال"[1]. والقراءتان من الشواذ، لم تنسب الأولى في المصادر إلى قارئ بعينه، بل نقلت حكاية عن بعض العرب، والثانية قرأ بها أبو السمّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم[2].

- "... فإن قلت: فقد قرأ بعض القراء ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[3] بالرفع، أي: الذي هو أحسن، قيل: هذه قراءة شاذة، والذي سوّغها على ضعفها طول الكلام ..."[4].

وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وأبي رزين والحسن ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق[5].

- "... فأمّا قراءة حمزة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾[6] فقد قيل: الواو للقسم، وقيل: مذهبه فيها ضعيف جداً، وإن جاء في الشعر شيء، من ذلك فضرورة"[7]. وليس أبو البقاء أول من ضعّف هذه القراءة، فقد سبقه إلى ذلك كثيرون[8]، وحجتهم في ذلك أنها تخالف ما أصّلوه من أن العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلّا بإعادة الجار.

- "... فأمّا قوله تعالى ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾[9] فقرئ بالتاء، وهو قليل"[10]. قراءة الجمهور بالياء، وبالتاء قرأ جماعة من السلف، عن أكثرهم خلاف، وهم: عثمان بن عفان وأُبَيّ وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد والفضل بن العباس الأنصاري، ورويت عن النبي (ص)، ونُسبت إلى ابن عامر، وهو خلاف المشهور عنه

---

(1) الشرح ١٨٧ ب. (2) تقدم تخريج القراءتين قريباً. (3) سورة الأنعام ٦/١٥٤.

(4) الشرح ١٧٣/ب. (5) زاد المسير ٣/١٥٤، والبحر المحيط ٤/٢٥٥.

(6) سورة النساء ٤/١. وقد سلفت قريباً. (7) الشرح ٢٠٢/أ.

(8) منهم المبرد والزمخشري وابن عطية ونسبه أبو حيان إلى أهل البصرة، وصححها ابن جني وأبو حيان وابن يعيش. انظر: الكامل ٢/٩٣١، والخصائص ١/٢٨٥-٢٨٦، وتفسير القرطبي ٥/٢، والبحر ٣/١٥٧، وشرح المفصل ٣/٧٨.

(9) سورة يونس ١٠/٥٨. (10) الشرح ٢٢٢/ب.

في السبعة[1]. وظاهر من كلام أبي البقاء أنه اقتصر في نقده لها على القِلّة دون الشذوذ أو الضعف، ومرجع ذلك فيما أرى لا يعود إلى كونهما من القراءات العشر بل لأنها توافق مذهب مَنْ جعل الأصل في الأمر الخطاب المستفاد باللام لا صيغة (افعل) كما رجحه الأكثرون[2].

ولا يعني ما تقدم أن العكبري انتقد كلَّ ما استشهد به من قراءات شاذة، بل قصر ذلك على ما خالف منها أصول النحاة وقواعدهم، وأمّا ما لم تكن هذه سبيله من تلك القراءات فقد استشهد بها دونما نقد أو نعت لها بضعف أو شذوذ، وهذه أمثلة منها:

- "... وجاء في تفسير قوله ﴿ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾[3] معنيان: أحدهما: هو من الكلام، أي: تخاطبهم، والثاني: تجرحهم وتؤثّر في أبشارهم، وشدّد للتكثير، وقُرئ ﴿ تَكْلِمُهُمْ ﴾ بالفتح والتخفيف، وهو من الكَلْم لا محالة"[4]. وهي قراءة شاذة، نُسبت إلى ابن عباس ومجاهد وابن جبير وأبي زرعة والجحدري وأبي حَيْوَة وابن أبي عبلة[5]. ولم يعلّق عليها أبو البقاء بشيء، لأنه استشهد بها على اللغة، وليس فيها أيّ مخالفة لقواعد النحاة.

- "... وقد يأتي في هذا الباب ما يجوز فيه النصب والرفع، ولكن يختلف المعنى كقوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[6] الجمهور على النصب ... ويقرأ بالرفع على الابتداء ... ومثله ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾[7]. إن نصبت أفاد إحصاء كلّ شيء، وإن رفعت كان محتملاً"[8] والرفع في القراءتين من الشواذ، انفرد بهما أبو السَّمَّال، واستشهد بهما العكبري دون أن يعلّق عليهما بتوجيه أيّ نقد، وذلك لأنهما

---

(1) الحجة لابن خالويه ١٥٧، ومختصر الشواذ ٥٧، والمبسوط ٢٣٤، والغاية ١٧١، والتذكرة ٢/٤٥١، والكشف ٤٣٧، وزاد المسير ٥٩٧، والبحر المحيط ٥/١٧٢، والنشر ٢/٢٨٥، والاتحاف ٢٥٢.

(2) تفصيل اختلافهم في الشرح ٢٢٢/أ-ب. (3) سورة النمل ٢٧/٨٢.

(4) الشرح ٢٢. (5) توثيقه ذلك في حاشية الشرح ٢٢م.

(6) سورة القمر ٥٤/٤٩. (7) سورة يس ٣٦/١٢.

(8) الشرح ٢٣٨.

تواففان أصول العربية، بل هو الوجه في العربية كما نقل عن أبي الفتح بن جني[1].

-«... وأمّا قوله تعالى ﴿إنما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[2] فإنه تضمن تقديم المفعول لأنه أهم من تقديم الفاعل، وقد قرئ ﴿اللهُ﴾ بالرفع و﴿العلماءَ﴾ بالنصب من غير تقديم. ووجه ذلك أن يخشى بمعنى يُعَظِّم، لأن مَنْ يخشى الشيء يعظّمه، فعبّر عن سبب الخشية بالخشية»[3]. وهذه قراءة شاذة لم أُصِبْها فيما رجعت إليه من كتب الشواذ، وقد نُسِبت إلى عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة حكايةً عنه وأبي حَيْوة[4]. ويبيّن من النص أن أبا البقاء لم يكتفِ بعدم انتقاد هذه القراءة، بل حرص على إثبات توجيه لها يسوّغها.

-«... وقد قرأ بعض القراء ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[5] بالتاء، لأن بعض السيارة سيارة»[6] وهي قراءة شاذة، قرأ بها الحسن وقتادة وابن أبي عبلة وابن كثير، ونقل ابن الجوزي عن الزجاج أن جميع النحويين يجيزون ذلك، لأن بعض السيارة سيارة[7].

ويتبيّن مما سلف أن أبا البقاء أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة: السبعية والعشرية والشاذة، وانتقد كغيره من النحاة بعض تلك القراءات لمخالفتها قواعد البصريين وأصولهم، ولكنه لم يَغْلُ في حكمه عليها أو على قارئها كما فعل بعضهم، بل وقف عند وصفها بالشذوذ أو الضعف أو القلة، وأكثر ما وقع ذلك إذا كانت القراءة مما احتج به الكوفيون، وكان هو في معرض الجواب عما احتجوا به.

---

(1) تخريج القراءتين مستوفى في حاشية الشرح ٣٣٩.

(2) سورة فاطر ٣٥/٢٨.   (3) الشرح ٣٤٤.

(4) تخريج القراءة في حاشية الشرح ٣٤٤.   (5) سورة يوسف ١٢/١٠.

(6) الشرح ٨٠/أ.

(7) القراءة في: مختصر الشواذ ٦٢، وزاد المسير ٤/١٨٥، والتبيان ٢/٧٢٤، والبحر المحيط ٥/٢٨٤، والإتحاف ٢٦٢.

٢- الحديث النبوي :

يشتمل الحديث النبوي - كما هو معلوم - على جميع ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وإقرارات منه لشيء صدر عن الصحابة ، وبعبارة أخرى فإن مادة الأحاديث تتألف من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأقوال صحابته التي تحكي أفعاله وأحواله وما وقع في زمانه وأقرّه ، وربما اشتملت كتب الحديث أيضاً على أقوال بعض التابعين .

والمشهور أن علماء العربية احتجوا بالحديث في اللغة والنحو والصرف والبلاغة والأدب ، بيد أن احتجاجهم به في النحو والصرف كان قليلاً ، وهو بلا شكّ دون احتجاجهم به في اللغة ، لأنهم توسّعوا في ذلك حتى امتلأت معاجم الأقدمين بالأحاديث التي احتجّ بها أصحاب المعاجم ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى وضع تصانيف مستقلّة في مفردات الحديث وغريبها[1] ، ومعلوم أن ما احتجّ به النحاة من الأحاديث هو جِدُّ قليل بالقياس إلى ما احتجوا به من القرآن الكريم والشعر ، على أنهم ، وإن قلّ استشهادهم به عموماً ، لم يرد عن أيٍّ منهم أنه رفض الاحتجاج به أو صرّح بذلك .

وقلّة الاحتجاج بالحديث تصحّ على جميع آثار النحاة المتقدمين ، فقد احتجّ سيبويه بعشرة أحاديث[2] ، لم يرفع أيّاً منها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصرّح بأنها من لفظه ، وتبعه المبرد فجرى على سننه في هذا ، فاقتصر في المقتضب على الاحتجاج بعشرة أحاديث[3] ، وتوسّع في الاحتجاج بها على اللغة والبلاغة في الكامل حتى انتهى فبلغها إلى ما يزيد على مئة وخمسين حديثاً[4] ، وجاء ابنُ السراج دونه في الاحتجاج به ، إذ لم يستشهد في الأصول إلا بثلاثة أحاديث[5] ، ولم يخرج الفارسي عن هذه القلة ، غير أن كتبه تفاوتت في ذلك ،

---

(١) مثل كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير .

(٢) الكتاب ١/٧٤ ، ٣٢٧ ، ٢/٣٢ ، ٨٠ ، ٣٩٣ ، ٣/٦٨ ، ٤/١١٦ . وانظر فهرس شواهد سيبويه ٥٧-٥٨ .

(٣) المقتضب ١/٣٤ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٢/٨٤ ، ١٥٠ ، ١٨ ، ٣/٥٠ ، ٤/٥٤ ، ٣١١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٤) انظر فهارس الكامل ٩٦-١٠٦   (٥) الأصول ١/١٣١ ، ٢٧ ، ٤٠١ ، ٢/٤٤ .

فقد خلا كتاباه التكملة والمسائل العسكريات من الاحتجاج بأي حديث، واقتصر في الإيضاح والمسائل المنثورة على حديث واحد[1]، وفي البغداديات والبصريات على ثلاثة أحاديث[2]، وتوسع في غيرها، فاحتج في كتاب الشعر بسبعة أحاديث[3]، وفي العضديات بتسعة أحاديث[4]. وسار ابن جني على هذه السنن، فاحتج في سر الصناعة بسبعة أحاديث[5]. وتوسع القاسم بن محمد المؤدب في القرن الرابع فيحتج في كتابه دقائق التصريف بأربعة وعشرين حديثاً[6]، واقتصر الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) في كتابه النكت على أربعة أحاديث[7]، وتوسع الزمخشري (٥٣٨هـ) فاحتج في المفصل باثنين وعشرين حديثاً[8]، ومثل ذلك سليمان بن بنين الدقيقي (٦١٤هـ) الذي أكثر من الاحتجاج بالحديث على اللغة، فاحتج في كتابه اتفاق المباني وافتراق المعاني بسبعة وعشرين حديثاً[9]. ويأتي ابن يعيش (٦٤٣هـ) فيحتج في شرح المفصل بثمانية وعشرين حديثاً على اللغة والنحو والصرف[10]، واقتصر ابن عصفور (٦٦٩هـ) على الاستشهاد بثلاثة أحاديث في كلٍّ من كتابيه الممتع في التصريف[11] وضرائر الشعر[12]، ثم جاء الرضي (٦٨٠هـ) فتوسع جداً في الاحتجاج بالحديث وكلام آل البيت في شرح الكافية، حتى انتهت جملة الأحاديث فيه إلى (٥١) حديثاً[13]، وجملة ما استشهد به من كلام الإمام علي إلى ثلاثين موضعاً[14]. وخلفه ابن هشام في ذلك،

---

(١) الإيضاح ١٠١، والمسائل المنثورة ٥١.

(٢) البغداديات ٣٥٤، ٤١٦، ٤٩٨، والبصريات ١/ ٢٧٠، ٢٨٠، ٣٧٨.

(٣) كتاب الشعر ١/ ١٠٣، ١٣٧، ١٤٨، ١٨٤، ١٨٩، ٢/ ٤١٣، ٤٢٤، ٤٥٨.

(٤) العضديات ١٠، ١٣، ١٧، ٥٤، ١٤٤، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٨٧.

(٥) سر الصناعة ١/ ٣٦، ٢٣٩، ٢٦٨، ٤٢٣، ٢/ ٥٤٧، ٦٦٩، ٦٨٩.

(٦) انظر فهرس دقائق التصريف ٥٨٦-٥٨٧. (٧) النكت ١/ ٩٣، ٢/ ٩٣٠، ٩٩٧، ١٠٤٦.

(٨) أرقامها في دراسة ابن يعيش ٢١١-٢١٨. (٩) انظر فهرس اتفاق المباني ٢٨٨.

(١٠) انظر دراسة ابن يعيش ٢٢٤. (١١) الممتع ١/ ٥١، ٢٦٠، ٣٩٤.

(١٢) الضرائر ١٤، ١١١، ٢٥١. (١٣) فهارس شرح الكافية ٤٥-٤٧. (١٤) فهارس شرح الكافية ٤٧-٤٨.

فاحتجّ في المغني بثمانية وسبعين حديثاً[1] ، وتلاه السيوطي بعد قرن ونصف فحذا حذوه واحتجّ في الأشباه والنظائر بستة وخمسين حديثاً[2] .

وبقي الأمر على هذه الحال حتى جاء عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي[3] (٥٨١هـ) وابنُ خروف (٦١٠هـ) وابنُ مالك (٦٧٢هـ) ومَنْ جاء بعدهم من النحاة ، فأكثروا من الاستشهاد بالحديث ، وتوسّعوا في الاحتجاج به على وضع قواعد جديدة استدركت على ما وضعه النحاة الأوائل ، فأثار ذلك بعض النحاة . وتعود بداية موضوع الاستشهاد بالحديث إلى علي بن محمد بن الضائع (٦٨٠هـ) الذي ابتعث هذا الموضوع حين نسب إلى الأئمة أنهم تركوا الاحتجاج بالحديث على اللغة ، واقتصروا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب . قال في شرح الجمل « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب ... قال : وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى »[4]

ثم جاء أبو حيان (٧٤٥هـ) فنعى على ابن مالك كثرةَ استشهاده بالأحاديث ومخالفته للأولين من نحاة البصرة والكوفة والأمصار الأخرى ، إذ لم يفعلوا ذلك ، وأتبعه بإيراد ما استظهر به من أدلة على ما زعمه ، قال في شرح التسهيل « قد أكثر هذا المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر

---

(١) انظر فهرس المغني ٩٥١ - ٩٥٣ . (٢) فهرس الأشباه والنظائر ٩/٦٥ - ٧١ .

(٣) احتجّ السهيلي في نتائج الفكر باثنين وأربعين حديثاً . انظر الفهرس ٤٥٥ - ٤٥٧ .

(٤) الخزانة ١/١٠ ، وهو في الاقتراح ٢٦ .

والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله (زوّجتكها بما معك من القرآن) (مُلّكتكها بما معك من القرآن) (خُذْها بما معك من القرآن) وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم الضبط بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابطُ منهم مَنْ ضبط المعنى، وأمّا مَنْ ضبطَ اللفظ فبعيد جداً لا سيّما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى. ومَنْ نظر في الأحاديث أدنى نظر عَلِم عِلْمَ اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شكّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها... فمَنْ طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث"(١).

---

(١) الاقتراح ٤٣-٤٥، والخزانة ١/١٠-١٢.

ولا يعني ما تقدم من كلام أبي حيان أنه يمنع من الاستشهاد بالحديث على نحو مُطْلَق، بل هو مُقَيَّد بما لم تثبت روايته بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم يصحح هذا أنه استشهد في كتابه الارتشاف بخمسة وثلاثين حديثاً على النحو والصرف[1]. وأما ما ذكره من "أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى" فلم ينعقد عليه إجماعهم، بل هو مذهب "جمهور الناس سلفاً وخلفاً وعليه العمل... ومَنَعَ من الرواية بالمعنى طائفةٌ آخرون من المحدثين والفقهاء والأصوليين وشدّدوا في ذلك آكَدَ التشديد"[2].

وممن أخذ على ابن مالك إطلاقه الاحتجاج بالحديث الشاطبيُّ (٧٩٠هـ) الذي توسّط فجوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها لمقصودٍ خاص، كالأحاديث التي تبيّن فصاحته صلى الله عليه وسلم وكُتُبَهُ والأمثالَ النبوية[3]، وتبعه السيوطي (٩١١هـ) فجوّز ما ثبت أنه روي باللفظ من الأحاديث، وأخذ على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث[4]. وجاء البدر الدماميني (٨٢٧هـ) فصحّح مذهبَ ابن مالك، وأسهب في توجيهه، وفصّل القولَ في مناقشة المسألة، وكان ابنُ حزم الظاهري (٤٥٦هـ) من أشدّ مَنْ حمل على أمثال أولئك النحاة المانعين[5].

وجاء المحدثون فورثوا ما تركه لهم المتأخرون من خلاف في الاستشهاد بالحديث، وناقشوا تعليلي أبي حيان وأقوالَ ابن الضائع والشاطبي والدماميني وابن الطيب المغربي وغيرهم، وانتهى أكثرهم إلى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو والصرف بشروط طال كلامهم فيها[6]، ولولا الإطالة والخروج عن القصد لكان مفيداً الوقوفُ عند كلٍّ منهم ومناقشته، وحسبي الإشارة هنا إلى أن الشيخ محمد الخضر حسين كان أسبقهم إلى ذلك، فقد وضع

---

(١) انظر فهرس الارتشاف ٣/٥٨٦ - ٥٨٧.

(٢) الباعث الحثيث ١٤١، وثمّة كلام مطوّل نفيس للشيخ أحمد شاكر.

(٣) الخزانة ١/١٢ - ١٣.

(٤) الاقتراح ٣٠. وانظر الخزانة ١/١٣.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ٤/٥٤٠ - ٥٤١.

(٦) انظر تفصيله في موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٦٧ - ٤٢٢.

شروطاً لما يحتج به من الأحاديث[1]، أفاد منها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قراره الذي تضمن شروط الاحتجاج بالحديث[2]، ثم جاء آخرون وأضافوا شروطاً وأنواعاً أخرى من الأحاديث التي يحتج بها، على أن أجمع دراسة عن الموضوع يحسن الإشارة إليها هنا هي كتاب الدكتورة خديجة الحديثي «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف».

أبو البقاء العكبري والحديث الشريف:

جرى العكبري في شرحه على طريقة الأوائل في الاحتجاج بالحديث على النحو واللغة والصرف[3]، ولم يخرج ما استشهد به عن منهجهم، إذ جاء قليلاً، فلم يجاوز ما أورده منها أربعة عشر حديثاً، استدل بسبعة منها على النحو، وبستة على اللغة، وبواحد على الصرف، وليست جميعها أحاديث نبوية، ففيها أربعة أحاديث من كلام الصحابة، ولم أقف في الكتاب على أيّ إشارة تتعلق بموضوع الاستدلال بالحديث، وهذا طبيعي لأن القضية لم تكن مطروحة بعد، لأن أبا البقاء - وابن عاصر السهيلي (٥٨١هـ) وابن خروف (٦١٠هـ) اللذين اشتهرا بالإكثار من الاحتجاج بالحديث - سابق جداً لابن الضائع (٦٨٠هـ) الذي يعدّ أول من أثار هذه المسألة، إذ بينهما ما لا يقل عن أربع وستين سنة، على أن هناك فرقاً بين صنيعه وصنيع بعض الأقدمين، وهو أنه ينصّ غالباً على أنها أحاديث نبوية، ويذكرها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أمر طبيعي، لأنه أفاد ممّا وُضِعَ واستقرّ من مصادر السنة وكتب الجرح والتعديل، وهما ما انتقده النحاة الأوائل الذين استشهدوا ببعض الأحاديث غير مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن المفيد هنا إيرادُ الأحاديث التي احتج بها العكبري مقرونةً بسياقاتها لبيان الموضوع الذي استدل بها عليه، والوقوف على توجيه العكبري له:

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٧.

(٢) مجلة المجمع، الجلسة ٣٥، الدورة الرابعة، الجزء الثالث ١٩٧.

(٣) ذكر محقق التبيين ٩٥ أن «العكبري لا يحتج بالحديث النبوي الشريف»، وجعل ذلك عنواناً، واستدلّ على ذلك بخلو التبيين من أيّ حديث. وهذا مدفوع بشواهده من الحديث في مصنفاته=

آ - "... فأما قوله عليه السلام (ليس في الخضروات زكاة) فإنما جاز القلب لأنه جعل الخضروات صفة غالبة، وتلك تجري مجرى الأسماء على ما نبين في موضعه".[1] والحديث بهذا اللفظ أخرجه الطبراني من حديث معاذ، وأخرجه هو والترمذي من طرق أخرى بنحو هذا "ليس في الخضروات صدقة". وقد ضعّفه الترمذي ونصّ على أن إسناده ليس بصحيح.[2]

ب - "... أحدهما: أنه قد عمل في الظاهر كقولهم (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد) و(ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) فـ(الكحل) و(الصوم) مرفوعان بـ(أحسن)"،[3] "... وكذلك قوله عليه السلام (ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) فرفع الصوم بأحب".[4]

والحديث صحيح أخرجه البخاري وبعض أصحاب السنن والمعاجم من طرق عديدة،[5] ليس في أيٍّ منها رواية الشاهد برفع أفعل الظاهر، ورواية العكبري هي المشهورة والدائرة في كتب النحو، ولعلّ من نافلة القول الإشارة إلى أن احتجاج أبي البقاء بالحديث في الموضع الأول جاء غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم على حين ورد مرفوعاً إليه في الموضع الثاني.

ج - "... وأما الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم (كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه. واللذين). ففي اسم كان وجهان أيضاً، أحدهما: (أبواه) فعلى هذا يجوز رفع (اللذين) ونصبه، فرفعه على أن تجعل (هما) مبتدأ، و(اللذان) خبره، والجملة في محل نصب خبر كان، و(كان) وما بعدها لا موضع له، لأن خبر (كلّ) قد استوفي بقوله (يولد على الفطرة) وأما نصب (اللذين) فعلى أن تجعل (هما) فصلاً، و(اللذين) خبر كان. والوجه الثاني: أن تجعل في (كان) ضمير (المولود)، فيكون (أبواه) مبتدأ، وفي (هما) وجهان، أحدهما: هو المبتدأ، و(اللذان) خبره، والجملة خبر (الأبوين)، و(الأبوان) وخبره

= الأخرى، وبما نصّ عليه المحقق نفسه في قوله "ولا يمكن لنا أن نحكم على كتاب أبي البقاء حكماً نهائياً، لأنه لم يصل إلينا كاملاً". التبيين ٨٧.

(١) الشرح ٢٠٩.   (٢) تخريجه في حاشية الشرح ٢٠٩.   (٣) الشرح ٢٧٤.

(٤) الشرح ١٠٠/١.   (٥) تخريجه في حاشية الشرح ٢٧٤.

في موضع نصب خبر كان. والثاني: أن يكون (هما) فصلاً، و(اللذان) خبر الأبوين»[1].

والحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وكثير من أصحاب السنن والجوامع والمسانيد، وله طرق وروايات كثيرة جداً، ومع ذلك لم يرد في أيٍّ منها بلفظ الشاهد هنا. والرواية التي ساقها العكبري هي المتداولة والمشهورة في كتب النحو وعدها على كثرة البحث والتنقيب[2].

د - «... المسألة الثانية: اجتماع اللام و(إن) على الجملة، والمراد من ذلك زيادة التوكيد، فكأنك في الجمع بينهما مكرر للجملة ثلاث مرات، ومثل ذلك يكرر للتوكيد، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم (لأَغْزُوَنَّ قريشاً. ثلاثاً)»[3].

هذه قطعة من حديث أخرجه أبو داود في السنن من حديث عكرمة، وورد بلفظ مقارب في (كنز العمال) من حديث ابن عباس[4]، وظاهر أن العكبري استشهد به على أمر بلاغي هو التوكيد.

هـ - «... وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في صفة الجنة: بَلْهَ ما أطلعكم عليه»[5].

الحديث صحيح، أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد، وأخرجه البخاري ومسلم وبعض أصحاب السنن من طرق أخرى بنحو هذا[6]. وقد استشهد به العكبري على قضية نحوية،

---

(1) الشرح ٤٧٧. (2) تخريجه في حاشية الشرح ٤٧٧. (3) الشرح ٨٤/أ.

(4) سنن أبي داود ٣/٥٨٩-٥٩٠ (٣٢٨٥) و(٣٢٨٦)، وكنز العمال ٣/٦٧٩ (٨٤٤١).

(5) الشرح ١٠٦/ب.

(6) المسند ٢/٤٦٦، ٤٩٥ من حديث أبي هريرة، وصحيح البخاري ٨/٥١٥-٥١٦ (٤٧٨٠) بلفظ «من بله ما أطلعتم عليه...» ونقله ابن هشام في المغني ١٥٦، وصحيح مسلم ٤/٢١٧٤-٢١٧٥ (٢٨٢٤)(٣) بلفظ «... بله ما أطلعكم الله عليه...» ونحوه في (٤) من حديث أبي هريرة، وسنن ابن ماجه ٢/١٤٤٧ (٤٣٢٨) بلفظ «... ومن بله ما قد أطلعكم الله عليه...» من حديث أبي هريرة. والتذكرة لأبي حيان ٥٠٠ بلفظ «بله ما أطلعتم عليه»، ونقل البغدادي في الخزانة ٦/٢٣٠-٢٣٢ جُلَّ روايات كتب السنن وما جاء في شروحها، ثم علّق عليها وناقشها، وهو في اللسان (بله) بلفظ «بله ما أطلعتم عليه».

وبلى مبني، و(بَلْهَ) على ثلاثة أوجه، هي: اسم فعل بمعنى دَعْ، ومصدر معرب مضاف إلى المفعول، وبمعنى (كيف) فترفع ما بعدها.

و-١١- ومن ذلك (إليك) و(عليك) بمعنى تنحَّ. ومنه الحديث: «حج رسول الله ولم يكن فيه إليكَ إليكَ. أي: لم يقل لأحدٍ تنحَّ. وكرّره»(١).

وهذه قطعة من حديث أخرجه النسائي وابن ماجه والدارمي(٢)، ولا يخفى أن استشهاد العكبري به كان على اللغة.

ز-١١- فأمّا (لِتَفْعَلْ) فهو معرب. وقد جاء شيء من ذلك في الغائب، وهو شاذ، فمنه ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ استطاع منكم الباءةَ فليتزوج، ومَنْ لم يستطع فعليه بالصوم) وهذا قد حسّنه شيئان: أحدهما: تقدم ذكر المخاطب، وهو قوله (يا معشر الشباب). والثاني: قوله (مَن استطاع منكم)»(٣).

وهذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن(٤)، وظاهر أن استشهاد العكبري به جاء على قضية نحوية.

---

(١) الشرح ١٠٦/١أ.

(٢) سنن النسائي ٢٧٠/٥ من حديث قدامة بن عبد الله قال: «رأيت رسول الله (ص) يرمي العقبة يوم النحر على ناقة له صهباء، لا ضَرْبٌ ولا طَرْدٌ ولا إليكَ إليكَ». وسنن ابن ماجه ١٠٠٩/٢ (٣٠٣٥)، وسنن الدارمي ٦٠، واللسان (إلى) قال ابن منظور «وفي حديث الحج: وليس ثَمَّ طَرْدٌ ولا إليكَ إليكَ. قال ابن الأثير: هو كما تقول: الطريقَ الطريقَ. ويُفعل بين يدي الأمراء، ومعناه تنحَّ وابْعُدْ. وتكريره للتأكيد».

(٣) الشرح ١٠٦/١أ.

(٤) صحيح البخاري ١٠٦/٩ (٥٠٦٥) بهذا اللفظ، و١١٩/٤ (١٩٠٥) و١١٢/٩ (٥٠٦٦) بزيادة فيه، وصحيح مسلم ١٠١٨/٢ - ١٠١٩ (١٤٠٠)، وسنن أبي داود ٥٣٨/٢ - ٥٣٩ (٢٠٤٦)، وسنن النسائي ١٦٩/٤، ١٧٠، ٦/ ٥٦-٥٧ (٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨)، وسنن ابن ماجه =

ح - «... والشاهد قوله: تَطَلَّقُه حيناً. أي: ساعة أو لحظة، ثم تعاوده، وهذا هو العِداد الذي ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم (ما زالت أُكلة خيبر تُعادُّني فالآن حين قَطَعَتْ أبهري)[1][2]».

والحديث المذكور أخرجه ابن السُّنِّي وأبو نعيم وابن سعد من طرق مختلفة، تباين جميعها رواية الشاهد هنا، ورواية العكبري هنا توافق رواية المعاجم في موضع الشاهد[3].

ط - «... وقد تجيء للسببية كقوله عليه السلام: (في النفس المؤمنة مئة من الإبل). أي: قتل النفس سبب لوجوب هذا المقدار، ووجه المجاز فيه أن السبب يلازمه المُسَبَّبُ كما أن المظروف يلازم الظرف[4]».

هذا الحديث غير مشهور ولا دائر في كتب الحديث والنحو، ولم أجده إلا في موطأ مالك[5]، ولا محتاج به كما هو جليٌّ على اللغة.

= ٥٩٢/١ (١٨٤٥)، والمسند ٣٧٨/١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٢/٤٣٢، وسنن الدارمي ١٣٢/٢. وانظر: أسرار العربية ١٦٤، وشرح الكافية ٧٥/٢.

(١) في اللسان (عدد) «... ويقال: به عِداد من ألم، أي: يعاوده في أوقات معلومة، وعِداد الحمى: وقتها المعروف الذي لا يكاد يُخطئه. وعَمَّ بعضهم بالعِداد فقال: هو الشيء يأتيك لوقته مثل الحمى الغِبِّ والرِّبْع، وكذلك السُّمُّ الذي يقتل لوقت، وأصله من العدد...».

(٢) الشرح ١١٨/١.

(٣) لفظه في كنز العمال ٤٦٦/١١ (٣٢١٨٩، ٣٢١٩١) «ما زالت أكلة خيبر تعاودني كل عام حتى كان هذا أوان انقطاع أبهري» من حديث أبي هريرة، و«... ما زال يصيبني منها عِداد حتى كان...» من حديث عائشة، ولفظه في العين ٨٠/١ «... فهذا أوان قطع أبهري». ولفظه في التهذيب ٨٩/١ واللسان (عدد) «... فهذا أوان قَطَعَتْ أبهري».

(٤) الشرح ١٦٨/ب.

(٥) انظر ٨٤٩/٢ ولفظه بتمامه «عن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أنه في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم في العقول أن في النفس مئة من الإبل...»

ي - «... والسابع: العموم، فإنك إذا أضفت غير عامّ إلى عامّ صار عامّاً، وهذا يوجد في الشرط والجزاء أيضاً. ونظيره قوله عليه السلام: (أيّما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليّها فنكاحها باطل)».[1]

أخرج هذا الحديث أصحابُ السنن من طريقين بلفظ متقارب،[2] والاحتجاج به على النحو كما هو بيّن.

* * *

وفي الشرح إضافةً إلى ما سلف من أحاديث أربعةُ آثار من كلام الصحابة رضي الله عنهم، وهي:

آ - «... والرابع: فَيْهلاً. بالتنوين، والتنوين هنا للتنكير، ومنه قول ابن مسعود: إذا ذُكر الصالحون فَحَيْهلاً بعُمَر».[3] وظاهرٌ أمرُ الاستشهاد هنا على اللغة.

ب - «... ولو ظهر ذلك الفعل لكان الضمير متصلاً، وعليه قول عمر رضي الله عنه لأبي عبيدة: لو غيرُك يقولها».[4] وغير خافٍ أن الاستشهاد هنا جاء على مسألة نحوية.

---

(١) الشرح ١٧٩/ب.

(٢) سنن أبي داود ٢/٥٦٦-٥٦٨ (٢٠٨٣)، وسنن ابن ماجه ١/٦٠٥ (١٨٧٩)، والمسند ٦/٤٧، ٦٦، وجامع الترمذي ٣/٤٠٧-٤٠٨ (١١٠٢)، وسنن الدارمي ٢/١٣٧، وكنز العمال ١٦/٣١٠ (٤٤٦٤٤) جميعها من حديث عائشة بلفظ «أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها، فإن تشاجروا فالسلطان وليّ مَنْ لا وليّ له».

ورواه الطبراني بنحو هذا من حديث ابن عمر. انظر: كنز العمال ١٦/٣٠٩ (٤٤٦٤٣).

(٣) الشرح ١٠٥/ب. والقول في: النهاية (حيهلا)، واللسان (حيا)، والخزانة ٦/٢٣٨.

(٤) الشرح ٨٨/أ. وهو قطعة من خبر مطوّل، وهو على شهرته وتعدّد طرقه لم يرد فيه لفظ الشاهد «يقولها» ولفظه في جميعها «قالها». والأثر في: صحيح البخاري ١٠/١٥٤-١٥٧، وصحيح مسلم (٢٢١٩) (٩٨) (٩٩)، والموطأ ٢/٨٩٤-٨٩٦، والمسند ١/١٩٢، ١٩٤، وسنن أبي داود =

ج - ... وأمّا المستغاث له فليس بمنادى، بل هو في حكم المفعول به، كأنه قلت: أنادي لفلاحٍ فلانٍ. ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه حين طُعِن: يا لله للمسلمين. أي: يا الله أدرك المسلمين"[1]. والاستشهاد هنا جارٍ على النحو كما هو بيّن.

د - ... فإن قيل: قد زعمت أن (لا) لا تعمل في المعارف، فما تصنع بقول عمر رضي الله عنه: قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها...[2] قيل: قال النحويون: تقديره: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل هيثم، ولا مثل أمية. و(مثل) نكرة لا تتعرف بالإضافة، فحذف وهو المراد"[3].

وظاهر أن الاحتجاج هنا كان على النحو.

ويتبيّن مما تقدّم أن العكبري احتج بالحديث النبوي وكلام الصحابة على النحو واللغة والصرف، وحرص في الأحاديث على رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً لمنهج بعض الأقدمين الذين لم ينصّوا على ذلك زيادةً في الاحتياط لخشيتهم أن يكون الحديث غيرَ معقودٍ بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم على أنه حافظ على طريقتهم في قلّة الاستشهاد به، فجاءت شواهده منه قليلة كما رأينا.

= (٣١٠٣)، وسنن البيهقي ٧/ ٢١٧-٢١٨، وانظر: زاد المعاد ٤/ ٤٤-٤٥، والإحسان بتقريب صحيح ابن حبّان ٧/ ٢١٨-٢١٩ (٢٩٥٢)، والمغني ٣٥٣.

(١) الشرح ١٥٧/ ب.

(٢) الخبر من مشهور أقوال الصحابة وأكثرها دوراناً في كتب النحو، على أنه ليس في أيٍّ منها لفظ الشاهد «قضيّة» والذي في جميعها «قضية». انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٣، والمفصل ٧٧، والكشاف ١/ ٤٤٤، والمغني ١٢٦، والأشباه والنظائر ٦/ ١٥٣، وحاشية الخضري ١/ ١٤١.

(٣) الشرح ١٦٦/ أ.

٣- الشعر :

اهتم العلماء بالشعر غاية الاهتمام، إذ كان من أهم موارد السماع، فقد اعتمده النحاة في استنباط القواعد النحوية والاستشهاد عليها، حتى كان أساس مادة الاحتجاج عندهم بعد كتاب الله تعالى، واعتمده اللغويون في إثبات مفردات اللغة ومعانيها، فغصّت معاجمهم بالشعر حتى لا تكاد تخلو مادة منها من شاهد أو أكثر، واعتمده المفسرون قبل هؤلاء وأولئك في شرح ألفاظ القرآن الكريم. على أن عناية النحاة به فاقت عنايتهم بمصادر السماع الأخرى، حتى إنهم خصّوا شواهد الشعر بمصنفات مستقلّة، وتفوها على شرح لغتها، وبيان موضع الاستشهاد بها، وإعراب مواضع الإشكال فيها، مع تفاوت فيما بين الشراح من حيث الاهتمام باللغة أو النحو أو الصرف أو المعاني، وما صُنّف في شرح الشواهد كثير يكاد يخرج عن الحصر، جلُّها في شرح شواهد كتب النحو الأساسية مثل: الكتاب، والجمل، والإيضاح، واللُّمع، والمُفَصَّل، والكافية، والشافية، والمغني.

ومن المعلوم أن النحاة الأوائل استمدّوا مادة هذه الشواهد إمّا من فصحاء الأعراب الذين وردوا الأمصار أو الذين لقيَهم النحاة في البادية، وإمّا من الرواة الثقات الذين أخذوا عن الأعراب في البادية. ولم يكن احتجاج العلماء بالشعر على اللغة والنحو والصرف مطلقاً، بل وضعوا لذلك أصولاً، جاءت ضوابط زمانيةً ومكانيةً، فقد حدّدوا زمناً للاستشهاد بالشعر، وجعلوا الشعراء على طبقات أربع: الأولى للجاهليين، والثانية للمخضرمين، والثالثة للإسلاميين، والرابعة للمولدين، وأجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، وعدّوا أن الصحيحَ صحةُ الاستشهاد بكلام الطبقة الثالثة، وعدمُ الاستشهاد بالطبقة الرابعة إلّا على المعاني والبيان والبديع، إذ لا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، وهذا خلافُ ما ذهب إليه الزمخشري وتابعه عليه الرضي من أنه يستشهد بكلام مَنْ يوثق به منهم[1]، وحدّدوا القبائل والمواطن التي أخذوا شواهد اللغة والنحو والتصريف عن

---

(١) الخزانة ١/٥-٧، وشرح أبيات المغني ٣/٢٩١، وتفسير الكشاف ١/٢٠، والاقتراح ٢٧.

شعرائها، فكان أكثر ما أخذ عن قيس وتميم وأسد، وأخذوا دون ذلك عن هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذوا عن الحضر ولا عمّن جاور غير العرب[١] مثل لخم وجُذام وغسان والنَّمِر وعبد القيس وأزْد عمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان الطائف وحاضرة الحجاز، وأمّا ما نقله السيوطي عن الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف[٢] من أنهم لم يأخذوا أيضاً عن ثقيف وقُضاعة وبكر وتغلب وإياد، فلا يصح لأن سيبويه استشهد بشعر هذه القبائل[٣].

أمّا شواهد الشعر في شرح الإيضاح للعكبري فقد انتهى مبلغها إلى (٣٨٢) شاهد، تكرر منها (٢٧) شاهداً مرةً واحدةً، وتكرر شاهدان مرتين. ويلاحظ أن الشارح لم يكن يُعنى بنسبة الشواهد إلى أصحابها، إذ اقتصر ما استشهد به منسوباً إلى ذويه على مئة شاهد، على حين وصل غير المنسوب منها إلى (٢٨٢) شاهد، أكثره منسوب في المصادر المتقدمة، والقليل منه هو من المجهول قديماً أو مما لم أقف عليه في مصادر التحقيق المعتمدة، ويمكن القول بعبارة أخرى إن جملة المنسوب في المصادر من شواهده التي أغفل نسبتها هو (٢٣٦) شاهد، وما تبقى وهو (٤٦) شاهداً يتوزع على ما كان مجهول القائل، وعدده (٣٧) شاهداً، وعلى ما لم أجده في مصادر التحقيق، ومبلغه تسعة شواهد[٤]. وأما الشواهد التي أوردها العكبري منسوبةً فتتوزع على (٤٧) شاعراً، جميعهم ممّن يُحتج به ما خلا اثنين من المولدين، منهم (١٨) جاهلياً، وسبعة مخضرمين، و(١٩) إسلامياً، وكان ذو الرمة أوفرهم حظاً، فقد نسب إليه العكبري عشرة شواهد[٥]، ويأتي بعده ثلاثة شعراء، نسب لكلٍّ منهم

---

(١) الاقتراح ٢٧ - ٢٨.

(٢) الاقتراح ٢٧ - ٢٨.

(٣) مواضع الإحالة عليها في فهارس كتاب سيبويه ٨٩٠ - ٨٩٢، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٥.

(٤) الشرح ١١٩، ١٣٣، ٧٩/ب، ٩٧/ب، ١٠٥/أ، ١٠٦/ب، ١٠٧/أ، ١٨٠/أ.

(٥) الشرح ٣٩٤، ٤٤٦، (٨٢/ب، ١٢٢/ب)، ١٠٣/ب، ١٠٦/أ، ١٢٥/أ، (١٥١/أ، ٢٢٨/ب)، ١٥٨/ب، ١٨١/ب، ١٨٢/ب.

ستة شواهد، وهم: امرؤ القيس[1]، وجرير[2]، والفرزدق[3]، ونسب خمسة شواهد لكلٍّ من: الأعشى[4]، وزهير[5]، والنابغة[6]، ونسب أربعة شواهد لكلٍّ من: لبيد[7]، وأبي ذؤيب الهذلي[8]، ونسب ثلاثة شواهد لكلٍّ من: طرفة[9]، والقطامي[10]، وعروة بن الورد[11]، وأبي النجم العجلي[12]، ونسب شاهدين لكلٍّ من: رؤبة[13]، والشمّاخ[14]، وكثيّر[15]، والعجاج[16]، ونسب شاهداً واحداً لكلٍّ من: حسان، والكُمَيت، وضابئ البُرجمي، وأمية بن أبي الصلت، وهُدْبة بن خَشْرَم، وطُفَيل الغنوي، والأشهب بن رُمَيْلة، والرّبيع بن ضَبُع الفزاري، وأبي دواد، وتأبط شراً، والخنساء، والأعور الشنّي، وعدي بن زيد، والحطيئة، ومُزاحم العقيلي، وقيس بن الخطيم، وأبي تمام، وعمر بن أبي ربيعة، وأبي كبير الهذلي، وحاتم، وأبي الطيب، والجُمَيح الأسدي، وعمرو بن كلثوم، والفِنْد، وعمران بن حطّان، وعلي بن أبي طالب، ويزيد بن الحكم الثقفي، والعَبْدي، وزياد الأعجم، والرّقّي.

---

(1) الشرح: (٤٢، ١٧٨/أ)، (٩٤، ١٧٧/ب، ٢٨٨/أ)، ٣٠٨، ١٧٠/أ، ١٩٦/ب، ٢١٩/ب.

(2) الشرح: ٢٢٢، ٣٦٥، ٤٢٠، ٩٢/ب، ١٧٢/ب، ١٨١/ب.

(3) الشرح: ٣٥٠، ٤٥٧، ٧٧/ب، ٧٩/ب، ١٢٣/أ، ١٩٣/ب.

(4) الشرح: ٨٩/ب، ١٠٧/أ، ١١٨/ب، ١٤١/أ، ١٩٦/ب.

(5) الشرح: ٥٢، ١٠٤/أ، ١١٩/أ، ١٦٧/أ، ٢١١/ب.

(6) الشرح: ٨٦/ب، ١٠٢/أ، ١١٨/أ، ١٢٥/أ، ١٤٠/أ.

(7) الشرح: ٣٧٤، ١٠٢/ب، ١٠٥/أ، ١٩٦/أ.

(8) الشرح: ٣٢، ٣٥٤، ١٢٦/أ، ١٩٦/أ.

(9) الشرح: ٤٤، ١١٧، ١٥٩/ب.

(10) الشرح: ٤٦٨، ١٠٦/أ، ١٧٦/أ.

(11) الشرح: ٤٤، ٢٢١، ٣١٠.

(12) الشرح: ٢٤٠، ٨٥/أ، ١٨٨/ب.

(13) الشرح: ١٧١/ب، ١٧٤/ب.

(14) الشرح: ٣١٩، ٩٩/أ.

(15) الشرح: ١٤٢، ٣٥٠.

(16) الشرح: ٤٣، ١٦٣/أ.

على أن جملة أولئك الشعراء الذين صرح أبو البقاء بأسمائهم أو ألقابهم أو كناهم في نسبة شواهدهم أو بعضها إليهم، هو قليل إذا ما عرفنا أن مبلغ الشعراء الذين احتج بشعرهم وأغفل نسبة أبياتهم إليهم يصل إلى (١٦٢) شاعر، وهو مجموع ما ذكرته المصادر من أسماء الشعراء في نسبتها لتلك الشواهد المغفلة، دونما نظر إلى ما قد يكون من اتفاق في نسبة الشاهد إلى شاعر بعينه أو اختلاف في نسبته إلى عدة شعراء. ومما يلاحظ هنا أن جُلّ ما استدل به العكبري من الشعر مما لم يقع في نسبته خلاف فيما بين المصادر، فقد انتهى عدد ما كانت هذه سبيله إلى (٢٧٧) شاهد، على حين اقتصر مبلغ شواهده التي نسبتها المصادر إلى أكثر من شاعر على (٥٩) شاهداً. ويبدو أن الشارح لم يكن يُعنى بمثل هذا، فلم يذكر في شرحه أيَّ خلاف لهم في نسبة أيٍّ من شواهده. ولا يخفى أن إضافة ما تقدم من شواهد مجهولة القائل، وعددها (٣٧) شاهداً، والأخرى التي لم ترد في المصادر، وعددها تسعة شواهد، إلى الـ (٢٧٧) شاهد، والـ (٥٩) شاهداً، يعطي مجموع ما أورده العكبري في شرحه، وهو (٣٨٢) شاهد.

ومما يلاحظ كذلك أن (٢٦) شاعراً من بين الشعراء الذين صرح بنسبة الشواهد إليهم، استشهد بشعرهم في مواضع أخرى من الشرح مغفلاً النسبة إليهم، سواء في ذلك ما أجمعت المصادر فيه على نسبة الشاهد إلى الشاعر منهم أم ما اختلفت في نسبته، فنسبته إلى أكثر من شاعر، وتبيَّن أن هؤلاء الشعراء كانوا أوفر أصحاب الشواهد حظاً، فقد أكثر من الاحتجاج بشعرهم مصرحاً بنسبته إليهم في مواضع قليلة، ومغفلاً ذلك في مواضع أخرى أكثر منها، من ذلك أنه احتج بـ (١٧) شاهداً للفرزدق، أغفل منها (١١) شاهداً، منها تسعة نسبتها المصادر له[1]، واثنان نُسبت له ولغيره[2]، ومنها أنه استشهد بـ (١٦) شاهداً للأعشى، أغفل منها نسبة (١١) شاهداً، منها ثمانية نسبتها

---

(١) الشرح: ٧٩، ١٦٤، ٢٨١، ١/٧٨، ١/١١٠، ١/١٤٣، ١٦٢أ، ١٨١/ب، ٢٥٠أ/ب.

(٢) الشرح: ٧٩/ب، ١٩٩/ب.

المصادر إليه[1]، وثلاثة نُسبت له ولغيره[2]. ومن ذلك أنه استشهد بـ(١٦) شاهداً لجرير، أُغفل منها نسبة تسعة شواهد، منها سبعة نسبتها المصادرُ إليه[3]، واثنان نُسبا له ولغيره[4]. ومن ذلك أنه استشهد بـ(١٢) شاهداً لرؤبة، أُغفل منها نسبة عشرة شواهد، منها سبعة نسبتها المصادرُ إليه[5]، وثلاثة نُسبت له ولغيره[6]. ومن ذلك أخيراً أنه احتج بثمانية شواهد للعجاج، أُغفل نسبة ستة منها، ونُسبت له المصادرُ خمسةً منها[7]، وبقي شاهد واحد نُسب له ولغيره[8].

وكان جُلُّ اعتماد أبي البقاء فيما استشهد به من أبيات على شواهد سيبويه، إذ كانت كما قال البغدادي "أصحّ الشواهد، اعتمد عليها خَلَفٌ بعد سَلَف"[9]، فقد انتهت جملةُ شواهد الكتاب في شرحه إلى (١٦٢) شاهد، منها (٤٤) شاهداً جاءت منسوبة في مطبوعة الكتاب، أوردها العكبري غفلاً من النسبة، والظاهر أن شواهد سيبويه في الشرح تزيد قليلاً على ضعف مبلغ شواهد العكبري التي احتج بها الفارسي في الإيضاح، وعددها (٧٨) شاهداً، ذكرها أبو البقاء جميعها في شرحه لكلام أبي علي لا في أصل كلامه المنقول بداية كل فقرة، إذ كان يجتزئ بالأحكام العامة من لفظه، ويدع الشرحَ والتفصيلَ والأمثلةَ والشواهدَ، دفعاً للتكرار، لأنه سيأتي على ذكرها فيما بعد، ولم يخرج

---

(١) الشرح: ٨٢، ٨٦/أ، ١٢٤/أ، ١٦١/ب، (١٧٠/أ، ١٧٠/ب)، ١٧٤، ١٧٩/أ، ١٩٤/أ.

(٢) الشرح: ١١٢، ١٤٧/ب، ١٦٤/أ.

(٣) الشرح: ٣٤، ٨/أ، ٩٥/ب، ١٠٧/ب، ١٢٤/ب.

(٤) الشرح: ١٥٠/ب، ٢٠٩/أ.

(٥) الشرح: ٣٥ (١٥١، ٢١٤/أ، ٢١٩/أ)، ١٧٣، ٢٩١، ٨٢، ٢٤٣، ١٩٧/ب.

(٦) الشرح: (٢٨٢، ٢٢٣)، (١٥٤/ب، ١٩٢/أ)، ١٥٨/أ.

(٧) الشرح: ١٢٧/ب، ١٥٢/ب، ١٧٤/أ، ١٨٧/أ، ٢١٢/ب.

(٨) الشرح: ١٥٨/أ.

(٩) الخزانة ١/ ١٤.

عن ذلك إلا النزر اليسير.[1] ومعلوم أن قسماً من شواهد أبي علي المتقدمة هي من أبيات الكتاب، ومبلغها (٣٤) شاهداً. وأما بقية شواهد العكبري فقد اعتمد فيها على ما أضافه الأئمة بعد سيبويه كالأخفش والفراء والمبرد وابن السراج وابن جني وغيرهم، ومثل هذا الاعتماد على شواهد الأقدمين لا مندوحة عنه لأمثال أبي البقاء من النحاة المتأخرين الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج، فلم يحظوا بلقاء من أخذت عنهم اللغة من الأعراب والرواة، ولذلك لا تثريب على أولئك النحاة إن صدروا في جل شواهدهم عما استشهد به سلفهم من النحاة الأوائل.

وأبرز ما يلاحظ على شواهد العكبري أنها لم تخرج عموماً عن أصول الأوائل من حيث الاحتجاج بها زمانياً ومكانياً، يصحح هذا ما سبق من كثرة اعتماده على شواهد الكتاب وشواهد الإيضاح، فقد أخذ نفسه بقصر الاستشهاد على شعر القبائل التي رويت عنها شواهدنا للغة والنحو والتصريف، لذا كان جلّ أصحاب شواهده من قيس وتميم وأسد وهذيل وطيء، وهذا حذو سيبويه فاستشهد بشعر ثقيف وقضاعة وبكر وتغلب وإياد خلافاً لما نص عليه الفارابي،[3] إذ احتج بخمسة شواهد لأمية بن أبي الصلت،[4] وبشاهد لأبي محجن،[5] وهما من ثقيف، وبأربعة شواهد لزياد الأعجم،[6] وبشاهد للأعور الشني،[7]

---

(١) يستثنى من ذلك شاهد واحد اكتفى بالإشارة إليه دون أن يذكره، قال: «والبيت الذي استشهد به حجة على أن (أجرياً) أصله (أجروٌ)، ثم فعل فيه ما ذكرنا» الشرح ١٤٩ أ. والشاهد المذكور هو:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ ... بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وأَعْرَاسُ

انظر: الإيضاح ٥٠، والمقتصد ١/١٦٤.

(٣) تقدم كلامه تقريباً في ٢٨.

(٤) الشرح: (٣٤٦، ١٧١/أ)، ٨٦/أ، ١٦٣/أ، ١٩٩/أ، ١٩٩/ب.

(٥) الشرح: ١٩٥/ب.

(٦) الشرح: ١٣٤، ٤٣٤، ١٧٤/ب، ٢٠٠/أ

(٧) الشرح: ٧٩/ب.

وهما من عبد القيس، وبثلاثة شواهد لعدي بن زيد[1]، وهو ممن خالط الأعاجم. والتزم أبو البقاء كذلك بعدم الاحتجاج إلا بشعر أصحاب الطبقات الثلاث: الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، فلم يحتج بشعر المحدثين على النحو والصرف واللغة، وما ورد خلاف هذا كان على سبيل التمثيل والتوضيح أو التنبيه على أن قائله مُحْدَث لا عبرة بقوله.

وأول ما أورده من أبيات المحدثين بيتان يذكرهما بعض النحاة في حديثهم عن أحكام (كاد). قال «... ويُحاجى بها فيقال: فعل مثبت منفي، وهو منفي يثبت، وأنشد فيه بعض النحويين:

أَنَحْوِيَّ هَذا العَصْرِ أَيَّةُ لَفْظَةٍ ... جَرَتْ بِلِسَانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ

إذا نُفِيَتْ، واللهُ يَشْهَدُ، أُثْبِتَتْ ... فإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ»[2]

والبيتان لأبي العلاء المعري، وهما دائران في كتب النحو والألغاز، وفي رواية المصادر لهما بعض اختلاف، وظاهر أن العكبري ساقهما توضيحاً وتمثيلاً لا احتجاجاً بهما على قاعدة أو أصل.

وفي الموضع الثاني ذكر توجيهاً لشطر بيت من شعر المتنبي، وذلك في جوابه عما احتج به الكوفيون على إجازتهم التعجب من البياض والسواد. قال «... وعليه يُحمل قول أبي الطيب:

لَأَنْتَ أَسْوَدُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

أي: أسود من جملة الظلم، ولم يُرِد المبالغة»[3]. ويتبيّن من كلامه أنه لم يحتج به على إثبات قاعدة نحوية أو صرفية، وإنما ذكره توضيحاً واستئناساً.

ونجد العكبري في الموضع الثالث ينصّ صراحة على موقفه من شعر المحدثين، وذلك في تعليقه على بيت لأبي تمام ذكره الفارسي، قال «... وأمّا البيت المذكور هنا، وهو قوله:

---

(1) الشرح: ٤١٥، ١٨٨/ب، ٢٢٦/أ.

(2) الشرح ٢٩٢، وفي الحاشية ثمّة تخريج البيتين، وقد تقدما في الدراسة ٢٤٢.

(3) الشرح ٤٤٠، وفي الحاشية أيضاً تخريج البيت.

مَنْ كانَ فَرَّغَ عَزْمَهُ وَهُمُومَهُ   رَوْضُ الأَماني لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا

فهولأبي تمام، وليس بحجة في باب الإعراب، قال بعض أصحاب أبي علي: إنما ذكره لأن عضد الدولة كان تعجبه هذه القصيدة، وهذا البيت من أحسنها، وله مدخل في هذا الباب، فذكره لذلك. وقال بعضهم: إنما ذكره لحسن معناه وتبييناً للمسألة المذكورة لا احتجاجاً به. وقال آخرون: إنه ذكره في المجلس، وكتبه بعض أصحابه حاشية، ثم أثبته مَنْ لا خبرة له في العمود».[1] والنص المتقدّم يشير إلى مناسبة إيراد البيت، ويدلّ على نحو قاطع وصريح بأنه لا يعبأ بشعر المحدثين في باب الإعراب أو النحو، وكأن في استغراقه لمقالاتهم في الاعتذار عن أبي علي ما يُشْعِر بأنه يربأ بشيخه الفارسي أن يكون منه هذا الصنيع.

وفي الموضعين الرابع والخامس يذكر بيتين لينبه على أن قائلهما مُحْدَث لا يحتج بشعره، أولهما ساقه ضمن خبر رُوي عن الأصمعي، والثاني أتبع به الأول تنبيهاً على أنه لا عبرة بقول المُحْدَث. ونصّه: «فإن قلت: شتّانَ ما بين زيدٍ وعمرو. فقد منع منه الأصمعي، وقال: ليس هنا فاعلان، بل هو واحد، قيل له: فقول الشاعر[2]:

شَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى   يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ بنِ حاتِمِ

فقال: هذا قول الرَّقّي، وهو محدث، ولا حجة فيه، وإنما الحجة في قول الأعشى[3]:

---

(١) الشرح ٤٧٩، وفي الحواشي ثَمَّة تخريج وافٍ للبيت ولما قيل في توجيهه.

(٢) ربيعة بن ثابت الرقي يمدح يزيد بن حاتم المهلبي ويذم يزيد بن أُسيد. انظر شعره: ٩٧. وهو في: أدب الكاتب ٤٠٤، والعقد الفريد ١/١٩٧، ٢١٣، والتهذيب ١١/٣٦٩، والاقتضاب ٣٨٩، وإيضاح القيسي ١/١٩٨، وشرح المفصل ٤/٣٧، ٦٨، واللسان (شتت)، وشرح الشذور ٥١٩ (٢١٥)، والخزانة ٦/٢٧٥ (٤٦٤)، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢.

(٣) ديوانه ١٤٧. وحيّان: رجل من بني حنيفة كان ينادم الأعشى، وجابر: أخوه. والبيت في: الإصلاح ٢٨٢، وأدب الكاتب ٤٠٣، والتهذيب ١١/٣٦٩، والمقاييس (شت)، والمقتضب ١/٥٧٥ (١٣٣)، وتهذيب الإصلاح ٦١١، والاقتضاب ٢١٦، ٣٨٨، وإيضاح القيسي ١/١٩٨ =

شَتَّانَ ما يَوْمِيَ عَلَى كُورِهَا ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

يقول: لا يستوي يومي على كور هذه الناقة ويوم نديمي حيان... فإن حذفت (ما) فقلت: شتان بين زيدٍ وعمرو. ولم تذكر (ما) لم يجز عند الجميع، ولا عبرة بقول المُحْدَث[1]:

شَتَّانَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ ... حَيٌّ أَمَاتَ وَمَيِّتٌ أَحْيَانَا»[2]

وفي الموضع السادس ذكر العكبري ما نقله الجرجاني عن شيخه عبد الوارث من شعر المحدثين تنبيهاً على شذوذه وعدم الاحتجاج بقائله. قال «... فأمّا ما جاء في شعر المحدثين من قول بعضهم، أنشده عبد القاهر عن شيخه عبد الوارث:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْـ ... ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

أَحْسَنُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ ... تُبْتَذَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ»[3]

ومما جرى فيه العكبري أيضاً على سنن الأقدمين في الاحتجاج بالشعر استشهاده بالأبيات المجهولة القائل والتتمة خلافاً لمن منع ذلك من النحاة مثل: ابن النحاس[4]

= والمشوف المعلم ٤١٦/١، وشرح المفصل ٣٧/٤، ٦٩، والمقرب ٣٢/١، واللسان (شتت)، وشرح الشذور ٥١٨(٤١٤)، وحاشية يس ١٩٩/٢، والخزانة ٢٧٦/٦، ٣٠٣، والتاج (شتت، ما).

(١) ذكره البغدادي في الخزانة ٢٩٧/٦ غفلاً من النسبة، وذلك ضمن رسالة مداعبة وجدها في رسائل الصاحب بن عباد، فاستحسن إيرادها، والرواية فيه «أحياني». وقبل البيت «ومن المبتذل في هذا» والمحمدان: محمد بن منصور بن زياد، ومحمد بن يحيى بن خالد.

(٢) الشرح ١٠٧/أ.

(٣) الشرح ١٨٦/أ. والنص في المقتصد ٩٠٨/٢(٢٤٤) بنحو هذا، والبيتان في المزهر ٩٤/١ ضمن تسعة أبيات نسبت إلى أعرابي من بني تميم، وورد في المصادر غفلاً من النسبة، وفي روايتها فيها بعض اختلاف. انظر: شرح المرزوقي ١٧٩٨/٤، والتنبيه على مشكلات الحماسة ٢٧٨، وشرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٣، وضرائر الشعر ٢٩٣، واللسان (ذو) والدرر ٦١/٢، والهمع ٥٠/٢.

(٤) في جوابه عمّا احتج به الكوفيون من جواز إظهار (أن) بعد (كي) وجواز دخول اللام بعد (لكن). انظر=

وابن الأنباري[1]. ولو صحّ ما ذهب إليه لسقط الاحتجاج بالمجهول من شواهد سيبويه[2]، وهو ما لم يقل به أحد، والصحيح ما قاله البغدادي معقباً على ما أورده من كلام ابن النحاس «ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يُعتمد عليه قُبل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خَلَف بعد سَلَف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس، والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونُظر فيه وفُتِّش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة، لم يدرك أهل اللغة جميع ما فيها، ولا رَدُّوا حرفاً منها»[3]. وقد سلفت الإشارة إلى أن مبلغ ما استشهد به العكبري من أبيات مجهولة القائل كان (٣٧) شاهداً، وهذا يعدل نسبة ١٠٪ من مجموع شواهده.

ومما يلاحظ على شواهده من الشعر استشهاده بأبيات تروى على أوجه مختلفة، ربما وقع الاحتجاج ببعضها دون بعض، «فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعرَ بعض، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيّته التي فُطر عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات»[4].

= كلامه في الاقتراح ٣٨-٣٩، والخزانة ١/١٦، ٩/١٤.

(١) في جوابه عمّا احتج به الكوفيون من جواز مدّ المقصور في ضرورة الشعر. انظر: الإنصاف ٢/٧٥٠، والاقتراح ٣٨.

(٢) عدد المجهول في الكتاب (٣١٧) شاهداً نسبها د. خالد جمعة منها (١٣٤) شاهداً، وهناك (٧٥) شاهداً اختلفت المصادر في نسبتها، وما زال عدد المجهول منها حتى اليوم (١٠٨) شاهد. انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٤٢. وهذا خلاف ظاهر دلالة ما تناقلته المصادر، ونُسب إلى الجرمي والمازني من أنه قال «نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها، فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها» الخزانة ١/١٧. ولعله محمول على أنه قد عرف قائلي ألف بيت فأثبتها على الأغلب والأكثر لا على التمام.

(٣) الخزانة ١/١٦-١٧.

(٤) تخليص الشواهد ٤٨٤-٤٨٥، والاقتراح ٤١.

ومثل هذا كثير في شواهد النحاة، فبعض شواهد سيبويه لها روايات تخالف ما أنشده، لأنه يروي الشاهد كما سمعه على وجه من الوجوه، وقد يرويه غيره على وجه آخر، وهذا مما أطال الأئمة فيه القول، من ذلك ما قاله ابن السيرافي في روايات شواهد الكتاب "واعلم أن اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع لا ينبغي أن ينسب أحد إلى اضطراب سيبويه، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي فيها حجة، فينشده على ما سمعه، ويرويه راوٍ آخر على وجه آخر لا حجة فيه، والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم، والشواهد في كل رواية صحيحة، لأن العربي الذي غيّر الشعر وأنشده على وجهٍ دون وجهٍ قوله حجة، ولو كان الشعر له لكان يحتج به"[1].

وظهر من منهج العكبري في شواهد الشعر أنه لم يكن معنياً بالتنبيه على ما قد يكون في الشاهد من روايات أخرى إلّا في مواضع قليلة، نحو قوله ".. ومنه قول كثيّر:

وَأَنْتِ التي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ ... إليَّ وَمَا تَدْرِي بِذَاكَ القَصَائِرُ

عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ ... قِصَارَ الخُطَى، شَرُّ النِّسَاءِ البَحَاتِرُ

ويروى: البهاتر. ويروى: كلّ قصورة"[2]. وقد لا يكتفي بالإشارة إلى ما في الشاهد من روايات أخرى، بل يذكر توجيه إعراب كلّ رواية، نحو قوله ".. وأما قول حسان:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فيروى (مزاجها) بالنصب، والوجه فيه ما تقدم، ويروى بالرفع، و(عسل) كذلك، وفيه وجهان: أحدهما: أن (كان) فيها ضمير الشأن، وما بعده جملة في موضع الخبر، والثاني: أن فيها ضميراً يعود على السبيئة، ولم يؤنث حملاً على المعنى، لأنها الخمر، ويروى

---

(1) شرح أبيات سيبويه ١٤٤/٢. وانظر: الخصائص ٣٠٩/٣ باب في صدق النقلة وصدق الرواة والحملة، والاقتراح ٤١.

(2) الشرح ١٤٣. وفي الحاشية ثمة تخريج البيتين.

Scanned by CamScanner

(مزاجُها) بالرفع، و(عسلاً) بالنصب، وهو ظاهر، فعلى هذا يرتفع (ماء) إما على حذف خبر، أي: فيه ماء، أو بفعل محذوف، أي خالطه ماء...»[1]. وربما ينصّ على اختيار النحاة رواية بعينها، كما في شرحه كلام أبي علي الذي أنشد في آخره:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

قال «يروى (صاحبَ قوم). واختار النصب جماعة من حذاق النحويين تحامياً للشذوذ من أن يجري فاعل نِعْمَ غير جنس..»[2].

ولا يلتزم العكبري بإيراد البيت على أشهر رواياته إمّا تعدّدت، بل ربما ساق الشاهد على رواية غريبة، يعزّ الوقوف على مصدره فيها، ويكون للبيت رواية أخرى يسقط بها الاستدلال، من ذلك روايته الشاهد التالي بالرفع خلافاً لِمَا في المصادر، قال «..وهنا لا يصحّ أن تدخل (إنَّ) من أجل همزة الاستفهام. قال الشاعر[3]

أَحَقٌّ أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

لأن (إنّ) لو دخلت هنا لدخلت على حرف الاستفهام، وهو ممتنع»[4].

---

(١) الشرح ٤٠٧، وفي الحواشي ثمة تخريج الشاهد ورواياته. ونظير ذلك ما في ٨٦/أ و ١٠٣/ب.

(٢) الشرح ٤٠٩، وفي الحواشي أيضاً تخريج الشاهد والرواية.

(٣) وهو المُفَضَّل بن مَعْشَر النُّكْرِي. ويروى «ألم تر أن جيرتنا..» ولا شاهد فيها، ورواية الشاهد في جميع المصادر بالنصب على الظرفية، وهو منسوب له في: الكتاب ١٣٦/٣، والأصمعيات ٢٠٠، وطبقات ابن سلام ٢٧٥/١، والأصول ٢٧٣/١، وشرح ابن السيرافي ٢٠٨/٢، والنكت ٧٨١/٢، والحماسة البصرية ٥٣/١، والدرر ٨٧/٢، وشرح شواهد المغني ١٧٠/١ (٧٢)، وشرح أبياته ٣٤٦/١ (٧٥)، والخزانة ٢٧٧/١٠، وبلا نسبة في: شرح النحاس ٣٠٣ (٦٠٤)، والعضديات ٢٤٣ (٢٤٨)، واللسان (فرق)، والمغني ٧٩ (٨٠)، وشرح التصريح ٢٢١/١، والهمع ٧١/٢.

(٤) الشرح ١٨٧/ب. ونظيره في ذلك بيت القطامي في ٤٦٨.

وربما كان الاختلاف في رواية البيت في غير موضع الشاهد، فيبقى الاستدلال به، غير أنك لا تكاد تقف على مصدر يتفق ورواية الشرح، من ذلك ما قاله في كلامه على قبل وبعد «وقد استعملا نكرتين غير مضافتين. قال الشاعر:[1]

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الزُّلَالِ[2]»

ومما يلاحظ على شواهد العكبري المتقدمة أن أغلبها دائر في كتب النحو والشواهد واللغة ودواوين الشعر ومجموعاته وأعاريب القرآن وتفاسيره، وهنالك قلة من الشواهد لم أجدها في أيٍّ من المصادر المعتمدة على وفرتها، وهي لا تتجاوز تسعة أبيات، ستَرِدُ فيما يأتي ضمن سياقها مرتبةً على القوافي:

آ - «.. وأنشد أبو علي في الغيبة:

شَهِيدِي الوَلِيدُ عَلَى حُبِّهَا ... أَلَيْسَ بِعَدْلٍ عَلَيْهَا الوَلِيدَا

قال: تمّ الكلام عند قوله: أليس بعدل. ثم أغراها فقال: عليها الوليدا. وإنما حمله على هذا لينصب (الوليد) باسم الفعل»[3]

ب - وقال في بيانه جواز الجر والنصب فيما أُضيف إليه اسم الفاعل المثنى والمجموع عند دخول الألف واللام عليهما «.. وهذا هو حكم (الذي) ومنه قول الشاعر.. وقال آخر:

---

(1) البيت ليزيد بن الصعق، ونسب لعبدالله بن يعرب. والمشهور في رواية البيت «بالماء الحميم» كما قال البغدادي، ونقل عن الثعالبي والزمخشري رواية «بالماء الفرات»، وشكك أن يكون من شعر آخر، ونقل عن أبي حيان رواية الكسائي «بالماء المعين». ويروى «وساغ لي» و«كنت قِدْماً»، وعجزه في الخزانة: «أغصّ بنقطة الماء الحميم». والشاهد في: معاني القرآن ٢/٣٢١، واشتقاق أسماء الله الحسنى ٣٢٩، وفقه اللغة ٤٦٢، والمقتضب ١/١٥١(٣٢)، والمفصل ١٦٨، وشرحه ٤/٨٨، واللسان (حمم)، والارتشاف ٢/٥١٤(٧٣٧)، وأوضح المسالك ٣/١٥٦(٣٤٥)، وشرح الشذور ١٣٦(٤٧)، وشرح ابن عقيل ٣/٧٣(٢٣٦)، وشرح التصريح ٢/٥٠، والخزانة ١/٤٢٦(٦٩)، والتاج (سوغ، حمم).

(2) الشرح ١١٩/أ.

(3) الشرح ١٠٦/ب.

هُمَا كَنِفَا الأَرْضِ اللَّذا لَوْ تَزَعْزَعا تَزَعْزَعَ مَا بَيْنَ الجَنُوبِ إِلَى السَّنْدِ »[1]

ج - وقال في (حيث) « وقد استعمل بعدها المفرد إلا أن الأكثر فيه أن يكون مرفوعاً مبتدأ، والخبر محذوف، ومنه قول الشاعر:

سَلامٌ عَلَى عَوْفٍ عَلَى حَيْثُ هَا لُكُمْ جَمَالُ النَّدِيِّ والقَنَا والسَّنَوَرِ »[2]

د - وقال في إيراده حُجَجَ من أجاز العطف على عاملين « وقال الفرزدق :

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلا بِلَبَانِهِ وَكَفَّيْهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ

فجر (كفيه) عطفاً على (لبانه)، ونصب (حرّاً) عطفاً على (الصلا) .... وأما بيت الفرزدق فمحمول أيضاً على تقدير: وباشر بكفيه حرّ النار، فحذف أيضاً كما ذكرنا فيما قبله »[3]. ومع أنه نصّ مرتين على نسبته إلى الفرزدق، فإني لم أجده في طبعتي ديوانه الصاوي والبستاني ولا في أيٍّ من مصادر التحقيق.

هـ - وقال في شرحه استعمال هاتين الصفتين « واحد أُمّه وعبد بطنه »: « ويجوز أن يكونا نكرتين، ويدلّ على ذلك السماع والقياس، أمّا السماع فقول الشاعر:

أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ قَتَلْتُ فَلا غُرْمٌ عَلَيَّ وَلا جَنْدَلُ[*]

فأدخل رُبَّ وهي مختصة بالنكرات ... »[4]

و - « ... ولم يأت في القرآن (إنْ) الشرطية مؤكدة بـ (ما) إلّا وفعل الشرط مؤكد بالنون، ولكن قد جاء في الشعر غير مؤكد بالنون، كقول الشاعر:

فَإِمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أَصْبَحْتُ بَادِنَاً لَدَيْكِ فَقَدْ أُلْفَى عَلَى البَزْلِ مِرْجَمَا

وإنما أكّد الشرط بذلك لينبّه على قوة اقتضائه للجواب »[5].

---

(1) الشرح ٩٧/ب. (2) الشرح ١١٩. (3) الشرح ٧٩/ب، ٨٠/أ. (4) الشرح ١٨٠/أ.

(5) الشرح ٢٢٧/ب. وفي اللسان (بزل) « يقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفطر نابه فهو حينئذ بازل، وكذلك الأنثى بغير هاء، جمل بازل وناقة بازل، وهو أقصر أسنان البعير حتى من البزل وهو الشق ». وفي (رجم) « رجل مِرْجَم بالكسر: شديد كأنه يرجم به معاديه ».

ز- وقال في بيان الوجه الثاني من أصل ثلاثة أوجه تكون فيها (رويد) معربة.

"... والثاني: أن تقع حالاً، كقول الشاعر:

سِيْرُوا رُوَيْداً كَمَا كُنْتُم تَسِيْرُونَا

أي سيروا مُزْوِدِين"[1]

ح- "... ومما يُستدلُّ به على أن (إذا) اسمٌ إبدالها من الاسم خصوصاً إذا كان مجروراً بحرف الجر، كقول الشاعر:

غَدَاةَ غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدٍ . إِذَا أَدْلَجُوا دُونِي وَأَصْبَحْتُ ثَاوِيا[2]"

ومما يلاحظ كذلك على شواهد الشعر لدى العكبري أن أغلبها جاء وافياً تاماً، وهناك قلة منها اقتصر فيها على موضع الاستشهاد، سواء أكان شطر بيت (صدراً أو عجزاً) أم كان جزءاً من الشاهد، ولم يزد عدد ما كانت هذه سبيله من الشواهد على (١٩) شطراً وجزءاً[3]. وثمّة تفاوت كبير في مبلغ ما يستشهد به في كلّ باب نحوي، ومعلوم أن مثل هذا التباين تقتضيه طبيعة المادة، فقد تكثر الشواهد في الصفحة الواحدة حتى تزيد على خمسة أبيات، وقد تقِلّ في بعض الأبواب حتى تنعدم كما في باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين[4].

---

(١) الشرح ١٠٥/أ.

(٢) الشرح ١٣٣. والقافية هنا تتفق مع قافية أخرى نسبها المرحوم عبد السلام هارون إلى ذي الرمة، وأحال فيها على ثلاثة مصادر، لم أجد فيها هذا البيت. انظر: معجم شواهد العربية ٤٢٠.

(٣) الشرح: ٣٣، ٤١٥، ٨٦/أ، ٩٠/أ، ٩٥/ب، ١٠٦/ب، ١١٩/ب، ١٤٤/أ، ١٥١/أ، ١٦٩/ب، ١٧٠/أ، ١٨٢/ب، ١٩٦/ب.

(٤) الشرح ١١٦/أ - ١١٧/ب.

وأبو البقاء إلى ذلك قليل الاحتفال بنسبة شواهده إلى أصحابها، فلم يجاوز ما نسبه منها مئة شاهد، وهذا يعدل ربع شواهده تقريباً، وقد حاولت الكشف عن منهجه في نسبة الشواهد وإغفالها، فلم أحظ بطائل، إذ تراه ينسب أحياناً المشهور الدائر من شواهدهم إلى صاحبه[1]، ويغفل أحياناً نسبة مثل ذلك المشهور[2]، بل قد يغفل نسبة ما ورد في الإيضاح منسوباً، غير أن ما ينسبه منها، ويكون موضع خُلْفٍ بينهم، يقتصر في نسبته على واحد من الشعراء الذين نُسب الشاهدُ إليهم، ولا يشير إلى ما في المصادر من اختلاف في نسبته.

ومما تقدم من كثرة غير المنسوب من شواهد العكبري، وجملته (٢٨٠) شاهد، المقصود به ما لم ينسب إلى شاعر معيّن، لذا فإن ما عُزي إنشاده إلى مصدره المنقول عنه دونما إيراد اسم صاحبه لم يُعتدّ منسوباً، ومبلغ ما كانت هذه سبيله (٢٧) شاهداً، منها تسعة أبيات نُسب إنشادها إلى أبي علي[3]، وسبعة إلى سيبويه[4]، وثلاثة إلى عبد القاهر[5]، واثنان لأبي زيد[6]، وواحد لكلٍّ من عبد الوارث شيخ الجرجاني[7]، والسيرافي[8]، وعيسى بن عمر[9]، وثلاثة شواهد عمّم نسبة إنشادها، صدّر اثنين منها بقوله «أنشدوا على ذلك»[10]، وواحد بقوله «أنشده بعضهم»[11].

والعكبري في تعليقه على الشاهد لا يقف عند الشرح اللغوي لمفردات البيت إلا بقدر ما تستدعيه الحاجة، ولا يبيّن معناه إلّا عندما يرى ضرورة لذلك. وأوضح مثال

---

(١) انظر مثلاً الشرح ٨٣/أ. (٢) انظر مثلاً الشرح ١١٥/ب.

(٣) الشرح: ٤٠٩، ١٩٥/ب، ١٠٦/ب، ١٢٢/أ، ١٢٧/ب، ١٤١/ب، ١٤٩/أ، ١٨٢/ب.

(٤) الشرح: ٣٢٥، ٤٣٣، ٨٦/أ، ١٠٥/أ، ١٢٤/أ، ١٢٤/ب، ١٣٩/أ.

(٥) الشرح: ١٨٦/أ، ٢٠٠/أ، ٢٢٤/ب. (٦) الشرح: ٣٠، ١٩٥.

(٧) الشرح ١٥٦/ب. (٨) الشرح ٧٦/ب. (٩) الشرح ١٥٦/أ.

(١٠) الشرح: ٢٨٣، ١٦٢/ب. (١١) الشرح ٤٣٩.

على ذلك استشهاده ببيت لذي الرمة، أطال في بيان معناه وشرح مفرداته إذا أحسّ بالحاجة إلى ذلك، قال «... لأن حذف الجر قليل لا يصار إليه ما وُجِدَ عنه مندوحة، وقد أمكن نصبه بالضرب، فأمّا قول ذي الرمة[1]:

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الأَقْرَابِ فِي لُقُحٍ ... أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الأَنَاصِيلُ

فتقديره: عزّت عليه، وهذا بابه الشعر إذا لم يكن غيره، ومعنى البيت أنه وصف برقاً وشبّهه ببياض ظهر حمار الوحش. والواضح: الأبيض، والأقراب: الخواصر، واللُّقح: جمع لِقْحة، وهي القريبة العهد بالنِّتاج، وأراد الفحلَ والأُتُن، وأسمى بهنّ: سلك بهن السمارة. والأناصيل: ستول البُهْمَى، وعزّته: غلبت عليه، ويجوز أن يكون (عزّته): غلبته، فلا حذف فيه»[2].

ولا يكتفي أبو البقاء حين يكون الشاهد مشكلاً بتوجيهٍ مختصرٍ للبيت، وشرحٍ لبعض مفرداته، بل يقف طويلاً عند الروايات ومواضع الإشكال فيه، ويفصّل في بيان ما تحتمله من وجوه، ويذكر ما يختاره ممّا قيل فيها، ويوازن بين تلك الأقوال، ويختار الصحيح منها، وأظهر مثال على ذلك ما قاله في توجيه بيت يزيد بن الحكم الثقفي، ونصّه بتمامه:

«... وأمّا ما أنشده أبو علي عن علي بن سليمان الأخفش، وهو قول يزيد بن الحكم الثقفي[3]:

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي

---

(1) تقدم تخريجه قريباً ٢٤١ .

(2) الشرح ١٠٣/ب . ونحوه ما ورد في ٧٦/ب و ٧٨/ب

(3) البيت من قصيدة مشهورة له عاتب فيها يزيدُ بن الحكم ابنَ عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص. وردّ ابن يسعون نسبةَ بعضهم القصيدة إلى طرفة مينا مكاه. والشاهد منسوب له في: أمالي القالي ٦٨/١ ، والأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، ٢٩٤ ، والمصباح ٣٥/ب ، وإيضاح القيسي ١٤١/١ (٢١) ، وشرح ابن بري ١١٥ (٢١) ، والخزانة ١٣٣/٣ ، ٤٧٢/١٠ (بولاق ٤٩٦/١ ، ٣٩٠/٤) ، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٥ (٤٧٥) ، ١٨٥ . وبلا نسبة في: الإيضاح ١٣٣ ، والحلبيات ٢٦٠ ، والعسكريات ٤٣ ، والمقتصد ٤٦٦/١ (٩٧) ، والأمالي الشجرية ٢٨٥/١ ، والإنصاف ١٨٤/١ (١١١) ، والتبيين ٣٢٩ ، والمدخل ٢٤٧ .

في البيت يحتاج إلى فضل إعراب حتى يتضح ما فيه[1]، والذي قاله أبو علي[2] أن اسم ليت محذوف، وهو ضمير الشأن، واسم كان (خيرك كله). و(شرك) يروى على وجهين:
الرفع بالعطف على اسم كان، والخبر (مرتو)، وكان حقه أن يقول (مرتوياً) لكنه حذف الفتحة ضرورة، كما قال الآخر[3]:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ

---

(1) يشير بهذا إلى أن البيت مشكل، كثرت فيه أقوال النحاة وتوجيهاتهم حتى قال ابن الشجري «قال بعض أهل الأدب: هذا البيت مشكل، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالاً». وأعاد الجرجاني التخليط فيه إلى النقل، قال «اعلم أن هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل، فليس يتصوّر منه شيء، والصحيح ما أذكره لك...» ونص البغدادي على أنه جمع كلام أشهر النحاة فيه ولخّصه. قال «وقد تكلم في إعراب هذا البيت غالب أئمة النحويين كأبي علي وعبد القاهر والعبدي وابن الشجري وابن الحاجب في أماليه وأبي حيان في تذكرته والرضي وغيرهم. وقد جمعنا كلامهم ولخّصناه في شرح الشاهد الرابع والثمانين بعد الثمانمئة. ومن أراد التبحر في إعرابه فلينظر هنالك». انظر: الأمالي الشجرية ١٨٢/١، والمقتصد ٤٦٦/١، وشرح أبيات المغني ٨٠/٥، والمصادر الأخرى في تخريج البيت.

(2) انظره في الإيضاح ١٢٣، والمقتصد ٤٦٦/١.

(3) صدر بيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٤٢، وعجزه فيه:
«وليس لحبّها إذ طال شافي»
ويروى «وليس لحبّها ما عشت شافي» و«وليس لنأيها إذ طال شاف» و«وليس لسقمه إذ طال شاف». وهو منسوب له في: المقتضب ٢٢/٤، والعسكريات ٧٤، والمنصف ١١٥/٢، وما يجوز للشاعر ١٣٩، وشرح الحماسة للتبريزي ٨٣/١، وشروح سقط الزند ١٢٥/١، والحلل ٣٤٩، والأمالي الشجرية ١٨٣/١، والخزانة ٤٤٣/٣، ٣٩/٤، (٣٢٤)، ٤٧٧/١٠ (بولاق ٦٢/٢، ٦١، ٣٦١، ٣٩٢/٤)، وشرح شواهد الشافية ٧٠ (٣١)، وشرح أبيات المغني ٦٦/٨. وجاء الشاهد غفلاً في: الكامل ٩١٠/٢، وكتاب الشعر ١١٠/١، ٢٣١، والخصائص ٢٦٨/٢، وشرح التبريزي ٢٠/٣، والأمالي الشجرية ٨٣/١، ٢٩٦، ٢٩٨، والمرتجل ٦٤، وإيضاح القيسي ١٤٣/١، وشرح المفصل ٥١/٦، ١٠٣/١٠ =

يريد: كافياً. وعلى هذا الوجه يكون (كفافاً) خبر كان مقدماً عليها، والتقدير: ليته كان خيرك كفافاً، وكان شرّك مرتوياً.

وأمّا النصب فعلى أن تعطف اسم ليت، فيكون (مرتو) خبر ليت، أي: وليت شرّك مرتو. هذا قول أبي علي[1]. و(مرتوٍ) على الوجهين بمعنى (مستغنياً عني) كاستغناء المرتوي عن الماء.

وأما قوله (ما ارتوى الماء) فيرويه أبو علي بالرفع، وقد اختلف في تأويله[2]، فقيل: ارتوى بمعنى روي، كما جاء اقتطع بمعنى قطع، وهو بعيد، والمفعول على هذا غير مذكور، وقيل: ما ارتوى تقديره: ما ارتوى أهل الماء، وقيل: نسب الارتواء إلى الماء مجازاً ومبالغة، كما قال الآخر[3]:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَرَّانَ صَادِيَاً　　　إِلَيَّ حَبِيْبَاً إِنَّهَا لَحَبِيْبُ

جعل (حرّان صادياً) خبر (برد الماء) أو حالاً من (الماء) وذلك على قصد المبالغة[4].

فكلّ هذه الوجوه بعيدة الصحة، والصحيح في هذا البيت ما قاله عبد القاهر[5]، فقال في (كفافاً) قولين:

أحدهما: أن اسم ليت محذوف، كما تقدم، و(خيرك) اسم كان، و(شرك) معطوف

= وتخليص الشواهد ٢٩٩، والأشباه والنظائر ٤٨/٨ (١١٢، ٧٧١، ٨٢١)، والخزانة ٣٩٧/٦، ٤٨٢/١٠، وشرح أبيات المغني ٣٨٠/٤.

(١) في الإيضاح ١٢٣، والمقتصد ٤٦٦/١.

(٢) على ثلاثة أقوال ذكرها الشارح غفلاً من النسبة إلى أصحابها، وهي في الأمالي الشجرية ١٨٤/١، ونقلها البغدادي عن ابن الشجري في الخزانة ٤٧٦/١٠، ٤٧٨.

(٣) تقدم تخريجه في الدراسة ٢١٨.

(٤) ذكره ابن جني في إعراب الحماسة، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٢١٢/٣.

(٥) في المقتصد ٤٦٦/١ - ٤٦٧. وما سيأتي حكاية له بالمعنى.

عليه، و(كفافاً) خبر كان مقدماً، وأفرده لأنه مصدر وُصِفَ به، فهو كقولك: رجلان عَدْل. وأما قوله (ما ارتوى الماءَ) فـ(الماءَ) منصوب على (ما ارتوى بالماء)، و(مرتو) فاعله. و(ما) في موضع نصب على الظرف، أي: مدة ما ارتوى الماء مرتوٍ أبداً. أي: ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عني أبداً، كما تقول: لا أُكَلِّمه ما حنّت النيب[1]، وما بَلّ بحرٌ صوفة[2].

والوجه الثاني: أن يكون (كفافاً) اسم ليت، وفي (كان) ضمير يعود عليه، وخيرك وشرك منصوبين خبر كان، وفي هذا ضعف بَيِّن»[3].

---

(1) من أمثالهم، وهو في مجمع الأمثال ٢١٩/٢ (٣٥٣٠) بلفظ «لا آتيك...» وجاء في المقتضب ٤٦٧/١ واللسان (نيب) بلفظ «لا أفعل ذلك...». والنِّيب، جمع ناب: وهي المُسِنَّة من النوق.

(2) في اللسان (صوف) «ومن الأبديات قولهم: لا آتيك ما بَلَّ بحرٌ صوفةً. وحكى اللحياني: ما بَلَّ البحرُ صوفةً... وصوف البحر: شيء على شكل هذا الصوف الحيواني، واحدته صوفة».

(3) الشرح ١٨٦/أ.

٤- أمثال العرب وأقوالهم :

احتج أبو البقاء إضافةً إلى ما تقدم من مصادر السماع وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي والشعر، بطائفة صالحة من أمثال العرب وأقوالهم على مسائل النحو والصرف واللغة، سبعة منها على النحو، واثنان على الصرف، وواحد على اللغة، وسنقف فيما يلي على هذه الأمثال ضمن سياقاتها، مشفوعةً بتوجيه الشارح لها إمّا كان:

آ - "... فإن قيل بقولهم في المثل: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه.[1] فقد أخبر عن الفعل. قيل: ليس الخبر هاهنا عن الفعل نفسه، بل عن المصدر، وفيه تقديران: أحدهما: أنه أراد (أن تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه). كقوله عزّ وجلّ ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2] وحذف (أن) للعلم بها. والثاني: أنه أوقع الفعل موقع المصدر".[3] وكرره ثانية فقال "... ومن النحويين من يتأول وقوع الفعل بعد (لولا) هذه بأنه أوقع الفعل موقع المصدر كما ذكرنا في قوله: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه".[4] وظاهر أنه احتج بالمثل في الموضعين على النحو.

ب - وقال في الاستدلال على أن حروف التثنية والجمع حروف إعراب "... الثالث: أن العرب قالوا: عَقَدْتُهُ بِثِنَايَيْنِ.[5] وجاء ينفض مِذْرَوَيْهِ.[6] فصحّحوا الواو والياء قبل حرف التثنية، وحكمهما ألّا يصحّا إلّا إذا وقعا حشواً، نحو: شقاوة وعباية. وأمّا إذا وقعا طرفين فإنهما يقلبان همزة، وهذا دليل على أن حرفَ التثنية حرفُ إعراب".[7] وبيّنٌ أن الاستشهاد هنا بالمثل جاء على مسألة صرفية.

ج - "... ألا ترى أن قولك: ضرب غلامَه زيدٌ جائز، وهو إضمار قبل الذكر، ولكن النية به التأخير، ومثله: في بيته يُؤتى الحَكَمُ".[8] والاحتجاج هنا كما هو ظاهر جاء على النحو.

---

(١) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٤٣.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٨٤.

(٣) الشرح ٤٣.

(٤) الشرح ٢٢١.

(٥) تخريجه في حاشية الشرح ١٨٢.

(٦) تخريجه في حاشية الشرح ١٨٢.

(٧) الشرح ١٨٣.

(٨) تخريجه في حاشية الشرح ١٣٢.

د - "... ومنه المثل المشهور، وهو قول الزباء: عسى الغوير أبؤساً[1] ... فأما قوله (إني عسيت صائما) فمن الشذوذ المضطر إليه لإقامة الوزن، وأما المثل فسوغته الضرورة أيضاً إلا أنه أقرب من الشعر، وذلك أن أبؤسا جمع بُؤْس، والبُؤْس مصدر، فهو في معنى: أن يبؤس. وزعم قوم أن التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسا. وهذا بعيد، لأن حذف الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في ضرورة قبيحة"[2]

هـ - "... وقد جاء على خلاف ذلك في مواضع منها قولهم": هو أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْن[3]. وهو من شُغِلَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله. ووجه جوازه أنه لما كثر شُغْلُ غيره له وقَبِلَ مَحَلُّه ذلك الشُّغْلَ صار كالغريزة له، فكأنه قال: شَغُلَ زيدٌ. بفتح الشين وضم الغين. أي: شَغَلَهُ غيره فاشتغل. أو يكون التقدير: صار ذا شغل على النسب"[4]. والاحتجاج هنا وقع على مسألة صرفية، وهي صياغة التعجب من فعل مبني للمجهول.

و - "... فأمّا قولهم: ما مُسِيءٌ مَنْ أعتب[5]. ففيه وجهان، أحدهما: هو خبر مقدم، والثاني: هو مبتدأ، و(مَنْ) مرفوعة به، لأن النكرة قويت هنا باعتمادها على (ما) كما تقوى بالهمزة في قولك: أقائمٌ أخواك"[6]. ولا يخفى أن الاحتجاج بالمثل هنا كان على قضية نحوية.

ز - وقال في توجيه بيت يزيد بن الحكم الثقفي المتقدم في نهاية الحديث عن شواهد الشعر "... أي: ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عني أبداً، كما تقول: لا أُكَلِّمُك

---

(1) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٣٨٤.

(2) الشرح ٣٨٥. وفي الحواشي ثَمَّةَ تخريج ما في النص.

(3) تخريجه في حاشية الشرح ٤٤٧.

(4) الشرح ٤٤٨.

(5) ورد بهذا اللفظ في: الكتاب ١/ ٥٩، والمقتضب ٤/ ١٩٠، والإيضاح ١١١، والمقتصد ١/ ٤٣٢، ٤٣٣، ولفظه في: شرح الكافية ١/ ٢٦٧، والارتشاف "ما مسيئاً مَنْ أعتب". وهو في مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨ (٣٩٢٦) واللسان (عتب) بلفظ "ما أساء مَنْ أعتب" يضرب لِمَنْ يعتذر إلى صاحبه ويخبر أنه سيُعتِب.

(6) الشرح ٧٧/ ب.

ما هَنَّت النِّيب»[1]. والاحتجاج بالمثل هنا جاء على اللغة والنحو.

ح - وقال في تقدير حذف العامل بعد أدوات الشرط إذا وقعت بعدها الأسماء: «... ولو ظهر ذلك الفعل لكان الضمير متصلاً، وعليه أيضاً... وكذلك قولهم في المثل: لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»[2].

ط - «... وأمّا سَرْعانَ ذي إهالةٍ[3]. فـ(سَرْعانَ) بمعنى سرع. وذي: إشارة إلى مؤنث، وهو الفاعل، وإهالة: تمييز. وهذا مَثَل، وسببه أن امرأة كان لها ابن مؤوف العقل فاشترى شاة هزيلة، فجاء بها إليها، ورغامها يسيل، فقالت: ماهذا؟ فقال: ذا شحمها يسيل، فقالت: سَرْعانَ ذي إهالة، أي: ما أسرع ما جاءت بالشحم، تهكماً به وسخرية»[4]. والاحتجاج بالمثل هنا وقع على اللغة.

---

(١) الشرح ٨٦/ب. وقد سلف تخريجه قريباً.

(٢) معناه كما قال الميداني: «لو ظلمني مَنْ كان كفوأً لي لهان عليّ، ولكن ظلمني مَنْ هو دوني. وقيل: أراد لو لطمتني حرّة. فجعل السّوار علامة للحرية، لأن العرب قلّما تُلْبس الإماءَ السوارَ. فهو يقول: لو كانت اللاطمة حُرّة لكان أخفّ عليّ». وهو بهذا اللفظ في: كتاب الأمثال ٦٨، ٢(٨٦٤)، والكامل ١/٣٦٣، والمقتضب ٣/٧٧، والأصول ٢/٦٩، والمقتصد ١/٤٧٦، وفصل المقال ٣٨١، ومجمع الأمثال ٢/١٧٤ (٣٢٢٧)، والمفصل ٢٣، والمرتجل ١٧٣، واللسان (لطم)، والبحر المحيط ٦/٨٤، وتذكرة النحاة ٤٨٩، والمغني ٣٠٣، ٨٢٧، والأشباه والنظائر ٦/٢٩٤. ورواية الأصمعي في مجمع الأمثال ٢/٢٠٢ (٣٤٢٧) «لو غيرُ ذاتِ سوارٍ لطمتني». وقد عُزِيَتْ إلى حاتم في قصة معروفة. وصحّحها المبرد في المقتضب ٣/٧٧. وهي في الفاخر ٤٢. والمثل في الشرح ٨٨/أ.

(٣) ورد المثل بهذا اللفظ في: المفضليات ١٦٨، ١٧١، والخصائص ٣/٣٩، وإيضاح القيسي ١/١٩٧، والارتشاف ٣/٢٠٨. وروايته في: مجمع الأمثال ١/٣٣٦ (١٧٩٨)، وشرح المفصل ٤/٣٨، واللسان (سرع): «سَرْعانَ ذا إهالة». يضرب مثلاً لمَنْ يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

(٤) الشرح ١٠٧/ب.

ي - «... ومن السماع قولهم: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[1]. أي: يظن ما قيل حقاً. وقد جاء في الشعر منه والكلام عدة مواضع»[2].

وأما أقوال العرب فقد كان حظها موفوراً في الشرح، إذ تجاوز ما أورده منها (١٦٠) شاهد، جلها نُسب إليهم على جهة العموم نحو «قولهم» أو «قالوا». ومبلغ ما هذه سبيله من أقوالهم (١٤٠) شاهد[3]، نص على الحكاية في (١٧) قولاً، ونسب ثلاثة منها لكلٍّ من الخليل[4] وسيبويه[5]، وواحداً لكلٍّ من أبي زيد[6] والكسائي[7] ويونس[8]، وعزا عشرة منها إلى العرب أو بعضهم[9]، وجاء واحد منها بحكاية البناء للمجهول[10]. والأقوال التي ذكرها أبو البقاء متفاوتة في دورانها وكثرة استعمالها، فمنها المشهور الدائر في كتبهم مثل قولهم «أكلوني البراغيث»[11]، و«عَقَلْتُه بِثِنَايَيْنِ»[12] و«أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً»[13]. ومنها غير المشهور أو القليل دورانه نحو قولهم «ضربته بين أُذناه»[14] و«ما بَلَّ بحرٌ صوفةً»[15]. وكان مصدر أبي البقاء في إيراد هذه الأقوال كتب الأئمة الأوائل وخاصة كتاب سيبويه والمقتضب وأصول ابن السراج وبعض مصنفات أبي علي، يدل على ذلك تخريج تلك الأقوال في حواشي

---

(١) من أمثالهم الدائرة في كتب النحو. انظر: المقتضب ٦٠٩/١، وفصل المقال ٤١٢، ومجمع الأمثال ٣٠٧/٢ (٤٠١٢)، وأسرار العربية ١٥٩، والمغني ٧٩٧، وشرح التصريح ٢٥٩/١، والأشباه والنظائر ٤٢/٤، والهمع ١٥٢/١.

(٢) الشرح ١١٤/أ.

(٣) من أمثلتها في الشرح: ٤٤٩، ٥٠٠، ٥٠٧/٢، ٧٤٢/٢، ٣٠٥، ٣٥٤، ٨٩/أ، ١٠٠/أ.

(٤) الشرح: ٤٠٧، ١٧٢/ب، ١٩٠/ب.

(٥) الشرح: ٤٦٤، ١٠٣/أ، ١٠٦/ب.

(٦) الشرح ١٠٦/ب.

(٧) الشرح ٣٩٨.

(٨) الشرح ١٥٨/ب.

(٩) الشرح: ١١٥، ١٨٢، ١٩٤، ٣٨٥، ١٣٦/ب، ١٧٦/ب، ١٧٧/أ، ١٨٨/ب.

(١٠) الشرح ٢٠٥/أ.

(١١) الشرح: ١٦٢، ٢٥٣، ٢٨٤، وتخريجه في الموضع الأول.

(١٢) الشرح ١٨٢، وفي الحاشية تخريجه.

(١٣) الشرح ٢٥٠، وتخريجه في الحاشية.

(١٤) الشرح ١٩٤، وفي الحاشية تخريجه.

(١٥) الشرح ١٨٦/ب وتقدم قريباً، وثمة تخريجه.

التخفيف، وطبيعي أن يكون كتاب سيبويه أبعدها أثراً في شرح العكبري.

ويلاحظ مما تقدم أن الشارح لم ينصّ صراحة على ما يذكره من أقوالهم على أنه «مثل» إلّا في ثلاثة مواضع، على حين وجدناه في أربعة منها يشير إلى أنه من أقوالهم، وهناك موضعان أورد فيهما المثَل دونما إشارة أو تنبيه. ويلاحظ أيضاً أنه لم يكن يُعنى بحكاية خبر المثل أو قائله، إذ اقتصر في ذلك على مثل واحد نسبه إلى الزبّار، وعلى مَثَل آخر حكى خبره، وهو (سَرْعَانَ ذي إهالة). وربما وقف عند توجيه إعراب موضع الشاهد في المثل كما في (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه). ويبدو الشارح معنياً ببيان وجه الاستشهاد بالمثَل وشرحه حين يكون الاحتجاج به على مسألة صرفية.(١)

* * *

لقد كشفت الدراسة المتقدمة للسماع الذي ينتظم القسم الأول من أصول النحو عند العكبري عن أهمية مصادر السماع: القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأمثال العرب وأقوالهم، وعن منهج الشارح في احتجاجه بكل منها، فقد أكثر من الاحتجاج بالقرآن وقراءاته السبعية والعشرية والشاذة، وانتقد برفقه واعتدال ما خالف النحاةَ وقواعدَهم من تلك القراءات، واستشهد بالحديث النبوي وكلام الصحابة على النحو والصرف واللغة غيرَ مُكثِرٍ ولا مُتَوسِّع في ذلك على منهج الأقدمين، وحذا حَذْوَ الأوائل في الاحتجاج بالشعر، فأكثر من الاستشهاد به، وقصره في الزمان على الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وفي المكان على شعراء القبائل الذين رويت عنهم شواهد العربية في اللغة والنحو والصرف. واستشهد إلى ذلك بقليل من أمثال العرب، وبكثير من أقوالهم وما حكي عنهم. على أن الصورة العلمية الدقيقة لأصول النحو عند العكبري في شرحه ستبقى بحاجة إلى دراسة متأنية لأنواع أخرى من تلك الأصول، تستند إلى العقل وما يجري فيه من عمليات نحوية، وهو ما سنقف عنده فيما يأتي.

---

(١) وقع ذلك في مَثَلين هما: هوأشغلُ من ذات النِّحْيَيْنِ: وسرعان ذي إهالة.

ثانياً: الاستدلال الذهني

ينظم الاستدلالُ الذهني جملةَ المحاكمات العقلية التي ترمي إلى استنباط الأحكام والقواعد وتعليل الظواهر والبحث عن العوامل وغير ذلك مما يندرج تحت العمليات الذهنية النحوية التي تؤدي إلى الاستنباط، وستقف الدراسة فيما يأتي عند ضروب الاستدلال الذهني: القياس، والعلة، والعامل، في شرح أبي البقاء العكبري لإيضاح أبي علي الفارسي.

١- القياس:

أحسّ الأقدمون بأهمية تنظيم الثروة اللغوية التي كان السماع بمصادره المختلفة أساساً لها، وذلك بغية الوصول إلى ضوابط تجمع الظواهر اللغوية في كُلّيّات عامة، إذ كان استنباط القواعد النحوية واللغوية لا يتهيأ إلّا بعد الجمع بين الأشباه والنظائر، وقياس بعضها على بعض، أي استنباط قواعد عامة من النصوص المسموعة. وهذا القياس كان بعيد الأثر في النحو العربي وأصوله، وكان ميداناً فسيحاً لعبقريات النحاة العرب الذين بالغوا في العناية به، وأسهموا في تطوّره حتى غدا على أيدي مَنْ عُرِفَ به كالفارسي وابن جني صنعةً ذات أصول، لا يتقنها إلّا من استكمل عُدَّتها.

وليس غريباً أن تكون للقياس هذه المنزلة في النحو العربي وأصوله، فالقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب هي من أهم صور القياس، بل هي من حدود النحو المشهورة، وأكثر منه ما نصّ عليه ابن الأنباري في ردّه على مَنْ أنكر القياس، إذ النحو عنده كلّه قياس[1]، من هنا كان لابدّ لهذه الدراسة من إلمامة سريعة بحدود القياس وتطوّره على أيدي الأئمة الرواد بما يخدم ما سيأتي من كلام على القياس في شرح العكبري بيت القصيد.

---

(١) لمع الأدلة ٩٥ - ١٠٠.

للعلماء في حدِّ القياس تعريفات كثيرة، منها ما يوافق أصل معناه اللغوي، وهو التقدير، قال السيوطي «العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده، فهي تقدّره وإن لم يُسمع»[1]، ومنها حدودا اصطلاحية متقاربة، ذكر ابن الأنباري أربعة منها، قال «وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعِلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»[2].

ومن المعلوم أن كل قياس عندهم يقوم على أربعة أركان: الأصل، وهو المقيس عليه، والفرع، وهو المقيس، والحكم، وعِلّة جامعة تتحقق في المقيس والمقيس عليه.

وبداية القياس تعود إلى عهود النحو الأولى[3]، فقد عرف الأقدمون ضرباً من القياس هو القياس الاستعمالي أو التطبيقي أو قياس الأنماط، وهو انتحاء كلام العرب، ومما يشير إلى هذا القياس ما قاله ابن سلام في أبي الأسود الدؤلي «كان أول مَنْ أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها»[4]، ومثله ما حكاه القفطي عن عطاء بن أبي الأسود أنه اتفق مع يحيى بن يعمر «على بَسْطِ النحو، وتعيين أنواعه، وبَعْج مقاييسه»[5]، ثم نشأ من بعدُ القياسُ النحوي أو قياس الأحكام، وهو يقترن في أقدم الأخبار باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) وذلك فيما قاله ابن سلام عنه «... وكان أول مَنْ بعج النحوَ، ومدَّ القياس والعِلَلَ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلاً، وكان ابن أبي إسحاق أشدَّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسعَ علماً بكلام العرب ولغاتها»[6].

والأشبه بالصواب في تحديد مراد ابن سلام من كلامه المتقدّم في ابن أبي إسحاق أن النحو بقي مُسْتَغْلِقاً على مَنْ سبقه لوقوفهم عند ظواهره حتى استطاع عبد الله النفاذ إلى حقائقه وقوانينه الجامعة المطردة التي تنتظم كثيراً من الجزئيات[7]. يدلّ على هذا خبرٌ

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٧. (٢) لُمَع الأدلة ٩٣. (٣) القياس النحوي ١٠٤.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/١٢. (٥) إنباه الرواة ٢/٣٨٠. (٦) طبقات فحول الشعراء ١/١٤.

(٧) القياس في النحو ١١-١٢.

آخر حكاه ابن سلام عن أبيه، قال « قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: قلت له: هل يقول أحد: الصَّوِيْقُ؟ يعني: السَّوِيْق. قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس »(١). وهذا الخبر صريح الدلالة على ما كان موضع عناية ابن أبي إسحاق، وهو الظواهر التي ينتظمها قانون جامع، وأما تلك الفروق اللهجية فليست موضع عنايته. ويمكن القول بعبارة أخرى: إن القياس قبله كان لغوياً عملياً، فأصبح على يديه علمياً يتجلى في قياس الظواهر بعضها ببعض، وفي اطراد الأصول. وجاء بعده أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر فتوسّعا في الأخذ بالقياس، وكثرت عندهما تطبيقاته، وأصبح القياس أكثر عمقاً، إذ يقوم على الكثير المطرد من نصوص اللغة، وعدّ ما خالف ذلك لغات، وظهرت فيه فكرة التشابه بين المقيس والمقيس عليه، وكان بعدهما يونس بن حبيب مجدّداً في سبقه إلى القياس على القليل في أكثر أقيسته، فكان بذلك رائداً للفراء وسائر الكوفيين، إضافةً إلى سبقه إلى القياس على النظير(٢)، وكان « له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها »(٣). ثم جاء الخليل الذي وصفه ابن جني بأنه « كاشف قناع القياس »(٤) فوسّع دائرته، وأوجد منه ما لم يُسبق إليه، حتى قال عنه السيرافي « كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه »(٥). وأحسب أن مراده من تصحيح القياس فيه ما قاله عنه « .. واستخرج منه ما لم يسبق إليه لدقّة فِطْنَتِه، وحِدّة ذهنه، وصحيح قياسه »(٦) وكانت له أقيسة على القليل، وظهر عنده قياس الأمور المتباعدة، والقياس على الشبه البعيد. وخلفه تلميذه سيبويه فأثر بما لم يتجه إلى أستاذه الخليل من الأقيسة، وحكى أقيسة العرب، وأبدى رأيه في بعضها، وكانت له آراء وأحكام نحوية، جعل موافقتها للقياس أو مخالفتها له أساس ترجيحها أو تضعيفها، حتى بلغ من كثرة أقيسته وإضافته ما لم يسبق إليه أن جاء كتابه كتاب قياس(٧)، وكان من أقيسته

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/١٥. (٢) القياس النحوي ٢١٨. (٣) بغية الوعاة ٢/٣٦٥.

(٤) الخصائص ١/٣٦١. (٥) بغية الوعاة ١/٥٥٧. (٦) شرح أبيات المغني ٤/٢٣٠.

(٧) القياس النحوي ١٥٧.

القياس على القليل النادر كشيخه الخليل، ومنع القياس على الكثير المسموع إذا خالف القياس، وأوغل في القياس فقاس الأصل على الفرع، وهو شديد الالتزام بما سمع عن العرب كشيخه الخليل، والسماع الصحيح عنده لا يُعترض عليه بالقياس. وجاء الأخفش فأكثر من القياس على المسموع الكثير من كلام العرب، وتوسّع فيه، وقاس على القليل النادر، وعلى مسموع غير مقيس، وعلى أمور متباعدة، وانتهى إلى آراء أجازت تراكيب وصيغاً لم تُسمع عن العرب.

وتلاه المازني فقاس على الكثير المسموع دون القليل، وكانت له أقيسة انفرد بها إضافةً إلى أقيسة الآخرين، وأهمل القياس على ما لم يُسمع. وجاء المبرد فالتزم بالاتجاه البصري في عدم القياس على النادر والشاذ، وله في ذلك كلام صريح في غير ما موضع، من ذلك قوله «السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة»[1]. ومثله قوله «القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»[2] وله أمثلة منع فيها القياس على النادر في السماع الشاذ في القياس، وأمثلة أخرى قاس فيها على القليل في السماع الشاذ في القياس كالأخفش، وتوسّع في القياس على النظير أكثر من سابقيه.

وقد تأثر الكسائي رأس نحاة الكوفة بالبصريين في الأخذ بالقياس، إذ كان تلميذاً لبعض أئمتهم كالأخفش، لذلك وجدناه يقيس على الكثير، وهو الأصل في القياس عند النحاة بصريين وكوفيين، ويقيس على القليل بنوعيه المقيس وغير المقيس، وعلى النادر، وعلى النظير سواء كان نظيراً لا خلاف فيه أم كان نظيراً لهم فيه خلاف، وله قياس افتراضي يقيس فيه على غير مسموع أصلاً، وتبعه الفراء فتوسّع في القياس، فقاس على الكثير، ومنع القياس على القليل، وقاس عليه أحياناً، وقاس على النظير في الأمور المتقاربة بعضها على بعض، وفي الأمور المتباعدة، إذ جعل بعضها نظيراً يقيس عليه، وربما قاس مع وجود السماع.

---

(1) الكامل ١/٢٢.

(2) الكامل ١/ ٣٤.

وهكذا استمر تطور القياس صُعُداً حتى غدا صناعة عقلية يجري فيها إلحاق بعض الظواهر ببعضها الآخر، وأصبح أساساً لأصول النحو وفلسفته، وكان الفارسي وابن جني أبعد النحاة شأواً في ذلك، وأكثرهم عناية به، حتى قال أبو علي «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»(1). وجاء من بعدهم أبو البقاء العكبري، فتتلمذ على آثارهما وآثار الأئمة قبلهما، وأفاد مما انتهت إليه صور القياس ومسالكه المتعددة لدى كلٍّ منهم، وسنقف فيما يأتي عند صور القياس لدى العكبري في هذا الشرح:

آ- من صور القياس في شرحه ما يسمى بالأصول والفروع، وهي فكرة تقوم في أساسها على القياس الذي يدل في جميع صوره على «التلازم بين أمرين، يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة، أو ما يشبه الضرورة، أو يقاربها»(2). فالأصل: ما يقتضيه الشيء بذاته، ولذلك كان «للأصول من القوة والتصرف ما ليس للفروع»(3). والفرع: ما انحط عن الأصل في المرتبة، وضعف عن العمل، واحتاج إلى دليل ظاهر، وأمثلة عنايته بهذا النوع كثيرة:

فمن الأصول الخاصة بالأسماء، أن «الأصل في الأسماء الإعراب، ولا يحتاج هذا إلى دليل، كما أن التصحيح في القَوَد والأَوَد لا يُعَلَّل بأكثر من تنبيهه على الأصل»(4). وهو بمعنى قوله «الأصل في الإعراب للأسماء، وإنما أعرب من الأفعال ما أشبهها»(5) ومنها أن «القياس ألّا تعمل الأسماء، وإنما أعملناها لقوة الشبه...»(6) وهذا بمعنى قوله «واعلم أنّ الأصل ألّا تعمل الأسماء، لأنها معمولة للأفعال، والأصل في العمل للفعل»(7) وبمعنى قوله أيضاً «الأصل في الأسماء أن تكون معمولاً فيها لا عاملة من حيث هي أسماء... وإنما تعمل لشبهها بالفعل»(8). ومن أحكامها أن «الأصل وزن الأسماء، ووزن الأفعال فرع، لأن الفعل الموزون فرع على الاسم»(9). ومنها أن «الإفراد هو الأصل، والتركيب فرع يحتاج

---

(1) الخصائص 2/88.
(2) القياس في النحو 77.
(3) الشرح 77/ب.
(4) الشرح 144/ب.
(5) الشرح 94/ب.
(6) الشرح 95/أ.
(7) الشرح 94/أ.
(8) الشرح 94/أ.
(9) الشرح 203/ب.

إلى دليل ظاهر"[1]، ومنها أن "الأصل دلالة اللفظ على المعنى بغير واسطة، وما يدل بواسطة فرع"[2]، ومنها أن "الأصل عدم الزيادة، فلذلك لا يُقْدَمُ على زيادة حروف الجر ما لم يثبت به سماع"[3].

ومن الأصول الخاصة بالحروف قوله "وكان القياس أن يبدأ في هذا الباب كله بالحروف لأنها الأصل في البناء"[4]. ومنها أن "الأصل في إفادة المعاني الحروف"[5]، وهذا بمعنى قوله "الأصل في المعاني أن يعبر عنها بالحروف كالنفي والاستفهام وغيرهما"[6]. ومنها أن "أصل (لا) ألا تعمل، لأنها تدخل على الأسماء والأفعال، وإنما أعملت في النكرة لِما تقدم، ولا خلاف في أنها لا تعمل في المعارف"[7].

ومن الأصول الخاصة بالأفعال أن الأصل فيها البناء[8]، وأن "الأصل عدم التعدية لأنها من قبيل وضع اللغة، وما لم تضعه اللغة لا يضعه غيرهم"[9]. وأن "الفعل عامل، والعامل علة للعمل، والأصل في العلة أن يليها المعلول بغير فصل، لاسيما إذا كان الفاصل أجنبياً"[10].

وبلغ من اهتمام العكبري بمفهوم الأصل والفرع في القياس النحوي حتى أخرجه عن دائرة النحو إلى الفقه، ولعلّ من فضول القول الإشارة إلى ما بين أصول النحو والفقه من وشائج قوية، ولا عجب فقد كان أبو البقاء فقيهاً أصولياً من أئمتهم، يدل على ذلك قوله مستدلاً بثلاثة أوجه على أن شبه الاسم للفعل لا يكفي في منع الصرف "والثالث أن الفعل فرع، وهو أضعف من الأصل، فلا بدّ من اعتبار زيادة في الشبه، فيصير الفعل أصلاً يحمل عليه الاسم، لينقلب حكمُ كلٍّ واحد منهما عن أصله، فيصير الفعل أصلاً، والاسم فرعاً، ونظيره من الشرع أن الأصل براءة الذمة، وشغلها فرع، فلم ينقلب الحكم

---

(1) الشرح 105/ب.
(2) الشرح 211/أ.
(3) الشرح 113/ب.
(4) الشرح 108.
(5) الشرح 109.
(6) الشرح 118/أ.
(7) الشرح 166/أ.
(8) الشرح 119.
(9) الشرح 164/ب.
(10) الشرح 352.

إلا بشهادة عدلين وما أجري مجراهما"[1]

وطبيعي أن يكون لمفهوم (الفرع) أو (الفرعية) عند أبي البقاء مثل تلك الأهمية التي سلفت لمفهوم (الأصل)، وفي شرحه قدر صالح من أمثلة هذا النوع، من ذلك ما نجده في الأسماء من أن "التأنيث فرع على التذكير"[2] وأن "المؤنث فرع على المذكر"[3] وأن "الجمع في الأصل فرع على الواحد"[4] وأن "التعريف فرع على التنكير إذ الأسماء في الأصل موضوعة على التنكير"[5] ومنها أنه "إنما اعتدّ بالعُجْمة هنا سبباً لأن العجمة داخلة على كلام العرب وفرع عليه، فكان مانعاً كسائر الفروع"[6] وأن "التركيب فرع على الإفراد ومسبوق به، فهو كالتأنيث وغيره من الفروع"[7] وأن "العدل فرع على المعدول عنه، لأنه مسبوق بالأصل"[8]. ومن أمثلة أحكام الفرعية في الأفعال قوله "وذلك أن الفعل فرع على الاسم .. وإذا ما تقررت للفعل الفرعية تقررت للاسم الأصلية"، ومنها أن "الأصل وزن الأسماء ووزن الأفعال فرع، لأن الفعل الموزون فرع على الاسم"[9] وأن "الفعل فرع، وهو أضعف من الأصل"[9]. وكرر هذا المعنى مرتين في قوله "الأفعال فرع على الأسماء كما بينا، فوزنه يكون فرعاً على وزن الاسم"[10] وقوله .. "وقد ذكرنا أن وزن الفعل فرع"[11]. ومنها أن "المضارع فرع في الإعراب على الاسم، فلو أُعرب الماضي لأُعطي فرعُ الفرعِ حكمَ الأصل، وذلك خلاف الحكمة، فجُعل له حكمٌ متوسط هو الحركة"[12].

ب - ومن صور القياس عند العكبري ما ندعوه بالقياس التفسيري الذي لا يقوم على تجريد القواعد بل على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي ثبتت بالاستقراء في قوانين عامة أو شبه عامة[13]. ولهذا الضرب من القياس صور مختلفة، ولهم فيه مسالك شتى،

---

(1) الشرح ٢٠٣/ب.
(2) الشرح ٢٠٣/ب.
(3) الشرح ٢٠٧/أ.
(4) الشرح ٢١٢/أ.
(5) الشرح ٢٠٣/ب.
(6) الشرح ٢١٣/ب.
(7) الشرح ٢١٤/أ.
(8) الشرح ٢٠٦/ب.
(9) الشرح ٢٠٣/ب.
(10) الشرح ٢٠٤/ب.
(11) الشرح ٢٠٥/ب.
(12) الشرح ١٢١.
(13) القياس في النحو ١٠٠.

وأجمع ما قيل فيها ما ذكره ابن جني «واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أنوى بال...»[1]. ومن أمثلة هذا الضرب عند العكبري أن «القياس في (ما) النافية ألا تعمل لأنها حرف لا تختص بالأسماء ولا بالأفعال، بل تدخل عليهما، وترك إعمالها مذهب التميميين، وإعمالها عمل (ليس) مذهب أهل الحجاز، وبه جاء القرآن... وبنو تميم يرفعونها، لأنهم لا يدرون كيف هي في المصحف، فجروا في ذلك على القياس، كما أن همزة الاستفهام، و(هل) و(بل) ونحو ذلك كذلك»[2]. ومنه أن القياس في (عشرة) مفردة إثبات التاء مع المذكر قال «ومنه قوله تعالى ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[3] فأضاف الأمثال إلى المؤنث، وحذف التاء من (عشر) وكان القياس إثباتها، لأن المثل مذكر، ولكن لما أضافه إلى المؤنث أجرى عليه حكمه»[4]. ومنه أن القياس في تبيين (ثلاث مئة) أن يكون بالجمع قال «إنما كان القياس ذلك لأن الثلاث هنا إلى التسع مثل الثلاثة إلى التسعة فيما دون العشرة، وقد ثبت أن ذلك يبين بالجمع، فكذا كان القياس هنا، ولكنهم تركوا القياس وأضافوا إلى الواحد...»[5]. ومنه أن القياس عدم تنوين الجمع المنقوص نصباً، قال «فإن كان هذا الجمع منقوصاً مثل: موالٍ وجوارٍ، نونته في الرفع والجر، ولم تنونه في النصب، كقوله تعالى ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[6] وقال في النصب ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾[7] والقياس ألا ينون بحال لوجود لفظ الجمع المانع من الصرف»[8]. ومنه أن القياس يمنع من الجمع بين زيادتين في موضع واحد، مثل: النون والإضافة. قال «... ومنها أن يقال: لِمَ حُذفت النون في الإضافة وثبتت مع الألف واللام، وسبيلهما في منع التنوين واحد، وهلا عُكس الأمر؟ قيل: الجواب عنه من وجهين: أحدهما أن حذف النون بالإضافة كان لأن المضاف إليه واقع موقع التنوين، وكلاهما

---

(1) الخصائص ١/١١١.
(2) الشرح ٧٦/ب.
(3) سورة الأنعام ٦/١٦٠.
(4) الشرح ٨٠/أ.
(5) الشرح ١٤٢/ب.
(6) سورة الأعراف ٧/٤١.
(7) سورة النساء ٤/٣٣.
(8) الشرح ١٣٢/أ.

زائد على الاسم، والقياس يأبى الجمع بين زيادتين في موضع واحد، لاسيما إذا تنافيا، والأمر كذلك هاهنا، فإن التنوين منتهى الاسم، ويدل على التنكير، وحاجة المضاف إلى المضاف إليه لتخصيصه وتتميمه بخلاف الألف واللام، فإنها زيادة في الأول والتنوين في الآخر، فلم يتنافيا...»[1]. وفي الشرح إلى ذلك أمثلة أخرى من هذا النوع يطول الكلام بإيرادها[2].

ج - ومن صور القياس الأخرى في الشرح ما نجده من قياس الشيء على نظيره، من ذلك ما احتج به البصريون من جواز تقديم الخبر على المبتدأ قياساً على جواز حذفه، قال «... وأما القياس فهو أن الخبر يجوز حذفه، فجاز تقديمه كالمفعول، وعلة ذلك الحاجة إلى التصرف وأن الخبر ليس كالجزء من المبتدأ»[3]. ومنه إجماعهم على جواز تقديم أخبار الأفعال الناقصة على أسمائها قياساً على الأفعال المتصرفة، قال «تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها جائز إجماعاً ... ووجهه من القياس أنها أفعال متصرفة ماعدا (ليس)، والتصرف يكسبها قوة، فإذا كانت عاملة رفعاً ونصباً كان من حكم تصرفها وعملها تقديم منصوبها على مرفوعها، لأنها شبيهة للفعل الرافع الناصب نحو: ضرب زيد عمراً»[4]. ومنه قياسهم الباء في (نحو اخرجت بزيد) على الهمزة والتضعيف في التعدية خلافاً للمبرد الذي جعلها للملازمة والإلصاق. قال «وأما القياس فهو أن الباء أحدُ ما يُعَدِّي الفعل، فلم يلزم فيها أكثر من تعدية الفعل كالهمزة وتضعيف العين. ألا ترى أن قولك : أخرجت زيداً وخرّجته لا يلزم منه المصاحبة، وكذلك الباء»[5].

د - ومن تمام الحديث عن القياس في شرح العكبري تتبُّعُ المواضع التي نصّ فيها على ما كان بعيداً في القياس، أو مخالفاً له، أو ما ليس بقياس، أو ما لا يثبت بالقياس، أو ما هو مرفوض فيه، أو ما لا يقاس عليه، أو ما لا قياس يدلّ عليه.

فمن أمثلة النوع الأول، وهو البعيد في القياس، زيادةُ (ما) في أخوات (ليت)

---

(1) الشرح ١٩١ .
(2) انظر مثلاً الشرح ٢٤٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٤١، ١١١/أ ...
(3) الشرح ٣١٩ .
(4) الشرح ٤٧٢ .
(5) الشرح ١١١/ب .

قال: "... وحكى بعضهم[1] أن الزيادة بـ(ما) في الحروف الخمسة جائزة كـ(ليت)، وهو بعيد الصحة نقلاً وقياساً[2]، إذ ليس يظهر في غير (ليت) شَبَهُ الفعل ظهوره في (ليت)[3]. ومما هو بعيد في القياس أيضاً رواية الجرمي"... قول الشاعر:

وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا[4]

فيروى رفعاً ونصباً، ولا حجة لهم فيه على كلا الوجهين، وأما الجرّ فقليل في الرواية بعيد في القياس"[5].

ومن أمثلة ما يخالف القياس جَعْلُ شيئين بمنزلة شيء واحد، قال: "ولا يجوز أن تكون (لا) أوجبت البناء في الموصوف والصفة؛ لأن ذلك يوجب أن تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وجَعْلُ اثنين بمنزلة شيء واحد يخالف القياس، ولولا السماع لَمَا أُقدم عليه، فلا يجوز أن يُتجاوز"[6]. ومثله في مخالفة القياس مجيء خبر المبتدأ من

---

(1) وهو الزجاجي، وانتقده الزمخشري وابن مالك، ونقل عن ابن السراج. انظر: الارتشاف 2/157، والهمع 1/144.

(2) وهو مذهب سيبويه والأخفش والفراء، وذهب الزجاج إلى جوازه في (ليت ولعل وكأن) دون (إن وأن ولكن) واختاره ابن أبي الربيع. انظر: الارتشاف 2/157، والهمع 1/144.

(3) الشرح 86/ب - 87/أ.

(4) عجز بيت هو ثاني بيتين استشهد بهما منسوبين إلى الأعور الشني، وهما:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ... وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

وفي نسبتهما وروايتهما خلاف بين المصادر ذكره البغدادي. ونُسِبا له في: الكتاب 1/64، وشرح ابن السيرافي 1/38، والنكت 1/ ، والإفصاح 105(130)، وإيضاح القيسي 1/405، وشرح شواهد المغني 1/427(224)، وشرح أبياته 3/69(231)، ونسب الثاني له في الخزانة 4/136. ونُسبا إلى ابن أبي حازم في العقد الفريد 3/141. وهما بلا نسبة في: المقتضب 4/196، والأصول 2/69، وشرح النحاس 80(152)، والمغني 633(873)، وشرح أبياته 7/67.

(5) الشرح 79/ب - 80/أ.

(6) الشرح 162/أ.

الأمر والنهي، قال «وأمّا ما جاء من خبر المبتدأ من الأمر والنهي فقد ذكرناه في موضعه، وأنه متأوّل مخالف للقياس»[1].

ومن أمثلة ما ليس بالقياس مجيء السين مكان (أن) في خبر عسى في الشعر، قال «... وقد جاء في الشعر مكان (أن) السينُ، وليس بالقياس، لأن السين مع الفعل لا تكون مصدراً»[2]. ومثله بدل الغلط، قال «وأمّا بدل الغلط فليس بقياس، إذ لا يقع في كلام مقصود يُتصدّى إليه، بل هو من غلط اللسان»[3].

ومن أمثلة ما لا يثبت بالقياس حرفيةُ (حاشا)، قال «... وكونها حرفاً لا يثبت بالقياس، لأن الحروف بعيدة من الاشتقاق، وإنما يُستدلّ بعمله، وهو دليل محكم»[4]. ومثل ذلك ما يعرف به ما يكون ظرفاً لا اسماً، قال «... وأمّا عَشِيَّةَ وعَتَمَةَ فمنهم مَنْ ينوّنهما[5] مع كونهما معرفتين، ومنهم مَنْ يمنعهما الصرف[6]، وإنما يُعرف من هذه الأسماء ما يكون ظرفاً لا اسماً بالنقل والسماع، ولا يثبت شيء من ذلك قياساً»[7].

ومن أمثلة ما يرفضه القياس ما أجازه الأخفش من القياس على الأفعال الأربعة المتعدية إلى ثلاثة مفعولات، قال «الفصل الرابع في الاقتصار على الأربعة المذكورة، وقد ذهب جمهور النحويين[8] إلى أنه لا يقاس عليها، فلا يقال: أظننت زيداً عمراً عاقلاً، ولا أخلت، ولا أحسبت، وذهب الأخفش إلى جوازه[9]، وحجة الأولين من وجهين: أحدهما: أنه لم يرد منه شيء في نثر ولا شعر، وهذا يدل على رفض القياس فيه، لأن العرب أحوج إلى

---

(١) الشرح ١٨٧/أ. (٢) الشرح ٣٨٧. (٣) الشرح ١٩٤/ب.

(٤) الشرح ١٣٨/ب.

(٥) وهو مذهب الأخفش. انظر الارتشاف ٢/٢٢٨. (٦) وهو مذهب عبد القاهر. انظر شرح الكافية ١/١٨٨.

(٧) الشرح ١١٩/ب.

(٨) وهو مذهب أبي عثمان والفارسي والجرجاني. انظر: الإيضاح ١٧٥، والمقتصد ١/٦٢١، وشرح المفصل ٧/٦٦، وشرح الكافية ٢/٢٧٤، والارتشاف ٣/٨٣، والهمع ١/١٥٩.

(٩) المقتصد ١/٦٢٩، وشرح المفصل ٧/٦٦، وشرح الكافية ٢/٢٧٤، والارتشاف ٣/٨٣، والهمع ١/١٥٩.

توسعة الكلام من غيرهم، والثاني: أن الأصل عدم التعدية، لأنها من قبيل وضع اللغة، وما لم تضعه اللغة لا يضعه غيرهم، ولا يبقى في يد أبي الحسن سوى القياس المحض، وقد ذكرنا ما يمنع منه»[1].

ومن أمثلة ما لا يقاس عليه «ما يعدّيه بعض العرب بنفسه، وبعضهم بحرف الجر، نحو: شكرتُ ونصحتُ. فبعضهم يقول: شكرتُ له، ونصحت له. وبه جاء القرآن، وبعضهم يقول: نصحته ... وهذا لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على المسموع»[2]. ومما لا يقاس عليه القليلُ، وذلك مثل مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزمان، قال «..فأما دخولها لابتداء غاية الزمان فقد منعه أكثر البصريين، وأجازه بعضهم وأهل الكوفة، واحتج الأولون من وجهين: أحدهما: أن مجيئها في الزمان قليل، والقليل لا يقاس عليه»[3].

ومن أمثلة ما لا نظير له ولا قياس يدلّ عليه القولُ بأن (إياي) بكماله اسم مضمر، قال «.. وقال آخرون: (إياي) بكماله هو الاسم المضمر، وهذا بعيد، لأن فيه تغيير بعض الاسم على حسب المعنى، وهذا لا نظير له، ولا قياس يدلّ عليه، فهو مجرد تحكم»[4].

هـ - ومن صور القياس الشاذّ بأقسامه المختلفة، وهو يتعلق بما يخرج عن القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب في الألفاظ والتراكيب، وأكثر ما يقع ذلك في الصرف لأنه يتناول بنية الألفاظ المفردة، وبعضه يتناول أحكام الإعراب. ومن فضول القول الإشارة إلى صلة هذا الموضوع بمنهج نحاة كلٍّ من المدرستين: البصرة والكوفة. فالبصريون لا يبنون قواعدهم إلاّ على ما كثُر واستفاض في كلام العرب، على حين نجد الكوفيين يبنونها في بعض الأحيان على المثال الواحد أو الكلمة الشاذة، ولذلك تحامى البصريون أن تُجعل أمثالُ هذه الشواذ والنوادر أصلاً يُبنى عليه قياسٌ مطرد،

---

(1) الشرح ١١٦/ب.

(2) الشرح ١١٢/أ. وانظر: المقتضب ٣٣٨/٤، والأشباه والنظائر ١٥١/٣.

(3) الشرح ١٦٧/أ.   (4) الشرح ١٨٩/ب.

نقد حكى أبو إسحاق الزجاج قال «سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك»[1]. ولابن جني كلام جامع في موضوع الشاذ نثره في غير ما كتاب له[2]، وهو عنده أربعة أقسام، الأول: المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، والثاني: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والثالث: الشاذ في القياس والاستعمال، والرابع: المطرد في القياس والاستعمال. وهو «الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة» على حد قول ابن جني[2].

وأول ما يذكر هنا أن أبا البقاء نص غير مرة على أنه لا يقاس على ما شذ عن قواعدهم وأصولهم مما ورد به السماع، وهو في هذا يجري على سنن نحاة البصرة الذين أطبقوا على هذا الأصل[3]. ويمكن تصنيف الشاذ الوارد في الشرح في عدة أنواع:

- الشاذ الذي لا يقاس عليه:

ولهذا النوع أمثلة كثيرة، منها ما احتج به الكوفيون على اسمية (نِعْمَ وبِئْسَ) بدخول حرف الجر عليهما في شواهد من السماع[4]. ومنها ما أجازه قوم من بناء ما لم يُسَمَّ فاعله من غير المتعدي بنفسه أو بحرف جر، وذلك في شواهد من السماع احتجوا بها[5]. ومنها ما احتج به الكوفيون على حذف (يا) من النكرة المختصة. قال «... واحتج الآخرون بأنه لما جاز في العَلَم لكونه مخاطباً مخصوصاً جاز في النكرة المختصة، وقد جاء ذلك في الشعر:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي[6]

---

(1) الأشباه والنظائر ١٤٤/٥.

(2) الخصائص ٩٧/١-٩٨، والمنصف ٢٧٧/١-٢٧٨. وانظر: العسكريات ٦٣-١٢١، والاقتراح ٥٨.

(3) انظر مثلاً: الكتاب ٤٠٢/٢، ٤٠٥/٤، والمنصف ٢٢٧/٢.

(4) الشرح ٣٩٩.

(5) الشرح ٣٦٤.

(6) البيت مطلع أرجوزة طويلة للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١، وهو منسوب له في: الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، والمقتضب ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، وشرح ابن السيرافي ٤٦١/١، وشرح المفصل ١٦/٢، ٢٠ =

أي: يا جارية. والجواب: أمّا العلم فجاز حذف (يا) معه لكثرة استعماله وشهرته، وأنهم لم يحذفوا معه شيئاً، بخلاف النكرة، وأما البيت فمحمول على الشذوذ، فلا يجعل أصلاً»[1]. ومن أمثلته أيضاً إضافة (إيّا) إلى الاسم المظهر، قال «... واعلم أن النحويين مختلفون في الاسم المضمر هنا، فقال الخليل: (إيّا) اسم مضمر مضاف إلى اسم مضمر أيضاً، وهو الياء وما تفرع منه، واستدل على ذلك بقول العرب: إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيّاهُ وإيّا الشوابِّ[2]. فأضاف (إيّا) إلى المظهر، فكذلك إلى المضمر... وحمل الحكاية المنقولة على الشذوذ، فيمتنع القياس عليها»[3]. ومنه دخول حرف الجر على مثله، ومجيء (أن) بعد (كي) قال «... قال الأخفش (كي) بدل من اللام، وهذا بعيد، لأن البدل يجب أن تكون فيه زيادة على المبدل منه، ولا زيادة، وقال غيره: أحد الحرفين زائد، كما جاء في الشعر:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[4]

وهذا شاذ جداً، فلا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة، فإن قال: فقد جاءت (كي) مع (أن) في قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[5]

= واللسان (شقر، عذر، جرس، دلل)، وشرح التصريح ٢/١٨٥، والخزانة ٥/١٥٢ (١٠٢)، وشرح شواهد الشافية ٤١٩/٤، وجاء بلا نسبة في: العسكريات ٨٦، والمسائل المنثورة ٢٢٢، وما يجوز للشاعر ٤١، وشرح اللمع ٢٨٨/١، والأمالي الشجرية ٢/٨٨، والضرائر ١٥٤.

(١) الشرح ١٥٢/ب.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، والمرتجل ٣٣٥، واللسان (أيا).

(٣) الشرح ١٨٩/ب.

(٤) عجز بيت لمسلم بن مَعْبَد الوالبي، تقدم بتمامه في ١٦٩/ب. وهو في: سر الصناعة ٢٨٣/١ (٢١٥)، والمحتسب ٢٥٦/٢، وشرح اللمع ٦٩٢/٢، والجنى الداني ٨٠، ٣٤٥، والمقرب ٢٣٨/١، والضرائر ٦٩، ٣٠٣، والبسيط ١/٢٢٤ (٦٥)، والبحر المحيط ٦٩/٧، وحاشية الصبان ٢٨٣/٣ (٦٣٦).

(٥) الشاهد مجهول القائل، وهو في: معاني القرآن ٢٦٢/١، والجنى الداني ٢٦٥، والإنصاف ٥٨٠/٢ (٣٧٥) =

قيل: هذا لا يُسَوِّغ القياسُ عليه»(1).

- الشاذ في الاستعمال والقياس:

وهذا أردأ الأنواع، إذ لا يُسَوِّغ القياسُ عليه، ولا رَدُّ غيره إليه، ويُتوقف عند ما ورد به السماع منه، وأمثلته كثيرة في الشرح. منها دخول الألف واللام على الفعل في الشعر(2). ومنها ثبوت تاء الخطاب في أمر المواجه، وذلك في شواهد من السماع احتج بها الكوفيون على إعراب الأمر، لأنه بتقدير: لِتَفْعَلْ(3). ومنها حذف حرف الجر(4). ومنها مجيء فاعل (نِعْمَ) غير جنس في الشعر(5). وهنالك أمثلة أخرى(6) نجتزئُ عن إيرادها بما تقدمت الإحالة عليه مما هو في التحقيق.

- الشاذ في القياس القليل في الاستعمال:

ومن أمثلة هذا النوع تأنيثُ (ذو) الطائية. قال: «... ولفظها (ذو) في كل حال، ولا تثنى ولا تجمع، فأما تأنيثها فقد حكي (ذات) مبنية، وهو شاذ قليل في الاستعمال، والجيد أن تكون في المؤنث كهي في المذكر»(7). ويندرج تحت هذا النوع ما يقتصر فيه العكبري على بيان أنه شاذ، ثم يتبعه بما يحسّنه، مما يشعر بأنه إلى شذوذه في القياس قليلٌ في الاستعمال. من ذلك دخولُ (رُبَّ) على الضمير. قال: «... فأما قولهم: رُبَّه رجلاً. فأدخلوها على الضمير، والضمير معرفة،... ودخول (رُبَّ) عليه شاذ، وإنما حَسُنَ لأنه لم يُرَدْ بالضمير شيء بعينه، إذ لا يُراد رجل دون آخر، ولذلك لم يُسمع منه: رُبَّكَ رجلاً. لأن الخطاب أخصّ من الغيبة، ولذلك أيضاً

= وشرح المفصل 7/19، والرصف 216 (279)، والضرائر 60، وأوضح المسالك 4/154، والمغني 442 (331)، وشرح التصريح 2/331، وشرح شواهد المغني 1/508 (294)، وشرح أبياته 4/154 (302)، والخزانة 1/16، 8/481. والشَّنّ: القِرْبة الخَلَق. والبيداء: الفلاة. والبَلْقَع: القفر.

(1) الشرح 216/1أ.

(2) الشرح 30.

(3) الشرح 118.

(4) الشرح 32، 40.

(5) الشرح 408.

(6) انظر مثلاً الشرح: 164، 232، 439، 146/ب، 147/أ.

(7) الشرح 186/1أ.

لا يثنى ولا يجمع، فلا يقال: رُبّهما رجلين، ولا رُبّهم رجالاً. بل اقتصر فيها على هذه الحكاية فقط"[1].

ومنها أيضاً مجيء الأمر للغائب في شواهد من السماع. قال "... لأن فعل الأمر لا يبنى إلا إذا كان على صيغة "افْعَلْ"، فأما قوله صلى الله عليه وسلم "(من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومَنْ لم يستطع فعليه بالصوم)[2] وهذا أمر، وقد حسّنه شيئان، أحدهما: تقدم ذكر المخاطب، وهو قوله: (يا معشر الشباب). والثاني قوله (من استطاع منكم)"[3].

- الشاذ في الاستعمال المطرد في القياس:

وهو ما عناه ابن جني بقوله "فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت منه ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"[4]. وأظهر أمثلة هذا النوع عدم تنوين الجمع المنقوص حالة النصب، قال "... فإن كان هذا الجمع منقوصاً مثل: موالٍ وجوارٍ. نوّنته في الرفع والجرّ ولم تنوّنه في النصب، كقوله تعالى ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[5] وقال في النصب ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾[6]. والقياس ألّا ينون بحال، لوجود لفظ الجمع المانع من الصرف. وقد جاء ذلك في قول الفرزدق[7]:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللّهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدَ اللّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ففتح الياء في موضع الجر، وهو القياس، ولكنه شاذ في الاستعمال"[8].

و- وفي الشرح إلى ذلك صورٌ أخرى من القياس نحو ما قلَّ في الاستعمال وضَعُفَ في القياس، مثاله وقوعُ المفرد مجروراً بعد (حيث). قال "... وقد استُعمل بعدها المفرد إلّا أن الأكثر فيه أن يكون مرفوعاً مبتدأ، والخبر محذوف، ومنه قول الشاعر:

---

(1) الشرح ١٧٠/ب. (2) تقدم تخريجه ص ٢٧٥. (3) الشرح ١٠٦/أ.

(4) الخصائص ٩٩/٢. (5) سورة الأعراف ٤١/٧. (6) سورة النساء ٣٣/٤.

(7) نسبته إليه مشهورة وليس في ديوانه. وهو في: الكتاب ٣١٣/٣، وطبقات فحول الشعراء ١٨/١، وما يجوز للشاعر ١٩٩، وضرائر الشعر ٤٢، واللسان (عرا).

(8) الشرح ٢١٣/أ.

سَلامٌ بَنِي عَوْفٍ عَلى حَيْثُ هَامُكُم ... جَمَالُ النَّدَى والقَنَا والسَّنَوَّرِ(1)

ورقوع المفرد بعدها مجروراً قليل في الاستعمال ضعيف في القياس، لأنها مبهمة لا تتضح بالمفرد، ولو كان بابها أن تضاف إلى المفرد لمّا بُنيت في كلّ حال»(2). ومن أمثلتها أيضاً إعمال الصفة مجرورةً فيما بعدها الرفع في قولك: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه. قال «...ومن العرب مَنْ يجر (خيراً منه) ويرفع بها ما بعدها من الظاهر، وهو ضعيف قليل في الاستعمال»(3)

ز - ويرتبط بسبب ممّا تقدم ما نجده في الشرح من حرص العكبري على التنبيه على ما كان قليل الاستعمال في اللغة والنحو والصرف، من ذلك (حوث) قال «وأما لغاتها ففي وسطها لغتان الياء والواو، يقال: حيث وحوث. والواو قليلة الاستعمال»(4). ومنها جرّ الاسم بعد (مُذْ) قال «ومن العرب مَنْ يجرّ المبتدأ هنا، ويقول: ما رأيته مُذْ يوم الجمعة، على معنى: من يوم الجمعة، فيكون الكلام جملة واحدة كما ذكرنا في الزمن الحاضر، وهو مذهب قليل الاستعمال، واللغة الفاشية رفعه، والتقدير: أول الانقطاع يومُ الجمعةِ»(5).

ومنه مجيء (فُعِلَ) في الأسماء، قال «...وأمّا ما كان ماضياً لم يُسَمَّ فاعله نحو: ضُرِبَ. فهو مختص بالأفعال، ولم يقع مثله في الأسماء إلّا قولهم: الدُّئِل، وهو دُوَيبَّة، وهذا لا يُعتدّ به لقلّته»(6).

ح - تضمن الشرح إضافةً إلى ما سلف وفرةً من أقيسة النحاة البصريين والكوفيين، من ذلك ما ذهب إليه الجمهور من المحققين من قياس باب المفعول معه، قال «اختلفوا في هذا الباب، هل هو مقيس أم لا؟ فذهب الجمهور من المحققين إلى أنه مقيس، لأن معناه واضح، وقد كثر في كلامهم، فهو كالقياس الجاري في الفاعل والمفعول المسموعين، فإنه يقاس عليهما ما لم يسمع من العرب، وقال آخرون: يقتصر فيه على المسموع..»(7)

ومنه قياس المازني ظرفيةَ (خلف وأمام)، ونصه «قال المازني: (خلف وأمام) إنّما

---

(1) تقدم في الدراسة ٢٩٢. (2) الشرح ١١٩. (3) الشرح ١٠٠/أ.

(4) الشرح ١١٨. (5) الشرح ١٧٥/ب. (6) الشرح ٢٠٤/ب.

(7) الشرح ١٢٦/ب.

استعملا اسماً في ضرورة الشعر، والقياس ألّا يستعملا إلا ظرفاً »[1]. ومنه قياس المبرد ترك صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، قال «.. وينقسم هذا من جهة عدة الحروف ثلاثة أقسام، أحدها: ثلاثي ساكن الأوسط مثل: هِنْد ودَعْد وجُمْل. وفيه إذا كان معرفة مذهبان، أولهما: ترك الصرف اعتباراً بالتعريف والتأنيث، وهو القياس عند المبرد، من إنه لا يجيز في الاختيار غيره »[2]. ومنه طَرْدُ النحويين القياس على المسموع في باب الإخبار بالذي وبالألف واللام، ومنهم المازني وابن السراج، قال « هذا باب ولَّده النحويون وطردوا فيه القياس على المسموع منه، وقد أطال بعضهم حتى وضع المازني فيه كتاباً قائماً برأسه، وقسمه أقساماً كثيرة، واستفرغ فيه الوُسْعَ، وأكثر ابن السراج منه في الأصول »[3]. ومنه إجازة الأخفش القياس على الأفعال الأربعة المتعدية إلى ثلاثة مفعولين[4].

وفي الشرح إلى ذلك أمثلة عديدة من أقيسة الكوفيين، من ذلك قياس حجتهم في إعمال أول الفعلين في باب التنازع[5]، ومنه قياس حجتهم في جواز العطف على اسم (إن) قبل الخبر[6]، ومنه قياس حجتهم في تقديم منصوب أسماء الأفعال عليها[7]، ومنه قياسهم مجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزمان[8]، ومنه قياس حجتهم في إضافة الموصوف إلى الصفة[9]، وفي التوضيح تفصيل ما تقدم من الأقيسة.

أمَّا السماع أو الاستعمال فقد مضى كثير مما يتعلق به في الكلام على القياس، لِمَا بينهما من صلات وثيقة، والعكبري في الجملة لم يخرج عن منهج المتقدمين في السماع والقياس، على ما نجده عنده من أقسام فرعية أخرى غير الأقسام الأربعة التي جمع فيها ابن جني أقسامَ الكلام من حيث الاطراد والشذوذ، وثل ماكان شاذاً في القياس

---

(1) الشرح ١٢٣/ب. (2) الشرح ٢٠٨/أ. (3) الشرح ٢٣٠/ب.

(4) الشرح ١١٦/ب. (5) الشرح ٣٥٦. (6) الشرح ٨٣/أ.

(7) الشرح ١٠٨/أ (8) الشرح ١٦٧/أ. (9) الشرح ١٨٢/ب.

قليلاً في الاستعمال، وما كان ضعيفاً في القياس قليلاً في الاستعمال، ولا يخفى أن السماع أو الاستعمال يبقى هو الأصل في اللغة، فمتى ورد عُدِلَ عن القياس إليه. نقل ذلك ابن جني عن شيخه الفارسي قال «قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومَنْ هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب. وعُدل عن القياس إلى السماع»[1]. ولم يَخْلُ السماعُ على أهميته من نقد العكبري إمّا كان قليلاً أو شاذاً.

من ذلك قوله «... وأما اسم الفاعل فهو الفاعل في المعنى، والشيء لا يضاف إلى نفسه، وقد سبق ذكر ذلك، فإن قلت: فقد حكى الخليل هو كائنُ أخيه. فأضاف اسم الفاعل إلى أخيه، وهو هو في المعنى، قيل: الحكاية شاذة ...»[2]. وقد لا يكتفي أبو البقاء بهذا، فيصرح بعدم ثقته بما ورد في السماع، نحو قوله «... واستشهد على ذلك بقولهم: مروري بزيد حسن وهو بعمرٍو قبيح. وهذا مذهب الكوفيين، وقد حكي عن ابن جني أن الباء تتعلق بالضمير، ولست على ثقة من هذه الحكاية، وإن صحّت فهي في غاية البعد، ولهذه المسألة وجهٌ من الصحة، وهو أن تعلق الباء بقبيح، وتقدمها عليه لا يمنع من ذلك، أي: وهو قبيح بعمرٍو»[3].

---

(1) المنصف ١/٢٧٨ - ٢٧٩.

(2) الشرح ١٠٣/ب - ١٠٤/أ.

(3) الشرح ١٣٠/ب.

٢- العِلَّة :

عني النحاة قديماً بتعليل كل حكم نحوي بعِلَّة تسوّغه ، وحقيقة التعليل اقتران ظاهرتين وجوداً أو عدماً ، تكون إحداهما عِلَّة وسبباً للأخرى ، وقد أخذ مفهوم العِلّة عند النحويين مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف ، إذ كان للعلة في كلامهم صور شتى يجمع ما بينها معنى السببية ، فقد أطلقوا اسم العِلّة على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي استنبطت من استقراء كلام العرب[1] . ومن فضول القول الإشارة إلى أهمية العِلّة في القياس ، فهي ركن من أركانه ، إذ لا قياس بلا عِلّة جامعة بين المقيس والمقيس عليه ، يوضح ذلك ما رواه الزجاجي عن الخليل حين سُئل عن عِلَله ، قال « وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفت مواضع كلامها ، وقام في عقولها عِلَلُه ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه عِلّة لِمَا عللته ... فإن سَنَحَ لغيري عِلّةٌ لِمَا عللته من النحو ، هو أليق مِمَّا ذكرته بالمعلول ، فليأتِ بها »[2] . ولا يبعد عنه ما قاله ابن جني « ولست تجد شيئاً ممّا علّل به القومُ وجوه الإعراب إلّا والنفسُ تقبله ، والحسُّ مُنْطَوٍ على الاعتراف به »[3] .

وتنامى الاهتمام بالعلل الصرفية والنحوية بعد الخليل وسيبويه ، حتى بلغ من عناية بعضهم بها أن أفردها بتآليف خاصة مثل قطرب[4] والمازني[5] ، على أن أقدم ما وصل إلينا منها كان مصنّف الزجاجي « الإيضاح في علل النحو » ، فقد حشد فيه ما انتهى إليه من علل القوم النحوية والصرفية واللغوية ، وجعلها فيه على ثلاثة أضرب :

---

(١) القياس في النحو ٤٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٥ - ٦٦ .

(٣) الخصائص ١/١ ٥ .

(٤) كتابه : العلل في النحو . الفهرست ٧٨ .

(٥) كتابه : العلل في النحو . معجم الأدباء ٧/١٢٢ .

أ- تعليمية : ويسميها بعضهم بالعلل الأولى ، ويعرف بها القواعد المطردة المستنبطة من استقراء الكلام في النحو والصرف ، نحو : رفع الفاعل ، وإعلال ما يُعلّ من الحروف .

ب- قياسية : ويسميها بعضهم العلل الثواني أو علة العلة[1] ، أو على حدّ قول ابن جني «شرح وتفسير وتتميم للعلة»[2] . وهي ما يعتلّون به لأحكامهم ، وتجري مجرى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم .

ج- جدلية : ومبناها على إنعام النظر والتأمّل ، ولذلك تفاوت فيها النحاة . ويدعى جانب كبير من هذه العلل بالعلل الحكمية ، فهي تدلّ على أن أوضاع كلام العرب آتٍ على مقتضى الحكم[3] .

وحين رأى ابن مضاء مبالغة النحاة في العناية بالعلل ، وتجاوزهم في صناعتهم القدر المطلوب فيما أرادوه من حفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير ، دعا إلى اطّراح العلل الثواني والثوالث ، وإلغاء نظرية العامل ، والتمارين غير العملية ، وعدم إجازة شيء لم يؤثر عن العرب أنهم تكلموا به[4] .

والحق أن الاهتمام بالتعليل أوفى على غايته على يد أبي علي الفارسي ، حتى قال عنه ابن جني : «أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[5] . ثم خلفه تلميذه ابن جني الذي تجاوز بيانَ علل المتقدمين وانتزاعها من كلامهم ، وتقليبَ النظر فيما انتهى إليه من كلامهم ، إلى فلسفة العلل ، وأطال في الحديث عن العلل بأنواعها النحوية والكلامية والفقهية ، وخلص إلى أن كُلّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ، لأنهم يحيلون على الحسّ ، ويحتجون بثقل الحال وخفّتها على النفس ، خلافاً للعلل الفقهية التي هي أمارات لوقوع الأحكام[6] .

---

(1) الأصول ١/٣٥ . (2) الخصائص ١/٧٧-٧٨ . (3) القياس في النحو ٧٥-٧٦ .

(4) الرد على النحاة ٨٥-٨٧ ، ١٥١-١٥٢ ، والقياس في النحو ١٤٣-١٥٦ .

(5) الخصائص ١/٢٠٨ . (6) الخصائص ٢/١٥٧-١٥٨ .

وجاء أبو البقاء العكبري في القرن السادس، فورث قدراً كبيراً من تعليلات الأقدمين، وسار على نهجهم من حيث العناية بالعلة والاهتمام بها، والتماسها لدى كل حكم نحوي أو صرفي يذكره، ولا عجب فقد خصّ العلل بكتاب مستقل هو «اللباب في علل البناء والإعراب» عرفنا فيما مضى أنه من أشهر مؤلفاته وأهمها وأبعدها أثراً في خالفيه.[(1)]

ولذلك كثر في شرحه الحديث عن العلل حتى لا تكاد تخلو صفحة من علة أو أكثر، ويبلغ من فرط عنايته أحياناً أن يعقد فصولاً متتالية لأنواع من العلل، ففي كلامه على زيادات المضارع الأربع خصّ التعليل بثلاثة فصول، قال «الفصل الرابع: لِمَ كانت حروف المعاني أربعة؟ وعلة ذلك ... الفصل الخامس: لِمَ اختيرت هذه الأربعة دون غيرها؟ ... الفصل السادس: في علة اختصاص كل حرف منها بما خُصّ به ...».[(2)] ولا يكتفي العكبري بتعليل الحكم النحوي بل يحرص على استقصاء وجوه العلة الواحدة إمّا تعددت، من ذلك تعليله عدمَ جزم الأسماء من ستة وجوه،[(3)] وعدمَ جرّ الأفعال من خمسة أوجه،[(4)] وحذفَ الفاعل وإقامة المفعول مقامه من أربعة أوجه،[(5)] وجمودَ (عسى) من ثلاثة أوجه،[(6)] وربما يستدعي بيانه لعلّة ما تنبيهاً على أمر مشكل أو متوهَّم، من ذلك تنبيهه على أنّ حَمْلَ (كم) على (ربّ) ليس لعلّة الضدّيّة، بل لمعنى يشتركان فيه، فقال في ثاني وجوه بناء (كم) «... والثاني: أن (ربّ) نقيضة (كَمْ) كما أن القليل نقيض الكثير، وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره، وهذا في التحقيق ليس بعلّة، لأن العلّة لا تُثبت ما يُثبته نقيضها بل ضِدّه، وإنما أرادوا بهذه العبارة أنهما في اللفظ متضادان، وحمل أحدهما على الآخر في الحكم ليس لعلّة الضدّيّة بل لمعنى يشتركان فيه، وذلك أن كل واحد من الضدين طرفٌ لِمَا هو واسطة بينهما، فهما على نهاية البعد، فقد اشتركا في الطرفية».[(7)]

---

(1) الدراسة ٦٩ .
(2) الشرح ٩٦ .
(3) الشرح ١٥٤ .
(4) الشرح ١٥٧
(5) الشرح ٣٦١ - ٣٦٢
(6) الشرح ٣٨٢
(7) الشرح ١٤٧/أ .

وقد يستدعي بيانُه للعلة أن ينصّ على ما يكون لهم من اختلاف في تعليل الظاهرة الواحدة، ويناقش تلك العلل، من ذلك ما قاله في علة بناء الصفة المعدولة في النداء مع اجتماع العدل والتأنيث والتعريف، نحو: يا فَسَاقِ. فقال: "... فإن قيل: ينتقض ذلك بأذربيجان، فإنه معرب مع اجتماع خمسة أسباب، وهي: التعريف والتأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون. قيل: قد أُجيب عن ذلك بأن العلة المذكورة مجوِّزة للبناء لا موجبة، وهي نظير قولهم في أرض: أرضون. في أن الواو والنون عوض عن ذهاب تاء التأنيث، ولم يُفعل ذلك في: قِدْر وشَمْس. وهذه العلة علل بها المبرد، وفيها ضعف من الوجه الذي ذكرنا، فأمّا سيبويه فعلّل ذلك بأنه يشبه (نَزالِ) في كونه على زِنَتِه وتأنيثه واشتقاقه من الفعل، وهذا لا يدخل عليه نقض"[1]. ومثله حكايته اختلافهم على ثلاثة مذاهب في علة منع صرف كلّ جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن[2].

وليس كلّ ما اختلفوا في تعليله ممّا يُعَلَّل، فهناك مَن يرى أن ما كان من قبيل وضع اللغة لا يُعلَّل. من ذلك ما قاله في علة اختصاص كلٍّ من حروف المضارعة بما خُصَّ به "... وقد قال بعض المحققين: ذلك لا يُعَلَّل لأنه من وضع اللغة، وليس بين الألفاظ والمعاني مناسبة، وقد علّله آخرون..."[3].

وفي الشرح إلى ذلك بعض أحكام العلة، نثرها العكبري حسب مقتضى الحال، نحو قوله "... لأن العلة إذا أوجبت جملةً أوجبت آحادها"[4] وقوله "الفعل علة لتسمية ما أُسند إليه فاعلاً، والعلة تسبق المعلول إمّا في الزمان أو في الرتبة، فاشتراط تقدّمه عليه مطابق لحقيقته"[5] وقوله "الفعل عامل، والعامل علة للعمل، والأصل في العلة أن يليها المعلول بغير فصل، لا سيما إذا كان الفاصل أجنبياً"[6]. وهذا بمعنى قوله "... وإنما امتنع ذلك للفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، وذلك غير جائز، لأن العامل بمنزلة العلة، والمعلول

---

(١) الشرح ٢١١/ب. (٢) الشرح ٢١٢/أ. (٣) الشرح ١٠٥/ب.
(٤) الشرح ٩٩. (٥) الشرح ٣٣٤. (٦) الشرح ٣٥٣.

لا بنا أخر عن علته»[1].

والأمثلة المتقدمة تشير إلى تأثر أبي البقاء بالمنطق وعلم الكلام في صياغة أحكام العلة والقواعد النحوية كما تصاغ القضايا والنتائج المبنية عليها في صناعة المنطق، وهناك أمثلة أخرى أدلّ منها على هذا، نحو قوله «.. وإنما لم تجزم الأسماء لوجوه، أحدها: أن الجزم عمل، والعمل يستدعي عاملاً، والعامل لا يدخل إلا حيث يصحّ معناه، وعامل الجزم إن الشرطية ولم ولام الأمر والنهي، وهذه لا تصحّ معانيها في الأسماء»[2] وقوله «... وقد تقرر أن المعمول لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل، لأن المعمول تَبَعٌ، والتَّبَعُ لا يقوى على المتبوع، فيقع في موضع لا يقع فيه الأصل»[3]

وعناية أبي البقاء بالعلل تستغرق أنواعها المتقدمة: التعليمية أو الأولى، والقياسية أو الثواني، والجدلية أو الثوالث، وطبيعي أن تكون الأولى منها أكثرها فشوّاً في كتابه، إذ تُعرف بها الأحكام والقواعد المطردة المستنبطة من استقراء كلام العرب، وأمثلتها تطالعنا في كثير من صفحات الشرح، على أنه لم يهمل العلل الثواني والثوالث التي يتفاوت النحاة في إدراكها وانتزاعها لرجوعها إلى النظر، ويلاحظ أن ثَمَّة تداخلاً في وجوه هذه العلل، لعدم وجود حدود فاصلة بين الثواني والثوالث، وأظهر أمثلة ذلك ما قاله في بناء الفعل لما لم يُسَمّ فاعله، فقد ذكر علةَ حذف الفاعل ونيابة المفعول عنه من خمسة أوجه، وأتبعها ببيان علة تغيير الفعل، ثم قفاها ببيان علة تغييره هذا التغيير[4]. ومثله كذلك تعليله دخول الباء في خبر (ما) بغير ما وجهٍ، ثم تعليله لِمَ اختيرت الباء دون غيرها؟[5]

وفي الشرح إلى ذلك تعليلات صوتية وصرفية مدارها على الخِفَّة والثقل، والحكمة منه كما قال ابن جني «لِيَقِلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون»[6] ومن أمثلة هذا الضرب تعليله لاختيارهم حروفَ المضارعة الأربعة دون غيرها، ثم تعليله

---

(1) الشرح ٧٦/أ.

(2) الشرح ١٥٤.

(3) الشرح ٣١٩.

(4) الشرح ٣٦٢

(5) الشرح ٧٧/أ.

(6) الخصائص ٤٩/١.

(7) الشرح ٩٦.

اختصاص كلٍّ من هذه الحروف بما خُصَّ به.[1] ومن الطبيعي أن تكون هذه العلل الصوتية والصرفية قليلة في الشرح بالموازنة مع العلل الأخرى، فالكتاب نحوي في أساسه، ومثل تلك العلل موضعها أحكام الصرف ومسائله، وهو ما أشبع العكبري القول فيه في الجزء الثاني من شرحه الذي وقفه على شرح (التكملة). وهو أحد مصادره التي أكثر من الإحالة عليها كما سلف في موضعه،[2] على أننا لا نعدم أمثلة أخرى لتعليلات صرفية مبثوثة في الشرح.[3]

ويتضمن الشرح كذلك أمثلة عديدة على كثير من أنواع العلل التي اعتلّ النحويون بها، وجعلوا مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً، وجميع اعتلالات النحاة، على ما نقله السيوطي عن الدينوري الجليس،(*) لا تخرج عن أحد صنفين «علة تطرد في كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً».[4] وأشهر تلك العلل وأكثرها وروداً في الشرح هي:

- علة التشبيه أو المشابهة:

ولها أمثلة كثيرة في الشرح، نحو تعليله تحريك الماضي بشبهه للمضارع، وذلك لأن الماضي يقع موقع الاسم،[5] وتعليله تحمّلَ أسماء الفاعلين وما شُبِّه بها الضمائر إعمالها في الظاهر والمضمر) بمشابهتها الفعل في اشتقاقها والوصف بها واعتمادها وأنها لا تعرى عن فاعل،[6] وتعليله جمودَ (عسى) بمشابهتها (لعل) فحملت في الجمود عليها،[7] وتعليله نصب خبر كان وأخواتها بشبهه المفعول من جهة أنه جاء بعد الفعل وما أُسند إليه، فكان منصوباً كالمفعول، وليس بمفعول حقيقة،[8] وتعليله دخولَ الباء في خبر (ما) بحملها على

---

(1) الشرح ٩٦ .
(2) الدراسة ١٨٢ .
(3) انظر مثلاً الشرح ١٧٠ .
(4) الاقتراح ٦٦ .
(5) الشرح ١٢١ .
(6) الشرح ٢٧٥
(7) الشرح ٣٨٢ .
(8) الشرح ١٧٠/ب .
(*) لعله أحمد بن جعفر الدينوري النحوي (٢٨٩هـ) . الأعلام ١/١٠٢ (ط. ثالثة) .

(ليس) في العمل ، فأكّد منفيّها بما أُكّد به منفي (ليس)"(1)، وتعليله تقديم المنصوب على المرفوع في باب إنّ وأخواتها بشبهها بالأفعال ، فحُملت على أضعف أحوالها ، وأضعف أحوالها حال الفعل أن يلزم تقديمُ منصوبه على مرفوعه(2)، وتعليله بناءَ (كم) إذا كانت خبراً بشبهها بـ(ربّ) من ثلاثة أوجه(3)، وتعليله نصبَ المشابه للمضاف بمشابهته المضاف من ثلاثة أوجه(4).

- علّة الفَرْق :

من أمثلتها في الشرح تعليله وجوبَ تقديم الفاعل على المفعول إذا كانا مقصورين أو مبنيين « ليحصل الفرق بينه وبين المفعول بالرتبة ، إذ لم يكن في اللفظ ولا في المعنى فارق »(5). وتعليله رفعَ الفاعل بالفعل بـ« أن الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، ورفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه يحصل الفرق بين هذه المعاني ، وقد وردت به اللغة ، فاكتُفي به فارقاً »(6) وتعليله فتحَ لام الابتداء الداخلة على (إن) بأنه « ليفرق بينها وبين لام الجرّ »(7).

- علّة المعادلة أو المساواة :

ولهذا الضرب من العلة عدةُ أمثلة ، أشهرها تعليله رفعَ الفاعل بالفعل بـ« أنهم أرادوا بذلك التعادل ، وذلك أن الفاعل واحد ، والمفاعيل كثيرة ، والضمة أثقل من الفتحة ، فجعلَ الأثقل للأقل ، والأخفّ للكثير ليعتدلا ، وهذا يناظر رفعَ الثقيل مرة والخفيف مراراً ، وهو على قانون الحكمة »(8). وتعليله جواز صرف الثلاثي الساكن الوسط بـ« أن هذا البناء على أقلّ الأصول ، وهو الثلاثي ، وليس فيه حركة اختيارية ، إذ لا حركة فيه إلّا حركة أوله ، وهذا في غاية الخفّة ، فعادلت خِفّتُه لفظه أحدَ سببيه ، فبقي كأن فيه سبباً

---

(1) الشرح ٧٦ / ب.
(2) الشرح ٨٢ / أ.
(3) الشرح ١٤٦ / ب.
(4) الشرح ١٥٦ / ب.
(5) الشرح ٣٤٠.
(6) الشرح ٣٣٧.
(7) الشرح ٨٤ / أ.
(8) الشرح ٢٠٨ / أ.

واحداً، ولذلك أجمعوا على صرف نوح ولوط مع وجود التعريف والعجمة ماكان إلّا لخفّة لفظه، وهذا استدلال يعتمد عليه أكثرهم»[1]. ومن أمثلة هذه العِلّة تعليله عدمَ جزم الأسماء[2]، وتعليله عدمَ جرّ الأفعال[3].

- علّة التخفيف :

هذه العلة كثيرة الدوران في كتب النحو، وقد تحدث عنها أبو البقاء في كتاب آخر، حيث علل زيادة تنوين الصرف على الاسم بأنه أريد بذلك بيان خفّة الاسم وثقل الفعل، قال «.. في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل، والخفّة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيف ما قلّت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفّة الاسم أنه يدلّ على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقق معناه .. ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك»[4]. وأمثلة هذا النوع كثيرة، وهي تدور حول جريانها في الكلام على الأصول والفروع وخفة الأول دون الثاني، ويضاف إليها تعليلاته الصوتية والصرفية التي مضت قريباً، وبها علل جواز صرف العلم الثلاثي الساكن الوسط، لأنه في غاية الخفة[5].

- علّة الأَوْلى :

من أمثلة هذه العلة تعليله عدم جواز حذف الجازم وبقاء عمله بأن «الجازم أضعف من الجار، والجار إذا حُذف لا يبقى عمله، فالجازم أولى»[6]، وتعليله وقوعَ المفرد موقع الجمع في التمييز بأنه «إذا جاز ذلك في غير التمييز، فهو في التمييز أجوز»[7] وتعليله عدمَ جواز العطف على عاملين بأن «حرف العطف ينوب عن العامل، والنائب أضعف من المنوب عنه، فنائبه بالمنع أولى»[8].

---

(1) الشرح ٢٠٨/أ.
(2) الشرح ١٥٤.
(3) الشرح ١٥٧.
(4) التبيين ١٧٣-١٧٤، ومسائل خلافية ١١١-١١٢، ونقله السيوطي في الأشباه ٣١٩/١٥ (ط. المجمع).
(5) الشرح ٢٠٨/أ.
(6) الشرح ١١٣
(7) الشرح ١٣٣/ب.
(8) الشرح ٧٩/أ.

- علّة الأصل :

عللوا بهذه العلة ما ورد استعماله على الأصل خلافاً لاستعمال أهل اللغة له، من ذلك تعليل أبي البقاء بناء الماضي بأنه هو الأصل[1]، وتعليله البدء بـ(كان) في حديثه عن باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر بأنها أم الباب، فهي الأصل[2]، وتعليله كسر (هيهات) بأنه «على أصل التقاء الساكنين»[3] وتعليله عدم جواز نيابة حرف العطف عن عاملين بأنه «لو جاز ذلك لجاز تقديم المرفوع على المجرور لأنه الأصل»[4].

- علّة الجواز :

وهي ما يجوز وجود المعلول عند وجودها، من ذلك ما نصّ عليه بعد تعليله بناء الصفة المعدولة في النداء نحو: يا فَسَاقِ، من «أن العلة المذكورة مجوّزة للبناء لا موجبة»[5].

- علّة الوجوب :

وهي عكس علة الجواز السابقة، حيث يجب وجود المعلول عندها، ويتوقف عليها وجود الشيء، وهي كثيرة الدوران في النحو، إذ يندرج تحتها تعليلاتهم وجوب رفع المرفوعات ونصب المنصوبات وجرّ المجرورات، ومنها كذلك تعليله وجوب تقديم الخبر إن وقع استفهاماً أو ظرفاً أو جاراً والمبتدأ نكرة[6].

- علّة التحليل :

ومن أمثلتها تعليله عدم قيام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به حين بناء الفعل للمفعول، قال «والعلة فيه هنا أن المفعول به فيه معنى لم يدلّ الفعل عليه، والمصدر قد دلّ الفعل عليه، ومن شأن الفاعل أن يكون غير الفعل، وهذا المعنى موجود في (زيد) دون (الضرب)، لأن (زيداً) ليس هو (الضرب في المعنى). و(الضرب) هنا مؤكِّد، فلم يُجعل أصلاً، ويُجعل (زيد) فضلةً، إذ هذا عكس الأصل»[7].

---

(1) الشرح ١٢١.　(2) الشرح ٤٥٣.　(3) الشرح ١٠٧/ب.

(4) الشرح ٧٩/أ.　(5) الشرح ٢١١/ب.　(6) الشرح ٣١٧.

(7) الشرح ٣٧١.

وبذلك نجد العكبري قد سلك في إيراد ما تقدم من العلل وغيرها مما تضمنه الشرح مسالك شتى، غير أن أشهرها كان أسلوب السبر والتقسيم، وهو من طرائق الاستدلال التي لهج أبو البقاء باستعمالها، سائراً في ذلك على نهج أبي علي وابن جني وابن الأنباري وغيرهم ممّن كثُرَ هذا الأسلوبُ في مصنفاتهم، وقوام هذا المسلك أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً، أو يبطلها من جهة ويصحح قوله، وفي الشرح مواضع نص فيها العكبري على تسمية هذه الطريقة، على حين أغفل النص على ذلك في مواضع كثيرة، فمن أمثلة النوع الأول استدلاله على أن الأفعال الخمسة ليس لها حرف إعراب، قال "والدليل على أنها ليس لها حرف إعراب السبرُ، وذلك لا يخلو إمّا أن يكون حرف الإعراب ما قبل الضمير أو نفس الضمير أو النون. فالأول باطل، لأن حركته صارت تابعة للضمير، فتحةً مع الألف، وضمةً مع الواو، وكسرةً مع الياء، وليس حكم حرف الإعراب كذلك. والثاني باطل أيضاً، لأن الضمير اسم له موضع من الإعراب، فلم يكن حرف إعراب لغيره. والثالث باطل أيضاً لوجهين، أحدهما: أن النون واقعة بعد الفاعل، وحرف إعراب الكلمة يتصل بها، ولا يفصل بينهما بغيرهما، والثاني: أن النون حرف صحيح يقبل الحركة، فلو كان حرفَ الإعراب لحُرّك بحركة الإعراب، فثبت أنه ليس حرفَ إعراب"[1]. ومثله استدلاله على اسمية (كيف)[2]. ومن أمثلة النوع الثاني استدلاله على رفع المخصوص بالمدح أو الذم، قال "... وهو مرفوع، ولا يخلو إمّا أن يرتفع لكونه صفة لِمَا قبله أو بدلاً منه أو عطف بيان، وكل هذا باطل لوجهين ..."[3]. ونحو ذلك استدلاله على فعلية (نِعْمَ وبِئْسَ)[4]، وعلى اسمية أسماء الأفعال[5]، وعلى أن الكاف في (رُوَيْدَكَ زيداً) حرفُ خطاب[6]، وعلى أن القسمة المعنوية تقتضي أن يكون البدل على ثلاثة أضرب لا أربعة[7].

---

(١) الشرح ١٥٨. (٢) الشرح ١١٥. (٣) الشرح ٤١١.

(٤) الشرح ٣٩٧. (٥) الشرح ١/١٠٤. (٦) الشرح ١/١٠٥.

(٧) الشرح ١/١٩٣.

٣- العامل :

فكرة العامل تكاد تكون أهم نظرية في تاريخ النحو العربي من لدن نشأته إلى يومنا هذا، فهي بلا شك من أهم الأصول التي قام عليها هذا النحو، إذ أمكن بها تتبعه، وتفسير حركات الإعراب، وبيان علائقه التركيبية، على نحو شمولي ينتظم جميع أبوابه ومسائله. وكل ما اتجه إليها من طعن أو نقد - بدءاً من ابن مضاء وانتهاءً بمَنْ شايعه في دعوته من بعض المحدثين - لم يستطع أن يقوض أركانها، بَلْهَ أن يقدم بديلاً صالحاً يغني عنها، ويقوم بما قامت به، وحَسْبُها ذلك دليلاً على صحتها وديمومتها، ومثلما استأثر تطبيق هذه النظرية باهتمام النحاة المتقدمين استأثر البحث فيها باهتمام الدارسين المعاصرين، فطال كلامهم عليها.(١)

ومن المعلوم أن فكرة العامل قديمة تعود إلى بداية نشأة النحو العربي، ويُعَدُّ خبر عبد الله بن أبي إسحاق مع الفرزدق من أقدم الأخبار وأدلها على إحساسهم بالعامل وأثره في معموله. قال ابن سلام "وقال يونس: قال ابن أبي إسحاق في بيت الفرزدق:(٢)

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ ... مِنَ المالِ إلّا مُسْحَتاً أو مُجَرَّفُ

ويروى أيضاً: أو مُجَلَّفُ [المجرف: الذي تجرفته السنة وقشرته، والمُجَلَّف: الذي صيّرته جلفاً] للرفع وجه(*). قال أبو عمرو: ولا أعرف لها وجهاً، وكان يونس لا يعرف لها وجهاً، قلت ليونس: لعل الفرزدق قالها على النصب، ولم يأبه، فقال: لا، كان ينشدها على الرفع، وأنشدنيها رؤبة على الرفع".(٢) وهناك أخبار أخرى مبثوثة في كتب القراءات وأعاريب القرآن والنحو تدل على إدراك النحاة الأوائل - مثل عيسى بن عمر (١٤٩هـ) وأبي عمرو ابن العلاء (١٥٤هـ) - لأهمية العامل في تركيب الكلام وتحليل العلاقات الرابطة بين مفرداته،

---

(١) انظر مثلاً: العامل النحوي في كتاب سيبويه، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، وأصول النحو العربي ١٢٩-٢١٥، والجوار النحوي ٤٤٩-٤٧٧، واللغة والنحو ١٩٦-٢١٧، والعربية وعلم اللغة البنيوي ٣٨-٨٩.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/٢١ وثمة تخريج البيت، وانظر معاني القرآن ٢/١٨٢.

(*) كذا في الأصل، وهو زيادة من إحدى النسخ.

وفي تغيّر حركات الإعراب، غير أنها لم تبلغ حدّ التصريح بمصطلح العامل الذي لم يظهر جلياً إلا عندما وصلت هذه النظرية إلى مرحلة الاكتمال والنضج على يد الخليل وسيبويه، ففي الصفحات الأولى من "الكتاب" نجد سيبويه يحدد الخطوط الرئيسية لنظرية العامل، إذ عقد الباب الثاني لمجاري أواخر الكلم من العربية، وفرّق فيه بين ألقاب الإعراب والبناء، وبيّن ما يحدثه العامل من تغيير في حركات الإعراب قال "وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العاملُ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب"(1).

وجاء النحاة بعد سيبويه فأضافوا إلى ما ورثوه من نظرية العامل في "الكتاب" ما انتهى إليهم من ثقافات عصرهم في المنطق والتوحيد والكلام وغيرها، فقاسوا ضرورة وجود مُحْدِثٍ لهذا العالم الحادث على وجود عاملٍ مؤثّرٍ لفظي أو معنوي في كل أثرٍ أو حركة إعرابية، فغالوا في تطبيق نظرية العامل، مما أخرجهم عن غايتهم في حفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، إلى ضروب من الحذف والتقدير والإضمار، مما حدا بابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) إلى تطبيق أصول مذهبه الظاهري على النحو العربي، فصنف كتابه "الرد على النحاة" ودعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل والقياس المنطقي والعلل الثواني والثوالث والتمارين غير العملية(2). وكان العامل أوفرها حظاً، فقد استهلّ به كتابه، وأطال القول فيه، حتى شغل الحيّز الأكبر منه، فقال "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأُنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي

---

(1) الكتاب ١/ ١٣.

(2) الرد على النحاة ٧٦ - ١٤١.

وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ...."[1] ولم يَطُل عمرُ دعوة ابن مضاء، فقد أعجلها بِغَوْلُ التهديم الذي قامت عليه، فخبت جذوتها، حتى كان العصر الحديث، فظهرت محاولات تيسير النحو وتجديده[2]، ووجد بعض أصحابها في دعوة ابن مضاء بغيتهم، وكان العامل النحوي أكثر أصول العربية عرضة لهجومهم، غير أنه بقي هو هو، على حين لم يُكتب لأيٍّ من تلك الدعوات البقاء.

وبذلك لم يلتفت النحاة إلى دعوة ابن مضاء، وإنما ساروا على ما كان عليه الأوائل من حيث الاهتمام بالعامل، وتلمّسه في أبواب النحو ومسائله، وبلغ من عناية بعضهم به أحداً استبدّ بهم فجعلوا من العامل حكماً في أقسام الكلام، إذ قسموها إلى قسمين: عوامل ومعمولات، وتجاوز بعضهم ذلك إلى وضع تصانيف وقفها على العوامل وحدها[3]، وأخذ الاهتمام بالعامل طريقه إلى أصحاب مسائل الخلاف النحوي، فشغل الاختلاف فيه مسائل كثيرةً من مؤلفاتهم[4].

وطبيعي أن تصطبغ نظرةُ أولئك النحاة إلى العوامل بألوان ثقافاتهم وعقائدهم، مما جعل قضايا علوم المنطق والكلام والتوحيد تخالط مفهومَ العامل، وسيأتي زيادة بيان لذلك.

ولم يخرج أبو البقاء عموماً عن منهج أولئك النحاة المتأخرين، فهو شديد العناية بالعامل، يبحث عنه، ويتلمّسه، ويقف عنده في كلّ مسألة أو باب، وقد يتجاوز ذلك إلى أن يعقد له فصولاً برأسها، وامتزج تطبيقُه نظرية العامل في شرحه ببعض ألوان ثقافته المتعددة التي ترجع إلى تفقّده وإمامته فيها ووضع مصنّفات

---

(١) الرد على النحاة ٧٦.

(٢) من أشهرها: إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، ومحمد الكسار في كتابه المفتاح لتقريب النحو، وتمّام حسّان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، وعباس حسن في كتابه اللغة والنحو. انظر مناقشة هذه الدعوات في دراسة العامل النحوي في كتاب سيبويه ٢٠٩-٢٤١.

(٣) أشهر كتاب العوامل المئة للجرجاني، طبع غير مرة، وله عدة شروح. انظر المقتضب ١/٢٤، والكشف ٢/١١٧٩.

(٤) الإنصاف: المسائل ٥، ٦، ٢، ١١، ١٣، ١٩، ٢٢، ٣٠، ٣٤، ٥٥، ٥٦، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٤، ٨٥. والتبيين: المسائل ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٤، ٥١، ٥٧، ٦٠، ٦٦، ٨٠.

فيها وخاصة المنطق والتوحيد والكلام . ويمكن أن يُستظهر على فرط عنايته بالعامل بنثره الأحكامَ العامة الخاصة به في شرحه، وتكرارها في بعض الأحيان، وكأنه يريد بذلك أن تثبت في ذهن قارئه، ومن تلك الأحكام أن "الأصل في العمل للأفعال، فلا يعمل من الأسماء إلّا ما أشبه الفعل"[1] ويقابل هذا في الأسماء حكم آخر، وهو "أن الأصل في الأسماء أن تكون معمولاً فيها لا عاملة من حيث هي أسماء، وإنما عمل ما عمل منها لا من حيث هو اسم، إذ لو كان ذلك لأعملت زيداً وفرساً، وما أشبه ذلك، وإنما تعمل لشبهها بالفعل"[2] ونحو هذا ما قاله "واعلم أن الأصل ألّا تعمل الأسماء لأنها معمولة للأفعال، والأصل في العمل للفعل لأنه الذي ينسب الاسم إليه، فيغير صفته، فيجعله تارة فاعلاً، وتارة مفعولاً ويتصرف، إلّا أن ضرباً من الأسماء عَمِلَ عَمَلَ الفعل لقوة شبهه به..."[3].

ومن أحكام العامل أنه يجري في الرتبة قبل المعمول[4]، ولكن هذا لا يمنع من تقديم معموله عليه، إذ "الأصل في كل عامل أن يجوز تقديم معموله عليه كالأفعال وأسماء الفاعلين، وفي الموضع الذي يمتنع ذلك كان لمانع كالمصدر"[5] ولذلك "جاز تقديم المستثنى على المستثنى منه، لأن العامل فيه متقدم عليه، وهو من باب الفضلات، فصار كالمميز الذي يعمل فيه الفعل"[6] ولا يشذ عن ذلك إلّا (كم) بنوعيها الاستفهامية والخبرية، فهي "تفارق غيرها من الأسماء في أن عامل الرفع والنصب لا يتقدّم عليها"[7]. ومن أحكام العامل أيضاً "أن الفصل بين العامل والمعمول بما لم يعمل فيه غير جائز"[8] ولذلك نجد "أن (أنْ) الناصبة للفعل لا يحول بينها وبين الفعل شيء من الحروف كما حيل بين المخففة وبين الفعل، لأن الناصبة للفعل عاملة فيه، ولا يحال بين العامل والمعمول لا سيما في العوامل من الحروف، والمخففة غير عاملة في الفعل، فلزم أن يُفرَّق بينهما"[9].

---

(1) الشرح ٩٤/ب.
(2) الشرح ٩٤/أ.
(3) الشرح ٩٤/أ-ب.
(4) الشرح ٣٥٣، ٣٦٦/أ.
(5) الشرح ١٠٨/ب.
(6) الشرح ١٣٥/ب.
(7) الشرح ١٤٨/ب.
(8) الشرح ٧٨/أ.
(9) الشرح ٩٠/أ.

ومن الأصول الهامة التي يقوم عليها مفهوم العامل أنه لا يعمل من الأدوات إلا ما كان مختصاً بأحد القبيلين: الأسماء أو الأفعال، إذ «الأصل في كل مختص أن يعمل»[1]، وبيان هذا أن الحروف المشبهة بالفعل «عملت لاختصاصها بالأسماء، والأصل في كل مختص بقبيل أن يعمل فيه إعراباً لما أثر فيه معنى، وقد خرج عن هذا الأصل أشياء، منها لام التعريف، فإنها مختصة بالأسماء ولا تعمل ... ومما اختص ولم يعمل السين وسوف..»[2]

ومن أظهر ما يدل على شديد عناية أبي البقاء بالعامل كثرة ما أورده في شرحه من مسائل خلافية، تقوم في أساسها على اختلافهم في العامل، أيّاً كان نوع هذا الاختلاف، عاماً بين النحاة، أو مقصوراً على نحاة المدرستين أو المدرسة الواحدة، وأشهر هذه المسائل اختلافهم في: رافع المبتدأ[3]، ورافع الاسم الواقع بعد (لولا)[4]، ورافع (زيد) في قولهم: أين زيدٌ؟[5]، ورافع الخبر[6]، والعامل في باب التنازع[7]، وخبر كلٍّ من كان وأخواتها[8]، وإنّ وأخواتها[9]، وناصب الاسم بعد واو المعية[10]، وعامل النصب في المستثنى[11]، وعامل النصب في قولك: ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً[12]، والعامل في الصفة[13]، والعامل في البدل[14]، والعامل في المعطوف[15]، وعامل النصب في قولك: إنْ زيداً تضربْ أضربْ[16].

وعلى كبير اهتمام أبي البقاء بالعامل فإنه لم يخرج إجمالاً عن نهج الأقدمين، فالعوامل عنده، كما عندهم، إمّا لفظية، وتكون أفعالاً أو أسماءً أو حروفاً، وإمّا معنوية، وهي لا تتجاوز عاملين اثنين: الابتداء، والفعل المضارع. أمّا العوامل اللفظية فتكون

---

(1) الشرح ١٦٦/ب.
(2) الشرح ١٨٠/ب.
(3) الشرح ٢١٣.
(4) الشرح ٢١٨.
(5) الشرح ٢٢٦.
(6) الشرح ٢٦٤.
(7) الشرح ٣٤٩.
(8) الشرح ٢٥٢.
(9) الشرح ٨١/أ.
(10) الشرح ١٢٦/أ.
(11) الشرح ١٣٤/أ.
(12) الشرح ١٤٠/ب.
(13) الشرح ١٨٤/ب-١٨٥/أ.
(14) الشرح ١٩٢/ب.
(15) الشرح ١٩٥/أ-ب.
(16) الشرح ٢٢٦/أ.

إمّا أفعالاً تامة أو ناقصة، وما يشبهها من المشتقات وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر؛ وإمّا أسماءً كالمضاف، والأسماء التي أشبهت الحروف كأسماء الشرط والاستفهام، وأسماء الأفعال، والأسماء التي تنصب على التمييز أسماء نكرات؛ وإمّا أن تكون حروفاً مختصة كحروف النصب والجزم والجر. والكلام على هذه العوامل اللفظية كثير، نجداً مثلته في أغلب صفحات الأصل، مما يجعل تتبعه لا ينطوي على كبير فائدة. ومما تجب الإشارة إليه هنا أن العوامل اللفظية ليست على درجة واحدة في القوة، فعوامل الأفعال في الأسماء أقوى من عوامل الحروف في الأفعال، لذلك كان من الفروق بين (ظننت) و(إذن) «أن ظننت أقوى من إذن، لأنها فعل من عوامل الأسماء، وهذه من عوامل الأفعال»[1].

ويلاحظ من تتبع كلام أبي البقاء على العامل أن المشتقات العاملة عمل أفعالها حظيت منه بأوفر نصيب، إذ أطال في الحديث عنها، وعن فرعية عملها، وشروطه، حتى أوفى في ذلك على الغاية، مما يجعلها مثالاً جيداً يمكن أن يُستغنى به عن تتبع كلام الشارح على جميع العوامل. وأول ما يذكر هنا أن العمل وإن كان في الأصل للأفعال دون الأسماء التي هي معمولة لها، فإن «ضرباً من الأسماء يعمل عمل الفعل لقوّة شبهه به، وهي خمسة أشياء: اسم الفاعل، وله في العمل ثلاثة شروط... والأصل في العمل للأفعال، فلا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، واسم الفاعل يشبه المضارع من ثلاثة أوجه...»[2] «وأمّا اسم المفعول فيعمل عمل فعله بالشروط المذكورة»[3]. وأمّا الصفة المشبهة فهي «تشبه اسم الفاعل في الوصف بها وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع... والمشابهة بين الشيئين تقتضي الإلحاق في حكم لا يناقضه الموضع، وإعمالها ممكن لا تناقض فيه، فأعملت، فإن قيل: تعمل هذه الصفة دون عمل اسم الفاعل، لأنها لا تعمل والمراد بها الحال والاستقبال، بل تعمل والمراد بها الماضي،

---

(1) الشرح ٢٢٦/ب.
(2) الشرح ١٩٤/ب.
(3) الشرح ١٩٥/أ.

وهذا على مخالفة اسم الفاعل، والجواب: أنه ليس كذلك، بل هذه الصفات لا تعمل إلّا وهي للحال، فقولك: زيدٌ حسنٌ وجهُه. يراد به أن الحسن موجود الآن، وهذا معنى الحال، لكن ابتداء الحسن قد كان فيما مضى، ولكنه لم ينقطع. على أن مَنْ قال بتجدّد الأعراض حالاً فحالاً فالحسن الموجود الآن ليس هو الذي كان في الزمن قبله بل مثله، فإن قيل: فلِمَ لَمْ يعمل إذا أُريد به الماضي أو المستقبل كقولك: زيدٌ حسنُ الوجه أمسِ أو غداً؟ قيل: عنه جوابان، أحدهما: أن إعمال هذه الصفة فرع على إعمال اسم الفاعل، والفروع تنحط عن الأصول، والحال أولى الثلاثة فكان مخصوصاً بها..."[1]. ومما قاله العكبري في عمل المصدر "أجمعوا على إعمال المصدر عمل فعله، وإنما كان كذلك لأن المصدر إمّا أن يكون أصلاً للفعل على رأينا، وسيُبيّن في موضعه، أو فرعاً على رأي الكوفيين، وأيهما كان وجب أن يعمل، لأن حروف الفعل موجودة في المصدر، وعمل الأصل كعمل الفرع، وإنما ينقص عنه من جهة أنه اسم، والأصل في الأسماء ألّا تعمل لِما ذكرنا في باب اسم الفاعل... وإذا تقرر هذا فينبغي أن تعلم أن المصدر العامل على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يكون منوناً، وهو أقوى الثلاثة، لأنه في هذه الحال أشبه بالفعل كما ذكرنا في اسم الفاعل..."[2].

وأمّا العوامل المعنوية فقصرها على عاملين: الابتداء، ورافع الفعل المضارع، وجعل الكوفيون "الخلاف" عاملاً معنوياً، وانفرد الأخفش فجعل عامل الصفة معنوياً. وقد حظي أول تلك العوامل باهتمام أبي البقاء، فأطال في بيان اختلاف المدرستين في تحديد نوع عامل رفع المبتدأ، هل هو معنى كما قال البصريون؟ أو هو لفظ كما قال الكوفيون؟ ثم فصّل في اختلاف البصريين في تحديد هذا العامل المعنوي، فأورد مقالاتهم وناقشها، واستبعد مذهب الكوفيين، وانتهى إلى إبطال جميع تلك المقالات، وتصحيح أن العامل هو الابتداء[3]. وعامل الابتداء هذا هو الرافع للاسم الواقع بعد لولا عند البصريين خلافاً

---

(1) الشرح ٨٨/أ

(2) الشرح ١٠٠/ب.

(3) الشرح ٢١٣.

للكوفيين الذين جعلوا لولا هي الرافع له، وخلافاً لبعضهم ممن أضمر بعدها الفعل الرافع، وقد أشبع أبو البقاء مناقشة تلك المقالات وما احتج به أصحابها، وأجاب عنها بإسهاب.(1)

وفعل الشيء نفسه حين وصل إلى الخبر، إذ أطال في بيان اختلافهم في تحديد العامل فيه، فذكر مذهب الكوفيين ومقالات البصريين وأتبعه بإيراد ما احتج به كلٌّ منهم، ثم أجاب عنه، وانتهى به التحقيق إلى أن الابتداء عامل معنوي ضعيف لا يعمل في الخبر، وأن المبتدأ اسم الأصل فيه ألّا يعمل، فلم يبق إلّا أن يتعاضد الابتداء والمبتدأ على العمل في الخبر، فلا ابتداء إلا بمبتدأ، وأورد ما اشتهر من تمثيلهم عمل الابتداء في الخبر بعمل النار فيما في القدر.(2)

وأمّا العامل المعنوي الثاني فهو الرافع للمضارع، وهو من مسائل الاختلاف بين المدرستين، وقد تناول العكبري هذا الخلاف في صدر شرحه، فذكر مذهب البصريين ومقالتي الفراء والكسائي، وأجاب عنهما ببيان وجوه فسادهما، وأتبع ذلك بإيضاح وجه مذهب البصريين.(3)

والعامل المعنوي الثالث هو الخلاف، ومعناه عدم المماثلة، وهذا العامل طرده الكوفيون في مواضع، نبّه الشارح عليها، فعَدّوه العاملَ في نصب المفعول معه، وهذا خلاف مذهب المحققين الذين ينصبونه بالفعل المتقدم، ولكن بواسطة الواو، لأن الفعل ضعف عن الوصول إلى هذا الاسم فقوّته الواو،(4) وجعلوه كذلك العاملَ في نصب المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة، وهي: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والدعاء والتمني، ممّا يكون فيه الأولُ سبباً للثاني.(5)

وهناك عامل معنوي آخر قال به الأخفش، وهو العامل في الصفة "وهو كونها تبعاً، كما أن العامل في المبتدأ والفعل المضارع الابتداءُ والوقوعُ موقعَ الاسم". وهذا خلافُ ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل هو العامل في الموصوف، وقد أسهب العكبري في الحديث عن الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذا، وذكر وجوه حجة كلٍّ منهما وأجاب عمّا احتج به الأخفش.(6)

---

(1) الشرح 218.
(2) الشرح 268
(3) الشرح 100.
(4) الشرح 126/أ.
(5) الشرح 217/ب-218/أ.
(6) الشرح 184/ب-185/أ.

ثالثاً: الضرورة

آثرت أن أختم الفصل الثاني الذي عقدته لأصول النحو عند العكبري في شرحه بالحديث عن الضرورة على سبيل الإلحاق لا على أنها واحد من تلك الأصول، وقد كان في الوسع إدراجها في نهاية الكلام على شواهده من الشعر، إذ كان الشعر مادةً لكثير من تلك الضرورات، غير أن بعض تلك الضرورات تتسع لتشمل الكلام المنثور إضافةً إلى الشعر كما سنرى، كما أن بحث الضرورة يحتاج إلى وقفة متأنية، وكلاهما يجعل إدراجها تحت الشعر موضع نظر.

وأول ما يلزم بيانه هنا تحديد معنى الضرورة، فالجمهور - كما نصّ عليه البغدادي وصححه - على أنها «ما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أولا»[1] وذهب ابن مالك إلى أنها ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة، وقد ردّ عليه غيرُ واحد من النحاة كالشاطبي وأبي حيان والبغدادي[2]. ونصّ أبو حيان على أنهم «يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلّا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلّا ويمكن الشاعر أن يغيره»[3]. وما ذكره أبو حيان هو بمعنى ما قاله ابن جني «إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أُنْساً بها، واعتياداً لها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها»[4]. وهذا المعنى للضرورة هو المفهوم من استقراء كلام سيبويه عليها[5]، وهو لا يقصرها على الشعر، بل ينصّ على أن بعض تلك الضرورات جائزة في الكلام المنثور، ولكنه يصفها بالضعف[6].

---

(١) الخزانة ١/ ٣١.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٤٨٤ (ط. المجمع)، والخزانة ١/ ٣٣-٣٤.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٤٨٤ (ط. المجمع)

(٤) الخصائص ٣/ ٣٠٣.

(٥) الكتاب ١/ ٢٦، ٢/ ٢٦٩، ٣٦٢، وشواهد الشعر ٤٣٧.

(٦) الكتاب ١/ ٤٨، ٨٥، ٣/ ٤٠، وشواهد الشعر ٤٣٩-٤٤٠.

والأصل الجامع لحدود الضرورة التي يلتزم بها الشاعر ما قاله سيبويه في صدر كتابه «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»[1]. وبذلك تكون «جملة الضرائر لا تخرج عن ضربين»، وقعت الإشارة إليهما في مواضع مختلفة من كلام سيبويه والخليل والمبرد وغيرهم، وربما كان أبو بكر بن السراج أول من صاغهما صياغة أصولية، وهما معاودة أصل مهجور، أو وجه ضعيف من القياس، لضعف الشبه بين المقيس والمقيس عليه»[2]. ويعبّر بعض الدارسين عن هذين الأصلين بالمشابهة بين الضرورة وغيرها مما يجوز في الكلام المنثور، وردّ الأشياء إلى أصولها[3].

وللضرائر أنواع كثيرة، نصّ عليها الأوائل، قال سيبويه «وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا»[4] على أنه يمكن إرجاعها إلى خمسة أنواع رئيسية، هي: الزيادة، والنقص، والتقديم، والتأخير، والبدل[5]. سنقف فيما يأتي على أمثلة لكلٍّ منها.

وقد حظيت الضرورة بعناية أبي البقاء، فنبّه على ما كان منها في شواهده، ولم يخرج في مفهوم الضرورة عن منهج الأقدمين، فهي عنده رجوع إلى «أصل قد رجح عليه أصل آخر، فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة»[6]. وغالب أمره أن ينص على ما كان منها أنه جاء في «ضرورة الشعر»، وربما عبّر عنه بأنه «من أحكام الشعر»[7] أو بقوله «وباب ذلك الشعر لا الاختيار»[8] أو بأنه «من الشذوذ المضطر إليه لإقامة الوزن»[9]. وبذلك يرتبط مفهوم الضرورة عنده بالشعر عموماً، ولكن بعض الضرورات تتعدى الشعر إلى النثر، فقد نصّ في أحد توجيهاته لقول العرب (لا أبالك) على أن «هذا يجري في الشعر وفي شاذ النثر»[10].

---

(1) الكتاب ١/ ٣٢.
(2) القياس في النحو ٨٥.
(3) شواهد الشعر ٤٥٠.
(4) الكتاب ١/ ٣٢.
(5) ضرائر الشعر ١٧.
(6) اللباب ٤٨٣ (نقلاً عن أصول النحو العربي ٧٩)
(7) الشرح ٢٢٥/ ب.
(8) الشرح ٤٨٧.
(9) الشرح ٣٨٥.
(10) الشرح ١٦٣/ ب.

ويرادف النثرَ عنده الاختيارُ، فيعبّر بالاختيار عن النثر، من ذلك قوله في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة «وباب ذلك الشعر لا الاختيار»[1] وقوله في الألف واللام «وقد اتفقوا على أنه لا يجمع بينهما في الاختيار، وقد جاء منه في ضرورة الشعر شيء»[2] وقوله في استعمال (فَعالِ) في غير النداء «ولا تستعمل هذه الصفة في غير النداء في الاختيار، وقد جاء في ضرورة الشعر»[3].

ومن الطبيعي ألّا تكون الضرورات على درجة واحدة عند العكبري، إذ منها ما وصفه بأنه ضرورة قبيحة، وهو ما كان وجه القياس فيه بعيداً، وأكثرها جاء غير مقيّد بوصف، واكتفى فيه بالنص على أنه يكون «في ضرورة الشعر» وهو ما يمكن أن يُسمى بالضرورة الحسنة التي يكون وجه القياس فيها قريباً. ومن ضرورات النوع القبيح حذف الموصول وإبقاء صلته، وذلك في تأويل بعضهم للمثل «عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا»[4] قال «... وزعم قوم أن التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسا. وهذا بعيد، لأن حذف الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في ضرورة قبيحة»[5]. وليس هذا على إطلاقه، إذ نقل البغدادي عن ابن هشام قوله «... وسيبويه يجيز حذف (أنْ) والفعل إذا قويت الدلالة على المحذوف ...»[6]

ولا يكتفي أبو البقاء بالنص على الضرورة والاستشهاد لها، بل ينص على ما كان منها قصراً على الشعر، وعلى ما كان فيه قليلاً، وعلى ما يُسهّل تلك الضرورةَ، وعلى ما قد يكون في الشاهد من ضرورات أخرى، من ذلك ما قاله في ضرورة الجمع بين فاعل نِعْمَ ظاهراً ومجيء المفسر على سبيل التوكيد، قال «... فإن ذُكر ذُكر توكيداً، وقلما يوجد إلا في الشعر، وهو فيه قليل أيضاً، ومنه البيت المذكور، وهو بيت جرير:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا[7]

---

(1) الشرح ٤٨٧.
(2) الشرح ١/١٥٥أ.
(3) الشرح ٢١١/ب.
(4) تقدم ٣٠٠.
(5) الشرح ٦١/أ.
(6) الخزانة ٣١٨/٩.
(7) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٦٦/أ.

ف (زادا) توكيد لقوله (فنعم الزاد) إلاّ أن في البيت ضرورة أخرى، وهي الفصل بين المميّز والمميّز به بقوله (زاد أبيك)، ولكن سهل ذلك أن المميّز هنا توكيد كالمستغنى عنه»[1]

وربما ينتهي فَتَبْلُغ ما يجتمع في الشاهد الواحد من ضرورات إلى ثلاث، فينبّه عليها، ويذكرها تباعاً، نحو قوله بعد بيان ضرورة حذف اللام من قولهم (لا أباله) في قول الشاعر:

أَبِالْمَوْتِ الذي لا بُدَّ أَنِّي ... مُلاقٍ - لا أباكِ - تُخَوِّفِينِي[2]

«... وفي البيت ضرورات ثلاثة، إحداها: حذف اللام، والثاني: حذف العائد على الموت، إذ التقدير: ملاقٍ له، والثالث: حذف النون من (تُخَوِّفيني)[3]»

ومن المعلوم أن هناك خلافاً بين العلماء في رواية بعض شواهد الضرورة، مرجعه إلى اختلافهم في رواياتها، وفي كتاب سيبويه قدر صالح من شواهد الضرورة جارت على رواية خالفه فيها بعض النحاة، وردوها على وجه يخرجها من باب الضرورة[4]. وما كانت هذه سبيله درج الشارح على بيان ما فيه من روايات أخرى يسقط بها الاحتجاج، وعلى إيراد ما لهم من أقوال في توجيه الشاهد على ما يخرجه من حيّز الضرورة، نحو قوله «... فإن قيل: ما جاء في الشعر من الجمع بين الصرف وتركه في نحو قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ بِالْعُلَبِ[5]

لا حجة فيه على الصرف، إذ يمكن أن يكون من الضرورة، ولذلك لو أسقطت التنوين لم يستقم الوزن. قيل: ليس الأمر على ما ذكرت، فإنه لو أُسقط التنوين من اللفظ الأول

---

(١) الشرح ١/ ٤٢١.

(٢) البيت في ديوان أبي حية النميري ١١٧، وهو منسوب له في: مجاز القرآن ١/ ٣٥٢، ومعانيه للأخفش ١/ ٤٤٤، والمصباح ٨٧/ ب، وشرح ابن بري ١١ (٦٦)، وإيضاح القيسي ١/ ٨٠ (٦٦)، واللسان (أبى)، والخزانة ٤/ ١٠٥، ونسب إلى عنترة بن شداد العبسي في إيضاح القيسي، وإلى الأعشى في الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٢.

(٣) الشرح ١٦٤/ ب.

(٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٤١ - ٤٥٠. وانظر قول ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٦٦.

(٥) الشرح ٢٠٩/ أ. وتقدم تخريجه في الدراسة ٢٣٤.

لم يفسد الوزن، بل يكون جارياً على ما يجيزه العروض من نقل مُسْتَفْعِلُن إلى مُفْتَعِلُن لعلة الخبن، فلمّا سمع مصروفاً ثبت أنه حجة"[1].

وفيما يأتي أنواع الضرورات التي حواها الشرح مقرونة بشواهدها وتوجيهها إمّا كان:

- زيادة التنوين فيما لا ينصرف، كقوله فيمن ضمّ الراء:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها[2]

- حذف الياء في قول الشاعر[3]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

وقد وجهه على أنه جاء على لفظ الخبر لا الأمر، وحذف الياء لضرورة الشعر، أي كل أحد يفديك"[4].

- حذف الفاعل في أحد توجيهات قول الشاعر[5]:

وإنَّ امرأً أَسْرَى إليكِ ودُونَهُ ... مِنَ الأَرْضِ مَوْماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبي لِصَوْتِهِ ... وأَنْ تَعْلَمي أنَّ المُعانَ مُوَفَّقُ

ذكر الشارح ثلاثة أوجه لهم في توجيه البيت، أحدها حذف فاعل الخبر (المحقوقة) لضرورة الشعر[6].

- الإضمار قبل الذكر في قول الشاعر[7]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ ... جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

وقد عدّ جمهور البصريين اتصال ضمير المفعول به بالفاعل متقدماً ضرورة، وأجازه الأخفش وابن جني، ونصره الجرجاني، وعليها ابن مالك، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين[8].

- الفصل بين ثلاثين ومميزها في قول الشاعر[9]:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ... ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

---

(1) الشرح ٢٠٩/١أ. (2) تخريجه في حاشية الشرح ٣٧. (3) تخريجه في حاشية الشرح ١١٢

(4) الشرح ١١٤. (5) تخريجه في حاشية الشرح ٢٨٠. (6) الشرح ٢٨٢.

(7) تخريجه في حاشية الشرح ٣٤٢. (8) الخصائص ٢٩٤/١، والخزانة ٢٧٧/١.

(9) وهو العباس بن مرداس، والبيت في ديوانه ١٣٦، والكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٢، والأصول =

- تسكين آخر الماضي في قراءة ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]

- إفراد خبر عسى في الشاهد[2]:

أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلِحّاً دَائِمَا ... لا تَلْحَنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

- اجتماع فاعل (نِعْمَ) الظاهر مع النكرة المفسرة التي تنصرف إلى التوكيد المحض، وذلك في في بيت جرير[3]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وقد علق عليه بأنه "قلّما يوجد إلّا في الشعر، وهو فيه قليل أيضاً"[4]

- الفصل بين المُمَيِّز والمُمَيَّز، كما في بيت جرير المتقدم.

- حذف الفاء في جواب (أما) في قول الشاعر[5]:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا

ونقل عن بعضهم وجهاً آخر في توجيه البيت يخرجه عن الضرورة[6].

- صياغة (أفعل) الذي في حكم (ما أفعله) من البياض والسواد في قول الشاعر[7]:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

- مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

- حذف فتحة المنصوب المنون، كما في قافية بيت يزيد بن الحكم الثقفي[8]:

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي

= ٣١٦/١، والمُحَلَّى ٧٢(١٢٣)، والإيضاح ٢٢٤، والحلبيات ٥٨، وشرح اللمع ٤٣١/٢، والمقتصد ٧٤٨/٢(١٩١)، والمصباح ٧٩/ب، وشرح ابن بري ١٩٨، وما يجوز للشاعر ١٤٥، والمرتجل ١٥٨، والإنصاف ٣٣٨/١، والخزانة ٩٩/٣(٢١٦).

(١) سورة الأنبياء ٨٨/٢١. وانظر حواشي الشرح ٣٦٤.

(٢) تخريجه مستوفى في حاشية الشرح ٣٨٣.

(٣) تخريجه في حاشية الشرح ٤٢٠.

(٤) الشرح ٤٢٠.

(٥) تخريجه في حاشية الشرح ٤١٣. وتقدم في ٢١٧.

(٦) الشرح ٤١٤.

(٧) تخريجه في الشرح ٤٣٩.

(٨) الشرح ٨٦/أ. وتقدم في الدراسة ٢١٤.

وكان الأصل أن يقول (مرتوياً).

- حذف ضمير الشأن الواجب إبرازه مع (إنَّ) في الشاهد[1]:

إنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّـ ... ـانَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ

- استعمال (خلف) و (أمام) اسمين في ضرورة الشعر، والقياس ألّا يستعملا إلا ظرفاً، على ما قاله المازني[2].

- نداء ما فيه الألف واللام، كما في قول الراجز[3]:

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ... إيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرَّا[4]

- الجمع بين حرف النداء والميم في آخر الاسم. إذ «لا يجمع بينهما إلّا في ضرورة الشعر»[5]

- سقوط اللام من قولهم: لا أبا لك. وإضافة اسم (لا) إلى الكاف وهو نكرة، وذلك في قول الشاعر[6]:

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لا بُدَّ أَنِّي ... مُلاقٍ - لا أَبَاكِ - تُخَوِّفِينِي

- حذف العائد على (الموت) في البيت السابق، إذ التقدير: ملاق له.

- حذف النون من (تخوفيني) في البيت السابق، لأن الأصل (تخوّفينني).

---

(1) البيت للأعشى في ديوانه ٣٣٥، وهو منسوب له في: الكتاب ٧٢/٣، وشرح ابن السيرافي ٨٦/٢، والمصباح ٣٤/ب، والإنصاف ١٨٠/١ (١٠٧)، وشرح ابن بري ١١٤ (٢٠)، وإيضاح القيسي ١٣٨/١ (٢٠)، والتبيين ٣٣٩، والضرائر ١٧٨، وشرح شواهد المغني ٩٢٤/٢ (٨١١)، وشرح أبياته ٢٦٨/٧ (٨٣٦)، والخزانة ٤٢٠/٥ (٤٠٧).

(2) الشرح ١٢٣/ب.

(3) البيت على شهرته لم يعرف له قائل ولا ضميمة. وهو في: المقتضب ٢٤٣/٤، والأصول ٣٧٣/١، واللامات ٥٣، واشتقاق أسماء الله الحسنى ٣٠، وما يجوز للشاعر ١٤٦، والإنصاف ٣٣٦/١ (٢١١)، وأسرار العربية ٢٣٠، والتبيين ٤٤٦، وشرح المفصل ٩/٢، والمقرب ١٧٧/١، والخزانة ٢٩٤/٢.

(4) الشرح ١٥٥/أ.

(5) الشرح ١٥٨/أ.

(6) الشرح ١٦٤/أ. وتقدم تخريجه قريباً ٣٤٤.

- العدول عن الضمير المنصوب المتصل إلى المنفصل "تقول: أتيتك، ولا تقول: أتيت إياك، وقد جاء في ضرورة الشعر"[1].

- العطف على الضمير المرفوع المتصل مستتراً أو ملفوظاً به، من غير توكيد، كقول الشاعر[2]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت).

- الجرّ مع التنوين في الاسم الممنوع من الصرف، لأن الجر تابع للتنوين[3].

- استعمال الصفة المعدولة نحو (يا فَسَاهِ) في غير النداء، كقول الحطيئة[4]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

- نصب الفعل الثاني، والأول واجب، كقول الشاعر[5]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

---

(1) الشرح ١٩٠/أ.

(2) عمر بن أبي ربيعة. والبيت في ملحقات ديوانه ٣٤٠. وهو في: الكتاب ٢٧٩/٢، والكامل ٤١٨/١، وشرح النحاس ٢٦٢ (٥١٩)، وشرح ابن السيرافي ١٠١/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، واللمع ١٥٦، والمقتصد ٩٥٩/٢، والإفصاح ٣٤٦، والمفصل ١٢٤، والإنصاف ٤٧٥/٢، وضرائر الشعر ١٨١، وشرح المفصل ٧٦،٧٤/٣.

(3) الشرح ٢٠٣/أ.

(4) الشاهد في ديوانه ٢٨٠، وهو في: الكامل ٣٣٩/١، ٧٢٦/٢، ١٢٣١/٣، والمقتضب ٢٣٨/٤، والجمل ١٦٤، وشرح اللمع ٢٨٥/١، والمقتصد ١٠٢٣/٢ (٢٦٢)، والحلل ٢٠٢ (٧١)، والأمالي الشجرية ١٠٧/٢، والمرتجل ٩٧، وشرح الشذور ١٢٠ (٣٧)، وأوضح المسالك ٤٥/٤ (٤٤٦)، وشرح التصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٤٠٤/٢ (١٤٩).

(5) المغيرة بن حبناء. والشاهد في: الكتاب ٣٩/٣، ٩٢، ومعاني الأخفش ٢١/١، ٢٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ١٨٢/٢، ٤٧١/٣، والإيضاح ٣١٣، والمسائل المنثورة ١٤٦، والمحتسب ١٩٧/١، وشرح اللمع ٥٩٤/٢، والمقتصد ١٠٦٨/٢، والإفصاح ١٨٤، والمصباح ١٠٧/أ، والخزانة ٥٢٢/٨ (٦٦٢).

- حذف الفاء من جواب الشرط في قول الشاعر[1]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ[2]

- الجزم بـ(إذا) في قول الشاعر[3]:

تَرْفَعُ لي خِنْدِفُ واللهُ يَرْفَعُ لي ... نَاراً إذا خَمَدَتْ نِيرانُهم تَقِدِ[4]

تكون جملة (خمدت) في محل جزم شرط (إذا)، و(تقد) جوابها، وهو مجزوم، والكسرة للروي.

- مجيء الأسماء المجازى بها بعد الشرط، كقول الشاعر[5]:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعا

"وهذا إنما يكثر في (إن) لأنها أم الباب، فأما الأسماء المجازى بها فلا يكاد يجيء إلا في ضرورة الشعر"[6].

ويلاحظ على ما تقدم من ضرورات أن قرابة ثلثها هو من نوع الحذف، ولا عجب فهو من أهم أبواب الضرورة وأكثرها دوراناً على ألسنة الشعراء، وقد ذكرها سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر)[7]، كما يلاحظ أن بعضها أورده العكبري غفلاً من أي شاهد عليها، وهو قليل.

---

(1) عبد الرحمن بن حسان، ونسب إلى حسان، وكعب بن مالك، وهو في ديوانه ٢٢٨. ورواية الأصمعي "فالرحمن يشكره"، والبيت في مصادر كثيرة منها: الكتاب ٣/٦٥، ١١٤، ونوادر أبي زيد ٣١، ومعاني القرآن ١/٤٧٦، والمقتضب ٢/٧٢، والأصول ٢/١٩٥، والحلل ١٧٧، والخصائص ٢/٢٨١، والخزانة ٩/٤٩ (٦٩١).

(2) الشرح ٢٢٣/ب.

(3) وهو الفرزدق. والشاهد في ديوانه ١/٢١٦، وهو في: الكتاب ٣/٦٢، والمقتضب ٢/٥٦، والمقتصد ٢/١١١٧ (٢٩٦)، والأمالي الشجرية ١/٣٣٢، وشرح المفصل ٧/٤٧، وضرائر الشعر ٢٩٨، والخزانة ٧/٢٢ (٥٠٤).

(4) الشرح ٢٢٥/ب.

(5) هشام المري، ونسب إلى قرة بن كعب. وهو في: الكتاب ٣/١١٤، والمقتضب ٢/٧٥، وكتاب الشعر ١/٢٢٨، وشرح ابن السيرافي ٢/٨٩، والمقتصد ٢/١١٢٢ (٢٩٨)، والإنصاف ٢/٦١٩ (٣٩٩)، والمغني ٥٢٦ (٧٤٨)، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٩ (٦٣٩)، وشرح أبياته ٦/٣٣٢ (٦٤١)، والخزانة ٩/٣٨ (٦٨٨).

(6) الشرح ٢٢٦/أ.

(7) الكتاب ١/٢٦، وانظر شواهد الشعر ٤٥١.

الفَصْلُ الثالِثُ

العُكْبَرِيُّ ومذاهِبُ النُّحَاة

يسلمنا ما تقدّم في الباب الثالث من دراسة شرح الإيضاح مادةِ الفصل الأول، والوقوفِ عند أصول النحو عنده، مادةِ الفصل الثاني، إلى الفصل الثالث الذي عقدته لدراسة مذاهب النحاة في شرح الإيضاح، وبيانِ المذهب النحوي لأبي البقاء العكبري، والتدليلِ على ذلك بما اجتمع لديّ من أدلة قاطعة، ومناقشةِ مَنْ تسرّع من المحدثين فجانب الصواب في تحديد مذهبه النحوي، وختمت الفصل بدراسة شخصية العكبري النحوية التي تجلّت في صور عديدة، كان أوضحها أحكامُه النقدية، واختياراته، وأثرُه في خالفيه.

١ - مذاهب النحاة في شرح الإيضاح :

حظي موضوع المدارس النحوية بعناية الدارسين المعاصرين، فتوفّروا على درسها، ووضعوا في ذلك مصنَّفات مستقلة[1]. على أنه لا بُدّ من إلمامة سريعة تكون توطئةً للحديث عن المذاهب النحوية في الشرح. وتحسن الإشارة بدءاً إلى أن مفهوم المدرسة النحوية يقوم في أساسه على وجود أصول تجمع بين أصحاب المدرسة الواحدة، وعلى منهجٍ عام يتخذونه دليلاً لهم، وعلى تطبيقٍ لتلك الأصول والمفاهيم، وهذا يعني أن اختلاف بعض أتباع المدرسة الواحدة في الفروع والجزئيات لا يخرجهم عن مذهبهم

---

(١) من ذلك: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي مخزومي، ومدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد، والمدرسة البغدادية للدكتور محمود حسني محمود. وهناك مراجع أخرى تناولت الموضوع مثل: العربية وعلم اللغة البنيوي ٤٤-٤٨.

النحوي الذي تجمعهم به الأصول، وأن المعيار الجغرافي وحده في تقسيم المدارس غير صحيح، إذ لو صحّ ذلك لكان لكل أهل مصر مذهب نحوي، واعتماداً على هذا الفهم لمدلول المدرسة النحوية لا يكون لدينا في تاريخ النحو إلّا مدرستان اثنتان: الأولى مدرسة البصرة ذات الأصول النظرية التي قام عليها الدرس النحوي واللغوي في السماع والقياس والتعليل والعامل، والتي كتب لها البقاء والاستمرار إلى يوم الناس هذا، فقد كان أصحابها أصحّ قياساً وأثبت روايةً. والثانية الكوفية التي شاركت البصرة في هذه الأصول، وهذا ليس غريباً، فالكسائي والفراء رأسا المدرسة الكوفية أخذا أولهما النحو عن الخليل، وكان ثانيهما حَفيّاً بكتاب سيبويه لا يفارقه، غير أنها توسّعت في السماع والقياس، فاعتد أصحابها بالشاهد الواحد وقاسوا عليه، وتساهلوا في الأخذ عن الرواة، ولم يكتب لهذه المدرسة البقاء، إذ تناقص عدد أتباعها حتى لا تكاد تجد أحداً منهم بعد القرن الرابع إلّا على وجه النُّدرة. وأمّا ما ذهب إليه بعضهم[1] من وجود مدرسة بغدادية تقوم على الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي، ونسب إليها بعض النحاة كالفارسي وابن جني، فقد سلف إبطاله ونقضه بما فيه مقنع، وذلك في الحديث عن المذهب النحوي لأبي علي[2].

ومن الطبيعي أن يحوي شرح العكبري كثرةً كاثرةً من المذاهب النحوية لمدرستي البصرة والكوفة وبعض أئمة النحاة، إذ كان صاحبه لَهِجاً بإيراد مسائل الخلاف سواء أكانت بين نحاة المدرستين أم بين نحاة المدرسة الواحدة أو بين النحاة عموماً، حتى لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الشرح من بعضها. وسنقف فيما يأتي عند كلٍّ من تلك المذاهب من خلال تتبّع المصطلحات التي استخدمها الشارح في النصّ على تلك المسائل والنسبة إليها:

---

(١) المدارس النحوية ٢٥٥، والمدرسة البغدادية ٢٧٩.

(٢) الدراسة ١٥٢.

آ- المذهب البصري :

لمّا كان أبو البقاء بصرياً في مذهبه النحوي كما سيأتي بيانه وتوثيقه كان من الطبيعي أن يجيء شرحه مصنَّفاً يشتمل على مذهب نحاة البصرة في جميع أبواب النحو ومسائله، إضافةً إلى ما سواه من مذهب نحاة الكوفة وآراء المخالفين من البصريين، ولذلك كان الأصل في جميع ما يقرره - وإن لم ينسبه إلى البصريين - أن يكون مذهبَ أهل البصرة أو جمهورهم، وهذه عادته التي جرى عليها في الشرح، وهو ما سلف بيانه في الحديث عن منهجه[1]، وما تقدم يفسّر قلّة تصريحه بنسبة ما يقرره إلى المذهب البصري، وما وقع خلاف ذلك في الشرح قليل بالموازنة مع ما لم ينصّ فيه على نسبته إليهم.

ويلاحظ أن الشارح استخدم مُسَمَّيات ومصطلحات كثيرة في النسبة إلى المذهب البصري، وليس هنالك من ضرورة تقتضي شرح هذه المصطلحات، فقد سبق شرح قَدْرٍ منها في الحديث عن منهجه في الشرح، وفي حواشي التحقيق نسبةُ المذاهب والآراء والأقوال إلى أصحابها، وخاصة ما كانت نسبته إلى أصحابه على سبيل العموم، وهو كثير. فقد نصّ (٢٣) مرة على مذهب «البصريين»[2]. وهنالك تسميات أخرى تضاف إلى البصريين حكماً، من ذلك أنه نصّ (٣٣) مرة على مذهب «الجمهور»[3]، و(٢٣) مرة على مذهب «النحويين»[4]، و(٢١) مرة على مذهب «الأكثرين»[5]، وثلاث مرات على مذهب «أكثر البصريين»[6]، ومرتين على مذهب كلٍّ من «معظم النحويين»[7] و«حذّاق النحويين»[8] و«جماعة من البصريين»[9] و«جماعة

---

(١) الدراسة ١٨٢.

(٢) انظر مثلاً الشرح: ٣٨، ١٠٠، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٩، ٣١٨، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٩٧...

(٣) انظر مثلاً الشرح: ١٨، ٢٤، ٦٨، ٨١، ١٨٤، ٢٣٨، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٤٨، ٣٧٩، ٤٣٠...

(٤) انظر مثلاً الشرح: ٧٢، ٨٩، ١٠٣، ١٣٧، ٢٦٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٢، ٤٠٥، ٤٣٠...

(٥) انظر مثلاً الشرح: ٨٠، ١٢٧، ٢٠٤، ٢٢٦، ٢٧١، ٢٨٧، ٣٤٨، ٣٨٠، ٤٣٠، ٤٥٩...

(٦) الشرح: ١٣٨/ب، ١٦٧/أ، ٢٠١/ب.

(٧) الشرح: ١٤٩/ب، ١٦٣/ب.

(٨) الشرح: ٤٠٩، ١١٢/أ.

(٩) الشرح: ١٥١/ب.

من محققي النحويين»[١]. ونصّ مرةً على مذهب كلٍّ من: «معظم البصريين»[٢] و«جمهور النحويين»[٣] و«أكثر النحويين»[٤] و«كثير من النحويين»[٥] و«بعض البصريين»[٦] و«بعض النحويين البصريين»[٧] و«بعض أصحاب أبي علي»[٨] و«بعض المحققين»[٩]. ويدخل تحت المذهب البصري مصطلحات أخرى تدل على إجماع النحاة، فقد نصّ خمس مرات على أحكام نحوية وقعت «إجماعاً» منهم[١٠]، وأربع مرات على أحكام وقعت عند «الجميع»[١١]، ومثلها على أحكام للنحويين «اتفقوا» فيها[١٢].

ومن نافلة القول الإشارة إلى ما تقدم في مصادره من وفرة نقوله عن أعلام البصريين مثل: يونس والخليل وسيبويه والجرمي والمبرد والمازني والسيرافي وابنه وابن السراج والزجاج والزجاجي والفارسي وابن جني والعَبْدي والربعي والجرجاني وشيخه عبد الوارث والزيادي وابن الخشاب وغيرهم، وإن كان لا بدَّ من الوقوف عند شيء من ذلك فيمكن الاجتزاء بما صرّح بحكايته عن سيبويه، فقد نصّ مرتين على «مذهب سيبويه»[١٣] وثلاث مرات على «مذهب سيبويه وأصحابه»[١٤] ومرةً على كلٍّ من «مذهب سيبويه وجماعة»[١٥] و«مذهب أصحاب سيبويه»[١٦] و«مذهب أكثر أصحابه»[١٧] و«المذهب الصحيح»[١٨]. ولا يقف العزو إلى المذهب البصري عند ما سلف من مصطلحات وتسميات، فهناك آراء لبعض البصريين عدل في كثير من الأحيان عن نسبتها إليهم على نحو محدّدٍ إلى نسبتها بما يفيد العموم، وقد مضى تفصيل هذا في الكلام على منهجه في

---

(١) الشرح ٨٧/أ، ١٣٧/ب. (٢) الشرح ١٨٨/أ. (٣) الشرح ١١٦/ب.

(٤) الشرح ١٣٨/ب. (٥) الشرح ١٩٨/ب. (٦) الشرح ١٦٧/ب.

(٧) الشرح ٤٧٣. (٨) الشرح ٤٧٩. (٩) الشرح ٩٨.

(١٠) الشرح: ٢٣١، ٣٠٠، ٣٧٢، ١١٠/ب، ١٣٢/ب.

(١١) الشرح: ١١٩، ٣٢٧، ١٠٧/أ، ١٥١/أ. (١٢) الشرح: ٧٢، ١٤٦، ١٥٥/أ، ٢٠٨/أ.

(١٣) الشرح: ١٣٨/ب، ٢١٤/ب. (١٤) الشرح: ٨٨/ب، ١١٤/أ، ٢١٥/ب. (١٥) الشرح ٤٥٧.

(١٦) الشرح ٢٤١. (١٧) الشرح ٧٧/ب. (١٨) الشرح ٢١٨/أ.

الشرح، فقد نسب (٢٨) مرة إلى كلٍّ من «قوم»[1] و«بعضهم»[2]، ونسب (١٢) مرة إلى «بعض النحويين»[3]، ونسب خمس مرات إلى «جماعة»[4].

وما تقدّم يؤكد ما سلفت الإشارة إليه من أن الشرح نحوٌ بصري في أساسه، وأن صاحبه كان واسع الاطلاع على مذهب نحاة البصرة ومقالات أئمة المذهب، ولذلك كثرت في شرحه عبارات النسبة إلى هذا المذهب وإلى أعلام نحاته، سواء صرّح بأسمائهم في النسبة إليهم أم عمّم في تلك النسبة.

ب - المذهب الكوفي:

كان لعناية أبي البقاء بمسائل الخلاف ولهجه بإيرادها في الشرح كبيرُ الأثر في عناية هذا المؤلَّف بالمذهب الكوفي وآراء الأئمة من أصحابه مثل: الكسائي والفراء. ومما يؤكد ذلك أنه صرح (٤٥) مرةً بالنسبة إلى «الكوفيين»[5]، ونصّ ثلاث مرات على آراء «بعض الكوفيين»[6]، ويدخل تحت هذا المذهب ما قاله «الآخرون» في حديثه عن مسائل الخلاف، وذلك في معرض تقرير مذهب أهل الكوفة أو الإجابة عن حُججهم، ومَبْلَغُه (٣٤) مرة[7]، ويلتحق بهذا ما نصّ عليه بأنه «عندهم»[8]، أو بأنه مذهب «أهل الكوفة»[9]. كذلك فإن من فضول القول الإشارة إلى ما سلف من وفرة نقوله عن أئمة الكوفة كالكسائي والفراء.

---

(١) انظر مثلاً الشرح: ١٨١، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٦٩، ٣٦٤، ٣٧٧...

(٢) انظر مثلاً الشرح: ١٣١، ١٧٠، ١٨٦، ٢١٣، ٣٥٣، ٤٥٩، ٤٧٩، ٧٧/ب، ٨٠/ب، ٨٤/أ...

(٣) الشرح: ٣٩٢، ٧٧/أ، ٨٨/أ، ١١١/أ، ١١٢/أ، ١٣١/أ، ١٣٩/أ، ١٦٧/ب، ١٦٨/أ، ب.

(٤) الشرح: ١٥٠، ١٦٤، ٨٩/ب، ١٠٥/ب، ١٩٨/ب.

(٥) انظر مثلاً الشرح: ٣٨، ٧٥، ٧٨، ١٠٠، ١١١، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٦٤، ٢٧٩.

(٦) الشرح ١٦٩/ب، ١٨٢/أ، ١٨٩/ب.

(٧) انظر مثلاً الشرح: ١٧١، ١٨٦، ٢١٣، ٢١٩، ٢٨٧، ٤٢٤، ٤٧٤، ٤٧٩.

(٨) الشرح ٣٩٨.

(٩) الشرح ١٦٧/أ.

٢ - مذهبه النحوي :

كان أبو البقاء نحوياً على مذهب نحاة البصرة، شديد التمسك بأصولهم في السماع والقياس والتعليل، كثير الاعتماد على آراء أئمتهم وخاصة سيبويه، حريصاً على الأخذ بمذهب جمهورهم إمّا تعددت آراؤهم في المسألة الواحدة، معنيّاً بنقد مذهب أهل الكوفة وإبطال ما احتجوا به في جميع ما أورده من مسائل الخلاف ما عدا ثلاث مسائل وافقهم فيها، أو بعبارة أدق وافق مَنْ وافقهم فيها من البصريين. ودلائل بصريته كثيرة، تقدم شيءٌ منها في الحديث عن مسائل الخلاف والمذاهب النحوية، غير أن ما سيأتي أقوى حجة وأبين دلالة على ذلك:

آ - تصريحه بمذهبه النحوي في مواضع كثيرة من الشرح وكتبه الأخرى لا سيما «التبيين» و«مسائل خلافية في النحو» وقد ورد هذا على غير ما صورة، وجميعها يلازم تقريره للمذهب البصري في مواضع الخلاف. وأشهر صوره قوله «عندنا» فقد ذكره خمس مرات في الشرح، أولها بعد أن قرر مذهب البصريين من أنه لا يبنى من الأفعال لما لم يُسَمَّ فاعله إلّا الفعل المتعدي بنفسه أو بحرف الجر، وأنه أجازه قوم، واحتجوا لذلك بشواهد من القراءات والشعر قال «وهذا عندنا بعيد»[1]. وذكر الثاني في معرض استدلاله بالسبر والتقسيم على اسمية (نِعْمَ وبِئْسَ) قال «... والثاني باطل، لأنها [نعم وبئس] لو كانت خبراً للزم منه تقديم الخبر

---

(١) الشرح ٣٦٥.

على المبتدأ ، وذلك عندهم غير جائز ، وعندنا لو كان خبراً لوقع بعد الاسم»[1] وأورد الثالث في حديثه عن (لكن) قال «... وأمّا (لكن) فهي مفردة عندنا ، وقال بعض الكوفيين: هي مركبة من (لا) و(كأن) وهذا بعيد جداً...»[2] والقول بأنها بسيطة أو مفردة هو مذهب البصريين، واتفق الكوفيون على أنها مركبة ، واختلفوا في تركيبها على أقوال. وذكر الرابع في كلامه على تعريف العدد قال «... ولو قلت : الخمسةُ الأثوابِ. فجمعت بينهما لم يجز عندنا إلّا على زيادة الألف واللام في الاسم الأول ، وأجازه الكوفيون ، وشبهوه بالحسنِ الوجهِ...»[3] وأورد الخامس في حديثه عن (رُبَّ) عند بيانه ما تضمر معه (رُبَّ) من الحروف وإيراده شواهد ذلك ، قال «... والجرّ عندنا بـ(رُبَّ) مضمرةً ، وذهب بعض النحويين إلى أن الجر بالواو نفسها كما تجرّ في القسم»[4].

وقريب مما سلف تصريحه ببصريته بعبارات أخرى نحو قوله «على رأينا» ، من ذلك ما قاله في كلامه على المصدر ، ونصّه «أجمعوا على إعمال المصدر عمل فعله ، وإنما كان كذلك لأن المصدر إمّا أن يكون أصلا للفعل على رأينا ، وسيُبيّن في موضعه ، أو فرعاً على رأي الكوفيين...»[5]. ومثلها في الدلالة على بصريته ما يُعبِّر عنه مُقَدَّراً بقوله «لنا». وله أمثلة مبثوثة في مواضع من كتبه ، من ذلك ما قاله في مسألة اشتقاق الاسم «ولفظة الاسم مشتق من السُّمو عندنا ، وقال الكوفيون هو من الوسم ، فالمحذوف عندنا لامه ، وعندهم فاؤه. لنا فيه ثلاثة مسالك...»[6]. ونحوه ما قاله في مسألة اختلافهم في بناء الأمر وإعرابه ، قال «فعل الأمر للمواجه مبني نحو: قُمْ واضرِبْ. وقال الكوفيون: هو معرب بالجزم. لنا أنه لفظ لا يفرقه بإعرابه بين معنى ومعنى...»[7]

ب- ومن دلائل بصريته ما تقدم في مسائل الخلاف من تقديمه حكاية المذهب البصري دونما نسبة إليهم لكونه هو الأصل عنده ، ثم اتباعه بالمذهب الكوفي منسوباً إليهم. وأمثلة

---

(١) الشرح ٣٩٨ . وانظر التبيين ٢٧٤. (٢) الشرح ٨١/أ. (٣) الشرح ١٤٣/أ.

(٤) الشرح ١٧١/أ. وانظر التبيين ١٣٣. (٥) الشرح ١٠٠/ب. (٦) التبيين ١٣٢. وانظر مسائل خلافية ٥٤.

(٧) التبيين ١٧٦. وانظر مسائل خلافية ١١٤.

هنا فاشية في الكتاب[١].

ج - ومن دلائل بصريته أن جميع ما ذكره في إجاباته عما احتج به الكوفيون في مسائل الخلاف يشبه جداً نظيره في «التبيين» كما يشبه ما أورده ابن الأنباري في «الإنصاف». بل كان أبو البقاء أكثر عناية منه بنقد الكوفيين، إذ لم يوافقهم إلا في مسائل معدودات[٢]، على حين وافقهم ابنُ الأنباري في سبع مسائل[٣]، ومما يؤكد ذلك أنه قصر تلك الإجابات والردود في شرحه على ما احتج به الكوفيون في غالب الأحيان وعلى مَنْ خالف من البصريين في بعض الأحيان، حتى غدا مصطلحه الشائع «الآخرون» الذي يُصَدِّر به ما يحتجون به عَلَماً على هؤلاء وأولئك.

د - ومن أدلة بصريته أيضاً أنه لا يخرج عن رأي جمهور البصريين فيما وقع فيه الاختلاف بينهم من مسائل الخلاف. ومما يشهد لذلك أخذه برأي الجمهور في منع اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل، وقد أجازه ابن جني وفاقاً لأبي عبد الله الطوال من الكوفيين، وتابعه الجرجاني في المسائل المشكلة وابنُ مالك في التسهيل وشرحه. حيث أورد قول الشاعر[٤]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وذكر توجيهين له، أولهما ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الهاء تعود إلى المصدر المدلول عليه بالفعل، أي: جزى ربُّ الجزاءِ عديَّ بنَ حاتم، والثاني أنه جاز لضرورة الشعر[٥]. ومثل ذلك منعُه إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول وفاقاً لمذهب الجمهور وخلافاً لِمَنْ أجازه كالأخفش وأبي عبيد وابن مالك والكوفيين[٦].

---

(١) الشرح ٢٧١، ٣١٨، ٣٩٧، ٤٢٦. (٢) ستَرِد تقريباً ٣٦٧-٣٦٨.

(٣) مضت الإشارة إليها في الدراسة ١٩١. ومن أوضح تلك المسائل اختلافهم في رافع الاسم بعد لولا فقد انتهى ابن الأنباري إلى تصحيح ما ذهب إليه الكوفيون على حين بقي العكبري على بصريته. انظر الشرح ١٨، والتبيين ٤٢، والإنصاف ١/٧٥.

(٤) الشرح ٣٤٢. وتقدم في الدراسة ٣٤٥.

(٥) الشرح ٣٤٣. وانظر الخصائص ١/٢٩٤، والخزانة ١/٢٧٧. (٦) الشرح ٣٦٤.

وأبعد من هذا دلالةً على تمسكه بالمذهب البصري كان في المسائل التي خالف فيها عددٌ من كبار البصريين مذهبهم، إذ لم يغرّه تعدّدُ المخالفين وعلوُّ أقدارهم، فبقي محافظاً على نهجه آخذاً بمذهب الجمهور أو المتقدمين، من ذلك إجازته تقديم خبر ليس عليها وفقاً لمذهب متقدمي البصريين أو جمهورهم وخلافاً لِمَنْ منعه. وهم جمهور الكوفيين ومَنْ وافقهم من البصريين كالمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني وابن الأنباري[1]. ومثلُ هذا أخذه بمذهب الجمهور في تسمية الكلمات التي سُمّيت بها الأفعال خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها أفعال حقيقية ولمذهب بعض البصريين في أنها أفعال استُعملت استعمال الأسماء وجاءت على أبنيتها[2].

هـ - ومن دلائل بصريته ما تقدم في دراسة مصادره من كثرة تعويله على كتاب سيبويه، ووفرة نقوله عنه، حتى كان صاحبه أكثرَ أئمة البصرة دوراناً في شرحه، وفي هذا ما يفسّر شدة إعجابه بالكتاب، واحترامه لسيبويه، وتقديم رأيه على ما سواه، والأخذ به وإن كثر مخالفوه من نحاة البصرة أحياناً. يصحح ذلك أنه لم يخرج في توجيه بيت أبي دواد[3]:

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

عن تقدير سيبويه والفارسي، وهو حذف (كل) المضاف لدلالة الأول عليه، مع أن البغدادي نصّ على أن كثيراً من النحويين لا يقدر تقدير سيبويه، ويجيز العطف على عاملين إذا كان الأول منهما مخفوضاً، والمعطوف جارٍ على الترتيب الأول[4].

---

(1) الشرح ٤٧٠ - ٤٧٣. وانظر: المقتصد ١/٤٠٨، والإنصاف ١/١٦٣. وفي الحواشي توثيق ذلك.

(2) الشرح ١٠٤/أ. وانظر: الارتشاف ٢/١٩٧.

(3) البيت في ديوانه ٣٥٣. وهو في ملحق ديوان عدي ١٩٩. ونُسب إلى أبي دواد في: الكتاب ١/٦٦، والأصمعيات ١٩١، والكامل ١/٣٧٦، ٢/١٠٠٢، وشرح النحاس ٨١ (١٥٤)، والنكت ١/٢٠٤، وشرح ابن بري ٩٦، (١٠٨)، وإيضاح القيسي ١/٤٤٢ (١١٠)، وشرح المفصل ٣/٢٦، والضرائر ١٦٦.

(4) الشرح ٨٠/أ. وانظر: الكتاب ١/٦٦، والتكملة ٥١، وكتاب الشعر ١/٤٤، ٢/٤٣٩، وشرح أبيات المغني ٥/١٩١.

و- ومن دلائل بصريته أخيراً تقيّده باستخدام مصطلحات البصريين في جميع أبواب النحو ومسائله، يشهد لذلك أنه عقد فصلاً لبيان معنى الفصل وأحكامه واختلافهم في توجيه شواهده، ولم يشر فيه إلى مصطلح الكوفيين "العماد"[1]. فإن ذكر شيئاً من مصطلحاتهم أتبعه بالتنبيه عليه، من ذلك تسميتهم المبتدأ والخبر بالمترافعين، قال "... الفصل الثاني: ما العامل في الخبر الرفع؟ وفيه خلاف، فمذهب الكوفيين أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع به، وسمّوهما المترافعين..."[2]. وأصرح من هذا حكايته مذهبهم في انتصاب خبر كان، وشرحه لمصطلحهم. قال "... وقال الكوفيون: ينتصب على القطع، يعنون الحال..."[3]

ولا يعني ما تقدم من دلائل بصريته أنه كان مُنتَصِراً لآراء هذا المذهب، موافقاً له في كل شيء، فقد أدّاه اجتهاده في بعض المسائل إلى مخالفة البصريين أو جمهورهم وموافقة الكوفيين ومن وافقهم من البصريين، وهي على قلّتها منثورة في بعض مصنّفاته، من ذلك مخالفته مذهبَ سيبويه في رفع (أنّ) الواقعة بعد (لو) بالابتداء، وعدم حاجتها إلى الخبر، وموافقته مذهبَ المبرد والزجاج والكوفيين، وعليه الحوفي ومكي والزمخشري وابن عطية وابن الأنباري، في أنه رفع على الفاعلية، والفعل مقدّر قبلها[4].

ونخلُص مما تقدّم من أدلة إلى أن أبا البقاء العكبري كان بصريَّ المذهب النحوي، يجري على أصول نحاة هذا المذهب، ويتبع منهجهم، ولا يكاد يخالفهم إلّا في النزر اليسير ممّا يدخل في باب الفروع، وهذا لا يخرج صاحبه عن نسبته إلى هذا المذهب، وأمّا مَنْ قال بخلاف هذا من المحدثين فهو مجانب للصواب، ومفتقر إلى الدليل، إذ انتهى إلى نتيجة لم تقم على مقدّمات صحيحة، وسيأتي بيان ذلك.

---

(1) الشرح ٤٨٠. وانظر: معاني القرآن ٤٠٩/١، والبيان ٣٨٦/١.

(2) الشرح ٢٦٤.

(3) الشرح ٢٥٤.

(4) الشرح ٨٨/١أ، والتبيان ١٠١/١، ٨٣٣/٢. وانظر: المقتضب ٧٧/٣، وإعراب القرآن ٢٥٣/١-٢٥٤، ٤٤٢/٢، والمشكل ١٠٧/١، ٤٣٥، والبيان ١١٥/١، ٩٢/٢، والبحر المحيط ٣٣٥/١، ٨٤/٦، والمغني ٣٥٦.

وقد خالف محمد الطنطاوي فادّعى في مواضع من كتابه "نشأة النحو" أن أبا البقاء كوفي المذهب، بل غالى فذهب إلى أبعد من ذلك مرتين، أولاهما: حين عدّ كوفيته شيئاً معروفاً جلياً في مؤلفاته، وثانيهما: حين قطع بأنه رجّح كثيراً من آراء الكوفيين في كتابه التبيين مع إقراره بأنّا لم نجد هذا الكتاب! والذي قاده إلى سلسلة هذه الأحكام المتسرّعة ما وجده من آراء كوفية في شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأً إلى العكبري، وقد فاته أن بعض الدارسين المعاصرين يتقدمهم د. مصطفى جواد كشفوا قبل ما يزيد على عشرين عاماً من إصدار كتابه عن وهم هذه النسبة بالأدلة القاطعة، وصحّحوا نسبته إلى تلميذ أبي البقاء عليّ بن عدلان النحوي المترجِم، وهذا موضوع سبق أن تناولته الدراسة في موضعه من مصنفات العكبري[1]، ونصّ كلام الطنطاوي "... ألّف بعد الأنباري أبو البقاء العكبري كتابه التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولم نعثر على هذا الكتاب، إلّا أن المعروف أنه كوفي النزعة كما يتضح جلياً من مؤلفاته، ... فبالضرورة لابدّ أنه رجّح كثيراً من آراء الكوفيين انتصاراً لمذهبه في كتابه التبيين..."[2] وكرر ذلك ثانية فقال "وقد سبق أنه كوفي المذهب"[3]. وظاهر مما تقدم أن ما ذهب إليه من أحكام مبني في أساسه على وهم عبرت عقود على بطلانه وتصحيح الدارسين له، ولا يحتاج مثله إلى أكثر مما ذكرت.

وأعجب منه ما زعمه محقق شرح اللُّمَع لابن بَرْهان بلا دليل من تشبث أبي البقاء بآراء نحاة الكوفة، قال "... وقد تجاهل أبو البقاء العكبري شرح اللُّمَع ومؤلّفه، ولعله أراد أن يوالي السيرفي في درب يناقض درب ابن بَرْهان العكبري، وفي تشبّث أبي البقاء بالمذهب الحنبلي وبآراء النحويين الكوفيين ما يشير إلى هذا"[4]. وخلوّ هذا الإدعاء من أيّ دليل يجعله غير أهل للرد عليه.

---

(1) الدراسة ٨١.

(2) نشأة النحو ١٣٥-١٣٦.

(3) نشأة النحو ١٨٠.

(4) شرح اللمع ١/٦١.

وذهب بعض الدارسين المعاصرين مثل الدكتور شوقي ضيف في غير ما كتاب له
إلى أن أبا البقاء العكبري «بغدادي من مدرسة أبي علي الفارسي التي كانت تعول على[1]
الاختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين، فانتزع عنه بصريته، وسلكه في عداد
ما سُمّي بالمدرسة البغدادية التي نسبها إلى أبي علي، فجعله رأسًا لها، وقد سبق أن
ناقشت الدراسة أمر هذه المدرسة، وحقيقة وجودها في تاريخ النحو العربي، وذلك في
دراسة المذهب النحوي لأبي علي الفارسي في الإيضاح، وانتهت إلى أن ما ادعي من وجود
مدرسة بغدادية لا يثبت على النظر، ولا يقوم على أدلة مقنعة، وفي إثباته هناك
غُنية عن إعادته هنا، على أن في كلام الدكتور شوقي على المذهب النحوي للعكبري
غير ما دليل على بصريته، قال «... ونُشر له في مصر كتاب إعراب القرآن والقراءات في جزأين،
وهو من صفحاته الأولى يجري في إعراب الألفاظ على المذهب البصري، فالمبتدأ مرفوع
بالابتداء، وهلم جرًّا. ويتوقف مرارًا ليرد على الكوفيين بعض وجوههم في الإعراب،
وإذا رجعنا إلى آرائه المنثورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسي في كثير منها»[2].

ولا يخفى أن ما خلصت إليه هذه الدراسة من أمر تحديد المذهب النحوي لأبي
البقاء العكبري ليس بجديد من حيث نتيجته، فقد ذهب إلى ذلك بعض الدارسين[3]،
غير أن الجديد فيه يكمن في الدلائل والبراهين والمقدمات الصحيحة التي انتُزعت من
شرحه للإيضاح وغيره من كتبه، فقادت من بعدُ إلى هذه النتيجة.

---

(١) المدارس النحوية ٢٧٩، وعصر الدول والإمارات ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) المدارس النحوية ٢٧٩.

(٣) مثل د. مهدي مخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ٩٥، ود. عبد الإله النبهان في دراسة ابن يعيش النحوي ٣٣٤، ود. عبد الرحمن العثيمين في مقدمة تحقيقه التبيين ١٠٢-١٠٣.

٣- شخصيَّة أبي البقاء النحويَّة :

ما تقدم من كلام على دراسة شرح الإيضاح وأصول النحو فيه وما تضمنه من مذاهب النحاة وآرائهم لا يدلّ بوضوح على حقيقة شخصية العكبري النحوية من حيث بيانُ ما تميَّز به، وما أضافه إلى جهود سابقيه، وما تركه من أثر في خالفيه، وتحديدُ موقعه من تطوّر التصنيف النحوي، وقد تبين من دراسة الشرح وتتبع الأمثلة أن هناك عدةَ مظاهرَ أو صورٍ تدلّ دلالة واضحة على ما سلف، وأنها بدت أوضح ما تكون في أحكامه النقدية ونموّ ظاهرة النقد النحوي عنده، وفي عنايته بالاجتهاد وبيان رأيه في كلّ ما يناقشه، وفي اختياراته لِمَا صَحَّ من مذاهبهم وآرائهم بعد إيرادها والاحتجاج لها ومناقشتها والإجابة عمّا خالف منها، وفيما تركه من أثر فيمَنْ جاء بعده من النحاة، ولهذا لا بُدَّ من الوقوف على هذه الظواهر كلها إيضاحاً لشخصية العكبري من جوانبها المتعددة.

آ- أحكامه النقدية :

لم يكن أبو البقاء في شرحه ناقلاً عن كتب الأقدمين فحسبُ، فهو يُتبع جميع ما يذكره من مذاهبهم ومقالاتهم بالمناقشة، وإيرادِ ما يحتج به كل فريق، والإجابة عمّا خرج عن مذهب البصريين أو جمهورهم، وتحقيقِ القول في المشكلات، والانتهاءِ من بعدُ إلى الصواب أو الأشبه به، وأجلى ما يدلّ على ذلك أحكامُه النقديةُ على الآراء والمذاهب المخالفة، يصحح ذلك وفرةُ تلك الأحكام في شرحه، حتى غدت أشبهَ بالمصطلحات. ويمكن تصنيف هذه الأحكام في ثلاث زمر: أحكام البُعْد، وأحكام التضعيف، وأحكام التخطئة.

أ- أحكام البعد :

ولها عدة صور أو عبارات، أشهرها قوله «وهذا بعيد» وقد حكم بهذه العبارة على مقالة الكوفيين بأن الأسماء الستة معربة من مكانين: حروف المد، وما قبلها[1]، وعلى قول الجرمي بأن التاء في (كلتا) زائدة وأن وزنها (فِعْتَل)[2]، وعلى مَنْ خرّج «أكلوني البراغيث» على أنَّ (البراغيث) مبتدأ، و(أكلوني) خبره مقدّم[3]، وعلى من جعل نون التثنية

---

(١) الشرح ٧٥.

(٢) الشرح ٨١.

(٣) الشرح ١٦٤.

بـ"لا" من التنوين وحده[1]، وعلى توجيه الأخفش لقوله تعالى ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[2] بأن (إذا) مبتدأ، وأن خبره ﴿إذا الأرض﴾[3] والواو زائدة[4]، وعلى مَنْ أجاز أن يأتي الفعل المجهول من اللازم[5]، وعلى مَنْ جعل تقدير المثل «عسى الغويرُ أبؤسا»[6] أنه: عسى الغوير أن يكون أبؤسا[7]، وعلى ما نقله المازني عن أبي الحسن في الآية ﴿فإن كانتا اثنتين﴾[8] من أن التقدير: فإن كان مَنْ ترك اثنتين[9]، وعلى مقالة الكوفيين بأن الألف واللام في «الوجه» بدل من الهاء في قولهم: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ[10]، وعلى مقالتهم بأن المنصوب المعرف بأل بعد الصفة المشبهة منصوب على التمييز[11]، وعلى مَنْ ذهب إلى أن هيهات جمع مثل: مسلمات. تفتح في المفرد وتكسر في الجمع[12]، وعلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن الباء للحال في توجيه قوله تعالى ﴿ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ﴾[13]، وعلى ما قاله الأخفش من أن (ما) في قوله تعالى ﴿فاصْدَعْ بما تُؤْمَرُ﴾[14] اسم يُقدَّر له ضمير يعود إليه[15]، وعلى ما ذكره الدماميني من أن الضمير (هو) عامل في الحال التي وردت في الآية ﴿وَهُوَ الحقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[16]، وعلى من قاس (مِنْ) على (مُنْذُ) في مجيئها لابتداء غاية الزمان[17]، وعلى قول مَنْ ذهب إلى أن (إيّاي) بكماله هو الاسم المضمر[18]، وعلى قول الأخفش بأن (كي) بدل من اللام الجارة قبلها[19]،

ويقرب مما سبق ما حكم عليه بأنه «فيه بُعْد» فقد أطلق هذا الحكم على مقالة الأخفش بزيادة الفاء في خبر إن في الآية ﴿قُلْ إنَّ المَوْتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فإنَّهُ مُلاقِيكُم﴾[20]

---

(١) الشرح ١ٸ٨.
(٢) سورة الانشقاق ٨٤/١.
(٣) سورة الانشقاق ٨٤/٣.
(٤) الشرح ٢٢٥
(٥) الشرح ٣٦٥.
(٦) تقدم في الدراسة ٣٠.
(٧) الشرح ٣٨٥.
(٨) سورة النساء ٥/١٧٦.
(٩) الشرح ٨٥/ب.
(١٠) الشرح ٩٩/أ.
(١١) الشرح ٩٨/ب.
(١٢) الشرح ١٠٧/ب.
(١٣) القصص ٢٨/٧٦. وانظر الشرح ١١١/أ.
(١٤) سورة الحجر ١٥/٩٤.
(١٥) الشرح ١١٥/أ.
(١٦) البقرة ٢/٩١، وانظر الشرح ١٣/ب.
(١٧) الشرح ١٦٧/أ.
(١٨) الشرح ١٨٩/ب.
(١٩) الشرح ٢١٦/أ.
(٢٠) سورة الجمعة ٦٢/٨. وانظر الشرح ٣٣٢.

وعلى ما قيل من أن (زاداً) في بيت جرير[1] :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

بأنه منتصب على الحال[2] ؛ وعلى ما حكاه بعض النحويين من أن اسم الإشارة (هذا) عامل في الحال بعد ذكر الخبر في قولهم : هذا بُسْراً أطيب منه تمراً[3] ؛ وعلى إجازة بعضهم العطف على المنادى بالنصب حملاً على الموضع[4] ؛ وعلى مقالة العبدي في توجيه (بسم الله) أنه بتقدير: باسم مسمى الله[5] ؛ وعلى توجيه مَنْ عدَّ أن (أمْ) متصلة في الآية ﴿ أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[6] ؛ وعلى مقالة العبدي أيضاً بعدم صرف ما نُكِّر بعد التسمية قياساً على قول سيبويه في (أحمر)[7] .

ويقرب من ذلك أيضاً عبارته « وهذا بعيد جداً » فقد حكم بها على مقالة بعض الكوفيين من أن (لكنَّ) مركبة من (لا) و(كأنَّ)[8] ؛ وعلى مقالة قوم بأن الاسم بعد واو المعية ينتصب انتصاب (مع) بأن ينتقل إعراب (مع) إلى هذا الاسم كما أن الاسم بعد (إلّا) ينتقل إعرابه إلى (غير)[9] .

وآخر هذه العبارات الدالة على البعد قوله « وهو بعيد الصحة » فقد حكم بها على ما حُكي عن المبرد من أن (كائن) فاعل من كان يكون ، وهو لغة في (كأيّن)[10] ؛ وعلى الوجوه العديدة التي أوردها في توجيههم للشاهد[11] :

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي

٤ - أحكام التضعيف :

وقد وردت على عدّة صور ، أشهرها قوله « وهو أو وهذا ضعيف » وهي عبارة حكم بها على مقالة الجرمي بأن انقلاب حروف الأسماء الستة هو الإعراب[12] ؛ وعلى رواية الجرّمي

---

(١) تقدم في الدراسة ٣٤٦ .
(٢) الشرح ٤٢١ .
(٣) الشرح ١٣٠/ب .
(٤) الشرح ١٥٤/ب .
(٥) الشرح ١٨٢/ب .
(٦) سورة الزخرف ٤٣/٥١-٥٢ .
(٧) الشرح ٢٠٦/ب .
(٨) الشرح ٨١/أ .
(٩) الشرح ١٢٦/أ .
(١٠) الشرح ١٥٠/أ .
(١١) الشرح ٨٦/ب . وتقدم في الدراسة ٣٤٦ .
(١٢) الشرح ٧٣ .

قول الراجز[1]:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا

وعلى مقالة قوم بأن الاسم بعد (إذا) مبتدأ[2]، وعلى رواية رفع (كل) وحذف العائد في قول أبي النجم[3]:

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أي: كله لم أصنعه؛ وعلى أحد وجهي حجة الكوفيين من جهة القياس على أن إعمال الفعل الثاني في التنازع يلزم منه الإضمار قبل الذكر[4]، وعلى توجيه الأخفش للآية ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾[5] بأن التقدير: فإن كان من ترك اثنتين[6]، وعلى من يجر من العرب (خير منه) ويرفع ما بعدها من الظاهر في قولك: مررت برجل خيرٍ منه أبوه[7].

ويقترب مما سبق أحكام بالضعف وردت بعبارات أخرى مثل قوله "ضعيف جداً" فقد حكم بها على قول الزيادي بأن حروف الأسماء الستة في نفسها إعراب[8]. وكذلك ما حكم به على ما نقله العبدي عن أبي علي من جواز ارتفاع (سواء) و(خير منك) بالابتداء في قولهم: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، بقوله "وفي هذا ضعف"[9]، ومثله حكمه على ما اعتل به المبرد من أن الواو والنون في (أرضون) عوض من ذهاب تاء التأنيث، بأنه "فيه ضعف"[10]، ومثله أيضاً حكمه على مقالة الكوفيين بأن أصل اللهم: يا الله أمّنا بخير، بقوله "وضعف هذا القول ظاهر"[11]، ومثله أيضاً ما حكم به على ما حُكي عن الكسائي من أنه قال: بُني (أمسِ) وكُسر لأنه على لفظ الأمر، بقوله "وهذا بيّنُ الضعف"[12].

ويمكن أن يندرج تحت هذه الأحكام ما ينفي عنه وجود الضعف فيه، فقد حكم على

---

(1) تخريجه في حواشي الشرح ١٢٠. (2) الشرح ٢٢٥. (3) تخريجه في حاشية الشرح ٢٤٠.

(4) الشرح ٣٥٦. (5) سبقت غير مرة. (6) الشرح ١٨٥/ب.

(7) الشرح ١٠٠/أ. (8) الشرح ٧٥. (9) الشرح ٢٥٩.

(10) الشرح ٢١١/ب. (11) الشرح ١٥٨/أ. (12) الشرح ١٢٤.

تضعيف أبي علي حذف العائد في توجيه قولهم: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ، بأن في (حسن) ضمير (الرجل)، و(الوجه) بدل من ذلك الضمير، بقوله «وليس هو بضعيف في الحقيقة»[1].

٣- أحكام التخطئة:

وهذه الأحكام وردت كذلك على عدة صور، أشهرها قوله «وهذا فاسد» وقد حكم بهذه العبارة على مقالة الربعي في الأسماء الستة بأن ضمة الواو في الرفع منقولة إلى ما قبلها وكذلك فتحتها في النصب وكسرتها في الجر[2]، وعلى مقالة الفراء بأن رفع الأفعال المضارعة لسلامتها من النواصب والجوازم[3]، وعلى مقالة الكسائي بأنها ترتفع بحروف المضارعة[4]، وعلى مقالة الكوفيين في إعراب فعل الأمر بأن اللام حذفت وبقي عملها[5]، وعلى مقالة الجرمي بأن انقلاب الألف والواو ياءً في الجر والنصب هو الإعراب[6]، وعلى قول من جعل (كان) زائدة وغير زائدة في قولهم على بزيد كان ذا مال[7]، وعلى قول بعضهم بأن (كان) خبر (ما) في قولهم: ما كان أحسن زيداً[8]، وعلى وجهين احتج بهما الكوفيون على مذهبهم في جواز العطف على اسم إنّ قبل الخبر[9]، وعلى مقالة الفراء بأن (ذاك) كناية عن المفعولين في قولهم: ظننت ذاك[10]، وعلى إضافة الشيء إلى نفسه أو بعضه وإضافة الكل إلى بعضه[11]، وعلى مَنْ جعل الضمير في قولهم: عبد بطنه، وواحد أمه. عائداً لواحد ولعبد، فالأم والبطن يتعرفان بالهاء، والواحد والعبد يتعرفان بالأم والبطن. فيصير الواحد والعبد معرّفين بأنفسهما، وهذا محال، وهو فاسد من طريقي التعريف والمعنى[12].

ويندرج تحت أحكام التخطئة عبارات أخرى تؤدي معناها، فقد حكم بقوله «وهذا غلط» على مَنْ استدل على اسمية (إذا) بدخول (حتى) عليها في الآية ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾[13]

---

(1) الشرح ١/٩٩.
(2) الشرح ٧٥.
(3) الشرح ١٠٠.
(4) الشرح ١٠٠.
(5) الشرح ١١٣.
(6) الشرح ١٨٥.
(7) الشرح ٣١٢.
(8) الشرح ٤٥٩.
(9) الشرح ١/٨٣.
(10) الشرح ١/٩٣.
(11) الشرح ١/٩٩.
(12) الشرح ١/١٨٠.
(13) سورة الزمر ٣٩/٧١، ٧٣. وانظر الشرح ٢/٣٢.

وعلى ما قيل: إن موضع ما بعد الكاف في (كأنّ) جر[1]. ومثله حكمه على مَنْ قال بأن ضمير الشأن في (كان زيدٌ منطلقه) بأنّا لو نزعناه من موضعه في (كان) لجعلنا موضعه مثله، بقوله «وهذا لغوٌ لا فائدة فيه»[2]. ومثل ذلك حكمه بعبارة «خطأ ظاهر» على معنى ما قاله العبدي من أنه يجوز ألّا يحتاج إلى ضمير في الخبر يعود على المبتدأ في قوله تعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[3] وذلك بأن يجعل للعموم فيندرج فيه (من) كقولك: زيدٌ نعمَ الرجل[4].

ب - اختياراته:

لم تكن بصريةُ أبي البقاء لتمنعه من النظر في آراء الأقدمين ومناقشتها، والموازنة فيما بينها، والاستدلال على صحتها أو ضعفها، واختيار الصحيح منها، ومخالفة الآراء الأخرى بالغاً ما بلغ أصحابُها شهرةً وقدماً، لا يمنعه من ذلك هيبةُ كبيرٍ أو متقدم، وفي شرحه مسائل كثيرة خالف فيها سيبويه والأخفشَ والمبردَ وابنَ السراج والسيرافي والزجاجي والفارسي والجرجاني والعبدي والفراء والكسائي وغيرَهم. على أن مخالفته لهؤلاء لم تكن صريحةً دائماً، إذ قد يكتفي بإيراد المذاهب أو الآراء أو الأقوال، فيختار منها ما يصحّ لديه، وينصّ على بعض المخالفين أو يغفل الإشارة إليهم. من ذلك أنه اختار مذهب الفارسي بأن الأمثلة الخمسة معربة، وليس فيها حرف إعراب، وهو بهذا يخالف مذاهب أخرى نُسبت إلى المازني وجماعة من النحويين ولسيبويه والجمهور، وعليه الجرجاني وابن يعيش[5]. ومنه اختياره مذهبَ ابن جني في همزة (إنّ) إذا أُبدلت هاء، بأنها يجوز أن تجتمع مع لام الابتداء، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج من أنها لام قسم مقدّر، وما ذهب إليه قطرب والفراء والمفضل بن سلمة والفارسي وابن عصفور من أن الأصل (له إنك)[6]. ومنه اختياره ما أجازه الجرمي وابن السراج من جواز الاقتصار على المفعول الأول

---

(1) الشرح ١/٨١/أ.
(2) الشرح ٢٣٢/أ.
(3) سورة الشورى ٤٢/٤٣.
(4) الشرح ٢٩٢.
(5) الشرح ١٥٨.
(6) الشرح ١٨٤/ب. وانظر: الخصائص ١/٣١٦-٣١٧، والهمع ١/١٤١، والارتشاف ٢/١٤٦-١٤٧.

في باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، وهو خلاف ما نص عليه سيبويه ومن وافقه كابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين.[1] ومنه اختياره مذهب سيبويه والمبرد والزجاجي في خبر عسى المقرون بـ(أن) وذلك بأن الفعل في تقدير منصوب على أنه مفعول به، وهذا خلاف مذهب الجمهور في أنه من باب (كان)، ومذهب الكوفيين في أنه بدل اشتمال مما قبله سَدَّ مَسَدَّ الجزأين.[2] ومنه اختياره مذهب سيبويه ومتقدمي البصريين والفراء في جواز تقديم خبر ليس عليها، ومخالفته مذهب المانعين، وهم جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني وأكثر المتأخرين.[3] ومنه اختياره مذهب المبرد في تقديمه المفعول به على المصدر في باب الأسماء المنصوبة، لقوة حجته، ومخالفته مذهب أبي علي والعبدي والجرجاني وغيرهم في تقديم المصدر على المفاعيل.[4] ومنه مخالفته مذهبَ الزجاجي والزمخشري، ونُقل عن ابن السراج، في جواز زيادة (ما) في الحروف الخمسة، ومذهبَ الزجاج في قَصْرِها على ليت ولعلّ وكأنّ دون (إنّ وأنّ ولكنّ) واختياره مذهب سيبويه والأخفش والفراء في قَصْرِ زيادتها على (ليت).[5] ومنه أخيراً مخالفته لأبي علي والجرجاني في جعلهما جملة خبر المبتدأ على أربعة أقسام: الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية، على حين اكتفى أبو البقاء بأن قسم الجملة إلى اسمية وفعلية، ثم قسم الفعلية إلى مطلقة وشرطية، وبهذا يكون قد عدَّ الشرطيةَ فعليةً قبل ابن هشام والسيوطي.[6]

---

(1) الكتاب 1/41، وشرح المفصل 7/68، وشرح الكافية 2/276، والارتشاف 3/84-85، والهمع 1/157. الشرح 116/ب. وانظر:

(2) الشرح 85 ب. وانظر: الارتشاف 2/122، والمغني 201-202، والهمع 1/130.

(3) الشرح 74 أ. وفي الحواشي ثمة توثيق ذلك.

(4) الشرح 108/ب. وانظر: الإيضاح 167، والمقتصد 1/579، والأصول 1/159، وشرح الكافية 1/113.

(5) الشرح 87/أ. وانظر: الارتشاف 2/157، والهمع 1/144.

(6) الشرح 145/ب. وانظر: المقتصد 1/274، والمغني 492، والهمع 1/13.

ج - تحقيقاته :

ومما تظهر فيه شخصية أبي البقاء النحوية جلية ما تضمنه شرحه من تحقيقات وتصحيحات تعقب ما يورده من مذاهب وآراء ثم ما يتبع ذلك من الاحتجاج لكل مذهب أو رأي ، والإجابة عن المخالف منهم ، وفي الشرح وفرة من الأمثلة التي تشهد لهذا ، نجدها في كثير من صفحات الأصل . فمن تحقيقاته ما ذكره في مبلغ ألفاظ التعجب ، قال «... وأما ألفاظه فقال الشيخ : هما لفظان : ما أفعَلَه وأفعِلْ به . وقال المبرد : هي أربعة ، هذان ، وأفعَلَ الناسِ ، وأفعَلُ منه . وتحقيق القول فيه أن اللفظ الأصلي في التعجب (ما أفعله) لأنه موضوع له خاصة ، و(أفعِلْ به) لفظه أمر ، ومعناه التعجب ، فهو محوّل عن موضوعه . وأمّا اللفظان الآخران فليسا في الحقيقة تعجباً ، بل أحدهما أمر في اللفظ ، والآخر (أفعل) وهذا يدل على زيادة صفة بشيء لا يكون معه ، كقولك : زيد أفضل من عمرو . فليس في هذا تعجب من فضله . نعم لفظه كفعل التعجب»[1]

ومنه تحقيقه المطوّل في كلامه على تعدي أفعال الحواس إلى مفعول واحد ، وانفراد السمع بتعدّيه في الظاهر إلى مفعولين ، الثاني مما يُسمع نحو : سمعت زيداً يقول كذا . ثم إيراده مقالة الجرجاني بأن مثل هذه الجمل هي أحوال . قال «والتحقيق في هذه المسألة أن الأصل : سمعت قولَ زيد . كما تقول : شممت ريح التفاح . إلا أنهم أرادوا أن يذكروا قائل ويقول ليبينوا المقولَ ، كقولك : سمعت زيداً يقول : عمرو منطلق . فتحكي الجملة بعد القول ، وهو أحسن من قوله : سمعت قولَ زيد : عمرو منطلق . فكان قولك : يقول كذا . جارياً مجرى المفعول الثاني في تعلّق الفائدة به ، وليس كذلك بقية أفعال الحواس ...»[2]

ومنه تحقيقه في توجيههم الشاهد[3] :

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضاً ... ولأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

---

(1) الشرح ٤٢٣ ، وفي الحواشي ثمّة تخريج ما فيه .

(2) الشرح ١١٢/ب .

(3) الشرح ١٢١/ب . وسيتكرر قريباً مع تخريجه .

وذلك بعد أن أورد توجيه أبي علي له على حذف الجار، وتوجيه العكبري على أنه متعدٍّ، قال «.. والتحقيق أن قابلت الشيء، يتعدى إلى مفعول واحد مثل: ضربت زيداً. فإذا عديته بالهمزة يتعدى إلى اثنين مثل: أضربت زيداً عمراً»[1].

ومنه تحقيقه في توجيه ما ورد عن العرب من أقوال جاءت فيها الحال معرفة، قال «والتحقيق في هذه المسائل أن الأصل في قولك (طلبته جهدك) طلبته مجتهداً. فهذا هو الحال على التحقيق لأنه اسم فاعل، ثم حذفه وجعل مكانه تجتهد. لقرب ما بين اسم الفاعل والفعل المضارع..»[2]

ومنه تحقيقه في رواية بيت أبي ذؤيب الذي استشهد به الفارسي على أن (سيّين) تكون لواحد، قال «.. والذي حققته في هذا الشعر ما رواه الرواة من غير خلاف قول أبي ذؤيب[3]:

وَقَالَ مَاشِيهِمُ سِيَّانِ سَيْرُكُمُ ... وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

فَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً ... حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيهِمْ وَتَسْرِيحُ

هذا هو الصواب في نظم الأبيات، وقد وقع في إنشاد أبي علي تخليط»[4]

ويشبه هذه التحقيقات النحوية ما يجده القارئ في الشرح من تصحيحات ينصّ فيها العكبري على ما صحّ لديه من مذاهب وآراء، وغالباً ما يكون ذلك في مواضع الاختلاف، فمن ذلك بيانه الصحيحَ من توجيهاتهم لشاهد يزيد بن الحكم الثقفي[5]:

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي

---

(1) الشرح ١٢١/ ب.

(2) الشرح ١٣٠/ أ.

(3) الشاهد في ديوان الهذليين ١٠٨/١، وشرح أشعارهم ١٢٢/١. وهو في: الإيضاح ٢٨٥، وكتاب الشعر ٢٢٣/١، ٥٣٤/٢، والخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، والمقتصد ٩٣٩/٢، والمصباح ١٠٣/ب، وشرح ابن بري ٤٥ (٧٩)، وإيضاح القيسي ٣٤١/١ (٧٩)، والأمالي الشجرية ٦١/١، ٣١٥/٢، وشرح المفصل ٨٦/٢، والمغني ٨٩ (٩٦)، واللسان والتاج (سوا)، والخزانة ١٣٤/٥ (٣٥٥)، وشرح أبيات المغني ٣٠/٢ (٨٩).

(4) الشرح ١٩٦/ أ.

(5) الشرح ١٨٦/ ب. وتقدم في الدراسة ٣٤٦.

قال «.. فكل هذه الوجوه بعيدة الصحة، والصحيح في هذا البيت ما قاله عبد القاهر، فقال في (كفافاً) قولين ....» [1]..

ومنه تصحيحه مذهب مَنْ جعل باب المنصوب على المفعول معه مقيساً، وردّه مذهب مَنْ جعله قَصْرَاً على المسموع. قال «.. والصحيح الأول. وما ذكره المخالف ليس ممّا نحن فيه، لأنا لا نقيس على الواو وغيرها من الحروف المشاركة لها في المعنى، بل نقيس كلاماً وقعت فيه بمعنى (مع) لم يسمع من العرب على ما سمع منهم، فهو كالقياس على الفاعل المقدم ذكره» [2].

ومنه أيضاً تصحيحه عمل الابتداء في المبتدأ والخبر، وعمل (إنْ) وفعل الشرط معاً في الجزاء، قال في حكاية اختلافهم في جازم جواب الشرط «واختلفوا في جازمه على ثلاثة أقوال، أحدها: هو مجزوم بـ(إنْ) كما أن فعل الشرط كذلك، وهو الأقوى عند كثير منهم، لأن (إنْ) تقتضي شيئين، فإذا عملت في أحدهما عملت في الآخر مثل كان وإن، وهو الصحيح في الابتداء في أنه هو العامل في المبتدأ والخبر، والقول الثاني: وهو الصحيح أن (إنْ) وفعلَ الشرط بمجموعهما عامل في الجزاء، لأن (إنْ) ضعيفة فقويت بفعل الشرط» [3].

وممّا هو بسبب ممّا تقدّم آراؤه الخاصة التي أضافها إلى جهود سابقيه، من ذلك تعليله تمييز (كم) الخبرية بالمفرد دون الجمع. قال «وعندي فيه وجه آخر، وهو أن الخبرية تضاف إلى ما بعدها، والمضاف إليه كجزء من المضاف، فلم يَطُلْ الكلام به، وأمّا العدد المنوّن والجاري مجراه فقد طال إمّا بالتركيب أو بالنون، فلم يَطُل أيضاً بتمييزه بالجمع، فاقتصروا منه على واحد منكور تخفيفاً» [4].

---

(1) الشرح ٨٦/ب.

(2) الشرح ١٢٧/أ.

(3) الشرح ٢٢٣/أ.

(4) الشرح ١٤٨/أ.

د - أثره في غيره :

من الطبيعي أن يكون النحو أبعد العلوم التسعة التي انتهت الإمامة منها إلى أبي البقاء أثراً في خالفيه من النحاة الذين أفادوا من مصنفاته الكثيرة، واعتمدوا عليها، ونقلوا عنها مُصَرِّحِينَ بذلك في مواضع، ومُغْفِلِينَ ذلك في مواضع أخرى، وفيما سلف من كلام على مؤلفاته أمثلة لهذا وذاك، غير أني أرجأت الحديث عن شرح الإيضاح إلى الباب الثالث لبيان مبلغ أثره في غيره، إذ كان موضع عناية النحاة من بعده، أفادوا منه، فصرحوا بالنقل عنه أو عن مؤلفه، وأغفلوا النص على ذلك في بعض الأحيان شأن كثير من المتأخرين.

ويُعَدّ البغدادي والسيوطي على تأخرهما من أشهر النحاة الذين أفادوا من شرح الإيضاح لأبي البقاء، ونقلوا عنه، ونثروا تلك النقول في كتبهم، وسأقدم الحديث عنهما لوفرة نقولهما عنه، وتصريحهما بذلك. أمّا نقول البغدادي عنه فهي :

- ما قاله في توجيه الشاهد(1) :

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيْدُ بِهِ الذَّوِيْنَا

"قال في الصحاح : ولو جمعت (ذو مال) لقلت : هؤلاء ذوون، لأن الإضافة قد زالت، وأنشد بيت الكميت، وقال : أراد أذواء اليمن. وكذلك قال أبو البقاء في شرح الإيضاح النحوي للفارسي : إنما جاز هذا لأنه أراد ملوك اليمن، فقد أخرجه إلى باب المفرد، ولذلك قالوا : الأذواء، في : هؤلاء"(2).

- وقال في توجيه الشاهد(3) :

فَلَأُبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوَارِضًا وَلَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

---

(1) البيت للكميت في ديوانه ٢/١٠٩. وهو في : الكتاب ٣/٢٨٢، والحلبيات ١٥٥، وكتاب الشعر ١/١٥٤، ١٦٥، وشرح اللمع ٢/٦١١، والمخصص ١٣/٢٢١، والدرر ٢/٦٢، والهمع ٢/٥٠١، والخزانة ١/١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٧٩، ٤/٤٩٦، ٧/٤٣٠، ٨/٥٧.

(2) الخزانة ١/١٤٠، والشرح ١٨٦/ب.

(3) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٥. وله روايات عدة، وهو في : الكتاب ١/١٦٣، ٢١٤ =

«... وقوله: ولأُقبلنّ الخيل. هكذا رواه سيبويه. وفيه قولان: أحدهما لأبي علي الفارسي، وهو أنه فعل لازم يتعدى بحرف الجر، والأصل: لأُقبلنّ بالخيل إلى لابة ضرغد. كذا حكاه عنه أبو البقاء في شرح الإيضاح للفارسي وابن خلف في شرح أبيات سيبويه والسخاوي في سفر السعادة»(١).

- وقال في توجيه الشاهد(٢):

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ... لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

«... وقال أبو البقاء في شرح الإيضاح: قيل: هو بمنزلة ذات مرة، إلا أنه أخرجه عن الظرف بالإضافة إليه، وقيل: (ذو) زائدة، أي: على إقامة صباح»(٣).

- وقال في توجيه الشاهد(٤):

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ ... مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

«... ونقل أبو البقاء في شرح الإيضاح للفارسي عن بعضهم أنه معطوف على (كل عاقر) أي: يركب كلّ عاقر، ويركب الهول، فيكون مصدراً بمعنى اسم المفعول...»(٥).

= والأصمعيات ٢١٦، والمفضليات ٣٦٣، وشرح ابن السيرافي ٤٦/١، والإيضاح ١٨٠، والصحاح (عرض)، وفرحة الأديب ٥٩، والمخصص ١٥/١٣٣، ١٧/١٧، والمقتصد ١/٦٤٤ (١٥٩)، والخزانة ٣/٧٤ (١٦٨).

(١) الخزانة ٣/٧٧، والشرح ١٢١/ب.

(٢) البيت لأنس بن مدرك الخثعمي، وهو في: الكتاب ٢٢٧/١، والبيان والتبيين ٣٥٢/٢، ٣/٢١٨، والمقتضب ٣٤٥/٤، وشرح النحاس ١١٥ (٢١٢)، وشرح ابن السيرافي ٨٨/١ (١٩٣)، والخصائص ٣/٣٢، والأمالي الشجرية ١٨٦/١، وشرح المفصل ٣/١٢، والمقرب ١٥٠/١، والخزانة ٣/٨٧ (١٧٠)، ٦/١١٩.

(٣) الخزانة ٣/٨٨، والشرح ١١٩/ب.

(٤) الأبيات من مشهور رجز العجاج، وهي في ديوانه ٣٥٤/١. وانظر: الكتاب ٣٦٩/١، والأصول ٢٠٨/١، والإيضاح ١٩٧، وشرح ابن السيرافي ٤٧/١، والتمام ٨٩، وشرح اللمع ١٢٨/١، والمقتصد ٦٦٥/١ (١٧١)، والمصباح ٧٦/١، وأسرار العربية ١٨٧، وشرح ابن بري ٨٤ (٥٤)، وإيضاح القيسي ٤٦/١ (٥٤)، والخزانة ١١٤/٣ (١١٧).

(٥) الخزانة ٣/١١٦.

- وقال في توجيه الشاهد[1]:

رَبَاءُ شَمَّاءُ لا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا ... إلّا السَّحابُ وإلّا الأَوْبُ والسَّبَلُ

"... وقال أبو البقاء في شرح الإيضاح لأبي علي: أنّث (رَبّاء) لمّا أراد الربيئة، وهو الحافظ لأصحابه في الأمكنة العالية. أقول: هذا غلط؛ لأن (ربّاء) فعّال لا فعلاء ..."[2]

- وقال في توجيه الشاهد[3]:

"أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ... لِعَيْنَيْكَ مِنْ ماءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ

على أن (رسم دار) مصدر مضاف إلى مفعوله، و(مربع) فاعله، و(رسم) هنا مصدر رَسَمَ المطرُ الدارَ، أي: صيّرها رسماً بأن عفاها، ولا يراد بالرسم هنا ما شخص من آثار الدار؛ لأن ذلك عين لا معنى، والذي يعمل معنى لا عين. كذا في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي"[4].

- وقال في توجيه الشاهد[5]:

فإنّا رَأَيْنا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعَةً ... إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

"... قال أبو البقاء في شرح الإيضاح: (رأينا) هنا بمعنى علمنا، و(أحوج) اسم يراد به التفضيل."

---

(١) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في: ديوان الهذليين ٣/١٢٨٥، والتكملة ٧٣، والأمالي الشجرية ٢/٣٣، وشرح ابن بري ٢١٥(١١٥)، وإيضاح القيسي ١/٣٩٠، ٤٥٣(١١٨)، والخزانة ٥/٣(٣٣٢).

(٢) الخزانة ٥/٥، والمصباح في شرح الإيضاح (شرح التكملة) ٨٦/أ.

(٣) البيت للحطيئة في ديوانه ٢٥٣، وهو في: الإيضاح ١٥٨، وأمالي المرتضى ٢/٤٧، ٣/١٣٦، والمقتصد ١/٥٥٩(١٢٢)، والأمالي الشجرية ١/٣٥١، والمصباح ٤٦/أ، وشرح ابن بري ١٣٠(٢٩)، وإيضاح القيسي ١/١٧١(٢٩)، وشرح المفصل ٦/٦٢، واللسان (رسم)، والخزانة ٨/١٢١(٥٩٦).

(٤) يريد بذلك شرح العكبري. انظر: الخزانة ٨/١٢١، والشرح ١٠١/ب.

(٥) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ١٢١، وهو من شواهد التكملة ٩٧. وانظر: المخصص ١٦/٨٦، وشرح ابن بري ٣٥٢-٣٥٣(١٤٣)، وإيضاح القيسي ١/٥٢٩(١٤٦)، وشرح المفصل ٢/٦١، واللسان والتاج (سهم، صون)، والخزانة ٨/٦٣٢(٦١٩).

وهو مفعول ثان لـ (رأينا)، و(ساعةً) منصوب بـ (أحوج)، و(إلى الصون) متعلق بها أيضاً، وكذلك (من ربط). وجاز أن يتعلق حرفا الجر بـ (أفعل) لأن معناهما مختلف، و(مِنْ) هي التي يقتضيها (أفعل). والأقوى أن يقدم (مِنْ) على (إلى)، لأن تعلق (مِنْ) بأفعل يوجب معنى في أفعل وهو التخصيص، فإذا فصلت بينهما ضعفت علقته به، ومع هذا فهو جائز، وورد القرآن به، قال تعالى ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾[1] وقال تعالى ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾[2] وهو أكثر من أن أحصيه، وإنما ذكره أبو علي ليبين لك أن عمل (أحوج) في (ساعة) ليس على حد عمله في (مِنْ) التي للمفاضلة. كما أن قوله « بالأكثر منهم »[3] لا يتعلق (مِنْ) بـ (الأكثر) على هذا الحد، بل على حد تعلق (ساعة) بـ (أحوج)، وأما (إلى) و(من ربط) فيتعلقان بـ (أحوج) لا محالة. فإن قيل: لِمَ لا تعلق (ساعة) بـ (رأينا)؟ قيل: يمتنع من وجهين، أحدهما: أن المعنى على هذا، بل المعنى على شدة حاجة العِرْض إلى الصون، في أي ساعة كانت. والثاني: أنك لو نصبتها بـ (رأينا) لفصلت بها بين (أحوج) وما يتعلق به، وهو أجنبي، فلم يجز. انتهى كلام أبي البقاء»[4]

- وقال في توجيه بيت زهير[5]:

رَأَيْتَ ذَوِي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِم ... قَطِيناً لَهُم حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ البَقْلُ

«.. و(إذا) هنا مجردة عن الظرفية. قال أبو البقاء في شرح الإيضاح لأبي علي: (حتى) هنا بمعنى إلى، و(إذا) خرجت عن الظرف، ويدل على أنها ليست ظرفاً أنه لا جواب لها، بل (حتى) هنا

---

(١) سورة ق ٥٠/١٦.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/٨٥.

(٣) يريد قول الأعشى الذي استشهد به أبو علي في التكملة ٩٧ قبل شاهد أوس، ولفظه:

وَلَسْتَ بالأكْثَرِ مِنْهُم حَصًى ... وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

(٤) الخزانة ٨/٢٦٣-٢٦٤. وانظر المصباح في شرح الإيضاح (شرح التكملة) ١/١١٣.

(٥) البيت في ديوانه ٤١. وله غير ما رواية. انظره في: معاني الحروف ٤٠، والمحتسب ٢/٨٩، واللسان (نبت)، والمغني ١٣٩(١٥٣)، وشرح شواهده ١/٣١٤(١٤٠)، وشرح أبياته ٢/٢٩٣(١٤٢)، والخزانة ١/٥٠.

متعلقة بقوله (قطيناً) إلى زمن نبات البقل. انتهى»[1].

وعلّق البغدادي على ما نقله عن العكبري بقوله «وفي دليله نظر، فإنه يدل على أنها غير شرطية، ويجوز أن تكون شرطية بتقدير جواب يُعلم من قرينة الحال، وهو: ارتحلوا أو استغنوا، وتكون (حتى) ابتدائية غاية لقطين»[2].

وأما السيوطي فنقل عن أبي البقاء بطريق ابن هشام في كلامه على أحكام (كذا) وذلك في الوجه الرابع من وجوه الاختلاف التي افترقه عليها النحويون الذين ذهبوا إلى أن الكاف و(ذا) كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب. قال «... والرابع: أنها محتملة للحرفية والاسمية. قاله أبو البقاء في شرح الإيضاح. قال: إذا قيل له: عندي كذا درهماً فـ(كذا) في موضع الصفة لمبتدأ محذوف أي: شيء كالعدد. أو الكاف اسم مبتدأ كـ(مثل) قال: فإن جعلت الكاف حرفاً لم تحتج إلى أن تتعلق بشيء، لأن التركيب غيَّر حكمها، كما في (كأن) فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلقة بمحذوف، وهي الآن غير متعلقة بشيء»[3].

وقال أيضاً «... وفي كلام أبي البقاء في شرح الإيضاح ما هو أبلغ من هذا، فإنه قال: وذهب معظم النحويين وأصحاب الرأي إلى أن مَنْ قال: كذا درهماً، لزمه عشرون درهماً. لأنك لم تكرر العدد، ولم تعطف عليه، ولم تُضِفْه لتمييز، فحُمِلَ على أول عدد حاله ذلك. فإن جررت الدرهم فقد حمله النحويون وأصحاب الرأي على مئة. انتهى»[4]

وفي كلام السيوطي على تمييز (كم) الخبرية ما يدل على أنه أفاد منه، ونصه «تمييز (كم) الخبرية مجرور، ويكون مفرداً وجمعاً ... والإفراد أكثر من الجمع حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ، وعليه العكبري في شرح الإيضاح»[5].

---

(١) شرح أبيات المغني ٢٩٧/٢-٢٩٨، والشرح ١١٩/أ. (٢) شرح أبيات المغني ٢٩٨/٢

(٣) الأشباه والنظائر ٢٧٩/٧، والشرح ١٤٩/ب. (٤) الأشباه والنظائر ٢٨٨/٧، والشرح .

(٥) الهمع ٢٥٤/١. ولفظه بعض ما في الشرح ١٤٧/أ.

وثمّة نقول أخرى عن أبي البقاء وردت غفلاً من اسم الكتاب المنقول عنه، ولم يكن في الوسع تحديده لكثرة مصنّفاته، وكون غالبيتها في حكم المفقود، وقِلّة المخطوط منها، وقِلّة ما صدر محققاً من ذلك المخطوط، وعدم وجودها في شرح الإيضاح، ومن أشهر مَنْ نقل عنه وعزا إليه دونما تحديد لاسم المصدر المنقول عنه الرضي الاستراباذي[1] وابن أمّ قاسم[2] وابن هشام[3] والبغدادي[4].

ولا يقتصر أثر العكبري في خالفيه من النحاة على ما تقدم ممّا صرّحوا فيه بالنقل عنه، بل يتعداه إلى ما أفادوه منه، وأغفلوا فيه الإشارة إليه، وأظهر ما بدا ذلك لدى ابن هشام وابن يعيش وأبي حيان.

فمن ذلك ما قاله ابن هشام في توجيه الشاهد[5]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِم ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوى تُلْقِي المَساكِينُ

ونصّه «فإن قيل: قدر (المساكين) اسمها. قلنا: ففاعل (يلقي) حينئذ ضميرهم، فكان يجب أن يقال: يلقون أو تلقي. بالتأنيث»[6]. وما ساقه ابن هشام على صورة اعتراض أجاب عنه هو أحد وجهين علل فيهما العكبري امتناع رفع (المساكين) بـ(ليس). ولفظه «... ولا يجوز أن ترفع (المساكين) بـ(ليس) لوجهين، أحدهما: أن التقدير به على هذا التقديم: أي ليس المساكين. وهذا يحتّم عليك أن تقول: يلقون. وليس بمقول في البيت»[7].

---

(1) شرح الكافية ١/١٠٣، ٢/٢٩٤. ونقل البغدادي كلامه في الخزانة ٩/٤٤٢، وشرح أبيات المغني ٦/٣٤٩.

(2) الجنى الداني ١١٩، ١٤٠، ٢٨٨، ٣٧٠، ٣٧١-٣٧٢، ٣٨٠.

(3) أرقام الإحالة عليه في فهرس المغني ٩٧٧.

(4) الخزانة ٤/٤٣، ٦/١٨٠، ٩/٢٥٣.

(5) البيت لحميد الأرقط. وهو في: الكتاب ١/٧٠، والمقتضب ٤/١٠٠، والأصول ١/٨٦، والحلبيات ٢٥٧، ٢٦٣، والنكت ١/٢٠٨، والأمالي الشجرية ٢/٢٠٣، وتذكرة النحاة ١٦٦، والخزانة ٩/٢٧٠.

(6) تخليص الشواهد ٢٥٠، والخزانة ٩/٢٧٠.

(7) الشرح ٧٨/ب.

ومنه أيضاً ما ذكره ابن هشام في حديثه عن (بَلْهَ) ونصه "... وفسّرها بعضهم بـ(غير) وهو ظاهر"[1]. وهذا الرأي أورده العكبري في باب الأسماء التي سميت بها الأفعال منسوباً إلى بعضهم. قال "... فقال بعضهم: هي اسم بمعنى (غير) والجر على حاله"[2].

وأمّا أثر العكبري في ابن يعيش ففي شرحه للمفصّل عدة أمثلة تشير إلى مادته من شرح الإيضاح دونما عزو إلى أبي البقاء أو إلى شرحه، وابن يعيش في هذا يسير على نهج كثير من المتأخرين الذين لم يكن النصّ على أسماء المصادر موضعَ عنايتهم[3]. من ذلك موازنة ما قاله ابن يعيش في حدّ الحرف بما ذكره أبو البقاء، قال ابن يعيش "... وقولهم (ما دلَّ على معنى في غيره) أمثلُ من قول مَنْ يقول (ما جاء لمعنى في غيره). لأن في قولهم (ما جاء لمعنى في غيره) إشارة إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلّة التي وضع لأجلها، إذ علّةُ الشيءِ غيرُه"[4]. وهذا قريب جداً ممّا قاله متقدِّمه العكبري ولفظه "وكيف ما كان فالمذكور حدّ للحرف، لأنه مطرد منعكس، ولفظة (ما دلّ على معنى) أحسن من قولك (ما جاء لمعنى) لأن مجيء الكلمة لمعنى بيان العلّة الداعية إلى وضعها، ولفظة (دلّ) بيان معناها"[5].

ومن ذلك تعليل ابن يعيش لوجوب التغيير في بناء الفعل للمجهول، ونصه "فإن قيل: ولِمَ وجب التغيير إلى هذا البناء المضموم الأول المكسور ما قبل الآخر؟ قيل: لأن الفعل لمّا حُذف فاعله الذي لا يخلو منه جُعل لفظُ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناءٌ آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سُمِّي فاعلوها"[6]. وهذا قريب ممّا ذكره الشارح ولفظه "... الرابع: في علّة هذا التغيير. والغرض من ذلك أن يُبنى على صيغة لا يشاركها فعلٌ قد سُمِّي فاعله، وذلك حاصل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر..."[7].

---

(١) المغني ١٥٦.

(٢) الشرح ١٠٦ ب. وانظر: شرح المفصل ٤٩/٤، وشرح الكافية ٧٠/٢، والارتشاف ٣/٢٠٢.

(٣) ابن يعيش النحوي ١٢٦. (٤) شرح المفصل ٢/٨. (٥) الشرح ٥٤.

(٦) شرح المفصل ٧١/٧. (٧) الشرح ٣٦٢.

ومن ذلك أيضاً تقارب عبارتيهما في حدّ الفاعل، قال ابن يعيش «... وربما قال بعضهم في عبارته: الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه، وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جائز، لأن الإسناد معنى، ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي[1]». وقال العكبري قبله: «وقول مَنْ قال: يرتفع بإسناد الفعل إليه خطأ، لأن الإسناد معنى، والعامل في الفاعل لفظ، وبين العبارتين فرق ظاهر[2]».

ومن ذلك أيضاً إيراد ابن يعيش لستة فروق بين اسم الفاعل والمصدر، قال «وجملة الأمر أن الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستة:

أولها: أن الألف واللام في اسم الفاعل تفيد التعريف مع كونها بمعنى الذي، والألف واللام في المصدر تفيد التعريف لا غير.

الثاني: أن اسم الفاعل يتحمل الضمير كما يتحمل الفعل، لأنه جارٍ عليه، والمصدر لا يتحمل ضميراً لأنه بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه معنوياً مقدراً غير مستتر فيه.

الثالث: أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، واسم الفاعل لا يضاف إلا إلى المفعول لا غير.

الرابع: أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال.

الخامس: أن المصدر لا يتقدم عليه ما يعمل فيه سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن، واسم الفاعل يتقدم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام.

السادس: أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله. والمصدر يعمل معتمداً وغير معتمد[3]»

ونجد نظير هذه الفروق السابقة في كلام العكبري، ونصه «... الفرق بين المصدر واسم الفاعل من أوجه:

---

(1) شرح المفصل ١/٧٤. (2) الشرح ٣٣٧. (3) شرح المفصل ٦/٦١.

أحدها: أن الألف واللام في اسم الفاعل وإن كانت بمعنى الذي يفيد التعريف، وهما في المصدر للتعريف فقط.

والثاني: أن اسم الفاعل يتحمل ضميراً مستتراً، وهذا المصدر لا يتحمله.

والثالث: أن اسم الفاعل يعمل إذا كان للحال أو للاستقبال دون المضي، والمصدر يعمل في الأحوال الثلاثة.

والرابع: أن المصدر يضاف إلى الفاعل، واسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل.

والخامس: أن اسم الفاعل يعمل فيما قبله، والمصدر لا يعمل فيما قبله..."[1]

وأمّا أثر العكبري في أبي حيان فنجد أمثلة له فيما نقله عنه في تفسيره، وجُلّه منقول عن إعراب القرآن، وإن وافقه أحياناً ما في كتبه الأخرى، من ذلك مثلاً ما نقله عنه واستحسنه في توجيه الآية ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾[2] ونصّه "وقال أبو البقاء: و(مُسْتَقِرًّا) أي ثابتاً غير متقلقل، وليس بمعنى الحضور المطلق، إذ لو كان كذلك لم يذكر. انتهى"[3]. وما ذكره أبو حيان أورده أبو البقاء في إعراب القرآن مختصراً[4]، وفي الشرح مُسْهَباً ونصّه "فإن قيل: قد ادعيت في هذا الفصل دعويين، إحداهما: أن عامل الظرف لا يظهر، وقد ظهر في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ قيل: أمّا الآية فليس المراد بـ(مستقر) فيها ما أردناه في الخبر، بل أراد به الاستقرار الذي هو خلاف التقلقل والاضطراب، ومثل هذا يلزم إظهاره مثل قولك: زيد قائم خلفك، وأمّا الاستقرار المقدر في الظرف فالمراد به مطلق الحصول على ما بيّنّا"[5]

وممّا يدلّ على أثره في مخالفيه من النحاة قوله في توجيها لآية ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[6] بعد إيراد توجيه أبي علي لها من أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره: عِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر " ولو قيل:

---

(١) الشرح ١٠٠/ب.
(٢) سورة النمل ٢٧/٤٠.
(٣) البحر المحيط ٧/٧٧.
(٤) التبيان ٢/١٠٠٩.
(٥) الشرح ٣٠٥ ...
(٦) سورة الطلاق ٦٥/٤.

إن الخبر المحذوف مفرد تقديره: واللائي لم يحضن كذلك لكان وجهاً»[1]. وما قاله العكبري هنا ذكره أبو حيان وابن هشام بعد تضعيفهما قول الفارسي ومن وافقه. قال الأول: «والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك. وقال الفارسي ومتابعوه في (واللائي لم يحضن) التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولاتحاد الجملة الثانية»[2]. وقال الثاني: «.. والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك»[3].

ويضاف إلى ما تقدم مواضع نقل فيها أبو حيان عن العكبري، غير أنه لم يحدد اسم المصدر المنقول عنه، والنقول هي:

«قال أبو البقاء: المستقبل إذا انتصب بعد (حتى) كان نصبه بلام مضمرة ...»[4].

«قال أبو البقاء: اختلفوا في فعل الشرط وجوابه، فقال الأكثرون: هما معربان، وقال المازني: هما مبنيان»[4].

«قال أبو البقاء: لام الجحود (أنْ) مضمرة بعدها، وهي الناصبة للمضارع لا اللام، فلا يتقدم معمول الفعل. وقال الكوفيون: هي الناصبة بنفسها وليست (أن) مضمرة بعدها، فيجوز أن يتقدم المعمول ...»[4].

ونَقَلَ عنه في موضوع النقل عند الوقف في نحو: هذا البَكْرُ «وقال أبو البقاء العكبري: واعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة أن حركة الإعراب صُيِّرت في الكاف، إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، وإنما يريدون أنها مثلها»[5]

---

(1) الشرح ٢٩٦.

(2) البحر المحيط ٨ / ٢٨٤.

(3) المغني ٨٠٢.

(4) تذكرة النحاة ٧١٠.

(5) تذكرة النحاة ٦٦٧.

ومما تقدم تبين أن شخصية أبي البقاء النحوية متعددة الجوانب، إذ لم يكن شارحاً
فحسب، فهو يتتبع ما يورده من مذاهب وآراء بالمناقشة، وإيراد ما يحتج به كل فريق،
والإجابة عن المخالفين، والاجتهاد في الانتهاء إلى الصواب، وأن شخصيته النحوية ظهرت
أوضح ما تكون في وفرة أحكامه النقدية على اختلاف صورها نقداً وتضعيفاً وتخطئة،
وفي اختياراته لما صح من مذاهب القوم وآرائهم، وفي تحقيقاته وتصحيحاته لما يورده
في شرحه من مقالاتهم، وفي آرائه الخاصة التي أضافها إلى جهود سابقيه، وفيما تركه
من أثر فيمن جاء بعده من النحاة كابن يعيش والرضي وأبي حيان وابن هشام والسيوطي
والبغدادي، وهو أثر ظهر فيما نقلوه عن الشرح معزواً إليه أو إلى صاحبه، وفيما
أفادوه منه وأغفلوا التصريح به، مما سبيله الترجيح لا اليقين. والمأمول أن تكون
هذه الدراسة لشخصية العكبري النحوية قد أخذت بأيدينا إلى الوقوف على كثب على
مبلغ منزلته في النحو، وما تميز به، وما أضافه إلى من تقدمه، وتحديد موقعه من
تطور التصنيف النحوي. والله أعلم.

الخاتمة

تناولت الدراسةُ المتقدِّمةُ شرحَ الإيضاح لأبي البقاء العُكْبَري الذي أوفى على الغاية إمامةً في كثير من علوم عصره، ووفرةً في التصانيف، وانقطاعاً للعلم تحصيلاً وإقراءً وتأليفاً، وشهرةً لدى العامة والخاصة، على ضُرٍّ أصابه في عينيه، ذهب منه بنعمة البصر، غير أن ما بقي له من نعمة البصيرة جعله من نوادر العميان في حضارتنا.

لقد كشفت ترجمةُ أبي البقاء العُكْبَري مادةُ الباب الأول عن جوانب هامة من سيرته الذاتية وملامح شخصيته العلمية ذات المعارف المتعددة، فلم تقتصر على الصدارة والفتوى في علوم العربية بل اتسعت لتشمل علوم الدين والحساب والمنطق والكلام، وقدَّمت دراسةً موثَّقةً لشيوخه الذين تلقى عنهم علومَ عصره، ولتلامذته الذين أخذوا عنه علومَه وفنونَه وبرعوا في ذلك حتى كان منهم أعلامُ عصرهم، ولمُصَنَّفاته الكثيرة التي بلغت الستين، وذهب أكثرها، وبقي القليل منها مخطوطاً، وأقل منه ما صدر مطبوعاً. وقد عُنيت الدراسةُ في تناولها لتلك الآثار بالتنبيه على هفوات المعاصرين في دراستها، وتصحيح ما وقع لهم من أخطاء فيها، وتوثيقها بالإحالة على المصادر القديمة التي ذكرتها، وبيان اختلافها في تسمية الكتاب الواحد، والتنبيه على ما نُسب خطأً إلى العكبري في بعض المراجع المعاصرة، وانتهى البحث في تلك المؤلَّفات إلى أن جُلَّها مفقود، وأن علوم العربية كانت أوفرها حظاً، وأن هناك اختلافاً كبيراً في تسميات كثير منها، وأن أغلبَها تأليفٌ لا يقوم على شرح أصل أو اختصار له، وأن مصادر ترجمة العكبري تفاوتت جداً في مقدار ما ذكرته من آثاره، وأن حجمها يتراوح بين المتوسط والصغير، وأن فقدان كثير منها حال دون تحديد زمن تأليف معظمها، وأنها لم تحظَ بدراسة مدققة من المُحْدَثين، وأن ما صدر منها - على قِلَّته - شابه كثير من الوهم والخطأ.

وفي الباب الثاني أظهرت الدراسةُ العامة للإيضاح مادةُ الفصل الأول أهمية هذا الكتاب في تاريخ التصنيف النحوي، وفائدة تتبع أخبار ذيوعه وانتشاره وطرق روايته بالسند المتصل عن مؤلِّفه أبي علي في المشرق والمغرب والأندلس، إضافةً إلى ما تميّز به من خصائص وما بلغه من شهرة، فهو على كونه من أشهر مُصنَّفات الفارسي يُعدُّ من أجمع المقدّمات النحوية وأفضلها، إذ تضمّن أغلب موضوعات هذا العلم، ورتّبها وَفْقَ نظام جديد، صدر فيه عن فكرة أثرِ العوامل في معمولاتها، وجنّبه ما وقع فيه سابقوه في كتبهم من تداخل في مسائل النحو والصرف، وغموض عناوين الأبواب وطولها، واستطراد، وتكرار، وتأثر بالمنطق، على تفاوتٍ بينهم في ذلك. ومما زاد من أهمية الإيضاح اقترانُه في أحيان كثيرة بـ «الكتاب» قراءةً وإقراءً وتصنيفاً، يشهد لهذا أخبارٌ عديدة ذكرتها المصادرُ، وأوردتها الدراسة، كما أن ما تميّز به الإيضاح من إيجاز ووضوح واستيعاب جعله أشبه بالمتون التي تُستظهر، حتى نظمه بعضهم، وكان من جملة محفوظ كثير من خاصة أهل العلم وبعض ذوي الملك، ولذلك تنامى الاهتمام به واعتمده الناس مادة درس نحوي زهاء ثلاثة قرون نافس فيها مع نظيره «اللُّمَع» لابن جني كتابَ «الجُمَل» للزجاجي.

وأما الدراسة المتخصصة للإيضاح مادةُ الفصل الثاني فقد تناولت ما اشتمل عليه من نحو، ومنهجَ أبي علي في تأليفه، وما اعتمده من مصادر مما صرّح به أو أغفله، وما يندرج تحت أصول النحو من شواهد السماع وضروب الاستدلال الذهني من قياس وعِلّة وعامل وضرورة، ومذهبَ مؤلِّفه النحوي.

وضمّت دراسة الإيضاح بقسميها العامّ والخاصّ بالكشف عمّا صُنِّف حوله، وكان حصيلةُ ذلك تسعةً وخمسين نحوياً وضعوا أربعةً وستين كتاباً، اتخذت من الإيضاح أو شواهده مادةً لها، فسلكتُهم على ترتيب وفياتهم، ملتزماً في ذلك بإيراد تسميات الكتاب الواحد إمّا تعددت، والإحالةِ على المصادر في الحواشي، والتنبيهِ على ما سَلِمَ من آثارهم لقِلّته دون ما كان مفقوداً لكثرته، وأتبعت ذلك بما انتهيت إليه

من نتائج عامة حول تلك المصنَّفات، أظهرت أن شروح الإيضاح حظيت بأوفر نصيب، فقد وصلت على اختلاف مُسَمَّياتها إلى أربعة وأربعين كتاباً، تليها شروح الأبيات، التي لم تتجاوز اثني عشر مؤلَّفاً، ثم المختصرات وغيرها، وأن جُلَّ تلك المصنَّفات مازال مفقوداً أو ما في حكمه مما لم يرد في مصادر التراث العربي ولا فهارس المخطوطات، ومَبْلَغُه أربعة وخمسون كتاباً، لم يزد ما بقي مخطوطاً منها على اثني عشر مُصَنَّفاً، على حين اقتصر المطبوع منها على ثلاثة كتب، وأن هنالك تفاوتاً في حجوم تلك الشروح، فهي بين المُسْهَب المُطَوَّل الذي يقع في أربعين مجلداً، وبين المتوسط الذي يقع في جزأين، كما أن هنالك تعدُّداً في تسميات عدد من تلك المُصَنَّفات، حتى عرف بعضها بثلاث تسميات.

إن ما تقدَّم في دراسة الإيضاح وما صُنِّف حوله كان أساساً لا بُدَّ منه في إقامة هذه الدراسة التي بُنيت على واحد من تلك الشروح، وهو شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري الذي كشفت الدراسةُ العامة له، مادةُ الفصل الأول، عن صحة نسبته إلى مؤلِّفه بأدلة لا تُدفع، وعن المنهج الذي أقام واضعه عليه بناءه، وعمّا حواه من مسائل الخلاف التي كان الشارح لَهِجاً بإيرادها، وعن دلائل تقدير العكبري لأبي علي الفارسي التي تجلَّت في غير ما صورةٍ، تدلُّ جميعها على موقفه من صاحب الإيضاح، وعمّا تضمنه الشرح من نظام ثقافته ومعارفه المتعددة، وعن مصادره التي نقل عنها أو أفاد منها مصرحاً بذلك أو غير مُصرِّح به، إضافةً إلى ما أظهرته الموازنة بين شرحي الجرجاني والعكبري من وجوه الاتفاق والتباين في المادة والمنهج وغير ذلك، وما تميَّز به كلٌّ منهما. وطبيعي ألّا تخلو هذه الدراسةُ العامةُ للشرح من الوقوف عند ما شابه من ضروب السَّهو والوهم والخطأ، من مثل عدم دِقَّة العكبري في نقل كلام الفارسي، وميله إلى التعميم في نسبة الآراء والمذاهب، وعدم دقته أحياناً في حكاية آراء النحاة ومذاهبهم، وإغفاله بعض مسائل الخلاف على كبير عنايته بها، ووَهْمِه في نسبة بعض الشواهد إلى غير أصحابها، وعَزْوِه بعض القراءات إلى غير مَنْ قرأ بها، ومغايرةِ ما في الشرح أحياناً لِمَا في كتبه الأخرى، وعدمِ استقصائه في إيراد

المذاهب والأقوال والأحكام، ومجافاة بعض عباراته للدقة العلمية، ووقوعه في التكرار أحياناً دونما إشارة إليه مع حرصه على مثله، وعدم تحريه التثبت في عزو الآراء إلى أصحابها، ووجود بعض الحشو والاستطراد في شرحه، وافتقار الشرح أحياناً إلى بعض الأمثلة، والشواهد على عنايته بهما، واستخدامه أحياناً عبارات ليست في كلام الفصحاء.

وأما الدراسة المتخصصة لشرح الإيضاح فاستغرقت الكلام على أصول النحو فيه، وكشفت عن مصادر السماع ومنهجه في كلٍّ منها، وأظهرت أنه أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة السبعية والعشرية والشاذة، وانتقد باعتدال بعض القراءات إمّا خالفت قواعد البصريين وأصولهم؛ وأنه احتجّ بالحديث النبوي وكلام الصحابة على النحو والصرف واللغة غير مُكثِر في ذلك وَفْق منهج الأقدمين، وإن كان قد حرص على رفع الأحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه أكثر من الاستشهاد بالشعر، على أنه لم يخرج في ذلك عن منهج الأوائل وضوابطهم في المكان والزمان، فلم يحتج في الأول إلّا بشعر القبائل التي رويت عنها شواهدُ اللغة والنحو والصرف، ولم يحتج في الثاني إلّا بشعر أصحاب الطبقات الثلاث: الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وما ورد خلافَ هذا مع قِلّته جاء على سبيل التمثيل والتوضيح، أو للتنبيه على أن قائلَه مُحْدَث لا يُحتج به؛ وأنه سار على طريقتهم في قلة الاحتفال بنسبة الشواهد إلى أصحابها، فجُلّ شواهده ورد غفلاً من النسبة إلى ذويه، وفي الاحتجاج بالأبيات المجهولة القائلِ والتتمة؛ وأن مصادره في تلك الشواهد كانت مؤلَّفات الأقدمين وخاصة سيبويه؛ وأن أغلب ما احتج به من أبيات دائر في كتب النحو والشواهد ودواوين الشعر ومجموعاته وغيرها، وبيّنت الدراسةُ كذلك أنه استشهد إلى ذلك بقليل من أمثال العرب، وبكثير من أقوالهم وما حكي عنهم.

وأما دراسة أصول النحو أو ما دُعي بالاستدلال الذهني الذي يستغرق جميعَ المحاكمات العقلية النحوية، وهي القياس والعِلّة والعامل، فقد تناولت الدراسةُ

Scanned by CamScanner

صور القياس التي وردت في الشرح، وتتبعت ما يتصل بمفهوم الأصول والفروع وأحكامها في كلٍّ من الأفعال والأسماء والحروف، وتوقفت عند صور مختلفة من القياس التفسيري الذي لا يقوم على تجريد القواعد بل على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي ثبتت بالاستقراء في قوانين عامة، وعرضت لصور أخرى من قياس الشيء على نظيره، وعُنيت بالتدقيق في المواضع التي نصّ فيها على ما كان بعيداً في القياس، أو مخالفاً له، أو ما ليس بقياس، أو ما لا يثبت بالقياس، أو ما هو مرفوض فيه، أو ما لا يقاس عليه، أو ما لا قياس يدل عليه، وهو يجري في ذلك على سنن نحاة البصرة الذين أطبقوا على أنه لا يقاس على ما شذّ من قواعدهم وأصولهم مما ورد به السماع.

ثم فصّلت الدراسةُ في أنواع الشاذ التي تضمنها الشرح مما كان شاذاً في الاستعمال والقياس، أو شاذاً في القياس قليلاً في الاستعمال، أو شاذاً في الاستعمال مطرداً في القياس، ثم أردفتُ ذلك بأمثلة من قياس نحاة البصرة والكوفة. وكشفت الدراسة في بحث العِلّة عن مَبْلَغ عناية أبي البقاء بها، والتماسه إياها لدى كلِّ حكم نحوي أو صرفي، وقد عرفنا أنه أفردها بكتاب هو من أشهر آثاره وأبعدها أثراً في فالفنّه، إذ لا تكاد تخلو صفحة من علة أو أكثر، بل هناك فصول متتابعة عقدها للتعليل، وطبيعي أن تستغرق عنايةُ الشارح بالعلل أنواعَها الثلاثة: التعليمية والقياسية والجدلية، ولذلك حوى الشرحُ أمثلةً عديدة لكثير من العلل التي اعتلّ بها النحويون، وجعلوا مدارها على أربعة وعشرين نوعاً، أكثرها دوراناً في الشرح كانت عللُ التشبيه، والفَرْق، والمعادلة، والتخفيف، والأَوْلى، والجواز، والوجوب، والتحليل، وقد اعتمد الشارح عدّةَ مسالك في إيراد تلك العلل، أشهرها أسلوب السَّبْر والتقسيم. وأظهرت الدراسةُ أيضاً شديدَ عناية أبي البقاء بالعامل النحوي، فهو يبحث عنه ويتلمّسه في أبواب الشرح وفصوله ومسائله، وأظهر ما يدل على فرط احتفاله به ما حواه الشرح من مسائل الخلاف التي كان العاملُ مداراً لخلافهم فيها، وهو في جميع ذلك لم يخرج عن نهج الأقدمين من حيث تقسيمهم

للعوامل إلى لفظية ومعنوية، وما يتفرع على كلٍّ منها. ثم توقفت الدراسةُ أخيراً عند الضرورة، فتبيّنت أن الشارح كان معنيّاً بالتنبيه على ما كان منها في شواهده، وما كان خاصاً بالشعر، وهو معظمها، وما وُجِدَ فيه ولكن على قلّة أو نُدْرَة، وما وقع من ضرورات في شواهده ممّا يرجع إلى اختلافهم في روايتها، كما أظهرت أنه لم يخرج في مفهومها عن منهج الأقدمين، وهو معاودة أصل مهجور أو أوجهٍ ضعيف من القياس، موافقة وأن الضرورات ليست عنده على درجة واحدة، فمنها ما هو قبيح، ومنها ما هو مُطْلَقٌ غير مقيّدٍ بوصف، ثم عرضت ما حواه الشرح من الضرورات مقرونةً بشواهدها وتوجيهها.

ولم يَخْلُ الباب الثالث الذي عقدته لدراسة شرح الإيضاح من وقفة متأنية عند مذاهب النحاة فيه، فقد كان المذهبُ البصري الأصلَ فيما يقرره، وإن ورد أحياناً غير منسوب إليهم، يدلّ على ذلك ما استخدمه من مصطلحات ومُسَمّيات في العَزْوِ إليهم، وهي من الكثرة بمكان، فضلاً عما نقله عن أعلام متقدميهم، ولكن الشرح وإن كان نحواً بصرياً في أساسه إلّا أنه كان غنياً بالمذهب الكوفي وآراء أئمته مثل الكسائي والفراء، وهذا من لوازم عنايته بمسائل الخلاف ولَهَجِه بإيرادها، يشهد لذلك ما استخدمه من مصطلحات أيضاً في العَزْوِ إليهم.

وتوقفت الدراسة بعد ذلك عند المذهب النحوي لأبي البقاء، فتبيّنت أنه كان على مذهب نحاة البصرة، شديدَ التمسك بأصولهم في السماع والقياس، كثيرَ الاعتماد على آراء أئمتهم وخاصة سيبويه، حريصاً على الأخذ بآراء الجمهور إمّا تعددت الآراء في المسألة الواحدة، معنياً بنقد نحاة أهل الكوفة وإبطال ما احتجوا به، ما خلا مسائل قليلة وافقهم فيها، وقد استندت في ذلك على أدلة تدفع أيّ شبهة، من نحو تصريحه في مواضع كثيرة من الشرح وكتبه الأخرى بمذهبه النحوي، وتقديمه حكاية المذهب البصري في مسائل الخلاف فضلاً من النسبة إليهم، وإتباعه بحكاية المذهب الكوفي منسوباً إليهم، وموافقةِ إجاباته عمّا احتج به الكوفيون من مسائل الخلاف لِمَا أجاب به ابن الأنباري في كتاب الإنصاف، ولِمَا أجاب به هو في

كتابه التبيين، ومن مثل حرصه على الالتزام برأي جمهور البصريين في مسائل وقع الاختلاف بينهم فيها، ومن التزامه بمصطلحات البصريين في أبواب النحو ومسائله وتقييده ما يذكره من مصطلحات الكوفة بالتنبيه عليه. وختمت الدراسة الحديث عن مذهبه النحوي بمناقشة مَنْ ذهب خلاف هذا من المحدثين، فَعَدَّه كوفيَّ المذهب أو بغداديَّه.

وكان لابُدَّ في نهاية الدراسة من الكشف عن حقيقة شخصية العكبري النحوية وصولاً إلى بيان ما تميّزت به، وما أضافه إلى جهود سابقيه وما تركه في خالفيه، وتحديد موقعه من تطور التصنيف النحوي، وقد تجلَّت تلك الشخصية في نموّ ظاهرة النقد النحوي عنده، فهو لا يكتفي بإيراد مذاهبهم ومقالاتهم بل يتبعها بالمناقشة وإثبات ما يحتج به كلُّ فريق، والإجابة عن حجج المخالفين من كوفيين وبصريين، وتقييم القول في المشكلات، ولذلك كانت أحكامه النقدية على الآراء والمذاهب المخالفة من أوضح ملامح شخصيته النحوية، فاقتضى ذلك رصد هذه الأحكام وتصنيفها في ثلاث زمر، هي أحكام البُعْد، وأحكام التضعيف، وأحكام التخطئة، كما ظهرت شخصيته تلك في اختياراته للصحيح من آراء الأقدمين، وفي تحقيقاته التي انتهى إليها في مسائل تعددت الآراء فيها، كما ظهرت شخصيته النحوية فيما تركه من أثر فيمَنْ جاء بعده من النحاة الخالفين الذين أكثروا من الإفادة منه والنقل عنه مثل ابن يعيش والرضي وابن هشام والسيوطي والبغدادي، وعرضتُ مواضعَ نقولهم عنه مما صرّحوا به، ودلّلتُ على مواضع أَخْذِهم منه مما لم يصرّحوا به.

لقد جلت الدراسةُ بأبوابها وفصولها المتقدمة صورةً لأحد أبرز أعلام النحو العربي في القرن السادس الهجري، وذلك من خلال دراسة مدققة لشرح أقامه على كتاب كان عمدةَ الدرس النحوي قروناً عِدّة، وبديهي ألّا يتحقق ذلك إلّا بعد النهوض بتحقيق هذا الشرح. والمرجو أن تكون هذه الدراسة حققت غايتها، وأغنت المكتبة العربية بما هي بحاجة إليه، وبالله التوفيق.